
الاقتراح
في بيان الاصطلاح
وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح
تأليف
تقي الدين محمد بن علي، الشهير بابن دقيق العيد
المتوفى سنة ٧٠٢هـ = ١٣٠٢م
دراسة وتحقيق
الأستاذ الدكتور
قحطان عبد الرحمن الدوري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
طبعة مزيدة ومنقحة
BOOKS - PUBLISHER
كتاب - ناشرون

AL-IQTIRĀḤ FĪ BAYĀN AL-IṢṬILĀḤ | الاقتراح في بيان الاصطلاح

Author : *Mohammed ben Ali Ibn Daqiq Al-Eid (D. 702 H.)*

المؤلف : محمد بن علي ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)

Editor : *Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri*

المحقق : الأستاذ الدكتور قحطان عبدالرحمن الدوري

Classification : *Sciences of Prophetic Hadith*

التصنيف : علوم الحديث

Year : *1440 H. - 2019 A.D*

سنة الطباعة : ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م

Pages: *768*

عدد الصفحات : ٧٦٨

Size : *17 × 24 cm*

القياس : ٢٤ × ١٧ cm

Printed in : *Lebanon*

بلد الطباعة : لبنان

Edition : *Third edition and: First edition for Books Publisher*

الطبعة : الثالثة والأولى لكتاب ناشرون



Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel :+961 76 944 855-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh
E-mail: books.publisher@hotmail.com




ISBN 978-2-7451-9400-8

الاقتراح

في بيان الاصطلاح

وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح

تأليف

تقيّ الدّين محمّد بن عليّ، الشهير بابن دقيق العيد

المتوفّى سنة ٧٠٢هـ = ١٣٠٢م

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور

قحطان عبد الرّحمن الدّوري

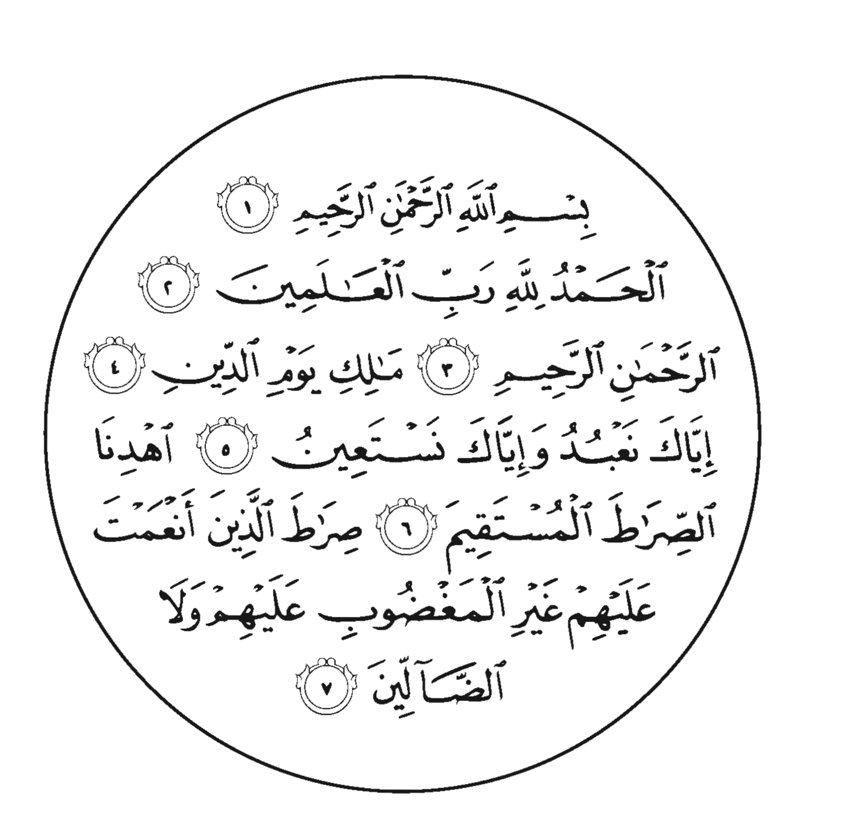
عمّان - المملكة الأردنيّة الهاشميّة

طبعة مزيدة ومنقّحة



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | بيروت - لبنان Beirut-Lebanon


بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ٱهۡدِنَا
ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ
عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا
ٱلضَّآلِّينَ ٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثَّالِثَة

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ علىٰ رَسُوْلِهِ الكَرِيْمِ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ، إلىٰ يَوْمِ الدِّيْنِ.

انتهت الطَّبْعَة الثانية من هٰذَا الكتاب، ورَغِبَ إِلَيَّ بعض زملائي وطلبتي الأَعِزَّاء في إعادة طباعته، لحاجتهم إليه، فنَقَّحْتُهُ، وأصلحتُ أخطاءه المطبعية، وعَضَّدْتُ مَادَّتَهُ بما طُبِعَ أَخِيْراً من كتب جديدة.

ولم أُقَصِّرْ، والحمد لله، في العِنَايَة به، والاهتمام بعباراته وتوثيقها، من بِدَايَة عَمَلِي به، وهٰذَا واضح من خلال الهوامش التي كَتَبْتُهَا عليه، وتَقْوِيْمي لنُصُوْصه بمُقَابَلَة نسخ مخطوطاته، ومراجعة الكتب التي نقلت عنه.

وأَذكرُ أنه:

● في اليوم الذي ظهرت طَبْعَة «الاقْتِرَاح» الأُوْلَىٰ، سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، رأيتُ فَضِيْلَةَ الشَّيْخ الأُستاذ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، العَلَم الثَّبْت، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، في مؤتمر ببَغْدَاد، فأَهْدَيْتُهُ نسخةً منه، فإذا به ينصرف إليه، ويقرأ به بنَهَمٍ وشَغَفٍ شَدِيْدَيْن، حتىٰ رَأَيْتُهُ انشغلَ به عن المؤتمر.

وفَرِحَ بعَمَلِي فيه، وأَثْنَىٰ عليه، وتلك شهادة أَعْتَزُّ بها كل الاعتزاز.

وأَخْبَرَنِي بأنه مشغول بتَحْقِيْق كتاب «المُوْقِظَة» للذَّهَبِيّ، الذي هو مُخْتَصر كتاب «الاقْتِرَاح».

وحين طَبَعَ كتاب «المُوْقِظَة» طبعته الأُوْلَـىٰ، سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، أهداني نسخةً منه حين ورد إلىٰ بَغْدَاد.

وذَكَرَ لي ما كَتَبَهُ في مُقَدِّمَة «المُوْقِظَة»: (أنه قابل «المُوْقِظَة» بكتاب «الاقْتِرَاح»، وصَحَّحَ كَثيراً من كلماتها وعباراتها بفضل تلك المُقَابَلَة).

وأَشَارَ فيها إلىٰ خدمتي كتاب «الاقْتِرَاح» بتَحْقِيْقي له.

أسأله تعالىٰ أن يسكنه فسيح جناته[1].

● ومن الذين أعتز بثنائهم علىٰ تَحْقِيْقي كتاب «الاقْتِرَاح»، فَضِيْلَةُ الشَّيْخ الأُستاذ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُحَدِّث الحافظ الضابط، رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً وَاسِعَة، وأسكنه فَرَادِيْسَ الجِنَان[2].

وأَخْبَرَنِي بحسن عَمَلِي فيه، وكان ثناؤه عليه عاطراً، حتىٰ أنه دَرَّسَهُ مراتٍ لبعض طلبة الدكتوراه في جَامِعتنا جَامِعَة العُلُوْم الإسْلَامِيَّة العالمية، الذين كانوا يترددون إليه في بيته، وغيرهم.

وذَكَرَ لي بعض أُوْلَئِكَ الطلبة ثناءَ الشَّيْخ شُعَيْب مراراً علىٰ جهدي في تَحْقِيْقه.

ونال هٰذَا الكتاب اهتمام الكثيرين من أهل العلم.

وذٰلِكَ من فضل الله ونعمته.

---

(١) تُوُفِّيَ الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة يوم الأحد، في ٩/ شَوَّال/ ١٤١٧هـ = ١٦/ شباط (٢)/ ١٩٩٧م، بمَدِيْنَة الرِّيَاض، بالمَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، ونُقِلَ جثمانه في اليوم التالي إلىٰ المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، ودُفِنَ في البَقِيْع.

(٢) تُوُفِّيَ الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط بمَدِيْنَة عَمَّان – المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة، في مساء الخميس ٢٦/ محرم/ ١٤٣٨هـ = ٢٧/ تشرين الأول (١٠) / ٢٠١٦م، وحَضَرْتُ ومعي ولدي الدكتور «يَعْلَىٰ» مجلس عزائه، الذي أُقيم في مسجد الفَيْحَاء، بمنطقة «الشميساني» في عَمَّان.

أرجو الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكَرِيْم، إنه سَمِيْع مُجِيْب الدعاء.

وأَخِيْراً:

فإن الشكر الجزيل مَوْصُوْل لولدي العَزِيْز المُدَقِّق الدكتور (**يَعْلَىٰ**)، علىٰ ما بذل من جهد وعناء في طِبَاعَة الكتاب، واخْتِيَاره الحرف الجميل، وإخْرَاجه بهٰذِهِ الحلة القَشِيْبَة.

أرجو الله تعالىٰ أن يُوَفِّقه إلىٰ ما يحبه ويرضاه.

عَمَّان المَحْرُوْسَة

الجُمُعَة

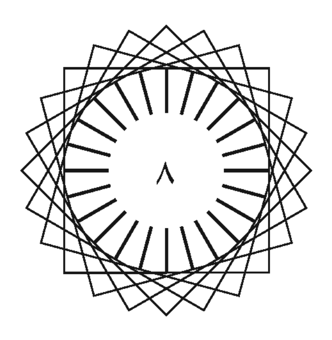
٢٨/ جُمَادَىٰ الآخِرَة (٦)/ ١٤٣٩هـ

١٦/ آذار (٣)/ ٢٠١٨م

الأُستاذ الدكتور

قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ

عَمَّان – المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة


٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثَّانِيَة

الحمدُ لله رَبِّ العالَمِين، والصلاةُ والسَّلَام علىٰ رَسُوْله الكَرِيْم، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

ظهرت الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ من هٰذَا الكتاب سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، ونَفِدَ بعد مُدَّة وَجِيْزَة.

ورأيتُ المحَقِّقِين والباحِثِين قد اعتمدوا كتاب الاقْتِرَاح بهٰذِهِ الطَّبْعَة، ولا سِيَّمَا في عَزْو الرأي إلىٰ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد.

وقد طَلَبَ مني زملائي من الأساتذة وطَلَبتي إعادةَ طباعته، للحاجة إليه.

وبعد إجالة النَّظَر، عزمتُ علىٰ إعادة طبع الكتاب، ودفعني إلىٰ ذٰلِكَ أمران:

الأمر الأول: حصولي علىٰ مخطوطتين أُخريين من كتاب الاقْتِرَاح، إحداهما: مُصَوَّرَة مَكْتَبَة ابن يُوْسُف بمُرَّاكُش، والأُخرىٰ: مُصَوَّرَة مَكْتَبَة لاله لي بالمَكْتَبَة السُّلَيْمَانِيَّة بإستانبول.

وبذٰلِكَ توفَّرت لديّ أربع مخطوطات من هٰذَا الكتاب، ولا أعلم أن هناك نسخة أُخرىٰ منه في مكتبات العالم.

الأمر الثاني: نشر مصادر غير قليلة في مُصْطَلَح الحَدِيْث الشَّرِيْف وعلم الرِّجَال، بعد طَبْعَة كتاب الاقْتِرَاح الأُوْلَىٰ، يمكنني الاستفادة منها في تعضيد المادة العِلْمِيَّة الوَارِدَة في الكتاب، ومُقَابَلَة نُصُوْصه.

وها أنا أُقدِّم (الاقْتِرَاح) مُحَلَّى بزِيَادَات كثيرة في قسمَيْه: الدراسة، وتَحْقِيْق النَّصّ، ولم آلُ جُهْداً في خِدْمته وضَبطه وتَنْقِيْحه وتَدقيقه.

واخترتُ لهٰذِهِ الطَّبْعَة الحرفَ الجميلَ المشكولَ، بهٰذَا الحجم الواضحِ، الذي لا تتشابكُ فيه الحَرَكَات، وجعلتُ حرفَ مَتْنِ كتاب (الاقْتِرَاح) أَشدَّ وضوحاً، ليتميَّز عن حرف المُقَدِّمَة والهامش.

والشَّيْخ الذي أرهقت عينَيه السنون يَحتاج إلىٰ مثل هٰذَا الوضوح، وإن استخدم النَّظَّارَةَ. وسيبلغُ ذو البَصَر الحادِّ مُرَاده منه بأَوضَح صورة.

أرجو الله سُبْحَانَهُ أن يجعله عَمَلاً خالصاً لوجهه الكَرِيْم، وأن يَنفعَ به، إنه هو السَّمِيْع المُجِيْب.

المَفْرَق المَحْرُوْسَة
المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة
١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م

الأُستاذ الدكتور
قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ
عَمِيْد كُلِّيَّة الدِّرَاسَات الفِقْهِيَّة والقَانُوْنِيَّة
جَامِعَة آل البَيْت
المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الأُوْلَى

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسَّلَام علىٰ سَيِّدنا مُحَمَّد خاتَم النَّبِيِّيْن وعلىٰ آله وصَحبه أجمعين.

وبعدُ:

فإن السُّنَّة النَّبَوِيَّة هي المصدرُ الثاني للشَّرِيْعَة الإسْلَامِيَّة بعد القُرْآن الكَرِيْم، وهي إمَّا أن تكون سُنَّةً مؤكِّدةً ومقرِّرةً حُكْماً جاء في القُرْآن الكَرِيْم.

وإمَّا أن تكون سُنَّةً مُفَصِّلَة ومُفَسِّرَةً ما جاء في القُرْآن مُجْمَلاً، أو مقيِّدةً ما جاء فيه مُطلقاً، أو مخصِّصةً ما جاء فيه عَامّاً.

وإمَّا أن تكون سُنَّةً مُثْبِتَةً ومُنْشِئَةً حُكْماً سكت عنه القُرْآن الكَرِيْم.

واتِّباع السُّنَّة النَّبَوِيَّة واجب كالقُرْآن الكَرِيْم، قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ - الأحزاب: ٣٦. وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ - الحشر: ٧.

لذٰلِكَ حَرَص المُسْلِمُوْن عليها حِرصَهم علىٰ القُرْآن الكَرِيْم، وعُنوا بها عِنَايَة فائقةً، فحُفظت في الصدور في العَصْر الأول، وتحَرَّوا الصدقَ، وتشددوا في قَبول الرِّوَايَة.

حتىٰ إذا ظهرت الفِرَق بعد الخمسين والمائة، وانتشرت الثقافات الأجنبية، وظهر من يتعمَّد الكذب انتصاراً لمَذْهَبه، اضطر جَهَابِذة العُلَمَاء إلىٰ التفتيش عن الرُّوَاة

ونقد الأسانيد، كشُعْبَة بن الحَجَّاج المُتَوَفَّىٰ سنة ١٦٠هـ، ومَالِك المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ، وعَبْد الله بن المُبَارَك المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨١هـ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٨هـ، وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٤هـ، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٣هـ، وأَحْمَد بن حَنْبَل المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ، والبُخَارِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ، ومُسْلِم المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ، والتِّرمِذِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ، والنَّسَائِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٣هـ... وغيرهم كثير.

فبذلوا في ذٰلِكَ جُهْداً لا نظير له في تَارِيْخ العُلُوْم، حتىٰ عرفوا من تُقبل روايته، ومن تُرَدّ، ومن يُتوقف في قَبول روايته، وبحثوا عن المَرْوِيّ وحال الرِّوَايَة، ووضعوا اصْطِلَاحَاتهم في مراتب الحَدِيْث كالصَّحِيْح والحَسَن والضعيف والمُرْسَل والمُنْقَطِع والمُعْضَل والشَّاذّ والغَرِيْب...، ونظروا في كيفية أخذ الرُّوَاة بعضهم عن بعض بالقِرَاءَة أو الكتابة أو المُنَاوَلَة أو الإجازة...، كما تحدثوا عما يقع في مُتُون الحَدِيْث من الغَرِيْب أو المُشْكِل أو التَّصْحِيْف أو المفترِق... ونحو ذٰلِكَ.

حتىٰ إذا نَضِجت العُلُوْم واستقرَّ الاصْطِلَاح ظهرت المؤلفات في عُلُوْم الحَدِيْث، كالمُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ المُتَوَفَّىٰ في حدود سنة ٣٦٠هـ، ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٥هـ، وكتب الخَطِيْب البَغْدَادِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ، والإلماع للقَاضِي عِيَاض المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ، وأمثال ذٰلِكَ من التصانيف، إلىٰ أن جاء الحافظ الفَقِيْه أبو عَمْرو عُثْمَان بن الصَّلَاح الشَّهْرَزُوْرِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ، فجَمع في كتابه (المُقَدِّمَة) ما تفرَّق في كتب الخَطِيْب وغيره، وبالغَ في تَحْرِيْر ما كتب، لذا عكف عليه العُلَمَاء، قال ابن حَجَر: (فلا يُحصىٰ كم ناظمٍ له ومُخْتَصِر، ومُسْتَدْرِك عليه ومُقْتَصِر، ومُعَارِضٍ له ومُنْتَصِر)[(١)].

---

(١) نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر ص١٧.

واشتهرت بعدَه كتبٌ لكبار الأَئِمَّة منهم[(١)]:

الإمَام النَّوَوِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ، وبَدْر الدِّيْن بن جَمَاعَة المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٣هـ، والطِّيْبِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٣هـ، وابن كَثِيْر المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ، وبَدْر الدِّيْن الزَّرْكَشِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٤هـ، وابن المُلَقِّن المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٤هـ، والبُلْقِيْنِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ، وزَيْن الدِّيْن العِرَاقِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ، وابن الوَزِيْر المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٠هـ، وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ، والشُّمُنِّيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٢هـ، وابن قُطْلُوْبُغَا المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٩هـ، والكَافِيَجِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٩هـ، والسَّخَاوِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ، والسُّيُوْطِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ، وزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٦هـ، وعَلِيّ القَارِي المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ، والمُنَاوِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ، والبَيْقُوْنِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٨٠هـ، والصَّنْعَانِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ، والقَاسِمِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ، والجَزَائِرِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٨هـ، وغيرهم كثير.

ومن الكتب التي اشتهرت بعدَه أَيضاً: كتاب الاقْتِرَاح لتَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، المشهور بابن دَقِيْق العِيْد المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، الذي نقوم بتَحْقِيْقه الآن.

وقد تَضمَّن مادة مُخْتَصَرَة في عُلُوْم أُصُوْل الحَدِيْث في تسعة أبواب، وأودع فيه مؤلِّفُه آراء وملاحظاتٍ علىٰ ابن الصَّلَاح وغيره، أَحَلَّهَا عُلَمَاء مُصْطَلَح الحَدِيْث الذين جاءوا بعده محَلَّ الاعتبار، فأَوْسعوها مناقشةً، وضمَّنوها كتبهم، حتىٰ ظهر لنا أن غالب مادة المُصْطَلَح في كتاب الاقْتِرَاح قد نُقِلت في كتب الذين جاءوا بعده، وقد بينتُ في هوامش الكتاب من نقل عنه ومن ناقشه في الكتب التي تَهَيَّأَتْ لي في هٰذَا الباب.

---

(١) انظر قائمة أَسْمَاء أهمّ كتب مُصْطَلَح الحَدِيْث لهٰؤُلَاءِ الأَعْلَام وغيرهم في مُقَدِّمَة كتاب الخُلَاصَة للطِّيْبِيّ، التي كتبها مُحَقِّقُه الأُستاذ صُبْحي السَّامَرَّائِيّ.

وجعل ابنُ دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاتمةَ تلك الأبواب ذكرَ أَحَادِيْث صَحِيْحَة منقسمة إلىٰ سبعة أنواع، كل نوع يشتمل علىٰ أَربَعِين حَدِيْثاً، لها صفة معينة بيَّنها عند إيراده إيَّاها.

وقَطْعُه بصحتها لا يَتِم إلَّا بعد الوقوف علىٰ رِجَال الحَدِيْث، وهو يَدُلّ علىٰ تبحّره في هٰذَا الفن.

وها أَنذا أُقدّم هٰذَا الكتابَ للقَارِئ الكَرِيْم، ولم أَبْخَل بشيء من الوقت العَزِيْز والجهد المُضْني في تَحْقِيْق مَسَائِله وأقواله، وتَقْيِيْد كلماته وأَعْلَامه، وتَخْرِيْج أَحَادِيْثه. يَعلَمُ ذٰلِكَ بشكل جَلِيّ كلُّ من وقف علىٰ هوامش الكتاب من أهل الدِّرَايَة والإنْصَاف، فيوفيه حقَّ قَدْره، وما أَردتُ بذٰلِكَ إلَّا خدمة سُنَّة نَبِيّنا مُحَمَّد ﷺ وشريعته الحقَّة.

والحمد لله علىٰ أفضاله وإحسانه، وهو البَرّ الرَّؤُوْف الرَّحِيْم الهَادِي إلىٰ سواء السَّبِيْل.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ - البقرة: ٢٨٦.

بَغْدَاد المَحْرُوْسَة

الأَعْظَمِيَّة - رَاغِبَة خَاتُوْن

٣/ جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ (٥)/ ١٤٠٢هـ

٥/ آذار (٣)/ ١٩٨٢م

قَحطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ

الأُستاذ المساعِد في كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد

القِسمُ الأول

الدِّراسَةُ

يَتضمَّنُ هٰذَا القِسمُ دِرَاسةً عن الشَّيْخ الإمَام:

تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ

ابن دَقِيْق العِيْد

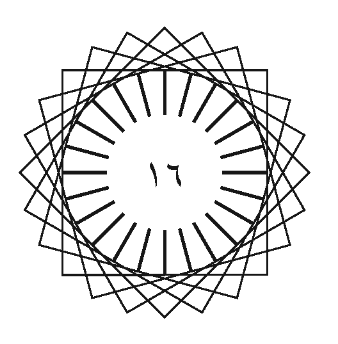
المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م

عَـصْـره

حـيـاتـه

كـتـبـه،

كتاب الاقْتِرَاح


١٦

عَصْر تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد

زَخَرَ عَصْر المَمَالِيْك في مِصْر بالعُلَمَاء الأَفذاذ من أَمثال الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، الذين أَثْروا المَكْتَبَة بنتاجهم الرائع، وجادوا علىٰ الأجيال بأياديهم البيضاء.

ولكي تتضحَ لنا صورةُ هٰذَا العَصْر، لا بُدَّ من الوقوف[1] علىٰ أوضاع دولة المَمَالِيْك السياسية، والحركة العِلْمِيَّة فيها، والقَضَاء، وما قدَّمه هٰذَا العَصْر من حَسَنَات للإِسْلَام وأهله، وما يُؤْخَذ عليه.

الحياة السياسية في هذَا العَصْر

وُلد الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد سنة ٦٢٥هـ، في أواخر أيام الدولة الأَيُّوْبِيَّة، التي كانت تَحكُم مِصْر والشَّام، وفَتَحَ عينَيه علىٰ الحياة في أيام دولة المَمَالِيْك، التي بدأت سنة ٦٤٨هـ، التي كانت لها مَعَالِم سياسية واضحة، لها تَأْثِيْرها البالغ في جوانب الحياة الأُخرىٰ فيه. وهٰذَا يدعونا إلىٰ التعريف بالمَمَالِيْك ودولتهم في مِصْر.

أصل المَمَالِيْك ودولتهم

كان الرِّقُّ منتشراً في العصور الوسطىٰ بين جميع الشعوب، حتىٰ صار أمراً لا غَرَابة فيه. ومصدره الرئيس هو السرقة والسَّبْي في الحروب.

(١) الكلام علىٰ عَصْر المَمَالِيْك، مُستَقى مما كتبتُه في مُقَدِّمَة كتابي (الكَمَال بن الهُمَام) ص١٣-٢٦.

وتَبَارىٰ التجارُ والأُمَرَاء بشراء الرَّقِيْق، ودُفعت في بعضهم الأثمانُ العَالِيَة جداً، وقد استكثر منهم خُلَفَاء بني العَبَّاس والفَاطِمِيُّوْن والأَيُّوْبِيُّوْن وغيرُهم.

وبعد زوال الدولة الفَاطِمِيَّة علىٰ يد صَلَاح الدِّيْن الأَيُّوْبِيّ، اتخذ جنودَهُ من الأكراد ومجلوبي المُرْتَزِقَة، وحَذَا خلفاؤه حَذْوَه، حتىٰ جاء الملك الصالح نَجْم الدِّيْن أَيُّوْب سنة ٦٣٦هـ، فرأىٰ أن يُثبِّت ملكه، فاستكثر من المَمَالِيْك الأَتراك، ونشَّأهم تَنشئةً عَسْكَرِيَّة، فكانوا عَضُداً قَوِيّاً للملك الصالح، حرسوا ملكه، وأبلوا بلاءً عَظِيْماً في موقعة المَنْصُوْرَة.

وكان الملك الصالح قد مات من مرضه أثناء المعركة، فأُخفي موتُه، لئلا يتخاذل الجند، وقام أُمَرَاء المَمَالِيْك بتدبير الأُمور، وأرسلوا إلىٰ تُوْرَانْ شَاه ابن الملك الصالح، وكان مقيماً في الشَّام، وأقاموا عليهم زوجةَ الملك الصالح (شَجَرَة الدُّرّ) أُمّ خَلِيْل، يأتمرون بأمرها.

جاء (تُوْرَانْ شَاه)، ونودي له بالسَّلْطَنَة، ولُقِّب بالمعظَّم، وأُذيع موت أبيه، واجتمع المَمَالِيْك تحت صَفِّه، وعاضده الناس، فشتتوا شمل العدو بالمَنْصُوْرَة، وبلغ قتلَىٰ الإفرنج ثلاثين ألفاً، وأَسَرُوا الكثير، ومنهم ملك فرنسا لويس التاسع سنة ٦٤٧هـ، حتىٰ افتدىٰ نفسه بالمال.

وحين فضَّل (تُوْرَانْ شَاه) أخِصَّاءه الوافدين من الشَّام علىٰ المَمَالِيْك، وكفّ عنهم الخير، وتوعّدهم، ائتمروا به، فقتلوه سنة ٦٤٨هـ، وملَّكوا عليهم (شَجَرَة الدُّرّ) زوجة أبيه، وعَيَّنت أَتَابَكَ العَسْكَر، أي قائد الجند: (عِزّ الدِّيْن أَيْبَك)، فكان هو المدبِّر لشؤون المَمْلَكَة، ولما كانت أَوَّلَ امرأة مُمَلَّكَة في دول الإسْلَام، ولصعوبة اتصالها بأُمرائها، وضعف مشورتها، رأت أن تَخْلَع نفسَها من الملك، بعد أن مكثتْ فيه ثَمَانِين يوماً.

وتمت المَشُورة بسَلْطَنَة الأَمِير عِزّ الدِّيْن أَيْبَك، في سنة ٦٤٨هـ، وتزوج بشَجَرَة

الدُّرّ، ليكون ذا صِلَة بالبيت القديم، فكان أول سَلَاطِيْن المَمَالِيْك بِمِصْر، وفي ذٰلِكَ إِعْلَان بزوال دولة الأَيُّوْبِيِّيْن.

وتوالىٰ بعد موت المُعِزّ عِزّ الدِّيْن سنة ٦٥٥هـ سَلَاطِيْنُ المَمَالِيْك، وظهر منهم رِجَال أفذاذ كان لهم الأثر الكَبِيْر في تَارِيْخ مِصْر، مثل:

المُظَفَّر قُطُز سَيْف الدِّيْن، وسَلْطَنته من سنة ٦٥٧هـ إلىٰ سنة ٦٥٨هـ، وهو قاهر التتار في موقعة عَيْن جَالُوْت[1].

والظَّاهِر بِيْبَرْس رُكْن الدِّيْن البُنْدُقْدَارِيّ، وسَلْطَنته من سنة ٦٥٨هـ إلىٰ سنة ٦٧٦هـ، وهو الذي أقام الخِلَافَة العَبَّاسِيَّة[2]، وصَيَّر القَاهِرَة مركزاً للعالَم الإِسْلَامِيّ

(١) **عَيْن جَالُوْت:** (عَيْن الجَالُوْت) بلدة لَطِيْفَة بين نَابُلُس وبَيْسَان، من أَعْمَال فِلَسْطِيْن، إليها انتهىٰ عَسْكَر المَغُل، فلقيهم بها البُنْدُقْدَار، فكسرهم، وكان ذٰلِكَ انتهاء فتوحهم. / مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٢ ص٩٧٧.

(٢) تَوالَىٰ علىٰ منصب الخِلَافَة العَبَّاسِيَّة في مِصْر ستةَ عشَر أو سبعةَ عشَر خَلِيْفَة عَبَّاسِيّاً، أَوّلهم: الخَلِيْفَة المُسْتَنْصِر بالله، في سنة ٦٥٩هـ - ٦٦٠هـ، الذي يُسقطه بعضُ المؤرخِين، ويجعل أَوّلهم: الحَاكِم بأمر الله، في سنة ٦٦١هـ - ٧٠١هـ، وهو الذي يليه، وآخرهم: المُتَوَكِّل علىٰ الله، الذي حمله السُّلْطَان سَلِيْم معه إلىٰ القُسْطَنْطِيْنِيَّة.

ومَنصِب الخِلَافَة وإن كان مرهوناً بيد السُّلْطَان، إلَّا أنَّ الخِلَافَة لم تخرج عن أُسرة الحَاكِم بأمر الله، وكان أهم عمل يقوم به هو مبايعة السُّلْطَان الجديد وإضفاء صفة الشَّرْعِيَّة علىٰ حكمه. كما أن بعض الملوك المُسْلِمِيْن في الأقطار النائية يستمنحون الخَلِيْفَة أمراً بوِلَايتهم لتكون شَرْعِيَّة، كما حدث في عهد قَايِتْبَاي سنة ٨٧٦هـ، حين أرسل صاحب الهِنْد الملك غِيَاث الدِّيْن بهدايا إلىٰ السُّلْطَان والخَلِيْفَة، يطلب تقليداً بوِلَايته علىٰ الهِنْد، فكتب السُّلْطَان له.

انظر عن انتقال الخِلَافَة إلىٰ مِصْر وأحوالها في:

عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٢ ص٩ وما بعدها، وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٤٧٧ وما بعدها، وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص٥٢ وما بعدها.

بعد زوال بَغْدَاد.

والمَنْصُوْر سَيْف الدِّيْن قَلَاوون، الذي تَسَلْطَنَ في سنة ٦٧٨هـ إلىٰ سنة ٦٨٩هـ، ويعتبر من أعاظم السَّلَاطِيْن، ورَأَسَ أُسرةً حَكَم منها مِصْرَ أربعةَ عشرَ ملكاً.

والنَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون الذي تولَّىٰ الحكم أَوَّل مرة سنة ٦٩٣هـ، وأُخرج من السَّلْطَنَة مرَّتَين، وأُعيد إليها، وكان مجموع السنوات التي حَكَم فيها في المرات الثلاث نحو ثلاث وأَربَعِين سنة وثَمَانِيَة أشهر[1].

والظَّاهِر سَيْف الدِّيْن بَرْقُوْق العُثْمَانِيّ، أول ملوك الجراكسة، الذي تَسَلْطَنَ في

---

(١) عاصر ابنُ دَقِيْق العِيْد سَلَاطِيْنَ المَمَالِيْك الآتيةَ أَسماؤهم:

١- الملك المُعِزّ عِزّ الدِّيْن أَيْبَك الجَاشْنَكِيْر الصَّالِحِيّ، الذي تولَّىٰ السَّلْطَنَة من سنة ٦٤٨هـ إلىٰ سنة ٦٥٥هـ، وهو أول من تولَّىٰ من المَمَالِيْك.

٢- المَنْصُوْر نور الدِّيْن عَلِيّ بن المُعِزّ عِزّ الدِّيْن أَيْبَك، سنة ٦٥٥هـ=٦٥٧هـ.

٣- المُظَفَّر سَيْف الدِّيْن قُطُز، سنة ٦٥٧هـ=٦٥٨هـ.

٤- الظَّاهِر رُكْن الدِّيْن بِيْبَرْس البُنْدُقْدَارِيّ، سنة ٦٥٨هـ=٦٧٦هـ.

٥- السَّعِيْد نَاصِر الدِّيْن أبو المَعَالي مُحَمَّد بن الظَّاهِر بِيْبَرْس، سنة ٦٧٦هـ=٦٧٨هـ.

٦- العادل بَدْر الدِّيْن سَلَامُش بن الظَّاهِر بِيْبَرْس، سنة ٦٧٨هـ.

٧- المَنْصُوْر سَيْف الدِّيْن قَلَاوون، سنة ٦٧٨هـ=٦٨٩هـ.

٨- الملك الأَشْرَف صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل، سنة ٦٨٩هـ=٦٩٣هـ.

٩- النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون، سنة ٦٩٣هـ=٦٩٤هـ.

١٠- العادل زَيْن الدِّيْن كَتْبُغَا المَنْصُوْرِيّ، سنة ٦٩٤هـ=٦٩٦هـ.

١١- المَنْصُوْر حُسَام الدِّيْن لَاجِيْن المَنْصُوْرِيّ، سنة ٦٩٦هـ=٦٩٨هـ.

١٢- النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون (السَّلْطَنَة الثانية)، سنة ٦٩٨هـ=٧٠٨هـ.

سنة ٧٨٤هـ إلىٰ سنة ٧٩٠هـ، وعاد فحَكَم من سنة ٧٩٢هـ إلىٰ سنة ٨٠١هـ، وعَصْره شبيه بعَصْر النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون في كثرة مَنْ عاشوا فيه من العُلَمَاء والأفذاذ.

وابنه النَّاصِر فَرَج، الذي حَكَم من سنة ٨٠١هـ إلىٰ سنة ٨١٥هـ، وقد ولي أثناء هٰذِهِ الفترة أخوه المَنْصُوْر عِزّ الدِّيْن سنة ٨٠٨هـ، وعُزل منها بعد قليل. وكان فَرَج من أَعْظَم السَّلَاطِيْن، لشَجَاعته وبطولته في القتال، وما جدده من أبنية، ولامتلاء عَصْره بالعُلَمَاء والأُدَبَاء، غير أنه كان قليل الحِرْص علىٰ الدِّيْن، فعانَىٰ منه الناس الطغيان.

والأَشْرَف بَرْسْبَاي الدُّقْمَاقِيّ الظَّاهِرِيّ، الذي حَكَم من سنة ٨٢٥هـ إلىٰ سنة ٨٤١هـ، وقد بنَىٰ المدارس، واشتهر بدنانيره الأَشْرَفِيَّة، وغزا قُبْرُص، وهزَم ملكَها، وأَسَرَ جنودَه.

والظَّاهِر جَقْمَق أبو سَعِيْد العَلَائِيّ، الذي تَسَلْطَنَ سنة ٨٤٢هـ، بعد أن كان أَتَابَكِيّاً أيام الأَشْرَف بَرْسْبَاي، ووَصِيّاً علىٰ ابنه بعد موته، وبقي مُلْكُه إلىٰ سنة ٨٥٧هـ، وقد أخمد الفتن، وعاشت البلاد في زمنه عيشاً هادئاً بالنسبة لسابقيه، وكان كَرِيْماً محباً للعُلَمَاء.

والأَشْرَف إِيْنَال العَلَائِيّ الظَّاهِرِيّ، الذي تَولَّىٰ السَّلْطَنَة سنة ٨٥٧هـ، وساد الهدوء في عهده، وقلّت الثورات، وعُرِف بالكَرَم وهدوء النفس، وامتدَّ حُكْمه إلىٰ سنة ٨٦٥هـ.

وتتابع السَّلَاطِيْن بعد ذٰلِكَ إلىٰ سنة ٩٢٣هـ، حيث دخل العُثْمَانِيُّوْن مِصْرَ، الذي يعتبر عام انتهاء حكم المَمَالِيْك في مِصْر[١].

---

(١) انظر عن سَلَاطِيْن المَمَالِيْك:

الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٢٣٦-٢٤٤ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة لابن تَغْرِي بَرْدِي، من أول الجزء السابع إلىٰ آخر الكتاب ج١٦، وحُسْن المُحَاضَرَة للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٣-١٢٢ وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك لمَحْمُوْد رِزْق سَلِيْم ج١ ص١٢ وما بعدها.

حَسَنَات المَمَالِيْك وسَيِّئَاتهم

حَسَنَاتهم:

قدَّم المَمَالِيْك في فترة حُكْمهم الكثيرَ من الحَسَنَات إلىٰ البلاد الإسْلَامِيَّة عامة، ومِصْر والشَّام خاصة. فأهم تلك الحَسَنَات[1]:

١- دفع التتار عن اقتحام البلاد المِصْرِيَّة.

طغت سيول التتار من أواسط آسيا إلىٰ غربها، فأذاقوا البلاد الذُّلَّ، وأراقوا الدماء بلا رَوِيَّة، لا يبالون بالصَّغِيْر والكَبِيْر، وبالعالم والجاهل، فأحرقوا بَغْدَادَ، وقتلوا الخَلِيْفَة ووَلِيَّ عَهدِه، وملكوا الكثير من بلاد العِرَاق، وتاخموا حدود المَمْلَكَة المِصْرِيَّة في الشَّام وحَلَب، وملكوا بعض تلك النواحي.

فحشَد المَمَالِيْكُ جيوشَهم، وهَبَّ الناس إلىٰ التَّبَرُّع بالمال والرِّجَال جِهَاداً في سَبِيْل الله، لا سِيَّمَا أن التتار وَثَنيون، ومنهم عَبَدَةُ الشمس.

فانتصر المَمَالِيْكُ عليهم في موقعة عَيْن جَالُوْت يوم الجمعة ٢٥ رَمَضَان ٦٥٨هـ = ٣ أيلول (سبتمبر) ١٢٦٠م[2]، بقيادة السُّلْطَان قُطُز، وتتبعوا التتار، وأوقعوا بهم في

---

(١) عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٢ ص٢٤٧ وما بعدها.

(٢) البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٧ ص٤٠١ طَبْعَة هجر، وفيه: (فكان اجتماعهم علىٰ عَيْن جَالُوْت يوم الجمعة الخامس والعشرين من رَمَضَان، سنة ثمان وخمسين وستمائة).

والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٧٩، وفيه: (الجمعة خامس عشرين شهر رَمَضَان).

وفي كل من: الخِطَط المَقْرِيْزِيَّة ج٢ ص٢٣٨، وحُسْن المُحَاضَرَة للسُّيُوْطِيّ ج٢ ص٣٩، وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٧٢٠ طَبْعَة دار المِنْهَاج: (الجمعة خامس عِشْري رَمَضَان، سنة ٦٥٨هـ). وفي ويكيبيديا (المَوْسُوْعَة الحرة) علىٰ الإنترنت: وقعت المعركة في ٢٥/ رَمَضَان/ ٦٥٨هـ = ٣/ أيلول/ ١٢٦٠م.

معركة أُخرىٰ أَحَرَّ من الأُوْلَىٰ في بَيْسَان، قُتل فيها نصفُ التتار، وحقق بعدها المَمَالِيْكُ انتصاراتٍ رائعة علىٰ التتار في:

سنة ٦٧٠ و ٦٧٥هـ علىٰ يد الظَّاهِر بِيْبَرْس، وفي سنة ٦٨٠هـ في عهد المَنْصُوْر قَلَاوون، وفي سنة ٧٠٠ و ٧٠٢ و ٧١٢هـ علىٰ عهد النَّاصِر، وفي سنة ٧٨٩هـ و٧٩٦هـ في عهد بَرْقُوْق، وفي سنة ٨٠٣ علىٰ عهد السُّلْطَان فَرَج بن بَرْقُوْق.

لٰكِن التتار انتصروا في سنة ٦٥٩هـ أيام بِيْبَرْس، وفي سنة ٦٩٩هـ في عهد النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون.

٢- دفع الإفرنج عن ممتلكات مِصْر، الذين جاءوا امتداداً للحروب الصَّلِيبية، وكانوا قد أسسوا مُدُناً في سواحل البَحْر المتوسط، وفي داخل بلاد الشَّام وحَلَب.

ومن أشهر من قاومهم من السَّلَاطِيْن:

الظَّاهِر بِيْبَرْس، الذي انتزع كَثيراً من هٰذِهِ المدن منهم، ومنها: صَفَد في سنة ٦٦٤هـ، وأَنْطَاكِيَة سنة ٦٦٦هـ، وقَيْسَارِيَّة سنة ٦٧٥هـ، وأَرْسُوف، وطَبَرِيَّة، ويَافَا، والشَّقِيْف، والقُصَيْر، وبَغْرَاس، وحِصْن الأكراد، والقُرَيْن، وحِصْن عَكَّا، وصَافِيْثا، والمَرَقِيَّة، وحَلَب، وبَانْيَاس، وطَرَسُوْس.

والمَنْصُوْر قَلَاوون، الذي فتح طَرَابُلُس سنة ٦٨٨هـ، وفتح حِصْن المَرْقَب وجَبَلَة.

والأَشْرَف خَلِيْل بن قَلَاوون، فاتح عَكَّا سنة ٦٩٠هـ وجبت وبَيْرُوْت.

والأَشْرَف بَرْسْبَاي، فاتح قُبْرُص سنة ٨٢٩هـ.

وبعث الغُوْرِيّ عِمَارَة بَحْرية، لمعاونة ملوك الهِنْد والعَرَب علىٰ الفرنج العابثين بسواحلهم. وأرسل الغُوْرِيّ أَيضاً رُسُلَه إلىٰ الإفرنج، يَلفتهم إلىٰ ضرورة الرِّفق

وانظر: مَوَاهِب الرَّحْمٰن في مَذْهَب أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان ص٢٤.

بمسلمي الأَنْدَلُس، والكفّ عن محاصَرة مدنهم، نظير أن يعامل رعاياه الفرنجة مُعَامَلَةً حَسَنَةً، مهدداً بالإساءة إلىٰ هٰؤُلَاءِ الرعايا إذا لم يستجب الإفرنج لندائه، وذٰلِكَ تلبيةً لاستغاثة مسلمي الأَنْدَلُس به.

٣- المحافظة علىٰ استقلال مِصْر والشَّام وبَسْط نفوذهما.

ولذٰلِكَ حاربوا التتار والإفرنج وأُمَرَاء التُّرْكُمَان وملوك فَارِس وبَغْدَاد وأُمَرَاء الأَرْمَن وعُرْبَان الحِجَاز... الذين طَمِعوا في أملاك الدولة.

٤- إنشاء المستشفيات وإعمار البلاد وبناء الأَرْبِطَة والمدارس والمساجد ورصد الأوقاف عليها من الدُّور والأراضي، وتشجيعهم حركة إحياء العُلُوْم والآداب، وإغداقهم الأموال علىٰ الفُقَرَاء في العيد والمناسبات.

سَيِّئَاتهم:

لٰكِن عَصْر المَمَالِيْك مع تلك الحَسَنَات الجَلِيْلَة، التي تُغْتَفَر إزاءها كثيرٌ من السَّيِّئَات، تُلاحَظ عليه أُمور عديدة، وشأنه بذٰلِكَ شأن أَيّ عَصْر، وإنْ بلغ أَوْجَ عظمته في مختلف نواحي الحياة. فمن تلك السَّيِّئَات[1]:

١- إهمال حقوق الشعب السياسية، الذي يَتَجلَّىٰ في عدة مظَاهِر، منها:

أَنَّ التَّعْلِيْم العَسْكَرِيّ مقصورٌ علىٰ طائفة المَمَالِيْك، فكانت هناك جَفْوَة بين الناس والجيش الذي يحميهم.

والأرض بيد صاحب الإقطاع، وجميع الفلاحين خَدَمٌ لصاحب الإقطاع. علىٰ أن السُّلْطَان يتصرّف أَحيَاناً في الإقطاع، فيستردّه من صاحبه، لدواعٍ من الرضا والغضب، فيمنحه إقطاعاً جديداً، أو يحرمه فينفيه.

وأن السُّلْطَان وأُمَـرَاءه ومَمَالِيْكه، هم رِجَال الحُكْم وأرباب المناصب وأهل

(١) عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٢ ص٢٦٧ وما بعدها، و ج١ ص٦٥ وما بعدها.

الأيدي المسلّحة. ومُؤَهِّلاتُ الأَمِيْر وبلاؤه في الحروب وعَصَبِيَّتُهُ تُرقّيه إلىٰ المناصب الكُبْرَىٰ، كأَتَابَك العَسْكَر، أو نائب السَّلْطَنَة، الذي قد يُؤهِّله هٰذَا إلىٰ تَوَلّي السلطة.

ومبايعة السُّلْطَان لا تَتِمّ إلَّا بعد تشاور الأُمَرَاء فيما بينهم، حتىٰ إذا اتفقوا، ألبسوه شعار السَّلْطَنَة في حفلة كَبِيْرَة، لها مراسيم خاصة.

وإذا وقع اخْتِيَارهم علىٰ معهود إليه بالملك من أبيه أو أخيه، أقاموا له رسوم التولية، ولو كان رَضِيْعاً أو صَغِيْراً، ولا يستمرون علىٰ طاعته إلَّا بمقدار ما يجلبه إليهم من نفع، ويقرر من يعاونه أحد كبار الأُمَرَاء، وقد يَنْقَضُّ عليه الأَتَابَكِيُّ أو نائبُه، فيصير سُلْطَاناً.

وهناك عنصر آخر في تولية السُّلْطَان، هو الخَلِيْفَة والقُضَاة الشَّرْعِيّوْن، فلا بد من تقدّم الخَلِيْفَة أَولاً في حفلة المبايعة، ثم يتبعه القُضَاة، ثم من بعدهم الأُمَرَاء.

أما الشعب فلا رأْيَ له في إدارة بلاده.

٢- فداحة الضرائب، وتعدد أنواعها.

٣- الجَوْر والعَسْف في مُعَامَلَة العامة، وتَسْخِيْرهم بلا أجر في الأَعْمَال الحكومية، والْتِماس التُّهمة عند البريء، وإغفال الجاني، والقسوة في تنفيذ العقوبات.

٤- كثرة الفِتَن الداخلية، التي تؤدي في حالة نجاح الفتنة أو فشلها إلىٰ قتل شنيع، وتمثيل غَرِيْب، وإضاعة الأموال، وإضعاف الجُنْد.

وكلُّها عن هوى شخصي، وطلب الرُّتَب العَالِيَة.

وهنا نلاحظ ضَعف المَمَالِيْك السياسي[1]، حين عزلوا الشعب عن ممارسة حقه في سِيَاسَة بلاده.

---

(١) ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ: د. شَاكِر مَحْمُوْد عَبْد المُنْعِم ص٥٠.

لا سِيَّمَا أن الناس يرون أن هٰؤُلَاءِ دُخَلاء علىٰ البلاد، مَمَالِيْك بِيْعوا في سُوق الرَّقِيْق، وتسلَّموا الحُكْم فهم ليسوا أَهلاً له، ويرون أن نزاعهم الكَبِيْر فيما بينهم لم يكن إلَّا علىٰ السلطة والمال، ليستبدّ السُّلْطَان منهم بالحُكْم دون غيره.

لذٰلِكَ لجأ المَمَالِيْك إلىٰ إرضاء الناس، بفَتْح المدارس وإنشاء المستشفيات، وغيرها من الأساليب المُخْتَلِفَة.

الحركة العِلْمِيَّة في هذا العَصْر

للحركة العِلْمِيَّة في عَصْر المَمَالِيْك نشاط وَاسِع النطاق، ضخم الإنتاج.

وعوامل ذٰلِكَ نوعان:

١- عوامل خارجية، منها:

أ. وقوع كثير من البلاد الإسْلَامِيَّة في يد المَغُوْل، وزوال الخِلَافَة العَبَّاسِيَّة، مما دعا المُسْلِمِيْن إلىٰ تَلَمُّسِ الزعامة المُدَافِعَة عنهم. فوجدوا بُغْيَتَهم في مِصْر والمَمَالِيْك، فدعم العُلَمَاءُ ملكَهم بأهم الوَسَائِل، وهي: إحياء العُلُوْم والمَعَارِف والوعظ والإرْشَاد.

ب. قتل العُلَمَاء وإتلاف الكتب ودُوْرِها في بَغْدَاد وغيرها. مما دفع الآخرين من العُلَمَاء إلىٰ الالتفاف حول السَّلَاطِيْن، وعَدُّوا أَنفسَهم مسؤولين أمام الله سُبْحَانَهُ عن دينه وعن إحياء العُلُوْم والقيام بنشرها.

ج. وفود العُلَمَاء والأُدَبَاء إلىٰ مِصْر والشَّام.

وهٰذِهِ الوِفَادَة كانت إما فِراراً من الطُّغيان، أو طَمَعاً بإكْرَام مِصْر لهم، فكان منهم القَاضِي والشاعر والفَقِيْه...، فأفادت مِصْر من علمهم.

٢- عوامل داخلية، منها:

أ. غَيْرَة السَّلَاطِيْن والأُمَرَاء الدِّيْنِيَّة؛ لأنهم مُسْلِمُوْن، ولشعورهم بأنهم الدولة الوحَيْدَة المُدَافِعَة عن بلاد المُسْلِمِيْن. لا سِيَّمَا أنهم يَعُدُّون أنفسهم امتداداً لدولة بني أَيُّوْب. وتجلّت هٰذِهِ الغَيْرَة في حروبهم للصَّلِيبيين والتتار، ورعايتِهم البيتَ الحَرَامَ وسُكَّانَ الحِجَاز، وهٰذَا يُجدّد للدِّيْن شبابه، فيدفع عُلَمَاءه إلىٰ التَّعْلِيْم والتأليف، وبعث روحه ونشر رايته.

ب. تَعْظِيْمهم لأهل العلم المُتَفَقِّهِيْن في الدِّيْن، واستشارتهم في كثير من القضايا، وإجابة ملتمساتهم، وكان السَّلَاطِيْن يَتَوَجَّسُون خِيْفَةً من بعضهم.

وقد كان العُلَمَاء قُدْوَةً حَسَنَة، فرَغِب الكثيرُ من الناس في طلب العلم، فكان منهم القَاضِي والمفتي والمستشار من الأَمِيْر الذي لَقِيَ الرعاية والتكرِمة من السُّلْطَان. ومن هٰؤُلَاءِ العُلَمَاء: العِزّ بن عَبْد السَّلَام، وتَقِيّ الدِّيْن بن تَيْمِيَّة، وتَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، وتَقِيّ الدِّيْن السُّبْكِيّ، وابن بنت الأَعَزّ، وعَلَاء الدِّيْن السِّيْرَامِيّ...، وغيرهم كثير.

ج. شعور العُلَمَاء بواجبهم، وتنافسهم في أدائه بالتأليف والمُنَاظَرَات، حين استشرىٰ خطر الوثنية التي جاء بها التتار، وخطر النَّصْرَانِيَّة التي جاء بها الصَّلِيبيون.

د. تنافس العُلَمَاء في وُصُوْل المناصب العَالِيَة في القَضَاء والفُتْيَا، وموضع الاستشارة ومَشْيَخَة المدارس والخَوَانِق[1] ونحوها، لذٰلِكَ كان علىٰ كل طالب أن

---

(١) **الخَوَانِق**: جمعٌ، مفردُه: خانَقاه.

ورد في الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٤١٤: (الخوانك جمع خانكاه، وهي كلمة فَارِسِيَّة معناها بيت، وقيل أصلها خونقاه، أي: الموضع الذي يأكل فيه الملك. والخوانك حدثت في الإسْلَام في حدود الأربعمائة من سِنِيّ الهِجْرَة، وجُعلت لتَخَلِّي الصُّوْفِيَّة فيها لعِبَادَة الله تعالىٰ).

يتَفَقَّهَ، ويَدرُسَ علىٰ أيدي الشُّيُوْخ، ويتدرّج، ليؤسِّس مستقبله.

هـ. تجديد الخِلَافَة العَبَّاسِيَّة علىٰ يد الظَّاهِر بِيبَرْس في رَجَب سنة ٦٥٩هـ، وقد أصبحت بها القَاهِرَة مركز العالم الإسْلَامِيّ بعد سقوط بَغْدَاد.

و. عِنَايَة السَّلَاطِيْن باللُّغَة العَرَبِيَّة؛ لأن لُغَة المحكومين والعالم الإسْلَامِيّ كله عَرَبِيَّة، فلا بد من كتابة تقاليد، وما يخصّ القَضَاء والتَّشرِيْع... بالعَرَبِيَّة.

ز. إنشاء دور التَّعْلِيْم في مختلف أنحاء مِصْر والشَّام، فعُمِّرَت المدارس والمساجد والخَوَانِق وأَرْبِطَة الصُّوْفِيَّة وزواياها، وإلىٰ جوارها معاهد تَعْلِيْمِيَّة تُعْنَىٰ بتَعْلِيْم الصِّبْيَة مبادئَ القِرَاءَة والكتابة وتَحْفِيْظ القُرْآن الكَرِيْم... وقد رُصدت لها الأوقاف الوَاسِعَة، وأُلحقت بها دورُ الكتب، واختير لها أفاضل العُلَمَاء.

وسُبُل التَّعْلِيْم مفتوحة مَجَّاناً، يَفِدُ إليها الجاهل والعَالِم، والصَّغِيْر والكَبِيْر، وكان المشايخ والطلبة يجدون من صنوف البِرّ ألواناً شَتَّىٰ، تُعِينهم علىٰ طلب العلم.

ويُمنح الطُّلَّاب بعد إكْمَال دراستهم شهاداتٍ من أَعْلَام العُلَمَاء، يشهد فيها الشَّيْخ: أن الطَّالِب الفُلَانِيّ قَرَأَ عليه كذا وكذا... فأصبح أهلاً للفُتْيَا أو للقَضَاء... .

فزَخَر هٰذَا العَصْر بأَجِلَّة المُحَدِّثِيْن، كزَيْن الدِّيْن العِرَاقِيّ، وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، اللذين حافَظَا علىٰ إسناد الحَدِيْث إلىٰ النَّبِيّ ﷺ، بقصد التبرُّك خاصة، في حين أن الرِّوَايَة الشفهية كادت تنقرض.

وعكف الكثير منهم علىٰ اسْتِيْعَاب كُتُب الحَدِيْث الأُوْلَىٰ وعُلُوْمه، فظهرت كتب الجَوَامِع والأطراف والتَّخْرِيْج والزَّوَائِد والشروح المُخْتَلِفَة للصِّحَاح وغيرها،

ووردت (خانقاه) في تَاج العَرُوْس، طَبْعَة الكُوَيْت، ج٢٥ ص٢٧٠ مادة (خنق): بفَتْح النون وكسرها. قال الزَّبِيْدِيّ: (أصل الخانَقاه: بقعة يسكنها أهلُ الصلاةِ والخيرِ والصُّوْفِيَّة، والنون مفتوحة، مُعْرَب)، وأورد ما قاله المَقْرِيْزِيّ آنِفاً: (وقد حدثت في الإسْلَام... لعِبَادَة الله تعالىٰ).

وكتب أُصُوْل الحَدِيْث ورِجَاله.

كما زَخَر بعُلَمَاء الفِقْه علىٰ المَذَاهِب المُخْتَلِفَة، كالعِزّ بن عَبْد السَّلَام، وابن المُنَيِّر الإِسْكَنْدَرَانِيّ، وابن الرِّفْعَة، والكَمَال بن الهُمَام، وتَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن دَقِيْق العِيْد، وسِرَاج الدِّيْن البُلْقِيْنِيّ، وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، وابن تَيْمِيَّة، وابن القَيِّم... وبلغ بعضُهم مرتبةَ الاجْتِهَاد المُطْلَق.

وزَخَر بكبار المؤرِّخين كالذَّهَبِيّ، وابن الوَرْدِيّ، وابن خَلْدُوْن، والمَقْرِيْزِيّ، وابن تَغْرِي بَرْدِي، والسَّخَاوِيّ، والسُّيُوْطِيّ.

كما زَخَر بالعُلَمَاء الكثيرين في عُلُوْم اللُّغَة من نحو وبَلَاغَة ومَعَاجِم ولُغَة، وفي الفَلَك والطِّبّ والهَنْدَسَة، والكلام والمنطق والفلسفة والجغرافية... ومختلف الفُنُوْن.

ونجد مثلاً في: الدُّرَر الكَامِنَة في أَعْيَان المئة الثامنة لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ البالغ ستة أجزاء(١)، والضَّوْء اللَّامِع في أَعْيَان القَرْن التاسع للسَّخَاوِيّ البالغ اثْنَي عَشَر جُزْءاً، وغيرهما من كتب التَّرَاجُم، أخبارَ هٰؤُلَاءِ العُلَمَاء الأَعْلَام وأمثالهم، بما يُبْهِر العقل، ويُحَيِّر الألباب، من عظمتهم وضَبْطهم، ودقة تعلّمهم، وسَعَة علمهم.

حتىٰ أن بعض السَّلَاطِيْن قد تصَدّر للإقْرَاء والتدريس، كالسُّلْطَان بَرْقُوْق والسُّلْطَان المُؤَيَّد الذي رَوَىٰ الصَّحِيْح عن البُلْقِيْنِيّ، وأن ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ قد سمِع الحَدِيْث من المُؤَيَّد، وترجم له في عِدَاد مشايخه في كتابه المَجْمَع المُؤَسَّس.

واتِّساع حركة التأليف، وظهور الكُتُب المَوْسُوْعِيَّة الضخمة، يَدُلّ علىٰ خُصوبة الفكر في هٰذِهِ الفترة، ومما يدعو إلىٰ الاستغراب اعتبارُ بعضِ الباحثِين عَصْر المَمَالِيْك بأنه: (عَصْرُ جَمْع وشرح وتَفْسِيْر، لا عَصْرُ إبداع واستنباط) وأنه: (كان عَصْر جُمود عقلي وسياسي، لذٰلِكَ اشتغل المتأدِّبون فيه بتَوَافهِ الأُمور)(٢).

---

(١) وهي الطَّبْعَة الثانية الهِنْدِيَّة التي اعتمدتُّهَا.

(٢) مُقَدِّمَة نَظْم العِقْيَان في أَعْيَان الأَعْيَان للسُّيُوْطِيّ، التي كتبها مُحَقِّقه فيليب حتي ص: خ، ط.

وهٰذَا الرأي لا دليل له من الواقع، لأن النَّاظِر في تلك المَوْسُوْعَات يجد عدة أُمور منها:

حفظُها للتُّرَاث الفكري السَّابِق، كالكتب التي تُعَدّ الآن مفقودة. وقد أطلق الأوربيون علىٰ حركة إحياء العُلُوْم القديمة في القرن الثاني عشر المِيْلَادِيّ اسم (النهضة).

ومنها: تصويب هَفَوَات المُصَنِّفِيْن القُدامَىٰ، وبروز النقد والتحليل والموازنة، وشرح الغامض في تلك التصانيف.

وبَيَان الحُلُوْل لكثير من مشاكل الحياة المستجدّة بطريق الاجْتِهَاد، وهٰذَا ظَاهِر في كتب الفِقْه وأُصُوْله بوضوح.

وبذٰلِكَ استكملت القَاهِرَة كلَّ العناصر اللازمة للنشاط العِلْمِيّ، فماجت بالعُلَمَاء في كل فرع من فُرُوْع المَعْرِفَة.

وكانت الكتب الوافرة في مختلف العُلُوْم قد زَخَرت بها المكتبات، التي لا زال العدد الكَبِيْر منها في دور الكتب المنتشرة في أنحاء العالم، وبعضها قد فُقد أو أُحرق أو اندرس، في تلك الويلات والحروب الطاحنة[1].

وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ السَّابِق ص٥١ نَقْلاً عنه.

وانظر ترجمة ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ للملك السُّلْطَان المُؤَيَّد شَيْخ بن عَبْد الله المَحْمُوْدِيّ الظَّاهِرِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٤هـ، وروايته صَحِيْح البُخَارِيّ عن سِرَاج الدِّيْن البُلْقِيْنِيّ في: المَجْمَع المُؤَسَّس ج٣ ص١٢٧.

(١) انظر عن حركة التأليف في هٰذِهِ الفترة في:

عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٣ ص١٦ وما بعدها، وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ السَّابِق ص٥٢-٥٣.

القَضَاء[١]

لما كانت المناصب العَسْكَرِيَّة بيد المَمَالِيْك وأرباب السَّيْف، تُركت مناصب الكتابة والقَضَاء وما إليها إلىٰ أهل العِلْم ورِجَال الدِّيْن ذوي الخبرة، اسْتِرْشَاداً برأيهم، ليَظْفَرُوا بكسب الناس ورضاهم.

ومن السُّلْطَان يَستمد القُضَاة قُوَّتهم القَانُوْنِيَّة، وكان الفصل في القضايا والخصومات إليه أَوّلاً، تشبُّهاً بالسَّلَف الصالح، لٰكِن اتساع الدولة وتشعب أُمورها جعل جلوسهم للقَضَاء متقَطِّعاً حسب الهوىٰ.

وممن جلس للقَضَاء الظَّاهِر بِيْبَرْس، والأَشْرَف خَلِيْل بن قَلَاوون، وأخوه النَّاصِر مُحَمَّد، ولٰكِن حين كثر عدد الشكايات اضطر إلىٰ تحويلها إلىٰ المُخْتَصِّيْن.

والسُّلْطَان هو صاحب الكلمة في القضايا العليا، ذات الصبغة الهامة في الدولة، وله وحدَهُ الحق في مصادرة أملاك المتَّهمِين من الأُمَرَاء أو غيرهم، دون اللجوء إلىٰ حكم قضائي.

وإلىٰ جانب هٰؤُلَاءِ كان حَاجِب الحُجَّاب أو الحَاجِب الأكبر، الذي ينظر في جميع المنازعات التي تقع بين المَمَالِيْك فحَسْب، فينصف المظلوم من ظالمه.

وليس للقَاضِي من النُّوَّاب عنه إلَّا من دَعَت إليهم الضرورة بغير تدخُّل أحدهم في شؤون القَضَاء، فقد استناب القَاضِي تاج الدِّيْن ثلاثة قُضَاة، وقيل: أربعة، وَاحِداً من كل مَذْهَب، وذٰلِكَ بأمر من الظَّاهِر بِيْبَرْس.

ولَبِث نظام النُّوَّاب مُرَاعَى، حتىٰ كانت سنة ٦٦٣هـ فتعدد فيها القُضَاة، وصار بمِصْر أربعة قُضَاة، وَاحِد من كل مَذْهَب، يحكم بأَحْكَام مَذْهَبه، وجعل لهم السُّلْطَان

(١) انظر: عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٢ ص٤٦ وما بعدها.

أن يُوَلّوا في سائر الأَعْمَال المِصْرِيَّة، وكتب لكل منهم تقليداً[١]، وخلع عليه، لٰكِن بَقِيَ القَاضِي الشَّافِعِيّ مُقَدّماً في مناسبات كثيرة، كالمبايعات والخَطَابة في الاستسقاء والنَّظَر في مال الأيتام، والمحَاكَمات المُخْتَصَّة ببيت المال.

وقيل: إنَّ تعدُّد القُضَاة قد كان قبل عَصْر الظَّاهِر بِيْبَرْس، وقد طبق هٰذَا النظام في قَضَاء دِمَشْق في مُحَرَّم سنة ٦٦٤هـ.

ويمكن بهٰذَا التعدد حل المشاكل بما يناسب الظروف من الأَحْكَام، تَحْقِيْقاً للعدالة والمصلحة العامة.

والمَذَاهِب الإِسْلَامِيَّة[٢] ما هي إلَّا مدارس فكرية، تَستَقِيّ من مَعِيْن وَاحِد، وهو كتاب الله وسُنَّة نَبِيّه ﷺ، بعد أن قَلَّبت النَّصّ علىٰ مختلف وجوهه.

ويُختار القُضَاة عادةً من أبرز فُقَهَاء كل مَذْهَب، ممن اشتهروا بالفَضْل والفِقْه.

وقد ينتقل القَاضِي من قَضَاء دِمَشْق إلىٰ مِصْر أو بالعكس.

وقد ينتقل القَاضِي من القَضَاء إلىٰ الكتابة أو بالعكس.

وقد يَجمع القَاضِي بين القَضَاء ووظيفة أُخرىٰ، كالقَاضِي قُطْب الدِّيْن الخضيري الذي جمع بين الكتابة والقَضَاء بدِمَشْق، في عهد الأَشْرَف إِيْنَال، وكالقَاضِي ابن العَدِيْم الذي جمع بين القَضَاء والحِسْبَة، وكالقَاضِي شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن فُرْفُوْر الذي جمع بين قَضَاء الشَّافِعِيَّة بدِمَشْق ونظر الجيش.

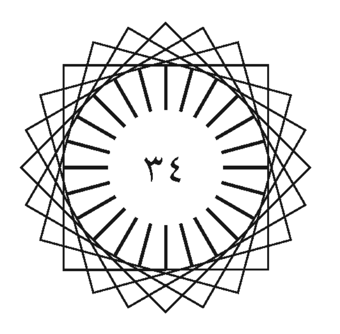
وتولية القَاضِي تكون بأمر السُّلْطَان وحدَه، فيخلع عليه خِلْعَة المَنْصِب المُسَمَّاة بالتَّشْرِيْف، وعزله منوط بإرادة السُّلْطَان أَيضاً.

---

(١) **التقليد**: مكاتبة رسمية علىٰ لِسَان السُّلْطَان، موجَّهة إلىٰ القَاضِي، يقلِّده فيها أَعْمَاله.

(٢) انظر عن المَذَاهِب الإِسْلَامِيَّة وأُصُوْلها في: تَارِيْخ المَذَاهِب الإِسْلَامِيَّة للشَّيْخ مُحَمَّد أبي زُهْرَة، وكتابنا: المَدْخَل إلىٰ الدِّيْن الإِسْلَامِيّ ص٢٣٦ وما بعدها.

وهٰذَا المَنْصِب وإن تهافت عليه كثيرون، فقد عَفَّ عنه الكثير، أو لم يقبله إلَّا بعد إلحاح شديد، كتَقِيِّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي أصبح قَاضِي القُضَاة.


٣٤

حياة تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد

اسمه ونَسَبه

أبو الفَتْح تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد، بن أبي الحَسَن مَجْد الدِّيْن عَلِيّ، بن أبي العطايا وَهْب، بن أبي السَّمْع مُطِيْع، بن أبي الطاعة، القُشَيْرِيّ، البَهْزِيّ، المَنْفَلُوْطِيّ، القُوْصِيّ، الصَّعِيْدِيّ، القَاهِرِيّ، المِصْرِيّ، اليَنْبُعِيّ، الدَّقِيْقِيّ، الحَاكِم، الشَّافِعِيّ والمَالِكِيّ، الشهير بابن دَقِيْق العِيْد[1].

(١) الطَّالِع السَّعِيْد للأُدْفُوِيّ ص٥٦٧ وعن ابن حَيَّان في ص٤٢٧و٥٧٢ وفي ترجمة والده في ص٤٢٤.

وانظر:

مِلْء العَيْبَة لابن رُشَيْد ج٣ ص٢٤٥ ونقل في ص٢٥٨ عن ابن حَيَّان و ج٥ ص٣٢٥.

وبَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٤٣و١٥٤.

ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة للتُّجِيْبِيّ ص١٦.

والمُخْتَصَر في أخبار البَشَر لأبي الفِدَا، مجلد ٢ ج٧ ص٦٠.

وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث لابن عَبْد الهَادِي ج٤ ص٢٦٥ رقم ١١٤٩.

ورِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٨.

والمُعْجَم الكَبِيْر للذَّهَبِيّ ج٢ ورقة ٥٥ مُصَوَّرَة مخطوطة دار الكتب المِصْرِيَّة رقم ٦٥ مُصْطَلَح الحَدِيْث – في خِزَانَة الدكتور بشار عَوَّاد معروف، ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩.

وذيول العِبَر للذَّهَبِيّ ص٢١.

. . . .

والمَعِيْن للذَّهَبِيّ ص٢٢٥ رقم ٢٣٢٥.

وتَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ ج٤ ص١٤٨١.

والمُعْجَم المُخْتَصّ للذَّهَبِيّ ص٢٥٠.

ودول الإسْلَام للذَّهَبِيّ ج٢ ص١٥٨.

وتَتِمَّة المُخْتَصر لابن الوَرْدِيّ ج٢ ص٣٦٠.

وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣٠.

والوَافِي بالوَفَيَات للصَّفَدِيّ ج٤ ص١٩٣ رقم ١٧٤١.

وأَعْيَان العَصْر للصَّفَدِيّ ج٤ ص٥٧٦ رقم ١٦٦٣.

وفَوَات الوَفَيَات لابن شَاكِر ج٣ ص٤٤٢ رقم ٤٨٦.

ومِرْآة الجَنَان لليَافِعِيّ ج٤ ص٢٣٦.

وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٧ رقم ١٣٢٦.

وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧ رقم ٨٥٠.

والبِدَايَة والنِّهَايَة لابن كَثِيْر ج١٤ ص٢٧.

والدِّيْبَاج المُذْهَب لابن فَرْحُوْن ج٢ ص٣١٨، وفيه: (أبي العَطَاء) بدلاً من (أبي العطايا). وفيه أيضاً: كنية مطيع: (أبي السمع).

والرَّدّ الوَافِر لابن نَاصِر الدِّيْن ص٥٨.

والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان لابن نَاصِر الدِّيْن ج٣ ص١٤٣٩.

والسُّلُوْك للمَقْرِيْزِيّ ج١ قسم ٣ ص٩٤٧.

والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٦٧.

وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٣.

والدُّرَر الكَامِنَة لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ج٥ ص٣٤٨ رقم الترجمة ١٦٠٣.

. . . .

وكَشْف القِنَاع المُرْنَىٰ للعَيْنِيّ ص١٧٠ وأشار إليه في ص١٨٨.

والنُّجُوْم الزَّاهِرَة لابن تَغْرِي بَرْدِي ج٨ ص٢٠٦.

وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٠.

وحُسْن المُحَاضَرَة للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٣١٧.

وطَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٥١٣ رقم ١١٣٦.

وفَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ ص١٠٩.

وبَدَائِع الزُّهُوْر لابن إِيَاس ج١ ق١ ص٤١١.

ومِفْتَاح السَّعَادَة لطاش كُبْرِي زَادَه ج٢ ص٣٦١ والترجمة فيه مأخوذة من: (طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ).

ودُرَّة الحِجَال لابن القَاضِي ج٢ ص١٥.

وكَشْف الظُّنُوْن لحاجي خَلِيْفَة ص١٣٥، ١٥٨، ١١٥٧، ١١٦٥، ١١٧٠، ١١٧٦، ١١٨٨، ١٨٥٦.

وإِيْضَاح المَكْنُوْن لحاجي خَلِيْفَة ج١ ص٥٤، ج٢ ص١٢٠.

وشَذَرَات الذَّهَب لابن العِمَاد ج٦ ص٥.

وحَاشِيَة العُدَّة للصَّنْعَانِيّ علىٰ إِحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيْق العِيْد ج١ ص٥١ ونقل ترجمته من: (طَبَقَات السُّبْكِيّ).

والبَدْر الطَّالِع للشَّوْكَانِيّ ج٢ ص٢٢٩.

والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١.

وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة للكَتَّانِيّ ص١٨٠.

وجَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٧.

. . . .

وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة لمُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف ص١٨٩ رقم ٦٢٩ وفيه: (أبي العَطَاء)، بدلاً من (أبي العطايا).

والفَتْح المُبِيْن للمَرَاغِيّ ج٢ ص١٠٢ وترجمته مأخوذة من: (الدُّرَر الكَامِنَة، وشَذَرَات الذَّهَب، وابن كَثِيْر، وفَوَات الوَفَيَات، والشَّجَرَة الزَّكِيَّة، وطَبَقَات السُّبْكِيّ).

وخِطَط مُبَارَك ج١٤ ص١٣٥ وترجمته مأخوذة من: (حُسْن المُحَاضَرَة، وطَبَقَات السُّبْكِيّ، والطَّالِع السَّعِيْد، والسُّلُوْك).

والأَعْلَام للزِّرِكْلِيّ ج٦ ص٢٨٣.

ومُعْجَم الأَعْلَام للجَابِيّ ص٧٥٥.

ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن: عُمَر رِضَا كَحَّالَة ج١١ ص٧٠.

والمُجَدِّدُون في الإِسْلَام: عَبْد المُتَعَال الصَّعِيْدِيّ ص٢٦٧.

وتَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ: بروكلمان (الطَّبْعَة الأوربية) g,11: 75 s,11: 66.

ومُقَدِّمَة كتاب الإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام لمُحَمَّد سَعِيْد المَوْلَوِيّ ص أ.

ومُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب في مُقَدِّمَة حَاشِيَة العُدَّة للصَّنْعَانِيّ علىٰ إِحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيْق العِيْد ج١ ص٢٠ ولَخَّص ترجمته من: (تَذْكِرَة الحُفَّاظ، والدُّرَر الكَامِنَة، والطَّالِع السَّعِيْد، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ، والبِدَايَة والنِّهَايَة، وشَذَرَات الذَّهَب، وفَوَات الوَفَيَات، وشَجَرَة النّوْر).

وتَعْلِيْق مُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ الحُسَيْنِيّ محقق التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وشرحها، وفَتْح البَاقِي ج١ ص٥٩-٦٠ (الهامش).

وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك: د. مَحْمُوْد رِزْق سَلِيْم ج٢ ص٩٤ وأشار في ترجمته إلىٰ: (طَبَقَات السُّبْكِيّ، وحُسْن المُحَاضَرَة، وفَوَات الوَفَيَات، وابن إِيَاس، والطَّالِع السَّعِيْد، وسُلُوْك المَقْرِيْزِيّ، ورَفْع الإِصْر). وترجمة أُخرىٰ في ج٣ ص٢٠٩ وأشار إلىٰ: (مصادره السَّابِقَة: إِلَّا السُّلُوْك، ورَفْع الإِصْر. وزاد: تَذْكِرَة الحُفَّاظ). وله ذكر في مواضع كثيرة من الكتاب كما هو موضح في فَهَارِس الأَعْلَام بآخر كل جزء منه.

وكان جَدّ والده قد لُقِّب بـ (دَقِيْق العِيْد)، وسبب ذٰلِكَ:

أنه كان عليه يوم عِيد طَيْلَسَان شديدُ البياض، فقال بعضهم: كأنه دَقِيْق العِيْد، فلُقِّب به رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

فاشتهر تَقِيّ الدِّيْن ووالده بـ (ابن دَقِيْق العِيْد)[2].

والقُشَيْرِيّ: نسبة إلىٰ قُشَيْر بن كَعْب بن رَبِيْعَة، قبيلة كَبِيْرَة، ينسب إليها كثير من العُلَمَاء[3].

والبَهْزِيّ: لأنه من ذُرِّيَّة بَهْز بن حَكِيْم[4] بن مُعَاوِيَة بن حَيْدَة، أبي عَبْد المَلِك

وابن دَقِيْق العِيْد، حياته وديوانه: عَلِيّ صَافِي حُسَيْن ص٦١ واستعان في ترجمته ببعض الكتب السَّابِقَة وبعض المخطوطات وهي: (أَعْيَان العَصْر للصَّفَدِيّ، ومَسَالِك الأَبْصَار لابن فضل الله العُمَرِيّ، والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ، ورَفْع الإصْر لابن حَجَر، والمَنْهَل الصَّافِي لابن تَغْرِي بَرْدِي).

وسأُضَمِّن هٰذَا البَحْث ما جاء في تلك المخطوطات التي لم أتمكن من الاطلاع عليها، من توكيد أو زِيَادَة جديرة بالذكر. وطبع بعضها الآن، ورجعت إلىٰ المطبوع منها أيضاً.

ودائرة المَعَارِف الإسْلَامِيَّة الكُبْرَىٰ ج٣ ص٩٢ وقد عاد الكاتب إلىٰ كثير من المصادر المذكورة.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٤٣٥ في ترجمة والده. وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٢١٠ لٰكِن فيها: المُلَقَّب بذٰلِكَ جَدّه وَهْب.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٤٢٤و٥٦٧.

(٣) اللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب لابن الأَثِيْر ج٣ ص٣٧-٣٨ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٦.

(٤) الدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ عن البِرْزَالِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ عن البِرْزَالِيّ.

بَهْز بن حَكِيْم: رَوَىٰ عن أبيه عن جَدّه، ورَوَىٰ عنه: سُفْيَان وحَمَّاد بن زَيْد ويَحْيَىٰ القَطَّان وغيرهم، وَثَّقَهُ ابنُ المَدِيْنِيّ ويَحْيَىٰ والنَّسَائِيّ، وقال أبو حَاتِم: لا يُحتَجُّ به، وقال

القُشَيْرِيّ البَصْرِيّ.

والمَنْفَلُوْطِيّ: نسبة إلىٰ مَنْفَلُوْط، لأن والده ولد فيها[(١)].

والقُوْصِيّ: نسبة إلىٰ قُوْص، التي نشأ بها[(٢)].

والصَّعِيْدِيّ: نسبة إلىٰ الصَّعِيْد بمِصْر[(٣)].

أبو زُرْعَة: صالح، وقال البُخَارِيّ: يختلفون فيه. مات قبل سنة ١٦٠هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٥٣ وتَهْذِيب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٩٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٠٩ والتَّارِيْخ الكَبِيْر للبُخَارِيّ ج١ ق٢ ص١٤٢.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٤٣٤. وفي مِلْء العَيْبَة ج٥ ص٣٢٥: أصله من مَنْفَلُوْط من بلاد صَعِيْد مِصْر. وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٦: أصله منها. وفي الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨: (المَنْفَلُوْطِيّ الأصل، القُوْصِيّ المنشأ).

مَنْفَلُوْط: بلدة بالصَّعِيْد في غربي النِّيْل، بينها وبين شَاطِئ النِّيْل بُعْدٌ.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١٣٢٣.

(٢) **قُوْص**: مَدِيْنَة كَبِيْرَة عَظِيْمَة وَاسِعَة، هي قَصَبَة صَعِيْد مِصْر.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١١٣٣ والطَّالِع السَّعِيْد ص١٣ وهامشها.

وذكر ابن دَقِيْق العِيْد: طِيْب فاكهتها، وعِطْرية رَيَاحِينها، وحُسْن رُطَبها.

الطَّالِع السَّعِيْد ص٢٧ والخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج١ ص٢٣٦.

(٣) **الصَّعِيْد**: بلاد وَاسِعَة كثيرة، فيها عدة مدن عظام، منها: أُسْوَان وهي أوله من ناحية الجنوب، وقُوْص، وقِفْط، وإِخْمِيْم، والبَهْنَسَا. وتنقسم ثلاثة أقسام: الصَّعِيْد الأعلىٰ، وهو من أُسْوَان إلىٰ قرب إِخْمِيْم. والأَوْسط، من إِخْمِيْم إلىٰ البَهْنَسَا. والأدنىٰ من البَهْنَسَا إلىٰ قرب الفُسْطَاط. وقال بعض كُتَّاب مِصْر الأَعْيَان: الصَّعِيْد تسعمائة وسبع وخمسون قَرْيَة. وهو في جنوب الفُسْطَاط.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٢ ص٨٤١-٨٤٢. وانظر عن الصَّعِيْد: الطَّالِع السَّعِيْد ص٧ وما بعدها وهوامشها، والخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج١ ص١٨٩.

والقَاهِرِيّ: نسبة إلىٰ القَاهِرَة منزله.

واليَنْبُعِيّ: نسبة إلىٰ اليَنْبُع، بُلَيْدَة مشهورة، بينها وبين مَدِيْنَة رَسُوْل الله ﷺ تسعة بُرُد، وهي في طريق مَكَّة شَرَّفها الله تعالىٰ[(١)].

والدَّقِيْقِيّ: نسبة إلىٰ (دَقِيْق العِيْد)، لَقَبُ جَدّ والده.

والحَاكِم: لم أَرَ من لَقَّبه بهٰذَا اللقب إلَّا تلميذه التُّجِيْبِيّ[(٢)]، والحَاكِم هو لَقَبُ من أحاط بجميع الأَحَادِيْث المَرْوِيَّة[(٣)].

أَبَوَاه

والده الشَّيْخ أبو الحَسَن مَجْد الدِّيْن عَلِيّ، جمع بين العلم والعَمَل والعِبَادَة، والوَرَع والتقوىٰ والزَّهَادَة. مَالِكِيّ، شَيْخ أهل الصَّعِيْد، نزيل قُوْص. مات سنة ٦٦٧هـ[(٤)].

ووالدته: بنت الشَّيْخ المُقْتَرَح[(٥)].

---

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٧، وفي ص١٦: (القُشَيْرِيّ النسَب، المَنْفَلُوْطِيّ الأصل، اليَنْبُعِيّ المَوْلِد، القُوْصِيّ المَرْبَىٰ، القَاهِرِيّ المَنْزِل).

البُرُد: جمعٌ، مفردُه: بَرِيْد. والبَرِيْد: اثْنَا عَشَر مِيْلاً. / المِصْبَاح المُنِيْر مادة (البرد).

والمِيْل: ثلاثة آلاف ذِرَاع. / المِصْبَاح المُنِيْر مادة (مال).

(٢) بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٥٤ وفيه: الدَّقِيْقِيّ الحَاكِم، وورد في ص١٩٩: الحَاكِم.

(٣) اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢١ عن المطري.

(٤) ترجمة **والده** في: الطَّالِع السَّعِيْد ص٤٢٤ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١٦٦ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٢٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٢٤ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٥٧.

(٥) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧١ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨.

والمُقْتَرَح: تَقِيّ الدِّيْن مُظَفَّر بن عَبْد الله بن عَلِيّ المِصْرِيّ. ولقّب بالمُقْتَرَح لأنه كان يحفظه، وهو كتاب في الجَدَل. كان إمَاماً كَبِيْراً، له التصانيف في الفِقْه والأُصُوْل والخِلاف، ديّناً متورّعاً، كثير الإفادة، متواضعاً، تخرّج به جَمَاعَة بالقَاهِرَة والإسْكَنْدَرِيَّة، ولد سنة٥٢٦هـ، ومات في شَعْبَان سنة٦١٢هـ[1].

فأَصلاه كَرِيْمان، وأبواه عَظِيْمان[2].

ولادته

ولد الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن، ووالده متوجِّه من قُوْص إلىٰ مَكَّة للحج، في البَحْر المالح (أي: البَحْر الأَحْمَر) بساحل اليَنْبُع[3].

---

(١) حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٠٩.

وانظر: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٧٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٤٤٤ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٢٥ وكَشْف الظُّنُوْن ص١٧٩٣.

وكتاب **المُقْتَرَح في المُصْطَلَح**: في الجدل، للشَّيْخ أبي مَنْصُوْر مُحَمَّد بن مُحَمَّد البَرُّوي الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٧هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان، وكَشْف الظُّنُوْن، السَّابِقَان.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧١.

وانظر: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧.

وورد: أنه ولد بساحل مَدِيْنَة يَنْبُع في الحِجَاز في: البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ وكَشْف القِنَاع المُرْنَىٰ ص١٧٠ ودُرَّة الحِجَال ج٢ ص١٥.

وورد في بَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١١: (مولده بساحل اليَنْبُع)، ومثله: (بساحل

ولهٰذَا كان يكتب أَحيَاناً (الثَّبَجِيّ)[1].

اليَنْبُع) في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦ عن أبيه مَجْد الدِّيْن.

وقال العَبْدَرِيّ في رحلته ص١٣٩: (وقَيَّد لي بخَطِّه مولدَه، وذكر أنه كان بيَنْبُع من البلاد الحِجَازِيَّة).

وقال ابن رُشَيْد في مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٨: ومما كتبه بخَطِّه في بعض إجازاته لي: (المولد بساحل يَنْبُع من أرض الحِجَاز).

وقال التُّجِيْبِيّ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٦: كان مولد شَيْخنا فيما كتب لنا بخَطِّ يده بيَنْبُع).

وورد: أنه ولد بناحية يَنْبُع في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٢. وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠: في البَحْر المِلْح عند اليَنْبُع.

وورد: أنه ولد بناحية يَنْبُع في البَحْر في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١.

وورد: أنه ولد بقرب يَنْبُع من الحِجَاز في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١.

وورد: أنه ولد بمَدِيْنَة يَنْبُع من أرض الحِجَاز في: مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦.

وورد ما جاء في المتن أعلاه، عدا (بساحل يَنْبُع) في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩.

وورد أنه ولد في ثَبَج البَحْر بساحل يَنْبُع من الحِجَاز في: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٨١-٢٨٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٥٠.

وورد أنه ولد، وأبواه متوجِّهان في بحر المِلْح إلىٰ الحِجَاز، علىٰ ثَبَج البَحْر في: المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٦٧.

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧-٢٢٨. وفيه أَيضاً: (والثَّبَج: الوسط).

وانظر: الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩. وذكر العِرَاقِيّ في منظومة التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة: (الثَّبَجِيّ)، وقال في شرحها ج١ ص٢٨١: (وربّما كان يكتُب هٰذِهِ النسبة في خَطِّه).

وكانت ولادته في يوم السبت الخامس والعشرين من شَعْبَان سنة خمس وعشرين وستمائة، ٢٥ شَعْبَان ٦٢٥هـ[1]، الموافق ٣٠ جولاي، تَمُّوْز

وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠: (ولذٰلِكَ ربما كتب بخطه: السجيّ). وعلّق محقق الكتاب بقوله: (كذا، ولعله يشير إلىٰ سجوّ البَحْر، وهو سكونه وامتداده، وفي الطَّالِع السَّعِيْد: «الثَّبَجِيّ» أي المعمّىٰ).

أقول: راجعتُ مخطوط (أَعْيَان العَصْر) الذي نشره معهدُ تَارِيْخ العُلُوْم العَرَبِيَّة والإِسْلَامِيَّة، إصدار فؤاد سزكين، مُصَوَّراً عن مخطوط مجموعة عاطف أفندي، مَكْتَبَة السُّلَيْمَانِيَّة بإستانبول سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م في إطار جَامِعَة فرانكفورت - ألمانيا الاتحادية، ج٣ ص٦٣، فرأيتُ فيه كلمة (السجي) كما أوردها محقّقو أَعْيَان العَصْر د. عَلِيّ أبو زَيْد ورفاقه، لٰكِني رأيتُها محتملةً لأَن تُقْرَأ (الثَّبَجِيّ)، لأن الناسخ أهمل منها نقاط الثاء والباء. لذٰلِكَ أَرىٰ أَنَّ في قِرَاءَتها (السجي) بُعْداً، لا سِيَّمَا أَنَّ ابن دَقِيْق العِيْد نفسه والذين أَرَّخوا له ذكروا نسبة (الثَّبَجِيّ) كما أشرتُ إليه آنِفاً، ولم يذكر أحدٌ منهم (السجي).

(١) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٨ وذكر: أنه مما كتبه بخَطِّه في بعض إجازاته لي، ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٦ وذكر: أنه مما كتبه لنا بخَطِّ يده، ورِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٩ وذكر: أنه مما قيَّده لي بخَطِّه، وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣٠ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨ وللسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩ والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧.

وورد في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧: (ولد في السبت خامس عشرين شَعْبَان).

وورد في الطَّالِع السَّعِيْد السَّابِق، والسُّلُوْك ج١ ق٣ ص٩٤٨ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١١: (خامس عشري شَعْبَان).

وورد في النُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٦: (ولد في عشرين شَعْبَان).

وذكر الشهر والسنة فقط في:

طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١ والمُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩ والمُعْجَم المُخْتَصّ ص٢٥١ ومِرْآة الجَنَان

١٢٢٨م[١] عند ارتفاع الضُّحَىٰ[٢].

قال الأُدْفُوِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ: ذَكَر والدُه، علىٰ ما أَخْبَرَنِي عنه بعضُ طلبته بقُوْص، أنه أخذه علىٰ يده وطاف به، ودعا له أن يجعله اللهُ عالماً عاملاً.

وقال الشَّيْخ بهاء الدِّيْن القِفْطِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩٧هـ: لما سمعنا علىٰ الشَّيْخ مَجْد الدِّيْن الحَدِيْثَ - المُسَلْسَل - سمعتُه يقولُه: وأنا دعوتُ به، فاستُجِيْبَ لي. فسألناه ما الذي دعوتَ به؟ فقال: دعوتُ الله تعالىٰ، أن يُنشِئَ ولدي مُحَمَّداً عالماً عاملاً[٣].

ج٤ ص٢٣٦ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٩١ وطَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٥١٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١.

لٰكِن في رَفْع الإِصْر لابن حَجَر: (ولد في مُحَرَّم). وهو تحريف، لإجماع المتقدمين من مترجمي ابن دَقِيْق العِيْد علىٰ أنه ولد في شَعْبَان، كما أن الروايات متفقة علىٰ أنه ولد وأبواه متوجهان إلىٰ الحج، وذٰلِكَ لا يكون في شهر مُحَرَّم عادة. / ابن دَقِيْق العِيْد ص٦٥.

لا سِيَّمَا وأن ابن حَجَر ذكر في الدُّرَر الكَامِنَة أنه ولد في شَعْبَان، كما تقدم آنِفاً.

وذكر السنة فقط في:

الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٢ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(١) جدول السنين الهِجْرِيَّة: وِيْسْتَنْفِلْد ص٥٨. وذكر الشهر والسنة فقط في: تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ: بروكلمان - الطَّبْعَة الأوربية - الأصل ج٢ ص٧٥.

(٢) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة السَّابِق.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠-٥٧١ وأَعْيَان العَصْر للصَّفَدِيّ ج٤ ص٥٨٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩-٢١٠ والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٦٧.

لٰكِن الصَّفَدِيّ والسُّبْكِيّ والمَقْرِيْزِيّ لم ينسبوا القول إلىٰ الأُدْفُوِيّ والقِفْطِيّ.

الحَدِيْث المُسَلْسَل: انظره في الاقْتِرَاح: النوع الخامس عشر من قسم الضعيف.

وقال التُّجِيْبِيّ: وأجاب الله تعالىٰ فيه دعاء أبيه الإمَام مَجْد الدِّيْن أبي الحَسَن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما أَخْبَرَنَا الشَّيْخ الفَقِيْه الإمَام الفاضل بهاء الدِّيْن أبو القَاسِم بن عَبْد الله بن سَيِّد الكُلّ العُذْرِيّ، قال: أَخْبَرَنِي شَيْخي الإمَام العَلَّامَة مَجْد الدِّيْن قدَّس الله روحه وبرَّدَ ضريحه حين حَدَّثَنَا بإسناد مُسَلْسَل أن النَّبِيّ ﷺ قال: (الدُّعَاء عند المُلْتَزَم لا يُرَدّ). قال الرَّاوِي عن النَّبِيّ ﷺ: دعوتُ فاستُجِيْبَ لي، وقال الرَّاوِي عنه: دعوتُ فاستُجِيْبَ لي، وكذٰلِكَ كل وَاحِد يقول: دعوتُ فاستُجِيْبَ لي، إلىٰ أن انتهىٰ إلىٰ الشَّيْخ، يعني مَجْد الدِّيْن المذكور، فقال: دعوتُ فاستُجِيْبَ لي، قال: فسألناه ما الذي دعا به؟ قال: وُلد لي هٰذَا الولد، يعني سَيِّدنا تَقِيّ الدِّيْن، هو شَيْخنا أبو الفَتْح المذكور، في طريق مَكَّة، أو قال: بساحل اليَنْبُع، فسألتُ الله تعالىٰ، يعني في المُلْتَزَم، أن يجعله فقيهاً عالماً، فكان ذٰلِكَ.

قال التُّجِيْبِيّ: قلتُ: ويأتي ذِكْر هٰذَا، وما دعا به شَيْخنا بهاء الدِّيْن المذكور بعد هٰذَا إن شاء الله تعالىٰ في ترجمته عند ذكر مَدِيْنَة قُوْص حرسها الله تعالىٰ[1].

وقال الصَّفَدِيّ في ذٰلِكَ:

ومن عند الطَّوَاف بخير بيتٍ غدا يدعو أبوه له هنالكْ

بأن يمتاز في عمل وعلمٍ فقل لي: كيف لا يأتي كذٰلِكَ[2]؟

نشأته ورحلاته

نشأ بقُوْص[3].

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦.

(٢) أَعْيَان العَصْر السَّابق.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨ والدُّرر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ عن البِرْزَالِيّ، وحُسْن المُحَاضَرَة ج١

وابتدأ بقِرَاءَة القُرْآن العَظِيْم.

ثم رحل في طلب الحَدِيْث إلىٰ دِمَشْق والإسْكَنْدَرِيَّة والحِجَاز وغيرها[١].

قال تلميذه الأُدْفُوِيّ: نشأ الشَّيْخ بقُوْص علىٰ حالة وَاحِدَة من الصمت والاشتغال بالعُلُوْم، ولزوم الصِّيَانة والدِّيَانة، والتحرُّز في أقواله وأفعاله[٢].

وقال تلميذه ابن سَيِّد النَّاس: وسمع بمِصْر والشَّام والحِجَاز، علىٰ تَحَرٍّ في ذٰلِكَ واحتراز، ولم يزل حافظاً لِلِسَانِهِ، مُقْبلاً علىٰ شانه، وقف نفسه علىٰ العُلُوْم وقصرها،

ص٣١٧.

وفي مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦: (نشأ بديار مِصْر). وهو كلام عام، لا تحديد فيه.

وفي المَنْهَل الصَّافِي لابن تَغْرِي بَرْدِي: أنه (نشأ بالقَاهِرَة)، وهي رِوَايَة لا يُعَوَّل عليها، لأن مترجميه الأوائل قالوا:

إنه نشأ بقُوْص، كما أنه عاش عند أبيه وتتلمذ عليه، وأبوه كان مقيماً بقُوْص. / ابن دَقِيْق العِيْد ص٦٧.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ، وحُسْن المُحَاضَرَة، السَّابِقَة، والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد السَّابِق، والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٧ من غير عَزْو، وقريب منه في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠.

وصرَّح ابن دَقِيْق العِيْد أنه يحب السكوت. قال الإمَام مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد الهَادِي المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٤هـ: (واجتمع به - أي: بابن تَيْمِيَّة - في هٰذِهِ السنة - أي: سنة ٧٠٠هـ - الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، وسمع كلامه. وذكر أنهم سألوه بعد انْقِضَاء المجلس، فقال: هو رجلٌ حُفَظَةٌ. قيل له: فهلَّا تكلمتَ معه؟ فقال: هٰذَا رجل يُحِب الكلام، وأنا أُحِب السكوت).

العُقُوْد الدُّرِّيَّة من مَنَاقِب شَيْخ الإسْلَام أَحْمَد بن تَيْمِيَّة لابن عَبْد الهَادِي ص١٣٥.

ولو شاء العادُّ أن يَعُدَّ كلماتِه لحصرها[١].

قال الصَّفَدِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٤هـ: وأَخْبَرَنِي الشَّيْخ فَتْح الدِّيْن: أن الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن كان مُغرى بالكيمياء، معتقداً صحتها. قال: لأنه اتَّفق له في مَدِيْنَة قُوْص - لما كانوا بها - من صَنعها بحضوره. وحكىٰ لي الواقعة بطوله[٢].

شُيُوْخه

دَرَس الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد العُلُوْم علىٰ شُيُوْخ كثيرين منهم:

١- والده الشَّيْخ مَجْد الدِّيْن عَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٧هـ[٣]. وسمع منه الحَدِيْث، وتَفَقَّهَ عليه بمَذْهَب الإمَامين مَالِك والشَّافِعِيّ، وقَرَأَ عليه الأُصُوْل.

٢- بهاء الدِّيْن أبو القَاسِم هِبَة الله بن عَبْد الله بن سَيِّد الكُلّ العُذْرِيّ القِفْطِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩٧هـ[٤]. أخذ عنه الحَدِيْث وفِقْه الشَّافِعِيّ، وكان يقول: البهاء مُعَلِّمِي.

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٨-٢٠٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨.

والعبارة من: (ولم يزل حافظاً... إلخ) في: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١.

(٢) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٣- ٢٠٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٧.

وانظر ترجمة **الصَّفَدِيّ صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل بن أَيْبَك** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٢ ص٢٠٧ رقم ١٦٥٤ ومُقَدِّمَة الوَافِي بالوَفَيَات ج١ ص: و-ح.

(٣) تقدمت ترجمة والده، مع بعض مصادرها.

(٤) ترجمة **بهاء الدِّيْن القِفْطِيّ** في: الطَّالِع السَّعِيْد ص٦٩١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٩١ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٤٣٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٢٠ وطَبَقَات المُفَسِّرِيْن للدَّاوُدِيّ ج٢ ص٣٤٨.

٣- بهاء الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن هِبَة الله بن سَلَامَة الشَّافِعِيّ اللَّخْمِيّ المِصْرِيّ، المعروف بابن الجُمَّيْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٩هـ[١]. وحدَّث عنه.

٤- زَكِيّ الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد العَظِيْم بن عَبْد القَوِيّ المُنْذِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٦هـ[٢]. وأخذ عنه الحَدِيْث.

٥- صائن الدِّيْن أبو الحَسَن مُحَمَّد بن الأنجب بن أبي عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن الصُّوْفِيّ البَغْدَادِيّ النَّعَّال، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٩هـ[٣].

٦- أبو عَلِيّ الحَسَن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد التَّيْمِيّ البَكْرِيّ الصُّوْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٦هـ[٤].

٧- أبو العَبَّاس أَحْمَد بن عَبْد الدائم بن نعمة المَقْدِسِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٨هـ[٥].

---

(١) ترجمة **ابن الجُمَّيْزِيّ** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٤٦ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٠١ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤١٣ وغَايَة النِّهَايَة ج١ ص٥٨٣ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١١٩.

(٢) ترجمة **المُنْذِرِيّ** في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٣٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٧٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٢٥٩ والمُنْذِرِيّ وكتابه التَّكْمِلَة: د. بَشَّار عَوَّاد معروف.

(٣) ترجمة **النَّعَّال** في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٢ ص٢٣١ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٠٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٩٩ ومُقَدِّمَة مَشْيَخَة النَّعَّال البَغْدَادِيّ: د. ناجي معروف و د. بَشَّار عَوَّاد ص٤١-٤٣.

(٤) ترجمة **البَكْرِيّ** في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٤٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٧٤ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٥٦.

(٥) ترجمة **أَحْمَد بن عَبْد الدائم** في: الذيل علىٰ طَبَقَات الحَنَابِلَة لابن رَجَب ج٢ ص٢٧٨ والمَقْصَد الأَرشَد ج١ ص١٣٠ رقم ٨٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٢٥ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٣٠ (اسمه ووفاته عن الذَّهَبِيّ).

٨- أبو الحَسَن عَبْد الوَهَّاب بن الحَسَن بن مُحَمَّد بن الحَسَن الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٠هـ[١].

٩- أبو الحَسَن عَلِيّ بن أَحْمَد بن عَبْد الوَاحِد المَقْدِسِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩٠هـ[٢].

١٠- أبو الفَضْل يَحْيَىٰ بن أبي المَعَالِي مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد القُرَشِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٨هـ[٣].

١١- أبو المَعَالي أَحْمَد بن عَبْد السَّلَام بن المطَهّر الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٥هـ[٤].

١٢- أبو الحَسَن عَبْد اللَّطِيْف بن إسْمَاعِيْل بن أبي سَعْد النَّيْسَابُوْرِيّ البَغْدَادِيّ الصُّوْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٦هـ[٥].

١٣- رَشِيْد الدِّيْن أبو الحُسَيْن يَحْيَىٰ بن عَلِيّ العَطَّار المِصْرِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٢هـ[٦].

---

(١) ترجمة **عَبْد الوَهَّاب بن الحَسَن** في: الدَّارِس في تَارِيْخ المَدَارِس ج١ ص١٠٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٠٢.

(٢) ترجمة **عَلِيّ بن أَحْمَد المَقْدِسِيّ** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٤١٤.

(٣) ترجمة **يَحْيَىٰ بن أبي المَعَالِي مُحَمَّد** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٢٧ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١٦٩.

(٤) ترجمة **أبي المَعَالِي أَحْمَد بن عَبْد السَّلَام** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٤٥ والدَّارِس في تَارِيْخ المَدَارِس ج١ ص١٩٠.

(٥) ترجمة **أبي الحَسَن عَبْد اللَّطِيْف بن إسْمَاعِيْل** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٤ ص٣٢٧.

(٦) ترجمة **رَشِيْد الدِّيْن العَطَّار** في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٤٢ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٥٦ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣١١ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢١٧ (اسمه ووفاته عن الذَّهَبِيّ).

١٤- النجيب أبو الفَرَج، وأخوه العِزّ، الحَرَّانِيَّان[١].

١٥- أبو مُحَمَّد عِزّ الدِّيْن عَبْد العَزِيْز بن عَبْد السَّلَام السُّلَمِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٠هـ[٢]. وأخذ عنه الفِقْه الشَّافِعِيّ في القَاهِرَة. والشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد هو الذي لَقَّبه[٣] بسُلْطَان العُلَمَاء.

١٦- شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن مَحْمُوْد بن مُحَمَّد الأَصْفَهَانِيّ العِجْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٨هـ[٤]. وكان ابن دَقِيْق العِيْد قد حضر عنده لما كان حَاكِمًا بقُوْص، هو وجَمَاعَةٌ، وكان بعضهم يَقْرَأُ، والشَّيْخ يسمع.

١٧- شَرَف الدِّيْن مُحَمَّد بن أبي الفَضْل المُرْسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٥هـ[٥]. وقَرَأَ عليه العَرَبِيَّة.

---

(١) ترجمة **أبي الفَرَج النجيب عَبْد اللَّطِيْف** بن عَبْد المُنْعِم بن الصَّيْقَل الحَرَّانِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٢هـ في: حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٨٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٣٦.

وترجمة **أبي العِزّ عِزّ الدِّيْن عَبْد العَزِيْز** بن عَبْد المُنْعِم بن الصَّيْقَل الحَرَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٦هـ في: حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٨٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٩٦.

(٢) ترجمة **العِزّ بن عَبْد السَّلَام** في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص١٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٢٠٩ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٠٨ والمَنْهَل الصَّافِي ج٧ ص٢٨٧.

(٣) تلقيب ابن دَقِيْق العِيْد العِزَّ بسُلْطَان العُلَمَاء في:

الاقْتِرَاح ص٣٣٦ الآتية، وذُكر هٰذَا في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص١٩٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٢٠٩ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٠١ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٤.

(٤) ترجمة **شمس الدِّيْن الأَصْفَهَانِيّ** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٤٠٦ والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٣ ص٣١٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص١٠٠.

(٥) ترجمة **شَرَف الدِّيْن مُحَمَّد المُرْسِيّ** في: بُغْيَة الوُعَاة ج١ ص١٤٤ رقم ٢٤١ (مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أبي الفَضْل المُرْسِيّ، أبو عَبْد الله شَرَف الدِّيْن، النَّحْوِيّ الأديب، المُفَسِّر المُحَدِّث الفَقِيْه الأُصُوْلِيّ)، وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٦٩.

١٨- أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الجباب، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٨هـ[١].

١٩- أبو الحَسَن عَلِيّ بن الحُسَيْن البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ، الشهير بابن المُقَيِّر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ[٢]. وتورّع عن الرِّوَايَة عنه لكونه شكَّ أنه نَعَس[٣]، وهو أقدم من سمع عليه سِنّاً[٤].

٢٠- سِبْط السِّلَفِيّ[٥] جمال الدِّيْن أبو القَاسِم عَبْد الرَّحْمٰن بن مَكِّيّ بن عَبْد الرَّحْمٰن الطَّرَابُلُسِيّ الإسْكَنْدَرَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥١هـ.

٢١- ابن رَوَاج رَشِيْد الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الوَهَّاب بن ظافر الإسْكَنْدَرَانِيّ

---

(١) ترجمة **أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الجباب** في: حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٧٨ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٢ (اسمه ووفاته عن الذَّهَبِيّ). وفيهما: (الحباب) بالحاء المُهْمَلَة، وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٩: ابن الحباب أيضاً.

لٰكِن في بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٥٥: (ابن الجَبَّاب) بالجيم المُعْجَمَة، وكذٰلِكَ في شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٤٠.

وفي مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٧: الرئيس أبو الفَضْل ابن المُرْتَضَىٰ المعروف بابن الجباب. وكذا في هامشه.

(٢) ترجمة **ابن المُقَيِّر** في: النُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٦ ص٣٥٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٢٣، وذكر سنة وفاته: الذَّهَبِيّ في تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٣٢.

(٣) المُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥، وفي مطبوعته ج٢ ص٢٤٩: (لكونه شك أنه يغش)، فحرف (نعس) إلىٰ (يغش)، والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩. وانظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣، وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٧: (لم يحدِّث عن ابن المُقَيِّر وابن رَوَاج، لأنه داخَله شكٌّ في كيفية التَّحَمُّل عنهما)، وفي البَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠: (لم يحدِّث عن ابن المُنَيِّر...) وهو تحريف. وفي إِتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٨ ص٤٦٨ (ابن المغير)، وهو تحريف طباعي أيضاً.

(٤) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٩.

(٥) ترجمة **سِبْط السِّلَفِيّ** في: حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٧٩ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٥٣.

المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٨هـ[١].

٢٢- أبو البَقَاء الزَّيْن خَالِد بن يُوْسُف بن سَعْد النَّابُلُسِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٣هـ[٢].

٢٣- مُحَمَّد بن سُلْطَان القُوْصِيّ، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ٦٧١هـ[٣].

٢٤- أبو حَامِد مُحَمَّد بن عَلِيّ المَحْمُوْدِيّ[٤].

٢٥- أبو مُحَمَّد عَبْد المُحْسِن بن إبْرَاهِيْم القُوْصِيّ[٥].

---

(١) ترجمة **ابن رَوَاج** في: حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٧٨ ومِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٧ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٩ والمُعْجَم الكَبِيْر، المطبوعة ج٢ ص٢٤٩ وذكره ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣١٧ وفي مُقَدِّمَة الأَبْنَاسِيّ ص٢٢، وكذٰلِكَ في طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث لابن عَبْد الهَادِي ج٤ ص٢٦٥.

وورد (ابن رواح) في كل من: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٤٢ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٢ (اسمه ووفاته عن الذَّهَبِيّ).

(٢) ترجمة **الزَّيْن خَالِد** في: شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣١٣ والدَّارِس في تَارِيْخ المَدَارِس ج١ ص١٠٦.

(٣) المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٥ ص٦٨٣.

(٤) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٨ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٩.

(٥) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٩ عن ابن حَيَّان.

انظر أَسْمَاء شُيُوْخ ابن دَقِيْق العِيْد هٰؤُلَاءِ في:

الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧١-٥٧٢و٥٧٥ (وفيه أغلب الأَسْمَاء المذكورة).

وذُكِر بعضهم في:

مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٧ وقال: إنه مما كتبه الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بخَطِّه في بعض إجازاته لي. وفي ص٢٥٩ عن ابن حَيَّان. ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٩ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١-١٤٨٣ والمُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث

تدريسه

اشتهر ابن دَقِيْق العِيْد في حياة شُيُوْخه[١]، وعُيِّن مدرِّساً في عِدَّة مدارس هي:

١- الفَاضِلِيَّة[٢]، ودرَّس فيها في المَذْهَبَيْن المَالِكِيّ والشَّافِعِيّ[٣].

ج٤ ص٢٦٥ والمُعْجَم المُخْتَصّ ص٢٥١ وذيول العِبَر ص٢١ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣-١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٦و٥٧٧و٥٨٠ وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨ والرَّدّ الوَافِر ص٥٩ والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٣ ص١٤٣٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨-٣٤٩ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ص١٤٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك (مواضع متفرقة عديدة: بعضها في ترجمة ابن دَقِيْق العِيْد، وبعضها تُدرَك في فَهَارِس الأَعْلَام).

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ عن الذَّهَبِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ عن الدُّرَر.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ عن البِرْزَالِيّ، والرَّدّ الوَافِر ص٥٩ والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٣ ص١٤٤٠.

الفَاضِلِيَّة: مدرسة ملوخيا بالقَاهِرَة، بناها القَاضِي الفاضل عَبْد الرَّحِيْم بن عَلِيّ البَيْسَانِيّ، بجوار داره سنة ٥٨٠هـ، ووقفها علىٰ طائفتي الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة والمَالِكِيَّة، وجعل فيها قاعة للإقْرَاء، أَقْرَأَ فيها الإمَام أبو مُحَمَّد الشَّاطِبِيّ ناظم الشَّاطِبِيَّة، ووقف بها جُمْلَة عَظِيْمَة من الكتب، وكانت هٰذِهِ المدرسة من أَعْظَم مدارس القَاهِرَة وأجلّها، وقد تلاشت لخراب ما حولها.

انظر: الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٣٦٦ وهامش الطَّالِع السَّعِيْد ص٢٧٢.

(٣) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٨ عن ابن حَيَّان، والدُّرَر الكَامِنَة، والرَّدّ الوَافِر، والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان، السَّابِقَة.

٢- المدرسة المجاورة لقُبَّة الشَّافِعِيّ من قَرَافَة مِصْر[١]، وهي المدرسة النَّاصِرِيَّة، وهي أول ما ولي في التدريس، بعد موت قَاضِي القُضَاة تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن رَزِيْن في شهر رَجَب سنة تسع وسبعين وستمائة ٦٧٩هـ، ثم صُرف عن ذٰلِكَ في عاشر شهر رَبِيْع الأول سنة اثنين وثَمَانِين وستمائة ٦٨٢هـ بالوَزِيْر الصاحب قَاضِي القُضَاة بُرْهَان الدِّيْن الخَضِر بن الحَسَن السِّنْجَارِيّ[٢].

٣- الكَامِلِيَّة[٣].

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ والسُّلُوْك ج١ ق٣ ص٧٠٠ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠ وفي ص٣٨٢ (... والشَّافِعِيّ) وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٣ ص٧٣.

المدرسة المجاورة لقُبَّة الشَّافِعِيّ: هي المدرسة النَّاصِرِيَّة بالقَرَافَة، أنشأها السُّلْطَان الملك النَّاصِر صَلَاح الدِّيْن يُوْسُف بن أَيُّوْب، ورَتَّب فيها مدرّساً يدرس الفِقْه الشَّافِعِيّ، وأجزل له العَطَاء، وجعل فيها مُعِيْدين، وعدّة من الطلبة، ووقف عليها أوقافاً. وولي تدريسها جَمَاعَة من الأَعْيَان، ثم خلت من مدرس ثلاثين سنة، واكتُفي فيها بالمُعِيْدين وهم عشرة أنفس، فلما كانت سنة ٦٧٨هـ ولي تدريسها قَاضِي القُضَاة تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن رَزِيْن بعد عزله، ثم وليها بعد وفاته الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد.

انظر: الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٤٠٠.

قال المَقْرِيْزِيّ في السُّلُوْك السَّابق: وقد قرر الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بها في رَجَب سنة ٦٨٠هـ، وهٰذَا مخالف لما أثبته في المُقَفَّىٰ أن ذٰلِكَ كان سنة ٦٧٩هـ.

(٢) المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٧٠.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٧ ورِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٢ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥. وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦: أَقْرَأَ الحَدِيْث بالكَامِلِيَّة. وفي مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٩ عن ابن حَيَّان: ومدرس الحَدِيْث

٤- الصَّالِحِيَّة[١].

٥- دار الحَدِيْث بقُوْص[٢].

٦- المدرسة النَّجِيْبِيَّة بقُوْص[٣].

بالكَامِليَّة.

الكَامِلِيَّة: مدرسة بخطّ بين القَصْرَيْن من القَاهِرَة، وتعرف بدار الحَدِيْث الكَامِلِيَّة، أنشأها السُّلْطَان الملك الكَامِل نَاصِر الدِّيْن مُحَمَّد ابن الملك العادل أبي بَكْر بن أَيُّوْب بن شادي سنة ٦٢٢هـ، وهي ثاني دار عُملت للحَدِيْث، فإن أول من بنىٰ داراً علىٰ وجه الأرض الملك العادل نور الدِّيْن مَحْمُوْد بن زِنْكِي بدِمَشْق. ثم بنىٰ الكَامِل هٰذِهِ الدار، ووقفها علىٰ المشتغلين بالحَدِيْث النَّبَوِيّ، ثم من بعدهم علىٰ الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة، وما بَرِحت بيد أَعْيَان الفُقَهَاء إلىٰ أن كانت الحوادث والمحن منذ سنة ٨٠٦هـ، فتلاشت كما تلاشىٰ غيرها. وممن وليها: أبو الخطاب عُمَر بن دِحْيَة، وأخوه، والحافظ المُنْذِرِيّ، وزَيْن الدِّيْن العِرَاقِيّ، وابن المُلَقِّن.

انظر: الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٣٧٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص٢٦٢ وفيه أَسْمَاء شُيُوْخها، وهامش الطَّالِع السَّعِيْد ص٢٤٣.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٧ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٢. وفي مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٤٥ قال ابن رُشَيْد: لقيته أول يوم رأيته بالمدرسة الصَّالِحِيَّة.

الصَّالِحِيَّة: مدرسة بخطّ بين القصرَيْن من القَاهِرَة، بناها الملك الصالح نَجْم الدِّيْن أَيُّوْب، ورَتَّب فيها دروساً أربعة للفُقَهَاء المنتمين إلىٰ المَذَاهِب الأربعة في سنة ٦٤١هـ، وهو أول من عمل بديار مِصْر دروساً أربعة في مكان.

انظر: الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٣٧٤ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص٢٦٣ وهامش الطَّالِع السَّعِيْد ص١٠٦.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٧.

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩.

المدرسة النَّجِيْبِيَّة: نسبة إلىٰ بانيها النَّجِيْب بن هِبَة الله القُوْصِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٢هـ. / هامش الطَّالِع السَّعِيْد ص٣٢٢.

٧- المدرسة المَجْدِيَّة بأَسْنَا. وذٰلِكَ حين أتىٰ ابنُ دَقِيْق العِيْد من القَاهِرَة لزيارة شَيْخه البهاء القِفْطِيّ بأَسْنَا، اتفق في ذٰلِكَ الوقت انتهاء عمَارَة المدرسة المَجْدِيَّة، فسأله واقفُها أن يدرِّس فيها تَبَرُّكاً ففعل، وكان أول من دَرَّس بها[1].

تلاميذه

ذاع صِيْت ابن دَقِيْق العِيْد، فتوارد عليه الطلبة، وحدَّث في قُوْص ومِصْر وغيرهما، وسمع منه الخلق الكثير، والجَمُّ الغَفِير، مع قلة تَحْدِيْثه.

فممن سمع منه:

١- شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أبي القَاسِم بن عَبْد السَّلَام بن جميل التُّوْنُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٥هـ[2].

٢- شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن حَيْدَرَة الشَّافِعِيّ أبو عَبْد الله بن القَمَّاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤١هـ[3].

٣- شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن إبْرَاهِيْم بن عَدْلَان الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٩هـ[4].

وقد بناها بقُوْص سنة ٦٠٧هـ. / الطَّالِع السَّعِيْد ص٤٢٥.

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨.

(٢) ترجمة **شمس الدِّيْن التُّوْنُسِيّ** في: شَـذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٣٧ وفيه: (شمس الدِّيْن بن العونسي مُحَمَّد بن أبي القسم بن جميل المَالِكِيّ).

(٣) ترجمة **شمس الدِّيْن بن حَيْدَرَة** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٢٩ رقم ٨١٥.

(٤) ترجمة **شمس الدِّيْن بن عَدْلَان** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٦٣ رقم ٨٩١ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٢٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٦٤.

٤- عَلَاء الدِّيْن عَلِيّ بن إسْمَاعِيْل بن يُوْسُف القُوْنَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٩هـ[١].

٥- أَثِيْر الدِّيْن أبو حَيَّان[٢] مُحَمَّد بن يُوْسُف بن عَلِيّ بن يُوْسُف بن حَيَّان الغَرْنَاطِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٥هـ.

٦- فَخْر الدِّيْن عُثْمَان بن عَلِيّ، المعروف بابن بنت أبي سَعْد المِصْرِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٧هـ[٣].

٧- تاج الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد الرَّحْمٰن الدِّشْنَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٢هـ[٤].

٨- فَتْح الدِّيْن أبو الفَتْح مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن سَيِّد النَّاس اليَعْمُرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٤هـ[٥].

---

(١) ترجمة **عَلَاء الدِّيْن القُوْنَوِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٣ ص٢٨٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج١٠ ص١٣٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج٤ ص٢٩ رقم ٥٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٩٠.

(٢) ترجمة **أَثِيْر الدِّيْن أبي حَيَّان** في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٥ ص٢٦٧ وأَعْيَان العَصْر ج٥ ص٣٢٥ والدُّرَر الكَامِنَة ج٦ ص٥٨ رقم ٢١٧٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٧٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٤٥٧ وغَايَة النِّهَايَة ج٢ ص٢٨٥ وطَبَقَات المُفَسِّرِيْن للدَّاوُدِيّ ج٢ ص٢٨٦ وفِهْرِس الفَهَارِس ج١ ص١٥٥ وأبو حَيَّان النَّحْوِيّ: د. خديجة الحَدِيْثِيّ، والتَّفْسِيْر والمُفَسِّرُوْن للذَّهَبِيّ ج١ ص٣١٧ والتَّفْسِيْر (كتاب لطلبة كُلِّيَّات التربية بالعِرَاق): د. مُحْسِن عَبْد الحميد وقَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ ص٣٧.

(٣) ترجمة **ابن بنت أبي سَعْد** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٣ ص٢٥٧ رقم ٢٥٩٧.

(٤) ترجمة **تاج الدِّيْن الدِّشْنَاوِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٢٦٨ والطَّالِع السَّعِيْد ص٤٨٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٥١ رقم ٨٦٧.

(٥) ترجمة **ابن سَيِّد النَّاس** في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٥٠٣ وأَعْيَان العَصْر ج٥ ص٢٠١ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٤٧٦ رقم ١٩٢٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٥٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٠٨.

٩- شَرَف الدِّيْن مُحَمَّد بن القَاسِم الإِخْمِيْمِيّ[١].

١٠- قُطْب الدِّيْن عَبْد الكَرِيْم بن عَبْد النُّوْر بن مُنِيْر الحَلَبِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٥هـ[٢].

١١- شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ[٣]. وقال: سمعت من لفظه عشرين حَدِيْثاً، وأملىٰ علينا حَدِيْثاً[٤].

١٢- جمال الدِّيْن أبو العَلَاء رَافِع بن مُحَمَّد بن هِجْرِس السَّلَّامِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٨هـ[٥].

١٣- شمس الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن مَسْعُوْد الحَارِثِيّ المِصْرِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٢هـ[٦].

١٤- نَجْم الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَقِيْل البَالِسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة

(١) **شَرَف الدِّيْن مُحَمَّد الإِخْمِيْمِيّ**، صاحب الأُدْفُوِيّ، ذكره في الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٥ أَيضاً.

(٢) ترجمة **قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ** في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٥٠٢ وأَعْيَان العَصْر ج٣ ص١٣٥ وبَرْنَامَج الوادي آشي ص٧٧ والدُّرَر الكَامِنَة ج٣ ص١٩٨ رقم ٢٤٨٤ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٥٨.

(٣) ترجمة **شمس الدِّيْن الذَّهَبِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٢٨٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٦٦ رقم ٨٩٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص١٠٠ والوَافِي بالوَفَيَات ج٢ ص١٦٣ وغَايَة النِّهَايَة ج٢ ص٧١ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٥٣.

(٤) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢.

(٥) ترجمة **جمال الدِّيْن السَّلَّامِيّ** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٢ ص٢٣٣ رقم ١٧١٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٥٠٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥٢ والدَّارِس في تَارِيْخ المَدَارِس ج١ ص٩٤.

(٦) ترجمة **شمس الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن مَسْعُوْد** في: أَعْيَان العَصْر ج٣ ص٤٥ والدُّرَر الكَامِنَة ج٣ ص١٣٩ رقم ٢٣٦٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٠١.

٧٢٩هـ[١].

١٥- عَلَم الدِّيْن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عِيسَىٰ الإخْنَائِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٢هـ[٢].

١٦- المِزِّيّ جمال الدِّيْن يُوْسُف بن الزَّكِيّ عَبْد الرَّحْمٰن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٢هـ[٣].

١٧- أبو العَلَاء الفَرَضِيّ، شمس الدِّيْن مَحْمُوْد بن أبي بَكْر البُخَارِيّ الكَلَابَاذِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٠هـ[٤].

١٨- ابن رُشَيْد مُحَمَّد بن عُمَر بن مُحَمَّد، الفِهْرِيّ السَّبْتِيّ، أبو عَبْد الله مُحِبّ الدِّيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢١هـ=١٣٢١م[٥]، وأجاز له كل ما رواه.

---

(١) ترجمة **نَجْم الدِّيْن البَالِسِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٤ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٩٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٠١ رقم ١٤٩٣ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٢٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٥٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٢٩٠ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٩ ص٢٨٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٩١.

(٢) ترجمة **عَلَم الدِّيْن الإخْنَائِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٣٦٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٣٠٩ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص١٤٥ رقم ١٠٧٩ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٠٣.

(٣) ترجمة **المِزِّيّ** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٦ ص٢٢٨ رقم ٢٦٠٨ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٩٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج١٠ ص٣٩٥ وفي الهامش مجموعة من مصادر ترجمته، ومُقَدِّمَة كتابه تَهْذِيْب الكَمَال في أَسْمَاء الرِّجَال بقلم محقِّقه الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

(٤) ترجمة **أبي العَلَاء الفَرَضِيّ** في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٥٠٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٤٥٧.

(٥) ترجمة **ابن رُشَيْد** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٦٩ رقم ١٦٥٥ وبُغْيَة الوُعَاة ج١ ص١٩٩ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٨٤ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص٢١٦. وذكر ابن رُشَيْد في كتابه مِلْء العَيْبَة: أنه تلقَّىٰ من ابن دَقِيْق العِيْد، وكان يلقِّبه بـ(شَيْخنا) في مواضع عديدة منه. وقال أيضاً في مِلْء العَيْبَة ج٥ ص٣٢٧: (وأجاز لنا غير مرة ما حدَّث به من مسموعاته وجميع ما رواه بالإجازة وما صنَّفه وما قاله نَظْماً ونثراً).

١٩- أبو يَحْيَىٰ أبو بَكْر بن القَاسِم بن جَمَاعَة الهَوَّارِيّ التُّوْنُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٢هـ[١].

٢٠- شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم بن أبي بَكْر بن إِبْرَاهِيْم الجَزَرِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٩هـ[٢].

٢١- بُرْهَان الدِّيْن إِبْرَاهِيْم بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الحَنَفِيّ، الشهير بابن عَبْد الحَقّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٤هـ[٣].

٢٢- عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَسْكَر القِيْرَاطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٩هـ[٤].

٢٣- مُحَمَّد بن عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ الأَسْنَائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٩هـ[٥].

٢٤- كَمَال الدِّيْن جَعْفَر بن ثعلب بن جَعْفَر الأُدْفُوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ[٦].

٢٥- نَجْم الدِّيْن بن الرِّفْعَة، أبو العَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الأَنْصَارِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٠هـ[٧].

---

(١) ترجمة **الهَوَّارِيّ** في: شَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص٢٠٥.

(٢) ترجمة **شمس الدِّيْن مُحَمَّد** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٢٧ رقم ٨٠٦ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٢٤.

(٣) ترجمة **ابن عَبْد الحَقّ** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج١ ص٥١ رقم ١٢١.

(٤) ترجمة **عَبْد الله القِيْرَاطِيّ** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٣ ص٨١ رقم ٢٢٢٤ وأَعْيَان العَصْر ج٢ ص٧٢١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج١٠ ص٤٣.

(٥) ترجمة **مُحَمَّد الأَسْنَائِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٥٧ وفي هامشه تَحْقِيْق سنة وفاته. والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٢٨٦ رقم ١٤٤٥.

(٦) ترجمة **كَمَال الدِّيْن الأُدْفُوِيّ** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٢ ص٨٤ رقم ١٤٥٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٥٣ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٥٥٦.

(٧) ترجمة **ابن الرِّفْعَة** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج١ ص٣٣٦ رقم ٧٣٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٢٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٤.

٢٦- عَلِيّ بن إِبْرَاهِيْم بن دَاوُد، عَلَاء الدِّيْن أبو الحَسَن بن المُوَفَّق العَطَّار الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٤هـ[١].

٢٧- عَلِيّ بن هِبَة الله بن أَحْمَد بن إِبْرَاهِيْم الأَسْنَائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٧هـ[٢].

٢٨- تاج الدِّيْن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن أَحْمَد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣١هـ[٣].

٢٩- سِرَاج الدِّيْن أبو بَكْر الدرندي مُحَمَّد بن عُثْمَان بن عَبْد الله، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٤هـ[٤].

٣٠- يَحْيَىٰ بن عَبْد الرَّحِيْم بن زكير القُوْصِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٨هـ[٥].

٣١- أَحْمَد بن أبي بَكْر بن عَرَّام الإسْكَنْدَرَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٠هـ[٦].

٣٢- عَبْد الله بن مُوسَىٰ بن عُمَر الزواوي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٤هـ[٧].

٣٣- عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عَبْد الله بن مفرج الأَنْصَارِيّ الإسْكَنْدَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٠هـ[٨].

---

(١) ترجمة **عَلَاء الدِّيْن بن العَطَّار** في: أَعْيَان العَصْر ج٣ ص٢٤٥ والدَّارِس في تَارِيْخ المَدَارِس ج١ ص٦٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦٣.

(٢) ترجمة **الأَسْنَائِيّ** في: أَعْيَان العَصْر ج٣ ص٥٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج١٠ ص٣٦٨.

(٣) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٤٥٩ وفيها ترجمته.

(٤) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٦٨ وفيها ترجمته. ولقبه (الدرندي) ورد في النسخة المطبوعة وهي التي أُشير إليها عند الإطلاق، وكذا في صورة النسخة المخطوطة ج٣ ص٥٨. ولٰكِن لَقَبه ورد في الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٠: (الدَّنْدَرِيّ). وأشار إليه محقّق أَعْيَان العَصْر أَيضاً.

(٥) أَعْيَان العَصْر ج٥ ص٥٦٦ وفيها ترجمته.

(٦) أَعْيَان العَصْر ج١ ص١٨٧ وفيها ترجمته.

(٧) أَعْيَان العَصْر ج٢ ص٧٣٥ وفيها ترجمته.

(٨) أَعْيَان العَصْر ج٣ ص٤٧٨ وفيها ترجمته، وورد فيها: (سمع من الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، ولازمه، وأملىٰ عليه شرح الإلمام).

٣٤- تَقِيّ الدِّيْن إِبْرَاهِيْم بن أَحْمَد بن ناشئ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩٢هـ(١).

٣٥- شمس الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن هِبَة الله الأَرْمَنْتِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٢هـ(٢).

٣٦- عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل بن مُحَمَّد، بن القَيْسَرَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٦هـ(٣).

٣٧- ابنه القَاضِي ولي الدِّيْن طَلْحَة بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن وَهْب، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩٦هـ(٤).

٣٨- ابنته رُقَيَّة بنت مُحَمَّد بن عَلِيّ، المُتَوَفَّاة سنة ٧٤١هـ، وكانت تحدِّث بالقَاهِرَة(٥).

٣٩- ابنه عَامِر بن مُحَمَّد بن عَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١١هـ(٦).

٤٠- ابنه مُحِبّ الدِّيْن عَلِيّ بن مُحَمَّد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٦هـ(٧).

٤١- القَاسِم بن يُوْسُف التُّجِيْبِيّ السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٠هـ=١٣٢٩م، يقول في بَرْنَامَجه: شَيْخنا(٨)، وتحدَّث في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة عن أول ليلة بات فيها بالقَاهِرَة، وأول شَيْخ لقيه بها هو الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن، وكان ذٰلِكَ في ليلة السبت ٦ جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ

(١) المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج١ ص٩٦.
(٢) المَنْهَل الصَّافِي ج٢ ص١٨٣ وفيه: سمع من الشَّيْخ مَجْد الدِّيْن وولده تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد.
(٣) المَنْهَل الصَّافِي ج٢ ص٤٢٤ وأَعْيَان العَصْر ج١ ص٥١٧ وفيها ترجمته.
(٤) المَنْهَل الصَّافِي ج٦ ص٤٣٢.
(٥) أَعْيَان العَصْر ج٢ ص٣٧٢ وفيها ترجمتها.
(٦) أَعْيَان العَصْر ج٢ ص٦٣٩ وفيها ترجمته.
(٧) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج١٠ ص٣٦٧ وفيها ترجمته.
(٨) بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٤٣.

٦٩٦هـ[١].

وغيرهم كثير.

إجازته لرواته

وكان ابن دَقِيْق العِيْد لا يُجيز لأحد رُوَاتِه شَيئاً في سَمَاعه، إلَّا ما حدَّث به[٢].

قال ابن رُشَيْد: وجرت عادته أن يضبط: ما حدَّث بفتحة مقصودة، وإن كان أهمله فيما كتب لي في بعض مكتوباته فقد ضبطه في بعضها. ومقصوده بذٰلِكَ أن لا يُرْوَىٰ عنه من المسموعات إلَّا ما حدَّث به، إذ يكون في بعض مسموعاته ما لا يرىٰ التَّحْدِيْث

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠.

انظر تلاميذ ابن دَقِيْق العِيْد هٰؤُلَاءِ في:

الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٢ (وفيه كثير من الأَسْمَاء المذكورة).

وذُكِر بعضهم في: طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٥ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٧ والرَّدّ الوَافِر ص٥٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٢ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٧ ودُرَّة الحِجَال ج٢ ص١٥ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك في مواطن عديدة تُدرَك في فِهْرِسْت الأَعْلَام، وابن حَيَّان النَّحْوِيّ ص٥٦٤و٥٦٦ والدُّرَر الكَامِنَة في غالب تَرَاجُم هٰؤُلَاءِ.

(٢) المُعْجَم الكَبِيْر للذَّهَبِيّ ج٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ عن البِرْزَالِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ عن البِرْزَالِيّ أَيضاً.

وفي الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣١٠ قال الأَبْنَاسِيّ: (وُجد ذٰلِكَ بخَطِّه في عِدّة إجازات، لأنه كان يشكّ في بعض سَمَاعاته فلم يحدِّث به و لم يُجِزْه، وهو سَمَاعه علىٰ ابن المُقَيِّر. فمن حدَّث عنه بإجازته منه بشيء مما حدَّث به من مسموعاته، فهو غير صَحِيْح، فينبغي التنبه لهٰذَا وأمثاله).

به لكثرة الخلل الواقع في كيفية السَّمَاع عندهم، لمكان الصغر، وعدم الضبط، ولحن القَارِئ، واعتراء النوم من السامع والمسموع عليه. وأكثر ذٰلِكَ ضرراً وخللاً سرعة القَارِئ، فلذٰلِكَ كله ونحوه احترس في الشرط.

ثم تحدَّث عن الإجازة، وما يتصل بها، ورأيه فيما يلزم أن تكون عبارتها[1].

مكانته العِلْمِيَّة وثناء الأكابر عليه

أثنىٰ علىٰ ابن دَقِيْق العِيْد كثيرٌ من أكابر العُلَمَاء الذين درسوا عليه، أو الذين أطلعوا علىٰ مؤلفاته من بعده، التي هي خير شَاهد علىٰ علمه الغَزِيْر.

فمما قاله تلميذه الأُدْفُوِيّ: التَّقِيّ ذاتاً ونَعْتاً، والسالكُ الطريقَ الذي لا عِوَجَ فيه ولا أَمْتاً، والمحرزُ من صفات الفَضْل فُنُوْناً مُخْتَلِفَة وأنواعاً شَتَّىٰ، والمتحلِّي بالحالتين الحُسْنَيَيْن صَمْتاً وسَمْتاً، الشَّيْخ الإمَام، عَلَّامة العُلَمَاء الأَعْلَام، ورَاوِيَة فُنُوْن الجاهلية وعُلُوْم الإسْلَام، ذو العُلُوْم الشَّرْعِيَّة، والفَضَائِل العقلية، والفُنُوْن الأدبية، والمَعَارِف الصُّوْفِيَّة، والباع الوَاسِع في استنباط المَسَائِل، والأجوبة الشافية لكل سَائِل، والاعتراضات الصَّحِيْحَة التي يجعلها الباحث لتَقْرِيْر الإشكالات وَسَائِل، والخُطَب الصادعة الفصيحة البليغة التي تستفاد منها الرَّسَائِل.

إن عَرضت الشبهاتُ أذهب جَوْهَر ذهنه ما عَرَض، أو اعترضت المشكلاتُ أصاب شاكلتها بسهم فهمه فأصاب الغرض.

إن خَطَب أَسْهَبَ في البَلَاغَة، وأَطْنَبَ في البَرَاعَة، أو كتَب فوحيُ الكلام ينزِل علىٰ اليَرَاعة، فلله دَرُّه إذ ارتفع بنفسه، وإن كان له من أبويه ما يقتضي الارتفاع، وعلا علىٰ أبناء جنسه، فكان من رفعة المنزلة في المكان اليَفَاع.

إن ذُكِر التَّفْسِيْرُ، فمُحَمَّد فيه مَحْمُوْد المَذْهَب، أو الحَدِيْثُ فالقُشَيْرِيّ فيه

(١) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٦٢-٢٦٥.

صاحب الرقم المُعْلَم، والطراز المُذْهَب، أو الفِقْهُ فأبو الفَتْح العَزِيْز الإمَام، الذي إليه الاجْتِهَاد ينسَب، أو الأُصُوْل، فأين ابن الخَطِيْب من الخَطِيْب؟ وهل يُقرَنُ المُخْطِئ بالمصيب؟ أو الآدابُ فإن اقتصرتَ، قلتَ: نابغةُ زمانه، وإن اختصرتَ، قلتَ: حَبِيْب. لم يشغله عن النَّظَر في العُلُوْم كثرةُ المناصب... .

تَمَسَّك من التقوىٰ بالسبب الأقوىٰ، وقام بوظيفة التَّحْقِيْق والتدقيق التي لا يطيقُها غيرُه من أهل زمنه، ولا عليها يَقْوىٰ، مع ترك المباهاة، بما عليه من الفَضَائِل، والسَّلَامَة من الدعوىٰ... .

حتىٰ قال بعض الفضلاء: من مئة سنة ما رأىٰ الناسُ مِثْلَهُ... .

وبالجُمْلَة فالاستغراق في مَنَاقِبه يخرج عن الإمكان، ويُحْوِج إلىٰ توالي الأزمان[1].

وقال تلميذه الأُدْفُوِيّ أَيضاً: وسألت شَيْخنا عَلَاء الدِّيْن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن خطاب البَاجِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرة، عن جمع كثير منهم: الأَصْبَهَانِيّ، والقَرَافِيّ، وابن رَزِيْن، وابن بنت الأَعَزّ، ووالده تاج الدِّيْن، فكان يذكر كل شخص، إلىٰ أن ذكرتُ له الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن، فقال: كان عالماً - أو قال - كان فاضلاً صَحِيْح الذهن[2].

وقد ترجمه تلميذُه الشَّيْخ الإمَام العالم الأديب المُحَدِّث الكَامِل فَتْح الدِّيْن مُحَمَّد اليَعْمُرِيّ - ابن سَيِّد النَّاس - فقال: لم أَرَ مِثْلَهُ فيمن رأيتُ، ولا حملتُ عن أجلّ منه فيما رأيتُ ورَوَيْتُ، وكان للعُلُوْم جَامِعاً، وفي فُنُوْنها بارعاً، مُقَدَّماً في مَعْرِفَة عِلل الحَدِيْث علىٰ أقرانه، منفرداً بهٰذَا الفن النفيس في زمانه، بَصِيْراً بذٰلِكَ، سديد النَّظَر في تلك المَسَالِك، بأذكىٰ أَلْمَعِيّةٍ، وأزكىٰ لَوْذَعِيَّةٍ، لا يُشَقُّ له غُبار، ولا يَجْري معه سواه في مِضْمَار.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد للأُدْفُوِيّ ص٥٦٨-٥٦٩.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨١. وانظر: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٥ نَقْلًا عن الأُدْفُوِيّ.

إذا قال لم يترك مقالاً لقائلٍ   مصيبٍ ولم يَثْنِ اللِّسَانَ علىٰ هُجْر[١]

وقال اليَعْمُرِيّ أَيضاً: وكان حَسَن الاستنباط للأَحْكَام والمعاني من السنة والكتاب، بلُبٍّ يسحر الألباب، وفِكْرٍ يفتح له ما يُسْتغلق علىٰ غيره من الأبواب، مستعيناً علىٰ ذٰلِكَ بما رواه من العُلُوْم، مستبيناً ما هنالك بما حواه من مَدَارِك الفُهوم، مبرّزاً في العُلُوْم النقلية والعقلية، والمَسَالِك الأثرية، والمَدَارِك النَّظَرِيَّة.

وكان من العُلُوْم بحيث يُقْضَىٰ   له من كلِّ علم بالجميع[٢]

ووصفه تلميذه ابن رُشَيْد بقوله: شَيْخنا الإمَام الحافظ، العَلَّامة الأوحد، مفتي المُسْلِمِيْن، تَقِيّ الدِّيْن... الإمَام العالم، العامل الصدر، مفتي المُسْلِمِيْن، شَرَف العُلَمَاء، وفَخْر الفضلاء، بقية المجتهدين[٣].

ووصفه تلميذه التُّجِيْبِيّ بقوله: شَيْخنا الإمَام الأوحد، الفَقِيْه المتفنن، جَامِع أشتات الفَضَائِل، زَيْن المُصَنِّفِيْن وخاتمة المجتهِدين... المعروف بابن دَقِيْق العِيْد، وما أدراك ما ابن دَقِيْق العِيْد[٤].

وقوله: إمَام الأَئِمَّة العالم العَلَم، العامل الوَرِع الكَامِل، نُخْبَة الفضلاء علماً وحِلماً، مُظهر معاني العُلُوْم استنباطاً وفهماً، والمحتوي علىٰ عُمْدَة أُصُوْلها وفُرُوْعها حفظاً وحكماً... أحد أَئِمَّة المُسْلِمِيْن، المجتمع علىٰ إمَامته وتقدّمه في المَعَارِف كلها، بلغ

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٦٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٨ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١ ولم يذكر بيت الشعر، وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧ ولم يذكر السُّيُوْطِيّ بيت الشعر أَيضاً. وورد قوله (لم أَرَ... بارعاً) في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٨ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١-٣٧٢ ولم يذكر بيت الشعر. وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧-٣١٨.

(٣) مِلْء العَيْبَة ج٥ ص٣٢٥.

(٤) بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٤٣. وانظر: ص١٥٤و١٧٤و١٩٩.

درجة الاجْتِهَاد أو كاد، حاز السَّبْق في مَعْرِفَة الفِقْه والأسانيد والمتون، ووعىٰ جميع الفُنُوْن... وحصَّل الحظ الوافر من المَعْقُوْلات والأدبيات وغير ذٰلِكَ. وقد اتفقت الألسنة علىٰ الثناء عليه والمدح له، والناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً حتىٰ يروا عنه آثاراً حساناً... ولم أَرَ في كثير ممن لَقِيْتُ مَن يقاربه في مَعَارِفه، ولا رأيت أجمع لفُنُوْن العلم منه، وما وصف لي رجل إلَّا وجدته دون ما قيل لي إلَّا تَقِيّ الدِّيْن هٰذَا، نفع الله به، وكان كما قال الشاعر:

وكان من العُلُوْم بحيث يُقْضَىٰ ... له في كلِّ علم بالجميع

وجمع مع ذٰلِكَ كثرة الهيبة، ووقار الشَّيْبَة، وحُسْن الهَدْي والسَّمْت، والإقبال علىٰ الكتب والتصنيف... مع الدِّيْن المَتِيْن والوَرَع الفائق، حتىٰ بلغ في ذٰلِكَ الغَايَة، وحاز فيه النِّهَايَة[1].

وقال زَكِيّ الدِّيْن عَبْد العَظِيْم بن أبي الإصْبَع في كتابه البَدِيْع: (هو من الذكاء والمَعْرِفَة علىٰ حالة لا أعرف أحداً في زمني عليها)[2]. وكان الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن قد عاش بعده زِيَادَة علىٰ أَربَعِين سنة[3].

وقال أبو الفِدَاء: قَاضِي القُضَاة الشَّافِعِيَّة بالديار المِصْرِيَّة، وكان إمَاماً فاضلاً[4].

وقال نَصِيْر الدِّيْن بن الطباخ للشَّيْخ عِزّ الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام: ما أظن في الصَّعِيْد مثل هٰذَيْنِ الشابين: يعني الشَّيْخ جَلَال الدِّيْن الدِّشْنَاوِيّ والشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن القُشَيْرِيّ ابن دَقِيْق العِيْد، فقال الشَّيْخ ابن عَبْد السَّلَام: ولا في المدينتين[5].

---

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة للتُّجِيْبِيّ ص١٦-١٧.
(٢) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥١.
(٣) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٢ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١.
(٤) المُخْتَصر في أخبار البَشَر، مجلد ٢ ج٧ ص٦٠.
(٥) الطَّالِع السَّعِيْد ص٨٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٢١ والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج١

وقال شَيْخه عِزّ الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام أَيضاً: ديار مِصْر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن مُنَيِّر بالإِسْكَنْدَرِيَّة، وابن دَقِيْق العِيْد بقُوْص[1].

وقال تلميذه الحافظ قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ: كان الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن إمَام أهل زمانه، وممن فاق بالعلم والزهد علىٰ أقرانه، عارفاً بالمَذْهَبَيْن، إمَاماً في الأصْلَين، حافظاً متقناً في الحَدِيْث وعُلُوْمه، ويُضْرَب به المَثَل في ذٰلِكَ، وكان آية في الحفظ والإتْقَان والتحرِّي، شديدَ الخوف، دائم الذكر، لا ينام الليل إلَّا قليلاً، ويقطعه فيما بين مُطَالَعَة وتلاوة وذِكْر وتَهجُّد، حتىٰ صار السَّهَر له عادة، وأوقاتُه كلها معمورة، لم يُرَ في عَصْره مثله[2].

وقال ابن عَبْد الهَادِي: الإمَام، الفَقِيْه، الحافظ، العَلَّامَة، الأوحد... وكان من أذكياء زمانه، وَاسِع العلم، كثير الكتب، مديماً للاشتغال[3].

وقال الذَّهَبِيّ: قَاضِي القُضَاة، بقية الأَعْلَام[4].

وقال: الإمَام الفَقِيْه، المجتهد المُحَدِّث، الحافظ العَلَّامَة، شَيْخ الإسْلَام[5].

وقال أَيضاً: كان من أذكياء زمانه، وَاسِع العلم، كثير الكتب، مديماً للسَّهَر، مُكِبّاً علىٰ الاشتغال، ساكناً وَقوراً وَرِعاً، قلَّ أن ترىٰ العُيُوْن مِثْلَهُ...، له يد طُوْلَىٰ في الأُصُوْل

ص٤٩٢.

(١) طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٨ في ترجمة ابن المُنَيِّر.

(٢) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٥ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ مع اختلاف لفظي يسير، وكذا في البَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠. ومُخْتَصره في التَّاج المُكَلَّل ص٤٦١.

(٣) طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٥.

(٤) دول الإسْلَام ج٢ ص١٥٨.

(٥) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١.

والمَعْقُوْل، وخبرةٌ بعلل المَنْقُوْل[١].

وقال أيضاً: قَاضِي القُضَاة بالديار المِصْرِيَّة، وشَيْخها وعالمها، الإمَام العَلَّامة، الحافظ القُدوة، الورع شَيْخ العَصْر... كان عَلَّامَةً في المَذْهَبَيْن، عارفاً بالحَدِيْث وفُنُوْنه، سارت بمُصَنَّفَاته الرُّكْبَان[٢].

وقال: شَيْخ القَاهِرَة وقَاضِيها شَيْخ الإسْلَام، كان رأساً في العلم والعَمَل، عديمَ النظير[٣].

وقد التقىٰ به الإمَام العَلَّامَة العَبْدَرِيّ السُّوْسِيّ المَغْرِبِيّ، وقال في رحلته:

لَقِيتُ منه حَبْراً يحِق له اللقاء، وبحراً من علم لا تُكَدِّره الدِّلَاء، وطَبّاً آسياً يشفي بقوله الداء العَيَاء... وقلّ ما يُلفَىٰ له في سعة المَعَارِف نظير، أو يوجد من يماثله في صحة البَحْث والتنقير... يَضْرِب في كل فنّ بسهم مُصيب، ويحظَىٰ منه بأوفر نصيب... فهو الآن قُطْب مِصْر وعَلَمها، لولا وسوسة تَصْحَبه، وأَخْلَاق يَجِلّ عنها منصبه[٤].

وقال ابن حَيَّان لتلميذه الصَّفَدِيّ خَلِيْل بن أَيْبَك المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٤هـ: لم أَرَ بعد ابن دَقِيْق العِيْد أفصح من قِرَاءَتك[٥].

---

(١) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢. وهٰذَا في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠ عن الشِّهَاب أَحْمَد بن يَحْيَىٰ بن فضل الله.

(٢) المُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥، ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وكلاهما عن مُعْجَم الذَّهَبِيّ.

(٣) ذيول العِبَر ص٢١ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١ عن الذَّهَبِيّ.

(٤) رِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٨-١٣٩. وانظر: هامش التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٦٠ لمُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ الحُسَيْنِيّ محقق الكتاب نَقْلاً عن رِحْلَة العَبْدَرِيّ.

(٥) الوَافِي بالوَفَيَات ج٥ ص٢٦٨ ونَفْح الطِّيْب ج٢ ص٥٥٩ عن الوَافِي، وابن حَيَّان النَّحْوِيّ ص٥١٣-٥١٤.

ووصفه ابنُ حَيَّان أَيضاً بقوله: الشَّيْخ الفَقِيْه، الإِمَام العالم، الأوحد المتقن، مفتي الفريقين، الحافظ الناقد[١].

وهٰذِهِ شهادة بيِّنة لفصاحة ابن دَقِيْق العِيْد وجَلاَلَة قدره، من ابن حَيَّان الذي كان يُعَرِّض به.

ووصفه القَاضِي عِمَاد الدِّيْن بن الأَثِيْر المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩٩هـ، الذي أملىٰ عليه ابن دَقِيْق العِيْد شرح عُمْدَة الأَحْكَام، بأنه: وَاحِد عَصْره، وفريد دهره، واسطة عِقْد الفَضَائِل، مُلحِق الأواخر بالأوائل، الشَّيْخ العالم الفاضل، الـوَرِع الـزَّاهِـد، حُجَّة العُلَمَاء، قُدْوَة البلغاء، أَشْرَف الزهاد، بقية السَّلَف، مفتي المُسْلِمِيْن... العامل بعلمه، المحقق في إفهامه وفهمه، المتبع ما أمر الله به من حكمه، رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ ونفع به، فإنه الذي فاق النُّظَرَاء والأمثال، واتّصف من المَحَاسِن بما تُضْرَب به الأمثال[٢].

وقال ابن الـوَرْدِيّ: إمَام فاضل، زَاهِد متقشف[٣].

وقال البِرْزَالِيّ عَلَم الدِّيْن القَاسِم بن مُحَمَّد الدِّمَشْقِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٩هـ: مُجْمَع علىٰ غزارة علمه، وجَودة ذهنه، وتفننه في العُلُوْم، واشتغاله بنفسه، وقلة مخالطته، مع الدِّيْن المَتِيْن والعقل الرصين... وهو خَبِيْر بصِنَاعَة الحَدِيْث، عالم بالأَسْمَاء والمتون، واللُّغَات والرِّجَال، وله اليد الطُّوْلَىٰ في الأَصْلَين والعَرَبِيَّة والأدب... وكان شَيْخ البلاد، وعالم العَصْر في آخر عُمْره[٤].

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٢، وانظر: ص٤٢٧. ومِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٨.
(٢) إحْكَام الأَحْكَام شرح عُمْدَة الأَحْكَام - مُقَدِّمَة ابن الأَثِيْر ج١ ص٥٠-٥١.
(٣) تَتِمَّة المُخْتَصر ج٢ ص٣٦٠.
(٤) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠.

وترجمة **عَلَم الدِّيْن البِرْزَالِيّ** في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٢٩٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج٤ ص٢٧٧ رقم ٦٠٩ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٩ ص٣١٩.

وقال ابن الزَّمْلَكَانِيّ: إمَام الأَئِمَّة في فَنّه، عَلَّامَة العُلَمَاء في عَصْره، بل ولم يكن من قبله من سنين مثله في العلم والدِّيْن والزهد والوَرَع، تفرد في عُلُوْم كثيرة، وكان يعرف التَّفْسِيْر والحَدِيْث، وكان يحقق المَذْهَبَيْن تَحْقِيْقاً عَظِيْماً، ويعرف الأَصْلَيْن، والنَّحْو واللُّغَة، وإليه النِّهَايَة في التَّحْقِيْق والتدقيق، والغوص علىٰ المعاني، أقرَّ له الموافِق والمخالِف، وعَظَّمَتْهُ الملوك، ....، وكان صَحِيْح الاعْتِقَاد قَوِيّاً في ذات الله، وليس الخَبَر كالعِيَان[1].

وقال الصَّفَدِيّ: كان الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن تَيْمِيَّة أحدَ الثلاثة الذين عاصرتُهم، ولم يكن في الزمان مثلُهم، بل ولا قبلهم من مئة سنة، وهم الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن تَيْمِيَّة، والشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، وشَيْخنا العلامة تَقِيّ الدِّيْن السُّبْكِيّ. وقلتُ في ذٰلِكَ:

ثلاثةٌ ليس لهم رابعُ ... فلا تكُنْ من ذاك في شَكِّ

وكلهم منتسب للتُّقىٰ ... يَقْصُر عنهم وصفُ من يَحكي

فإن تَشَا قلتَ ابن تَيْمِيَّة ... وابن دَقِيْق العِيْد والسُّبْكِيّ[2]

وقال أَيضاً: وعلىٰ الجُمْلَة فكان أمراً غَرِيْباً قلَّ أن ترىٰ العُيُوْن مثله زهداً ووَرَعاً وتصمياً وتحرِّياً واجْتِهَاداً وعِبَادَةً وتوسُّعاً في العُلُوْم.

فهو الذي بَجِحَ الزمانُ بذِكْره ... وتَزَيَّنَتْ بحَدِيْثه الأشعارُ[3]

---

(١) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ ومُخْتَصره في: التَّاج المُكَلَّل ص٤٦١-٤٦٢.

(٢) أَعْيَان العَصْر ج١ ص٢٥٢-٢٥٣.

(٣) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٧.

بَجِحَ بالشيء: من بَابَيْ نَفَعَ وتَعِبَ: إذا فَخَرَ به. / المِصْبَاح المُنِيْر، مادة (بجح) ص٣٦.

وقال الصَّفَدِيّ أَيضاً: الإمَام العَلَّامة شَيْخ الإسْلَام... أحد الأَعْلَام وقَاضِي القُضَاة... كان إمَاماً متفنناً، مُحَدِّثاً مجوِّداً، فقيهاً مدققاً، أُصُوْلِيّاً أديباً، نَحْوِيّاً شاعراً ناثراً، ذكياً غوَّاصاً علىٰ المعاني، مجتهداً وافر العقل، كثير السكينة، بخيلاً بالكلام، تام الوَرَع، شديد التديُّن، مديم السَّهَر، مُكِبّاً علىٰ المُطَالَعَة والجمع، قلَّ أن ترىٰ العُيُوْن مثلَه. وكان سمحاً جواداً، عديم الدعاوىٰ، له اليد الطُّوْلَىٰ في الفُرُوْع والأُصُوْل، وبَصَر بعلل المَنْقُوْل والمَعْقُوْل[١].

ونحوه ذكر ابن شَاكِر الكُتُبِيّ[٢].

وقال اليَافِعِيّ: شَيْخ القَاهِرَة وقَاضِيها شَيْخ الإسْلَام... كان رأساً في العلم والعَمَل، عديم النَّظِير، أجلّ عُلَمَاء وقته، وأكبرهم قدراً، وأكثرهم دِيناً وعلماً ووَرَعاً، واجْتِهَاداً في تَحْصِيْل العلم ونشره، والمداومة عليه في ليله ونهاره، مع كبر سنه وشغله بالحكم... برع في عُلُوْم كثيرة، لا سِيَّمَا في علم الحَدِيْث، فاق علىٰ أقرانه، وبرز علىٰ أهل زمانه، ورحل إليه الطلبة من الآفاق، ووقع علىٰ علمه وزهده وورعه الاتفاق، رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

وقال السُّبْكِيّ: الشَّيْخ الإمَام، شَيْخ الإسْلَام، الحافظ الزَّاهِد، الوَرِع الناسك، المجتهد المطلق، ذو الخبرة التامة بعُلُوْم الشَّرِيْعَة، الجَامِع بين العلم والدِّيْن، والسالك سَبِيْل السَّادَة الأقدمين، أَكْمَل المتأخرين، وبحر العلم الذي لا تُكَدِّره الدِّلَاء، ومعدن الفَضْل الذي لقَاصِده منه ما يشاء، وإمَام المتأخرين، كلمة لا يجحدونها، وشهادة علىٰ أنفسهم يؤدونها، مع وقار عليه سِيْمَا الجَلَال، وهيبة لا يقوم الضِّرْغَام عندها لنِزَال،

---

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣-١٩٤ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ عن الصَّلَاح والكُتُبِيّ.
وانظر نحو هٰذَا الوصف في كتابه أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٦-٥٧٧.
(٢) فَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٢-٤٤٣.
(٣) مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦.

هٰذَا مع ما أُضيف إليه من أدب أزهىٰ من الأزهار، وألعب بالعُقُوْل، لا أدري بين يدي هٰذَا الشَّيْخ ما أقول، أستغفر الله من العُقار[١].

وقال الأَسْنَوِيّ: التَّقِيّ لقباً ونعتاً، والوَلِيّ سِمَةً وسَمْتاً، وذو الطريقة التي لا عِوَجَ فيها ولا أَمْتاً، فرع تولد بين أصلين زكيين، ونتيجة متقدمين علىٰ أعلىٰ الفَرْقَدَيْن مُقَدَّمَتيْن، لم يشتهر أحد في زمانه اشتهاره، ولا حاز قوَّته علىٰ الاستنباط واقتداره، شَيْخ الدهر بلا نزاع، ووجه العَصْر بغير دفاع، ذو المَنَاقِب المشهورة، والكَرَامَات المَأْثُوْرَة، تمسَّك بالسبب الأقوىٰ من التقوىٰ، وقام من الاجْتِهَاد بعبء لا يُطيق أحدٌ حملَه ولا يَقْوَىٰ، الجَامِع للعُلُوْم الشَّرْعِيَّة، والعقلية واللُّغَوِيَّة، حافظ الوقت، خاتمة المجتهدين، صاحب النَّظْم الرَّائِق، والنثر الفائق، المُجْمَع علىٰ كَمَاله في العلم والدِّيْن، والزهد والوَرَع، مع البَلَاغَة التامة[٢].

وقال ابن كَثِيْر: أحد عُلَمَاء وقته، بل أجلّهم وأكثرهم علماً وديناً، وورعاً وتقشُّفاً، ومداومة علىٰ العلم في ليله ونهاره، مع كبر السن والشغل بالحكم، وله التصانيف المشهورة والعُلُوْم المذكورة، برع في عُلُوْم كثيرة، لا سِيَّمَا في علم الحَدِيْث، فاق فيه علىٰ أقرانه، وبرز علىٰ أهل زمانه، رحَلَتْ إليه الطلبة من الآفاق، ووقع علىٰ علمه وورعه وزهده الاتفاق[٣].

وقال أَيضاً: الشَّيْخ الإمَام، العالم العَلَّامة، الحافظ قَاضِي القُضَاة... انتهت إليه رياسة العلم في زمانه، وفاق أقرانه... كان وقوراً، قليل الكلام، غزير الفَوَائِد، كثير

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٧-٢٠٨.

ونقل السُّيُوْطِيّ من كلامه في حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧ إلىٰ: (أَكْمَل المتأخرين).

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧.

(٣) طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ وكلاهما عن طَبَقَات ابن كَثِيْر.

العُلُوْم، في دِيَانة ونَزَاهة(١).

وقال ابن فَرْحُوْن: تفرَّد بمَعْرِفَة العُلُوْم في زمانه والرسوخ فيها، معظَّماً في النفوس... له يد طُوْلَىٰ في علم الحَدِيْث وعلم الأُصُوْل والعَرَبِيَّة وسائر الفُنُوْن(٢).

وقال ابن نَاصِر الدِّيْن: الشَّيْخ العَلَّامَة، الإمَام، أحد شُيُوْخ الإسْلَام، قَاضِي قُضَاة المُسْلِمِيْن، عُمْدَة الفُقَهَاء والمُحَدِّثِيْن، كان إمَاماً حافظاً، فقيهاً ذا تَحْرِيْر، مَالِكِيّاً شَافِعِيّاً ليس له نظير، وكان يُفتي بالمَذْهَبَيْن، ويدرِّس فيهما، وله اليد الطُّوْلَىٰ في مَعْرِفَة الأَصْلَيْن(٣).

وحَسْبُك شهادةُ هٰؤُلَاءِ الجهابذة من العُلَمَاء وغيرهم، التي تَدُلّ علىٰ عِظَم منزلة ابن دَقِيْق العِيْد بأعينهم، ومكانته الجَلِيْلَة في نفوسهم.

تمكنه في العلم وقدرته على الاستنباط وفطنته

كان الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد، لا يَسلُكُ المِرَاء في بحثه، بل يتكلم بسكينة كلمات يَسِيْرَة، فلا يُرَادّ، ولا يراجع(٤).

---

(١) البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧.

(٢) الدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨.

(٣) الرَّدّ الوَافِر ص٥٨-٥٩. ونحوه في: التِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٣ ص١٤٣٩.

وانظر ماجاء من ثناء عليه في:

النُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٦و٢٠٧ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٩٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ص١٤٧ ودُرَّة الحِجَال ج٢ ص١٥ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩و٢٣٢ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(٤) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ عن الذَّهَبِيّ، والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ عن الذَّهَبِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ عن ابن حَجَر.

وهٰذَا دليل علىٰ تَمَكُّنه في العلم، ووثوقه من نفسه، ودقته.

ومما يَدُلّ علىٰ تقدّمه في العلم:

أن زَكِيّ الدِّيْن عَبْد العَظِيْم بن أبي الإصْبَع صاحب البَدِيْع ذكره في كتابه فقال: ذكرتُ للفَقِيْه الفاضل تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن وَهْب القُشَيْرِيّ أبقاه الله تعالىٰ، وهو من الذكاء والمَعْرِفَة علىٰ حالة لا أعرف أحداً في زمني عليها، وذكرتُ له عدة وجوه المُبَالغَة فيها، وهي عشرة، ولم أذكرها مُفَصّلَة. وغبتُ عنه قليلاً، ثم اجتمعت به، فذكر لي أنه استنبط فيها أربعة وعشرين وجهاً من المُبَالغَة، يعني في قوله تعالىٰ: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ - البقرة: ٢٦٦، فسألته أن يكتبها لي فكتبها بخَطِّه، وسمعتها منه بقِرَاءَتي، واعترفت له بالفَضْل في ذٰلِكَ. انتهىٰ.

وقد عاش الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بعد ابن أبي الإصْبَع زِيَادَة علىٰ أَربَعِين سنة[١].

والنَّاظِر في كتابه شرح العُمْدَة، يجده ذا باع طَوِيْل في العُلُوْم، وتمكُّن عجيب في استنباط الأَحْكَام من الحَدِيْث الشَّرِيْف، وإدراك فريد لدَقَائِق المَسَائِل، وتَحْرِيْر رائع لأقوال الفُقَهَاء، ونقد بَدِيْع.

وهٰذَا شأنه في شرح الإلمام، كما سيأتي عند الكلام عنه.

---

(١) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥١-٣٥٢ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١ (وفيهما: الأَصْبَغ بالغين المُعْجَمَة في الموضعين). وهو تحريف.

انظر: ترجمة عَبْد العَظِيْم بن عَبْد الوَاحِد بن ظافر بن أبي الإصْبَع العَدْوَانِيّ البَغْدَادِيّ المِصْرِيّ، صاحب بَدِيْع القُرْآن، وتَحْرِيْر التَّحْبِيْر، وغيرهما، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٤هـ، في: فَوَات الوَفَيَات ج٢ ص٣٦٣ والأَعْلَام ج٤ ص٣٠.

وذكر قوة استنباطه في: الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ عن اليَعْمُرِيّ، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٩٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧ عن اليَعْمُرِيّ ابن سَيِّد النَّاس.

لذٰلِكَ قال الأُدْفُوِيّ: أما نقده وتدقيقه فلا يُوازَىٰ فيه. جرىٰ ذِكْر ذٰلِكَ مرة عند الشَّيْخ صدر الدِّيْن بن الوَكِيْل، وكان لا يُحِبه، وكان يتكلم في شيء يتعلق به، ويذكر أنه ليس كثير النقل. فشرعتُ أذكر له شَيئاً إلىٰ آخر الكلام، - ذكرتُ بحثاً له - ، فقال: لا يا سَيِّدِي، أَمَّا إذا نقد وحرَّرَ، فلا يوفّيه أحدٌ"(١).

وكان حافظاً لمَسَائِل الفِقْه فَطِناً، قال ابن رُشَيْد: لَقِيْتُه أول يوم رأيتُه بالمدرسة الصَّالِحِيَّة، دخلها لحاجة عرضت له، فسلمتُ عليه وهو قائم، وقد حَفَّ به جمع من طُلَّاب العلم، وعُرضت عليه ورقة سُئل فيها عن البسملة في قِرَاءَة فاتحة الكتاب في الصلاة، وكان السَّائِل في ما ظننتُه مَالِكِيّاً، فمال الشَّيْخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جوابه إلىٰ قِرَاءَتها للمَالِكِيّ خروجاً من الخِلَاف في إبطال الصلاة بتركها، وصحتها مع قِرَاءَتها.

فقلت له: يا سَيِّدِي، أذكر في المَسْأَلَة ما يشهد لاخْتِيَاركم.

فقال: وما هو؟

فقلتُ: ذكر أبو حَفْص، وأردتُ أن أقول: المَيَّانِشِيّ، فغلطتُ وقلتُ: ابن شَاهِيْن، قال: صليتُ خلف الإمَام أبي عَبْد الله المَازَرِيّ، فسمعته يَقْرَأُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ - الفاتحة.

فلما خلوتُ به، قلتُ له: يا سَيِّدِي سمعتك تَقْرَأُ في صلاة الفريضة كذا.

فقال لي: أو قد تَفطنتَ لذٰلِكَ يا عُمَر؟

فقلت له: يا سَيِّدِي، أنت إمَام في مَذْهَب مَالِك، ولا بد أن تخبرني.

فقال لي: اسمع يا عُمَر: قولٌ وَاحِد في مَذْهَب مَالِك: إنَّ من قَرَأَ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الفريضة لا تَبْطُل صلاته، وقول وَاحِد في مَذْهَب الشَّافِعِيّ: إن من لم يَقْرَأْ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بَطَلت صلاته، فأنا أفعل ما لا تَبْطُل به صلاتي في مَذْهَب إمَامي،

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨١. وعنه نقل نقده وتدقيقه في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٤.

وتَبْطُل في مَذْهَب الغير، لكي أخرج من الخِلاف.

فترَكَني شَيْخنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حتىٰ استوفيت الحكاية، وهو مُصْغٍ لذٰلِكَ.

فلما قطعتُ كلامي قال: هٰذَا حَسَن، إلَّا أن التَّارِيْخ يأبىٰ ما ذكرتَ، فإن ابن شَاهِيْن لم يَلْقَ المَازَرِيّ.

فقلتُ: إنما أَردتُ المَيَّانِشِيّ.

فقال: الآن صح ما ذكرتَه.

هٰذَا معنىٰ ما جرىٰ، وببعض ألفاظه.

ثم تحدّث ابن رُشَيْد عن حكم البسملة في الصلاة، ومَسْأَلَة الخروج من الخِلاف، وعرض أقوال الفُقَهَاء فيها[1].

مُطَالَعَتُهُ وتتبعه العِلْمِيّ

كان الشَّيْخ كثير المُطَالَعَة، حريصاً عليها، شَغُوفاً بالكتاب.

قال الأُدْفُوِيّ: حكىٰ لي الشَّيْخ زَيْن الدِّيْن عُمَر الدِّمَشْقِيّ، المعروف بابن الكَتَّانِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: دخلتُ عليه بُكْرَةَ يومٍ، فناولني مجلَّدةً، وقال: هٰذِهِ طالعتُها في هٰذِهِ الليلة التي مضت.

وكان له قدرة علىٰ المُطَالَعَة، رأيتُ خِزَانَة المدرسة النَّجِيْبِيَّة بقُوْص، فيها جُمْلَةُ كتب، من جملتها: عُيُوْن الأَدِلَّة، لابن القَصَّار، في نحوٍ من ثلاثين مجلَّدةً، وعليها علاماتٌ له.

وكذٰلِكَ رأيتُ كتب المدرسة السَّابِقِيَّة، رأيتُ علىٰ السُّنَن الكَبِيْر للبَيْهَقِيّ فيها، في كل مجلَّدة عَلَامة، وفيها تَارِيْخ الخَطِيْب كذٰلِكَ، ومُعْجَم الطَّبَرَانِيّ الكَبِيْر، والبسيط

(١) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٤٥-٢٤٧.

للوَاحِدِيّ، وغير ذٰلِكَ.

وأَخْبَرَنِي شَيْخنا الفَقِيْه سِرَاج الدِّيْن الدَّنْدَرِيّ: أنه لما ظهر (الشَّرْح الكَبِيْر) للرَّافِعِيّ، اشتراه بألف درهم، وصار يصلي الفرائض فقط، واشتغل بالمُطَالَعَة، إلىٰ أن أنهاه. وذُكر عنده هو والغَزَالِيّ في الفِقْه فقال: الرَّافِعِيّ في السماء.

ويقال: إنه طالع كتب (الفَاضِلِيَّة) عن آخرها.

وقال: ما خرجتُ من باب من أبواب الفِقْه، واحتجتُ أن أعود إليه[1].

وقال الأُدْفُوِيّ أَيضاً: وفي تصانيفه من الفُرُوْع الغَرِيْبَة، والوجوه والأقاويل، ما ليس في كثير من المَبْسُوْطَات، ولا يعرفه كثير من النَّقَلَة.

ونقلتُ مرةً لقَاضِي القُضَاة مُوَفَّق الدِّيْن الحَنْبَلِيّ رِوَايَةً عن أَحْمَد، فقال: هٰذِهِ ما تكاد تُعرف في مَذْهَبنا، ولا رأيتُها إلَّا في كتاب سمَّاه.

قلتُ: رأيتُها في كلام الشَّيْخ[2].

كان لا ينام من الليل إلَّا قليلاً، يقطعه فيما بين مُطَالَعَة وتلاوة، وذِكْر وتهجُّد، حتىٰ صار السَّهَر له عادة، وأوقاته كلها معمورة[3].

وذكر ابنُ دَقِيْق العِيْد بأن فِطْنته وذكاءه سببُ تعبه، قال:

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٠ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٤ نَقْلًا عن الأُدْفُوِيّ.

وفي طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١١: (ربما استوعب الليلة فطالع فيها المجلد أو المجلدين).

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨١.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ وكلها عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ.

وانظر: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨١.

سحابُ فكري لا يزال هاميا ولَيلُ همّي لا أراه راجلا
قد أتعبَتْني هِمَّتي وفِطْنتي فليتني كنتُ مَهِيناً جاهلا

وهٰذَا ما نقله الصَّفَدِيّ عنه من خَطِّه، ثم عقّب عليه بقوله: جاء في كلام أرسطو: تعبتُ بعِرْفَاني، فليتني خُلقتُ لا أعرف(١).

وقال ابن حَجَر: قَرَأْتُ بخَطِّ الشَّيْخ الحافظ أبي الحُسَيْن بن أَيْبَك المِصْرِيّ: سمعتُ الصاحب شَرَف الدِّيْن مُحَمَّد بن الصاحب زَيْن الدِّيْن أَحْمَد بن الصاحب بهاء الدِّيْن رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: كان ابن دَقِيْق العِيْد يُقيم في منزلنا بمِصْر في غالب الأوقات، فكنَّا نراه في الليل، إمَّا مُصَلِّياً، وإمَّا يمشي في جوانب البيت، وهو مفكِّر إلىٰ طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر صَلَّىٰ الصبح، ثم اضطجع إلىٰ ضَحْوَة.

قال الصاحب شَرَف الدِّيْن: وسمعت الشَّيْخ الإمَام شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن إدْرِيْس القَرَافِيّ المَالِكِيّ يقول: أقام الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن أَربَعِين سنة لا ينام الليل، إلَّا أنه كان إذا صَلَّىٰ الصبح، اضطجع علىٰ جنبه إلىٰ حيث يتضحىٰ النهار(٢).

وكان ذا حافظة قَوِيَّة، وإدراكٍ سَرِيْع لما يقرؤه، وفهم ثاقب، قال السُّبْكِيّ: كان حافظاً مُكْثراً، إلَّا أن الرِّوَايَة عَسُرَتْ عليه؛ لقلّة تَحْدِيْثه، فإنه كان شديد التَّحَرِّي في ذٰلِكَ(٣).

وقال الأُدْفُوِيّ: حكىٰ لي القَاضِي زَيْن الدِّيْن إسْمَاعِيْل قَاضِي قُوْص قال: جاء مرة إلىٰ مِصْر ثم قصد القَاهِرَة، فقال: أَمَعَ أحدٍ منكم (وَسِيْط)؟ فناوله شخص مجلَّدةً، فنظر صفحة، ثم سقنا معه الدرس، فألقىٰ تلك الصفحةَ بالمعنىٰ.

---

(١) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٥.
(٢) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥١ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١ (حكاية القَرَافِيّ).
(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢.
وانظر: ما قاله قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ عن حفظه في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢.

وسمعنا علىٰ شَيْخنا أَثِيْر الدِّيْن أبي حَيَّان، أبقاه الله تعالىٰ في خير، جُزْءاً أملاه عليه من لفظه، فيه عدة أَحَادِيْث، رواها بالإسناد، وفيه أشعار وأشياء... .

ورأيتُ له بخِزَانَة الجَامِع بقُوْص عدة مجالس أملاها، وقد حلَّاها بجَوَاهِر الفَوَائِد، وجلَّاها لملتقطي الفَرَائِد.

وقال صاحبنا شمس الدِّيْن عَلِيّ بن مُحَمَّد الفَوِّيّ: إنه كان يُملي عليه شرحَ الإلمام من لفظه، وهو الذي كتبه عنه.

وكذٰلِكَ حكىٰ لنا أقضىٰ القُضَاة شمسُ الدِّيْن مُحَمَّد بن القَمَّاح قال: جلسنا عنده غير مرة، وهو يُملي شرح الإلمام من لفظه[1].

وكان يعرف قدر نفسه والآخرين.

قال الأُدْفُوِيّ: حكىٰ لي شَيْخنا تاجُ الدِّيْن الدِّشْنَاوِيّ قال: خلوتُ به مرة، فقال: يا فقيه فزتَ برؤية الشَّيْخ زَكِيّ الدِّيْن عَبْد العَظِيْم؟ فقلتُ: وبرؤيتك، فكرر الكلام، وكررتُ الجواب. فقال: كان الشَّيْخ زَكِيّ الدِّيْن أَدْيَنَ منّي، ثم سكت ساعةً، وقال: غير أني أَعلمُ منه[2].

تدقيقه وتَحْقِيْقه

وكان مدققاً، لا يُثبت شَيئاً إلَّا إذا تحقق من سَمَاعه وذَكَرَهُ.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨١-٥٨٢.

وانظر: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٥ نَقْلاً عن الأُدْفُوِيّ.

والوَسِيْط: كتاب في الفِقْه الشَّافِعِيّ للإمَام الغَزَالِيّ.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٦، وكلامه في زَكِيّ الدِّيْن المُنْذِرِيّ في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٣.

قال التُّجِيْبِيّ: وهو من أشد الناس تحفّظاً فيما ينقله، فكَثيراً ما يقول في تصانيفه ودروسه إذا حكىٰ قولَ أحد: أو كما قال، وربما يقول أَيضاً: هٰذَا أو نحوه، أو قريب منه، ويكون قد أتىٰ بالنَّصّ، احتفاظاً منه ليخرج من العُهْدَة. وأحسب أنه اقتدىٰ في قوله: أو كما قال، بأَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأنه كان يقول إذا حدَّث عن رَسُوْل الله ﷺ، وبالمُغِيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأورد التُّجِيْبِيّ حَدِيْثَيْن بسنده، أولهما: عن أَنَس وفيه قوله: (أو كما قال). والثاني: عن المُغِيْرَة وفيه قوله: (هٰذَا أو نحوه أو ما شاء الله)[١].

وقال قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ: أتيتُه بجزء سمعه من ابن رَوَاج والطبقة بخَطِّه، فقال: حتىٰ أنظر، ثم عدتُ إليه، فقال: هو بخَطِّيّ محقق، ولٰكِن ما أُحقق السَّمَاع له، ولا أذكره[٢]. ولم يحدِّث به[٣].

ومن شدة تدقيقه ومبالغته في التَّحَرِّي:

أنه لم يُحدِّث عن ابن المُقَيِّر، مع صحة سَمَاعه منه، وتورَّع عن الرِّوَايَة عنه، لكونه شكَّ هل نَعَسَ حال السَّمَاع أم لا؟[٤].

---

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٨-١٩.

(٢) طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩.

وفي كُلٍّ من: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠: ابن رواح.

(٣) الدُّرَر الكَامِنَة، والبَدْر الطَّالِع، السَّابِقَان.

(٤) المُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥ وفي مطبوعته ج٢ ص٢٤٩: (لكونه شك أنه يغش)، فحرف (نعس) إلىٰ (يغش)، والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩.

وانظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٧ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠. (وقد تقدَّم هٰذَا في شُيُوْخه).

ومن ذٰلِكَ أَيضاً:

أنه كان قليل الحَدِيْث مع وفور علمه وتمكّنه وكثرة حفظه، إمعاناً في التَّحَرِّي والاحتراز، كما تقدم ذٰلِكَ عن ابن سَيِّد النَّاس(١).

مَذْهَبه الفِقْهِيّ

وكان الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد مَالِكِيّ المَذْهَب أَوَّلاً، تَفَقَّهَ به علىٰ والده بقُوْص، ثم تَفَقَّهَ علىٰ شَيْخ الإسْلَام العِزّ بن عَبْد السَّلَام بالمَذْهَب الشَّافِعِيّ، فحقَّق المَذْهَبَيْن(٢). وأفتىٰ فيهما(٣).

ولذٰلِكَ يقول فيه الإمَام العَلَّامَة النَّظَّار رُكْن الدِّيْن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن التُّوْنُسِيّ المَالِكِيّ، المعروف بابن القُوْبَع(٤)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٨هـ:

---

(١) انظر عبارة ابن سَيِّد النَّاس فيه، التي تقدمت في (نشأته ورحلاته).

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥.

وقِرَاءَته المَذْهَبَيْن في:

الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥ ورِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٩ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ عن قُطْب الدِّيْن والبِرْزَالِيّ وابن الزَّمْلَكَانِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ عن ابن حَجَر، والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٦ والرَّدّ الوَافِر ص٥٨و٥٩ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(٣) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦ والدِّيْبَاج المُذْهَب، وشَذَرَات الذَّهَب، السَّابِقَان.

(٤) ترجمة **ابن القُوْبَع**، ويُرْوَىٰ: (القَوْبَع) في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٤٤٥ رقم ١٨٣٨ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٥٩.

صَبَـا لـلـعـلـم صَـبّـاً فـي صِـبَـاه فـأَعْـلِ بـهِـمَّـةِ الـصَّـبِّ الـصَّـبِـيِّ
وأتـقـنَ والـشـبـابُ لـه لـبـاسٌ أَدِلَّـةَ مَـالِـكٍ والـشَّـافِـعِـيِّ[١]

قال فيه اليَافِعِيّ: اشتغل أَوَّلاً بمَذْهَب مَالِك... ثم اختار مَذْهَب الإمَام الشَّافِعِيّ، فاشتغل به، وتَبَحَّر فيه، حتىٰ بلغ فيه الغَايَة، دِرَايَة ورِوَايَة، وحفظاً واستدلالاً، وتقليداً واستقلالاً، حتىٰ قيل: إنه آخر المجتهدين[٢].

وقال عن نفسه: (وافق اجْتِهَادِي اجْتِهَادَ الشَّافِعِيّ إلَّا في مسألتين:

إحديهما: أن الابن لا يُزوِّج أُمّه، والأُخرىٰ: ... «بياض»).

قال الصَّفَدِيّ: وحَسْبُك بمن يتَنَزَّل ذِهْنُه علىٰ ذِهْن الشَّافِعِيّ[٣]، وقال الصَّفَدِيّ بعد ذٰلِكَ: قلتُ: أمَّا مَسْأَلَة الابن وعدم تزويجه لأُمّه، فلأنه مُتفرعٌ عن أَصلين: أحدهما: أبوه، ولا وِلَايَة له في تزويج أُمّه، والثاني: أُمّه، وما لها أن تزوج ابنها. فبَطَلَ أن يكون للابن وِلَايَة في تزويج أُمّه[٤].

ومن اخْتِيَاراته للأَحْكَام:

أنه صحَّح حَدِيْث القُلَّتَيْن، واختار ترك العَمَل به، لا لمعارض أرجح، بل لأنه لم يثبت عنده بطريق يجب الرجوع إليه شرعاً تعيين لمقدار القُلَّتَيْن[٥].

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٨ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨١.

والبيتان في الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٤٤٧-٤٤٨، وفيه: (... فأعلن نهية الصَّبّ...).

(٢) مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦. وفي كَشْف القِنَاع المُرْنَىٰ ص١٧٠: (وكان مَالِكِيّاً أَوَّلًا، ثم صار شَافِعِيّاً).

(٣) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨١.

(٤) أَعْيَان العَصْر السَّابِق.

(٥) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٦٠١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٤٥.

الفَقِيْه المجتهد

بعد أن اتَّصلت دراسات الشَّيْخ تَقِيّ الدِّين، وبلغ شَأْواً عَظِيْماً في إدراك العُلُوْم وتمحيص المَسَائِل، وصل درجة الاجْتِهَاد، وادَّعاه لنفسه، لوثوقه من ذٰلِكَ، بدليل:

قوله: (وافق اجْتِهَادِي اجْتِهَادَ الشَّافِعِيّ...)، كما مرَّ آنِفاً.

وقال الأُدْفُوِيّ: كُتِب له (بقية المجتهدين)، وقُرِئَ بين يديه، فأُقِرَّ عليه. ولا شكَّ أنه من أهل الاجْتِهَاد، وما ينازع في ذٰلِكَ إلَّا من هو من أهل العِنَاد.

ومن تأمَّل كلامه علم أنه أكثرُ تَحْقِيْقاً وأمتنُ، وأعلم من بعض المجتهدين فيما تقدَّم وأتقن.

قال: حكىٰ لنا صاحبُنا الفَقِيْهُ الفاضلُ العَدْلُ عَلَم الدِّيْن أَحْمَد الأَسْفُوْنِيّ، قال: ذكره شَيْخنا العَلَّامة عَلَاء الدِّيْن عَلِيّ بن إِسْمَاعِيْل القُوْنَوِيّ. فقلتُ له: لٰكِنه ادَّعىٰ الاجْتِهَاد. فسكت ساعةً مفكِّراً، وقال: والله ما هو بعيد[1].

وقال الأُدْفُوِيّ أَيضاً: وسمعنا علىٰ شَيْخنا أَثِير الدِّيْن أَبِي حَيَّان، أبقاه الله تعالىٰ في خير، جُزْءاً أملاه عليه من لفظه، فيه عدة أَحَادِيْث، رواها بالإسناد، وفيه أشعار وأشياء، وقال: هو أشبه من رأيناه يميل إلىٰ الاجْتِهَاد[2].

وقال التُّجِيْبِيّ: بلغ درجة الاجْتِهَاد أو كاد[3].

ووصفه السُّبْكِيّ بأنه: المجتهد المُطْلَق[4].

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٦٩. وبعض عباراته في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨١. وقول ابن حَيَّان في حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨.

(٣) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦.

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٧.

وذكر الأَسْنَوِيّ بأنه: قام من الاجْتِهَاد بعِبْءٍ، لا يُطيق أَحدٌ حَمْله. وأنه: خاتمة المجتهدين[١].

وذكر اليَافِعِيّ قولهم: إنه آخر المجتهدين[٢].

وذكر السَّخَاوِيّ: أنَّ له مَعْرِفَة بطرق الاجْتِهَاد[٣].

وقال السُّيُوْطِيّ: إنه وصل إلىٰ درجة الاجْتِهَاد[٤].

ولعل هٰذَا هو سبب عدم رضاه عن تسميته بقَاضِي القُضَاة الشَّافِعِيّ.

قال الصَّفَدِيّ: وأَخْبَرَنِي فَتْح الدِّيْن: أنه ما كان يُعجبه قولُ من يقول: (قَاضِي القُضَاة الشَّافِعِيّ)، فإذا قلنا: (قَاضِي القُضَاة الشَّافِعِيَّة) قال: إيه هٰذَا[٥].

تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد على رأس المئة السابعة

وقد عُدَّ ابن دَقِيْق العِيْد من المجتهدين المُجَدِّدِيْن دينَ الأُمَّة، الذين أشار إليهم رَسُوْل الله ﷺ في الحَدِيْث الشَّرِيْف:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن رَسُوْل الله ﷺ قال: (إن الله يَبعث لهٰذِهِ الأُمَّة، علىٰ رأس كلِّ مئةِ سنةٍ من يُجَدِّدُ لها دينَها)[٦].

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧.

(٢) مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦.

(٣) فَتْح المُغِيْث ج١ ص٩٠.

(٤) حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٧.

وذُكِر أنه من الأَئِمَّة المجتهدين في: عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٧ ص٢٥٤.

(٥) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٧ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٩ وفي نسخة منه: (إنه هٰذَا).

(٦) **حَدِيْث**: إن الله يبعث... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣١ كتاب المَلَاحِم، ١ باب ما يُذْكَرُ في قَرْن المِئَةِ، ج٤ ص٤٨٠.

وابن دَقِيْق العِيْد عُدَّ العَالِم المبعوث علىٰ رأس المئة السابعة.

قال السُّيُوْطِيّ في أُرجوزة سماها (تُحْفَة المُهْتَدِيْن بأخبار المُجَدِّدِيْن):

والسابع الرَّاقي إلىٰ المَرَاقي ابنُ دَقِيْق العِيْد باتِّفاق[1]

ورواه الحَاكِم في مُسْتَدْرَكه، والبَيْهَقِيّ في المَعْرِفَة، وهو حَدِيْث صَحِيْح. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ بشَرْح فَيْض القَدِيْر ج٢ ص٢٨١.

وانظر: المُسْتَدْرَك للحَاكِم ج٤ ص٥٢٢. وذكر الحَدِيْثَ عن المُسْتَدْرَك السُّيُوْطِيُّ في الخصائص الكُبْرَىٰ ج٣ ص٣٢.

وانظر طرق الحَدِيْث ومخرِّجيه أَيضاً في: المُجَدِّدُون في الإسْلَام: عَبْد المُتَعَال الصَّعِيْدِيّ ص٨-٩.

(١) المُجَدِّدُون في الإسْلَام للصَّعِيْدِيّ ص١٢و٢٥٨، والقصيدة أَيضاً في: فَيْض القَدِيْر للمُنَاوِيّ ج٢ ص٢٨٢ وعَوْن المَعْبُوْد علىٰ سُنَن أبي دَاوُد ج٤ ص١٨١.

وقد اختلف العُلَمَاء في تسمية المُجَدِّدِيْن الذين أشار إليهم الحَدِيْث الشَّرِيْف السَّابِق.

قال ابن كَثِيْر: (ذكر كل طائفة من العُلَمَاء في رأس كل مئة سنة عالماً من علمائهم، يُنزلون هٰذَا الحَدِيْث عليه، وقال طائفة من العُلَمَاء: الصَّحِيْح أن الحَدِيْث يشمَل كلَّ فرد من آحاد العُلَمَاء من هٰذِهِ الأعصار، ممن يقوم بفرض الكِفَايَة في أداء العلم عمن أدرك من السَّلَف إلىٰ من يدركه من الخَلَف، كما جاء في الحَدِيْث من طرق مُرْسَلَة وغير مُرْسَلَة: يَحمل هٰذَا العِلْمَ من كل خَلَف عُدُوْلُهُ، يَنفون عنه تحريفَ الغالين وانتحالَ المُبْطِلِيْن). / شَمَائِل الرَّسُوْل لابن كَثِيْر ص٤٩٥.

وأورد عَبْد المُتَعَال الصَّعِيْدِيّ في: المُجَدِّدُون في الإسْلَام ص١١ قولاً لابن كَثِيْر نحو قوله السَّابِق، ذكره المُنَاوِيّ في فَيْض القَدِيْر ج٢ ص٢٨٢.

وقال الصَّعِيْدِيّ أَيضاً: (وقال في جَامِع الأُصُوْل: تكلموا في تَأْوِيْل هٰذَا الحَدِيْث، وكلٌّ أشار إلىٰ القائم الذي هو من مَذْهَبه وحمل الحَدِيْث عليه. والأَوْلَىٰ العمومُ، فإن (مَنْ) تقع علىٰ الوَاحِد والجمع، ولا يختص أَيضاً بالفُقَهَاء، فإن انتفاع الأُمَّة يكون أَيضاً بأُولي الأمر وأصحاب الحَدِيْث والقُرَّاء والوُعَّاظ، لٰكِن المبعوث ينبغي كونه مشاراً إليه في كلٍّ من هٰذِهِ

قال الصَّفَدِيّ: وما أراه إلَّا ممن بعثه الله تعالىٰ علىٰ رأس كل مائة؛ ليُجَدِّدَ لهٰذِهِ الأُمَّة دينَهم.

فإن الله بعث علىٰ رأس المئة الأُوْلَىٰ: عُمَر بن عَبْد العَزِيْز.

وعلىٰ رأس المئة الثانية: الشَّافِعِيّ.

وعلىٰ رأس المئة الثالثة: ابن سُرَيْج.

وعلىٰ رأس المئة الرابعة: أبا حَامِد الإسْفَرَايِيْنِيّ.

وعلىٰ رأس المئة الخامسة: أبا حَامِد الغَزَالِيّ.

وعلىٰ رأس المئة السادسة: الإمَام فَخْر الدِّيْن الرَّازِيّ.

وعلىٰ رأس المئة السابعة: الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد[1].

الفُنُوْن...). / المُجَدِّدُون في الإسْلَام للصَّعِيْدِيّ ص١١.

انظر الكلام عن التجديد والمُجَدِّدِيْن في الإسْلَام في:

المُجَدِّدُون في الإسْلَام من القرن الأول إلىٰ الرابع عشر ١٠٠هـ=١٣٧٠هـ: عَبْد المُتَعَال الصَّعِيْدِيّ.

والمُجَدِّدُون في الإسْلَام، علىٰ أَسَاس كتابَي التَّنْبِئَة بمن يبعثه الله علىٰ رأس كل مئة للسُّيُوْطِيّ، وبُغْيَة المُقْتَدِيْن ومِنْحَة المُجِدِّيْن للمَرَاغِيّ الجِرْجَاوِيّ، لأمين الخَوْلِيّ - القَاهِرَة، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، سنة ١٩٦٥م.

وتَارِيْخ الأُستاذ الإمَام الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْدُه: للسَّيِّد مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا ج١ أول المُقَدِّمَة، وفَيْض القَدِيْر للمُنَاوِيّ ج١ ص١٠-١٢ و ج٢ ص٢٨١-٢٨٢ وعَوْن المَعْبُوْد علىٰ سُنَن أبي دَاوُد ج٤ ص١٧٨-١٨٢.

وانظر أَيضاً: إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج١ ص٢٦.

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٧.

. . . .

وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٧-٥٨٠: (وهو - أي: تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد - الذي بعثه الله علىٰ رأس المئة ليُجَدِّد للأُمَّة أمرَ دينها، ويجدِّد لها ما اشتبه من قَوَاعِد شريعتها عند تَبْيِيْنها. وهٰؤُلَاءِ الذين أشار إليهم رَسُوْل الله ﷺ في قوله: «يبعث الله علىٰ رأس كل مئة سنة لهٰذِهِ الأُمَّة من يجدِّد لها أمر دينها».

كان الأول علىٰ رأس المئة الأُوْلَىٰ عُمَر بن عَبْد العَزِيْز.

وعلىٰ رأس المئة الثانية الشَّافِعِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعلىٰ رأس المئة الثالثة ابن سُرَيْج، وقيل: أبو الحَسَن الأَشْعَرِيّ، ويمكن الجمع بينهما، فإن الأَشْعَرِيّ جاء لأُصُوْل الدِّيْن، لأن المُعْتَزِلَة كانوا قد طبقوا الأرض فحجزَهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قموع السِّمْسِم، وابن سُرَيْج جاء لتَقْرِيْر الفُرُوْع.

وعلىٰ رأس المئة الرابعة أبو حَامِد الإسْفَرَايِيْنِيّ، وقيل: سَهْل بن أبي سَهْل مُحَمَّد المَقُوْل فيه: النَّجِيْب بن النَّجِيْب، كان أحد عظماء الشَّافِعِيَّة الراسخين في الفِقْه والأُصُوْل والحَدِيْث والتَّصَوُّف.

وعلىٰ رأس المئة الخامسة حُجَّة الإسْلَام أبو حَامِد الغَزَالِيّ.

وعلىٰ رأس المئة السادسة الإمَام فَخْر الدِّيْن الرَّازِيّ.

وعلىٰ رأس المئة السابعة الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد.

ومن سَعَادَة الشَّافِعِيَّة أن الجميع شَافِعِيُّون. فإنْ قلتَ: فكيف تعمل في عُمَر بن عَبْد العَزِيْز؟ قلتُ: ما كانت المَذَاهِب الأربعة ظهرت ذٰلِكَ الزمان.

وقد أنشد شَيْخ من أهل العلم في مجلس ابن سُرَيْج:

اثنان قد مَضَيا فبُورِك فيهما ... عُمَرُ الخَلِيْفَةُ ثم حِلْفُ السُّؤْدُدِ
الشَّافِعِيُّ الأَلْمَعِيُّ مُحَمَّدٌ ... إرثُ النُّبُوَّة وابنُ عَمّ مُحَمَّدِ
أبشر أبا العَبَّاس إنك ثالثٌ ... من بَعدهم سَقْياً لتُربَةِ أَحْمَدِ

فصاح ابن سُرَيْج وبكىٰ، وقال: لقد نَعىٰ إليَّ نفسي، ومات في تلك السنة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

. . . .

وزاد علىٰ ذٰلِكَ بعضُ الفُقَهَاء فقال:

والرابعُ المشهورُ سَهْلُ مُحَمَّدٍ أضحىٰ عَظِيماً عند كل مُوَحِّدِ
يأوي إليه المُسْلِمُوْن بأسرهم في العلم إن جاؤوا بخَطْب مُؤبَّدِ
لا زال فيها بيننا خير الوَرَىٰ للمَذْهَب المُخْتَار خيرَ مُجَدِّدِ

وأنشد من لفظه لنفسه مولانا قَاضِي القُضَاة تاج الدِّيْن أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب الأَنْصَارِيّ السُّبْكِيّ الشَّافِعِيّ مُكمِّلاً علىٰ الأبيات الأُوْلَىٰ التي في ابن سُرَيْج:

ويقال إن الأَشْعَرِيّ الثالثُ الـ ـمبعوثُ للدِّيْن القَوِيْم الأَمْلَدِ
والحقُّ ليس بمُنْكر هٰذَا ولا هٰذَا وعلْمها اقْرَأَنَّ فعَدِّدِ
هٰذَا لنُصرة أصل دين مُحَمَّد لنظير ذٰلِكَ في فُرُوْع مُحَمَّدِ
وضرورةُ الإسْلَام داعيةٌ إلىٰ هٰذَا وذاك ليَهتدي من يَهتدي
وقَضىٰ أُناسٌ أنَّ أَحْمَدَ الإسْفَرَا يِيْنِيّ رابعُهم فلا تَستبعدِ
فكلاهما فردُ الوَرَىٰ المَعْدُوْدُ من حزب الإمَام الشَّافِعِيّ مُحَمَّدِ
والخامسُ الحَبْرُ الإمَام مُحَمَّد هو حُجَّة الإسْلَام دون تردُّدِ
وابنُ الخَطِيْب السادسُ المبعوثُ إذْ هو في أُصُوْل الدِّيْن أَيّ مُؤَيَّدِ
والسابعُ ابنُ دَقِيْقِ عِيْدٍ فاستمع فالقومُ بين مُحَمَّدٍ أو أَحْمَدِ
وانظر لسِرِّ الله أنَّ الكلَّ من أصحابنا فافهم وأَنْصِفْ تَرشُدِ
هٰذَا علىٰ أنَّ المصيب إمَامنا أَجْلَىٰ دليلٍ واضحٍ للمُهتدي
يا أيها الرجلُ المُريدُ نجاتَه دَعْ ذا التعصُّبَ والمِرَاء وقَلِّدِ
هٰذَا ابنُ عَمِّ المُصْطَفَىٰ وسَمِيُّهُ والعالِمُ المبعوثُ خيرُ مُجَدِّدِ
وضُحَ الهُدَىٰ بكلامه وبهَدْيه يا أيُّها المسكينُ لِمْ لا تَقتدي

ولم يزل الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد إلىٰ أن طُفِئَ سِرَاجه الوَهَّاج، وأثار عليه لَوَاعِجَ الأحزان وَهَاج). / انتهىٰ كلام الصَّفَدِيّ في أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٧-٥٨٠. وقصيدة السُّبْكِيّ في كتابه طَبَقَات الشَّافِعِيَّة ج١ ص٢٠٢-٢٠٣.

وقال السُّبْكِيّ: لم نُدرِكْ أَحداً من مشايخنا يختلف في أن ابن دَقِيْق العِيْد، هو العَالِم المبعوث علىٰ رأس السبعمائة، المشار إليه في الحَدِيْث المصطفوي النَّبَوِيّ صلىٰ الله علىٰ قائله وسلم، وأَنَّه أُستاذ زمانه، علماً ودِيناً[1].

ولم يَرَ الشَّيْخ عَبْد المُتَعَال الصَّعِيْدِيّ أن يكون ابنُ دَقِيْق العِيْد جَديراً بلقب (المُجَدِّد لهٰذَا القَرْن)، قال:

والذي يقطع عندي في اتفاقهم علىٰ أن ابن دَقِيْق العِيْد كان مُجَدِّد هٰذَا القَرْن أمران:

١- ما ذكره في خُطْبَة شرح الإلمام من أنه يجب أن يجعل الرأي هو المأموم، والنَّصّ هو الإمَام، فَتُرَدُّ المَذَاهِب إليه، وتُرَدّ الآراء المنتشرة حتىٰ تقف بين يديه، ولا يَصِحُّ أن يجعل الرأي الذي هو فرع للنَّصّ أَصلاً... فابن دَقِيْق العِيْد في هٰذَا يكاد يذهب إلىٰ الأخذ بحرفية النُّصُوْص، وهٰذِهِ نزعة أصحاب الجمود، وهو في هٰذَا يخالف كل المخالفة الذين يجعلون العقل هو الأصل، ويذهبون إلىٰ أنه لا إمَام سوىٰ العقل، فيحملون النَّصّ عليه، ولا يحملونه علىٰ النَّصّ، لأن دَلالة النَّصّ ظنِّية، ودَلالة العقل قطعية، والواجب حمل الظن علىٰ القطع، لا حمل القطع علىٰ الظن.

وورد في مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٨: (جعله بعضهم مُجَدِّداً لدِيْن الأُمَّة علىٰ رأس المئة السابعة).

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩. ونقل عنه القول في: طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٣ ص١٢٨-١٢٩.

وهو إلىٰ قوله (السبعمائة) في: شَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ وجَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٨.

وأشار إلىٰ قول السُّبْكِيّ ابنُ إيَاس في بَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢.

٢- انتصاره لتلك المُخْتَصرَات المعقَّدة التي عُرفت فيما بعد باسم المتون، وكان ابن الحَاجِب وأقرانه من المتأخرين أول من سنَّ هٰذِهِ البِدْعَة في العُلُوْم... وقد كان ابن دَقِيْق العِيْد - فيما أعلم - أول من انتصر لها، ودافع عنها في خُطْبَة شرحه لمُخْتَصر ابن الحَاجِب الذي سماه (الجَامِع بين الأُمَّهَات).

وها نحن الآن نجني الآثار السَّيِّئَة لهٰذِهِ الطريقة، فكان هَمُّ العالِم والمتعلم من العلم كَشْف الغامض من هٰذِهِ المُخْتَصرَات، وحل المعقَّد من عباراتها، وتضييع زمن التَّعْلِيْم في هٰذَا من غير فائدة.

قال: ولا شكَّ أن ابن دَقِيْق العِيْد يُحَمَّل وِزْر هٰذِهِ الطريقة، ويتحمل ما جرَّته من ضرر علىٰ العلم والتَّعْلِيْم، ويكون بها جديراً في أن يُعَدَّ من أَنْصَار التأخر والجمود، لا من أَنْصَار النهوض والتجديد.

ولٰكِن هٰذِهِ الطريقة التي دافع عنها ابن دَقِيْق العِيْد هي التي قُدِّر لها الغَلَبَة بعده، وكان أصحابها هم الذين يُعَيِّنون مُجَدِّدِي القرون، ولعل هٰذَا كان من أسباب اتفاقهم علىٰ أنه مُجَدِّد هٰذَا القرن[1].

أقول:

ولو جارينا الشَّيْخ الصَّعِيْدِيّ في رأيه هٰذَا، فإنَّا نرىٰ: أن ابن دَقِيْق العِيْد كان عالماً جَلِيْلاً، بلغ مرتبة الاجْتِهَاد، وبَزَّ أقرانه، وكتبُه خيرُ شَاهدٍ علىٰ ذٰلِكَ، ولا يُهمنا بعد ذٰلِكَ أنه كان مُجَدِّد القَرْن أو لم يكن.

عقيدته

مَذْهَبُ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد في العَقِيْدَة هو مَذْهَبُ الإمَام أبي الحَسَن الأَشْعَرِيّ.

(١) المُجَدِّدُون في الإسْلَام للصَّعِيْدِيّ ص٢٧٢-٢٧٤.

وقد عَدَّ السُّبْكِيُّ الشَّيْخَ تَقِيّ الدِّيْن من الطبقة السابعة من طَبَقَات الأَشَاعِرَة(١)، وذكر السُّبْكِيّ أَيضاً انتصارَ الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد لمَذْهَب الأَشْعَرِيّ حين قَرَّظ الرِّسَالَة المُسَمَّاة: (زَجْر المُفْتَرِي علىٰ أَبِي الحَسَن الأَشْعَرِيّ)، التي صنَّفها الشَّيْخ الإِمَام العَلَّامة ضِيَاء الدِّيْن أبو العَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر بن يُوْسُف بن عُمَر بن عَبْد المُنْعِم القُرْطُبِيّ، حين وقع في عَصْره من بعض المُبْتَدِعَة هَجْوٌ في أبي الحَسَن (الأَشْعَرِيّ)، فألَّفها رَدّاً علىٰ الهاجي المذكور، وبعث بها إلىٰ شَيْخ الإِسْلَام تَقِيّ الدِّيْن أبي الفَتْح بن دَقِيق العِيْد إمَام أَهْل السُّنَّة، وقد كانت بينهما صداقة، ليقف عليها. منها:

أَسِيرَ الهوىٰ ضَلَّتْ خُطاك عن القَصْد ... فها أنت لا تُهْدَىٰ لخيرٍ ولا تَهْدي
أَيَجْحَد فَضْلَ الأَشْعَرِيّ مُوَحِّدٌ ... وما زال يُهْدي من معانيه ما يُهْدي
فوالله لولا الأَشْعَرِيُّ لَقادنا ... ضلالُكُمُ الهَادِي إلىٰ أسوأ القَصْدِ

وكتب إليه الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد رِسَالَة، تضمَّنت تقريظَ هٰذِهِ الرِّسَالَة، مادحاً ومنتصِراً لمَذْهَب الأَشْعَرِيّ ومما فيها:

فلا عَدِمَ الإِسْلَامُ مِثلَكَ ساعياً ... له راعياً ما اللهُ يرعىٰ ويطلُبُ
إذا أجمع البِدْعيّ في الغَيِّ أمرَه ... وأَبْصَرَ ما يُمليه فهو المذبذبُ
أبىٰ ليَ أن يُسْتَهْضَمَ الحقُّ جَهرةً ... ويُخْذَلَ أَنْصَارٌ لذاك ومغْربُ
أُوْلٰئِكَ قوم نَصَّ، أنَّ ظُهورَهم ... علىٰ الحق ما داموا، النَّبِيُّ المُقَرَّبُ(٢)

ويذهب الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد مَذْهَب أَهلِ السَّلَف في تركه التَّأْوِيْل،

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٣ ص٣٧٣.

(٢) انظر رِسَالَة (زَجْر المُفْتَرِي)، وتقريظَها لابن دَقِيْق العِيْد في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٣ ص٤٢٣ وما بعدها.

قال:

تجاوزتُ حَدَّ الأكثرين إلىٰ العُلىٰ وسافرتُ واستَبْقَيْتُهم في المَفَاوزِ

وخُضتُ بحاراً ليس يُعرَفُ قدرُها وأَلقيتُ نفسي في فسيح المَفَاوزِ

وَلَجَّجْتُ في الأفكار ثم تراجع اخْتِيَارِي إلىٰ استحسان دِيْن العَجَائِزِ[١]

واستحسان دِيْن العجائز، كلمةٌ رَدَّدَهَا قبله إمَام الحَرَمَيْن أبو المَعَالِي عَبْد المَلِك الجُوَيْنِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٨هـ.

قال أبو الفَتْح الطَّبَرِيّ الفَقِيْه: دخلنا علىٰ أبي المَعَالِي في مرضه فقال: (اشهدوا عَلَيَّ أَني رجَعتُ عن كل مَقَالَة يُخَالَفُ فيها السَّلَفُ، وأني أموت علىٰ ما يموتُ عليه عجائز نَيْسَابُوْر)[٢].

وعدم التَّأْوِيْل هو مَذْهَب الإمَام الأَشْعَرِيّ في كتابه الإبَانَة[٣].

---

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٨ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٦٠٠.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٥ ص١٩١ في ترجمة الجُوَيْنِيّ. وانظر كلمة له في معناها في ص١٨٥.

(٣) للإمَام أبي الحَسَن عَلِيّ بن إسْمَاعِيْل الأَشْعَرِيّ قولان في **الألفاظ المُوْهِمَة للتشبيه الوَارِدَة في القُرْآن والسُّنَّة**، مثل:

اليد، في قوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ - الفَتْح: ١٠.

والوجه، في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ - الرَّحْمٰن: ٢٧.

والاستواء، في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ - طه: ٥.

والنُّزُوْل، في قوله ﷺ: (ينزل ربُّنا تبارك وتعالىٰ كلَّ ليلةٍ إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثُلُثُ الليل الآخِر، فيقولُ: مَن يَدْعوني فأَستَجِيبَ له، ومن يَسألُني فأُعطِيَه، ومن يَستغفرُني

. . . .

فأَغفرَ له)[1].

هٰذَان القولان هما:

القول الأول: عدم التَّأْوِيْل، فله سُبْحَانَهُ يد تليق بذاته الكَرِيْمَة، لٰكِن ليست يداً جارحة كأيدي المخلوقين، فيدُه تعالىٰ يد صفة، وكذٰلِكَ وجهه وجه صفة كالسمع والبصر[2]. فاليد والوجه صفات خبرية ورد السمع بها فوجب الإقرار به كما وَرَد[3]، وكذٰلِكَ الاستواء والنُّزُوْل، هما صفة من صفاته، وفعل فعله في العرش يسمىٰ الاستواء[4].

وهٰذَا هو الذي قرره في كتابه الإبَانَة[5]. وهي طريقة السَّلَف[6].

---

(١) **حَدِيْث**: يَنزِل ربُّنا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٩ كتاب التهجُّد، ١٤ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم ١١٤٥. وفي: ٨٠ كتاب الدَّعَوَات، ١٤ باب الدعاء نصف الليل، رقم ٦٣٢١. وفي: ٩٧ كتاب التَّوْحِيْد، ٣٥ باب قول الله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ - الفَتْح: ١٥، رقم ٧٤٩٤.

وصَحِيْح مُسْلِم، واللفظ له، في: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ باب التَّرْغِيْب في الدعاء والذِّكْر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم ٧٥٨. وكلها عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ وابن مَاجَه ومَالِك وأَحْمَد... وغيرهم. / شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة، هامش ص٢٦٩.

(٢) تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي لابن عَسَاكِر ص١٥٠.

(٣) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٣٢ والخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٣٦٠.

(٤) تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي لابن عَسَاكِر السَّابِق.

(٥) قال الأَشْعَرِيّ في الإِبَانَة ص٢١-٢٢: (وأن الله استوىٰ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي قاله، وبالمعنىٰ الذي أراده، استواءً مُنَزَّهاً عن المُمَاسَّة والاستقرار والتمكُّن والحُلُوْل والانتقال... وأن له سُبْحَانَهُ وجهاً بلا كَيْف، كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ - الرَّحْمٰن: ٢٧، وأن له سُبْحَانَهُ يَدَيْنِ بلا كَيْف، كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ - ص: ٧٥، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ - المائدة: ٦٤، وأن له سُبْحَانَهُ عَيْنَيْنِ بلا كَيْف، كما قال سُبْحَانَهُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ - القمر: ١٤).

(٦) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ السَّابِق، وفيه: (ووصفوه إلىٰ طريقة السَّلَف من تَرْك التعرُّض للتَّأْوِيْل).

. . . .

فكان وَسَطاً بين: المُعْتَزِلَة الذين يقولون بالتَّأْوِيل، فاليد معناها يد القدرة والنعمة، والاستواء بمعنىٰ الاستيلاء، والنُّزُوْل بمعنىٰ نُزُوْل بعض آياته وملائكته. وبين المُشَبِّهَة الذين يقولون بأن يده تعالىٰ هي يد جارحة، ووجهه هو وجه الصورة، والاستواء جلوس علىٰ العرش وحُلُوْل فيه، والنُّزُوْل نُزُوْل ذاته بحركة وانتقال من مكان إلىٰ مكان...[١].

قال الذَّهَبِيّ: رأيتُ لأبي الحَسَن أَربعةَ تواليف في الأُصُوْل، يذكر فيها قَوَاعِد مَذْهَب السَّلَف في الصفات، وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءت.

ثم قال: وبذٰلِكَ أقول، وبه أَدِين، ولا تُؤَوَّل[٢].

القول الثاني: التَّأْوِيل، أي: تَأْوِيل كل لفظ منها علىٰ وجوه يحتملها ذٰلِكَ اللفظ.

فأَوَّلَ اليدَ بالقدرة كالمُعْتَزِلَة[٣].

---

(١) تَبْيِين كَذِب المُفْتَرِي لابن عَسَاكِر السَّابِق.

(٢) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء للذَّهَبِيّ ج١٥ ص٨٦.

(٣) تَارِيْخ المَذَاهِب الإِسْلَامِيَّة لأبي زُهْرَة ص١٧٠ وذكر أن هٰذَا هو الذي قرره في (اللُّمَع)، لٰكِني لم أجده في كتاب اللُّمَع.

وذكر الشَّهْرَسْتَانِيّ في المِلَل والنِّحَل ج١ ص١٣٢ أن للأَشْعَرِيّ قولاً بجواز التَّأْوِيل.

وذكر الإِيْجِيّ في المَوَاقِف ج٨ ص١١٠و١١١ أن التَّأْوِيل أَحدُ قولَي الشَّيْخ الأَشْعَرِيّ.

ونقله الزَّبِيْدِيّ في إِتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٢ ص٤ عن ابن كَثِيْر القائل: (ذكروا للشَّيْخ أبي الحَسَن الأَشْعَرِيّ ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجَع عنها لا مَحَالَة.

الحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. وتَأْوِيْل الجزئية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذٰلِكَ.

والحال الثالث: إثبات ذٰلِكَ كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً علىٰ مِنْوَال السَّلَف، وهي طريقته في الإِبَانَة التي صنَّفها آخِراً، وشرحها البَاقِلَّانِيّ ونقلها ابن عَسَاكِر، وهي التي مال إليها البَاقِلَّانِيّ وإِمَام الحَرَمَيْن وغيرهما من أَئِمَّة الأصحاب المتقدمين في أواخر أقوالهم، والله أعلم).

أَدبه

تميَّز ابن دَقِيْق العِيْد بأنه كان ذا أُسْلُوْب جميل وشعر رَقِيْق، مع بُلُوْغه رتبة الاجْتِهَاد في الأَحْكَام الشَّرْعِيَّة.

وتكفي في إقامة الدليل علىٰ صحة هٰذَا القول نظرةٌ يَسِيْرَة في كتبه لا سِيَّمَا مُقَدِّمَة الكتاب، وفي أشعاره، التي سنورد طَرَفاً منها.

لذٰلِكَ قال ابن سَيِّد النَّاس:

(له أَدبٌ وَسَاعٌ... حتىٰ لقد كان مَحْمُوْد الكاتب، المَحْمُوْد في تلك المَذَاهِب، المشهود له بالتقدم فيما يشاء من الإنشاء، علىٰ أهل المَشَارِق والمغارب، يقول: (لم تَرَ

لذٰلِكَ افترق الأَشَاعِرَة في تلك الألفاظ إلىٰ قولين: أولهما لا يُؤَوِّل، والثاني يُؤَوِّل[1].

ونقله د. عَبْد الرَّحْمٰن بن صالح المَحْمُوْد في كتابه موقف ابن تَيْمِيَّة من الأَشَاعِرَة ج١ ص٣٩١-٣٩٢ عن الزَّبِيْدِيّ، وقال بعده: (هٰذَا النقل غير دقيق، إذ ليس للأَشْعَرِيّ في الصفات الخبرية كالوجه واليدين قول بتأْوِيْلهما).

أقول:

هٰذَا قول مردود بما ذكره هٰؤُلَاءِ العُلَمَاء، والأَشَاعِرَة أعلم الناس بقول شَيْخهم الأَشْعَرِيّ، وقد يكون نقلهم عنه من أحد كتبه المفقودة الآن، خاصةً وأَنَّ ما وصل إلينا منها يسير جداً، كما قدمناه.

(١) الخِطَط للمَقْرِيْزِيّ ج٢ ص٣٦٠.

وانظر: المُسَامَرَة لابن أَبي شَرِيْف ص٣٧.

عيني آدَبَ منه)[١].

قال الصَّفَدِيّ: (وناهِيْك بمن يقول شِهَاب الدِّيْن مَحْمُوْد في حقه هٰذَا)[٢].

وقال الصَّفَدِيّ أيضاً: (قال لي الشَّيْخ فَتْح الدِّيْن بن سَيِّد النَّاس - وكان به خَصِيْصاً - : كان الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن مُمْتعاً، إذا فُتح له باب انقضت تلك الليلة في تلك المادة، حتىٰ في شعر المتأخِّرين والعَصْرِيِّيْن)[٣].

ولو لم يكن له إلَّا ما تَضمَّنَتْه خُطْبَة شرح الإلمام لشَهِد له من الأدب بأوفر الأقسام، وقوله فيها: (الحمد لله والصلاة والسَّلَام علىٰ رَسُوْله ﷺ. وبعدُ: فإنَّ الفِقْه في الدِّيْن منزلةٌ لا يَخْفَىٰ شَرَفُهَا وعُلاها، ولا يحتجب عن العُقُوْل طَوَالِعُهَا وأضواها، وأرفعُها بعد فهم كتاب الله المنزل البَحْثُ عن معاني حَدِيْث نَبِيّه المُرْسَل، إذْ بذٰلِكَ تثبت

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٢.

وهٰذَا القول ذكره الصَّفَدِيّ فقال: أَخْبَرَنِي الشَّيْخ الإمَام شِهَاب الدِّيْن أبو الثناء مَحْمُوْد قال: (ما رأيت في أهل الأدب مثله). / الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٥ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٠.

وذكر كلام ابن سَيِّد النَّاس أيضاً بتصرُّف يسير مع المحافظة علىٰ نصّ مَحْمُوْد الكاتب في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠-٣٥١ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١. ونقل قول الشِّهَاب فقط بلفظ: (ما رأيت أعرف منه بصِنَاعَة الأدب) في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧.

وترجمة **مَحْمُوْد الكاتب**، أبي الثناء شِهَاب الدِّيْن مَحْمُوْد بن سَلْمَان - أو سُلَيْمَان - بن فَهْد الحَنْبَلِيّ الدِّمَشْقِيّ، كاتب السر، وعَلَّامَة الأدب، المُتَوَفَّىٰ بدِمَشْق سنة ٧٢٥هـ في: فَوَات الوَفَيَات ج٤ ص٨٢ والذيل علىٰ طَبَقَات الحَنَابِلَة ج٢ ص٣٧٨ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٩ ص٢٦٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦٩ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٩٥ وهامش الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠.

(٢) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٥ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٠.

(٣) الوَافِي بالوَفَيَات السَّابِق.

القَوَاعِد، ويستقر الأَسَاس، وعنه يقوم الإجماع ويَصْدُرُ القياس، وما تقدَّم شرعاً تعيَّن تقديمُه شروعاً، وما كان محمولاً علىٰ الرأس لا يَحْسُن أن يُجْعَل موضوعاً.

لٰكِن شرط ذٰلِكَ عندنا أن يحفظ هٰذَا النظام، ويُجْعَلَ الرأيُ هو المأموم والنَّصّ هو الإمَام، وتُردّ المَذَاهِب إليه، وتضم الآراء المنتشرة حتىٰ تقف بين يديه، وأما أن يُجْعَلَ الفرعُ أَصلاً يُردّ النَّصُّ إليه بالتكلُّف والتحيُّل، ويُحَمَلُ علىٰ أبعد المحَامِل بلطافة الوهم وسَعَة التخيُّل، ويُرتكَب في تَقْرِيْر الآراء الصَّعْبُ والذَّلُول، ويُحمل علىٰ التَّأْوِيْلَات ما تنفر منه النفوس، وتستنكره العُقُوْلُ، فذٰلِكَ عندنا من أردَىٰ المَذَاهِب وأسوأ طريقة، ولا يُعتقد أنه تحصل معه النصيحةُ للدِّيْن علىٰ الحقيقة، وكيف يقع أَمرٌ مع رُجْحان مُنافيهِ؟ وأَنَّىٰ يَصِحّ الوزنُ بمِيْزَانٍ مالَ أَحدُ الجانبين فيه؟ ومتىٰ يُنصِفُ حَاكِمٌ ملكَتْه غضبيَّةُ العَصَبِيَّة؟ وأين يقعُ الحقُّ من خاطرٍ أَخذتْهُ العِزَّةُ بالحَمِيَّة؟ وإنما يحكم بالعَدْل عند تعادل الطرفين، ويظهرُ الجَوْر عند تقابل المنحرفين... إلخ[١].

وله النَّظْم الفائق[٢]، المشتمل علىٰ المعنىٰ البَدِيْع، واللفظ الرَّائِق، السَّهْل الممتنع، والمَنْهَج المستعذَب المنيع، والذي يَصْبو إليه كلُّ فاضل، ويستحسنه كلُّ أديب كَامِل[٣].

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٧-٥٨٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٣٠-٢٣١.

وانظر إنشاءه الرفيع فيما كتبه إلىٰ قَاضِي القُضَاة شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن الخَلِيْل الخُوَيِّيّ، شافعاً ومتشوِّقاً، في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٧-١٩٨ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٠-٥٩١.

وانظر أَيضاً: خُطْبَة شرح مُخْتَصر ابن الحَاجِب في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٣١.

(٢) تحدَّثَ عن شعره وبلاغته، وجمع ديوانه، السَّيِّد عَلِيّ صَافِي حُسَيْن في كتابه: ابن دَقِيْق العِيْد - حياته وديوانه. ص١٠٩ وما بعدها.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٩.

وانظر: البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨.

ومن مشهور شِعره:

يَهيمُ قلبي طرباً عندما أَسْتَلْمِحُ البرقَ الحِجَازِيّا

ويستخفُّ الوجْدُ قلبي وقد أَصبح لي حُسْنُ الحِجَىٰ زِيَّا

يا هَلْ أُقَضِّي حاجتي من مِنَىٰ وأَنْحرُ البُزْلَ المَهَارِيَّا

وأَرتوي من زَمْزَمٍ فهو لي أَلَذُّ من رِيْق المَهَا رِيَّا[1]

ومن شِعره:

تمنيتُ أَنَّ الشيْبَ عاجَلَ لِمَّتِي وقَرَّبَ مني في صِبَاي مزارَهُ

لِآخُذَ من عَصْر الشباب نشاطَه وآخُذَ من عَصْر المَشيبِ وقارَهُ[2]

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩١ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٨. والأبيات مع اختلاف يسير في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠١ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٥ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٤ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢.

البُزْل: جمع بازل، وهو البعير.

الإبل المَهْرِيَّة: بفَتْح الميم: منسوبة إلىٰ مَهْرَة بن حَيْدَان، أب لقبيلة، والجمع مَهَارِي. / لِسَان العَرَب مادة (مهر).

المَهَا: بَقَر الوحش، مفرده مَهَاة. / لِسَان العَرَب مادة (مها). والمُرَاد هنا: الغَوَانِي.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٣ ومِلْء العَيْبَة ج٥ ص٣٢٦ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠١ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٥-٥٩٦ ورِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٤٥ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣١ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ عن آثار الأدهار.

وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٥ ذكر البيتين، وورد (في الشباب) بدلاً من (في صباي) وقال: أنشدنا في أول ليلة رأيتُه.

ومنه:

وقائلةٍ مات الكرامُ فمن لنا إذا عضَّنا الدهرُ الشديدُ بِنابهِ

فقلتُ لها من كان غَايَةُ قصده سؤالاً لمخلوقٍ فليس بنا بهِ

لئن مات من يُرجَىٰ فمُعطيهمُ الذي يُرَجُّونَهُ باقٍ فلُوذِي بنا بهِ(١)

ومنه:

ومستعبِدٍ قلبَ المحِبِّ وطَرْفَهُ بسُلْطَان حُسْنٍ لا يُنازَعُ في الحُكمِ

مَتِيْن التُّقَىٰ عَفُّ الضميرِ عن الخَنَا رَقِيْقُ حواشي الطَّرْفِ والحُسْنِ والفَهمِ

يناولُني مِسْوَاكَه فأظنُّه تَحيَّلَ في رَشْفي الرُّضَابَ بلا إثمِ(٢)

وقال الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن:

كم ليلةٍ فيك وصلنا السُّرَىٰ لا نعرفُ الغُمْضَ ولا نستريحْ

قد كلَّتِ العِيْسُ فجَدَّ الهَوَىٰ واتَّسع الكَرْبُ فضاق الفسيحْ

وكادتِ الأنفسُ مِمَّا بها تزهقُ والأرواحُ منها تَطِيحْ

واختلف الأصحابُ ماذا الذي يُزيل من شكواهمُ أو يُزيحْ؟

فقيل: تَعريسُهمُ ساعةً وقلتُ: بل ذكراك، وهو الصَّحِيْح

قال الصَّفَدِيّ: ما أعرف لأحد من المتقدمين ولا من المتأخرين حُسْنَ هٰذَا

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٠ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٤ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٧.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد السَّابِق، والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٥ وأَعْيَان العَصْر، والمُقَفَّىٰ، السَّابِقَان.

المَخْلَص[1].

وهو قول يَدُلّ علىٰ شدة إعجابه، ولا يخلو من مُبَالغَة.

ونظم في بعض الوزراء قوله:

مُقبِلٌ مُدبِرٌ، بعيدٌ قريبُ مُحْسِن مُذنِبٌ، عدوٌّ حَبِيْبُ

عجبٌ من عجائب البَرِّ والبـ ـحر، ونوعٌ فردٌ، وشكلٌ عجيبُ[2]

وخُلَاصَة ذٰلِكَ ما قاله الصَّفَدِيّ: (وشعره في غَايَة الحُسْن في الانسجام والعذوبة، وصحة المَقَاصِد، وغوص المعاني، وجزالة الألفاظ، ولطف التَّرْكِيْب)[3].

نقده الأَدبي

للشَّيْخ لَفَتات نقدية بارعة، تَدُلُّ علىٰ ذكائه وبراعته في الأَدَب وغيره. قال القَاضِي شِهَاب الدِّيْن مَحْمُوْد: قال لي الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد يوماً، قول أبي الطَّيِّب:

أو كان صادَفَ رأسَ عازَرَ سَيْفُهُ في يوم معركةٍ لأَعْيَىٰ عِيسَىٰ

في هٰذَا شيء غير إساءة الأدب؟ فأفكرتُ ساعةً، ثم قلتُ: نعم كون الموت ما يتفاوت إنْ كان بالسَّيْف أو غيره، فالإحياء من الموت سَبِيْل وَاحِدَة. فقال: أَحسَنتَ يا

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٢.

وذكرت الأبيات في: فَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٧، وهي إلَّا الثاني والثالث في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣١.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٤ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٥ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٥ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٨.

(٣) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٥.

وانظر قول الشَّوْكَانِيّ في: البَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٢.

فقيه، أو كما قال.

قال الصَّفَدِيّ: وهٰذِهِ المؤاخذةُ لا تَصْدُر إلَّا من أديب كَبِيْر كالجَاحِظ أو غيره[١].

خفة روحه

كان خفيف الروح لَطِيْفاً، علىٰ نُسُك ووَرَع، ودِيْن متَّبع، يُنشِد الشعر والموَشَّح والزَّجَل والبُلَّيْق والمواليا، وكان يستحسن ذٰلِكَ[٢].

وَرَعه ومحاسبته نفسَه

كان دَيِّناً تَقِيّاً ورِعاً، كثير المحاسبة لنفسه.

قال الأُدْفُوِيّ: حكىٰ لي الشَّيْخ ضِيَاء الدِّيْن منتصرٌ، قال: حكىٰ لي القَاضِي مُعِيْن الدِّيْن أَحْمَد بن نُوْح قَاضِي أُسْوَان وأُدْفُو - وكان ثِقَةً - ، قال: قَرَأَ الشَّيْخ ليلةً، فاستمعتُ له، فَقَرَأَ إلىٰ قوله: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ - المُؤْمِنُوْن: ١٠١، فما زال يكررها إلىٰ مَطْلَع الفجر[٣].

---

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٥ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٩-٥٩٠.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٣ وأورد أمثلة من الشعر علىٰ ذٰلِكَ، والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٥ نَقْلًا عن الأُدْفُوِيّ.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٤ نَقْلًا عن الأُدْفُوِيّ، وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٣ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠، والثلاثة بلا عَزْو.

وورد ذكر تقواه ووَرَعه في:

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ عن طَبَقَات ابن كَثِيْر، والدُّرَر الكَامِنَة ج٥

وكان الشَّيْخ يقول: ما تكلمتُ كلمةً، ولا فعلتُ فعلاً، إلَّا وأَعددتُ له جواباً بين يدي الله عَزَّ وجَلَّ[١].

وقال الأُدْفُوِيّ: وأخبروني بقُوْص أنه لعب الشِّطْرَنْج في صِباه، مع زوج أُخْته الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن ابن الشَّيْخ ضِيَاء الدِّيْن، فأَذَّنوا بالعِشاء فقاما فصلَّيا، ثم قال الشَّيْخ: نعود، فقال صِهْره: إن عادت العقربُ عُدْنا لها. فلم يَعُدْ يلعبُها[٢].

وقال ابن رُشَيْد: وشَيْخنا هٰذَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قديم النجابة والإنابة، وجاور مُدَّة مَدِيْدَة بمَكَّة - شَرَّفها الله - .... .

وقال: أنشدني القَاضِي أبو العَبَّاس الغُمَارِيّ لنفسه، يمدح تَقِيّ الدِّيْن هٰذَا، وخاطب بذاك أباه مَجْد الدِّيْن:

هُنِّئتَ بالبَرِّ التَّقِيّ ومن يكن ... بَرّاً تَقِيّاً مثل ذٰلكَ يُنتجُ

إنَّ المُقَدِّمَتَيْن مهما كانتا ... صَدَقا فمثلهما النتيجة تخرجُ

وحكىٰ لنا بعض أصحابنا، عن أبي العَبَّاس هٰذَا، أن سبب قوله هٰذَيْنِ البيتين أنهما كانا في زمن درسهما للعلم يحضران معاً، أعني أبا الفَتْح وأبا العَبَّاس الغُمَارِيّ، فوجده يوماً كَسِلاً، وكان عهده به دائم النشاط. فقال له: من أين لك الكسَل يا تَقِيّ؟

فقال: ما أدري ما سببه، غير أني فَوَّتُّ العشاء الآخِرَة عن وقتها. لا أدري أَذْكَرَ: بنوم، أو عذر غيره.

ص٣٤٩-٣٥٠ عن قُطْب الدِّيْن والبِرْزَالِيّ وابن الزَّمْلَكَانِيّ وابن سَيِّد النَّاس، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ عن الدُّرَر.

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٣ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وجَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٨.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٢.

فقال أبو العَبَّاس هٰذَيْنِ البيتين، يهنئ أباه برعْي التَّقِيّ لأوقاته، وجعله الكسَل نتيجة لإخْـرَاج الفرض عن ميقاته، زاده الله تقى، وأمتع المُسْلِمِيْن ببقائه بمَنّ الله تعالىٰ[(١)].

تشدده

كان الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن متحرِّزاً في أقواله وأفعاله، متشدِّداً في البعد عن النجاسة[(٢)].

وقد غلب عليه الوَسْوَاس في أمر المياه والنجاسات[(٣)]، وله في ذٰلِكَ أخبار ووقائع عجيبة[(٤)].

قال قُطْب الدِّيْن: وبَلغَنِي أن جَدَّه لأُمِّه الشَّيْخ الإمَام المحقِّق تَقِيّ الدِّيْن بن المُقْتَرَح، كان يشدد في الطهارة ويبالغ[(٥)].

وشكا الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد إلىٰ بعض الفُقَرَاء من أرباب القلوب وَسْوَسَةً يجدها

(١) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٦٥-٢٦٦.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٧ ونقل ذٰلِكَ في ص٣٧١ عن الشِّهَاب أَحْمَد بن يَحيَىٰ بن فضل الله، والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٧ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ عن الذَّهَبِيّ، وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٥ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ عن الصَّلَاح الصَّفَدِيّ والكُتُبِيّ والذَّهَبِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ عن ابن حَجَر، وهامش شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٦٠ عن العَبْدَرِيّ.

(٤) الوَافِي بالوَفَيَات، وأَعْيَان العَصْر، وفَوَات الوَفَيَات، والنُّجُوْم الزَّاهِرَة، والدُّرَر الكَامِنَة، والبَدْر الطَّالِع، السَّابِقَة.

(٥) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ وفيه: (وكان يشدد)، وهٰذِهِ الواو مَزِيْدة من نسخة التَّذْكِرَة المَكِّيَّة، والأَوْلَىٰ حذفُها، لورود القول في الدُّرَر الكَامِنَة بلا واو في ج٥ ص٣٤٨، والسياق يقتضي حذفها. ولأن إثباتها يحوّل الكلام إلىٰ معنى آخر.

في الصلاة، فقال له: أُفٍّ لقلبٍ يكون فيه غير الله. فقال ابن دَقِيْق العِيْد - وقد ذكر هٰذَا الفَقِيْر المذكور - هو عندي خيرٌ من ألف فقيه(١).

واستمر تشدده به منذ صغره، فقد حكت زوجة أبيه، أُمّ أخيه الشَّيْخ تاج الدِّيْن، بنت التيفاشي، قالت: بنَىٰ عَلَيَّ والدُه، والشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن ابن عشر سنين، فرأيته ومعه هاوُن، وهو يغسِله مرَّاتٍ زمناً طَوِيْلاً، فقلت لأبيه: ما هٰذَا الصَّغِيْر يفعلُ؟

فقال له: يا مُحَمَّد، أي شيء تعمل؟

فقال: أريد أن أُرَكِّبَ حِبْراً، وأنا أغسل هٰذَا الهاوُن(٢).

قال التُّجِيْبِيّ: وقد التزم التشديدَ والتضييق علىٰ نفسه في العِبَادَات، وبالَغَ في ذٰلِكَ حتىٰ ربما أفضىٰ به الأمر إلىٰ وَسْوَاس يَعتريهِ في خاصَّة نفسه، لا يفتي به الناس، فتلحقه منه مشقَّة عَظِيْمَة.

وقال: رأيته يوماً وقد قام لصلاة العَصْر، فلما أراد أن يرفع يديه ليكبِّر تَكْبِيْرة الإحرام لم يَقدِر إلَّا بعد الجهد إجْلَالاً لاسم الله تعالىٰ فيما أحسب، فارتعدت فرائصُه، حتىٰ ذُعِرتُ من حاله، وهالني أمره، وأشفقتُ منه(٣).

وقال العَبْدَرِيّ: ومن جُمْلَة ما يَصْحَبه من الوَسْوَاس أنه لا يُمَسُّ منه عضو ولا لباس، بل يقتصر الوارد عليه علىٰ الإشارة بالسَّلَام إليه وحَطِّ الرأس، علىٰ العادة الذميمة، بين يديه(٤).

وقال التُّجِيْبِيّ: ولقد غلب عليه هٰذَا الأمر - الوَسْوَاس - في كثير من حاله، فلا

---

(١) مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٧.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٠.

وانظر: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٧.

(٣) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٧.

(٤) رِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٩.

يكاد يَمَسُّ ثوبُه ثوبَ غيره لفَرْط تحفُّظه[١].

وقال الصَّفَدِيّ: وكان من شدة وَسْوَاسه ما يجلس علىٰ جُوْخ ولا يقربه. وكان في بعض الأيام طلع إلىٰ السُّلْطَان حُسَام الدِّيْن، وهو جالس علىٰ طَرَّاحة جُوْخ، فجلس معه عليها، وقضىٰ شغله، وعاد إلىٰ بيته، ونزع كل ما عليه وغسَله، فقالوا له: يا سَيِّدِي، لا كنتَ جلستَ عليها، فقال: فكَّرتُ إن جلستُ دونه أكن قد أَهنتُ منصِب الشَّرْع، وهو أمر ما يزول، فجلستُ معه وغسلتُ ما عَلَيَّ فزال[٢].

وقال التُّجِيْبِيّ: ولا تطيب نفسه بالجلوس في موضع جلس فيه غيرُه، إلَّا أن يُبسَط له فيه بساط يخصُّه. ورأيتُ حَاجِبَهُ يضع له حَصِيراً طَوِيْلاً يمتدُّ من باب القاعة التي يسكن بها في الكَامِلِيَّة، إلىٰ الموضع الذي يَقعُد فيه لإلقاء الدرس، ولا يمشي عليه غيره، ويضع له عند آخره سَجَّاداً، ويخرج هو فيضع علىٰ السَّجَّادة سبنية يَمَنِيَّة، وحينئذ تطيب نفسه بالقعود عليه[٣].

وقال العَبْدَرِيّ: حَدَّثَنِي عنه بعضُ من أَثِق به: أَنَّه يأتي إلىٰ جَابِيَة الماء في شدة البَرد، فينغمس فيها بثيابه، لأقلّ وَسْوَسَة تَعتريه، حتىٰ أَثَّر ذٰلِكَ في ضعف قُوَّته، ولاح أثره في اختلال صحته. وقال: ورأَيتُه وهو يُملي عَلَيَّ من حَدِيْثه، يُمسك الكتابَ بعودَيْن، ولا يَمَسُّه بيده، ويعاني تصفُّحَه كذٰلِكَ، فيُكابد منه شدَّةً، لهبُها يُضْرَم، وحَبْل الراحة لأجلها يُصْرَم، ويَحِلّ بالكتاب منه العذابُ المهين والبلاء المُبْرَم[٤].

وقال التُّجِيْبِيّ: وآنيتُه التي يَشرب منها مَحْمِيَّةٌ عن غيره. طلبتُ يوماً من خادمه أن يناولنيها لأسكُب منها ما أَضُخُّ به دواتي، قبل أن أعلم من حاله ما علمتُ، فلم يفعل

---

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة السَّابِق.

(٢) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٦-٥٨٧.

(٣) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة السَّابِق.

(٤) رِحْلَة العَبْدَرِيّ ص١٣٩.

خوفاً منه، وأفرغ لي منها في دواتي من غير أن يلصقها بها. وكذٰلِكَ آنيتُه التي يتوضَّأ منها ممنوعةٌ من سواه، لا يشاركه في اسْتِعْمَالها أحد.

وأمرني يوماً أن أَبريَ له قلماً، ولما بَرَيْتُه دفعتُه إليه، فأمرني أن أَحُطَّه بالأرض، حتىٰ جاء خادمه المُخْتَصّ به، المؤتَمَن عنده لهٰذَا الشأن، فأمره بغسله، وحينئذ تناوله، مع اعْتِقَاد طهارة يدي وبَدَني، لأني لم أَبرَح من ذٰلِكَ المجلس من بين يديه حتىٰ حضرتُ وقت صلاة من الفرائض، فأمرني أن أتقدَّم للصلاة به، فلم أفعل.

وكَثيراً ما يَعتري هٰذَا الـوَسْـوَاسُ الفضلاءَ، نعوذ بالله منه، فقد ذُكر أن الشَّيْخ الفَقِيْه الإمَام الحافظ أبا القَاسِم بن عَسَاكِر مؤرِّخ الشَّام كان يَعْتريه عند افتتاح الصلاة أمر عَظِيْم. وكذٰلِكَ الشَّيْخ الفَقِيْه الإمَام الفاضل أبو الحَسَن بن المفضل المَقْدِسِيّ، شَيْخ بعض أشياخنا، كان لا يدخل في الصلاة إلَّا بأمر شديد[1].

تصوفه وكَرَامَاته

سلك الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن طريق التَّصَوُّف، وجرت علىٰ يده الكَرَامَات. قال اليَعْمُرِيّ ابن سَيِّد النَّاس: له بالتَّجرِيْد تخلُّق، وبكَرَامَات الصَّالِحِيْن تحقُّق[2].

وقال الأُدْفُوِيّ: وكان له نصيب مما ينسب إلىٰ الصَّالِحِيْن من الكَرَامَات، وما يُعزَىٰ إليهم من المكاشفات، حكىٰ لي الشَّيْخ المُحَدِّث شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن أبي بَكْر الزُّبَيْرِيّ، قال: كان فُلَان - وسمَّاه - سمع كتاب صَحِيْح مُسْلِم، وفاتَهُ ميعادٌ، فقال للتَّقِيّ العُمَرِيّ: أَعِدْ لي الميعادَ. فقال: ما يُعاد إلَّا أن تطعمنا كذا، فدعانا، وهيَّأ

---

(١) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٧-١٨.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٠٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦٢.

لنا ما ذكرنا، وحضرنا عنده، ثم غاب زمناً طَوِيْلاً، ثم حضر، فقلنا: أبطأتَ. قال: كنت عند الصاحب زَيْن الدِّيْن، ووالي مِصْر عنده، فحضر بريديٌّ، وناول الوالي كتاباً، فقال: اطلبوا المُقَدَّم. فقال له الصاحبُ: ما بالُك؟ فقال: طلب أن يُقْرَأَ البُخَارِيّ بسبب التتار، وذكر أمر الجيش. قال له الصاحب: وما تريد بالمُقَدَّم؟ فقال: يجمع المُحَدِّثِيْن. فقال الصاحب: المُقَدَّم ما يقوم بهٰذَا، أنا أتكفل لك بهٰذِهِ القضية، وأخرج البُخَارِيَّ في اثْنَي عَشَر مجلداً، وذكر الجَمَاعَةَ فواعدَنا، واجتمعنا، وقَرَأْنَا البُخَارِيَّ، وبقي ميعادٌ أَخَّرْنَاه حتىٰ نَختِمه يوم الجمعة.

فلما كان يوم الجمعة، رأينا الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بالجَامِع، فسلَّمنا عليه، فقال: ما فعلتم ببُخَارِيّكم؟ قلنا: بقي ميعادٌ أَخَّرْنَاه؛ لنكمله اليوم، فقال: انفصل الحال من أمس العَصْر، وبات المُسْلِمُوْن علىٰ كذا...، فقلنا: نخبر عنك؟ فقال: نعم.

فجاء الخبر بعد أيام بذٰلِكَ.

قال: فقال الشَّيْخ فَتْح الدِّيْن مُحَمَّد بن سَيِّد النَّاس: وأَخْبَرَنِي بذٰلِكَ صاحبنا الفَقِيْه كَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن عَبْد القَادِر الهَمْدَانِيّ، وذكر أن ذٰلِكَ كان في سنة ثَمَانِين (أي: وستمائة) بعدما عاث التتار في البلاد، وساق الحكاية، وزاد فيها: أن كَمَال الدِّيْن قال للشَّيْخ: هٰذَا بيقين؟ وأنه قال له: أوَ يقالُ هٰذَا عن غير يقين؟ قال: فقلتُ له: عن معاينة، أو بخبر؟ فقال: بل عن خبر.

ولقد كنا بقُوْص نُخْبَرُ بأخبارهم في وقعة (عَيْن جَالُوْت) منزلةً منزلةً، في قدومهم وذهابهم[١].

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٧-٥٧٨. وانظر مُخْتَصرها في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٣ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٣ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٠ عن ابن سَيِّد النَّاس، وجَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج٢ ص٢٢٧-٢٢٨.

قال الأُدْفُوِيّ: وأَخْبَرَنِي أَيضاً الزُّبَيْرِيّ: أنه لما خرج الأَمِيْر عَلَم الدِّيْن الدَّوَادَارِيّ مسافراً، توجَّه إليه الجَمَاعَة مودِّعين، منهم أبو عَمْرو بن سَيِّد النَّاس وأمثاله، ودعوا له، وقالوا: نراك في خير إن شاء الله تعالىٰ وعافية، فقال: هٰذَا الشَّيْخ متاعكم ابن دَقِيْق العِيْد يقول: إني ما أرجع. فقالوا: يكذبون عليه.

فلما حضروا إلىٰ الشَّيْخ أخبروه، قال: نعم ما بقىٰ يرجع، فلم يرجع[١].

ومن كَرَامَاته ما ذكره السُّبْكِيّ في طَبَقَاته: المشيُ علىٰ الماء[٢].

وله كَرَامَات أُخرىٰ[٣]، كلها تَدُلُّ علىٰ صفاء نفسه، وتقواه وورَعه، فإن الكَرَامَة لا تُنال إلّا بالصَّلَاح وقوة الإيمان بالله عَزَّ وجَلَّ.

قال اليَافِعِيّ: وكان له اعْتِقَاد حَسَن في المشايخ وأهل الصَّلَاح، حتىٰ بَلغَنِي أنه كان يزور بعض المشايخ، فإذا بلغ إلىٰ بابه نزل عن البَغْلَة، ونزع الطَّيْلَسَان والعِمَامَة، ودخل عليه بطَاقِيَّة علىٰ رأسه[٤].

عـزة نفسه

كان عَزِيْز النفس. لما وصل الشَّيْخ شَرَف الدِّيْن المُرْسِيّ إلىٰ قُوْص، قرؤوا عليه

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٨.

وأشار إلىٰ هٰذِهِ الكَرَامَة: الصَّفَدِيّ في أَعْيَان العَصْر، والسُّبْكِيّ في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة، والمُقَفَّىٰ، السَّابِقَة.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٢ ص٣٣٩. ونقله عنه النَّبْهَانِيّ في جَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٤٩.

(٣) ورد بعضها في: المصادر السَّابِقَة، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٧ وجَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٤٩و٢٢٨.

(٤) مِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦-٢٣٧.

شَيئاً من النَّحْو، فسألهم عن سؤال فسكتوا، فقال: أراني أتكلَّم مع حَمِيْر؟ فلم يَعُدِ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن إليه بعدها[١].

تحريه الصدق

كان الشَّيْخ متحَرِّياً للصدق دائماً. ومن ذٰلِكَ التَّحَرِّي أنه كان يخاطب عامةَ الناس، السُّلْطَانَ فمَن دونَه: يا إنسانُ.

وإن كان المخاطب فقيهاً كَبِيْراً قال: يا فقيهُ. وتلك كلمة لا يسمح بها إلَّا لابن الرِّفْعَة ونحوه.

وكان يقول للشَّيْخ عَلَاء الدِّيْن البَاجِيّ: يا إمَام. ويخصُّه بها[٢].

كرمه

كان كَرِيْماً جَوَاداً سَخِيّاً.

قال الأُدْفُوِيّ: أَخْبَرَنَا شَيْخنا العَلَّامَة عَلَاء الدِّيْن القُوْنَوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه كان يُعطيه في كثير من الأوقات الدراهمَ والذَّهَب.

وحكىٰ الشَّيْخ نَجْم الدِّيْن مُحَمَّد بن عَقِيْل البَالِسِيّ: أنه قدم في الجفل، فحضر عنده، وتكلم، فأرسل إليه مائتي درهم، ثم وَلَّاه النِّيابةَ بمِصْر.

وحكىٰ صاحبنا مُحَمَّد بن الحواسيني الفَرَضِيّ القُوْصِيّ - وكان من طَلَبة الحَدِيْث، وأقام بالقَاهِرَة مدَّة في زمن الشَّيْخ - قال: كان الشَّيْخ يُعطيني في كل وقت

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٢.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢.

وانظر خطابه عامة الناس في: جَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٨.

شَيئاً، فأصبحت يوماً مفلساً، فكتبتُ ورقة وأرسلتُها إليه، فيها:

(المَمْلُوْك مُحَمَّد القُوْصِيّ أصبح مضروراً)، فكتب لي بشيء.

ثم ثاني يوم كتبتُ: (المَمْلُوْك ابن الحواسيني)، فكتب لي بشيء.

ثم ثالث يوم كتبتُ: (المَمْلُوْك مُحَمَّد).

فطلبني، وقال لي: من هو ابن الحواسيني؟ فقلت: المَمْلُوْك.

قال: ومن هو القُوْصِيّ؟ قلت: المَمْلُوْك.

قال: تُدَلِّس عَلَيَّ تَدْلِيْس المُحَدِّثِيْن؟ قلت: الضرورة.

فتبسم وكتب لي.

وسمعت كُلًّا من الشَّيْخَيْن العَالِمَيْن شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَدْلَان، وشمس الدِّيْن مُحَمَّد بن القَمَّاح يقولان: سمعناه يقول: (ضابطُ ما يُطلب مني أن يجوز شرعاً، ثم لا أَبخلُ)[١].

وكَرَمه الكثير غَالباً ما يُوقعه في فاقة شديدة، يحتاج بها إلىٰ الاستدانة من الآخرين.

قال الأُدْفُوِيّ: حكىٰ لي شَيْخنا قَاضِي القُضَاة أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن جَمَاعَة أنه كان عنده أمين الحكم بالقَاهِرَة، وكان فيه اجْتِهَاد في تَحْصِيْل مال الأيتام. قال شَيْخنا: فأَحضر عندي مرة الشَّيْخَ تَقِيّ الدِّيْن، وادَّعىٰ بدَيْن عليه للأيتام، فتوسطتُ بينهما. وقررتُ معه أن تكون جامكية (الكَامِلِيَّة) للدَّيْن، و(الفَاضِلِيَّة) لِكُلَفِه. ثم قلتُ: أنا

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦-٥٧٧.

ونقل في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٢ عن الأُدْفُوِيّ - أي: صاحب الطَّالِع السَّعِيْد - قصة ابن الحواسيني، لٰكِن الاسم فيه هو مُحَمَّد الجواشني، بدلاً من مُحَمَّد بن الحواسيني.

وقوله: (ضابط ما يطلب مني...) في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٠.

أَشِحُّ عليك بسبب الاستدانة، فقال: ما يوقعني في ذٰلِكَ إلَّا محبةُ الكتب.

وحكىٰ لي شَيْخنا تاج الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد الدِّشْنَاوِيّ قال: حضرتُ عنده ليلة، وهو يطلب شمعةً فلم يجد معه ثمنها، فقال لأولاده: فيكم من معه درهم؟ فسكتوا، وأَردتُ أن أقولَ: معي درهمٌ، فخشيت أن ينكر عَلَيَّ، فإنه كان إذ ذاك قَاضِي القُضَاة. فكرر الكلام، فقلتُ: معي درهمٌ. فقال: ما سكوتُك؟

وكان الشَّيْخ تاجُ الدِّيْن تلميذَه وتلميذَ أبيه وابنَ صاحبه. والشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن والشَّيْخ جَلَال الدِّيْن - والد شَيْخنا تاج الدِّيْن - تزوَّجا بنتي البُرْهَان ابن الفَقِيْه نَصْر.

وحكىٰ القَاضِي شِهَاب الدِّيْن بن الكُوَيْك التَّاجر الكارميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: اجتمعتُ به مرَّة فرأَيتُه في ضرورة، فقلت: يا سَيِّدنا ما تكتب ورقة لصاحب اليَمَن؟ اكتبْها وأنا أقضي فيها الشغل، فكتب ورقة لَطِيْفَة، فيها هٰذِهِ الأبيات:

تجادلَ أَربابُ الفَضَائِل إِذْ رأوا ... بضاعتَهم موكوسةَ الحظِّ في الثَّمَنْ

فقالوا عَرَضناها فلم نُلْفِ طالباً ... ولا مَن له في مثلها نظرٌ حَسَنْ

ولم يبقَ إلَّا رفضُها واطِّراحُها ... فقلتُ لهم: لا تعجَلوا، السُّوقُ باليَمَن

وأرسلها إليه، فأرسل إليه مائتي دِيْنَار، واستمرَّ يرسلُها كل سنة إلىٰ أن مات - يعني صاحب اليَمَن - .

وحصل له مرةً ضرورةٌ، فسافر إلىٰ الصَّعِيْد، وتوجَّه إلىٰ أَسْنَا للشَّيْخ بهاء الدِّيْن، فأعطاه دراهم وكتباً، وأعطاه شمسُ الدِّيْن أَحْمَدُ بن السَّديد شَيئاً له صورة[1].

وقد صور حاله عند شدة فقره، بقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٤-٥٩٦، والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨١ نَقْلًا عن الأُدْفُوِيّ مُخْتَصَراً.

وحكاية ابن الكُوَيْك نقلها عن الأُدْفُوِيّ: الصَّفَدِيّ في الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٦ وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٧.

لَعَمْرِي لقد قاسيتُ بالفقر شدةً ... وَقعتُ بها في حَيْرةٍ وشَتَاتِ
فإنْ بُحتُ بالشكوىٰ هتكتُ مروءتي ... وإنْ لم أَبُحْ بالصبر خِفتُ مماتي
فأَعْظِمْ به من نازلٍ بمُلمَّةٍ ... يُزيلُ حيائي أو يُزيلُ حياتي[١]

وفاؤه لأَصحابه

كان الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد بارّاً بأصحابه، وفيّاً لهم، حتىٰ بعد وفاتهم.

قال ابن حَجَر: قَرَأْتُ بخطّ مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن العُثْمَانِيّ قَاضِي صَفَد، أَخْبَرَنِي الأَمِيْر سَيْف الدِّيْن بَلَبَان الحُسَامِيّ قال: خرجتُ يوماً إلىٰ الصحراء، فوجدتُ ابن دَقِيْق العِيْد في الجَبَّانَة واقفاً، يَقْرَأُ ويدعو ويبكي، فسألتُه، فقال: صاحب هٰذَا القبر كان من أَصْحَابِي، وكان يَقْرَأُ عَلَيَّ فمات، فرأيته البارحة، فسألته عن حاله، فقال: لما وضعتموني في القبر، جاءني كلب أنفط كالسَّبُع، وجعل يُرَوِّعني فارتعبت، فجاء شخص لَطِيْف في هيئة حَسَنَة، فطرده، وجلس عندي يؤنسني، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا ثواب قِرَاءَتك سورة الكهف يوم الجمعة[٢].

تسامحه

كان عديمَ البطش قليلَ الإساءة.

ومن مشهور حكاياته في ذٰلِكَ: قضية قُطْب الدِّيْن بن الشَّامِيَّة، وأَنَّه كلَّمه بحضرة الناس كلاماً تألَّمَ منه. وقام من المجلس، وظن الناس أنه يقابله، فلم يفعل، وسألوه عن ذٰلِكَ، فقال: خشيت أن يُعَيَّر بذٰلِكَ.

---

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٢ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٦ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٥-٤٤٦.

(٢) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٢ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١-٢٣٢ عن ابن حَجَر.

ومات الشَّيْخ، وحصل لابن الشَّامِيَّة من الأَمِيْر رُكْن الدِّيْن بِيْبَرْس ما حصل. فكان كثيرٌ من الناس العَارِفِيْن يجعلونه مُقَابَلَة له عن الشَّيْخ.

وقال الأُدْفُوِيّ أَيضاً: وحكىٰ لي صاحبنا الفَقِيْه العَدْل شَرَف الدِّيْن مُحَمَّد الإِخْمِيْمِيّ المعروف بابن القَاسِم، قال: كنَّا بين يديه، والموقّعون، وهو، بمجلس الحكم بالكَامِلِيَّة، وإذا بشخص هجم وقصده، ومنعه الرُّسُل منعاً عنيفاً، فرماهم بيده، وقال بصوت قَوِيّ: من هٰذَا حتىٰ تمنعوني منه؟ أَخَلِيْفَة هٰذَا؟ فنظر الشَّيْخ إلىٰ ذٰلِكَ الشخص لحظة، وعمل بيده، فأقبل يأتي، وفتح أصابعه.

وأَخْبَرَنِي بُرْهَان الدِّيْن المِصْرِيّ الحَنَفِيّ الطبيب، وكان قد استوطن قُوْص سنين، قال: كنت أُباشر وَقْفاً، فأخذه مني شمس الدِّيْن مُحَمَّد، ابن أخي الشَّيْخ، وولَّاه لآخر، فعَزَّ عَلَيَّ، ونظمتُ أبياتاً في الشَّيْخ فبَلَغَتْه، فأنا أمشي مرة خلفه، وإذا به قد التفتَ إليَّ، وقال: يا فقيهُ، بَلغَنِي أنك هجوتني، فسكتُّ زماناً. فقال: أنشدْني، وأَلَحَّ عَلَيَّ، فأنشدتُه:

وَلِيتَ فولَّىٰ الزُّهدُ عنك بأسره ... وبانَ لنا غيرُ الذي كنتَ تُظْهِرُ

ركنتَ إلىٰ الدنيا وعاشرتَ أهلَها ... ولو كان عن جَبْرٍ لقد كنتَ تُعذَرُ

فسكت زماناً، وقال: ما حَمَلَك علىٰ هٰذَا؟ فقلت: أنا رجل فَقِيْر، وأنا أُباشرُ وَقْفاً أخذه مني فُلَان. فقال: ما علمتُ بهٰذَا، أنت علىٰ حالك. فباشرتُ الوَقْف مدةً، وخطر لي الحجُّ، فجئت إليه أستأذنُه، فدخلتُ خلفه، فالتفتَ إليَّ، وقال: أَمَعَكَ هَجوٌ آخرُ؟ فقلت: لا، ولٰكِني أُريد الحج، وجئت أستأذن سَيِّدِي، فقال: مع السَّلَامَة ما نغيّر عليك.

وقال لي عَبْد اللَّطِيْف بن القُفْصِيّ: هَجوتُه مرةً فبلغه، فلقيتُه بالكَامِلِيَّة، فقال: بَلغَنِي أنك هَجوتَني، أَنشِدْني، فأَنشدتُه (بُلَّيْقَةً) أَوَّلها:

قَاضِي القُضَاة عزل نفسه ... لما ظهر للناس نحسه

إلىٰ آخرها، فقال: هَجوتَ جيّداً[١].

وحكىٰ لي القَاضِي سِرَاج الدِّيْن يُوْنُس الأَرْمَنْتِيّ، قَاضِي قُوْص، قال: جئتُ إليه مرَّةً، وأَردتُ الدخولَ، فمنعني الحَاجِب، وجاء الجَلَال العُسْلُوْجِيُّ فأدخله وغيرَه، فتألمتُ، وأخذتُ ورقةً، وكتبتُ فيها:

قل للتَّقِيّ الذي رعيَّتُه ... راضون عن علمه وعن عمله

انظر إلىٰ بابك ... ... يلوحُ من خَلَله

بَاطِنه رحمةٌ وظَاهِره ... يأتي إليك العذابُ من قِبَله

ثم دخلتُ، وجعلتُ الورقة في الدواة، وظننتُ أنه ما رآني، وقمتُ. فقال: اجلسْ، ما في هٰذِهِ الورقة؟ فقلتُ: يقرؤها سَيِّدُنا. فقال: اقْرَأْهَا أنت، فكررتُ عليه، وهو يَرُدُّ عَلَيَّ، فَقَرَأْتُهَا. فقال: ما حَمَلَك علىٰ هٰذَا؟ فحكيتُ له، فقال: وقف عليها أَحدٌ؟ فقلتُ: لا. فقال: قَطِّعْها[٢].

وكان إذا أغضبه شخص، فوَّض أمره لله تعالىٰ، ومن ذٰلِكَ مُبَاهَلَتُه التي ذكرها الصَّفَدِيّ بقوله: (ولقد وقفتُ له علىٰ جواب طَوِيْل، كتبه في دُرْج إلىٰ الأَمِيْر سَيْف

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٥-٥٨٦. ومُخْتَصر ذٰلِكَ في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٦-٣٧٧ نَقْلًا عنه. ونقل عنه أَيضاً الصَّفَدِيُّ حكايةَ عَبْد اللَّطِيْف بن القُفْصِيّ في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٦ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٨. والرِّوَايَة في أَعْيَان العَصْر: ... أعزل نفسو... للناس نحسو.

وحكاية بُرْهَان الدِّيْن المِصْرِيّ أَيضاً في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٧ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٩-٦٠٠.

البُلَّيْقَة: نوع من الشِّعْر. وتقدم ذكره في (خفة روحه).

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٦-٥٨٧. ونقلها عنه الصَّفَدِيّ في: الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٧ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٩٩.

الدِّيْن مَنْكُوتَمُر نائب السَّلْطَنَة لحُسَام الدِّيْن لَاجِيْن، وكان عند أُستاذه الجزءَ الذي لا يتجزَّأ. وقد كتب فيه بعد البَسْمَلَة: وردَ علىٰ العَبْد الفَقِيْر مُحَمَّد بن عَلِيّ مخاطبةُ الأَمِيْر الكَبِيْر سَيْف الدِّيْن، ووقف عليها، وعجب منها لأمرين، ثم إنه يذكر كل فصل ويجيبه عنه، إلىٰ أن قال في آخر ذٰلِكَ: فكتب الأَمِيْر إليَّ كتاباً يُكْتَب إلىٰ من ليس عنده من الدِّيْن شيء. ولو كان الأَمِيْر عَرَف مني ارتكاب الكبائر المُوْبِقَات ما زاد علىٰ ما فعل.

وعلىٰ الجُمْلَة: فإن الله تعالىٰ أمر نَبِيّه بالمُبَاهَلَة والملاعَنة في الدِّيْن، فقال لأهل الكتاب: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ - آل عِمْرَان: ٦١، فنمتثل أمر الله لرَسُوْله، ونقول:

اللهم يا شديدَ البطش، يا جَبَّارُ، يا قَهَّارُ، يا حَكِيْمُ، يا قَوِيُّ، يا عَزِيْزُ، يا قَوِيُّ، يا عَزِيْزُ، قد نُسبتُ إلىٰ أكل الحرام من مال المدارس الغائبة، وإلىٰ أُمور أنت عالم بسرِّها، فإن كان ذٰلِكَ في علمك صَحِيْحاً، فاجعلْ لعنتَك ولعنةَ ملائكتك والناس أجمعين عَلَيَّ. وإن لم يكن صَحِيْحاً، فاجعلها علىٰ من افترىٰ عَلَيَّ بها. وإن كان الولَد قد فعل ما قيل من أخذ البَرَاطِيْل فاجعلها عليه، وإن لم يكن فاجعلها علىٰ من افترىٰ عليه.

فهٰذَا إنْصَاف وامتثال لما أمر الله به ورَسُوْله، وربُّك بالمِرْصَاد، والشكوىٰ إلىٰ الله الحَكَم العَدْل.

قيل: إنه لم يلبث بعد ذٰلِكَ إلَّا أُسبوعاً أو قريباً منه، حتىٰ قتل السُّلْطَان أُستاذه، وقتل هو أَيضاً)[1].

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص٢٠٨-٢٠٩.

وهٰذَا الجواب في: أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٥-٥٨٦ باختلاف لفظي يسير.

بين الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد وبين أبي حَيَّان

تقدم أن الشَّيْخ أَثِيْر الدِّيْن أبا حَيَّان النَّحْوِيّ درَس علىٰ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، لٰكِن حدَث أَمرٌ جعل أبا حَيَّان كَثيراً ما يَحُطُّ من شَيْخه، وذٰلِكَ الأمر أوضحه الصَّفَدِيّ بقوله:

أَمَّا ما كان يقع من الشَّيْخ أَثِيْر الدِّيْن في حقه، فله سببٌ أَخْبَرَنِي به الشَّيْخ فَتْح الدِّيْن، قال: كان الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن قد نزل عن تدريس مدرسة لولَده - نَسِيتُ أنا المدرسة واسم ابنه - ، فلما حضر الشَّيْخ أَثِيْر الدِّيْن درْس قَاضِي القُضَاة تَقِيّ الدِّيْن بن بنت الأَعَزّ، قَرَأَ آية يفسِّرها درس ذٰلِكَ اليوم، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ ﴾ - الأنعام: ١٤٠، فبَرز أبو حَيَّان من الحلقة، وقال: يا مولانا قَاضِي القُضَاة، قَدَّموا أولادَهم، قَدَّموا أولادَهم، يكرر ذٰلِكَ. فقال قَاضِي القُضَاة: ما معنىٰ هٰذَا؟ قال: ابن دَقِيْق العِيْد نزل لولده فُلَان عن تدريس المدرسة الفُلَانِيَّة.

فنُقل المجلس إلىٰ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد فقال: أَمَّا أبو حَيَّان ففيه دُعَابَة أهل الأَنْدَلُس ومُجُونهم، وأما أنت يا قَاضِي القُضَاة فيُبَدَّل القُرْآن في حضرتك، وما تُنْكِر هٰذَا الأمر؟

فما كان إلَّا عن قليل حتىٰ عُزل ابن بنت الأَعَزّ من القَضَاء بابن دَقِيْق العِيْد.

فكان إذا خلا شيء من الوظائف التي تليق بالشَّيْخ أَثِيْر الدِّيْن أبي حَيَّان، يقول الناس: هٰذِهِ لأبي حَيَّان، يُخْرِجُهَا الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن لغيره.

فهٰذَا هو السَّبب الموجب لحَطِّ أبي حَيَّان وشَنَاعَته عليه. وأهل العَصْر لا يُرجَع إلىٰ جَرْحهم بعضهم بعضاً لمثل هٰذِهِ الواقعة وأمثالها.

إن العَرَانِيْنَ تَلْقاها مُحَسَّدةً ولا تَرىٰ لِلِئام الناسِ حُسَّادا[(١)]

---

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٥-١٩٦. وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٧-٥٨٨ وفيه: (أَخْبَرَنِي

ومما قال ابن حَيَّان عن ابن دَقِيْق العِيْد: إنه لم يَقْرَأ النَّحْو، وقَرَأَ منه نَزْراً يسيراً علىٰ مُبتدئ في النَّحْو.

قال ناظر الجيش مُحَمَّد بن يُوْسُف بن أَحْمَد بن عَبْد الدائم الحَلَبِيّ[1]، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٨هـ رادّاً علىٰ أبي حَيَّان: (هٰذَا الرجل الذي أشار إليه هو الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن المشهور بابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، وهو الرجل الذي يَعترف بفضله الحاضرُ والبادي، وَالدَّانِيّ والقاصي، والصَّدِيْق والعدو، لم يُنازِع في علمه أَحدٌ، بل كان في زمنٍ فيه رُؤُوْس العُلَمَاء المعتَبرين، والراسخون في الفُنُوْن، والكُلُّ خاضعون له، ماثلون بين يديه، يتلقون منه ما يقوله، معترفون بأنه أوحد أهل وقته. ويَدُلّك علىٰ صحة ذٰلِكَ ما أبرزه من مُصَنَّفَاته. والنَّاظِر إذا وقف علىٰ كلامه وتأمَّله، علم أنه فوق ما ذكرنا، وكيف لا يكون كذٰلِكَ، وله استنباطاتُ أَحْكَامٍ من السُّنَّة النَّبَوِيَّة انفرد بها، ولقد استنبط من حَدِيْث وَاحِد من الأَحَادِيْث التي أوردها في كتابه: (الإلمام) أربعمائة وستة وثلاثين حُكْماً. أترىٰ من له هٰذِهِ القوة والتمكُّن يقال عنه: إنه لم يَقْرَأ النَّحْو، وإنه قَرَأَ منه نَزْراً يسيراً علىٰ مُبتدئ؟ وكيف يصل من يستنبط الأَحْكَام الشَّرْعِيَّة إلىٰ ما يقصده، دون تضلُّع بعلم العَرَبِيَّة والأُصُوْل وغيرهما مما يتبعهما؟ أَوَ لا يبعد أَنَّ غَضَّ الشَّيْخ منه، له سبب مخرج، أوجب له إن تكلم بذٰلِكَ؟

ويُحكىٰ أن قضيةً جرت بين الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن وبينه، ولٰكِنني لم أتحقق أنها وقعت، فما أمكنني تسطيرها. وبعدُ، فَرَحِمَهُم اللهُ تعالىٰ أجمعين بمنه وكرمه[2].

شَيْخنا الحافظ أبو الفَتْح اليَعْمُرِيّ...) وأبو الفَتْح هو فَتْح الدِّيْن مُحَمَّد اليَعْمُرِيّ بن سَيِّد النَّاس. وفي النُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٧: (وكان أبو حَيَّان النَّحْوِيّ يُطْلق لِسَانه في حق قَاضِي القُضَاة المذكور. وقد أوضحنا ذٰلِكَ في ترجمته في المَنْهَل الصَّافِي باسْتِيْعَاب).

(١) ترجمة **ناظر الجيش** في: الدُّرَر الكَامِنَة ج٦ ص٤٥ رقم ٢١٥٨ وأنباء الغُمْر ج١ ص٢٢٥ وبُغْيَة الوُعَاة ج١ ص٢٧٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٥٣٧.

(٢) أبو حَيَّان النَّحْوِيّ ص٥٦١ عن تَمْهِيْد القَوَاعِد.

وذكر الأُدْفُوِيّ: كان الشَّيْخ ابن حَيَّان سَيِّئ الظن بالناس كافة.

وتعقَّبه الصَّفَدِيّ بأنه لم يَسمع منه في حق أحد من الأحياء ولا الأموات إلَّا خَيْراً.

قال: وكان يَبْلُغُنِي أنه كان يَحُطُّ علىٰ ابن دَقِيْق العِيْد، لٰكِن لم أسمع منه في ذٰلِكَ شَيئاً[1].

مقامه

ولمنزلته الكَبِيْرَة وعُلُوّ مقامه، كان يَهَابه الناس والأُمَرَاء، ويَطلُبون وُدَّه ورِضاه.

قال الأُدْفُوِيّ: وأَخْبَرَنِي الشَّيْخ عِمَاد الدِّيْن مُحَمَّد بن حرمي الدِّمْيَاطِيّ: أنه رأىٰ الأَمِيْر (الجُوْكَنْدَار) أتىٰ إليه، فتحرَّك له تحريكةً لَطِيْفَة، وسكت زماناً، ثم قام إليه، وقال: لعل للأَمِيْر حاجة؟

وحكىٰ الشَّيْخ شمس الدِّيْن بن عَـدْلَان أنه كان عنده، وكان متكئاً، فحضر الكَمَالِيّ (أَمِيْرُ حَاجِب) بِرِسَالَة، فكَشَف عن وجهه، فسمعها، وقال له: هٰذَا ما ينعمل. فوقف الحَاجِب زماناً، ثم قال: يا سَيِّدِي ما الجواب؟ فقال: عَجَبٌ، ما سمعتَ الجواب؟ وغطَّىٰ وجهه.

ولما عزل نفسه ثم طُلِبَ لِيُوَلَّىٰ، قام السُّلْطَانُ الملكُ المَنْصُوْرُ (لَاجِيْن) له واقفاً لما أقبل، فصار يمشي قليلاً قليلاً، وهم يقولون له: السُّلْطَانُ واقفٌ، فيقول: أديني أمشي. وجلس معه علىٰ الجُوْخ حتىٰ لا يجلس دونه، ثم نزَل فغسل ما عليه واغتسل، وقَبَّل السُّلْطَانُ يده، فقال: تنتفعُ بهٰذَا... حكاه جَمَاعَةٌ منهم الشَّيْخ شمس الدِّيْن بن عَدْلَان،

---

(١) الدُّرَر الكَامِنَة ج٦ ص٦٤. ونَفْح الطِّيْب ج٢ ص٥٤٢ عن أَعْيَان العَصْر للصَّفَدِيّ. وانظر: أبو حَيَّان النَّحْوِيّ ص٥٥.

عمَّنْ حضر المجلسَ، والقَاضِي مَجْدُ الدِّيْن بنُ الخَشَّاب[١].

وقال الحافظ قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ: (بَلغَنِي أن السُّلْطَان حُسَام الدِّيْن، لما طلع إليه الشَّيْخ قام لِلُقِيِّه، وخرج عن مرتبته)[٢].

وقال الأَسْنَوِيّ: (وطُلب يوماً للحضور في مجلس السُّلْطَان لَاجِيْن، وكان به بعض مرض، فلما حضر، قام إليه السُّلْطَان وقَبَّل يده، فلم يزده علىٰ قوله: أرجوها لك بين يدَي الله عَزَّ وجَلَّ)[٣].

ولرفعة منزلته اصطحبه معه النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون سنة ٦٩٩هـ إلىٰ الشَّام، حين خرج لمحاربة التتار، فشَهِدَ موقعة سَلَمْيَة[٤].

تخليصه ابن بنت الأَعَزّ من الموت

وكانت كلمته نافذة عند الحُكَّام وغيرهم، لعُلُوّ مقامه عندهم. ولذٰلِكَ ما خلَّص ابنَ بنت الأَعَزّ من ضرب العُنُق إلَّا ابنُ دَقِيْق العِيْد؛ لأن الوَزِيْر شمس الدِّيْن بن السَّلْعُوْس لما عمل علىٰ ابن بنت الأَعَزّ وعَزْله، وسعىٰ في عمل مَحَاضر بكفره، وأَخَذ خَطَّ الجَمَاعَة علىٰ المَحَاضر، ولم يبقَ إلَّا خَطُّ ابن دَقِيْق العِيْد، أرسل إليه المَحَاضر

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٢.
(٢) طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ عن الذَّهَبِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ عن الذَّهَبِيّ.
(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٨-١٦٩ عن الأَسْنَوِيّ.

وخبر نُزُوْل السُّلْطَان لَاجِيْن له عن سريره وتقبيل يديه، في: الدُّرَر الكَامِنَة أَيضاً ج٥ ص٣٥٠ عن ابن الزَّمْلَكَانِيّ، وكذٰلِكَ في البَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠.
(٤) عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٢ ص٩٦.

مع نُقَبَاء، وقال: يا مولانا الساعةَ تضعُ خَطَّك علىٰ هٰذِهِ المَحَاضر، فأخذها وشرع يتأملها وَاحِداً بعد وَاحِد، والنُّقَبَاء يتواتر ورودهم بالحثِّ والطلب والإزعاج، وأن الوَزِيْر في انتظار ذٰلِكَ، والسُّلْطَان قد حثَّ في الطلب، وهو لا ينزعج، وكلما فَرَّغ مَحضراً دفعه إلىٰ الآخر، فقال: ما أَكتبُ فيها شَيئاً.

قال الشَّيْخ فَتْح الدِّيْن: فقلت له: يا سَيِّدِي لأجل السُّلْطَان والوَزِيْر.

فقال: أنا ما أدخل في إراقة دم مُسْلِم.

قال: فقلتُ له: كنتَ تكتب خَطَّك بذٰلِكَ، وبها يخلَّص فيه.

فقال: يا فقيه، ما عقلي عقلك، هم ما يدخلون إلىٰ السُّلْطَان، ويقولون: قد كتب فُلَانٌ بما يخالف خطوط البَاقِيْن، وإنما يقولون قد كتب الجَمَاعَة، وهٰذَا خَطُّ ابن دَقِيْق العِيْد، فأكون أنا السبب الأقوىٰ في قتله.

قال: فأبطل إبطاله سعيهم، وأطفأ من شُوَاظ نارهم[١].

مديح الشعراء له

ومَنَاقِب الشَّيْخ كثيرة، وفَضَائِله مشهورة، امتلأت بها المجالس، وسارت بها الرُّكْبَان، فكان ذٰلِكَ مَدْعاة لمديحه من العُلَمَاء والأُدَبَاء والنُّجَبَاء.

ولما كان يَخْطُب بقُوْص، سمعه الأَديبُ أبو الحُسَيْن الجَزَّار، فأنشده مادحاً له:

يا سَيِّدَ العُلَمَاء والشعراء والـ ... أُدَبَاء والخُطَبَاء والحُفَّاظِ

شَنَّفْتَ أَسْمَاعَ الأنام بخُطْبَةٍ ... كستِ المعانيَ رَوْنَقَ الأَلفاظِ

أَبكتْ عُيُوْنَ السامعين فُصُوْلُها ... فزكت علىٰ الخُطَبَاء والوُعَّاظِ

(١) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٦-١٩٧ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٨-٥٨٩.

وعجبتُ منها كيف حازت رِقَّةً ... مَعْ أَنَّها في غَايَة الإغلاظِ

ستقولُ مِصْرٌ إذْ رأتْكَ لغيرها ... ما الدهرُ إلَّا قِسْمَةٌ وأَحَاظي

ويقولُ قومٌ إذْ رَأَوْكَ خَطِيْبَهُم ... أَنَسِيْتَنَا قُسّاً بسُوقِ عُكَاظِ

قال الأُدْفُوِيّ: وبَلغَنِي أنه أعطاه شَيئاً، له صورة[1].

وقال الصَّفَدِيّ فيه:

فهو الذي بَجِحَ الزمانُ بذِكْره ... وتَزَيَّنَتْ بحَدِيْثه الأَخبارُ[2]

توليه القَضَاء

منصب القَضَاء عند الله تعالىٰ خَطِيْر، فالرَّسُوْل ﷺ يقول: (مَنْ وَلِيَ القَضَاءَ فقد ذُبح بغير سِكِّيْن)، وهو دليل علىٰ التحذير من وِلَاية القَضَاء والدخول فيه، كأنه يقول: من تولَّىٰ القَضَاء فقد تعرض لذبح نفسه، فلْيحذَرْه ولْيَتَوَقَّه[3].

والشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُدرك هٰذَا جيداً، فلما مات القَاضِي تَقِيّ الدِّيْن بن بنت الأَعَزّ سنة ٦٩٥هـ، في عهد السُّلْطَان العادل كَتْبُغَا المَنْصُوْرِيّ، سألوه في القَضَاء فامتنع، فنَحَلوا عليه، فقالوا له عن شخصين، لا يصلحان عنده للقَضَاء: إن فُلَاناً وفُلَاناً قد انحصر الأمر فيهما إن لم تقبَلْ، والظَّاهِر أنه كان كذٰلِكَ، فرأىٰ أن قد وجب

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٤.

(٢) الوَافِي بالوَفَيَات ح٤ ص١٩٥. وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٧: ... بحَدِيْثه الأشعار.

(٣) سُبُل السَّلَام للصَّنْعَانِيّ ج٤ ص١١٦، وفيه:

حَدِيْث: مَنْ ولي القَضَاء... إلخ:

رواه أَحْمَد والأربعة وصَحَّحه ابن خُزَيْمَة وابن حِبَّان، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

عليه القَبُول، فقَبِل حينئذٍ[(١)]، بعد إباء شديد[(٢)]؛ لأنه لم يكن راضياً عن حالة الحكم في عَصْره[(٣)].

فولي قَضَاء القُضَاة الشَّافِعِيَّة[(٤)] بالديار المِصْرِيَّة[(٥)]، في يوم السبت الثامن عشر من جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ سنة خمس وتسعين وستمائة ٦٩٥هـ[(٦)]، واستمر فيه إلىٰ أن مات[(٧)].

فكانت وِلايته القَضَاء ثَمَانِي سنين[(٨)]، غير أنه عزل نفسه غير مرة، ثم يُسأل

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٨ عن الأَسْنَوِيّ، وعَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ج٢ ص٧٢و٩٥. وانظر: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢.

(٣) المُجَدِّدُون في الإسْلَام للصَّعِيْدِيّ ص٢٦٧.

(٤) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ السَّابِق، والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ والسُّلُوْك ج١ ق٣ ص٩٤٧ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٦ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ص١٤٧ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨١: ولايته قَضَاء القُضَاة.

(٥) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة السَّابِق، وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وأَعْيَان العَصْر السَّابِق، والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥١ عن البِرْزَالِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١ عن البِرْزَالِيّ، والنُّجُوْم الزَّاهِرَة، والدِّيْبَاج المُذْهَب، وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة، السَّابِقَة.

(٦) أَعْيَان العَصْر السَّابِق، والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٧٠ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥١ عن تَارِيْخ البِرْزَالِيّ، والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١ عن البِرْزَالِيّ.

وذكرت السنة فقط في: البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧.

(٧) تَذْكِرَة الحُفَّاظ، والسُّلُوْك، والمُقَفَّىٰ، والدُّرَر الكَامِنَة، والبَدْر الطَّالِع، السَّابِقَة، والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦٢ عن ابن حَجَر، وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩١.

(٨) المُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥، ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ وكلاهما عن الذَّهَبِيّ.

ويُعاد[١].

وكان قبل ذٰلِكَ قد تولَّىٰ قَضَاء قُوْص عن المَالِكِيَّة مدة، لما كانت المَذَاهِب الثلاثة تشارك المَذْهَب الشَّافِعِيّ في التولية في المدن الكبار كالمَحَلَّة وقُوْص[٢].

قال الأُدْفُوِيّ: وكان يقول: واللهِ ما خار اللهُ لمن بُلِيَ بالقَضَاء.

وأَخْبَرَنِي الشَّيْخ شمس الدِّيْن بن عَدْلَان أنه قال له ذٰلِكَ مرة، وقال: يا فقيه: لو لم يكن إلَّا طول الوقوف للسؤال والحساب لكفىٰ[٣].

ودخل عليه بعض أصحابه يوماً فرآه، وهو حَزِيْن مفكر، فسأله عن ذٰلِكَ، فقال: يا فُلَان من أراد الله له بالقَضَاء، ما أراد له خَيْراً.

ورآه بعض خيار أصحابه في المنام، وهو في مسجد، فسأله عن حاله، فقال: أنا مُعَوَّق ها هنا بسبب نُوَّابي[٤].

وتوليهِ القَضَاء هو الذي حَطَّ عند أهل المَعَارِف والأقدار من عُلُوّ قَدْره، - كما

---

(١) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١ وكلها نقلت عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٨ عن السُّبْكِيّ، والطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٦ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٩٠.

وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٧: وكان قد عزل نفسه في شهر رَبِيْع الآخر سنة سبع وتسعين وستمائة، ثم إنه أُعيد إلىٰ القَضَاء وخُلع عليه.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٦.

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٩ عن الأَسْنَوِيّ.

وانظر: بَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢ وأشار إلىٰ بعض المؤرخين والأَسْنَوِيّ.

النُّوَّاب: هم نُوَّاب الحُكَّام، وهم القُضَاة.

قال الأُدْفُوِيّ – وحَسَّنَ الظنَّ ببعض الناس، فدخل عليه الباس، وحصل له من المَلَامَة نصيب، والمجتهد يُخْطِئ ويُصيب.

ولو حِيْل بينه وبين القَضَاء، لكان عند الناس أَحْمَدَ عَصْره، ومَالِكَ دهره، وثَوْرِيَّ زمانه، والمتقدمَ علىٰ كثير ممن تقدَّم، فكيف علىٰ أقرانه؟[1]. لٰكِن مع ذٰلِكَ كان في قضائه مَحْمُوْد السِّيْرَة مَشْكُوْر الطريقة، علىٰ ما ذكره التُّجِيْبِيّ[2].

آثاره في القَضَاء

قام الشَّيْخ بعِبء قَاضِي القُضَاة، وكان ذكياً عادلاً حَكِيْماً، فكانت له في القَضَاء آثار حَسَنَة منها:

انتزاع أَوقافٍ كانت أُخذت، واقتُطعت لمقطّعين.

وأن القُضَاة كان يُخلعُ عليهم الحرير، فخلع علىٰ الشَّيْخ الصوف فاستمرَّ.

ورتب مع الأوصياء (مباشراً) من جهته.

وكان يكتب إلىٰ النُّوَّاب يُذكِّرهم ويُحذِّرهم.

ومما اشتهر من كَتْبِهِ (كتابته) إلىٰ المخلص البَهْنَسِيّ قَاضِي إخْمِيْم، وكان من القُضَاة في زمنه، كتاباً أَوَّلُهُ بعد البَسْمَلَة:

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٦. والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٢ عن الأُدْفُوِيّ.

وقال ابن سَيِّد النَّاس: لو لم يدخل في القَضَاء، لكان ثَوْرِيَّ زمانه، وأَوْزَاعِيَّ أوانه. / الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥١ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣١ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦٢.

والمُرَاد بأَحْمَد: هو أَحْمَد بن حَنْبَل، وبمَالِك: هو مَالِك بن أَنَس، وبالثَّوْرِيّ: هو سُفْيَان الثَّوْرِيّ، وبالأَوْزَاعِيّ: هو إمَام الشَّام المعروف.

(٢) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص١٦.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾ - التحريم: ٦.

هٰذِهِ المكاتبة إلىٰ فُلَان الدِّيْن، وَفَّقَهُ اللهُ تعالىٰ لقَبُول النصيحة، وآتاه لما يقرِّبه إليه قصداً صالحاً ونيَّةً صَحِيْحَة، أُصدِرُها إليه بعد حمد الله الذي يعلمُ خائنةَ الأَعيُن وما تُخفي الصدور، ويُمْهِلُ حتىٰ يلتبسَ الإمهالُ بالإهمال علىٰ المغرور، تُذكِّرُه بأيام الله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ - الحج: ٤٧، وتُحذِّرُه صفقةَ من باع الآخِرَة بالدنيا، فما أَحدٌ سواه مَغْبُون، عسىٰ الله أن يُرشدَه بهٰذَا التَّذْكار وينفعه، وتأخذَ هٰذِهِ النصائحُ بحُجُزه من النار، فإني أخاف أن يتردَّىٰ فيها، فيجرَّ من ولَّاه - والعياذ بالله - معه.

والمقتضي لإصدارها ما لَمَحْنَاهُ من الغفلة المستحكمة علىٰ القلوب، ومن تقاعد الهِمَم عن القيام بما يجب للربِّ علىٰ المربوب، ومن أُنْسِهم بهٰذِهِ الدار وهم عنها يُزعجون، وعِلمهم بما بين أيديهم من عَقَبَةٍ كَؤُود، وهم منها لا يتخلصون، ولا سِيَّمَا القُضَاة الذين تحمَّلوا الأمانة علىٰ كواهل ضعيفة، وظهروا بصورٍ كبار وهِمَم نحيفة، ووالله إن الأمرَ لعَظِيْم، وإن الخَطْب لجَسيم، ولا أرىٰ مع ذٰلِكَ أَمناً ولا قراراً ولا راحة، اللهم إلَّا رجلاً نبذ الآخِرَة وراه، واتَّخذ إلٰهه هواه، وقصَر هَمَّه وهِمَّتَه علىٰ حَظِّ نفسه ودنياه، فغَايَةُ مَطْلَبه حبُّ الجاه، والمنزلةُ في قلوب الناس، وتَحْسِيْنُ الزِّيِّ والملبس، والركبة والمجلس، غير مستشعِرٍ خِسَّةَ حاله، ولا رَكَاكَةَ مقصده، فهٰذَا لا كلامَ معه، فإنك لا تُسمِعُ الموتىٰ، وما أنت بمُسْمِعٍ مَن في القبور، فاتَّقِ الله الذي يراك حين تقوم، واقصر أَمَلَك عليه، فإن المحروم من فضله غيرُ مرحوم. وما أنا وأنتم أيها النَّفَر إلَّا كما قال حَبِيْب العَجَمِيّ، وقد قال له قائل: يا ليتنا لم نُخْلَق، قال: قد وقعتم فاحتالوا.

فإن خفي عليك بعدُ هٰذَا الخطرُ، وشغلتْك الدنيا أن تقضي من معرفتها الوَطَر، فتأمل كلامَ النُّبُوَّة: (القُضَاة ثلاثة)، وقولَ النَّبِيّ ﷺ لبعض أصحابه مشفقاً عليه: (لا تَأَمَّرَنَّ علىٰ اثنين، ولا تَلِيَنَّ مالَ يَتِيْم)... .

إلىٰ قوله: ومما يُعينك علىٰ هٰذَا الأمر الذي قد دعوتُك إليه، وتزوّدك في سفرك للعرض عليه، أن تجعل لك وقتاً تَعْمُرُهُ بالتذكُّر والتفكُّر، وأَياماً تجعلها لك مُعَدّة لجلاء قلبك، فإنه متىٰ استحكم صداه صَعُبَ تلافيه، وأَعرِضَ عنه من هو أَعلمُ بما فيه، فاجعلْ أَكبرَ هَمِّك الاستعدادَ للمَعَاد، والتأهب لجواب الملك الجَوَاد، فإنه يقول: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ - الحِجْر، ومهما وجدتَ من هِمَّتك قصوراً، واستشعرتَ من نفسك عمَّا بدا لها نفوراً، فاجْأَرْ إليه، وقِفْ ببابه، فإنه لا يُعرِضُ عمَّن صدق، ولا يَعزُبُ عن علمه خفاءُ الضمائر، ألا يعلمُ مَنْ خلق؟

وهٰذِهِ نصيحتي إليك، وحُجَّتي بين يدَي الله - إنْ فَرَّطْتَ - عليك، أَسألُ الله لي ولكَ قلباً واعياً، ولِسَاناً ذَاكِراً، ونفساً مطمئنةً بمَنِّه وكَرَمه)[١].

وكان يشترط علىٰ نُوَّابه أَلَّا يستنيبوا إلَّا من اشتهر عنه مَعْرِفَة الفُرُوْع[٢].

وكان كثير الشَّفَقَة علىٰ المشتغلين، كثير البِرِّ لهم[٣].

وكان يقدم المصلحة العامة علىٰ المصلحة الفردية.

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٧-٥٩٩. والرِّسَالَة في حُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٩-١٧١. ونقل في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٢ انتزاعه الأوقاف وخِلَع القُضَاة.

وخبر نبذ الشَّيْخ خِلْعَة القَاضِي الحَرِيْرِيّة، ولبسه الصوف، وأمره نُوَّابه بلبسه في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٨ عن الأَسْنَوِيّ.

وكتابته إلىٰ نُوَّابه ومبالغته في وعظهم في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٦٩ عن الأَسْنَوِيّ، والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٩.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧١ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٩ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٣٠ وكلها عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢.

قال الأُدْفُوِيّ: حكىٰ لي القَاضِي سِرَاج الدِّيْن يُوْنُس الأَرْمَنْتِيّ قَاضِي قُوْص، قال: ولّىٰ الشَّيْخَ السَّفْطِيَّ بُلْبَيْس، وولّاني بعد ذٰلِكَ البَهْنَسَا، وقال: يا فقيهُ، أنا أُوَلِّي الرجلَ الصَّغِيْر العَمَلَ الكَبِيْر، وأُوَلِّي الرجلَ الكَبِيْر العَمَلَ الصَّغِيْر.

فقلت: إن كان سَيِّدُنا يتصرَّفُ لنفسه فيعملُ ما يشاءُ، وإن كان يتصرَّفُ للمُسْلِمِيْن فما يَخْفىٰ ما في هٰذَا[1].

وهو أول من عمل المودَع الحكمي، وقرر أن من مات وله وَارِث، إن كان كَبِيْراً قبض حصته، وإن كان صَغِيْراً عمل المال في المودَع، وإن كان للميت وصي خاص ومعه عُدُول يندُبهم القَاضِي، لينضبط أصل المال علىٰ كل تقدِير.

واستمر الحال علىٰ ذٰلِكَ[2].

صلابته في الحق وبعض مَوَاقِفه

كان الشَّيْخ صُلْباً في القيام بالحق، لا يُحَابِي أَحداً، بل إذا تَحَاكَم إليه أحد من أهل الدولة بالَغَ في التشدد والتثبُّت، فإن سمع ما يكرهه عزل نفسه، فعل ذٰلِكَ مراراً ثم يُعاد[3]. وكان شُجَاعاً مَهِيْباً، لا يخاف في الله لَوْمَةَ لائم، نافذَ الكلمة، يحترمه السُّلْطَانُ فمن دونه، ويَخْطُبون وُدَّه.

ففي سَلْطَنَة الملك النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون سنة تسع وتسعين وستمائة ٦٩٩هـ، وبعد أن هُزم جيشه أمام التتار بقيادة غازان، ونهبت بلاد الشَّام، (أخذ السُّلْطَان النَّاصِر في التجهُّز للمسير إلىٰ الشَّام ثانياً، وشرع الأُمَرَاء في الاهتمام بأمر السفر، وجمعوا صُنَّاع السلاح للعَمَل، وأخذ الوَزِيْر في جمع الأموال للنفقة، وكتب إلىٰ أَعْمَال مِصْر بطلب

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٧.

(٢) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٥٢. وانظر: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٧.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٠.

الخيل والرماح والسيوف من سائر الوجهين القِبْلِيّ والبَحْرِيّ... .

واستُدعي مَجْد الدِّيْن عِيسَىٰ بن الخَشَّاب نائب الحِسْبَة، ليأخذ فتوىٰ الفُقَهَاء بأخذ المال من الرعيَّة للنفقة علىٰ العَسَاكِر، فأحضر فتوىٰ الشَّيْخ عِزّ الدِّيْن عَبْد العَزِيْز بن عَبْد السَّلَام للملك المُظَفَّر قُطُز، بأن يؤخذ من كل إنسان دِيْنَار.

فرسم له سَلَّار[١] بأخذ خَطّ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن دَقِيْق العِيْد، فأبىٰ أن يكتب بذْلِكَ. فشقَّ هٰذَا علىٰ سَلَّار، واستدعاه، وقد حضر عنده الأُمَرَاء، وشكا إليه قلة المال، وإن الضرورة دعت إلىٰ أخذ مال الرعيَّة لأجل دفع العدو، وأراد منه أن يكتب علىٰ الفتوىٰ بجواز ذٰلِكَ فامتنع. فاحتجَّ عليه ابن الخَشَّاب بفتوىٰ ابن عَبْد السَّلَام.

فقال: لم يكتب ابن عَبْد السَّلَام للملك المُظَفَّر قُطُز حتىٰ أحضر سائرُ الأُمَرَاء ما في ملكهم من ذهب وفضة وحُلِيّ نسائهم وأولادهم، ورآه، وحلَّف كُلًّا منهم أنه لا يملك سوىٰ هٰذَا، وكان ذٰلِكَ غير كافٍ، فعند ذٰلِكَ كَتب بأخذ الدِّيْنَار من كل وَاحِد. وأما الآن فَيَبْلُغُنِي أن كُلًّا من الأُمَرَاء له مال جزيل، وفيهم من يُجَهِّز بناته بالجَوَاهِر واللآلي، ويعمل الإناء الذي يستنجي منه في الخلاء من فضة، ويرصِّع[٢] مِدَاسَ زوجته بأصناف الجَوَاهِر. وقام عنهم[٣].

وفي سنة سبع وتسعين وستمائة: بعث مَنْكُوتَمُر - نائب السَّلْطَنَة الذي تحكَّم تَحْكِمَةَ الملوك في جميع أُمور المَمْلَكَة - إلىٰ قَاضِي القُضَاة تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن دَقِيْق العِيْد، يُعْلِمه أن تاجراً قد مات، وترك أخاً، ولم يخلف غيره ممن يرثه، وأراد أن يثبت استحقاقه الإرث بمجرد هٰذَا الإخبار عنه، فلم يوافق قَاضِي القُضَاة علىٰ ذٰلِكَ، وترددت الرسل بينهما، فحَرِج مَنْكُوتَمُر من ذٰلِكَ، وبعث إليه الأَمِيْر كُرْت الحَاجِب.

---

(١) **سَلَّار**: هو نائب السَّلْطَنَة. / المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٥.

(٢) يريد بذٰلِكَ الجَاشْنَكِيْر الأَمِيْر بِيْبَرْس. / المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٥-٣٨٦.

(٣) السُّلُوْك للمَقْرِيْزِيّ ج١ ق٣ ص٨٩٧-٨٩٨ والمُقَفَّىٰ السَّابِق.

فلما دخل كُرْت وقف بعدما سلَّم، فقام له القَاضِي نصف قَوْمة، وردَّ عليه السَّلَام، وأجلسه. وأخذ كُرْت يتلَطَّف به في إثبات أُخوَّة التَّاجر بشهادة مَنْكُوتَمُر.

فقال له قَاضِي القُضَاة: وماذا ينبني علىٰ شهادة مَنْكُوتَمُر؟

فقال له: يا سَيِّدِي ما هو عندكم عَدْل؟

فقال: سُبْحَانَ الله! ثم أنشد:

يقولون هٰـذَا عندنا غيرُ جائزٍ ومَن أنتمُ حتىٰ يكونَ لكم عِنْدُ

وكرر ذٰلِكَ ثلاث مرات، ثم قال: والله متىٰ لم تقم عندي بَيِّنَة شَرْعِيَّة ثبتت عندي، وإلَّا فلا حكمتُ له بشيء. باسم الله[1].

فقام كُرْت وهو يقول: والله هٰذَا هو الإِسْلَام.

وعاد إلىٰ مَنْكُوتَمُر، واعتذر إليه، بأن هٰذَا الأمر لا بد فيه من اجتماعك بالقَاضِي إذا جاء إلىٰ دار العَدْل.

فلما كان يوم الخدمة، ومرَّ القَاضِي علىٰ دار النيابة بالقلعة، ومَنْكُوتَمُر جالس في الشباك، تسارعت الحُجَّاب وَاحِداً بعد آخر إلىٰ القَاضِي، وهم يقولون: يا سَيِّدِي الأَمِيْر وَلَدُك يختار الاجتماع بك لخدمتك.

فلم يلتفت إلىٰ احد منهم، فلما أَلَحُّوا عليه، قال لهم: قولوا له ما وجبت طاعتك عَلَيَّ. والتفت إلىٰ من معه من القُضَاة، وقال: أُشهدكم أني عزلتُ نفسي. باسم الله، قولوا له يُوَلِّ غيري.

وعاد إلىٰ داره وأغلق بابه. وبعث نقباءه إلىٰ النُّوَّاب في الحكم وعُقَّاد الأنكحة يمنعهم من الحكم وعقد الأنكحة.

---

(١) قوله: (باسم الله): يعني: قُمْ. / المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٨٤.

فلما بلغ السُّلْطَان[١] ذٰلِكَ أنكر علىٰ مَنْكُوتَمُر، وبعث إلىٰ القَاضِي يعتذر إليه ويستدعيه، فأبىٰ واعتذر عن طلوعه، فبعث إليه الشَّيْخ نَجْم الدِّيْن حُسَيْن بن مُحَمَّد بن عبود، والطَّوَاشِي مرشداً. فما زالا به، حتىٰ صعِدا به إلىٰ القلعة، فقام إليه السُّلْطَان وتلقَّاه، وعزم عليه أن يجلس في مَرْتَبَته، فبسط منديله - وكان خِرْقَة كَتَّان خَلِقَة - فوق الحرير قبل أن يجلس، كراهة أن ينظر إليه، ولم يجلس عليه. وما برح السُّلْطَان يتلطَّف به حتىٰ قَبِلَ الوِلَايَة، ثم قال له: يا سَيِّدِي: هٰذَا وَلَدُك مَنْكُوتَمُر، خاطرك معه، ادعوا له، وكان مَنْكُوتَمُر ممن حضر. فنظر إليه قَاضِي القُضَاة ساعة، وصار يفتح يده ويقبضها وهو يقول: مَنْكُوتَمُر لا يجيء منه شيء. وكررها ثلاث مرات، وقام.

فأَخذ السُّلْطَان الخِرْقَة التي وضعها علىٰ المَرْتَبَة تبرُّكاً بها، وتفرَّقَها الأُمَرَاء قطعة قطعة؛ ليدَّخروها عندهم رجاءَ بَرَكتِها[٢].

وفي سنة سبعمائة: حين امتدت أيدي العَامَّة إلىٰ كنائس اليَهُوْد والنَّصَارَىٰ - بعد إيذائهم للمُسْلِمِيْن وصدور مراسيم السُّلْطَان بحقهم - فَهَدَمُوْهَا بفتوىٰ الشَّيْخ الفَقِيْه نَجْم الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الرِّفْعَة، فطلب الأُمَرَاءُ القُضَاةَ والفُقَهَاءَ للنَّظَر في أمر الكنائس، فصرح ابن الرِّفْعَة بوجوب هدمها، وامتنع من ذٰلِكَ قَاضِي القُضَاة تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن دَقِيْق العِيْد، واحتج بأنه: إذا قامت البَيِّنَة بأنها أُحدثت في الإِسْلَام تُهدم، وإِلَّا فلا يُتعرَّض لها، ووَافَقَهُ البقية علىٰ هٰذَا وانفضُّوا[٣].

بيته

كان كثير التَّسَرِّي والتمتُّع، وله عدة أولاد ذكور بأَسْمَاء الصَّحَابَة العشرة[٤].

---

(١) السُّلْطَان هو الملك المَنْصُوْر حُسَام الدِّيْن لَاجِيْن. / المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٤.

(٢) السُّلُوْك للمَقْرِيْزِيّ ج١ ق٣ ص٨٤٨-٨٤٩. وهو في: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٤-٣٨٥.

(٣) السُّلُوْك ج١ ق٣ ص٩١٢ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٦.

(٤) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣.

وفاته

توفي الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في:

يوم الجمعة حادي عشر صَفَر عام اثنين وسبعمائة، ١١ صَفَر ٧٠٢هـ[1]، الموافق ٥

وانظر كلام الشِّهَاب بن فضل الله في تَسَرِّيه في: المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٨٢-٣٨٣.

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٩ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٠ وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٦ نَقْلاً عن ابن رُشَيْد عن ابن حَيَّان، وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٢ والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧ والسُّلُوْك ج١ ق٣ ص٩٤٨ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وبَدَائِع الزُّهُوْر - الطَّبْعَة المحققة ج١ ق١ ص٤١١.

ولم يذكر يوم الجمعة وذكر التَّارِيْخ البَاقِي في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٠.

وذكر الشهر والسنة فقط في: طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٣ ودول الإِسْلَام ج٢ ص١٥٨ والمُعْجَم الكَبِيْر ج٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج٢ ص٢٤٩ والمُعْجَم المُخْتَصّ ص٢٥١ وذكر سنة ٧٠٣هـ هٰكَذَا بالرقم وهو خطأ مطبعي قطعاً، وذيول العِبَر ص٢١ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وكَشْف القِنَاع المُرْنَىٰ ص١٧٠ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩١ وحُسْن المُحَاضَرَة ج٢ ص١٧١ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠.

وذكرت السنة فقط في: المُخْتَصَر في أخبار البَشَر مجلد ٢ ج٧ ص٦٠ وتَتِمَّة المُخْتَصَر ج٢ ص٣٦٠ والإِعْلَام بوَفَيَات الأَعْلَام للذَّهَبِيّ ص٢٩٤ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦ والرَّدّ الوَافِر ص٥٩ والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٣ ص١٤٣٩ وكَشْف الظُّنُوْن ص١٣٥، ١٥٨، ١١٥٧، ١١٧٠، ١١٧٦، ١١٨٨، ١٨٥٦ ودُرَّة الحِجَال ج٢ ص١٥ وإِيْضَاح المَكْنُوْن ج١ ص٥٤ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠ وجَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٩ عن المُنَاوِيّ، وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣ والمُجَدِّدُون في الإِسْلَام للصَّعِيْدِيّ ص٢٦٧.

تشرين الأول - أكتوبر، سنة ١٣٠٢ للمِيْلَاد[١].

وعُمُرُهُ سبع وسبعون سنة[٢].

وصُلِّي عليه يومَ الجمعة المذكور بسُوْق الخَيْل[٣].

ودُفن يوم السبت بسَفْح المُقَطَّم[٤]، بالقَرَافَة[٥] الصُّغْرَىٰ[٦]، إلىٰ جانب شَيْخه عِزّ

أقول:

جميع مترجمي الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن أجمعوا علىٰ وفاته هٰذِهِ السنة، إلَّا أنه ورد في المُعْجَم المُخْتَصّ المشار إليه آنِفاً: (توفي سنة ٧٠٣هـ) وهو خطأ، لمخالفته ما ورد في كتب الذَّهَبِيّ الأربعة الأُخرىٰ المذكورة آنِفاً.

وورد أَيضاً في بَدَائِع الزُّهُوْر طَبْعَة بُوْلَاق ج١ ص١٤٧: (توفي سنة ٧٠٤هـ). وهو خطأ ظَاهِر، صوابه في طبعته المحقَّقة التي أشرنا إليها آنِفاً.

ثم ورد في التَّاج المُكَلَّل ص٤٦٢ أنه (مات سنة ٧٠٤هـ)، وهو خطأ قطعاً، وربما يكون مطبعياً، لأنه مخالف لكل من سبقه في ذٰلِكَ، لا سِيَّمَا وأن مؤلفه صِدِّيق حَسَن خان المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٧هـ ناقل عن سابقيه.

(١) جدول السنين الهِجْرِيَّة: وِيْسْتَنْفِلْد ص٦٦.

وذكر الشهر والسنة فقط في: تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الأصل ج٢ ص٧٥.

(٢) ذيول العِبَر، ودول الإِسْلَام، ومِرْآة الجَنَان، والسُّلُوْك، السَّابِقَة.

(٣) البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧.

(٤) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠. وفي جَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٩: (بسفح المُقَطَّم). وفي بَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١: (ودفن من الغد بالقَرَافَة).

(٥) بَرْنَامَج الوادي آشي السَّابِق، والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٩١ ودُرَّة الحِجَال ج٢ ص١٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(٦) البِدَايَة والنِّهَايَة، وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة، السَّابِقَان.

الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام[١]، في بُسْتَانٍ ظَاهِر القَاهِرَة علىٰ يمين السالك من باب الخَرْق إلىٰ باب اللَّوْق، وقف علىٰ المدرسة الشَّرِيْفِيَّة، فعرف بغَيْط العدّة[٢].

وكان ذٰلِكَ يوماً مشهوداً، عَزِيْزاً مثله في الوجود، سارع الناس إليه، ووقف جيشٌ ينتظر الصلاة عليه[٣]، وممن حضر جنازتَه نائبُ السَّلْطَنَة والأُمَرَاء[٤].

رثاؤه

وقد رثاه جَمَاعَة من الفضلاء والأُدَبَاء بالقَاهِرَة وقُوْص، منهم شُعَيْب بن أبي شُعَيْب، والأَمِيْر مُجِيْر الدِّيْن بن اللَّمْطِيّ عُمَر بن عِيسَىٰ بن نَصْر، وشَرَف الدِّيْن

(١) بَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١١.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠، وقال بعدها: (وهو الآن حَكْر منازل، وبقيت المنظرة علىٰ حالها). وفي بَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١: (ببُسْتَان ظَاهِر القَاهِرَة).

وفي المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠: (في بُسْتَان خارج باب اللَّوْق ظَاهِر القَاهِرَة). وفي كَشْف القِنَاع المُرْنَىٰ ص١٧٠: (ببُسْتَان عند باب اللَّوْق).

قال الفَقِيْر إلىٰ رحمته تعالىٰ قَحْطَان مُحَقِّقُ هٰذَا الكتاب:

قبرُه المتواضِع المَطْلِيُّ بالجِصّ لا زال إلىٰ الآن لم يَنْدَرِس، وهو ماثِلٌ جِوَار مسجد ابن عَطَاء الله السِّكَنْدَرِيّ بالقَرَافَة، وقد وقفتُ عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٩٨٤م، وزرتُ مجاوريه، منهم: الكَمَال بن الهُمَام وقبرُه في أَصل جدار المسجد، وابن أبي جَمْرَة، وابن سَيِّد النَّاس.

وكان ذٰلِكَ اليوم عَظِيماً في نفسي، حيث قَضَيْتُه مع أُوْلٰئِكَ الأَعْلَام الذين ضَمَّتْهم مقبرةُ القَرَافَة علىٰ طولها، وهم الذين افتخرت بهم مِصْر علىٰ مَرِّ الزمان، وانتفع المُسْلِمُوْن بعُلُوْمهم مدىٰ الدهور، سقاهم اللهُ وابلَ رحمته، وأَمطرَ عليهم شَآبِيْبَ رِضْوانه، إنه سَمِيْع مُجِيْب الدُّعَاء.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٩ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠. وفي جَامِع كَرَامَات الأَوْلِيَاء ج١ ص٢٢٩: وأُغلقت حوانيت مِصْر للصلاة عليه.

(٤) البِدَايَة والنِّهَايَة ج١٤ ص٢٧.

النَّصِيْبِيْنِيّ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عِيسَىٰ[١].

قال شَرَف الدِّيْن النَّصِيْبِيْنِيّ من قصيدة طَوِيْلَة:

سيطولُ بعدَك في الطُّلُولِ وقُوفي أَرْوِي الثَّرَىٰ من مدمعي المذروفِ

أبكي علىٰ فَقْدِ العُلُوْم بأَسْرِها والمكرُماتِ بناظرٍ مطروفِ[٢]

والقصائد في رثائه عديدة.

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٩٩.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٦١٨ في ترجمة شَرَف الدِّيْن النَّصِيْبِيْنِيّ القُوْصِيّ. وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨-٣٢٠.

كُتُب تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد

ترك ابنُ دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة مؤلفات في فُنُوْن عديدة تَدُلُّ علىٰ تبحُّره في العلم. وهي:

١- إحْكَام الأَحْكَام شرح عُمْدَة الأَحْكَام:

عُمْدَة الأَحْكَام: للإمَام مُحَدِّث الإسْلَام تَقِيّ الدِّيْن أبي مُحَمَّد عَبْد الغَنِيّ بن عَبْد الوَاحِد المَقْدِسِيّ الدِّمَشْقِيّ الحَنْبَلِيّ الجَمَّاعِيْلِيّ، صاحب التصانيف، ولد سنة ٥٤١هـ، كان كثير العِبَادَة وَرِعاً متمسِّكاً بالسُّنَّة علىٰ قَانُوْن السَّلَف. مات سنة ٦٠٠هـ، ودفن بالقَرَافَة بتُربة الحَنَابِلَة[١].

وشرحه: إحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيْق العِيْد.

كان ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُملي شرح الحَدِيْث علىٰ الشَّيْخ القَاضِي عِمَاد الدِّيْن إسْمَاعِيْل بن تاج الدِّيْن أَحْمَد بن سَعِيْد بن مُحَمَّد بن الأَثِيْر الحَلَبِيّ الشَّافِعِيّ، الذي وَلِيَ كتابة مِصْر، ثم تركها تورُّعاً. مات سنة ٦٩٩هـ[٢]، فكان القَاضِي عِمَاد الدِّيْن يكتب عنه.

لذٰلِكَ قال الصَّنْعَانِيّ: فما رأَيتَهُ من الاضطراب في بعضها، والاختلاف في نسخها، فمن قِبَل المُسْتَمْلِي - أي: القَاضِي عِمَاد الدِّيْن - ، فإن الإملاء ليس كالكَتْب، حتىٰ

(١) العُدَّة للصَّنْعَانِيّ ج١ ص٤٩-٥٠.

(٢) العُدَّة ج١ ص٥٢-٥٣ و ص٢٩.

وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢: أملاه علىٰ ابن الأَثِيْر فاضل العَصْر.

سرىٰ ذٰلِكَ الاضطراب إلىٰ الخُطْبَة، ومن ذٰلِكَ زِيادَة في ألفاظ الخُطْبَة هنا يوجد في بعض النسخ، دون بعض منها[١].

قال الشَّيْخ القَاضِي عِمَاد الدِّين في مُقَدِّمَة إحْكَام الأَحْكَام: الحمد لله مُنَوِّر البَصَائِر بحَقَائِق مَعَارِفه، ومُصَوِّر الخواطر خزائن لدَقَائِق لطائفه... فاخترتُ حفظَ الكتاب المعروف بـ(العُمْدَة) للإمَام الحافظ عَبْد الغَنِيّ رَحِمَهُٱللَّهُ تعالىٰ، الذي رتَّبه علىٰ أبواب الفِقْه، وجعله خمسمائة حَدِيْث، فوجدتُ الأَحَادِيْث كل لفظة منها تحتاج إلىٰ بحث وتدقيق، وتفتقر إلىٰ كَشْف وتَحْقِيْق... فاخترتُ أن أعلم معاني الأَحَادِيْث التي أوردها صاحب العُمْدَة، وأسندها إلىٰ الإمَامين البُخَارِيّ ومُسْلِم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، فلم أجد من عُلَمَاء الوقت من يعرف هٰذَا الفن، إلَّا وَاحِد عَصْره وفريد دهره... أبا الفَتْح تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد ابن الشَّيْخ مَجْد الدِّيْن أبي الحُسَيْن عَلِيّ بن وَهْب بن مُطِيع القُشَيْرِيّ رَحِمَهُٱللَّهُ... فوجهتُ وجه آمالي إليه، وعوَّلتُ في فهم معاني هٰذَا الكتاب عليه، وعرَّفتُه القصدَ مما أُريد، وأَصغيتُ لما يُبْدي فيه من القول وما يُعِيد، فأَملَىٰ عَلَيَّ من معانيه كل فنّ غَرِيْب، وكل معنى بعيد علىٰ غيره أن يخطر بباله وهو عليه قريب. فعلقتُ ما أورده، وحُمْتُ علىٰ مَنْهَل فضله، رجاءَ أن أَرِدَ ما وَرَده... وسميتُ ما جمعتُه من فَوَائِده، والتقطتُه من فَرَائِده بـ(إحْكَام الأَحْكَام في شرح أَحَادِيْث سَيِّد الأنام) ﷺ، وشَرَّف وكرَّم...[٢].

قال الصَّنْعَانِيّ: قوله (فعلقت ما أورده)، أقول: فيه إعْلَام أن ابن دَقِيْق العِيْد، كان يُمْلي هٰذِهِ الأبحاث، ويُعَلِّقها عنه[٣].

---

(١) العُدَّة ج١ ص٥٢.

(٢) العُدَّة ج١ ص٤٤-٥٣.

(٣) العُدَّة ج١ ص٥٢.

وفي فِهْرِس الفَهَارِس ج١ ص٥١٤ ذكر حَاشِيَة العُدَّة للصَّنْعَانِيّ علىٰ شرح العُمْدَة لابن دَقِيْق العِيْد، عند ترجمته الإمَام الصَّنْعَانِيّ.

وقد طُبع إِحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيْق العِيْد بمجلدين.

وطُبع أَيضاً مع حاشيته (العُدَّة) بأربعة مجلدات، بالمَطْبَعَة السَّلَفِيَّة بالقَاهِرَة سنة ١٣٧٩هـ، حقَّقه وصحَّحه وعلَّق عليه فضيلة الشَّيْخ عَلِيّ بن مُحَمَّد الهِنْدِيّ.

وقد ذكر شرح العُمْدَة كثيرون من مترجمي تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]. وأثنىٰ عليه الأُدْفُوِيّ فقال: لو لم يكن له إلَّا ما أملاه علىٰ العُمْدَة، لكان عُمْدَة في الشهادة بفضله، والحكم بعُلُوّ منزلته في العلم ونُبْله[٢].

وذكره ابن فَرْحُوْن بقوله: شرح العُمْدَة في الأَحْكَام، أملاه إملاءً علىٰ ابن الأَثِيْر، أَبَان فيه عن علم وَاسِع، وذهن ثاقب، ورسوخ في العلم[٣].

وعلىٰ شرح ابن دَقِيْق العِيْد حَاشِيَة لشمس الدِّيْن السَّخَاوِيّ مُحَمَّد بن

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥ وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١ ومِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٩ عن ابن حَيَّان، ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وذيول العِبَر ص٢١ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨-٣١٩ وكرَّره المَقْرِيْزِيّ في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩ ونقل ذٰلِكَ عنه عَلِيّ صَافِي في كتابه ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣ مما يوهم أنه كتابان، وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢ وكَشْف الظُّنُوْن ص١١٦٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ وإِيْضَاح المَكْنُوْن ج٢ ص١٢٠ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣ وتَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الذيل ج٢ ص٦٦ وفي الطَّبْعَة العَرَبِيَّة ج٦ ص١١٦و١٨٦، وبَيَّن مواطن مخطوطاته.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥.

(٣) الدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨-٣١٩.

ومثله في: شَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

عَبْد الرَّحْمٰن[١]، أسماها: (القول المُفِيْد في إِيْضَاح شرح العُمْدَة لابن دَقِيْق العِيْد)، كتب منه اليسير من أوله[٢].

ولعله من الوَهَم قول حاجي خَلِيْفَة[٣] وإِسْمَاعِيْل باشا[٤] أن: لابن دَقِيْق العِيْد شرحاً علىٰ العُمْدَة في فُرُوْع الشَّافِعِيَّة لأبي بَكْر مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّاشِيّ الفَقِيْه الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٧هـ.

وذٰلِكَ: لعدم ذكر هٰذَا الشَّرْح من قِبَل المتقدِّمِين من مُتَرجمي ابن دَقِيْق العِيْد. وقد يكون ذٰلِكَ من الالتباس، حيث تصوَّروا (شرح العُمْدَة) الذي هو شرح عُمْدَة الأَحْكَام، أنه شرح عُمْدَة الشَّاشِيّ.

ونراه في هٰذَا الكتاب:

يُورد حَدِيْث عُمْدَة الأَحْكَام. ثم يشرع بشرحه، فيذكر ترجمة الصَّحَابِيّ رَاوِي الحَدِيْث. ويقول بعدها: والكلام علىٰ هٰذَا الحَدِيْث من وجوه، أو يقول: فيه مَسَائِل، أو: وفي الحَدِيْث فَوَائِد... ونحو ذٰلِكَ.

ثم يبدأ بذكر ما يستنبطه من مَسَائِل، ويضع لها أَرقاماً، بأُسْلُوْب واضح سَهْل سَلِيْم من التعقيد، مع دقة التعبير وغزارة العلم.

وتراه يُرجِّح الرأي الذي يختاره، ففي حَدِيْث (إِنَّما الأَعْمَال بالنِّيَّات...) قال: (الرابع: ما يتعلق بالجوارح وبالقلوب قد يطلق عليه عمل، ولٰكِن الأسبق إلىٰ الفهم تخصيص العَمَل بأفعال الجوارح، وإن كان ما يتعلق بالقلوب فعلاً للقلوب أَيضاً.

---

(١) إِيْضَاح المَكْنُوْن ج٢ ص١٢٠.

(٢) الضَّوْء اللَّامِع للسَّخَاوِيّ ج٨ ص١٦.

وذكره الكَتَّانِيّ في: فِهْرِس الفَهَارِس ج٢ ص٩٩٠.

(٣) كَشْف الظُّنُوْن ص١١٦٩-١١٧٠.

(٤) هَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

ورأيتُ بعض المتأخِّرين من أهل الخِلَاف خصَّص الأَعْمَال بما لا يكون قولاً، وأخرج الأقوال من ذٰلِكَ، وفي هٰذَا عندي بُعْدٌ. وينبغي أن يكون لفظ (العَمَل) يَعُمّ جميع أفعال الجوارح. نعم لو كان خصص بذٰلِكَ لفظ (الفعل) لكان أقرب. فإنهم استعملوها متقابلين، فقالوا: الأفعال والأقوال. ولا تردُّدَ عندي في أن الحَدِيْث يتناول الأقوال أَيضاً. والله أعلم)[١].

ويُجيب علىٰ مَسَائِل نَحْوِيَّة، قد يعترض بها علىٰ الحَدِيْث، فيقول في الحَدِيْث السَّابِق: (الثامن: المتقرر عند أهل العَرَبِيَّة: أن الشرط والجزاء، والمبتدأ والخبر، لا بد وأن يتغايرا، وهٰهُنَا وقع الاتحاد في قوله: (فمن كانت هِجْرته إلىٰ الله ورَسُوْله فهِجْرته إلىٰ الله ورَسُوْله). وجوابه: أن التقدِير: فمن كانت هِجْرَتُه إلىٰ الله ورَسُوْله نِيَّةً وقَصْداً، فهِجْرَتُه إلىٰ الله ورَسُوْله حُكْماً وشَرْعاً)[٢].

ويتعرض لمَذَاهِب الفُقَهَاء أبي حَنِيْفَة والشَّافِعِيّ وأَحْمَد ومَالِك، ويوازن بينها.

انظر لذٰلِكَ مثلاً: مَسْأَلَة تنجيس الماء الراكد، عند شرحه حَدِيْث: (لا يبولَنَّ أَحدُكم في الماء الدائم، الذي لا يجري، ثم يغتسل منه)[٣].

وكَثيراً ما يتعرَّض لمَسَائِل أُصُوْلِيَّة منها:

كلامه في إثبات القياس وردُّه علىٰ ابن حَزْم الظَّاهِرِيّ، في شرحه حَدِيْث عَمَّار بن يَاسِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في التَّيَمُّم[٤].

وعلىٰ كل حال:

فإن النَّاظِر في هٰذَا الكتاب يجد قوة حُجَّة ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللَّهُ، وعَظِيْم فهمه

---

(١) إحْكَام الأَحْكَام شرح عُمْدَة الأَحْكَام ج١ ص٦٨-٧١.

(٢) المصدر السَّابِق ج١ ص٨٠.

(٣) المصدر السَّابِق ج١ ص١٢١.

(٤) المصدر السَّابِق ج١ ص٤٣١.

للنُّصُوْص، وعجيب استنباطه للمَسَائِل منها، وسَعَة أُفُقِهِ، ووَفْرَة علمه.

٢- الإلمام بأحاديث الأحكام:

أ- منزلة الكتاب:

قال الأُدْفُوِيّ: قال لي أقضىٰ القُضَاة شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إبْرَاهِيْم بن حَيْدَرَة، الشهير بابن القَمَّاح: سمعتُ الشَّيْخ يقول: أنا جازم أنه ما وُضع في هٰذَا الفن مِثْلُهُ.

ووافق علىٰ ذٰلِكَ الشَّيْخ الإمَام الحافظ تَقِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن تَيْمِيَّة الحَنْبَلِيّ، فيما أَخْبَرَنِي به بعض من سمِعه من الثِّقَات الأثبات.

وقال لي قَاضِي القُضَاة مُوَفَّق الدِّيْن عَبْد الله الحَنْبَلِيّ: سمعتُ الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن تَيْمِيَّة يقول: هو كتاب الإسْلَام.

وقال لي الشَّيْخ فَخْر الدِّيْن النُّوَيْرِيّ: سمعته يقول: ما عمل أَحدٌ مِثْلَهُ، ولا الحافظُ الضِّيَاءُ، ولا جَدِّي أبو البَرَكَات.

وكذٰلِكَ قال لي صاحبُنا العَدْل الفاضل جمال الدِّيْن الزولي: إن ابن تَيْمِيَّة قال له ذٰلِكَ.

وكان كتابه (الإلمام) حاز علىٰ صِغَر حجمه من هٰذَا الفنّ جُمْلَةً من علمه[1].

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥-٥٧٦.

وذكر اسم الكتاب فقط في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وذيول العِبَر ص٢١ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ والرَّدّ الوَافِر ص٥٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١

ب- إِكْمَالُه:

قال الأُدْفُوِيّ أَيضاً: لم يَكْمُل، ولو كَمُلَت نسخته في الوجود، لَأَغنت عن كل مصنَّف في ذٰلِكَ موجود[1].

ونحن نعلم أن الكتاب كَامِل، وهو مطبوع، وسيأتي وصفه بعد قليل، وأرىٰ أن المُرَاد من قول الأُدْفُوِيّ إنه (لم يَكْمُل)، هو ما بَيَّنه السُّبْكِيّ بقوله: (واعلم أن الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تُوفِّي، ولم يُبَيِّض كتابه «الإلمام»، فلذٰلِكَ وقعت فيه أَماكنُ علىٰ وجه الوَهَم وسَبْق الكلام[2].

منها: قال في حَدِيْث مُطَرِّف عن أبيه: «رأَيتُ النَّبِيّ ﷺ يصلّي وفي صدره أَزِيْزٌ كأَزِيْز المِرْجَل من البكاء»: إنَّ مُسْلِماً أَخْرَجَهُ[3]، وليس هو في مُسْلِم، وإنما أَخْرَجَهُ

ق١ ص٤١٢ وكَشْف الظُّنُوْن ص١٥٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ والتَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٠ وتَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الأصل ج٢ ص٧٥ والذيل ج٢ ص٦٦. وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: (المُخْتَصَر المُسَمَّىٰ بالإلمام في مَعْرِفَة أَحَادِيْث الأَحْكَام). وفي التِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٣ ص١٤٤٠: (الإلمام في الأَحْكَام).

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥.

(٢) عبارة السُّبْكِيّ في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة ج٩ ص٢٤٦، وذكرها ابن قَاضِي شُهْبَة في طَبَقَاته ج٢ ص٢٥.

(٣) الإلمام في: ٢ كتاب الصلاة، ٣ باب شروط الصلاة، رقم ٢١٠، ص٩٣. ولم يُنبِّه عليه السَّيِّد مُحَقِّق الكتاب.

وحَدِيْث مُطَرِّف في: كتاب الاهتمام ص١٢١ رقم ٢٤٠ عن عَبْد الله بن الشِّخِّير (أبي مُطَرِّف). وقال: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ في الشَّمَائِل برِجَال موثوقين، ولفظه: (ولجوفه أَزِيْز).

والحَدِيْث بلفظ مقارب، في:

الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة للتِّرْمِذِيّ: باب ما جاء في بكاء رَسُوْل الله ﷺ. / المَوَاهِب اللَّدُنِّيَّة علىٰ

النَّسَائِيّ، والتِّرْمِذِيّ في الشَّمَائِل، ولأبي دَاوُد: كأَزِيْز الرَّحَىٰ.

ومنها: في حَدِيْث ابن مَسْعُوْد في السَّهْو[1]: جعل لفظَ مُسْلِم لفظَ أبي دَاوُد، ولفظَ أبي دَاوُد لفظَ مُسْلِم.

ومنها: حَدِيْث الصَّعْب بن جَثَّامَة: «لا حِمَى إلَّا لله ولرَسُوْله»، ذكر أنه مُتَّفَق عليه[2]، وليس هو في مُسْلِم وإنما هو من أفراد البُخَارِيّ... إلخ.

الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة ص٢٠٠.

وسُنَن أبي دَاوُد (طَبْعَة الرِّسَالَة): كتاب الصلاة، ١٦٠ باب البكاء في الصلاة، رقم ٩٠٤، ج٢ ص١٧٣. قال مُحَقِّقُهُ الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده صَحِيْح، وخَرَّجَهُ.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب السَّهْو، باب البكاء في الصلاة، ج٣ ص١٣.

والسُّنَن الكُبْرَىٰ للنَّسَائِيّ: ٣ كتاب السَّهْو، ٩٢ البكاء في الصلاة، رقم ٥٤٩ و٥٥٠، ج١ ص٢٩٢.

وأبواب صفة الصلاة، ٤٦٤ البكاء في الصلاة، رقم ١١٣٦، ج٢ ص٤١.

وسيأتي في ص٥٠٠ من هٰذَا الكتاب.

(١) الإلمام في: ٢ كتاب الصلاة، ٦ باب سجود السَّهْو، رقم ٢٨٨، ص١٢٦.

ولم يُنَبِّه عليه السَّيِّد مُحَقِّق الكتاب.

وانظر الحَدِيْث في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٩ باب السَّهْو في الصلاة والسجود له، رقم ٩١، ج١ ص٤٠١.

وسُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٩٦ باب إذا صَلَّىٰ خمساً، رقم ١٠١٩، ج١ ص٦١٩.

(٢) الإلمام في: ٦ كتاب البُيُوْع، ٢٦ باب إحياء المَوَات، رقم ٩٥٥، ص٣٦١. وبيَّن السَّيِّد مُحَقِّق الكتاب: أن الحَدِيْث (أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ في باب لا حِمَى إلَّا لله ولرَسُوْله، ج٢ ص٣٥)، وسكت.

ومنها مواضعُ كثيرة، نَبَّه عليها الحافظ قُطْب الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الكَرِيْم بن عَبْد النُّوْر بن مُنِيْر الحَلَبِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولَخَّصَ كتاب الإلمام، في كتاب سماه «الاهتمام»، حَسَنٌ خالٍ من الاعتراضات الوَارِدَة علىٰ الإلمام، مع الإثبات لما فيه)[1].

ج- طبعه:

طُبع هٰذَا الكتاب بعُنْوَان: (الإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام)، في دار الفكر بدِمَشْق، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م، وراجعه وعلَّق عليه الأُستاذ مُحَمَّد سَعِيْد المَوْلَوِيّ، وأرجع كَثيراً من أَحَادِيْثه إلىٰ مظانِّها.

وقدَّم له بمُقَدِّمَة ذكر فيها نُبْذَة عن حياة تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد، ووصف النسخ المخطوطة الثلاث المحفوظة في المَكْتَبَة الظَّاهِرِيَّة بدِمَشْق، التي اعتمدها في التَّحْقِيْق، وهي:

الأُوْلَىٰ: برقم ح٢٩٤، فرغ من نسخها آخر ذي الحِجَّة سنة خمس وعشرين وسبعمائة بدِمَشْق.

والثانية: برقم ح٢٩٦، فرغ من نسخها الإثنين ٢٧ جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ سنة ثلاث وسبعمائة.

والثالثة: برقم ح٢٩٥، فرغ من نسخها في ١٩ رَبِيْع الأول سنة اثنتي عشرة وسبعمائة.

وهٰذِهِ النسخ الثلاث كُتبت بعد وفاة المؤلف بقليل.

وقد بَيَّن ابن دَقِيْق العِيْد في مُقَدّمته، طريقته فيه، فقال: (... الحمد لله منزل

والحَدِيْث في: الاهتمام ص٤٢٦ رقم ١٠٩٨، وقال: (وللبُخَارِيّ عن الصَّعْب بن جَثَّامَة).

(١) انظر قول السُّبْكِيّ، والأَحَادِيْث التي ذكر الاعتراض عليها في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة له ج٩ ص٢٤٦-٢٤٩.

الشرائع والأَحْكَام، ومُفَصّل الحلال والحرام... وبعد، فهٰذَا مُخْتَصَر في علم الحَدِيْث، تأَملتُ مقصوده تأَمُّلا، ولم أَدْعُ الأَحَادِيْث إليه الجَفَلا، ولا أَلْوْتُ في وضعه مُحَرَّرا، ولا أبرزته كيف اتفق تَهَوُّرا، فمن فهم معناه شدّ عليه يد الضَّنَانَة، وأنزله من قلبه وتَعْظِيْمه الأَعَزَّيْن مكاناً ومكانة، وسميته: (كتاب الإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام).

وشَرْطي فيه: أن لا أُورِدَ إلَّا حَدِيْثَ مَن وَثَّقَهُ إمَامٌ من مُزَكِّي رُوَاة الأخبار، وكان صَحِيْحاً علىٰ طريقة أهل الحَدِيْث الحُفَّاظ، أو أَئِمَّة الفِقْه النُّظَّار، فإن لكل منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كلٍّ خير...).

واشتمل الكتاب علىٰ ١٤٧١ حَدِيْثاً، وكل حَدِيْث مذكور مع مُخَرِّجِهِ، ومجرد من الأسانيد.

وفي آخره: تمَّ الإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام.

كما اشتمل علىٰ أَحَادِيْث في الكتب الآتية: كتاب الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصيام، الحج، البُيُوْع، الفرائض، النكاح، الجِراح، الجِهَاد والسِّيَر، الجَامِع وفيه: جمل من الأمر والنهي.

وتضمنت هٰذِهِ الكتب الأبواب الفِقْهِيَّة عموماً.

وقد تم طبع الكتاب بـ ٥٤٢ صفحة.

والذي يبدو أن السَّيِّد المحقِّق لم يَرجِع إلىٰ ما قاله السُّبْكِيّ في طَبَقَاته حول الكتاب، ولم يَطَّلع علىٰ تَنْبِيْه الحافظ قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ عليه، مع أنه ذكر في مُقَدِّمَة الكتاب أنه اطلع علىٰ ترجمة ابن دَقِيْق العِيْد في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ.

وطبع أَيضاً كتاب (الإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام) في دار المعراج الدولية للنشر - الرِّيَاض، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، بتَحْقِيْق وتَخْرِيْج حُسَيْن إِسْمَاعِيْل الجمل، دبلوم الدراسات العليا في الوثائق قسم المكتبات - جَامِعَة القَاهِرَة، طبعه بمجلدين، بلغت صفحاتها ٨٣٨ صفحة.

وكان آخر حَدِيْث فيه يحمل رقم ١٦٣٢، فاختلف ترقيم أَحَادِيْثه عن طَبْعَة الأُستاذ مُحَمَّد سَعِيْد المَوْلَوِيّ.

وقدم الأُستاذ المحقّق له مُقَدِّمَة، تضمنت: نُبْذَة عن حياة ابن دَقِيْق العِيْد، ثم تعريفاً بكتاب الإلمام، ووصف النسخ الخَطِّيَّة الخمس التي اعتمدها في التَّحْقِيْق، وهي مُصَوِّرات المخطوط الثلاث المحفوظة في المَكْتَبَة الظَّاهِرِيَّة التي اعتمدها الأُستاذ مُحَمَّد سَعِيْد المَوْلَوِيّ، وزاد عليها نسخة محفوظة بمَكْتَبَة الإسْكَنْدَرِيَّة (المَكْتَبَة البلدية سَابِقاً) تحت رقم ١١٩٤/ ب، ونسخة مَكْتَبَة الإسكوريال تحت رقم ١٠٨٦.

وذكر المحقّق أن مطبوعة الأُستاذ مُحَمَّد سَعِيْد المَوْلَوِيّ فيها كثير من التَّصْحِيْف والزِّيَادَة والسقط، وله عليها مؤاخذات، وجعلها نسخة سادسة في التَّحْقِيْق.

د- الاعتناء به:

اعتنىٰ العُلَمَاء بهٰذَا الكتاب لمنزلته الكَبِيْرَة.

فشرحه: شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن نَاصِر الدِّيْن مُحَمَّد الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٢هـ.

ولَخَّصَهُ: قُطْب الدِّيْن عَبْد الكَرِيْم بن عَبْد النُّوْر الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٥هـ، وسماه (الاهتمام بتَلْخِيْص كتاب الإلمام).

وطُبع كتاب (الاهتمام بتَلْخِيْص كتاب الإلمام) بتَحْقِيْق حُسَام رياض، في مركز السُّنَّة للبَحْث العِلْمِيّ التابع لمَكْتَبَة السُّنَّة بالقَاهِرَة، وشارك في تَخْرِيْج أَحَادِيْثه الأُستاذ حُسَيْن الجمل، في مُؤَسَّسَة الكتب الثقافية في بَيْرُوْت، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م، بمجلد وَاحِد، بلغت عدد صفحاته ٦٨٠ صفحة.

ولَخَّصَهُ أَيضاً: شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشهير بابن قُدَامَة المَقْدِسِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٤هـ، وسماه (المُحَرَّر).

وعلىٰ هٰذَا الملخَّص شرحٌ للقَاضِي جمال الدِّيْن يُوْسُف بن حَسَن الحَمَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٩هـ.

ولَخَّصَ الإلمام أَيضاً: عَلَاء الدِّيْن عَلِيّ بن بَلَبَان الفَارِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٩هـ(١).

٣- الإمَام:

قال الأُدْفُوِيّ: تضمَّن الأَحْكَام، واشتمل علىٰ الفَوَائِد النقلية، والقَوَاعِد العقلية، والأنواع الأدبية، والنُّكَت الخِلافية، والمباحث المنطقية، واللطائف البَيَانِيَّة، والمواد اللُّغَوِيَّة، والأبحاث النَّحْوِيَّة، والعُلُوْم الحَدِيْثِيَّة، والمُلَح التَّارِيْخِيَّة، والإشارات الصُّوْفِيَّة(٢).

والكتاب لم يَتِمّ(٣).

---

(١) كَشْف الظُّنُوْن ص١٥٨. لٰكِن ورد فيه: (لَخَّصه قُطْب الدِّيْن عَبْد الكَرِيْم بن عَبْد النُّوْر الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٥هـ، وسماه: الاهتمام بتَلْخِيْص كتاب الإمَام...، ولخص الإمَام أَيضاً عَلَاء الدِّيْن عَلِيّ بن بَلَبَان الفَارِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣١هـ).

والظَّاهِر أن كلمة (الإمَام) في الموضعين محرَّفة، صوابُها: (الإلمام)، لأن الكلام مُنْصَبٌّ عليه.

وتَارِيْخ وفاة عَلَاء الدِّيْن عَلِيّ بن بَلَبَان سنة ٧٣٩هـ من النُّجُوْم الزَّاهِرَة ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥، ومثله في المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٦٩، ونقله عن المُقَفَّىٰ عَلِيّ صَافِي في: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وعن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ أَيضاً، والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨١ والمُقَفَّىٰ السَّابِق، وكَشْف الظُّنُوْن ص١٥٨ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

لٰكِنه أَكْمَل تَسْوِيْدَهُ، وبَيَّض منه قطعة[(١)]، ولو كَمُل تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلداً[(٢)]، أو خمسة وعشرين مجلداً[(٣)].

ولو كَمُل لم يكن للإسْلَام مثله[(٤)].

قال الأَسْنَوِيّ: (كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أَكْمَل كتابه الكَبِيْر العَظِيْم الشأن المسمَّىٰ بـ«الإمَام» بهمزة مكسورة بعدها ميم، وهو الذي اسْتَخْرَج منه كتابه المُخْتَصَر المُسَمَّىٰ بـ«الإلمام» بهمزة مكسورة بعدها ميم، بزِيَادَة اللام.

فحسده عليه بعض كبار هٰذَا الشأن ممن في نفسه منه عداوة، فدَسَّ من سرق أكثر هٰذِهِ الأجزاء وأعدمها، وبقي منها الموجود عند الناس اليوم، وهو نحو أربعة أجزاء، فلا حول ولا قوة إلَّا بالله. كذا سمعته من الشَّيْخ شمس الدِّيْن بن عَدْلَان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان

(١) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ.
(٢) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠ عن الذَّهَبِيّ.
(٣) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢.
(٤) المصدران السَّابِقَان.

وفي المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩: لو كَمُل لَأغنىٰ عن كل مصنف في هٰذَا المعنىٰ.

وانظر الثناء علىٰ هٰذَا الكتاب في:

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ والمُقَفَّىٰ السَّابِق عن ابن القَمَّاح وابن تَيْمِيَّة، والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ والتَّاج المُكَلَّل ص ٤٦١ عن ابن حَجَر، وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وكَشْف الظُّنُوْن ص١٥٨ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠.

وانظر أَيضاً: ثناء ناظر الجيش - وسيأتي - في (أبو حَيَّان النَّحْوِيّ) ص٥٦١ عن تَمْهِيْد القَوَاعِد.

عارفاً بحاله)[١].

واختلفوا في الإمَام[٢] علىٰ أقوال:

القول الأول: إنه شرح الإلمام[٣].

ويرجِّحه قوله في مُقَدِّمَة شرح الإلمام: (... هٰذَا ولما برز ما أَبرزتُه من كتاب «الإلمام»، وكان وضعُه مقتضِياً للاتّساع، ومقصودُه موجباً لامتداد الباع، عدل قومٌ عن استحسان إطابته، إلىٰ استخشان إطالته، ونظروا إلىٰ المعنىٰ الحَامِل عليه، فلم يقضوا

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ عن الأَسْنَوِيّ، وكَشْف الظُّنُوْن ص١٥٨ عن البِقَاعِيّ في شرح الأَلْفِيَّة.

وقال الوادي آشي في بَرْنَامَجه ص١٣٠: له في الحَدِيْث كتاب الإمَام في مَعْرِفَة أَحَادِيْث الأَحْكَام، واختصره.

وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: الإمَام في مَعْرِفَة أَحَادِيْث الأَحْكَام.

وانظر: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٤٧٢.

(٢) عُزِيَ كتاب الإمَام إلىٰ ابن دَقِيْق العِيْد أَيضاً في: ذيول العِبَر ص٢١ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص٢٣٦ وطَبَقَات الحُفَّاظ ص٥١٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وإِيْضَاح المَكْنُوْن ج٢ ص١٢٠ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٥و٥٨١ عن الفَوِّيّ و ص٥٨٢ عن ابن القَمَّاح و ص٥٨٧، والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٦٩ وأَعْيَان العَصْر للصَّفَدِيّ ج٤ ص٥٨١. ونقله عَلِيّ صَافِي عن المُقَفَّىٰ وأَعْيَان العَصْر في: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣. والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وكَشْف الظُّنُوْن ص١٥٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ والعُدَّة للصَّنْعَانِيّ ج١ ص١٣١و١٤٧ وإِيْضَاح المَكْنُوْن ج٢ ص١٢٠ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠ والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣.

وفي الدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩: (أَلَّف كتاب الإمَام في أَحَادِيْث الأَحْكَام، وشرحه شرحاً عَظِيْماً لم يكمُل). وكلمة (الإمَام) مُحَرَّفَة، صوابُها: (الإلمام) كما هو ظَاهِر.

بمناسبته ولا إخالته، فأَخذتُ في الإعراض عنهم بالرأي الأحزم، وقلتُ عند سَمَاع قولهم: شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَا من أَخْزَم. ولم يكن ذٰلِكَ مَانِعاً لي من وصْل ماضيه بالمستقبل، ولا موجِباً لأن أقطع ما أمر الله به أن يُوصَل)[1].

القول الثاني: إنه كتاب في الأَحْكَام كَبِيْر، اسْتَخْرَج منه كتاب (الإلمام)[2].

القول الثالث: الإمَام وشرح الإلمام كتابان متغايران.

وهو الذي يُفهم من كلام قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، حيث قال: (كمَّل تَسْوِيْد كتاب الإمَام، وبَيَّض منه قطعة، ... وشرح بعض الإلمام شرحاً عَظِيْماً)[3].

ومن كلام التُّجِيْبِيّ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة: من تصانيفه: (كتاب الإمَام... والمُخْتَصَر المسمىٰ بالإلمام... وشرح هٰذَا المُخْتَصَر مطوَّلاً ولم يَتِمّ، ويقدَّر تمامه بعشرين مجلداً)[4].

ويفهم كذٰلِكَ من عبارة السُّبْكِيّ، حيث قال: (ومن مُصَنَّفَاته: كتاب الإمَام في الحَدِيْث، وهو جَلِيْل حافل، لم يُصنَّف مثله. وكتاب الإلمام، وشرحُه، ولم يُكْمِل شرحَه)[5].

---

(١) المُقَدِّمَة في الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٨٨.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩، والرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٨٠ (فيه القولان).

قال ابن حَجَر في كتابه رَفْع الإِصْر عن قُضَاة مِصْر: (وصاحبنا جمال الدِّيْن لم يفرِّق بين الإمَام وبين شرح الإلمام، كأنه كغيره من الطلبة يظن أن الإمَام شرح الإلمام، وليس كذٰلِكَ، فالإمَام كتاب في أَحَادِيْث الأَحْكَام علىٰ الأبواب الفِقْهِيَّة، وكان استمداد الإلمام منه، والموجود منه قطعة نحو الربع ولٰكِنها مفرقة...). / ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٤.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦.

(٤) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠.

(٥) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢.

وفي بَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢: (له الإلمام في الحَدِيْث وشرحه).

وكذٰلِكَ من عبارة ابن حَجَر، حيث قال: (شرع في شرح الإلمام فخرج منه أَحَادِيْث يَسِيْرَة في مجلدين، أتىٰ فيهما بالعجائب، الدالة علىٰ سَعَة دائرته في العُلُوْم، خصوصاً في الاستنباط، وجمع كتاب الإِمَام في عشرين مجلدةً، عُدِم أَكثرُه بعده)(١).

وكتاب (الإِمَام) مخطوط، الجزء الأول منه في المَكْتَبَة الأَزْهَرِيَّة(٢).

أقول:

أَطْلَعني المُحَدِّث الشَّيْخ حَمْدي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ(٣) رَحِمَهُ اللهُ، علىٰ مُصَوَّرَة مخطوطة الجزء الأول من (الإمَام) لابن دَقِيْق العِيْد، فيها عدة أَخْتَام وتملُّك، لم أتبين شَيئاً منها، لعدم دقة التصوير، وكتب علىٰ الصفحة الأُوْلَىٰ بخَطٍّ حَدِيْث معتادٍ: (الإمَام لابن دَقِيْق العِيْد).

وهي ناقصة من أولها، تبدأ في أثناء المَسْأَلَة الثالثة المُسْتَنْبَطَة من الحَدِيْث الأول. كما أنها ناقصة من الأَخِيْر.

وهٰـذِهِ المُـصَـوَّرَة تقع في ١٧٧ ورقة (ذات الصفحتين)، عدا الورقة الأُوْلَـىٰ والأَخِيْرَة، ففيهما صفحة وَاحِدَة.

وكنتُ قد شككتُ في نسبة هٰذِهِ المخطوطة إلىٰ ابن دَقِيْق العِيْد، لورود عبارة فيه في ورقة ١٩ب: (فأَمَّا حَدِيْث القُلَّتَيْن فقد بسطنا القول فيه في كتاب الإِمَام في مَعْرِفَة

---

(١) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ عن ابن حَجَر.

(٢) الأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣.

(٣) الشَّيْخ حَمْدي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ: من عُلَمَاء الأَكْرَاد بشِمَال العِرَاق، ولد في ٢١ نيسان ١٩٣١م، مُحقِّق، فاضل، له جهود عِلْمِيَّة مَشْكُوْرَة، منها: تَحْقِيْق كتاب جَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل لصَلَاح الدِّيْن بن كَيْكَلَدِي، وتَحْقِيْق المُعْجَم الكَبِيْر للطَّبَرَانِيّ، طبعتهما وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة. تُوُفِّيَ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

أَحَادِيْث الأَحْكَام، والذي يلخصه ها هنا أنه يعترض علىٰ التمسك به من جهة الإسناد والمتن...).

ولٰكِن تَبدَّدَ هٰذَا الشك حين عدتُ - للتأكد - إلىٰ النُّصُوْص التي ينقلها الصَّنْعَانِيّ في حَاشِيَة العُدَّة علىٰ إحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيْق العِيْد من كتاب (الإمَام) لابن دَقِيْق العِيْد نفسه، وذٰلِكَ حين يشرح عبارة إحْكَام الأَحْكَام.

فرأَيتُ تلك النُّصُوْصَ التي نقلها الصَّنْعَانِيّ من كتاب (الإمَام) موجودة بحروفها في هٰذِهِ المخطوطة، مما أكد لي أن هٰذِهِ المخطوطة هي الجزء الأول من كتاب (الإمَام) لابن دَقِيْق العِيْد.

ومثال ذٰلِكَ: ٤ أسطر نقلها الصَّنْعَانِيّ في العُدَّة ج١ ص١١٩ عن ابن دَقِيْق العِيْد. وهي في الإمَام ص١٩ من المخطوطة.

و ١٩ سطراً نقلها الصَّنْعَانِيّ في العُدَّة ج١ ص١٣١ عن شرح الإلمام. وهي في الإمَام ص٢٣ من المخطوطة.

ومثل ذٰلِكَ مواضع عديدة أُخرىٰ.

فضلاً عن أن أُسْلُوْبه في كتاب (الإمَام) هو كأُسْلُوْبه في كتاب (إحْكَام الأَحْكَام).

لذٰلِكَ فإن عبارته في (الإمَام) الآنفة الذكر: (فقد بسطنا القول فيه في كتاب الإمَام في مَعْرِفَة أَحَادِيْث الأَحْكَام)، إما خطأ من الناسخ وصوابه: (كتاب الإحْكَام شرح عُمْدَة الأَحْكَام)، لأنه تحدَّث فيه عن حَدِيْث القُلَّتَيْن ج١ ص١٢٥. وهٰذَا احتمالٌ أَستبعدُه، لأن كلامه في (الإحْكَام) مُخْتَصَر.

وإمَّا يريد أنه بَسَطه في (الإمَـام) في موضع آخر منه، أثناء شرحه، لأن حَدِيْث القُلَّتَيْن غير مذكور في (الإلمام)، ليجعله رأس موضوع، وهٰذَا هو الذي أُرجِّحه.

فكأنه قد قال: (فقد بسطنا القول فيه في هٰذَا الكتاب).

وبعد النَّظَر في كتاب (الإمَام) ومقارنته بكتاب (الإلمام) تبين لي:

أن كتاب (الإمَـام) هو شرح لكتاب (الإلمـام)، فهو يُـورِدُ الـحَدِيْثَ كما أورده في (الإلمام)، ويبدأ ببَيَان وجوه الكلام عنه.

وعليه فإن القول الأول من الأقوال المتقدمة في كتاب الإمَام هو الراجح لَدَيَّ.

ولو اتفق الناقلون علىٰ أن (الإمَام) كَامِل، لقلنا باحتمال أن يكون (الإلمام) قد أُخذ منه، كما هو عليه القول الثاني.

أَمَّا القول بأنهما كتابان متغايران، فهو أمر بعيد عند ملاحظة الكتابين. وعليه فيحمل قول من قال به علىٰ ما يوافق أحد القولين الأولين.

وعلىٰ أية حال:

فكتاب (الإمَام) عَظِيْم الشأن، جَلِيْل القدر، يَدُلّ علىٰ أن ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمَام في فُنُوْن عديدة، محقِّق بارع، وأُستاذ عَظِيْم.

والمخطوطة التي بين يدي، المحتوية علىٰ ١٧٧ ورقة، هي في شرح اثْنَـي عَشَر حَدِيْثاً الأُوْلَىٰ من كتاب الإلمام.

وطريقة الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد فيه هي: أن يورد حَدِيْث (الإلمام)، وبعده يقول: (الكلام عليه من وجوه)، ويلتزم بها عموماً، وقد يَزِيْد عليها أو يُنقص منها، تَبَعاً لما يمكن أن يتضمنه الحَدِيْث من هٰذِهِ الوجوه، وذٰلِكَ علىٰ النَّحْو الآتي:

الوجه الأول: في التعريف بمَن ذكر. فيُورد فيه تَرَاجُم الرُّوَاة.

الوجه الثاني: في مُخَرِّجِهِ. فيذكر كتب الحَدِيْث التي أخرجته.

الوجه الثالث: في شيء من مُـفْـرَدَاته. فـيُورد الـمُـفْـرَدَات، ويتكلم عنها لُـغَـةً واصْطِلَاحاً.

الوجه الرابع: في شيء من العَرَبِيَّة. فيُورد بعض المباحث النَّحْوِيَّة.

الوجه الخامس: في شيء من المَسَائِل البلاغية.

الوجه السادس: في الفَوَائِد والمباحث. فيتعرض للمَسَائِل الفِقْهِيَّة، وخلافات الفُقَهَاء.

وفي هٰذَا الوجه الأَخِيْر تضمن شرح الحَدِيْث مَسَائِل كثيرة(١)، دلَّت علىٰ طول باع الشَّيْخ ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومبلغ علمه، وحِدَّة ذهنه.

---

(١) كانت أعداد تلك المَسَائِل التي استنبطها علىٰ النَّحْو الآتي:

رقم الورقة في المخطوطة	رقم الحَدِيْث	عدد مَسَائِله
- باب الطهارة	١	٥١
١٦	٢	٢٤
٣٢	٣	١٩
٣٧	٤	٢١
٤٢	٥	٢١
٤٨	٦	٢٢
٥٤	٧	٨٠
٧٦	٨	٦
٧٩	٩	٢٤
٨٦	١٠	٣٠
٩٣ باب الآنية	١	٤١٠
١٧٢	٢	الموجود قسم من المَسْأَلَة ١٢

٤- الأربعون في الرِّوَايَـة عن ربِّ العالَمِين[١]:

والأربعون لم يذكر فيها إلَّا عن عَالِم[٢].

وهي أربعون حَدِيْثاً تُسَاعِيَّة خَرَّجَهَا لنفسه[٣]، حَدَّث فيها عن ابن الجُمَّيْزِيّ ونحوه[٤].

قال التُّجِيْبِيّ: تَخْرِيْج شَيْخنا... من عالي حَدِيْثه، سمعت جميعها عليه بدار الحَدِيْث الكَامِلِيَّة من القَاهِرَة المُعِزِّيَّة حاضرة الديار المِصْرِيَّة، بقِرَاءَة صاحبنا الإمَام الفاضل نور الدِّيْن أبي الحَسَن عَلِيّ بن جَابِر بن عَلِيّ بن مُوسَىٰ القُرَشِيّ الهَاشِمِيّ[٥].

---

(١) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ وكلاهما عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ والرَّدّ الوَافِر ص٥٩ والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٣ ص١٤٤٠ والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٧٠ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وإِيْضَاح المَكْنُوْن ج١ ص٥٤ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

(٢) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ.

(٣) طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٧٧ وبَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٥٤ وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢١ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ والمُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٦٩ ونقله عنه عَلِيّ صَافِي في: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣، وتكرار المَقْرِيْزِيّ لهما يوهم أنه كتابان، والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٨ ص٢٠٧ وطَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٥١٣.

(٤) الدُّرَر الكَامِنَة السَّابِق.

(٥) بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٥٤.

وانظر نحوه في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢١ وأورد فيه جُمْلَة من تلك الأَحَادِيْث رواها عنه بالسَّنَد، وبيَّن ما كان منها عالياً أو غيره.

وذكر ابن مَخْلوف[١] وإسْمَاعِيْل باشا[٢] أن الأَربَعِين هي سُبَاعِيَّة. وهو تحريف، لما يأتي:

أ. إن المُؤَلِّفَيْن متأخران، وهما ينقلان عن المتقدِّمين، والمتقدِّمون قالوا بأن الأَربَعِين تُسَاعِيَّة، كما هو مبيَّن، لا سِيَّمَا وأن ابن مَخْلوف ينقل عن الدِّيْبَاج المُذْهَب، وصاحب الدِّيْبَاج يقول: بأنها تُسَاعِيَّة.

ب. إن ابن دَقِيْق العِيْد يقول في الاقْتِرَاح عند كلامه علىٰ العُلُوِّ بالنسبة إلىٰ قلة الوسائط بينه وبين الرَّسُوْل ﷺ في الباب الخامس في مَعْرِفَة العالي والنازل: (وغالب ما يقع من هٰذَا لمشايخنا اليوم بالأسانيد الجيدة ثَمَانِيَة رِجَال ولنا تسعة)... إلخ.

وذكر بروكلمان[٣] والزِّرِكْلِيّ[٤] أن له **شرحاً للأَربَعِين حَدِيْثاً النَّوَوِيَّة**، وطُبِعَ باسم (شرح الأَربَعِين حَدِيْثاً النَّوَوِيَّة) لابن دَقِيْق العِيْد، وتولت نشره المَكْتَبَة الفيصلية في مَكَّة المُكَرَّمَة، خالياً من هوامش التَّحْقِيْق ومُقَدّمته.

لٰكِن لم يذكر له هٰذَا الشَّرْح عند المتقدِّمين، ولعلهم حسِبوا هٰذَا الكتاب (الأربعون في الرِّوَايَة عن رب العالمين) شرحاً للأَربَعِين النَّوَوِيَّة.

٥- إملاء على مُقَدِّمَة كتاب عَبْد الحَقّ[٥]:

---

(١) شَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(٢) هَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

(٣) تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان – الذيل ج٢ ص٦٦.

(٤) الأَعْلَام للزِّرِكْلِيّ ج٦ ص٢٨٣، وذكر أنه مخطوط.

(٥) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦. وفي مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٦١: (له إملاء علىٰ مُقَدِّمَة كتاب الأَحْكَام الصُّغْرَىٰ لأبي مُحَمَّد عَبْد الحَقّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

قال محقق الطَّالِع: (لعله عَبْد الحَقّ بن غالب المعروف بابن عَطِيَّة)، وهو تخمين ليس بصواب.

ولعل هٰذَا الإملاء هو الذي قصده الوادي آشي في بَرْنَامَجه ص١٣١ بقوله: (وله الأمالي

وقد ذكره في الاقْتِرَاح بقوله: (وقد ذكرت مواضع من ذٰلِكَ فيما أمليتُه علىٰ مُقَدِّمَة شرح الأَحْكَام الصُّغْرَىٰ لأبي مُحَمَّد عَبْد الحَقّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ)[1].

والأَحْكَام الصُّغْرَىٰ في الحَدِيْث، للشَّيْخ أبي مُحَمَّد عَبْد الحَقّ بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَرَّاط الإشْبِيْلِيّ الأَزْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٨٢هـ ببِجَايَة.

وللشَّيْخ عَبْد الحَقّ كتاب (الأَحْكَام الكُبْرَىٰ في الحَدِيْث) أَيضاً، وهو كتاب كَبِير في نحو ثلاث مجلدات، انتقاه من كتب الأَحَادِيْث[2].

٦- تصنيف في أُصُوْل الدِّيْن[3]:

قال حاجي خَلِيْفَة: (عَقِيْدَة ابن دَقِيْق العِيْد. أولها: الحمد لله العالم... إلخ.

التي أملاها بدار الحَدِيْث الشَّافِعِيَّة بقُوْص).

وذكره المَقْرِيْزِيّ في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩، وفيه: وهو شرح مُقَدِّمَة في أُصُوْل الفِقْه.

وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: (الأمالي التي أملاها بدار الحَدِيْث السَّابِقية بقُوْص) بدلالة ما في بَرْنَامَج الوادي آشي المذكور آنِفاً.

(١) الاقْتِرَاح ص (٤ب).

(٢) كَشْف الظُّنُوْن ج١ ص١٩-٢٠.

ورد في المُقَدِّمَة التي كتبها مُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب لكتاب العُدَّة للصَّنْعَانِيّ علىٰ إحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيْق العِيْد ص٢٨: (لابن دَقِيْق العِيْد «إملاء علىٰ مُقَدِّمَة كتاب عَبْد الحَقّ» بلغ فيه إلىٰ باب الحج. قال الحافظ الذَّهَبِيّ: لم أَرَ في كتب الفِقْه مثله).

أقول: إثبات قوله (بلغ فيه... إلخ) لهٰذَا الكتاب، خطأ مطبعي، لأنه يعود إلىٰ الكتاب المذكور في السطر الذي يليه، وهو (شرح مُخْتَصر ابن الحَاجِب في فِقْه المَالِكِيَّة).

وقد تقدمت عبارة الذَّهَبِيّ عند ذكره قبل قليل.

(٣) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣.

وشرحها العَلَّامَةُ بُرْهَان الدِّيْن إبْرَاهِيْم بن أَبي شَرِيْف القُدْسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ، وسماه: العِقْد النَّضِيْد، أوله: الحمد لله المُتَعَالِي في جَلَال قُدْسه)[١].

وقد وصف إسْمَاعِيْل باشا عَقِيْدَة ابن دَقِيْق العِيْد بأنها مشهورة[٢].

٧- شرح بعض مُخْتَصر ابن الحَاجِب في الفِقْه المَالِكِيّ[٣]:

---

(١) كَشْف الظُّنُوْن ص١١٥٧.

وانظر: هَدِيَّة العَارِفِيْن ج١ ص٢٥، وفيه ورد ضمن مؤلفات ابن أبي شَرِيْف اسمان، هما: (العِقْد النَّضِيْد في شرح عَقِيْدَة ابن دَقِيْق العِيْد، عُنْوَان العَطَاء والفَتْح في شرح عَقِيْدَة ابن دَقِيْق العِيْد أبي الفَتْح)، ولعلهما اسمان لمؤلَّف وَاحِد.

(٢) هَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ وكلاهما عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، ومِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٩ عن ابن حَيَّان، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٦ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٠.

وفي بَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١: (شرح كتاب أبي عَمْرو بن الحَاجِب). وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: (وشرح كتاب أبي عَمْرو... ابن الحَاجِب المَالِكِيّ، ولم يتم أَيضاً، ويُقدَّر تمامه بعشرين مجلَّداً أَيضاً). لٰكِنه لم يُعَيِّن الكتاب الفِقْهِيّ أو الأُصُوْلِيّ.

واكتفىٰ في الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ بالقول: (شرح بعض مُخْتَصر ابن الحَاجِب)، وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢: (وشرح ابن الحَاجِب في فُرُوْع المَالِكِيَّة). وفي المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٧٠: (شرح كتاب ابن الحَاجِب في الفِقْه علىٰ مَذْهَب مَالِك)، ونقله عنه عَلِيّ صَافِي في كتابه: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣.

ابن الحَاجِب: جَمَال الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عُمَر بن أبي بَكْر الكُرْدِيّ المَالِكِيّ.

قال قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ: لم أَرَ في كتب الفِقْه مثله[١].

وقد وصل فيه إلىٰ باب الحج[٢].

قال ابن فَرْحُوْن: وذكر لي شَيْخُنَا أبو عَبْد الله بن مرزوق أنه بلغه: أن الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن وصل في شرح ابن الحَاجِب إلىٰ كتاب الحج. والذي وقع لي منه إلىٰ آخر التَّيَمُّم في مجلد خرماً، وأظنه بلغ إلىٰ كتاب الصلاة[٣].

٨- شرح مُخْتَصَر أبي شُجَاع في فِقْه الشَّافِعِيَّة[٤]:

وأبو شُجَاع أَحْمَد بن الحُسَيْن (الحَسَن) بن أَحْمَد الأَصْفَهَانِيّ الشَّافِعِيّ القَاضِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٨٨هـ، وقيل: سنة ٥٠٠هـ، وقيل: سنة ٥٩٣هـ. ومُخْتَصَرُهُ هو (التَّقْرِيْب)، أو المسمَّىٰ بـ (غَايَة الاخْتِصَار)[٥].

تنقل بين القَاهِرَة ودِمَشْق والإسْكَنْدَرِيَّة، وتوفي بها سنة ٦٤٦هـ. أكبّ الخَلْقُ علىٰ الاشتغال عليه والتزم لهم الدروس، له الكافية في النَّحْو، والشافية في الصَّرْف، وله في الفِقْه والأُصُوْل.

وَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص٢٤٨ وغَايَة النِّهَايَة ج١ ص٥٠٨ والطَّالِع السَّعِيْد ص٣٥٢ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٥٦ وبُغْيَة الوُعَاة ج٢ ص١٣٤ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١١٤ والبُلْغَة في تَارِيْخ أَئِمَّة اللُّغَة ص١٤٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٣٤ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٦ ص٣٦٠ ومِفْتَاح السَّعَادَة ج١ ص١٣٨.

(١) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦.

(٢) شَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩.

(٣) الدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٨.

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٦.

(٥) ترجمة **أبي شُجَاع** في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٦ ص١٥ وكَشْف الظُّنُوْن ص١١٨٩و١٦٢٥ وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ شرح ابن قَاسِم الغَزِّيّ علىٰ مُخْتَصَر أبي شُجَاع ج١ ص١٠ وحَاشِيَة البُجَيْرِميّ علىٰ شرح الخَطِيْب الشَّرْبِيْنِيّ المعروف بالإقْنَاع في حَلّ ألفاظ أبي شُجَاع ج١ ص١٢.

ولعل شرح ابن دَقِيْق العِيْد هو الذي ذكره بروكلمان[١] والزِّرِكْلِيّ[٢] باسم: (تُحْفَة اللَّبِيْب في شرح التَّقْرِيْب).

وذكر الزِّرِكْلِيّ بأنه: مطبوع. ولم أَقِفْ عليه.

٩- شرح على مُخْتَصَر التِّبْرِيْزِيّ في فِقْه الشَّافِعِيَّة[٣]:

ومُخْتَصَر التِّبْرِيْزِيّ في فُرُوْع الشَّافِعِيَّة، لأمين الدِّيْن مُظَفَّر بن أَحْمَد التِّبْرِيْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢١هـ، لَخَّصَهُ من الوَجِيْز[٤].

١٠- شرح عُيُوْن المَسَائِل:

وعُيُوْن المَسَائِل في نُصُوْص الشَّافِعِيّ، لأبي بَكْر أَحْمَد بن حُسَيْن بن سَهْل الفَارِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٥هـ[٥].

ولم أَرَ أَحداً من مترجمي ابن دَقِيْق العِيْد المتقدِّمين قد ذكره.

---

(١) تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان – الأصل ج٢ ص٧٥.

(٢) الأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣.

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٦.

وورد في الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦: (شرح علىٰ التِّبْرِيْزِيّ في الفِقْه). ومثل ما في الطَّالِع ورد في المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩.

(٤) كَشْف الظُّنُوْن ص١٦٢٦.

(٥) كَشْف الظُّنُوْن ص١١٨٨ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

١١- شرح كتاب ابن الحَاجِب في الأُصُوْل[(١)]:

وذكر حاجي خَلِيْفَة: أن الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد شرح بعض مُخْتَصَر ابن الحَاجِب في أُصُوْل الفِقْه: (مُنْتَهَىٰ السُّؤْل والأَمَل في عِلْمَي الأُصُوْل والجَدَل)[(٢)].

وقال إسْمَاعِيْل باشا: من تصانيفه: شرح مُنْتَهَىٰ السُّؤْل والأَمَل، لابن الحَاجِب[(٣)].

١٢- شرح مُقَدِّمَة المُطَرِّزِيّ في أُصُوْل الفِقْه[(٤)]:

ولعله هو كتابه الذي ذكره بعضهم باسم: شرح العُنْوَان في أُصُوْل الفِقْه[(٥)].

---

(١) المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٧٠ ونقله عنه عَلِيّ صَافِي في كتابه: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣.

وفي أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢: (شرح بعض مُخْتَصر ابن الحَاجِب). ويريد الصَّفَدِيّ بالمُخْتَصر المُخْتَصر الأُصُوْلِيّ، لأنه ذكر بعده: (وشرح ابن الحَاجِب في فُرُوْع المَالِكِيَّة).

(٢) كَشْف الظُّنُوْن ص١٨٥٦.

(٣) هَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.

(٤) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢ وطَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث ج٤ ص٢٦٦ وكلاهما عن قُطْب الدِّيْن الحَلَبِيّ، والوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢ وفَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣ والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨ والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩ وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٠.

وفي المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ: (له شرح المُطَرِّزِيَّة في النَّحْو) نقله عَلِيّ صَافِي في كتابه: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣، وفي المطبوعة من المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩: (شرح المطرز في النَّحْو). وفي كليهما وَهَمٌ ظَاهِر، لخلافه إجماع المتقدِّمين.

(٥) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢١٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لَلأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ والمُزْهِر للسُّيُوْطِيّ ج١ ص٢٤ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢ وتَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ

قال حاجي خَلِيْفَة: (عُنْوَان الوُصُوْل في الأُصُوْل – في أُصُوْل الفِقْه، شرحه الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن دَقِيْق العِيْد... أوله: الحمد لله ذي العظمة والجَلَال... إلخ، قال: فهٰذِهِ فُصُوْل مشتملة علىٰ تَعْرِيْفَات ومَسَائِل، لا غُنْيَةَ عنها للفَقِيْه في مَعْرِفَة الأَحْكَام، أَوردتُها علىٰ سَبِيْل الإيجاز، مقتصِراً علىٰ رُؤُوْس المَسَائِل، مكتفياً بالأُنْمُوْذَج من نُكَت الدلائل، جَرَّدْتُها للمبتدئين في الفن. وهو عشر ورقات)[1].

١٣- اقتناص السوانح:

أتىٰ فيه بأشياء غَرِيْبَة، ومباحث عجيبة، وفَوَائِد كثيرة، ومواد غزيرة[2].

١٤- ديوان خُطَب، مفرد معروف[3]:

وخُطَبه بليغة مشهورة، أنشأها لَمَّا كان خَطِيْباً بقُوْص[4].

لبروكلمان – الذيل ج٢ ص٦٦.

(١) كَشْف الظُّنُوْن ص١١٧٦.

(٢) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦ والمُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩ والأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣.

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٩ ص٢٣٠.

وانظر: الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦ وبَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٠ والدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٦، وفي المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠: (له خُطَب)، وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨ وبَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٦ عن الأَسْنَوِيّ، وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٠.

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ، وشَذَرَات الذَّهَب، السَّابِقَان.

وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: (ديوان خُطَب جمعة).

١٥- جَمْع كلّ من سُمِّيَ بحافظ[١].

١٦- فَوَائِد حَدِيْث بَرِيْرَة. قريباً من مائتي فائدة[٢].

١٧- التشديد في الرَّدّ على غُلَاة التقليد[٣].

١٨- له تعاليق كثيرة[٤].

١٩- قال الأُدْفُوِيّ: أَخْبَرَنِي قَاضِي القُضَاة نَجْم الدِّيْن أَحْمَد القَمُوْلِيّ: أنه أعطاه دراهم، وأمره أن يشتري بها ورَقاً ويجلِّده أبيض، قال: فاشتريتُ خمسةً وعشرين كُرَّاساً، وجلَّدْتُها وأَحضرتُها إليه، وصنَّف تصنيفاً وقال: إنه لا يظهرُ في حياته[٥].

٢٠- الاقْتِرَاح:

وهو هٰذَا الكتاب الذي نقوم بتَحْقِيْقه، وكان العُلَمَاء قد اهتموا به كَثيراً لعُلُوّ منزلته بين كتب مُصْطَلَح الحَدِيْث، ومنزلة مؤلِّفه بين العُلَمَاء. وقد ذُكرت للكتاب أَسْمَاء متعددة، أُبيِّنها علىٰ النَّحْو الآتي:

---

(١) المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٧٠.

وفي مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٩: عن ابن حَيَّان: له كتاب الحُفَّاظ. وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: كتاب طَبَقَات الحُفَّاظ، وذكر لي أنه في مجلدين.

(٢) طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٢٥.

(٣) مِلْء العَيْبَة ج٣ ص٢٥٩ عن ابن حَيَّان، ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠.

(٤) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦، والمُقَفَّىٰ السَّابِق.

(٥) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦.

- (الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح، وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح). وهٰذَا الاسم هو المذكور في المخطوطة، وهو نفسه في: بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ[١] ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة[٢] لٰكِن فيهما: (في الصِّحَاح)، بدلًا من: (من الصِّحَاح).

- (الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح، وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث الصِّحَاح). وهٰذَا الاسم ورد في: بَرْنَامَج الوادي آشي[٣] والدِّيْبَاج المُذْهَب[٤]، وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة[٥].

- (الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح). وهٰذَا الاسم ورد في: المُقَفَّىٰ[٦] وتَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان[٧] والأَعْلَام[٨].

- (الاقْتِرَاح في مَعْرِفَة الاصْطِلَاح). وهٰذَا الاسم ورد في: الطَّالِع السَّعِيْد[٩]

(١) بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٤٣.
(٢) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢١.
(٣) بَرْنَامَج الوادي آشي ص١٣١.
(٤) الدِّيْبَاج المُذْهَب ج٢ ص٣١٩.
(٥) شَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٨٩، وبه خطأ مطبعي: (الاصلَاح) بدلًا من (الاصْطِلَاح).
(٦) المُقَفَّىٰ للمَقْرِيْزِيّ ج٦ ص٣٧٠.

ونقل عَلِيّ صَافِي في كتابه: ابن دَقِيْق العِيْد ص١٠٣ عن المُقَفَّىٰ اسمه: (الاقْتِرَاح في معاني الاصْطِلَاح)، بدلاً من (الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح)، ولعله من مخطوطة اعتمدها، لم يقف مُحَقِّقُ المُقَفَّىٰ علىٰ الخلاف المذكور في العُنْوَان.

(٧) تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الأصل ج٢ ص٧٥. وقال: مخطوطة في برلين ١٠٦٣، وهي التي اعتمدناها في التَّحْقِيْق.
(٨) الأَعْلَام ج٦ ص٢٨٣، وذكر أنه مخطوط.
(٩) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦.

والمُقَفَّىٰ[١]. وتكرار المَقْرِيْزِيّ الاسمَ بِهٰذَيْنِ العُنْوَانين في المُقَفَّىٰ قد يوهم أنهما كتابان.

- (الاقْـتِـرَاح). وهٰـذَا الاسـم ورد في: أَلْـفِـيَّـة الـعِـرَاقِـيّ[٢]، وطَـبَـقَـات الـفُـقَـهَـاء الـشَّـافِـعِـيَّـة[٣] والـدُّرر الـكَـامِـنَـة[٤]، والـضَّـوْء الـلَّامِـع[٥]، وطَـبَـقَـات الـحُـفَّـاظ لـلـسُّـيُـوْطِـيّ[٦]، وحُـسْـن الـمُـحَـاضَـرَة[٧]، وبَـدَائِـع الـزُّهُـوْر[٨]، وكَـشْـف الـظُّـنُـوْن[٩]، وشَـذَرَات الـذَّهَـب[١٠]، والـبَـدْر الـطَّـالِـع[١١]، والـتَّـاج الـمُـكَـلَّـل[١٢]،

---

(١) المُقَفَّىٰ ج٦ ص٣٦٩.

وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢٠: (كتاب الاقْتِرَاح في مَعْرِفَة الاصْطِلَاح وما أُضيف إليه من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة في الصِّحَاح).

(٢) أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ حيث قال:

ولأبي الـفَـتْـح في الاقْـتِـرَاح ... أن انفراد الحسن ذو اصْطِلَاح

انظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة، وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٠٩ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩١. وقد ورد (الاقْتِرَاح) في هٰذِهِ الشروح كثيراً.

(٣) طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ص٢٥ وذكر أنه في اخْتِصَار عُلُوْم ابن الصَّلَاح.

(٤) الدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص٣٤٨.

(٥) الضَّوْء اللَّامِع للسَّخَاوِيّ ج١ ص٣٤٣ و ج٤ ص١٧٣.

(٦) طَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٥١٣.

(٧) حُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٨.

(٨) بَدَائِع الزُّهُوْر ج١ ق١ ص٤١٢: (الاقْتِرَاح في مُصْطَلَح الحَدِيْث)، وقال أَيضاً: (وكتاب أُصُوْل الحَدِيْث). وهٰذَا يوهم أنها كتابان في مُصْطَلَح الحَدِيْث، وليس ذٰلِكَ بصواب، إذ له كتاب وَاحِد في مُصْطَلَح الحَدِيْث هو الاقْتِرَاح.

(٩) كَشْف الظُّنُوْن ص١٣٥.

(١٠) شَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٥.

(١١) البَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٢٩.

(١٢) التَّاج المُكَلَّل ص٤٦١ وفيه: (الاقْتِرَاح في عُلُوْم الحَدِيْث).

وهَدِيَّة العَارِفِيْن[١]، ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن[٢]، وتَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان[٣] أَيضاً.

لٰكِن ورد في شَذَرَات الذَّهَب: (الاقْتِرَاح في أُصُوْل الدِّيْن وعُلُوْم الحَدِيْث)، وظَاهِر أن كلمة (أُصُوْل الدِّيْن) مقحَمة هنا، لأنها تعني العَقَائِد، والاقْتِرَاح هو في أُصُوْل أو مُصْطَلَح أو عُلُوْم الحَدِيْث.

وورد أن لابن دَقِيْق العِيْد كتاباً في عُلُوْم الحَدِيْث دون ذكر اسمه، في: تَذْكِرَة الحُفَّاظ[٤]، والوَافِي بالوَفَيَات[٥]، وأَعْيَان العَصْر[٦]، وفَوَات الوَفَيَات[٧].

قال التُّجِيْبِيّ في بَرْنَامَجه: سمعتُ جميعه من فَلَق فيه - أي: من فم ابن دَقِيْق العِيْد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في مجلسين اثنين، أحدهما: مُتَّصِل القِرَاءَة، والثاني: فَصَل بين أوله وآخره وُضُوْء الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ وصلاةُ العَصْر. وكان المجلس الأول بدار الحَدِيْث الكَامِلِيَّة، والثاني بأعلىٰ جَامِع الحَاكِم العُبَيْدِيّ من القَاهِرَة المُعِزِّيَّة حاضرة الديار المِصْرِيَّة، في جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ من سنة ست وتسعين وستمائة[٨].

(١) هَدِيَّة العَارِفِيْن ج٢ ص١٤٠.
(٢) مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٠.
(٣) تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الذيل ج٢ ص٦٦.
(٤) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨٢.
(٥) الوَافِي بالوَفَيَات ج٤ ص١٩٣.
(٦) أَعْيَان العَصْر ج٤ ص٥٨٢.
(٧) فَوَات الوَفَيَات ج٣ ص٤٤٣.
(٨) بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ ص١٤٤.
وحدد ذٰلِكَ الأخذ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٢١ بقوله: وكان هٰذَا الثاني في يوم الجمعة الثاني عشر لجُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ من سنة ست المذكورة.

مضمون كتاب الاقْـتِـرَاح:

ذكر الأُدْفُوِيّ بأنه: كتاب مُفِيْد في عُلُوْم الحَدِيْث[١].

وقال حاجي خَلِيْفَة: (وهو مُخْتَصر ذكره الحافظ زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ في أَلْفِيَّته، وأنه نظمه)[٢]. وقد سبق آنِفاً بيت الأَلْفِيَّة المشار إليه.

وذكر بروكلمان: أن منظومة العِرَاقِيّ للاقْتِرَاح في مَكْتَبَة لاله لي ٣٩٢ "Weisw. 18"[٣].

ويقع نَظْم عَبْد الرَّحِيْم العِرَاقِيّ للاقْتِرَاح في ٤٢٧ بيتاً[٤].

وشرح قطعةً من هٰذَا النَّظْم ولدُه الوَلِيُّ أبو زُرْعَة أَحْمَد بن عَبْد الرَّحِيْم العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٦هـ، قال السَّخَاوِيّ في الضَّوْء اللَّامِع: وقفتُ علىٰ أماكن منه[٥].

---

(١) الطَّالِع السَّعِيْد ص٥٧٦.

(٢) كَشْف الظُّنُوْن ص١٣٥. قال ابن حَجَر في المَجْمَع المُؤَسَّس ج٢ ص١٨٣ في ترجمة الحافظ زَيْن الدِّيْن العِرَاقِيّ، له: (نَظْم الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد).

وقال السَّخَاوِيّ في الضَّوْء اللَّامِع ج٤ ص١٧٣ حين ترجم فيه للحافظ العِرَاقِيّ: (ومن تصانيفه... نَظْم الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد).

(٣) تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الذيل ج٢ ص٦٦.

(٤) انظر ترجمة **الحافظ العِرَاقِيّ** التي كتبها مُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ الحُسَيْنِيّ المدرس بكُلِّيَّة القَرَوِيِّيْن وأمين خزانتها، في مُقَدِّمَة شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة الذي قام بتَحْقِيْقه ج١ ص١٨.

(٥) الضَّوْء اللَّامِع ج١ ص٣٤٣.

قال ابن حَجَر في المَجْمَع المُؤَسَّس ج٣ ص٥٠: (له من شرح نَظْم الاقْتِرَاح قِطعةٌ). وقال تَقِيّ الدِّيْن بن فَهْد في لحظ الألحاظ ص٢٨٨: (وشرح قِطَعاً متفرقة من نَظْم الاقْتِرَاح لوالده). وقال السَّخَاوِيّ في الضَّوْء اللَّامِع ج١ ص٣٤٣: (وشرح نَظْم والده للاقْتِرَاح في

وللسَّخَاوِيّ أَيضاً شرح نَظْم الاقْتِرَاح في الاصْطِلَاح سماه (الإِيْضَاح) في مجلد لَطِيْف[١].

وللسَّخَاوِيّ أَيضاً: الإِيْضَاح في شرح نَظْم العِرَاقِيّ للاقْتِرَاح في مجلد لَطِيْف[٢].

وبَيَّن ابنُ دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سببَ تأليفه هٰذَا الكتاب بقوله في آخره: (فهٰذَا ما أَرَدْنَا ذِكْرَه من بَيَان مُصْطَلَحَات عند أهل الحَدِيْث علىٰ حسب ما اقترح ذٰلِكَ، مع ما أَضفتُ إليه من ذكر أَحَادِيْث صِحَاح).

ويبدو أن هٰذَا هو السبب في تسمية الكتاب بالاقْتِرَاح.

وقد قدَّم ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه الاقْتِرَاح بقوله بعد الحمد: (هٰذِهِ نُبَذ من فُنُوْن مهمة في عُلُوْم الحَدِيْث، يُستعان بها علىٰ فهم مُصْطَلَحَات أهله ومراتبهم علىٰ سَبِيْل الاخْتِصَار والإيجاز، ليكون كالمَدْخَل إلىٰ التوسع في هٰذَا الفن إن شاء الله تعالىٰ).

وقد تضمَّنَ تسعة أبواب في: شرح ألفاظ متداوَلة تتعلق بهٰذِهِ الصِّنَاعَة، كالصَّحِيْح والحَسَن ونحو ذٰلِكَ، والتَّمْيِيْز بين ألفاظ الأداء في المُصْطَلَح: حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا...، وكيفية السَّمَاع والتَّحَمُّل وضبط الرِّوَايَة وأدابها، وآداب المُحَدِّث، وآداب كتابة الحَدِيْث، ومَعْرِفَة العالي والنازل، وبَيَان الفرق بين الغَرِيْب والعَزِيْز، وبَيَان المدَبَّج والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف...، ومَعْرِفَة الثِّقَات والضعفاء من الرُّوَاة، وذكَرَ طَرَفاً من

الاصْطِلَاح، وقفت علىٰ أماكن منه). وأشار إليهما مُحَقِّق المَجْمَع المُؤَسَّس في هامش الصفحة المذكورة.

وترجمة الوَلِيّ العِرَاقِيّ في: المَجْمَع المُؤَسَّس ج٣ ص٤٢-٥٠ والضَّوْء اللَّامِع للسَّخَاوِيّ ج١ ص٣٣٦-٣٤٤.

(١) فِهْرِس الفَهَارِس ج٢ ص٩٩٠.

(٢) الضَّوْء اللَّامِع ج٨ ص١٦.

الأَسْمَاء المُخْتَلِفَة.

وجعل خاتمة تلك الأبواب التسعة: ذِكْر أَحَادِيْث صَحِيْحَة منقسمة إلىٰ سبعة أنواع، كل نوع يشتمل علىٰ أَربَعِين حَدِيْثاً، لها صفة معينة بيَّنها عند إيراده إياها.

وقَطْعُه بصحتها لا يَتِمُّ إلَّا بعد الوقوف علىٰ رِجَال الحَدِيْث، وهو يَدُلّ علىٰ تبحُّره في علم الرِّجَال.

وأوضح في آخر الكتاب: أَنَّ لفظ الحَدِيْث هو لمن ذكره أَوَّلاً من المخَرِّجين إذا تعدَّدوا، فقال: (وما قلتُ منها فيه أَخْرَجَهُ فُلَان وفُلَان، فاللفظ للمذكور أَوَّلاً، وذٰلِكَ بحسب ما انتهىٰ إلينا).

وأهملَ تَخْرِيْج بعض الأَحَادِيْث، فرأَيتُ بعد رجوعي إلىٰ كتب الحَدِيْث أنه بلفظه في سُنَن أبي دَاوُد، وأَثبتُّ ذٰلِكَ في الهامش.

ويبدو في هٰذَا الكتاب بشكل واضح تبحُّر ابن دَقِيْق العِيْد في هٰذَا الفن، فنراه يناقش كبار العُلَمَاء كالخَطَّابِيّ والتِّرْمِذِيّ في الكلام عن الحَسَن مثلاً.

وقد بينتُ ما عقَّب العُلَمَاء به علىٰ كلام ابن دَقِيْق العِيْد في اعتراضاته.

وهو يُورد بعض الألفاظ الدالة علىٰ اجْتِهَاده فيقول مثلاً: (وأقول، والأَوْلَىٰ عندنا، وليس هٰذَا عندي بمتعيّن، قلتُ: ويشترط أن يكون، وأَخْتَار أنا في ذٰلِكَ، وهٰذَا عندنا شديد، وإنما كرهنا ذٰلِكَ فيما إذا، والأحسَن عندي أن يقول، فهو عندي الذي أَضَرَّ بالصَّنْعة، ونحن نرىٰ أن أهمها، ومن الخطأ...، بل أقول إنه أَوْلَىٰ مطلقاً، وهٰذَا كلام يحتاج إلىٰ تَحْقِيْق وبحث...) وغير ذٰلِكَ.

ولا أحتاج إلىٰ سرد أقواله، والفَوَائِد التي ذكرها في الكتاب، مكتفياً بما ذكرتُ في الهوامش، حين عزوتُ الأقوال إلىٰ أصحابها، وحين ذكرتُ من اقتبس من العُلَمَاء قولَ ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو ناقشه.

نُسَخ الاقْتِرَاح:

● ١- نسخة م:

وهي في مَكْتَبَة المتحف البريطاني برقم ٨٧٦.

وكتب عُنْوَانها خطأً: (كتاب النُّبَذ في عُلُوْم الحَدِيْث. للشَّيْخ الإمَام العَلَّامَة مفتي المُسْلِمِيْن آخر المجتهدين تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن دَقِيْق العِيْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

وسبب ذٰلِكَ فيما أظن أن عُنْوَان الكتاب الأصلي (الاقْتِرَاح) قد سقط، فأثبت الناسخ هٰذَا العُنْوَان اجْتِهَاداً من مُقَدِّمَة الكتاب (هٰذِهِ نُبَذ من فُنُوْن مهمة في عُلُوْم الحَدِيْث...).

وذكرها بروكلمان في تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ - الأصل ج٢ ص٧٥ باسم (نُبْذَة في عُلُوْم الحَدِيْث)، لٰكِنه لم يبين أنه هو الاقْتِرَاح.

وتقع هٰذِهِ النسخة في ١٢٦ مائة وست وعشرين صفحة.

في كل صفحة ١٧ سبعة عشر سطراً.

ومُعَدَّل كلمات السطر الوَاحِد ١٠ عشر كلمات.

خطُّها نَسخيٌّ واضح، ومشكول غَالباً، لٰكِن بعض التشكيل غير صَحِيْح، ولم أُشِرْ في الهامش إليه لوضوحه، مكتفياً بتصويبه.

والنسخة مُقَابَلَة علىٰ نسخة أُخرىٰ، بدليل:

١- وجود كلمات في هامش بعض صفحاتها تَدُلُّ علىٰ المُقَابَلَة، مثل: (بلغ مُقَابَلَة)، و (بلغ)، وكلمات مصححة ومعها كلمة (صح).

٢- بعد غالب جملها أو فقراتها دائرة في وسطها نقطة، وهٰذِهِ تَدُلُّ علىٰ المُقَابَلَة في اصْطِلَاح أهل الحَدِيْث. قال ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح - الباب الرابع في آداب كتابة

الحَدِيْث: (وقالوا ينبغي أن يُجعل بين كل حَدِيْثيْن دائرة يفصل بينهما. وقيل: ينبغي أن تكون الداراتُ غُفْلاً، فإذا عارضَ وقَرَأَ نقط فيها نقطة، أو خَطَّ في وسطها خَطّاً يكون علامة الفراغ من القِرَاءَة أو العَرْض).

٣- في هامش بعض صفحاتها كلماتٌ، وبجانبها علامة (ح)، وهي تَدُلُّ علىٰ أن تلك الكلمة مثبتة في نسخة أُخرىٰ. كما جاء في اصْطِلَاح كثير من أهل الحَدِيْث، قال ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح - الباب الرابع في آداب كتابة الحَدِيْث: (ولقد قَرَأْتُ جُزْءاً علىٰ بعض الشُّيُوْخ، فكان كاتبه يعمل علىٰ الكاف عَلَامة شبيهة بالخاء، التي تكتب علىٰ الكلمات دلالة علىٰ أنها نسخة أُخرىٰ...).

وكتب في الصفحتين الأُوليين منها مَسْأَلَة في الميراث.

وكتب فوق عُنْوَان الكتاب: (كتاب في اصْطِلَاحَات الحَدِيْث)، وفوق العُنْوَان أَيضاً وبجانبه كلمات متفرقة، وتحته: (لا تجوز الغِيْبة إلَّا في ستة...) ومَسْأَلَة في الميراث.

أما في آخر النسخة فقد كُتب ما يأتي:

آخره والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وافق الفراغ من تَعْلِيْقه علىٰ يد أضعف عِبَاد الله، وأحوجهم إلىٰ غفرانه، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَلِيّ الشَّافِعِيّ، عفا الله عنه، وغفر له. وذٰلِكَ يوم السبت أول يوم من جُمَادَىٰ الآخِر سنة سِتَّ عَشْرَةَ وسبعمائة بالمدرسة البَادَرَائِيَّة[1] بدِمَشْق حماها الله وسائر بلاد

---

(١) **المدرسة البَادَرَائِيَّة**: تقع داخل باب الفَرَادِيْس والسَّلَامَة، شمالي جيرون، وشرقي النَّاصِرِيَّة الجَوَّانِيَّة. وفي المُخْتَصَر: إنها علىٰ باب الجَامِع الأُمَوِيّ الشرقي المؤدي إلىٰ العمَارَة، اهـ، أنشأها الإمَام العَلَّامَة نَجْم الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن أبي الوفاء مُحَمَّد بن الحَسَن الشَّافِعِيّ البَاذَرَائي (رُوِيَت بالذال المُعْجَمَة وبالمُهْملَة نسبة إلىٰ بادرايا من أَعْمَال وَاسِط بالعِرَاق) البَغْدَادِيّ الفَرَضِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٥هـ، كان فقيهاً دَيِّناً، درَّس بالنِّظَامِيَّة، وكان رَسُوْل الخِلَافَة إلىٰ ملوك الآفاق في الأُمور المهمة.

الإِسْلَام وأهله.

والحمد لله وحده، وصلَّىٰ الله علىٰ مُحَمَّد وآله وصَحْبه.

من كتب فَقِيْر رحمة ربه المَنَّان عُثْمَان مُحَمَّد بن عُثْمَان.

ثم كتب حَدِيْثاً: قال رَسُوْل الله: ثلاثة يُظلهم اللهُ تحتَ ظله... إلخ.

وإلىٰ جانب هٰذِهِ الصفحة الأَخِيْرَة من الكتاب، كتب: هٰذِهِ الأَحَادِيْث مايتين وثَمَانِين حَدِيْثاً (كذا) وصوابه:

مائتان وثمانون حَدِيْثاً إلَّا حَدِيْثاً وَاحِداً، لأن القسم السادس نَقَص منه الحَدِيْثُ الأربعون.

● ٢- **نسخة ل:**

وهي في مَكْتَبَة برلين، بألمانيا الغربية برقم ١٠٦٣.

وعُنْوَانها: كتاب الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح، وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح.

تأليف الشَّيْخ الإمَام، العَلَّامَة الحافظ، المحقِّق المدقِّق، قَاضِي القُضَاة، خَطِيْب المُسْلِمِيْن، شَيْخ شُيُوْخ الطريقة، كاشف أسرار الحقيقة، تَقِيّ الدِّيْن أبي الفَتْح مُحَمَّد بن عَلِيّ بن وَهْب بن مطيع القُشَيْرِيّ، المعروف بابن دَقِيْق العِيْد، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ ولسائر المُسْلِمِيْن أجمعين.

وذكرها بروكلمان في كتابه تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ - الأصل ج٢ ص٧٥.

وهي في ١١٧ مائة وسبعَ عشرةَ صفحة.

انظر: الدَّارِس للنُّعَيْمِيّ ج١ ص٢٠٥ ومُنَادَمة الأطلال ص٨٧ وخِطَط الشَّام لمُحَمَّد كُرْد عَلِيّ ج٦ ص٧٦.

في كل صفحة ١٧ سبعةَ عشرَ سطراً.

ومُعَدَّل كلمات السطر ١٠ عشر كلمات.

خَطُّها نَسخيٌّ واضح، ومشكول غَالباً، لٰكِن التشكيل في مواضع متعددة غير صَحِيْح، ولم أُشِرْ في الهامش إليه لوضوحه، فاكتفيتُ بتصويبه.

والنسخة مُقَابَلَة علىٰ نسخة أُخرىٰ، بدليل:

١- وجود كلمات في هامش بعض صفحاتها تَدُلُّ علىٰ المُقَابَلَة مثل: (بلغ مُقَابَلَة)، (بلغ)، وكلمات مصححة ومعها كلمة (صح).

٢- بعد غالب جملها أو فقراتها دائرة في وسطها نقطة، وهٰذِهِ تَدُلُّ علىٰ المُقَابَلَة في اصْطِلَاح أهل الحَدِيْث، كما تقدم.

٣- في هامش بعض صفحاتها كلمات، وبجانبها عَلَامَة (ح)، وهي تَدُلُّ علىٰ أن تلك الكلمة مثبتة في نسخة أُخرىٰ، كما تقدم.

وكتب في الصفحة الأُوْلَىٰ تحت العُنْوَان أَسْمَاء بعض الرَّسَائِل والكتب، يبدو أنها من المجموع الذي يبدأ بكتاب الاقْتِرَاح.

وكتب في الصفحة الأَخِيْرَة من الكتاب:

(تَمَّ الكتاب بحمد الله وعونه وحُسْن توفيقه، في العشر الأَوْسط من شهر جُمَادَىٰ الآخِرَة سنة ست عشر - وربما تُقْرَأُ: ست عشرين - وسبعمئة).

وهٰذِهِ النسخة كان قد تفضل الأخ الدكتور سَعْدون مَحْمُوْد السَّامُوْك المدرس بقسم الدِّيْن في كُلِّيَّة الآداب بجَامِعَة بَغْدَاد بإحْضَارها لي في صيف سنة ١٩٧٩م من فرانكفورت، وكان قد التمس الأُستاذ الكَبِيْر الدكتور رودلف زلهايم أُستاذ الدراسات الشَّرْقِيَّة في جَامِعَة فرانكفورت بألمانيا الغربية، ليطلب تصويرها.

وللأُستاذين الفاضلين جزيل شكري وعَظِيْم تقدِيري.

- **٣- نسخة س:**

وهي في مَكْتَبَة ابن يُوْسُف بمُرَّاكُش رقم ٦٤٣.

وصَوَّرها قسمُ تصوير المخطوطات بالجَامِعَة الإسْلَامِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة بتَارِيْخ ١٦/ ١١/ ١٤٠١هـ، والمُصَوِّر هو عَبْد الرَّحِيْم مَحْمُوْد مُحَمَّد.

وعُنْوَانها: (كتاب الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح، للشَّيْخ الحافظ الضابط الناقد أعلم عُلَمَاء الأنام بُرْهَان الحق وحُجَّة الإسْلَام العَالِم المُفِيْد أبي الفَتْح بن دَقِيْق العِيْد، تَغَمَّدَه اللهُ بالرحمة والرِّضْوَان، وأسكنه أعالي غُرَف الجَنَان. آمين).

وهٰذِهِ النسخة تقع في ٢٠ عشرين صفحة.

في كل صفحة ١٧ سبعةَ عشرَ سطراً.

ومُعَدَّل كلمات السطر ١٠ عشر كلمات.

خَطُّها نَسخيٌّ واضح جداً، غير مشكول.

ناقصة الأَخِيْر، حيث ذكر بعض الباب الثاني، فكان آخرها قوله: (وربما زاد فيه يقرأه - وصوابه: بقِرَاءَة - فُلَان أو بتَخْرِيْج فُلَان وإن لم). ولم يذكر ما يفيد تَارِيْخ نسخها، أو مكانه، أو اسم ناسخها.

وقد طلبتُ تصوير هٰذِهِ المخطوطة من عمَادة شؤون المكتبات بالجَامِعَة الإسْلَامِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة علىٰ ساكنها أفضل الصلاة والسَّلَام، فتفضَّل الأُستاذ الدكتور عَطِيَّة بن عَطِيَّة الله المُزَيْنِيّ عَمِيْد شؤون المكتبات بإرسال مُصَوِّرتها لي بتَارِيْخ ٨/ ٧/ ١٤٢٢هـ، فله مني جزيل الشكر وعَظِيْم التقدِير.

وفي ذات الوقت كان الأخ الدكتور فضل الله الأمين فضل الله الإمَام، الأُستاذ في كليتنا: كُلِّيَّة الدراسات الفِقْهِيَّة والقَانُوْنِيَّة بجَامِعَة آل البيت، قد التمس زَمِيْله الدكتورَ عَبْد الرَّحْمٰن الصالح الأُستاذ في الجَامِعَة الإسْلَامِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة

ليصوِّرها لي، فتفضل الأُستاذ الدكتور عَبْد الرَّحْمٰن الصالح بإرسال مُصَوَّرتها لي بتَارِيْخ ١٣/ ٧/ ١٤٢٢هـ، فلهما مني كل التقدِير والاحترام.

● **٤- نسخة ب:**

وهي في مَكْتَبَة لاله لي في مجموع رقم ٣٩٢ بالمَكْتَبَة السُّلَيْمَانِيَّة بإستانبول. وعُنْوَانها: (الاقْتِرَاح للشَّيْخ الإمَام العَالِم العَلَّامَة رُحْلَة الطَّالِبِيْن بَقِيَّة السَّلَف الصَّالِحِيْن تَقِيّ الدِّيْن، أعاد الله علينا وعلىٰ المُسْلِمِيْن بركته، آمين يا رب العالمين، صلىٰ الله علىٰ خير خلقه سَيِّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم). وغالب هٰذِهِ الكلمات غير منقوطة.

وكتب الناسخ فوق العُنْوَان بيت شعر هو:

كلُّ ابن أُنثىٰ وإنْ طالت سَلَامتُه   يوماً علىٰ آلةٍ حَدبَاء محمولُ

وكتب تحت العُنْوَان:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ   وكلُّ نَعِيْمٍ لا مَحَالةَ زايلُ

وبيتين آخرين:

قِفي قَبلَ وَشْكِ البَيْن يا ابنةَ مَالِكِ   ولا تَحْرِمِيْنِي نَظرةً من جَمَالِكِ

والبيت الثاني لم يتبين لي.

ونسخة الاقْتِرَاح في هٰذَا المجموع من الورقة رقم ٤٦ إلىٰ الورقة رقم ٦٣.

تقع هٰذِهِ النسخة في ٣٣ ثلاث وثلاثين صفحة.

في كل صفحة منها ٢١ وَاحِد وعشرون سطراً.

ومُعَدَّل كلمات السطر ١٣ ثلاثَ عشرةَ كلمة.

وخَطُّها نَسخيٌّ واضح، غير مشكول إلَّا قليلاً. وغالب كلماتها غير منقوط.

وقد ينقِّط الألف المقصورة مثل: رَوَىٰ، أعلىٰ، فيجعلها: روي، أعلي.

وقد يحذف رأس الكاف.

ويخفِّف الهَمْزَة، فيكتب قِرَاءَة: قراة، والعَقَائِد: العقايد، والقبائل: القبايل، والإملاء: الإملا.

وفي صفحة العُنْوَان خَتْم لم تتَّضح لي كلماته.

وفي هامش الورقة ٥٩ خَتْم فيه: (هٰذَا وَقْف سُلْطَان الزمان الغازي سُلْطَان سَلِيْم خان ابن السُّلْطَان مُصْطَفَىٰ خان عفىٰ عنهما الرحمان ١٢١٧).

وهٰذِهِ النسخة ناقصة الأَخِيْر، حيث وصل إلىٰ قوله: (ولنقتصر علىٰ هٰذَا القدر من هٰذَا النوع، والله أعلم).

وهو نِهَايَة الباب التاسع من الكتاب، ولم ترد فيه الخاتمة، وهي الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة المنقسمة علىٰ أقسام الصَّحِيْح: المُتَّفَق عليه والمخْتَلَف فيه.

وقد كتبتُ إلىٰ السَّيِّد مدير المَكْتَبَة السُّلَيْمَانِيَّة بإستانبول، مستعيناً بِلُغَة الأُستاذ الدكتور فاضل بيات من قسم التَّارِيْخ في كُلِّيَّة الآداب والعُلُوْم بجَامِعَة آل البيت، وبالدكتور مُصْطَفَىٰ قورت أُستاذ اللُّغَة التُّرْكِيَّة في مركز اللُّغَات بجَامِعَة آل البيت، ولهما مني جزيل الشكر والامتنان، فوصلتني بالبريد مُصَوَّرَة هٰذِهِ المخطوطة علىٰ شريط المايكروفلم.

وقد ضَمَّ هٰذَا الشريط: (نَظْم كتاب الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد للحافظ زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن العِرَاقِيّ)، وهٰذَا النَّظْم يبدأ بالورقة رقم ١، وينتهي بالورقة رقم ٩ من المجموع المذكور.

ويقع هٰذَا النَّظْم في ١٥ خمسَ عشرةَ صفحة، فيها ٤٢٧ سبعة وعشرون وأربعمائة بيت، وتتفاوت الصفحات في عدد أبياتها.

وخَطُّها مقروء.

وعليها أَخْتَام وتملُّكات سبعة، الذي تبين لي منها:

- في نوبة الفَقِيْر لربه الكَرِيْم عَبْد الحَلِيْم بن أَحْمَد الحَلِيْمِيّ الفَيُّوْمِيّ عفىٰ عنهما.

- من متملكات الفَقِيْر الحاج مُصْطَفَىٰ صدقي غفر له.

- تملكه الفَقِيْر مُحَمَّد أمين حَقِّي.

- خَتْم باسم حَامِد نعمت.

- خَتْم فيه: هٰذَا وَقْف سُلْطَان الزمان الغازي سُلْطَان سَلِيْم خان ابن السُّلْطَان مُصْطَفَىٰ خان عفىٰ عنهما الرحمان ١٢١٧. وهٰذَا الخَتْم تكرر في الورقة رقم ٨.

ويبدو أن عناوين هٰذَا النَّظْم قد كتب باللون الأَحْمَر.

وفي صفحة عُنْوَان النَّظْم ما يأتي:

(قال ابن الناظِم وَلِيّ الدِّيْن أَحْمَد في ترجمة والده الشَّيْخ زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم العِرَاقِيّ لما عدد مُصَنَّفَاته قال: ونَظْم الاقْتِرَاح للشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن ابن دَقِيْق العِيْد في أربعمائة وسبعة وعشرين بيتاً، وكنت شرحت منه مواضع متفرقة عندما حضرت بحثه عليه. قلت: وقد تتبعت أنا هٰذِهِ القطع المفرقة من شرحه، وكتبت منها ما تيسر لي من خَطِّه، وأرجو الله من فضله تمام شرحه سالكاً طريقته إن شاء الله تعالىٰ). وبعض كلماتها غير منقوط.

● ٥- النسخة المستخرجة من كتب مُصْطَلَح الحَدِيْث:

رأيتُ أن غالب مادة مُصْطَلَح الحَدِيْث في كتاب الاقْتِرَاح قد نقلها العُلَمَاء الذين كتبوا في المُصْطَلَح بعد ابن دَقِيْق العِيْد، كالإمَام العِرَاقِيّ وابن حَجَر والأَنْصَارِيّ والسَّخَاوِيّ والسُّيُوْطِيّ والقَارِي وغيرهم، فعَقَّبوا عليها، أو استشهدوا بها، أو نقدوها.

ورأيتُ في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح التي حقَّقَتْها أَجلّ تَحْقِيْق الدكتورةُ الفاضلة عَائِشَة عَبْد الرَّحْمٰن (بنت الشَّاطِئ) هوامشَ كانت قد نقلَتْها من حواشٍ مكتوبة علىٰ النسخة الخَطِّيَّة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، المؤرَّخة سنة ٧١٣هـ، والمُوَثَّقَة بخطوط الأَعْلَام من العُلَمَاء.

والدكتورة جزاها الله خَيْراً، وإن لم تُشِرْ إلىٰ صاحب هٰذِهِ النُّصُوْص ابن دَقِيْق العِيْد، فهي بإثباتها تلك الهوامش كتَعْلِيْقَات علىٰ كلام ابن الصَّلَاح، قد قدَّمتْ لنا جُزْءاً من كتاب الاقْتِرَاح، نقله أُوْلٰئِكَ العُلَمَاء الأَعْلَام.

فأَشرتُ إلىٰ تلك الهوامش، وإلىٰ ما نقله العُلَمَاء عن ابن دَقِيْق العِيْد، في جميع المواضع التي تشكل جُزْءاً كَبِيْراً من كتاب الاقْتِرَاح، مبيِّناً ما اختلف فيها من اللفظ، ومرجِّحاً ما أراه راجحاً، فأَثْبَتُّه في المتن.

عَمَلِي فِي التَّحْقِيْق:

يتلخص عَمَلِي في تَحْقِيْق الكتاب وتوثيقه فيما يأتي:

١- قابلتُ النسخَ الخَطِّيَّة، وما نقله العُلَمَاء في كتب مُصْطَلَح الحَدِيْث من الاقْتِرَاح، وأَشرتُ إلىٰ الفُرُوْق في الهامش. وأَثْبَتُّ في المتن ما ترجَّح لديَّ أنه العبارة السَّلِيْمَة لابن دَقِيْق العِيْد، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢- أَشرتُ إلىٰ رقم الآية، والسورة الكَرِيْمَة.

٣- قمتُ بتَخْرِيْج الأقوال الـوَارِدَة في الكتاب من مراجعها الأصلية. وأَرجعتُ مَسَائِل الكتاب إلىٰ مظانّها، وما جاء فيه مقتضَباً يحتاج إلىٰ بَيَان أَوضحتُه، مبيِّناً المصادر التي اعتمدتُها في ذٰلِكَ الإيْضَاح.

ولذٰلِكَ أَثقلتُ الهامش بالتَّعْلِيْقَات ومصادرها، وليس في ذٰلِكَ ما يَضِيْر، كي يتضح رأيُ ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخاص به، ومدىٰ إدراكه لهٰذَا الفن.

٤- ترجمتُ لجميع الأَعْـلَام الـوَارِدَة في متن الكتاب ترجمةً مقتَضَبَةً، وعرَّفتُ بأَسْمَاء الأماكن، مبيِّناً بعض مصادرها المعتمدة.

٥- خَرَّجتُ جميع الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة الشَّرِيْفَة التي وردتْ في القسم الأول منه تَخْرِيْجاً مُفَصّلاً.

أما الأَحَادِيْث الـوَارِدَة في القسم الثاني فقد اكتفيتُ بالرجوع إلىٰ كتب الحَدِيْث التي ذكرها ابن دَقِيْق العِيْد في التَّخْرِيْج، غير ملتفتٍ إلىٰ الكتب الأُخرىٰ التي أخرجته، لئلا يخرج عن مقصود التَّحْقِيْق.

ولما كان ابن دَقِيْق العِيْد - وهو المُحَدِّث الجَهْبَذ - يقول في آخر الاقْتِرَاح: (وما قلتُ منها فيه: أَخْرَجَهُ فُلَان وفُلَان فاللفظ للمذكور أَوَّلاً، وذٰلِكَ بحسب ما انتهىٰ إلينا)، فلا بدَّ من أن نعتمد رِوَايَة الحَدِيْث التي انتهت إليه. ورأَيتُ أن مرجع بعض الاختلاف هو تفاوت نسخ كتاب الحَدِيْث، مما دعاني إلىٰ الرجوع إلىٰ الطبعات التي أثبتت الفُرُوْق بين تلك النسخ، ككتاب صَحِيْح البُخَارِيّ الذي ذُكرت جميعُ الروايات المَنْقُوْلَة في بعض ألفاظه سَنَداً ومَتْناً في إرْشَاد السَّارِي للقَسْطَلَّانِيّ، كما ذكر هٰذَا في مُقَدّمته ج١ ص٤١، وطَبْعَة صَحِيْح البُخَارِيّ السُّلْطَانِيَّة التي طبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق سنة ١٣١٣هـ التي اعتمدت إرْشَاد السَّارِي في إثبات الخلافات بين النُّسَخ في هامشها، وإلىٰ فَتْح البَارِي لابن حَجَر، وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ.

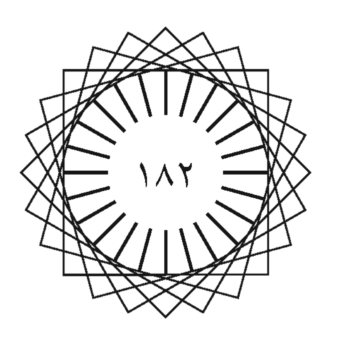
وككتاب عَوْن المَعْبُوْد بشَرْح سُنَن أبي دَاوُد، وتُحْفَة الأَحْوَذِيّ بشَرْح صَحِيْح التِّرْمِذِيّ المطبوعين في الهِنْد، فإن الناسخ كَتَبَ في الهامش بعض روايات الألفاظ، وغير ذٰلِكَ.

وهنا رأَيتُ أن النسخة التي اعتمدها ابن دَقِيْق العِيْد متفقة مع بعض ما ذكر في هامش أو متن كتاب الحَدِيْث الذي خُرِّج منه، وأَحيَاناً غير متفقة، فأَثْبَتُّ ذٰلِكَ في المتن أو الهامش. وما كان من خطأ واضح عَزَوْتُه إلىٰ الناسخ.

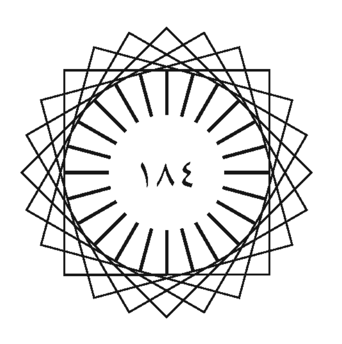
وكتبتُ عند تَخْرِيْج الحَدِيْث: اسم كتاب الصَّحِيْح أو السُّنَن، ثم الكتاب ورقمه، ثم الباب ورقمه، ثم رقم الحَدِيْث، إن وُجِدت الأرقام، ثم الجزء والصفحة. ليكون الوُصُوْل إلىٰ الحَدِيْث يسيراً في أَيَّة طَبْعَة من كتب الحَدِيْث.

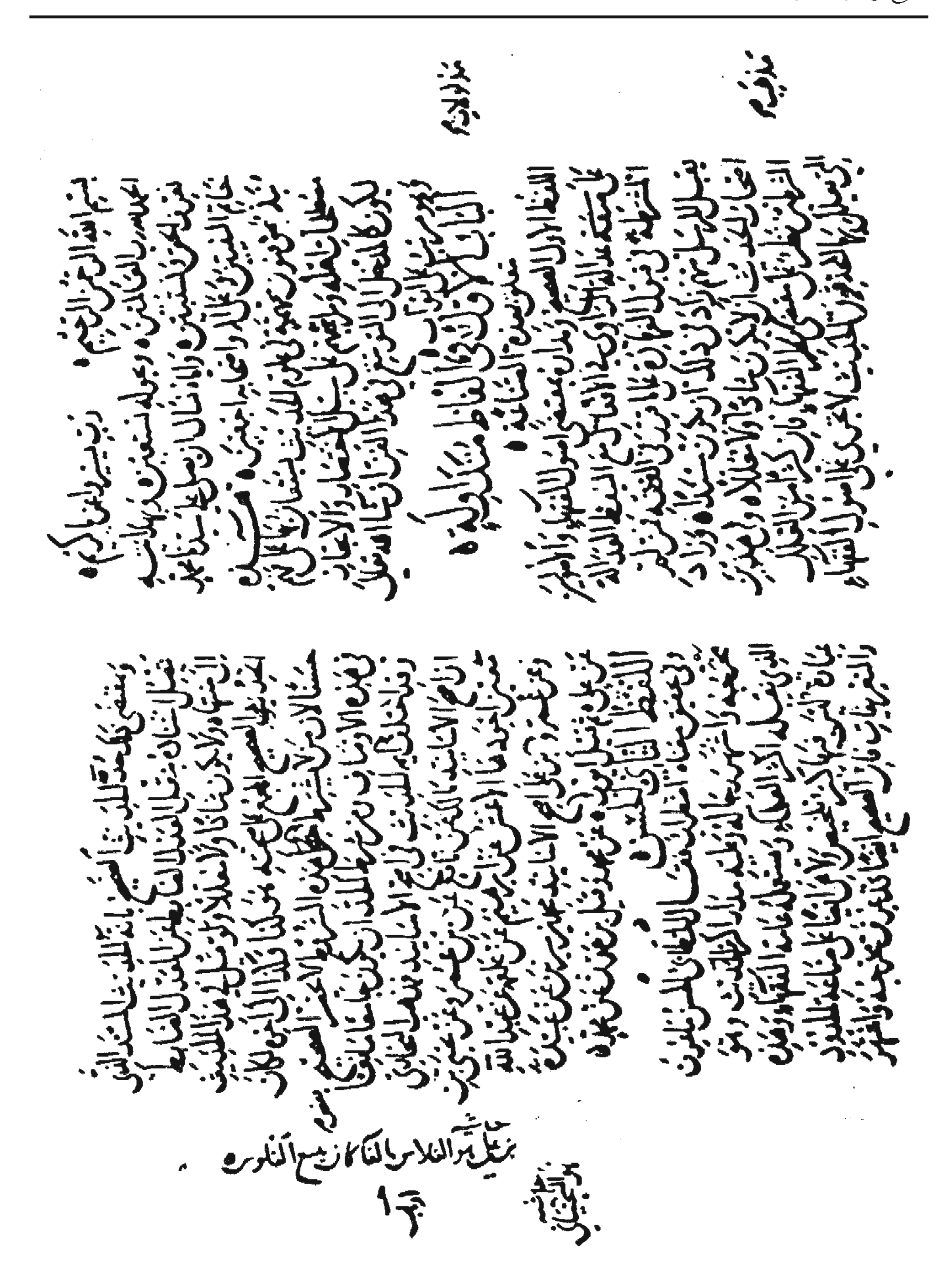
٦- أَوضحتُ في الهامش أَسْمَاء الكتب التي استقت من الاقْتِرَاح أو أشارت إليه، وأَثْبَتُّ الاختلاف في اللفظ المَنْقُوْل، للتأكد من عبارة ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُٱللَّهُ، ولأُبيِّن أن العُلَمَاء قد اعتمدوه كتاباً أَسَاسِيّاً في هٰذَا العلم، وأَحلُّوا رأيه المكانة اللائقة به، ولا غَرْوَ فإن ابن دَقِيْق العِيْد قد بلغ مرتبة الاجْتِهَاد.

٧- أَمَّا ما وضعتُه بين قوسَيْن [ ] هٰكَذَا، فليس من الاقْتِرَاح، أَردتُ به التَّوْضِيْح. وهو قليل ورد في بعض العناوين.


١٨٢

نَمَاذِج من صُوَر المخطوطات





صورة الصفحة الأُوْلَىٰ من مخطوطة مَكْتَبَة برلين (ل)

صورة الصفحة الأَخِيرَة من مخطوطة مَكْتَبَة برلين (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله

الحمد لله رب العالمين وبحوله نستعين وبه نبتدئ

نعرف الحق ونستبين وإياه نسأل أن يصلي على سيدنا

محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم

وبعد فهذه نبذة في فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها

على فهم مصطلحات أهله ومقاصدهم ومراتبهم على

سبيل الاختصار والإيجاز لتكون كالمدخل إلى

التوسع في هذا الفن إن شاء الله تعالى وقد رتبته

على أبواب الباب الأول في ألفاظ مستعملة

تتعلق بهذه الصناعة فمنها الصحيح

ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة

عدالة الراوي في الأفعال مع التيقظ العدالة المشترطة

في قبول الشهادة على ما قرر في الفقه فمن لم يقبل

المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً وزاد

أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معللاً وفي هذين

الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيراً من

العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول

صورة الصفحة الأُولَىٰ من مخطوطة مَكْتبَة المتحف البريطاني (م)

قلت الباقي مخرج في بعض الكتب المشهورة

فهذا ما اردنا ذكره من بيان مصطلحات عند

اهل الحديث على حسب ما اقترح ذلك مع ما

اضفت اليه من ذكر احاديث صحاح وما قلت

منها انه اخرجه فلان وفلان صح فاللفظ للمذكور اولا

وذلك بحسب ما انتهى الينا والله الموفق برحمته

اخره والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

واتفق الفراغ من تعليقه على يد اضعف عباد الله

واحوجهم الى غفرانه محمد بن احمد بن علي الشافعي

عفا الله عنه وغفر له وذلك يوم السبت اول يوم

من جمادى الاخر سنة ست عشر وسبعمايه بالمدرسه

البادرائيه بدمشق حماها الله وسائر بلاد

الاسلام والله والحمد لله وحده وصلى الله على نبيه

صورة الصفحة الأَخِيْرَة من مخطوطة مَكْتَبَة المتحف البريطاني (م)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الإعانة

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين وبهدايته نعرف الحق ونستبين
وإياه نسأل أن يصلي على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه
أجمعين هذه نبذة من فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها
على فهم مصطلحات أهله ورسمتها على سبيل الاختصار والإيجاز
ليكون كالمدخل إلى التوسع في هذا الفن إن شاء الله تعالى وهو مرتب على
أبواب

الباب الأول

في مدلولات الألفاظ التي تتعلق بهذه الصناعة الأول
الصحيح ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي
العدالة المشترطة في قبول الشهادة على ما قرر في الفقه فمن لم يقبل
المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسندا وزاد أصحاب الحديث أن لا
يكون شاذا ولا معللا وفي هذين الشرطين نظر على مذهب الفقهاء
فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على
أصول الفقهاء وبمقتضى ذلك حد الحديث الصحيح بأنه الحديث المسند
الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا
ولا معللا ولو قيل في هذا الحد الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا إلى
آخره لكان حسنا لأن من لا يشترط بعض هذه الشروط لا يحصر الصحيح في
هذه الأوصاف ومن شرط الحد أن يكون جامعا مانعا وقد اختلف أرباب الحديث
في أصح الأسانيد فمذهب البخاري أن أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر
وعن يحيى بن معين أجودها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وعن
عمرو بن علي أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ثم قال أيوب

صورة الصفحة الأُوْلَىٰ من مخطوطة مَكْتَبَة لاله لي بإستانبول (ب)

الرا المهمله وفتح باقي الحروف وتشديد اخر حروف مكسورا ولد بعبد الله بن
ربيعه من صحابه وربيعه كبير ابو هيم بن زياد بفتح الزا وتشديد اخر الحروف بن
واقد بن زياد كالاول ابن ابي هند الداري حدث عن ابي زياد واما ابن هيم
ابن زياد جماعه سلم بن صبيح بضم الصاد وفتح البا ابو الضحى تابعي كوفي
مشهورا او شاركه في هذه النسبه غيره واما سلم بن صبيح بفتح الصاد وكسر
البا فكوفي ايضا حدث عن ابيه روى عنه محمد بن المفترا اجرم بالجيم والرا ناهس
ابن عفرس في جعفر صباح بن عنبسه بن سلم بن بدر بن عمرو باقي في النسبه بضم الصاد
المهمله وفتح باقي الحروف صخر بالصاد المعجمه ثم بالجيم بن الخزرج في الانصار والباقي
صخر عنس بن عمرو بن الغوث في النسب بالعين المهمله واما عنس بالغين المعجمه وبعدها
نون فابن قنان الحد بن معد بن عدنان عبشمس مفتوح العين مكسور البا ابن عدي
ابن اجرم في طي وفي اباها علي بن رباح بن قصير اللخمي مصري بضم العين وتقال انه موسى
كان يحرج على من يصغر عليا عليا علاه بفتح العين وتخفيف البا والد محمد بن عباده الواسطي
وهو ابن عباده بن البختري ابو جعفر العجلي روى عنه البخاري وقيل ايضا محمد بن علاه بن
زياد الاسدي سمع اباه ونصر بن مزاحم عنبو ابن محمد بن ابي بكر البسابوري عن عون بن عماره
والدراوردي واسحق بن بشر وفي قال الوزير دلسي من قابل فهو غنم بالغين والنون الاغنم
ابن الربيعه بن رشدان بن قيس بن جهينه فانه بالعين والناموسي بن قرن بضم القاف وفتح الرا
المهمله اخره را روى عن عيسى بن عبد الله الهاشمي قال الخطيب في حديثه نكره معويه مثل
مفضل ابن امرئ القيس ابن ثعلبه بن مالك بن كنانه بن القين بن جسر بن قضاعه في دباب
الوزير ودلسي في العرب معاويه المجد لسي المهم ربيعه بن مالك بن زيد مناه والحز
بالضم سلمه بن عمرو بن ابي حرب في هذه وقيل انه بالتثقيل ولنقتصر على هذا القدر من
النوع والله اعلم تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وصلى الله على سيدنا محمد والنبي

صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة مكتبة لاله لي بإستانبول (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام ومفتى الانام بقية السلف وعمدة الخلف تقي الدين ابو الفتح محمد بن الشيخ الامام العالم الزاهد مجد الدين ابي الحسن علي بن وهب القشيري رحمه الله تعالى ورضي عنه

الحمد لله رب العالمين

وبحوله نستعين وبهدايته نعرف الحق ويستبين نسال ان يصلي على محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين

هذه نبذة

في فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها على فهم مصطلحات اهله ومقاصدهم ومراتبهم على سبيل الاختصار والايجاز ليكون كالمدخل الى التوسع في هذا الفن ان شاء الله تعالى

الباب الاول

في الفاظ متداولة تتعلق بهذه الصناعة . اللفظ الاول الصحيح ومداره بمقتضى اصول الفقهاء والاصوليين على صفة

عدالة

صورة الصفحة الأُوْلَىٰ من مخطوطة مَكْتَبَة ابن يُوْسُف بمُرَّاكُش (س)

المتأخرين انه اذا روى كتاب مصنف بيننا وبينه وسائط
تفرقوا في أسماء الرواة وقلبوها على انواع الى ان يصلوها الى
المصنف فاذا وصلوا اليه تبعوا لفظه من غير تعبير وهذا فيه
بحثان . احدهما انه ينبغي ان تحفظ فيه شروط الرواية بالمعنى
فقد رأينا من يعبر في هذه الرواية بعبارات لعل المروي يستحي
عنه لو اراد التعبير عنه لم يستجز ذلك او لم يستحسنه فهذا
خارج عن الرواية بالمعنى فلا يراع ذلك مثاله ان يقول الشيخ
اخبرنا فلان بن فلان فيقول الراوي عنه اخبرنا فلان قال
انبأ الامام العلامة اوحد الزمان الى غير ذلك من الفاظ التعظيم
التي لو عرضت على الشيخ قد لا يختارها ولا يرى المروي عنه اهلا
لها فكيف يسوغ ان يحمل عليه ما لا يجوز ان يراه ثم ان هذه شهادة
لذلك الشخص بهذه المرتبة وقد اخبر هذا الراوي عن شيخه بهذه
المرتبة وانه شاهد بها ومن ذلك ان ارباب الاصول اشترطوا في
الرواية بالمعنى عدم الزيادة والنقصان بالنسبة الى المترجمة
والمترجم عنه ونرى بعض اهل الحديث لا يلتزم ذلك فيذكر
الرواية عن شخص ويزيد فيه تاريخ السماع اذا كان يعلمه
وان لم يذكره الشيخ وربما زاد فيه بقراءة فلان او بتخريج فلان

والله

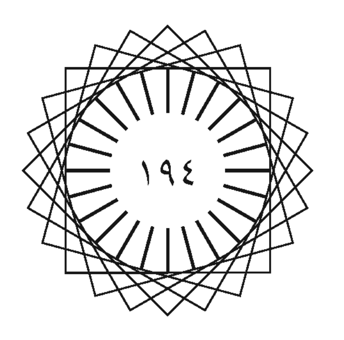
صورة الصفحة الأَخِيْرَة من مخطوطة مَكْتَبَة ابن يُوْسُف بمُرَّاكُش (س)

القِسمُ الثاني

تَحْقِيْق نَصّ كِتَاب

الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح

ومَا أُضِيْفَ إِلىٰ ذٰلِكَ مِن الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة مِن الصِّحَاح


١٩٤

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وما تَوفيقي إلَّا بالله[١].

الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، وبحَوْله نَستعين، وبهدايته نعرِفُ الحَقَّ ونَستبين[٢]، وإيَّاه نسألُ أن يُصَلِّيَ علىٰ سَيِّدنا مُحَمَّد[٣] خاتَم النَّبِيِّيْن، وعلىٰ آله وأصحابه[٤] أجمعين.

هٰذِهِ نُبَذٌ[٥] من فُنُوْن[٦] مُهمَّةٍ في عُلُوْم الحَدِيْث، يُستعانُ بها علىٰ فَهْم مُصْطَلَحَات أهله ومراتبِهم[٧] علىٰ سَبِيْل الاخْتِصَار والإيجاز، لتكونَ[٨] كالمَدْخَل إلىٰ التوسُّع في

(١) ل: رب يسر وأعن يا كريم. بدلًا من: وما توفيقي إلَّا بالله.

ب: وبه الإعانة. بدلاً من: وما توفيقي إلَّا بالله.

س: قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، شيخ الإسلام، ومفتي الأنام، بقية السلف وعمدة الخلف، تقي الدين أبو الفتح محمد بن الشيخ الإمام العالم الزاهد مجد الدين أبي الحسن علي بن وهب القشيري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ ورضي عنه: .

(٢) س: ويستبين. ولم تتضح (وإياه).

(٣) س: يصلي علىٰ محمد.

(٤) س: وصحبه.

(٥) ب: نبذة.

(٦) س: نبذة في فنون.

(٧) م س: ومقاصدهم ومراتبهم. وشطب في م علىٰ: مَقَاصِدهم.

ب: ومراسمهم.

(٨) ل س ب: ليكون.

هٰذَا الفنِّ إنْ شاء الله تعالىٰ.

وهو مُرتَّبٌ علىٰ أبواب(١):

(١) سقط من س: وهو مرتب علىٰ أبواب.

الباب الأول

في مدلولات[1] ألفاظ تتعلق بهٰذِهِ الصِّنَاعَة

اللفظ الأول: الصَّحِيْح

ومَدَارُه بمُقْتَضَىٰ أُصُوْل الفُقَهَاء والأُصُوْلِيِّيْن علىٰ[2] عدالة الرَّاوِي العدالةَ المشترطةَ في قَبُول الشهادة علىٰ ما قُرِّرَ في الفِقْه.

فمَن لم يَقبلِ المُرْسَلَ[3] منهم زاد في ذٰلِكَ أن يكون

---

(١) ل م س: ألفاظ متداولة، وشطبت كلمة (متداولة) في: ل م، وصححت في الهامش: مدلولات ألفاظ.

(٢) ل م س: علىٰ صفة عدالة الراوي في الأفعال مع التيقظ العدالة المشترطة...، وشطب علىٰ (صفة، مع التيقظ) في: ل م. أما (في الأفعال) فقد شطب عليها في ل فقط.

(٣) **المُرْسَل**: أن يقول التَّابِعِيّ، سواء كان كَبِيْراً أم صَغِيْراً: قال رَسُوْل الله ﷺ كذا، أو فَعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا.

وهو مردود عند أصحاب الحَدِيْث، كما حكاه ابن عَبْد البَرّ، للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صَحَابِيّاً أو تَابِعِيّاً، ولا حُجَّة في المجهول.

واحتج به مَالِك وأبو حَنِيْفَة وأصحابُهما في طائفة، ومَحْكِيّ عن الإمَام أَحْمَد في رِوَايَة.

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص٤٨ ونُزْهَة النَّظَر ص٤٣.

وانظر الكلام علىٰ المُرْسَل تفصيلاً في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح مع مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١٣٠ ومع التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٧٠ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٢ والمُوْقِظَة ص٣٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة مع فَتْح البَاقِي ج١ ص١٤٤ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٤٧ والمُقْنِع ج١ ص١٢٩ وتَقْرِيْب النَّوَاوِيّ مع تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٩٥ والنُّكَت ج١ ص٥٠٦ و ج٢

مُسْنَداً[١].

وزاد أصحابُ الحَدِيْث أن لا يكون شَاذّاً[٢] ولا مُعَلَّلاً[٣].

وفي[٤] هٰـــذَيْـــنِ الـــشَّـــرطَـــيْـــن نَـــظَـــرٌ عـــلـــىٰ مُـــقْـــتَـــضَـــىٰ

ص٥٤٠ وما بعدها، وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٢٨ والخُلَاصَة ص٦٥ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٨٣ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٤٩٨ وجَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل لخَلِيْل بن كَيْكَلْدِي العَلَائِيّ. وسيأتي تعريف المُرْسَل قريباً عند ذكره في: اللفظ الرابع.

(١) **المُسْنَد**: قال الحَاكِم: ما اتَّصل إسناده إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ.

وقال الخَطِيْب: هو ما اتَّصل إلىٰ منتهاه، (فيدخل فيه الموقوف علىٰ الصَّحَابَة والمَرْوِيّ عن التَّابِعِيْن إذا رُوِيَ بسَنَد).

وحكىٰ ابن عَبْد البَرّ: أنه المَرْوِيّ عن رَسُوْل الله ﷺ، سواء كان مُتَّصِلاً أم مُنْقَطِعاً.

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص٤٤ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١١٩.

(٢) **الشَّاذّ**: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أَوْلَىٰ منه، وهٰذَا هو المعتمد في تعريفه بحسب الاصْطِلَاح.

نُزْهَة النَّظَر ص٣٧ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٧٣. وسيأتي تعريف الشَّاذّ في: اللفظ الثاني عشر.

(٣) **المُعَلَّل**: هو الذي اطُّلِعَ فيه علىٰ ما يقدح في صحته، مع أن ظَاهِره السَّلَامَة منه، ويتطرق ذٰلِكَ إلىٰ الإسناد الجَامِع لشروط الصحة ظَاهِراً، ويستعان علىٰ إدراكها بتفرُّد الرَّاوِي ولمخالفة غيره له، مع قرائن تُنبِّه العارف علىٰ إرسالٍ في المَوْصُوْل، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حَدِيْث في حَدِيْث، أو وهم واهم، أو غير ذٰلِكَ، بحيث يغلب علىٰ ظنه ذٰلِكَ فيحكم به، أو يترددُ فيتوقف فيه. فكل ذٰلِكَ مَانِعٌ من الحكم بصحة ما وجد ذٰلِكَ فيه من الحَدِيْث... .

ومَعْرِفَة علل الحَدِيْث من أَجَلِّ عُلُوْمه وأَدقِّها، وإنما يَتَمَكَّن من ذٰلِكَ أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

الخُلَاصَة ص٧٠. وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٩٤.

(٤) العبارة (وفي هٰذَيْنِ الشَّرطَيْن... أُصُوْل الفُقَهَاء)، عدا كلمة (الحَدِيْث)، نقلها عن ابن دَقِيْق العِيْد كلٌّ من: العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٣ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٢٠ وابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٤٢ وابن حَجَر في النُّكَت ج١ ص٢٣٥ والسَّخَاوِيّ في فَتْح

نَظَرِ[١] الفُقَهَاء، فإن كَثيراً من العِلَل التي يُعَلِّل بها المُحَدِّثُوْن الحَدِيْث لا تَجري[٢] علىٰ أُصُوْل الفُقَهَاء[٣].

وبمُقْتَضَىٰ ذٰلِكَ حُدَّ[٤] الحَدِيْث الصَّحِيْح بأنه:

المُغِيْث ج١ ص١٩ ونقلها السُّيُوْطِيّ عن العِرَاقِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٦٤ ونقلها ابن الوَزِيْر عن ابن دَقِيْق العِيْد في تَنْقِيْح الأنظار ج١ ص١٣، وتَصَرَّف فيها الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٦٨. وذكرها المُنَاوِيّ دون ذكر ابن دَقِيْق العِيْد في اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٣٤٥.

وانظر: النُّكَت الوَفِيَّة ج١ ص٨٥-٨٦ وظَفَر الأَمَانِي ص١٠٦.

(١) ل م: شطب المصحح علىٰ كلمة (نظر) وذكر في الهامش: (مذهب)، وبجانبها إشارة التَّصْحِيْح (صح).

ب: الشرطين نظر علىٰ مذهب الفقهاء.

والصواب ما أثبتناه (نظر) كما في الأصل، ولورودها في المصادر السَّابِقَة جَميعاً التي اقتبست نصَّ العبارة، إلَّا المُقْنِع ففيه (مَذْهَب) بدلاً من (نظر).

وفي تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص١٣ شَرَح الصَّنْعَانِيّ العبارةَ بقوله: («في هٰذَيْنِ الشَّرطَيْن نظر»: أي في ذكرهما في رسم الصَّحِيْح. «علىٰ مُقْتَضَىٰ نظر الفُقَهَاء»: لا علىٰ مُقْتَضَىٰ نظر أَئِمَّة الحَدِيْث، وقد صرح بهٰذَا المفهوم بقوله: إن أصحاب الحَدِيْث زادوا ذٰلِكَ في حَدّ الصَّحِيْح. «فإن كَثيراً من العِلَل التي يُعَلِّل بها المُحَدِّثُوْن لا تجري علىٰ أُصُوْل الفُقَهَاء» فليست عندهم شرطاً في صحة الحَدِيْث).

(٢) س: لا يجري.

(٣) من المَسَائِل المُخْتَلَف فيها: ما إذا أثبت الرَّاوِي عن شَيْخه شَيئاً فنفاه من هو أحفظ أو أكثر عدداً أو أكثر ملازمة منه، فإن الفَقِيْه والأُصُوْلِيّ يقولان: المُثْبِت مُقَدَّم علىٰ النافي فيقبل، والمُحَدِّثُوْن يسمونه شَاذّاً، لأنهم فسروا الشُّذُوْذ المشترط نفيه هنا بمخالفة الرَّاوِي في روايته من هو أرجح منه عند تعسُّر الجمع بين الروايتين... إلخ. / فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٩.

(٤) س: ومقتضىٰ ذلك حدوا.

ب: حدوا.

(الحَدِيْث المُسْنَدُ الذي يتَّصل[١] إسنادُه بنَقْل العَدْل الضابط عن العَدْل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شَاذّاً ولا مُعَلَّلاً)[٢].

ولو قيل في هٰذَا: الحَدِيْثُ[٣] الصَّحِيْح المُجْمَع علىٰ صحته هو كذا وكذا إلىٰ آخره، لكان حَسَناً.

لأن من لا يَشترطُ مثلَ[٤] هٰذِهِ الشروطِ، لا يحصُرُ الصَّحِيْحَ في هٰذِهِ الأوصافِ[٥].

---

(١) ب: اتصل.

(٢) هٰذَا التعريف في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٨٢.

وانظر: إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص٥٧ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٣٣٥.

(٣) ب: في هذا الحد.

ل: كلمة (الحَدِيْث) مكررة، وقد شطب المصحح عليهما معاً، وأبقىٰ منهما كلمة (الحد).

وفي م: حذف المصحح من كلمة الحَدِيْث آخرها (يث)، فأبقىٰ منها (الحد)، ووضع عليها إشارة التَّصْحِيْح (صح).

فآثرتُ إبْقَاء كلمة الحَدِيْث كما في الأصل، مُؤَيَّداً بما في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ص١٤، فقد اقتبس العِرَاقِيّ العبارةَ من قوله: (لو قيل في هٰذَا الحَدِيْث الصَّحِيْح... جَامِعاً مَانِعاً).

واقتبسها أَيضاً ابن الوَزِيْر في تَنْقِيْح الأنظار ج١ ص١٦ بتصرُّف يسير.

(٤) م: مثل بعض، ووضع المصحح علىٰ كلمة بعض إشارة (خ)، وكأنَّها إشارة إلىٰ نسخة أُخرىٰ.

ل: شطبت كلمة (مثل). وأشار المصحح في الهامش إلىٰ أن تكون (بعض).

س ب: بعض. والصواب ما أثبتناه (مثل)، لورودها في العبارة التي اقتبسها بنصها الإمَام العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة، المشار إليها آنِفاً.

(٥) قال الإمَام الصَّنْعَانِيّ في تَنْقِيْح الأفكار ج١ ص١٦ مبيناً: (يريد أنه لو قيل: إن رسمَ ابن الصَّلَاح الذي سبق اعتراضه له رسم للحَدِيْث الصَّحِيْح المُتَّفَق علىٰ صحته لكان حَسَناً، لأن من العُلَمَاء من لا يشترط ما ذكر من الشروط فيما يجعله صَحِيْحاً، فيكون هٰذَا صَحِيْحاً عنده، لأنه حوىٰ ما شرطه وزِيَادَة).

ومن شَرْط الحَدِّ أن يكون جَامِعاً مَانِعاً[١].

---

(١) علَّق الإمَام العِرَاقِيّ علىٰ اعتراض ابن دَقِيْق العِيْد، بعد أن نقل عبارته في الاقْتِرَاح، فقال: (والجواب: أن من يُصنف في علم الحَدِيْث إنما يذكر الحَدَّ عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر، وفي مُقَدِّمَة مُسْلِم: «أن المُرْسَل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحُجَّة». وكون الفُقَهَاء والأُصُوْلِيِّيْن لا يشترطون في الصَّحِيْح هٰذَيْنِ الشرطين، لا يفسد الحَدَّ عند من يشترطها، علىٰ أن المصنف – ابن الصَّلَاح – قد احترز عن خلافهم، وقال بعد أن فرغ من الحَدّ وما يحترز به عنه: «فهٰذَا هو الحَدِيْث الذي يُحْكَم له بالصحة، بلا خوف بين أهل الحَدِيْث. وقد يختلفون في صحة بعض الأَحَادِيْث لاختلافهم في وجود هٰذِهِ الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هٰذِهِ الأوصاف كما في المُرْسَل». فقد احترز المصنف – ابن الصَّلَاح – عما اعترض به عليه، فلم يبقَ للاعتراض وجه).

التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٢٠. ونقله بتصرُّف يسير السُّيُوْطِيُّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٦٥ عن العِرَاقِيّ.

وبيَّن الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص١٣ هٰذَا الأمر بقوله: (إن بعض المُحَدِّثِيْن يردون الحَدِيْث بالعِلَل سواء كانت قادحة أو غير قادحة، كما صرَّح به الحافظ ابن حَجَر في نُكَته علىٰ ابن الصَّلَاح حيث قال: وأما الفُقَهَاء فلا يردونه إلَّا بالعِلَّة القادحة. كما ذكره الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بقوله: فإن كَثيراً من العِلَل... إلىٰ قوله: لا تجري علىٰ أُصُوْل الفُقَهَاء، فإن فيه ما يَدُلّ أن قليلاً منها تجري علىٰ أُصُوْلهم، وهي العِلَل القادحة لا غير القادحة.

قال الحافظ: وأما العِلَل التي يُعَلِّل بها كثير من المُحَدِّثِيْن، ولا تكون قادحة، أي: عند الفُقَهَاء، فكثيرة، منها:

أن يَرْوِي العَدْل الضابط عن تَابِعِيّ مثله عن صَحَابِيّ حَدِيْثاً، فيَرْوِيه عَدْلٌ ضابط مثله مساوٍ له في عدالته وضبطه وغير ذٰلِكَ من الصفات العلية عن ذٰلِكَ التَّابِعِيّ بعينه عن صَحَابِيّ آخر، فإن هٰذَا يسمىٰ عِلَّة عندهم، أي: المُحَدِّثِيْن، لوجود الاختلاف علىٰ ذٰلِكَ التَّابِعِيّ في شَيْخه، ولٰكِنها غير قادحة لجواز أن يكون التَّابِعِيّ سمعه من الصَّحَابِيّيْن معاً، ومن هٰذَا جُمْلَة كثيرة. اهـ).

وهٰذَا النَّصّ في النُّكَت لابن حَجَر ج١ ص٢٣٥-٢٣٦.

وقد اختلف أَربابُ[1] الحَدِيْث في أَصَحّ الأسانيد:

ثم قال الصَّنْعَانِيّ مُجِيْباً علىٰ اعتراض الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد في ص١٤: (قلت: كلام الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن تنظير علىٰ شرطَي السَّلَامَة من الشُّذُوْذ ومن العِلَّة، ولم يبين وجه النَّظَر إلَّا في اشتراط السَّلَامَة من العِلَّة دون الشُّذُوْذ، فالعِلَّة قاصرة عن المدعىٰ. ثم لا يخفىٰ أنه قد حصل مما ذكر أن اصْطِلَاح الفُقَهَاء في صحة الحَدِيْث غير اصْطِلَاح المُحَدِّثِيْن. إذ المُحَدِّثُوْن يشترطون خُلُوَّه من العِلَّة مطلقاً، والفُقَهَاء يشترطون خُلُوَّه من العِلَّة القادحة، فهو باصْطِلَاحهم أَخصُّ منه باصْطِلَاح الفُقَهَاء، وإذا كان كذٰلِكَ فلا يَتِمّ جمع الخاص والعام في رسم وَاحِد. فاعتراض الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن علىٰ رسم المُحَدِّثِيْن بأنه غير موافق لاصْطِلَاح الفُقَهَاء غير وارد، بل لا بد من مخالفة الرسمين لاختلاف الاصْطِلَاحَيْن)... .

وقد اعترض الإمَام الصَّنْعَانِيّ علىٰ الزَّيْن العِرَاقِي حين قيَّد العِلَّة بالقادحة، لأنه يُصَيِّر الرسم علىٰ اصْطِلَاح الفُقَهَاء. وبيَّن أن ابن الصَّلَاح كان مُتْقِناً في رسمه وجَرْيه علىٰ اصْطِلَاح أَئِمَّة الحَدِيْث من غير ملاحظة لاصْطِلَاح غيرهم. فالقيود المعتبرة عند أَئِمَّة الحَدِيْث هي: ثلاثة ثُبُوْتِيَّة وهي: اتصال السَّنَد، وعدالة الناقل، وضبطه. وقيدان عدميان هما: عدم الشُّذُوْذ، والعِلَّة القادحة وغير القادحة.

وانتهىٰ إلىٰ أن اعتراض الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن علىٰ ابن الصَّلَاح ليس في محله. ثم قال في ص١٧ حَامِلاً عبارة ابن دَقِيْق العِيْد مَحْملاً آخر: (ويحتمل أن يراد بقوله: «ومن شرط الحَدّ... إلىٰ آخره» الاعتراض علىٰ الحَدّ بأنه لم يَشْمَل كل أفراد الصَّحِيْح علىٰ اصْطِلَاح الفُقَهَاء، فلم يكن جَامِعاً. فإن أراد هٰذَا فجوابُه ما سَلَف أنه بصدد رسمه علىٰ اصْطِلَاح المُحَدِّثِيْن، ومعناه أَخصُّ من معناه عند الفُقَهَاء، ولا يَتِمّ جمع الأَخصّ والأَعَمّ في حَدّ. وقد أفصح ابن الصَّلَاح عن مُرَاده من بَيَان معناه عند الفُقَهَاء بما نقله عنه المصنِّف - أَي: ابن الوَزِيْر - من قوله: فقال ابن الصَّلَاح: هٰذَا صَحِيْح باتفاق أهل الحَدِيْث، ولفظ ابن الصَّلَاح: فهٰذَا هو الحَدِيْث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحَدِيْث).

(١) ل: أين.

م: أئمة.

وما أثبتناه (أرباب) من هامشها، وعليها علامة حـ (أي: في نسخة).

فمَذْهَب البُخَارِيّ: أن أَصَحَّ الأسانيد: مَالِك عن نَافِع عن ابن عُمَر[١].

---

(١) مَذْهَب البُخَارِيّ وسنده أصح الأسانيد في: مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٥٣ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٨٥ وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص٥٨ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٢ وأَلْفِيَّة العِرَاقِيّ التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ص١٥ وشرحها، والمُقْنِع ج١ ص٤٦ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٠ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٣٥٧.

وتسمىٰ هٰذِهِ السلسلة بسلسلة الذَّهَب، لاجتماع الأَئِمَّة الثلاثة في هٰذِهِ الترجمة. / فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٣ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٧٨ وقال السُّيُوْطِيّ: وهو أمر تميل إليه النفوس، وتنجذبُ إليه القلوب.

البُخَارِيّ: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفِيّ. ولد سنة ١٩٤هـ ببُخَارَىٰ، له رحلات وَاسِعَة بَحْثاً في الحَدِيْث، حتىٰ صار إمَاماً فيه. له: الجَامِع الصَّحِيْح، أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالىٰ، وله التَّارِيْخ وغيرهما. توفي سنة ٢٥٦هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٥٥ رقم ٥٧٨ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٠٠ وهُدَىٰ السَّارِي مُقَدِّمَة فَتْح البَارِي ص٤٧٧ وإرْشَاد السَّارِي للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

مَالِك بن أَنَس: الأَصْبَحِيّ الحِمْيَرِيّ. إمَام دار الهِجْرَة، وأحد الأَئِمَّة الأربعة، إليه ينسب المَذْهَب المَالِكِيّ. ولد بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، وتوفي فيها سنة ١٧٩هـ، له كتاب المُوَطَّأ وغيره.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٧ وتَرْتِيْب المَدَارِك للقَاضِي عِيَاض ج١ ص١٠٢ والانتقاء لابن عَبْد البَرّ ص٩ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٠٧ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٩٣ ومَالِك للشَّيْخ أبي زُهْرَة.

نَافِع: مَوْلَىٰ عَبْد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب، أبو عَبْد الله، كان من سَبْي أَبْرَشَهْر، وهي (نَيْسَابُوْر)، من المتقنين، ثِقَة ثَبْت فقيه. مات سنة ١١٩هـ.

مَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار لابن حِبَّان ص٨٠. وانظر: تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٩٦ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٩٩ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١١٧ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٣١٣ رقم ٦٩٦٨.

عَبْد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب: العَدَوِيّ، أبو عَبْد الرَّحْمٰن، صَحَابِيّ نشأ في الإسْلَام، هاجر إلىٰ المَدِيْنَة مع أبيه، أفتىٰ ستين سنة، من مَشَاهده: الخَنْدَق ومُؤْتَة واليَرْمُوْك ومِصْر وإفْرِيْقِيَّة. توفي بمَكَّة سنة ٧٣هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٣٤١ والإصَابَة ج٢ ص٣٤٧ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٢٢٧ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٧.

وعن يَحْيَىٰ بن مَعِيْن: أَجودُها: الأَعْمَش عن إِبْرَاهِيْم عن عَلْقَمَة عن عَبْد الله[1].

---

(١) مَذْهَب ابن مَعِيْن، وسندُه أَجودُ الأسانيد في: مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم ص٥٤ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٨٤ والمُقْنِع ج١ ص٤٥. وورد في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٨ (أَصَحّ الأسانيد)، وكذا في تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ وشرحه تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٧٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٢ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٢.

قال السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٤و٢٥: (ولا فرق بين اللفظين - أصح وأجود - اصْطِلَاحاً).

يَحْيَىٰ بن مَعِيْن: أبو زَكَرِيَّا المُرِّيّ مَوْلَاهُم، البَغْدَادِيّ، سَيِّد الحُفَّاظ، ثِقَة، إِمَام الجَرْح والتَّعْدِيْل، ولد سنة ١٥٨هـ، قال ابن المَدِيْنِيّ: انتهىٰ علم الناس إلىٰ يَحْيَىٰ بن مَعِيْن. توفي بالمَدِيْنَة سنة ٢٣٣هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٢٩ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٦ ص١٣٩ وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج١ ص٤٠٢ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٢٠١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٥٨.

الأَعْمَش: سُلَيْمَان بن مِهْرَان الأَسَدِيّ الكَاهِلِيّ مَوْلَاهُم الكُوْفِيّ، رأىٰ أَنَس بن مَالِك وحفظ عنه، ثِقَة ثَبْت، قال سُفْيَان بن عُيَيْنَة: كان الأَعْمَش أَقْرَأَهُم لكتاب الله، وأحفظَهم للحَدِيْث، وأعلمهم بالفرائض. توفي سنة ١٤٨هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٥٤ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٢٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٢٢٠ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٧٩.

النَّخَعِيّ: أبو عِمْرَان إِبْرَاهِيْم بن يَزِيْد بن قَيْس بن الأَسْوَد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَلْقَمَة ومَسْرُوْق، ودخل علىٰ أُمّ المُؤْمِنِيْن عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وهو صَبِيّ، أخذ عنه حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان وغيره. ثِقَة، قال الأَعْمَش: كان صَيْرَفِيّاً في الحَدِيْث. مات سنة ٩٥هـ، وهو متوارٍ من الحَجَّاج، ودفن ليلاً.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧٣ والتَّارِيْخ الكَبِيْر للبُخَارِيّ ج١ ق١ ص٣٣٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٦ وأَسْمَاء التَّابِعِيْن للدَّارَقُطْنِيّ رقم ١٦ وطَبَقَات ابن سَعْد ج٦ ص٢٧٠ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠١ ووَفَيَات الأَعْيَان ج١ ص٢٥.

عَلْقَمَة بن قَيْس: بن عَبْد الله النَّخَعِيّ الكُوْفِيّ، أبو شِبْل. كان من أشبههم بعَبْد الله بن

وعن عَمْرو بن عَلِيّ: أَصَحُّ الأسانيد: مُحَمَّدُ بن سِيْرِيْن عن عَبِيْدَة عن عَلِيّ[(١)].

مَسْعُوْد، وهو عم الأَسْوَد بن يَزِيْد، وخال إِبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ. وكان قد غزا خُرَاسَان، وأقام بخُوَارِزْم سنتين، ودخل مَرْو. كان من كبار التَّابِعِيْن، فقيهاً عالماً إِمَاماً ثِقَة ثَبْتاً. وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وابن مَعِيْن وغيرهما. قال الشَّعْبِيّ: كان الفُقَهَاء بعد أصحاب رَسُوْل الله ﷺ بالكُوْفَة في أصحاب عَبْد الله بن مَسْعُوْد هٰؤُلَاءِ: عَلْقَمَة، وعَبِيْدَة، وشُرَيْح، ومَسْرُوْق. توفي سنة ٦١هـ، وقيل غيره. رَوَىٰ له الجَمَاعَة.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٢١٨ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٠ والجَرْح والتَّعْدِيْل ج٣ ق١ ص٤٠٤ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٧٠ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٠٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١.

عَبْد الله بن مَسْعُوْد: بن غافِل الهُذَلِيّ. من أكابر الصَّحَابَة علماً، وشَهِدَ المَشَاهد كلها مع النَّبِيّ ﷺ، وبعثه عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلىٰ الكُوْفَة، وفي خِلَافَة عُثْمَان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدِم المَدِيْنَة، وتوفي بها سنة ٣٢هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٣١٦ والإصَابَة ج٢ ص٣٦٨ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٢٥٦ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤٣ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٣ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٨٣.

(١) مَذْهَب عَمْرو بن عَلِيّ الفَلَّاس، وسَنَدُه أَصَحُّ الأسانيد في: مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٤ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٨٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٧ والمُقْنِع ج١ ص٤٥ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٤ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٢ وتَقْرِيْب النَّوَاوِيّ وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٧٧ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٢ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٣٥١.

عَمْرو بن عَلِيّ: بن بَحْر بن كَنِيْز، أبو حَفْص الفَلَّاس، الصَّيْرَفِيّ، البَاهِلِيّ البَصْرِيّ، ثِقَة حافظ. مات سنة ٢٤٩هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٨٧ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٨٠.

وفي هامش ل: (حاشية: عمرو بن علي هو الفلاس بالفاء، كان يبيع الفلوس).

وفي هامش س: (عمرو بن علي هو الفلاس الحافظ، كان يبيع بالفلوس).

مُحَمَّد بن سِيْرِيْن: الأَنْصَارِيّ، أبو بَكْر بن أبي عَمْرَة، البَصْرِيّ. ثِقَة ثَبْت عابد، كَبِيْر

ثم قيل: أَيُّوْب عن مُحَمَّد.

وقيل: ابن عَوْن عن مُحَمَّد[1].

القدر، مَوْلَىٰ أَنَس بن مَالِك، من سَبْي عَيْن التَّمْر. مات سنة ١١٠هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٦٩ والمَعَارِف لابن قُتَيْبَة ص٤٤٢ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٨ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٨.

عَبِيْدَة بن عَمْرو السَّلْمَانِيّ: المُرَادِيّ الكُوْفِيّ، أبو عَمْرو. الفَقِيْه العَلَم، الثَّبْت الثِّقَة، أخذ عن عَلِيّ وابن مَسْعُوْد. قال ابن سِيْرِيْن: ما رأيت رجلاً أشدَّ تَوَقِّياً من عَبِيْدَة. وكان مُكْثِراً عنه. مات سنة ٧٢هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٥٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٤٧.

عَلِيّ بن أبي طَالِب عَبْد مَنَاف بن عَبْد المُطَّلِب: ابن عَمّ النَّبِيّ ﷺ وخَتَنه، قَاضِي الأُمَّة وفَارِسها، شَهِدَ له ﷺ بالجنة، رابع الخُلَفَاء الراشدين، الفَقِيْه الجَلِيْل، ذو المَنَاقِب الكُبْرَىٰ. اسْتُشْهِدَ سنة ٤٠هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٣ ص٢٦ والإصَابَة ج٢ ص٥٠٧ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٦ وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص١٦٦ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤١ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٠.

(١) في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٨: (إن ابن المَدِيْنِيّ قال: أجودها - أي الأسانيد - عَبْد الله بن عَوْن عن ابن سِيْرِيْن عن عَبِيْدَة عن عَلِيّ، وقال سُلَيْمَان بن حَرْب: أصحها أَيُّوْب عن ابن سِيْرِيْن عن عَبِيْدَة عن عَلِيّ).

وانظر نحوه في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٧٧ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٨٤ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٢.

أَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ: أبو بَكْر أَيُّوْب بن أبي تَمِيْمَة كَيْسَان البَصْرِيّ، الحافظ الثِّقَة، الثَّبْت الحُجَّة، من المَوَالِي، سمع الرِّيَاحِيّ وسَعِيْد بن جُبَيْر وابن سِيْرِيْن. قال ابن عُيَيْنَة: لم أَلْقَ مثْلَه. مات سنة ١٣١هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٣٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٨٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص١٨١ ومِرْآة الجَنَان ج١ ص٢٧٣ وأَسْمَاء التَّابِعِيْن للدَّارَقُطْنِيّ رقم ٨٣.

اللفظ الثاني: الحَسَن

وفي تَحْقِيْق معناه اضطراب[١].

فقال الخَطَّابِيّ[٢]: الحسَن ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ[٣]، واشتَهرَ رِجَاله. وعليه مَدَارُ أكثرِ الحَدِيْث، وهو الذي يقبَلُه أكثرُ العُلَمَاء، ويستعمله عامَّةُ الفُقَهَاء[٤].

وفي هامش ل: (حاشية: هو السختياني).

وفي هامش س: (أيوب هو السختياني، وهو ابن أبي تميمة).

عَبْد الله بن عَوْن: بن أَرْطَبَان. مَوْلَىٰ مُزَيْنَة، كنيته أبو عَوْن. من مَشَاهِيْر أتباع التَّابِعِيْن بالبَصْرَة، ورع ثِقَة، ثَبْت فاضل. مات سنة ١٥٠هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٣٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٥٦.

وفي هامش س: (ابن عون هو عبد الله).

ب: وقيل عون.

(١) م: اظطراب. وهو خطأ.

(٢) **الخَطَّابِيّ**: أبو سُلَيْمَان حَمْد بن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم البُسْتِيّ، من ذُرِّيَّة زَيْد بن الخَطَّاب أخي عُمَر بن الخَطَّاب. رحل كَثِيراً، وممن رَوَىٰ عنه الحَاكِم وأبو حَامِد الإسْفَرَايِيْنِيّ وأبو ذَرّ الهَرَوِيّ، كان ثِقَة متثبتاً من أوعية العِلم. له: غَرِيْب الحَدِيْث ومَعَالِم السُّنَن. توفي ببُسْت من بلاد كَابُل سنة ٣٨٨هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠١٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٤٦٧ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة للعَبَّادِيّ ص٩٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٣ ص٢٨٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج١ ص١٤٠ وبُغْيَة الوُعَاة ج١ ص٥٤٦ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٤ ص١٩٩ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص١٥١.

(٣) **مَخْرَجُهُ**: بفَتْح الميم والراء، بمعنىٰ محل خروجه، وهو رِجَاله الراوون له، لأنه خرج منهم. / قَوَاعِد التَّحْدِيْث ص٢١٩.

(٤) (ويستعمله – أي: يعمل به – عامَّة الفُقَهَاء) هٰذَا الكلام فهمه العِرَاقِيّ زائداً علىٰ الحَدّ، فأَخَّر ذِكره، وفصله عنه، وقال البُلْقِيْنِيّ: بل هو من جُمْلَة الحَدّ، ليخرج الصَّحِيْح الذي

وهٰذِهِ عِبارةٌ[1] ليس فيها كَبِيْر تَلْخِيْص، ولا هي أَيضاً علىٰ صِنَاعَة الحُدُودِ

دخل فيه ما قبله، بل والضعيف أَيضاً.

تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٤. وانظر: مَحَاسِن الاصْطِلَاح للبُلْقِيْنِي ص١٠٣.

أقول: تَأْخِيْر العِرَاقِيّ هٰذَا الكلام كان في المنظومة، لٰكِنه ذكر الحَدَّ كَامِلاً في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٤ عند أول كلامه عن الحَسَن، وانظر: ص٩٠.

ونَصُّ تعريف الخَطَّابِيّ في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٠٣ والمُوْقِظَة ص٢٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٣٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٤ والبَحْر الذي زَخَر ج٣ ص٩٥٠ والمُقْنِع ج١ ص٨٣ والتَّقْرِيْب للنَّوَاوِيّ ج١ ص١٥٣-١٥٤ وتَنْقِيْح الأنظار لابن الوَزِيْر ج١ ص١٥٤ وتوجيه النَّظَر للجَزَائِرِيّ ج١ ص٣٥٦ وفيه الاعتراض عليه.

وورد في الخُلَاصَة ص٣٨ إلىٰ قوله: مدار أكثر الحَدِيْث. وكذا في الدِّيْبَاج المُذْهَب وشرحه ص٢٣-٢٤ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٣٥.

وورد في الزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة ص٢٢ إلىٰ قوله: واشتهرت رِجَاله.

قال ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٨٣ معلِّقاً علىٰ تعريف الخَطَّابِيّ: (قلتُ: كذا نقله الشَّيْخُ عن الخَطَّابِيّ، والموجودُ بخَطِّه إنما هو «استقرت حاله» بقاف، من الاستقرار، وتحتَ الحاء عَلَامةُ الإهمال، كذا نَقله أبو عَبْد الله بن رُشَيْد. وهو حَدٌّ مدخولٌ، فإنَّ الصَّحِيْح أَيضاً قد عُرف مَخْرَجُهُ واشتهر رِجَاله، والضعيف أَيضاً قد يُعْرَفُ مَخْرَجُهُ ويشتهر رِجَاله، لٰكِن بالضعْف).

لٰكِن في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٠٨: (قوله: واشتهر رِجَاله، هو المعروف، ولا عِبْرَة بما وُجِد بخَطّ أبي عَلِيّ الجَيَّانِيّ: «ما عُرف مَخْرَجُهُ واستقرَّ حاله» بالسين المُهْمَلَة والقاف والحاء المُهْمَلَة دون راء في أوله).

(١) أورد العِرَاقِيّ من قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ليس في عبارة الخَطَّابِيّ كَبِيْر تَلْخِيْص، وأَيضاً فالصَّحِيْح قد عُرف مَخْرَجُهُ واشتهرت رِجَاله، فيدخُل الصَّحِيْح في حَدّ الحَسَن، قال: وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصَّحِيْح)، في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٤، والسُّيُوْطِيّ في البَحْر الذي زَخَر ج٣ ص٩٥٢. وأورد هٰذِهِ العبارة إلىٰ قوله (في حَدّ الحَسَن) في التَّقْيِيْد

والتَّعْرِيْفَات. فإنَّ الصَّحِيْح أَيضاً قد عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتَهَرَ رِجَالُهُ، فيدخُل الصَّحِيْحُ

والإِيْضَاح ص٤٤، وتَصَرَّف في لفظها الذَّهَبِيّ في المُوْقِظَة ص٢٦ والأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٠٨ والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٦٣ وابن الوَزِيْر في تَنْقِيْح الأنظار ج١ ص١٥٥.

وأورد العِرَاقِيّ بعده اعتراض الشَّيْخ التِّبْرِيْزِيّ عليه فقال: (قال الشَّيْخ تاج الدِّيْن التِّبْرِيْزِيّ فيه نَظَر، لأنه - أي: ابن دَقِيْق العِيْد - ذكر من بعد: أن الصَّحِيْح أَخَصُّ من الحَسَن، قال: ودخول الخاص في حَدّ العام ضروري، والتَّقْيِيْد بها يخرجهُ عنه مخلّ للحَدّ). قال العِرَاقِيّ: (وهو اعتراض متجه).

هٰكَذَا في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٥ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٤٤. وانظر: تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٣ وتَنْقِيْح الأنظار ج١ ص١٥٥ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٦٣ وقال السَّخَاوِيّ بعد ذٰلِكَ: (وبه أَيضاً اندفع الاعتراض، وحاصله: أن ما وجدت فيه هٰذِهِ القيود كان حَسَناً، وما كان فيه معها قيد آخر يصير صَحِيْحاً، ولا شك في صدق ما ليس فيه علىٰ ما فيه إذا وجدت قيود الأول، لٰكِن قال شَيْخنا - أي: ابن حَجَر - : إن هٰذَا كله بناء علىٰ أن الحَسَن أَعمُّ مطلقاً من الصَّحِيْح، أَمَّا إذا كان من وجه كما هو واضح ممن تدبره فلا يرد اعتراض التِّبْرِيْزِيّ، إذ لا يلزم من كون الصَّحِيْح أَخَصّ من الحَسَن من وجه، أن يكون أَخَصّ منه مطلقاً، حتىٰ يدخل الصَّحِيْح في الحَسَن. اهـ.

وبَيَان كونه وجيهاً فيما يظهر: أنهما يجتمعان فيما إذا كان الصَّحِيْح لغيره والحَسَن لذاته، ويفترقان في الصَّحِيْح لذاته والحَسَن لغيره، ويعبر عنه بالمبايَنة الجزئية.

ثم رجع شَيْخنا فقال: والحق أنهما متباينان، لأنهما قسمان في الأَحْكَام فلا يصدق أحدهما علىٰ الآخر البَتَّةَ.

قلت: ويتأيد التباين بأنهما وإن اشتركا في الضبط فحقيقته في أحدهما غير الأُخرىٰ، وهو مثل من جعل المباح من جنس الواجب، لكون كل منهما مأذوناً فيه، وغفل عن فصل المباح وهو عدم الذم لتاركه، فإن من جعل الحَسَن من جنس الصَّحِيْح للاجتماع في القبول غفل عن فصل الحَسَن، وهو قصور ضبط رَاوِيه.

علىٰ أنه نقل عن شَيْخنا - مما لم يَصِحّ عندي - الاعتناء بابن دَقِيْق العِيْد بأنه إنما ذكر أن الصَّحِيْح أَخَصُّ استطراداً وبحثاً، بخِلاف مناقشته مع الخَطَّابِيّ، فهي أصل الباب، وما يكون

في حَدِّ الحَسَن.

وكأنه يريدُ بهٰذَا الكلام، ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ، واشتَهَر رِجَاله، مما لم يبلُغْ درجة الصَّحِيْح.

وأما ما قيل من أَنَّ الحَسَن يُحْتَجُّ به[1] ففيهِ إشكالٌ[2]. وذٰلِكَ: أَنَّ هٰهُنَا أَوصافاً،

في بابه هو المعتمد وليس بظَاهِر، بل الكلامان في باب وَاحِد) اهـ.

وانظر أَيضاً كلام ابن الوَزِيْر وشرحه للصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص١٥٦ في دفع اعتراض التِّبْرِيْزِيّ علىٰ ابن دَقِيْق العِيْد.

(١) اختلفوا في **الاحتجاج بالحَدِيْث الحَسَن والعَمَل به** علىٰ أقوال منها:

الأول: يُحتجُّ به كالصَّحِيْح، وهو قول عامَّة الفُقَهَاء والعُلَمَاء من المُحَدِّثِيْن والأُصُوْلِيِّيْن، كما ذكر الخَطَّابِيّ وغيره، لذا أَدرجَتْه طائفةٌ مع الصَّحِيْح كالحَاكِم وابن حِبَّان وابن خُزَيْمَة، مع قولهم بأنه دون الصَّحِيْح. وهٰذَا هو المعتمد.

الثاني: لا يُحتجُّ به، وهو قول أبي حَاتِم الرَّازِيّ.

انظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٦٨ وفيه تفصيل لمن أراد المَزِيْد، وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٤ و١٦٠ وقَوَاعِد التَّحْدِيْث ص١٠٦-١٠٧.

(٢) قال السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٦٩: (وكلام ابن دَقِيْق العِيْد أَيضاً يشير إلىٰ التوقف في إطلاق الاحتجاج بالحَسَن، وذٰلِكَ أنه قال في الاقْتِرَاح - وجاء بعباراته مع اختلاف لفظي يسير التي هي - : أن هٰهُنَا أوصاف... إن وجدت فذٰلِكَ صَحِيْح... التي يجب معها قبول... فأعلاها هو الصَّحِيْح وكذٰلِكَ أَوْسطها وأدناها الحَسَن وحينئذٍ يرجع الأمر... إلىٰ قوله: في تلك الأَحَادِيْث).

ونقل السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٦٠ من قوله: (ما قيل من أن الحَسَن يحتج به فيه إشكال... إلىٰ قوله: صَحِيْحاً في الحقيقة) مع شيء من التصرف والاخْتِصَار.

وأشار ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٨٤ إلىٰ تَنْبِيْه ابن دَقِيْق العِيْد.

وذكرها المُنَاوِيّ في اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٣٩١.

وفي تَوْجِيْه النَّظَر ج١ ص٥٠٧ قول ابن دَقِيْق العِيْد: (إن هٰهُنَا... في تلك الأَحَادِيْث)

يجب معها قَبولُ الرِّوَايَة إذا وُجِدَتْ في الرَّاوِي.

فأَمَّا أن يكون هٰذَا الحَدِيْثُ المسمَّىٰ بالحَسَن مما قد وُجِدَتْ فيه هٰذِهِ الصفاتُ علىٰ أَقَلِّ الدَّرَجات التي يَجِبُ معها القَبولُ، أَوْ لا، فإنْ وُجِدَتْ فذٰلِكَ حَدِيْث صَحِيْح، وإنْ لم تُوجَدْ فلا يجوزُ الاحتجاجُ به، وإن سُمِّيَ حَسَناً.

اللهم إلَّا أَن يُرَدَّ هٰذَا إلىٰ أمر اصْطِلَاحِيّ، وهو: أن يُقال: إنَّ الصفاتِ التي يجب قَبولُ الرِّوَايَة معَها لها مراتبُ ودرجاتٌ:

فأعلاها هي التي يُسَمَّىٰ[(١)] الحَدِيْث الذي اشتمل رواتُه[(٢)] عليها صَحِيْحاً، وكذٰلِكَ أَوْساطها أَيضاً[(٣)] مثلًا.

وأدناها هو الذي نُسَمِّيه[(٤)] حَسَناً.

وحينئذٍ يَرجِعُ الأَمرُ في ذٰلِكَ إلىٰ الاصْطِلَاح، ويكونُ الكُلُّ صَحِيْحاً في الحقيقة. والأَمرُ في الاصْطِلَاح قريبٌ، لٰكِن مَنْ أراد هٰذِهِ الطريقةَ، فعليه أن يعتبرَ ما سَمَّاهُ أَهلُ الحَدِيْث حَسَناً، وتَحَقُّقَ[(٥)] وجودِ الصفاتِ التي يجبُ معها قَبولُ الرِّوَايَة في تلك الأَحَادِيْث.

فهٰذَا ما يَتَعَلَّقُ من البَحْث علىٰ[(٦)] كلام الخَطَّابِيّ.

وقال أبو عِيسَىٰ التِّرْمِذِيّ: إنَّه يُريد بالحَسَن[(٧)]: أن لا يكون في إسناده من يُتَّهَمُ

بتصرف يسير.

(١) س: تسمىٰ.

(٢) سقطت من ب: رواتُه.

(٣) م ل: شطب علىٰ كلمة (أَيضاً). وسقطت من س ب كلمة (أَيضاً).

(٤) ب: يسميه.

(٥) م س: ويحقق.

(٦) ب: في كلام.

(٧) س: الحسن أي ما لا يكون.

بالكذبِ، ولا يكون حَدِيْثاً شَاذّاً، ويُرْوَىٰ من غيرِ وجهٍ نحو ذٰلِكَ[١].

وهٰذَا يُشْكِلُ عليه[٢] ما يُقالُ فيه: إنَّه حَسَنٌ، مع أنه ليس له مَخْرَجٌ إلَّا من وجهٍ وَاحِد.

وقال بعضُهم: الحَدِيْث الذي فيه ضَعْفٌ قريبٌ محتمَلٌ هو الحَسَنُ، ويَصلُحُ للعَمَل به[٣].

---

(١) التِّرْمِذِيّ: أبو عِيسَىٰ مُحَمَّد بن عِيسَىٰ بن سَوْرَة السُّلَمِيّ، الحافظ الضَّرِيْر، أحد الأَئِمَّة الستة في الحَدِيْث، طاف البلاد، ثِقَة، آية في الحِفظ والإتْقَان. مات سنة ٢٧٩هـ بتِرْمِذ، وهي مَدِيْنَة علىٰ طرف نهر جَيْحُوْن (نهر بَلْخ).

طَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٠٦ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٣٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص١٧٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٩٨ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٧٨ والإمَام التِّرْمِذِيّ والموازنة بين جَامِعِهِ وبين الصَّحِيْحَيْن: د. نور الدِّيْن عِتْر.

وقول أبي عِيسَىٰ التِّرْمِذِيّ في الحَدِيْث الحَسَن هو في: سُنَن التِّرْمِذِيّ – كتاب العِلَل ج٩ ص٤٥٧: (قال أبو عِيسَىٰ: وما ذكرنا في هٰذَا الكتاب حَدِيْث حَسَن، فإنما أَرَدْنَا حسنَ إسناده عندنا، كل حَدِيْث يُرْوَىٰ لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحَدِيْث شَاذّاً، ويُرْوَىٰ من غير وجه نحو ذٰلِكَ، فهو عندنا حَدِيْث حَسَن).

ونقله العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٥ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٤٥ والقَاسِمِيّ في قَوَاعِد التَّحْدِيْث ص١٠٥.

ونَصُّ قول التِّرْمِذِيّ الذي أورده ابن دَقِيْق العِيْد هو في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٠٣ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٣٥ والمُقْنِع ج١ ص٨٤. وانظر: تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٤ والخُلَاصَة ص٣٨ والمُوْقِظَة ص٢٧ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٦٤.

(٢) س: فهذا يشكل عليها يقال فيه.

(٣) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٠٤: (وقال بعض المتأخرين: الحَدِيْث الذي فيه ضعف قريب محتمل، هو الحَدِيْث الحَسَن، ويَصلُح للعَمَل به).

وانظر: الخُلَاصَة ص٣٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٧ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ

وهٰذَا فيه من البَحْث ما قدَّمناه من الكلام علىٰ قَبُول الحَسَن، مع أَنَّ قوله: (فيه ضَعْفٌ قريبٌ محتَمَلٌ[1]) ليس مضبوطاً بضابط يتميَّز به القَدْرُ المحتمَلُ من غيره.

وإذا اضطرب هٰذَا الوصفُ لم يحصُل التعريفُ المميِّزُ للحقيقة[2].

وذكَر الفَقِيْهُ الحافظُ أبو عَمْرو بنُ الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: أَنَّه تَنَقَّح له واتَّضَحَ أَنَّ

ج١ ص٦٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٤.

وأراد ابن دَقِيْق العِيْد وقبله ابن الصَّلَاح بـ(بعضهم): ابن الجَوْزِيّ في كتابيه: الموضوعات، والعِلَل المتناهية.

انظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ، وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة، السَّابِقين، وفَتْح البَاقِي ج١ ص٨٧ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٤٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٧.

(١) س: يحتمل.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ليس مضبوطاً بضابط... إلىٰ قوله: المُمَيِّز للحقيقة) نقله العِرَاقِيّ في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٤٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٧.

وإلىٰ قوله: (... المحتمل من غيره) في: تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٧. وتصرف فيه الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٠٩.

(٣) سقطت من ب: رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ابن الصَّلَاح: تَقِيّ الدِّين أبو عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ الشَّهْرَزُوْرِيّ، الفَقِيْه الشَّافِعِيّ. ولد سنة ٥٧٧هـ بشَرَخَان من أَعْمَال أَرْبِل قريبة من شَهْرَزُوْر في شمال العِرَاق. درس علىٰ والده الصَّلَاح الذي كان من جُلَّة مشايخ الأكراد. أحد فُضَلَاء عَصْره في التَّفْسِيْر والحَدِيْث والفِقْه والرِّجَال واللُّغَة. من كتبه: المُقَدِّمَة في أُصُوْل الحَدِيْث. مات بدِمَشْق سنة ٦٤٣هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص٢٤٣ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٢٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص١٣٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٢١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن هِدَايَة ص٢٢٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٣٠.

وقول ابن الصَّلَاح من: (تنقَّح واتَّضح أن الحَدِيْث الحَسَن قسمان... إلىٰ قوله: سَلَامته

الحَدِيْثَ الحَسَنَ قسمان:

أَحدُهما: الحَدِيْث الذي لا يَخْلُو[١] رِجَالُ إسناده من مَسْتور لم تَتَحَقَّقْ[٢] أَهليَّتُه، غيرَ أَنَّه ليس مُغْفِلاً[٣] كثيرَ الخطأ فيما يَرْوِيه، ولا هو مُتَّهَمٌ بالكذب في الحَدِيْث، أي: لم يَظهرْ منه تَعَمُّدُ[٤] الكذب في الحَدِيْث، ولا سببٌ آخرُ مُفَسِّقٌ، ويكون متنُ الحَدِيْث مع ذٰلِكَ قد عُرِفَ، بأَنْ رُوِيَ مثلُه أو نحوُه من وجهٍ آخرَ أو أكثر، حتىٰ اعتُضِدَ بمتابعة من تابعَ رَاوِيْه[٥] علىٰ مثله، أو بما له من شَاهِدٍ، وهو ورودُ حَدِيْثٍ آخرَ بنحوه[٦]. فيَخرُجُ[٧]

من أن يكون مُعَلَّلاً) في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح: مع التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٤٦ ومع مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١٠٤، وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٨ عن المُقَدِّمَة. وخلاصته في المُوْقِظَة ص٢٨.

(١) م: تخلو.

(٢) س: يتحقق.

(تتحقق) هٰكَذَا في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح المطبوعة مع التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٤٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٨ عن ابن الصَّلَاح.

لٰكِن في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح المطبوعة مع مَحَاسِن الاصْطِلَاح، والتي أَقصدُها حين أُشيرُ إلىٰ المُقَدِّمَة ص١٠٤ وردت (تحقق).

(٣) س: معتلًا.

(٤) س: تعمده.

(٥) م: رواية.

(٦) سقطت من ب: بنحوه.

(٧) (فيخرج) هٰكَذَا في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح مع التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٤٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٨٨ عن ابن الصَّلَاح.

لٰكِن في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح المطبوعة مع مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١٠٤ وردت (فخرج).

بذٰلِكَ عن[١] أن يكون شَاذّاً ومُنْكَراً[٢].

القسم الثاني: أن يكون رَاوِيْه[٣] من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أَنَّهُ لم يَبلُغْ درجةَ رِجَال الصَّحِيْح، لكونه يَقْصُرُ عنهم في الحفظ والإتْقَان. وهو مع ذٰلِكَ يَرتفعُ عن حال[٤] مَنْ يُعَدُّ ما يَنْفرِدُ به من حَدِيْثه مُنْكَراً.

ويُعتبر[٥] في كل هٰذَا مع سَلَامَة الحَدِيْث من[٦] أن يكون شَاذّاً ومُنْكَراً[٧]، سَلَامتُه من أن يكون مُعَلَّلاً[٨].

وهٰذَا كلامٌ فيه مباحثاتٌ[٩] ومناقشاتٌ علىٰ بعض الألفاظ[١٠].

---

(١) سقطت من ب: عن.

(٢) س: أو منكراً.

زاد ابن الصَّلَاح بعد قوله (ومُنْكَراً)، قَوْلَهُ: (وكلام التِّرْمِذِيّ علىٰ هٰذَا القسم يتنزل).

(٣) م: رواتُه.

(٤) س: مرتفع عن رجال من.

(٥) ب: أو يعتبر.

(٦) سقطت من س: من.

(٧) ل: منكراً أو شاذاً.

وفي شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ص٨٩: (شَاذّاً أو مُنْكَراً). وما أثبتناه من (م) موافق لما في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح بطبعتيها.

(٨) زاد ابن الصَّلَاح بعد قوله (مُعَلَّلا)، قولَه: (وعلىٰ القسم الثاني يتنزل كلام الخَطَّابِيّ).

(٩) ب: مباحاث.

(١٠) عبارة ابن دَقِيْق العِيْد: (فيه مباحثات... الألفاظ) نقلها عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٦٧، وابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٨٦ وفيه: (... علىٰ بعض هٰـذِهِ الألفاظ). وفي المُوْقِظَة ص٢٨: (فهٰذَا عليه مؤاخذات). وفي التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٤٦-٤٧: (وما ذكره المصَنِّف - أي: ابن الصَّلَاح - من كون الحَدِيْث الحَسَن علىٰ قسمين إلىٰ آخر كلامه، قد أخذ عليه فيه الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن في الاقْتِرَاح إجمالاً، فقال بعد أن حكىٰ كلامه: وعليه فيه

وذكر هٰذَا الحافظ[1] إشكالًا علىٰ قولهم: هٰذَا حَدِيْث حَسَنٌ صَحِيْح، لأن الحَسَنَ قاصرٌ عن الصَّحِيْح، ففي الجمع بينهما في حَدِيْث وَاحِد جَمْعٌ بين نَفْيِ ذٰلِكَ القُصورِ وإثباته.

وأَجابَ: بأن ذٰلِكَ راجعٌ إلىٰ الإسناد، فإذا رُوِيَ الحَدِيْثُ الوَاحِدُ بإسنادَيْنِ: أَحدُهما: إسنادٌ حَسَنٌ، والآخرُ: إسنادٌ[2] صَحِيْح، استقام أن يقالَ فيه: إنَّه حَدِيْث حَسَنٌ صَحِيْح. أي أَنَّه[3]: حَسَنٌ بالنسبة إلىٰ إسنادٍ، صَحِيْح بالنسبة إلىٰ إسناد.

قال: علىٰ أنه غير مُسْتَنْكَرٍ أن يكونَ بعضُ من قال ذٰلِكَ، أراد بالحَسَن معناه اللُّغَوِيّ، وهو: ما تَميلُ[4] إليه النفسُ[5]، ولا يأباه القلبُ دون المعنىٰ الاصْطِلَاحِيّ الذي نحن بصَدَدِه.

مؤاخذات ومناقشات). وذكر السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٥٩ بعد إيراده كلام ابن الصَّلَاح: (قال ابن دَقِيْق العِيْد: وعليه مؤاخذات ومناقشات).

وهٰذَا في النُّكَت الوَفِيَّة ج١ ص٢٣٢.

وانظر من تلك المناقشات في المصادر المذكورة آنِفاً.

(١) المقصود بالحافظ هو ابن الصَّلَاح.

وفي مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١١٣-١١٤: (في قول التِّرْمِذِيّ وغيره «هٰذَا حَدِيْث حَسَن صَحِيْح» إشكال، لأن الحَسَن قاصر عن الصَّحِيْح... إلىٰ قوله: دون المعنىٰ الاصْطِلَاحِيّ الذي نحن بصدده).

وانظر الكلام عن القول: (حَسَن صَحِيْح) في: شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ لابن رَجَب ص٢٨٩-٢٩١.

(٢) س: إسناده.

(٣) سقطت من س: أنه.

(٤) ب: يميل.

(٥) سقطت من ب: النفس.

وأَقولُ[١]: أَمَّا[٢] الأَولُ: فيَرِدُ[٣] عليه الأَحَادِيْثُ التي قيل فيها[٤]: حَسَنٌ صَحِيْح، مع أنه ليس لها إلَّا مَخْرَجٌ وَاحِد ووِجْهَةٌ وَاحِدَة[٥]. وإنما يُعتبرُ اختلافُ الأَسانيدِ بالنسبة إلىٰ المخارج.

وهٰذَا موجودٌ في[٦] كلام أبي عِيسَىٰ[٧] التِّرْمِذِيّ في مواضعَ، يقولُ: هٰذَا حَدِيْث حَسَنٌ صَحِيْحٌ، لا نعرفُه إلَّا من هٰذَا الوجه[٨]، أو لا

(١) نَصّ كلام ابن دَقِيْق العِيْد في تعقيبه من قوله: (أما الأول فترد عليه الأَحَادِيْث... له إلَّا مَخْرَجٌ وَاحِد)، (وفي كلام التِّرْمِذِيّ في مواضع يقول... إلَّا من هٰذَا الوجه) في: التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٥٩ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٠٨ مع اخْتِصَار قليل، وانظره مع تَصَرُّف يسير في: تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٦٢.

(٢) ب: وأما.

(٣) في ل: إلىٰ جانب (فترد) بالهامش، كتبت عبارة (بلغ مقابلة).

(٤) س: فيها حديث حسن.

(٥) س: ووجه واحد.

ب: وجهة واحدة.

(٦) سقطت من س: موجود في.

(٧) سقطت من ب: أبي عِيسَىٰ.

(٨) بعد أن أورد العِرَاقِيّ قول ابن دَقِيْق العِيْد، قال في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٥٩-٦٠:

(وقد أجاب بعض المتأخرين عن ابن الصَّلَاح: بأَنَّ التِّرْمِذِيّ حيث قال هٰذَا، يريد به تفرُّد أحد الرُّوَاة به عن الآخر، لا التفرُّد المطلق. قال: ويوضح ذٰلِكَ ما ذكره في الفتن، من حَدِيْث خَالِد الحَذَّاء عن ابن سِيْرِيْن عن أبي هُرَيْرَة يرفعه: «من أشار إلىٰ أخيه بحديدة» الحَدِيْث، قال فيه هٰكَذَا: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح غَرِيْب من هٰذَا الوجه، فاستغربه من حَدِيْث خَالِد لا مطلقاً. انتهىٰ.

قال العِرَاقِيّ: وهٰذَا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها: لا نعرفه إلَّا من هٰذَا الوجه، كحَدِيْث العَلَاء بن عَبْد الرَّحْمٰن عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ:

نعرفه[١] إلَّا من حَدِيْث فُلَان. وقد ذكرتُ مواضعَ من ذٰلِكَ[٢] فيما أَملَيتُه علىٰ مُقَدِّمَة شرحِ الأَحْكَام الصُّغْرَىٰ لأبي مُحَمَّد عَبْد الحَقّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ[٣].

وأما إطلاقُ الحَسَنِ باعتبار المعنىٰ اللُّغَوِيّ، فيلزمُ عليه[٤]: أن يُطلق علىٰ الحَدِيْث الموضوع، إذا كان حَسَنَ اللفظِ: أَنَّه حَسَنٌ[٥]، وذٰلِكَ لا يقوله أَحَدٌ من أهل الحَدِيْث إذا جَرَوْا علىٰ اصْطِلَاحهم[٦].

«إذا بقي نصفٌ من شَعْبَان فلا تصوموا». قال أبو عِيسَىٰ: حَدِيْث أبي هُرَيْرَة حَدِيْث حَسَن صَحِيْح لا نعرفه إلَّا من هٰذَا الوجه علىٰ هٰذَا اللفظ).

وانظر هٰذَا مع تصرُّف يسير في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٦٢.

(١) ب: لا يعرفه.

(٢) سقطت من ب: من ذٰلِكَ.

(٣) سقطت من س: تعالىٰ.

وسقطت من ب: رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

وتقدم الكلام علىٰ هٰذَا الكتاب، عند الحَدِيْث عن آثار ابن دَقِيْق العِيْد.

(٤) س: فيلزم منه.

(٥) ب: إذا كان لفظه حسناً وذلك لا يقوله.

(٦) في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٦٠: (وردَّ ابن دَقِيْق العِيْد الجواب الثاني: بأنه يلزم عليه أن يطلق علىٰ الحَدِيْث... علىٰ اصْطِلَاحهم). وهو في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٦٣. وفيهما (أحد من المُحَدِّثِيْن). وكذا في النُّكَت الوَفِيَّة ج١ ص٢٩٣. وهو مع شيء من التصرُّف في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٨٩ والمُوْقِظَة ص٣٠. وانظره إلىٰ قوله: (أنه حَسَن) في: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٠٨.

وفي الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٢٤: (يلزم عليه... لا يقوله أحد). وفي المُقْنِع ج١ ص٩٠: (يلزم من هٰذَا أن يطلق... أحد في الاصْطِلَاح).

قال العِرَاقِيّ في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٦٠-٦١: (قلت: قد أطلقوا علىٰ الحَدِيْث الضعيف بأنه حَسَن، وأرادوا حَسَن اللفظ لا المعنىٰ الاصْطِلَاحِيّ، فرَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ في كتاب بَيَان آداب العلم حَدِيْث مُعَاذ بن جَبَل مرفوعاً: (تعلَّموا العلم فإنَّ تعلُّمه ذٰلِكَ لله

والذي أقولُ في جواب هٰذَا السؤال[١]: إنه لا يُشتَرَط في الحَسَن قَيْدُ القُصُور

خشية، وطلبه عِبَادَة... إلىٰ آخر الحَدِيْث) قال ابن عَبْد البَرّ: وهو حَدِيْث حَسَن جداً، ولٰكِن ليس له إسناد قَوِيّ. انتهىٰ كلامه.

فأراد بالحَسَن حَسَن اللفظ قطعاً، فإنه من رِوَايَة مُوسَىٰ بن مُحَمَّد البَلْقَاوِيّ عن عَبْد الرَّحِيْم بن زَيْد العَمِّيّ، والبَلْقَاوِيّ هٰذَا كذَّاب، كذَّبه أبو زُرْعَة وأبو حَاتِم، ونسبه ابن حِبَّان والعُقَيْلِيّ إلىٰ وضع الحَدِيْث. والظَّاهِر أن هٰذَا الحَدِيْث مما صنعت يداه، وعَبْد الرَّحِيْم بن زَيْد العَمِّيّ متروك الحَدِيْث أيضاً.

رُوِّيْنَا عن أُمَيَّة بن خَالِد قال: قلت لشُعْبَة: تُحدِّثُ عن عُبَيْد الله العَرْزَمِيّ، وتَدَعُ عَبْدَ المَلِك بن أبي سُلَيْمَان، وقد كان حَسَن الحَدِيْث؟ قال: من حُسنها فررتُ). قال السُّيُوْطِيّ: يعني أنها مُنْكَرَة.

وانظر مُخْتَصر هٰذَا الكلام في: تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٦٢-١٦٣.

وعقَّب ابن حَجَر في النُّكَت ج١ ص٤٧٥ علىٰ قول العِرَاقِيّ بقوله: (وهو عجيب، فإن ابن دَقِيْق العِيْد قد قيَّد كلامه بقوله: إذا جَرَوْا علىٰ اصْطِلَاحهم، وهنا لم يَجْرِ ابن عَبْد البَرّ في ذٰلِكَ الحكم علىٰ اصْطِلَاح المُحَدِّثِيْن باعترافه بعدم قوة إسناده، فكيف يحسن التعقُّب بذٰلِكَ علىٰ ابن دَقِيْق العِيْد؟).

(١) أشار إلىٰ جواب ابن دَقِيْق العِيْد، الأَبْنَاسِيُّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٢٥.

قال العِرَاقِيّ في التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٦١: (ولما ضعَّف ابن دَقِيْق العِيْد ما أجاب به ابن الصَّلَاح عن الاستشكال المذكور أجاب عنه بما حاصله: أن الحَسَن لا يشترط فيه قَيْد القُصُور عن الصَّحِيْح، وإنما يجيئه القُصُور حيث انفرد الحَسَن، وأما إذا ارتفع إلىٰ درجة الصحة فالحَسَن حاصل لا مَحَالَةَ تَبَعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتْقَان لا ينافي وجود الدُّنيا كالصدق، فيَصِحّ أن يقال: حَسَن باعتبار الصفة الدنيا، صَحِيْح باعتبار الصفة العليا، قال: ويلزم علىٰ هٰذَا أن يكون كل صَحِيْح حَسَناً، ويؤيده قولهم: حَسَن في الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة، وهٰذَا موجود في كلام المتقدمين).

وهٰذَا الكلام نفسه أورده العِرَاقِيّ مع بعض الاختلافات اللفظية في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٠٩-١١٠، وعبارات شرح التَّبْصِرَة في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٦٣-

عن[1] الصَّحِيْح، وإنما يجيئُه القُصُور، ويُفهم ذٰلِكَ فيه، إذا اقتصر علىٰ قوله: حَسَنٌ.

فالقُصُور يأْتيهِ[2] من قَيْدِ الاقتصار، لا من حيثُ حَقيقيَّتُهُ[3] وذاتُه.

وشرحُ هٰذَا وبَيَانه:

أَنَّ هٰهُنَا صفاتٍ للرُّوَاة تقتضي قَبولَ الرِّوَايَة.

ولتلك[4] الصفات درجاتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ، كالتَّيَقُّظِ والحفظِ والإِتْقَان مثلًا، فوجودُ الدرجةِ الدُّنيا كالصدقِ مثلاً، وعدمِ التُّهَمةِ بالكذب، لا يُنافيهِ[5] وجودُ ما هو أعلىٰ منه كالحفظ والإِتْقَان.

فإذا وُجدت الدرجةُ العُلْيا، لم يُنَافِ ذٰلِكَ وجودَ الدُّنيا، كالحفظِ مع الصدقِ[6]. فيَصِحّ أن يُقالَ في هٰذَا: إنَّه حَسَنٌ باعتبار وجودِ الصفةِ الدُّنيا وهي الصدقُ مثلاً،

---

١٦٤ بتصرُّف يسير.

وأورد البُلْقِينِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١١٤-١١٥ كلام ابن دَقِيْق العِيْد، وكذٰلِكَ أورده السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٩١، وقد تصرَّفا فيه قليلاً. وتصرَّف فيه أيضاً الذَّهَبِيّ في المُوْقِظَة ص٣١-٣٢. وأيضاً في تَوْجِيْه النَّظَر ج١ ص٣٨٢. ومعناه في ظَفَر الأَمَاني ص١٦٨.

(١) س: علىٰ.

ب: هذا القصور عن الصحيح. وصححه في الهامش: قيد.

(٢) ب: ثابتة.

(٣) ب: حقيقته.

(٤) ل: (وكذلك). وقد أثبتنا (لتلك) من: م، ومن مَحَاسِن الاصْطِلَاح، وفَتْح المُغِيْث، المتقدمين.

(٥) ب: تنافيه.

(٦) س: كالصدق مع الحفظ.

صَحِيْح باعتبارِ الصفةِ العُلْيَا وهي الحفظُ والإتْقَان.

ويلزمُ علىٰ هٰذَا: أن يكون كلُّ صَحِيْح حَسَناً.

ويُلْتَزَمُ ذٰلِكَ، ويؤيِّدُه: ورودُ قولهم: هٰذَا حَدِيْث حَسَنٌ في الأَحَادِيْث الصَّحِيْحَة، وهٰذَا[1] موجود في كلام المتقَدِّمين[2].

---

(١) ب: وذلك.

(٢) س: والله أعلم.

نقل ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٩٥-٩٦ من قول ابن دَقِيْق العِيْد: (والذي أقول في جواب هٰـذَا... إلىٰ قوله: كلام المتقدمين) مع اختلاف يسير هو: (في جواب هٰـذَا أنه لا يشترط... حقيقته وذاته... وجود الدُّنيا كالصحة مع الحُسْن فيَصِح أن يقال... ويؤيده قولهم...).

سبق ابنَ دَقِيْق العِيْد إلىٰ نحو ذٰلِكَ الحافظُ أبو عَبْد الله المَوَّاق فقال في كتابه (بُغْيَة النقَّاد): (لم يَخُصّ التِّرْمِذِيّ الحَسَن بصفة تميزه عن الصَّحِيْح، فلا يكون صَحِيْحاً إلَّا وهو غير شَاذّ، ولا يكون صَحِيْحاً حتىٰ تكون رواته غير متهمين بل ثِقَات، قال: فظهر من هٰذَا أن الحَسَن عند أبي عِيسَىٰ صفة لا تَخُصّ هٰذَا القسم، بل قد يشركه فيها الصَّحِيْح. قال: كل صَحِيْح عنده حَسَن، وليس كل حَسَن صَحِيْحاً).

التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٦١. وانظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩١ وفَتْح البَاقِي ج١ ص١١٠ والنُّكَت ج١ ص٤٧٦ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٢٦.

وجاء في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١١٠ من قول ابن المَوَّاق: (كل صَحِيْح عند التِّرْمِذِيّ حَسَن، وليس كل حَسَن صَحِيْحاً).

وفي هٰذِهِ المصادر: إيراد أبي الفَتْح اليَعْمُرِيّ ابن سَيِّد النَّاس علىٰ ابن المَوَّاق، وإجابته، انظرها إن شئتَ، وراجع في ذٰلِكَ أَيضاً تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص١٦٨.

وانظر الكلام علىٰ الجمع بين الحَسَن والصحة ومناقشة ابن دَقِيْق العِيْد في تَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٣٦.

[اللفظ] الثالث: الضعيف

وهو ما نَقَصَ عن درجةِ الحَسَن[١].

وقد قدَّمنا في قسم الصَّحِيْح الكلامَ علىٰ أَصَحِّ الأسانيد.

وقد ذكَر الحافظ ابن نُعَيْم[٢] الكلامَ علىٰ أوهىٰ الأسانيدِ، فقال في مَعْرِفَة عُلُوْم

---

(١) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١١٧: (الضعيف: كل حَدِيْث لم تجتمع فيه صفات الحَدِيْث الصَّحِيْح، ولا صفات الحَدِيْث الحَسَن، المذكورات فيما تقدم).

ومثله في: الخُلَاصَة ص٤٤ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٤٤.

وعقَّب عليه العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ص١١١-١١٢ بأن: (ذكر الصَّحِيْح غير مُحْتَاج إليه، لأن ما قَصُر عن الحَسَن فهو عن الصَّحِيْح أقصر).

لذا عرَّفه بأنه: (ما قَصُر عن رُتبة الحَسَن).

وانظر مثله أَيضاً في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٣.

وفي تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ: (الضعيف: وهو ما لم يجمع صفة الصَّحِيْح أو الحَسَن)، قال السُّيُوْطِيّ معلقاً في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٧٩: (جمعهما تَبَعاً لابن الصَّلَاح، وإن قيل: إن الاقتصار علىٰ الثاني أَوْلَىٰ، لأن ما لم يجمع صفة الحَسَن فهو عن صفات الصَّحِيْح أبعد، ولذٰلِكَ لم يذكره ابن دَقِيْق العِيْد).

وانظر: إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص٧٣ والنُّكَت الوَفِيَّة ج١ ص٣٠٤.

وفي المُوْقِظَة ص٣٣: (الضعيف ما نقص عن درجة الحَسَن قليلاً).

وفي المُقْنِع ج١ ص١٠٣: (الضعيف هو كل حَدِيْث لم تجتمع فيه صفاتُ الصَّحِيْح ولا الحَسَن). وانظر: اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٤٨٢.

(٢) م س ب: أبو نعيم. وهو تحريف.

الحَاكِم: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن حَمْدُوْيَه بن نُعَيْم بن الحَكَم الضَّبِّيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، الحافِظ، المعروف بابن البَيِّع، وبالحَاكِم، برع في فُنُوْن الحَدِيْث، وأتقن الفِقْه الشَّافِعِيّ، إمَام ثِقَة، من كتبه: المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن في الحَدِيْث. لٰكِن فيه

الحَدِيْث: القولُ في الأسانيد الواهِيَة[١]:

فأَوْهَىٰ[٢] أسانيدِ[٣] أهلِ البيت: عَمْرو بن شَمِر عن جَابِر الجُعْفِيّ عن الحَارِث الأَعْوَر عن عَلِيّ[٤].

أَحَادِيْث كثيرة ليست علىٰ شرط الصحة، بل فيه أَحَادِيْث موضوعة، نَبَّه عليها الذَّهَبِيّ في تَلْخِيْصه. مات سنة ٤٠٥هـ.

غَايَة النِّهَايَة ج٢ ص١٨٤ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠٣٩ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٦٠٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٤٠٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٤ ص١٥٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص١٧٦ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٤ ص٢٣٨ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٨٠-٢٨١ وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٢٧ وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٥ ص٤٧٣.

(١) انظر هٰذِهِ الأسانيد الواهية في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث للحَاكِم (ابن نُعَيْم) ص٥٦-٥٨.

ونقلها عن الحَاكِم أَيضاً: ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص١٠٥ والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٠-١٨١. ونقلها ابن حَجَر في النُّكَت ج١ ص٤٩٥ عن الاقْتِرَاح عن الحَاكِم.

(٢) ل: أوهىٰ.

(٣) ب: الأسانيد.

(٤) **عَمْرو بن شَمِر**: الجُعْفِيّ الكُوْفِيّ الشِّيْعِيّ. أبو عَبْد الله. يَرْوِي عن جَعْفَر بن مُحَمَّد وجَابِر الجُعْفِيّ والأَعْمَش. رَوَىٰ عَبَّاس عن يَحْيَىٰ: أنه ليس بشيء. وقال الجُوْزْجَانِيّ: زائغ كذَّاب. وقال البُخَارِيّ: مُنْكَر الحَدِيْث. وقال ابن حِبَّان: يَرْوِي الموضوعات عن الثِّقَات. وقال النَّسَائِيّ والدَّارَقُطْنِيّ وغيرهما: متروك الحَدِيْث.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٦٨ ولِسَان المِيْزَان ج٤ ص٣٦٦.

جَابِر بن يَزِيْد: بن الحَارِث الجُعْفِيّ الكُوْفِيّ أحد عُلَمَاء الشِّيْعَة، اختلفوا في توثيقه كَثيراً. مات سنة ١٦٧هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٧٩. وفي تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٣: (مات سنة ١٢٧ وقيل سنة ١٣٢هـ)، وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٦.

الحَارِث بن عَبْد الله: الهَمْدَانِيّ الأَعْوَر. من كبار عُلَمَاء التَّابِعِيْن علىٰ ضَعف فيه، يكنىٰ

وأَوْهَىٰ أسانيدِ الصِّدِّيْق: صَدَقَة الدَّقِيْقِيّ عن فَرْقَد السَّبَخِيّ عن مُرَّة الطَّيِّب عن أبي بَكْر[1].

أبا زُهَيْر، رَوَىٰ عن عَلِيّ وابن مَسْعُوْد. وكان ابن سِيْرِيْن يرىٰ أن عامة ما يَرْوِي عن عَلِيّ باطل، ليس له عند النَّسَائِيّ سوىٰ حَدِيْثَيْن. مات سنة ٦٥هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٤٣٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٤١.

عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تقدمت ترجمته.

(١) **أبو بَكْر الصِّدِّيْق**: عَبْد الله بن أبي قُحَافَة، واسم أبي قُحَافَة عُثْمَان بن عَامِر التَّيْمِيّ القُرَشِيّ، أول من آمن برَسُوْل الله ﷺ من الرِّجَال، ورفيقه في الغار، من أغنياء قُرَيْش وساداتها، شَهِدَ الغَزَوَات كلها، أَولُ الخُلَفَاء الراشدين، مات سنة ١٣هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٢٤٣ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٢٠٥ وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٢٧ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٣٦ وأبو بَكْر الصِّدِّيْق لِعَلِيّ الطَّنْطَاوِيّ.

س: أسانيد الصدق. وهو تحريف.

صَدَقَة بن مُوسَىٰ: الدَّقِيْقِيّ البَصْرِيّ، أبو المُغِيْرَة. ضعَّفه ابن مَعِيْن والنَّسَائِيّ وغيرهما، يَرْوِي عن أبي عِمْرَان الجَوْنِيّ وثَابِت. وقال أبو حَاتِم: يُكتب حَدِيْثه وليس بقَوِيّ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٣١٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٦٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٤١٨.

فَرْقَد السَّبَخِيّ: أبو يَعْقُوْب، أحد زُهَّاد البَصْرَة، رَوَىٰ عن سَعِيْد بن جُبَيْر ومُرَّة الطَّيِّب، وقيل هو من سَبَخَة الكُوْفَة، قال أبو حَاتِم: ليس بقَوِيّ. وقال ابن مَعِيْن: ثِقَة. وقال البُخَارِيّ: في حَدِيْثه مناكير. وقال النَّسَائِيّ: ليس بثِقَة. مات سنة ١٣١هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٤٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٠٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص١٨١ ومِرْآة الجَنَان ج١ ص٢٧٦.

مُرَّة الطَّيِّب: هو مُرَّة بن شَرَاحِيل الهَمْدَانِيّ، أبو إِسْمَاعِيْل الكُوْفِيّ، ثِقَة، وسُمِّي طَيِّباً لكثرة عِبَادته، رَوَىٰ عن أبي بَكْر وعُمَر وأبي ذَرّ وابن مَسْعُوْد. مات سنة ٧٦هـ وقيل بعد ذٰلِكَ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٣٨ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٦٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٢ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص٢٩٤.

وأَوْهَىٰ أسانيدِ العُمَرِيِّيْن: مُحَمَّد بن القَاسِم بن عَبْد الله بن عُمَر بن حَفْص بن عَاصِم عن أبيه عن جَدِّهِ[١].

س: مرة الطبيب. وهو تحريف.

أبو بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تقدمت ترجمته آنِفاً.

(١) (مُحَمَّد بن القَاسِم بن عَبْد الله بن عُمَر بن حَفْص... إلخ) هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧، لٰكِن في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٠: (مُحَمَّد بن عَبْد الله بن القَاسِم بن عُمَر... إلخ).

وهٰذَا التقديم من التحريف، لأن الحَاكِم قال بعد ذٰلِكَ: (فإن مُحَمَّداً والقَاسِم وعَبْد الله لا يُحتجّ بهم)، هٰكَذَا بالتَّرْتِيْب.

وقوله: (... عَاصِم عن أبيه عن جَدِّه): هٰكَذَا في تَدْرِيْب الرَّاوِي أيضاً ج١ ص١٨٠، لٰكِن في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧: (عَاصِم بن عُمَر عن أبيه عن جَدِّه).

القَاسِم بن عَبْد الله: بن عُمَر بن حَفْص بن عَاصِم بن عُمَر بن الخَطَّاب العُمَرِيّ المَدَنِيّ، رَوَىٰ عن ابن المُنْكَدِر وعَبْد الله بن دِيْنَار وغيرهما. رماه أَحْمَد بالكذب. وقال يَحْيَىٰ: ليس بشيء، وقال مَرَّةً: كذَّاب. وقال أبو حَاتِم والنَّسَائِيّ: متروك. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف. مات بعد سنة ١٦٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٣٢٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١١٨ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٧١ والطَّبَقَات لخَلِيْفَة ص٢٧٢ ولِسَان المِيْزَان ج٧ ص٥١٤.

عَبْد الله بن عُمَر: بن حَفْص بن عَاصِم بن عُمَر بن الخَطَّاب العُمَرِيّ المَدَنِيّ، صَدُوْق، في حفظه شيء. قال ابن المَدِيْنِيّ: عَبْد الله ضعيف. وقال ابن حِبَّان: كان ممن غلب عليه الصَّلَاح والعِبَادَة حتىٰ غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فلما فَحُشَ خطؤه استحق الترك. مات سنة ١٧٣هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٤٦٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٣٢٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٣٤-٤٣٥ والطَّبَقَات لخَلِيْفَة ص٢٧١.

عُمَر بن حَفْص: بن عَاصِم بن عُمَر بن الخَطَّاب. أُمّه مَيْمُوْنَة بنت دَاوُد بن كُلَيْب بن

فإنَّ مُحَمَّداً والقَاسِم وعَبْد الله لا يُحْتَجُّ بهم.

وأَوْهَىٰ أسانيدِ أبي هُرَيْرَة: السَّرِيّ بن إسْمَاعِيْلَ عن دَاوُد بن يَزِيْد الأَوْدِيّ عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة[1].

آساد من الأَنْصَار، وهو من الطبقة الرابعة من بني عَدِيّ، من الفُقَهَاء المُحَدِّثِيْن من أهل المَدِيْنَة بعد أصحاب رَسُوْل الله ﷺ.

الطَّبَقَات لخَلِيْفَة ص٢٦٣.

حَفْص بن عَاصِم: بن عُمَر بن الخَطَّاب العُمَرِيّ. قال النَّسَائِيّ وأبو زُرْعَة والعِجْلِيّ: ثِقَة. وقال هِبَة الله الطَّبَرِيّ: ثِقَة مُجْمَع عليه.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٠٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٨٦ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٣ والطَّبَقَات لخَلِيْفَة ص٢٤٦.

عَاصِم بن عُمَر بن الخَطَّاب: العَدَوِيّ المَدَنِيّ، أبو حَفْص، من عقلاء قُرَيْش وعُبَّاد التَّابِعِيْن. ولد في حياة النَّبِيّ ﷺ. رَوَىٰ عن أبيه، ورَوَىٰ عنه ابناه حَفْص وعُبَيْد الله وعُرْوَة بن الزُّبَيْر. مات سنة ٧٠هـ وقيل بعدها. أخرج حَدِيْثَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وأبو دَاوُد والنَّسَائِيّ والتِّرْمِذِيّ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٥٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٨٥ و مَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٦٦.

عُمَر بن الخَطَّاب: بن نُفَيْل القُرَشِيّ العَدَوِيّ، أبو حَفْص، ثاني الخُلَفَاء الراشدين، مَضْرِب المَثَل بالعَدْل، كان في الجاهلية من أبطال قُرَيْش وأشرافهم، قتله أبو لُؤْلُؤَة الفَارِسِيّ المَجُوْسِيّ سنة ٢٣هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٤٥٨ والإصَابَة ج٢ ص٥١٨ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٥٢ وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص١٠٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٣٨ وتَارِيْخ عُمَر بن الخَطَّاب لابن الجَوْزِيّ.

(١) **أبو هُرَيْرَة**: عَبْد الرَّحْمٰن بن صَخْر الدَّوْسِيّ. أسلم عام خَيْبَر سنة سبع، كان عريف مساكين الصُّفَّة، حفظ عن النَّبِيّ ﷺ الكثير، وكان متثبتاً ذكياً، صاحب صيام وقيام، قال البُخَارِيّ: رَوَىٰ عنه ثمانمائة نفس أو أكثر. مات بالعَقِيْق، وقيل بالمَدِيْنَة سنة ٥٧هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

الاسْتِيْعَاب ج٤ ص٢٠٢ والإصَابَة ج٤ ص٢٠٢ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٢ والرِّيَاض المُسْتَطَابَة ص٢٧٠ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص٥١٣ وأبو هُرَيْرَة: عجاج الخَطِيْب، ودفاع عن أبي هُرَيْرَة:

وأَوْهَىٰ أسانيدِ عَائِشَة: نسخةٌ عند البَصْرِيِّيْن عن الحَارِث بن شِبْل عن أُمّ النُّعْمَان عن عَائِشَة[1].

عَبْد المُنْعِم صالح العلي.

السَّرِيّ بن إسْمَاعِيْل: الهَمْدَانِيّ الكُوْفِيّ، ابن عَمّ الشَّعْبِيّ. وَلِيَ القَضَاء. قال النَّسَائِيّ: متروك. وقال غيره: ليس بشيء. وقال أَحْمَد: ترك الناس حَدِيْثه.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص١١٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٨٥.

دَاوُد بن يَزِيْد: بن عَبْد الرَّحْمٰن الأَوْدِيّ الكُوْفِيّ، أبو يَزِيْد الأعرج. ضَعَّفه أَحْمَد وابن مَعِيْن. وقال الفَلَّاس: كان يَحْيَىٰ وابن مَهْدِيّ لا يحدِّثان عنه. وقال أبو حَاتِم: ليس بقَوِيّ. وقال أبو دَاوُد: ضعيف. وقال النَّسَائِيّ: ليس بثِقَة. مات سنة ١٥١هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٣٥.

يَزِيْد بن عَبْد الرَّحْمٰن: بن الأسود الأَوْدِيّ، أبو دَاوُد. مقبول، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات، رَوَىٰ عن عَلِيّ وأبي هُرَيْرَة وعَدِيّ بن حَاتِم وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابناه إدْرِيْس ودَاوُد وغيرهما. مات بعد المائة.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٦٨ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٣٤٥.

س ب: الأزدي. بدلاً من: الأَوْدِيّ. وهو تحريف.

(١) **عَائِشَة بنت أبي بَكْر الصِّدِّيْق**: أُمّ المُؤْمِنِيْن. من أكبر فُقَهَاء الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، كانت تُكْنَىٰ بأُمّ عَبْد الله ابن أُخْتها أَسْمَاء. قالت رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: (تزوجني رَسُوْل الله ﷺ وأنا بِنتُ سبع سنين، وبنىٰ بي وأنا بنت تسع سنين، وقُبِضَ عني وأنا ابنة ثمان عشرة سنة). كانت أحبَّ نسائه إليه ﷺ، وأكثرهن رِوَايَة للحَدِيْث عنه. توفيت سنة ٥٧هـ، وقيل سنة ٥٨هـ، ودفنت بالبَقِيْع في المَدِيْنَة المُنَوَّرَة.

الاسْتِيْعَاب ج٤ ص٣٥٦ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٧والإصَابَة ج٤ ص٣٥٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤٧ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٠١ والرِّيَاض المُسْتَطَابَة ص٣١٠.

ونسخة عند البَصْرِيِّيْن: في الهامش: (نسخة: عبارة عن أن تروىٰ أَحَادِيْث كثيرة بإسناد وَاحِد).

وأَوْهَىٰ أسانيدِ عَبْد الله بن مَسْعُوْد: شَرِيْك عن أبي فَزَارَة عن أبي زَيْد عن عَبْد الله[1].

وسيأتي الكلام علىٰ النسخ في المَسْأَلَة السادسة من الباب الثاني من هٰذَا الكتاب.

الحَارِث بن شِبْل: بَصْرِيّ. يَرْوِي عن أُمّ النُّعْمَان الكِنْدِيَّة. قال يَحْيَىٰ: ليس بشيء. وضعفه الدَّارَقُطْنِيّ. وقال البُخَارِيّ: ليس بمعروف. شَاذّ بن فياض، حَدَّثَنَا الحَارِث بن شِبْل، عن أُمّ النُّعْمَان، عن عَائِشَة: كنتُ أغتسل أنا ورَسُوْل الله ﷺ من إناء وَاحِد كأنَّا طَيْرَان. وقد ساق له ابن عَدِيّ بهٰذَا السَّنَد أربعة أَحَادِيْث، ثم قال: وهي غير محفوظة.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٤٣٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٤١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٤٣-١٤٤.

أم النُّعْمَان الكِنْدِيَّة: هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧.

(١) **شَرِيْك بن عَبْد الله النَّخَعِي**: أبو عَبْد الله الكُوْفِي. القَاضِي بوَاسِط ثم الكُوْفَة، رَوَىٰ عن زِيَاد بن عِلَاقَة وأبي إسْحَاق السَّبِيْعِيّ وعَبْد المَلِك بن عُمَيْر وأبي فَزَارَة راشد بن كَيْسَان وسِمَاك بن حَرْب وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابن مَهْدِيّ ووَكِيْع ويَحْيَىٰ بن آدم وغيرهم، صَدُوْق، يُخْطِئ كَثيراً، تغيَّر حفظه منذ وَلِيَ قَضَاء الكُوْفَة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً علىٰ أهل البِدَع. قال ابن مَعِيْن: صَدُوْق ثِقَة، إلَّا أنه إذا خالف فغَيْرُه أَحبُّ إلينا منه. وقال يَعْقُوْب بن شَيْبَة: صَدُوْق ثِقَة سَيِّئ الحفظ جداً. مات سنة ١٧٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٣٣٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٥١ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢٧٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٣٢ رقم ٢١٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٦ وطَبَقَات ابن سَعْد (دار صادر) ج٦ ص٣٧٨.

أبو فَزَارَة: راشد بن كَيْسَان العَبْسِيّ الكُوْفِيّ، رَوَىٰ عن أَنَس وأبي زَيْد مَوْلَىٰ عَمْرو بن حُرَيْث وسَعِيْد بن جُبَيْر وغيرهم، ورَوَىٰ عنه: الثَّوْرِيّ وجَرِيْر بن حَازِم وشَرِيْك وغيرهم. وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن. وقال أبو حَاتِم: صالح. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ثِقَة كَيِّس. وقال ابن حِبَّان: مُسْتَقِيْم الحَدِيْث إذا كان فوقه ودونه ثِقَة، فأما مثل أبي زَيْد مَوْلَىٰ عَمْرو بن حُرَيْث الذي لا يعرفه أهل العلم فلا.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٢٢٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٤٠ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٣٥. ووَثَّقَهُ الحَاكِمُ - مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧.

أبو زَيْد: المَخْزُوْمِيّ، مَوْلَىٰ عَمْرو بن حُرَيْث، رَوَىٰ عن ابن مَسْعُوْد، ليس له راوٍ غير أبي

وأَوْهَىٰ أسانيدِ أَنَس بن مَالِك: دَاوُد بن المُحَبَّر بن قَحْذَم عن أبيه عن أَبَان بن أبي عَيَّاش عن أَنَس[1].

فَزَارَة. قال البُخَارِيّ: لا يَصِحّ حَدِيْثه. وقال التِّرْمِذِيّ: مجهول عند أهل الحَدِيْث. وقال ابن عَبْد البَرّ: اتفقوا علىٰ أن أبا زَيْد مجهول، وحَدِيْثه مُنْكَر.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص١٠٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٢٥ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٥٢٦.

عَبْد الله: هو عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وفي مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث زِيَادَة: (إلَّا أن أبا فَزَارَة راشد بن كَيْسَان كُوْفِيّ ثِقَة).

(١) **أَنَس بن مَالِك:** بن النَّضْر الأَنْصَارِيّ النَّجَّارِيّ. خادم رَسُوْل الله ﷺ، وأَحَد المكْثرين من الرِّوَايَة عنه، مات بالبَصْرَة ودُفِنَ بها سنة ٩١هـ، وقيل غير ذٰلِكَ، وكان آخر الصَّحَابَة موتاً بها.

الاسْتِيْعَاب ج١ ص٧١ والإصَابَة ج١ ص٧١ وأُسْد الغَابَة ج١ ص١٢٧ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٤ رقم ٢٣ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٣٥.

دَاوُد بن المُحَبِّر بن قَحْذَم: هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧ أَيضاً (وفيه: باء المُحَبِّر مُشَدَّدَة مكسورة). وفي تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٠: (داود بن المحبر عن قحذم) وقد حرفت (ابن) إلىٰ (عن).

دَاوُد بن المُحَبَّر: (بمُهْملَة ومُوَحَّدَة مُشَدَّدَة مفتوحة) بن قَحْذَم (بفَتْح القاف وسكون المُهْملَة وفتح المُعْجَمَة)، الثَّقَفِيّ البَكْرَاوِيّ، أبو سُلَيْمَان البَصْرِيّ، نزيل بَغْدَاد، وأكثر كتاب العقل الذي صَنَّفه موضوعاتٌ. قال أَحْمَد: لا يدري ما الحَدِيْث. وقال ابن المَدِيْنِيّ: ذهب حَدِيْثه. وقال أبو زُرْعَة وغيره: ضعيف. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: متروك. وقال أبو دَاوُد: ثِقَة شِبْه الضعيف. مات سنة ٢٠٦هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص١٩٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٣٤ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢٠. وفي المُغْنِي للفَتَّنِيّ ص٢٢٢: مُحَبَّر كمُحَمَّد.

س: داود بن المحبر بن قحثرم. وهو تحريف.

مُحَبَّر بن قَحْذَم: والد دَاوُد، يَرْوِي عن أبيه، ضعيف.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٤١.

وأَوْهَىٰ أسانيدِ المَكِّيِّيْن: عَبْد الله بن مَيْمُوْن القَدَّاح عن شِهَاب بن خِرَاش عن إبْرَاهِيْم بن يَزِيْد الخُوْزِيّ عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس[1].

أَبَان بن أبي عَيَّاش فَيْرُوْز البَصْرِيّ: أبو إسْمَاعِيْل العَبْدِيّ. رَوَىٰ عن أَنَس فأكثر وسَعِيْد بن جُبَيْر. قال الفَلَّاس: متروك الحَدِيْث، وهو رجل صالح. وقال ابن مَعِيْن: ليس حَدِيْثه بشيء، وقال مَرَّةً: ضعيف، وقال مَرَّةً: متروك الحَدِيْث. وكذا قال النَّسَائِيّ والدَّارَقُطْنِيّ وأبو حَاتِم وزاد: وكان رجلاً صالحاً ولٰكِنه بُلي بسوء الحفظ. مات في حدود سنة ١٤٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٩٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٠.

س: ابان بن عَيَّاش. وهو تحريف.

أَنَس: هو أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. مرت ترجمته آنفاً.

(١) عَبْد الله بن مَيْمُوْن: القَدَّاح المَخْزُوْمِيّ مَوْلَاهُم المَكِّيّ. قال أبو حَاتِم: متروك. وقال البُخَارِيّ: ذاهب الحَدِيْث. وقال ابن حِبَّان: لا يجوز أن يُحْتجَّ بها انفرد به. وقال أبو زُرْعَة: واهي الحَدِيْث. وقال التِّرْمِذِيّ: مُنْكَر الحَدِيْث.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٥١٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٤٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٥٥.

شِهَاب بن خِرَاش: بن حَوْشَب الشَّيْبَانِيّ، أبو الصَّلْت الوَاسِطِيّ. صَدُوْق مشهور، له ما يستنكَر، قال ابن حِبَّان في الضعفاء: يُخْطِئ كَثِيراً. وقال ابن المُبَارَك: ثِقَة. وكذٰلِكَ قال ابن مَعِيْن في رِوَايَة عنه. وقال أَحْمَد: لا بأس به. نزل الكُوْفَة.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢٨١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٥٥.

إبْرَاهِيْم بن يَزِيْد: الخُوْزِيّ الأُمَوِيّ، أبو إسْمَاعِيْل المَكِّيّ، مَوْلَىٰ عُمَر بن عَبْد العَزِيْز. قال أَحْمَد والنَّسَائِيّ: متروك. وقال ابن مَعِيْن: ليس بثِقَة. وقال البُخَارِيّ: سكتوا عنه. كان يسكن شِعْب الخُوْز بمَكَّة. توفي سنة ١٥١هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٧٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٧٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٦.

عِكْرِمَة بن عَبْد الله: مَوْلَىٰ ابن عَبَّاس، أصله بَرْبَرِيّ، ثِقَة، ثَبْت، عالم بالتَّفْسِيْر، لم يثبُت تكذيبه عن ابن عُمَر، ولا يثبُت عنه بِدْعة. مات سنة ١٠٧هـ وقيل قبل ذٰلِكَ، تُكُلِّم فيه لرأيه لا لحفظه، فاتُّهِم برأي الخَوَارِج.

وأَوْهَىٰ أسانيدِ اليَمَانِيِّيْن: حَفْص بن عُمَر العَدَنِيّ عن الحَكَم بن أَبَان عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس[١].

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٦٣ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٩٣.

ابن عَبَّاس: هو عَبْد الله بن العَبَّاس بن عَبْد المُطَّلِب القُرَشِيّ الهَاشِمِي، ولد قبل الهِجْرَة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي رَسُوْل الله ﷺ. دعا له الرَّسُوْل ﷺ، فقال: (اللَّهُمَّ عَلِّمْه الحكمةَ وتَأْوِيْلَ القُرْآن)، وفي رِوَايَة: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّيْن، وعَلِّمْه التَّأْوِيْل)، فكان حِبْرَ الأُمَّة. شَهِدَ مع عَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الجَمَل وصِفِّيْن. مات سنة ٦٨هـ بالطَّائِف.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٣٥٠ والإصَابَة ج٢ ص٣٣٠ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٩٢ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٠ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤٨.

(١) **حَفْص بن عُمَر بن مَيْمُوْن العَدَنِيّ**: المُلَقَّب بالفَرْخ. رَوَىٰ عن ثَوْر بن يَزِيْد والحَكَم بن أَبَان وغيرهما. قال أبو حَاتِم: لَيِّن الحَدِيْث. وقال ابن عَدِيّ: عامَّة ما يَرْوِيه غير محفوظ. وقال النَّسَائِيّ: ليس بثِقَة.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٥٦٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤١٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٨٨.

ب: حفص بن عامر.

وعبارة: (وأوهىٰ أسانيد اليَمَانِيِّين... إلىٰ ابن عَبَّاس) أُلحقت بالهامش. ووضع الناسخ في آخرها كلمة صح.

الحَكَم بن أَبَان العَدَنِيّ: أبو عِيسَىٰ. صَدُوْق عابد، له أوهام. وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن والنَّسَائِيّ. وقال العِجْلِيّ: ثِقَة صاحب سُنَّة. رَوَىٰ عن طاوس وعِكْرِمَة. مات سنة ١٥٤هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٥٦٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٢٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٠.

س: الحكم عن أبان. وهو تحريف.

ل: عن عباس. وهو تحريف، وصوَّبناه من م، ومن كتاب مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨١.

وفي تَدْرِيْب الرَّاوِي جاء بعده: (قال البُلْقِيْنِيّ فيهما: لعله أراد إلَّا عِكْرِمَة، فإن البُخَارِيّ يَحتجُّ به، قلتُ: لا شكَّ في ذٰلِكَ. وأما أوهىٰ أسانيد ابن عَبَّاس مطلقاً: فالسُّدِّيّ الصَّغِيْر

وأَوْهَىٰ أسانيدِ المِصْرِيِّيْن: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الحَجَّاج بن رِشْدِيْن عن أبيه عن جَدِّهِ عن قُرَّة بن عَبْد الرَّحْمٰن بن حَيْوِيْل عن كُلِّ من رَوَىٰ عنه، فإنها نسخة كَبِيْرَة[1].

مُحَمَّد بن مَرْوَان عن الكَلْبِيّ عن أبي صالح عنه، قال شَيْخ الإسْلَام - يريد به ابن حَجَر -: هٰذِهِ سلسلة الكذب لا سلسلة الذَّهَب).

(١) **أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الحَجَّاج بن رِشْدِيْن**: هٰكَذَا في تَدْرِيْب الرَّاوِي أَيضاً ج١ ص١٨١، لٰكِن في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧: (... بن رِشْدِيْن بن سَعْد...).

وفي مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٣٣: (أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الحَجَّاج بن رشد بن سَعْد «وصوابه: رِشْدِيْن بن سَعْد كما في نسب أبيه وجده في المِيْزَان»، أبو جَعْفَر المِصْرِيّ، قال ابن عَدِيّ: كذَّبوه، وأُنكرت عليه أشياء).

مُحَمَّد بن الحَجَّاج بن رِشْدِيْن: المَهْرِيّ. يَرْوِي عن أبيه عن جَدِّه. قال العُقَيْلِيّ: في حَدِيْثه نَظَر. رَوَىٰ عنه ابنه أَحْمَد بن مُحَمَّد. توفي سنة ٢٤٢هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٥١٠ ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص١١٨.

حَجَّاج بن رِشْدِيْن: بن سَعْد المِصْرِيّ. يَرْوِي عن أبيه وحَيْوة بن شُرَيْح، ضعَّفه ابن عَدِيّ. مات سنة ٢١١هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٤٦١ ولِسَان المِيْزَان ج٢ ص١٧٦.

ورد في لِسَان المِيْزَان ج٥ ص١١٨: (قال ابن عَدِيّ: كأَنَّ بيت رِشْدِيْن خُصُّوا بالضعف، رِشْدِيْن ضعيف، وابنه حَجَّاج ضعيف، وللحَجَّاج ابن يقال له مُحَمَّد ضعيف. قلتُ - أي: ابن حَجَر -: وابن مُحَمَّد أَحْمَد ضعيف،... ويقال له: أَحْمَد رِشْدِيْن ينسب إلىٰ جَدِّه الأعلىٰ).

ب: ابن رُشَيْد. وهو تحريف.

قُرَّة بن عَبْد الرَّحْمٰن بن حَيْوِيْل: هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٧، لٰكِن لم يذكر في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨١ (بن حَيْوِيْل).

س: عَبْد الرَّحْمٰن بن جِبْرِيْل.

قُرَّة بن عَبْد الرَّحْمٰن بن حَيْوَئِيْل: (بمُهْمِلَة مفتوحة ثم تحتانيَّة، وزن جَبْرَئيل)، ويقال:

وأَوْهَىٰ أسانيدِ الشَّامِيِّيْن: مُحَمَّد بن قَيْس المَصْلُوب عن عُبَيْد الله بن زَحْر عن عَلِيّ بن يَزِيْد عن القَاسِم عن أبي أُمَامَة[1].

ابن حَيْوِيْل، أبو مُحَمَّد المِصْرِيّ المَعَافِرِيّ، رَوَىٰ عن الزُّهْرِيّ ورَبِيْعَة ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد الأَنْصَارِيّ وغيرهم. قال الجُوْزْجَانِيّ عن أَحْمَد: مُنْكَر الحَدِيْث جداً. وقال أبو حَاتِم والنَّسَائِيّ: ليس بقَوِيّ. وقال يَحْيَىٰ: ضعيف الحَدِيْث. مات سنة ١٤٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٣٧٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٢٥ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٨٨ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص١١٧ رقم ٥٤٦٠ وفيه (حَيْوِيْل) فقط.

(١) **مُحَمَّد بن قَيْس المَصْلُوب**: نسب إلىٰ جَدِّه، هو مُحَمَّد بن سَعِيْد بن حَسَّان بن قَيْس الأَسَدِيّ الشَّامِيّ المَصْلُوب، قلبوا اسمه علىٰ وجوه كثيرة ليخفىٰ. قال أَحْمَد: قتله المَنْصُوْر علىٰ الزَّنْدَقة وصَلَبَه. وقال ابن مَعِيْن: مُنْكَر الحَدِيْث. وقال أَحْمَد بن صالح: وضع أربعة آلاف حَدِيْث. وقال الحَاكِم: هو ساقط، لا خلاف بين أهل النقل فيه.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص١٨٤ و٤١٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٦٤ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٥٦١.

عُبَيْد الله بن زَحْر. هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٨، لٰكِن في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨١: (عُبَيْد بن زَحْر). وهو تحريف.

عُبَيْد الله بن زَحْر: الضَّمْرِيّ مَوْلَاهُم الإفْرِيْقِيّ. ولد بإفْرِيْقِيَّة، ودخل العِرَاق في طلب العلم، رَوَىٰ عن عَلِيّ بن يَزِيْد الأَلْهَانِيّ نسخة وخَالِد بن أبي عِمْرَان والأَعْمَش وجَمَاعَة. قال أَحْمَد: ضعيف. وقال ابن مَعِيْن: ليس بشيء، كل حَدِيْثه عندي ضعيف. وقال ابن المَدِيْنِيّ: مُنْكَر الحَدِيْث. وقال أبو زُرْعَة: لا بأس به صَدُوْق. وقال ابن حِبَّان: (يَرْوِي الموضوعات عن الأَثْبات فإذا رَوَىٰ عن عَلِيّ بن يَزِيْد أتىٰ بالطامَّات. وإذا اجتمع في إسناد خبر عُبَيْد الله بن زَحْر وعَلِيّ بن يَزِيْد والقَاسِم أبو عَبْد الرَّحْمٰن لم يكن متن ذٰلِكَ الخبر إلَّا مما عملته أيديهم). وقيل: صَدُوْق يُخْطِئ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص١٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٣٣ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٦ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص٢٦٤.

ب: عبيد الله زحر.

عَلِيّ بن يَزِيْد. هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٨ أَيضاً. لٰكِن في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١

وأَوْهَىٰ أسانيدِ الخُرَاسَانِيِّيْن: عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُلَيْحَة عن نَهْشَل بن سَعِيْد عن الضَّحَّاك عن ابن عَبَّاس.

وابنُ مُلَيْحَةَ ونَهْشَلٌ نَيْسَابُوْرِيَّان[1].

ص١٨١: (عَلِيّ بن زَيْد). وهو محرَّف.

عَلِيّ بن يَزِيْد الأَلْهَانِيّ: أبو عَبْد المَلِك الدِّمَشْقِيّ. رَوَىٰ عن القَاسِم بن عَبْد الرَّحْمٰن صاحب أبي أُمَامَة نسخة كَبِيْرَة وعن مَكْحُوْل الشَّامِيّ، ورَوَىٰ عنه عُبَيْد الله بن زَحْر وعُثْمَان بن أبي العَاتِكَة. قال يَحْيَىٰ بن مَعِيْن: عَلِيّ بن يَزِيْد عن القَاسِم عن أبي أُمَامَة ضعاف كلها. وقال يَعْقُوْب: واهي الحَدِيْث كثير المُنْكَرَات. وقال البُخَارِيّ: مُنْكَر الحَدِيْث ضعيف. وقال النَّسَائِيّ: ليس بثِقَة. وقال أبو زُرْعَة: ليس بالقَوِيّ. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: متروك. مات سنة بضع عشرة ومئة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٣٩٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٦ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص١٦١.

القَاسِم بن عَبْد الرَّحْمٰن الشَّامِيّ: أبو عَبْد الرَّحْمٰن الدِّمَشْقِيّ. رَوَىٰ عن عَلِيّ وابن مَسْعُوْد وتَمِيْم الدَّارِيّ وأبي أُمَامَة وغيرهم، وقيل لم يسمع من أحد من الصَّحَابَة إلَّا من أبي أُمَامَة، رَوَىٰ عنه عَلِيّ بن يَزِيْد الأَلْهَانِيّ وغيره. قال أَحْمَد: رَوَىٰ عنه عَلِيّ بن يَزِيْد أعاجيب، وما أراها إلَّا من قبل القَاسِم. وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن من وجوه عنه. وقال التِّرْمِذِيّ: ثِقَة. وقال يَعْقُوْب بن شَيْبَة: منهم من يضعِّفه. مات سنة ١١٢هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٧٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٣٢٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١١٨.

أبو أُمَامَة: هو صُدَيّ (بالتَّصْغِيْر) بن عَجْلَان البَاهِلِيّ، مشهور بكنيته، رَوَىٰ عن النَّبِيّ ﷺ وعن عُمَر وعُثْمَان وعَلِيّ ومُعَاذ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أبو سَلَام الأسود ومُحَمَّد بن زِيَاد الأَلْهَانِيّ والقَاسِم بن عَبْد الرَّحْمٰن ومَكْحُوْل وآخرون، سكن حِمْص بالشَّام. وقال ابن حِبَّان: كان مع عَلِيّ بصِفِّيْن. مات سنة ٨٦هـ.

الإصَابَة ج٢ ص١٨٢ والاسْتِيْعَاب ج٢ ص١٩٨ و ج٤ ص٤ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٦ و ج٥ ص١٣٨.

(١) عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُلَيْحَة. هٰكَذَا في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٨ أَيضاً، لٰكِن في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨١: (عَبْد الرَّحْمٰن بن مُلَيْحَة)، بإسقاط (عَبْد الله).

اللفظ[١] الرابع: المُرْسَل

والمشهور فيه: أَنَّه ما سقط من منتهاه ذِكْرُ الصَّحَابِيّ، بأن يقول التَّابِعِيُّ: قال رَسُوْلُ الله ﷺ[٢].

[اللفظ الخامس: المُعْضَل]

فإن سقط اثنان فهو المُعْضَل[٣].

عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن: بن مُلَيْحَة النَّيْسَابُوْرِيّ. رَوَىٰ عن عِكْرِمَة بن عَمَّار، قال الحَاكِم أبو عَبْد الله: الغالب علىٰ رواياته المناكير.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٤٥٤.

نَهْشَل بن سَعِيْد البَصْرِيّ: رَوَىٰ عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم وغيره. قال إسْحَاق بن رَاهَوَيْه: كان كذَّاباً. وقال أبو حَاتِم والنَّسَائِيّ: متروك. وقال يَحْيَىٰ والدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف. سكن خُرَاسَان.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٢٧٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٠٧.

ب: نهشل بن سعد.

الضَّحَّاك بن مُزَاحِم: البَلْخِيّ المُفَسِّر، أبو القَاسِم كنَّاه ابنُ مَعِيْن، وأَمَّا الفَلَّاس فكَنَّاه أبا مُحَمَّد. وقال يَحْيَىٰ بن سَعِيْد: الضَّحَّاك ضعيف عندنا. لٰكِن وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وابنُ مَعِيْن وأبو زُرْعَة. مات سنة ١٠٥هـ وقيل غير ذٰلِكَ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٣٢٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٧٣.

(١) سقط من س ب: اللفظ.

(٢) تقدم في بِدَايَة الباب الأول، الكلام عن **المُرْسَل**، وبَيَان بعض المصادر التي تتحدث عنه.

وانظر تفصيل الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة تعريفَ ابن دَقِيْق العِيْد هٰذَا علىٰ غيره في هامش ص٣٨ من المُوْقِظَة.

(٣) س ب: معضل.

وقد يكونُ ذٰلِكَ فيما سقط منه اثنان دون الصَّحَابِيّ أَيضاً[(١)]. وهٰذَا هو اللفظ الخامس.

[اللفظ السادس: المُنْقَطِع]

وقد يُطْلِق بعضُ القُدَماء[(٢)] المُرْسَل علىٰ ما سقط منه رجلٌ مطلقاً، وإنْ كان في

(١) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٤٧: (**المُعْضَل** عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً). قال العِرَاقِيّ في التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٨١: (أطلق المُصَنِّف - أي: ابن الصَّلَاح - اسم المُعْضَل علىٰ ما سقط منه اثنان فصاعداً، ولم يفرِّق بين أن يسقط ذٰلِكَ من موضع وَاحِد أو من موضعين، وليس المُرَاد بذٰلِكَ إلَّا سقوطهما عن موضع وَاحِد، فأما إذا سقط راوٍ من مكان ثم راوٍ من موضع آخر فهو مُنْقَطِع في موضعين، وليس مُعْضَلاً في الاصْطِلَاح. وهٰذَا مُرَاد المصَنِّف، ويوضِّح مُرَاده المثالُ الذي مثَّل به بعد، وهو قوله: ومثاله: ما يَرْوِيه تابع التَّابِعِيّ، قائلاً فيه: قال رَسُوْل الله ﷺ... إلخ).

وزاده تَوْضِيْحاً في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٦٠ فقال: (والمُعْضَل ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً من أَيِّ موضع كان، سواء سقط الصَّحَابِيّ والتَّابِعِيّ، أو التَّابِعِيّ وتابعه، أو اثنان قبْلَهما، لٰكِن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع وَاحِد، أما إذا سقط وَاحِد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الإسناد وَاحِد آخر فهو مُنْقَطِع في موضعين، ولم أجد في كلامهم إطلاق المُعْضَل عليه، وإن كان ابن الصَّلَاح أطلق عليه سقوط اثنين فصاعداً فهو محمول علىٰ هٰذَا).

وانظر الكلام عن المُعْضَل أَيضاً في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٧ والمُوْقِظَة ص٤٠ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٥٩ والمُقْنِع ج١ ص١٤٥ والنُّكَت ج٢ ص٥٧٥ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٥١ وتَقْرِيْب النَّوَاوِيّ وعليه تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢١١ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٣.

(٢) من القائلين بهٰذَا: الخَطِيْبُ في الكِفَايَة، حيث قال: (المُرْسَل هو ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلَّا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاسْتِعْمَال ما رواه التَّابِعِيّ عن النَّبِيّ ﷺ).

أثنائه[١].

وما سقط منه رجلٌ في أثنائه يُسَمَّىٰ: بالمُنْقَطِع[٢]. وهو السادس عند الجُمْهُوْر، وهو غير المقطوع.

[اللفظ السابع: المقطوع]

وهو[٣]: ما رُوِيَ عن مَنْ دون الصَّحَابِيّ، وقطع عليه[٤]. وهٰذَا هو اللفظ السابع.

الكِفَايَة ص٥٨ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص١٣٠ نَقْلاً عن الكِفَايَة.

وانظر هٰذَا القول ومن قال به في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٣٢-١٣٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٤٦ وتَقْرِيْب النَّوَاوِيّ وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص١٩٥ وفَتْح المُغِيْث السَّابِق.

(١) م: إثباته. وهو تحريف، وسقطت (في أثنائه) الأُخرىٰ.

(٢) ب: المنقطع.

المُنْقَطِع: الصَّحِيْح الذي ذهب إليه الفُقَهَاء والخَطِيْب وابن عَبْد البَرّ وغيرهم من المُحَدِّثِيْن: أن المُنْقَطِع ما لم يتصل إسناده علىٰ أي وجه كان انقطاعه، سواء كان الساقط منه الصَّحَابِيّ أو غيره، فهو والمُرْسَل وَاحِد. وأكثر ما يستعمل في رِوَايَة من دون التَّابِعِيّ عن الصَّحَابِيّ.

التَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٠٧.

وانظر الكلام علىٰ صور المُنْقَطِع في:

الكِفَايَة ص٥٨ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٤٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٥٨ والمُقْنِع ج١ ص١٤١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٤٩ والخُلَاصَة ص٦٨ ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٠ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٦ والنُّكَت ج٢ ص٥٧٢ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٢٣ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٣.

(٣) سقطت من ب: هو.

(٤) **المَقْطُوْع**: هو ما جاء عن التَّابِعِيْن موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم. وهو غير المُنْقَطِع.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٢٥.

[اللفظ] الثامن: الموقوف

وهو ما أُسْنِدَ إلىٰ الصَّحَابِيّ من قوله أو فعلهِ(١).

ويقابله:

[اللفظ التاسع: المرفوع]

المرفوع، وهو التاسع، وهو: ما ذُكِرَ فيه النَّبِيُّ ﷺ، فنُسِبَ إليه قولٌ أو فعلٌ أو تَقْرِيْرٌ(٢).

وانظر الكلام علىٰ المقطوع في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٢ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٤١ والمُقْنِع ج١ ص١١٦ والتَّقْرِيْب للنَّوَاوِيّ وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص١٩٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٢٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٠٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٤٦ والخُلَاصَة ص٦٥ وشرح أَلْفِيَّة السُّيُوْطِيّ للإِتْيُوْبِيّ ج١ ص١١٩ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٦٥ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٢٤.

(١) **المَوْقُوْف**: هو ما يُرْوَىٰ عن الصَّحَابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيُوقَفُ عليهم ولا يُتَجَاوُز به إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٢٣.

وانظر الكلام علىٰ الموقوف في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٠ والمُوْقِظَة ص٤١ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٤٠ والمُقْنِع ج١ ص١١٤ والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٨٧ والنُّكَت ج١ ص٥١٢ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص١٨٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٢٣ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٠٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٤٥ والخُلَاصَة ص٦٤ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٦١ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١٨٧.

(٢) اختُلف في حد الحَدِيْث **المَرْفُوْع**، فالمشهور: أنه ما أُضِيف إلىٰ النَّبِيّ ﷺ قولًا له أو فعلًا، سواء أضافه إليه صَحَابِيّ أو تَابِعِيّ أو من بعدهما، سواء اتَّصَل إسناده أم لا. فعلىٰ هٰذَا يدخل فيه: المُتَّصِل والمُرْسَل والمُنْقَطِع والمُعْضَل.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١١٦.

ومن هٰذَا يقال: رواه فُلَانٌ موقوفاً، ورواه فُلَانٌ مرفوعاً.

[اللفظ] العاشر: المَوْصُوْل

وهو ما سَلِمَ من الانقطاع(١).

[اللفظ] الحادي عشر: المُسْنَد

وهو ما اتَّصَل سَنَدُه(٢) إلىٰ ذِكْر النَّبِيّ ﷺ.

وانظر الكلام علىٰ المرفوع في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٢٢ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٣ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٠ والمُوْقِظَة ص٤١ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٣٩ والمُقْنِع ج١ ص١١٣ والنُّكَت ج١ ص٥١١ وفَتْح البَاقِي ج١ ص١١٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٨ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٤٥ والخُلَاصَة ص٤٦ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٥٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١٧٦.

(١) **المَوْصُوْل**: ويقال فيه أيضاً: **(المُتَّصِل)**، وهو: ما اتَّصَل إسناده إلىٰ النَّبِيّ ﷺ أو إلىٰ وَاحِد من الصَّحَابَة حيث كان ذٰلِكَ موقوفاً عليه. وأما أقوال التَّابِعِيْن إذا اتَّصَلت الأسانيد إليهم فلا يُسَمّونها مُتَّصِلَة...، قال العِرَاقِيّ: وإنما يمتنع اسم المُتَّصِل في المقطوع في حالة الإطلاق، أما مع التَّقْيِيْد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: هٰذَا مُتَّصِل إلىٰ سَعِيْد بن المُسَيَّب أو إلىٰ الزُّهْرِيّ أو إلىٰ مَالِك ونحو ذٰلِكَ.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٢١.

وانظر الكلام علىٰ المُتَّصِل في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٢١ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٣ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٠ والمُوْقِظَة ص٤٢ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٣٨ والمُقْنِع ج١ ص١١٢ والنُّكَت ج١ ص٥١٠ وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٢١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٠٢ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٤٥ والخُلَاصَة ص٤٦ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٦٠.

(٢) س: بسنده.

وقيل: هو ما ذُكر فيه النَّبيّ ﷺ، وإن كان مُنْقَطِعاً في أثنائه[١].

[اللفظ] الثاني عشر: الشَّاذّ

وهو ما خالف رِوَايَة الثِّقَات، أو ما انفرد به مَن لا يَحتمل حالُه أن يُقْبَل ما تَفرَّد

---

(١) ب: في اثباته. وهو تحريف.

في حَدِّ المُسْنَد أقوال:

١- قال الحَاكِم: هو ما اتَّصل إسناده إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ.

٢- وقال الخَطِيْب: هو ما اتَّصل إلىٰ منتهاه، فيدخل الموقوف علىٰ الصَّحَابَة وما رُوِيَ عن التَّابِعِيْن إذا رُوِيَ بسَنَد.

٣- وقال ابن عَبْد البَرّ: إنه المَرْوِيّ عن رَسُوْل الله ﷺ، سواء كان مُتَّصِلاً أو مُنْقَطِعاً.

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص٤٤-٤٥.

وانظر الكلام علىٰ المُسْنَد في:

مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص١٧ والكِفَايَة ص٥٨ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١١٩ والمُقْنِع ج١ ص١٠٩ وأشار إلىٰ رأي ابن دَقِيْق العِيْد. والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٦٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١١٨ والنُّكَت ج١ ص٥٠٥ وأشار إلىٰ رأي ابن دَقِيْق العِيْد في ص٥٠٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٩٩ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٢ والخُلَاصَة ص٤٥ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٣٩ والمُوْقِظَة ص٤٢ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٣٧ ونُزْهَة النَّظَر ص٥٩ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٢٥٨ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٢٨ وشرح أَلْفِيَّة الحَدِيْث للإِتْيُوبِيّ ج١ ص١١٤.

وقد رُجِّح القول الأول – قول الحَاكِم – ، وهو الذي حكاه ابن عَبْد البَرّ عن قوم من أهل الحَدِيْث، قال السُّيُوْطِيّ: وهو الأصح، وليس ببعيد من كلام الخَطِيْب، وبه جزم ابن حَجَر في النُّخْبَة.

تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص١٨٢-١٨٣.

وصحَّحه كذٰلِكَ السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص١٠٠ تَبَعاً لابن حَجَر وقال: (وأشعر به تمريض ابن دَقِيْق العِيْد الأول وتقديمه لهٰذَا عليه).

به[١].

---

(١) ب: من لا يحمل حاله... انفرد به.

اختلفوا في صفة **الحَدِيْث الشَّاذّ** علىٰ أقوال هي:

١- الشَّاذّ: أن يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيْثاً يُخَالِف ما رَوَىٰ الناسُ، وليس الشَّاذّ من الحَدِيْث أن يَرْوِيَ الثِّقَةُ ما لا يَرْوِي غيرُه. وهو قول الشَّافِعِيّ ومحكيّ عن جَمَاعَة من أهل الحِجَاز.

٢- الشَّاذّ: ما ليس له إلَّا إسناد وَاحِد، يَشِذُّ بذٰلِكَ شَيْخٌ، ثِقَة كان أو غير ثِقَة، فما كان من غير ثِقَة فمتروك لا يُقبل، وما كان عن ثِقَة يُتوقف فيه، ولا يُحتَجُّ به، وهو ما عليه حُفَّاظ الحَدِيْث.

٣- الشَّاذّ: هو الحَدِيْث الذي ينفرد به الثِّقَة، وليس للحَدِيْث أصل متابع لذٰلِكَ الثِّقَة. وهو قول الحَاكِم.

قال ابن الصَّلَاح: أما ما حَكَمَ الشَّافِعِيّ عليه بالشُّذُوْذ، فلا إشكالَ في أنه شَاذّ غير مقبول. وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العَدْلُ الحافظ الضابط كحَدِيْث (إنَّما الأَعْمَال بالنِّيَّات)، فإنه حَدِيْث فَرْد، تفرَّد به عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رَسُوْل الله ﷺ، ثم تفرَّد به عن عُمَر: عَلْقَمَةُ بن وَقَّاص، ثم عن عَلْقَمَة: مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم، ثم عنه: يَحْيَىٰ بن سَعِيْد علىٰ ما هو الصَّحِيْح عند أهل الحَدِيْث... إلخ.

وانتهىٰ بعد ذٰلِكَ إلىٰ تفصيلٍ حَاصِلُهُ: ما خالفَ مفردَهُ أَحفظُ منه وأَضبطُ فشَاذّ مردود، وإن لم يخالَفْ وهو عَدْل ضابط فصَحِيْح، أو غير ضابط ولا يبعد عن درجة الضابط فحَسَن، وإنْ بَعُدَ فشَاذّ مُنْكَر.

وخَرَج ابن الصَّلَاح من ذٰلِكَ التفصيل، أَنَّ الشَّاذّ المردود قسمان:

١- الحَدِيْث الفَرْد المخالِف.

٢- الفَرْد الذي ليس في رَاوِيه من الثِّقَة والضبط ما يقع جَابِراً لما يوجبه التفرُّد والشُّذُوْذ من النكارة والضعف.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٧٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٦ والخُلَاصَة ص٦٩.

[اللفظ] الثالث عشر: المُنْكَر

وهو كالشَّاذّ.

وقيل: هو ما انفرد به الرَّاوِي[(١)]. وهو منقوضٌ بالأفراد الصَّحِيْحَة[(٢)].

وانظر الشَّاذّ أيضاً في:

مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١٧٤ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٠٠ ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص١١٩ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٨٠ والمُقْنِع ج١ ص١٦٥ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٠ والمُوْقِظَة ص٤٢ والنُّكَت ج٢ ص٦٥٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٩٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٨٥ والتَّقْرِيْب للنَّوَاوِيّ وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٣٢ ونُزْهَة النَّظَر ص٣٦ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الافكار ج١ ص٣٧٧ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١٦٣ ومَنْهَج ذوي النَّظَر ص٧٧.

(١) س: قيل هو ما تفرد الراوي به.

(٢) **المُنْكَر**: قال الحافظ البَرْدِيْجِيّ: إنه الحَدِيْث الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعرف متنُه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر.

قال ابن الصَّلَاح: فأطلق البَرْدِيْجِيّ ذٰلِكَ ولم يفصِّل، وإطلاقُ الحكم علىٰ التفرُّد بالرد أو النكارة أو الشُّذُوْذ، موجود في كلام كثير من أهل الحَدِيْث. والصواب فيه: التفصيل الذي بيَّناه آنِفاً في شرح الشَّاذّ، وعند هٰذَا نقول:

المُنْكَر ينقسم قسمين علىٰ ما ذكرناه في الشَّاذّ فإنه بمعناه:

الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثِّقَات، وجاء بمثال له.

الثاني: الفَرْد الذي ليس في رَاوِيه من الثِّقَة والإِتْقَان ما يحتمل معه تفرده، وجاء بمثال له.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٨٠.

وانظر عن المُنْكَر في:

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٨ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٠٥ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥١ والمُوْقِظَة ص٤٢ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٨٥ والمُقْنِع ج١ ص١٧٩ والنُّكَت ج٢ ص٦٧٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٩٧ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٩٠ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٣٨ والخُلَاصَة ص٧٠ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٣ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٦٢.

[اللفظ] الرابع عشر: الغَرِيْب

وهو تارةً تَرجِعُ غرابتُه إلىٰ اللفظ.

وتارةً تَرجِعُ[(١)] إلىٰ الإسناد.

ثم تارةً يكونُ غَرِيْباً مطلقاً، بأن ينفردَ راوٍ بإسناده كله، وتارةً يكونُ غَرِيْباً عن شخصٍ معيَّن، ويكونُ معروفاً عن غيره.

فإذا قيل: هٰذَا غَرِيْب من حَدِيْث فُلَان عن فُلَان[(٢)]، احتمل الوجهين جَمِيعاً[(٣)].

وكذٰلِكَ إذا قلنا: تَفَرَّد به فُلَان عن فُلَان، احتمل أن يكون تَفَرُّداً[(٤)] مطلقاً، واحتمل أن يكونَ تَفَرَّدَ به عن هٰذَا المعيَّن، ويكون مَرْوِيّاً من غير جهة ذٰلِكَ المعيَّن. فتنبَّهْ لذٰلِكَ، فإنه قد تقعُ[(٥)] فيه المؤاخذة علىٰ قوم من المتكلِّمِين علىٰ الأَحَادِيْث، ويكونُ له وجهٌ كما

لٰكِن قال السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٤٠: صريح كلام ابن الصَّلَاح أن الشَّاذّ والمُنْكَر بمعنى، وقال شَيْخ الإسْلَام - ابن حَجَر - : إن الشَّاذّ والمُنْكَر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشَّاذّ رَاوِيه ثِقَة أو صَدُوْق، والمُنْكَر رَاوِيه ضعيف، قال: وقد غفل مَن سَوَّىٰ بينهما.

وانظر قول ابن حَجَر في: نُزْهَة النَّظَر ص٣٧ ونقله عنه أيضاً السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص١٩١.

(١) سقطت من ب: ترجع.

(٢) سقط من س ب: عن فُلَان.

(٣) س: الوجهين معا.

(٤) م: منفردا.

س: مفردا.

(٥) م ل: يقع.

ذكرناه الآن[١].

[اللفظ] الخامس عشر: المُسَلْسَل

وهو ما كان إسنادُهُ علىٰ صفةٍ وَاحِدَة في طَبَقَاته[٢].

---

(١) قال ابن الصَّلَاح: (الحَدِيْث الذي ينفردُ به بعضُ الرُّوَاة، يوصَفُ بالغَرِيْب، وكذٰلِكَ الحَدِيْث الذي ينفرد فيه بعضُهم بأمر لا يذكره فيه غيرُه، إمَّا في متنه وإمَّا في إسناده... .

ثم إن الغَرِيْب ينقسم إلىٰ صَحِيْح كالأفراد المخرجة في الصَّحِيْح، وإلىٰ غير صَحِيْح، وذٰلِكَ هو الغالب علىٰ الغرائب... .

وينقسم الغَرِيْب أَيضاً من وجه آخر:

فمنه ما هو غَرِيْب مَتْناً وإسناداً، وهو الحَدِيْث الذي تفرد برِوَايَة مَتْنه راوٍ وَاحِد.

ومنه ما هو غَرِيْب إسناداً لا مَتْناً، كالحَدِيْث الذي مَتْنُه معروف مَرْوِيّ عن جَمَاعَة من الصَّحَابَة، إذا تفرَّد بعضُهم برِوَايَته عن صَحَابِيّ آخر كان غَرِيْباً من ذٰلِكَ الوجه، مع أن مَتْنَه غير غَرِيْب، ومن ذٰلِكَ غرائبُ الشُّيُوْخ في أسانيد المتون الصَّحِيْحَة، وهو الذي يقول فيه التِّرْمِذِيّ: غَرِيْب من هٰذَا الوجه...).

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٩٥.

وسمي غَرِيْب المتن والإسناد معاً غَرِيْباً مطلقاً.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٧١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٣٣.

وانظر الكلام عن الغَرِيْب، إضافةً إلىٰ المصادر المذكورة في:

التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٢٧٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٨٠ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٥ والمُوْقِظَة ص٤٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٦٦ والخُلَاصَة ص٥١ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٤٤٦ والمُقْنِع ج٢ ص٤٤١ ونُزْهَة النَّظَر ص٢٧ ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٩٤.

(٢) **التسلسل**: من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رِجَال الإسناد وتواردهم فيه، وَاحِداً بعد وَاحِد، علىٰ صفة أو حالة وَاحِدَة.

والتسلسل ينقسم إلىٰ ما يكون:

فتارةً[١] يكونُ في جميعها[٢]، كما إذا كان كُلُّهُ بصيغة: سمعتُ فُلَاناً يقولُ إلىٰ آخره[٣].

وتارةً يكونُ في أكثرِهِ، مثل الحَدِيْث المُسَلْسَل بقولهم: وهو[٤] أَوَّلُ حَدِيْث سمعتُه منه. فإنَّ سِلْسِلَتَه تقفُ علىٰ الرَّاوِي عن[٥] سُفْيَان بن عُيَيْنَة، وهو عَبْد الرَّحْمٰن بن بِشْر علىٰ الصَّحِيْح، ورفعَها أبو نَصْر الوَزِيْرِيّ إلىٰ مُنْتهاه[٦].

١- صفةً للرِّوَايَة والتَّحَمُّل، ومثاله: ما يتسلسل بـ: سمعتُ فُلَاناً، قال: سمعتُ فُلَاناً، إلىٰ آخر الإسناد، أو ليسلسل بـ: حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنَا إلىٰ آخره، ومن ذٰلِكَ: أَخْبَرَنَا والله فُلَان، قال: أَخْبَرَنَا والله فُلَان... إلىٰ آخره.

٢- أو صفةً للرُّوَاة وحالةً لهم، ومثاله: إسناد حَدِيْث: اللهم أَعِنِّي علىٰ شُكرك وذِكْرك وحُسْن عِبَادتك، المتسلسل بقولهم: إنّي أُحِبُّك فقلْ. وحَدِيْث التشبيك باليد... إلخ.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٤٠١-٤٠٢.

(١) ل ب: وتارة.

(٢) قد يتسلسل الحَدِيْث من أوله إلىٰ آخره، وقد ينقطع بعضه من أوله أو آخره.

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٦٩. وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٤٠٢-٤٠٣.

(٣) في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٩ ومثاله ما: (سمعتُ أبا الحُسَيْن بن عَلِيّ الحافظ يقول: سمعتُ عَلِيّ بن سالم الأَصْبَهَانِيّ يقول: سمعتُ أبا سَعِيْد يَحْيَىٰ بن حَكِيْم يقول: سمعتُ عَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ يقول: سمعتُ سُفْيَان الثَّوْرِيّ يقول: سمعتُ أبا عَوْن الثَّقَفِيّ يقول: سمعتُ عَبْد الله بن شَدَّاد يقول: سمعتُ أبا هُرَيْرَة يقول: الوُضُوْء مما مَسَّت النار، قال: فذكرتُ ذٰلِكَ لمَرْوَان أو ذُكِر له، فأرسل أو أرسلني إلىٰ أُمّ سَلَمَة، فحَدَّثَتْني أن رَسُوْل الله ﷺ كان يخرج إلىٰ الصلاة، فانتشل عظماً، أو أَكل كَتِفاً، ثم صلَّىٰ ولم يتوضأ).

(٤) سقط من م ل: وهو.

(٥) س: غير. وهو تحريف.

(٦) **المُسَلْسَل** الذي مُنْقَطِع تسلسله في أواخره كالمُسَلْسَل بأَوَّل حَدِيْث سمعتُه، أي: يقول الصَّحَابِيّ: أَوَّل حَدِيْث سمعتُه من رَسُوْل الله هٰذَا، ويقول التَّابِعِيّ: أول حَدِيْث سمعتُه من الصَّحَابِيّ هٰذَا، وهو يَرْوِيه عن رَسُوْل الله... وهَلُمَّ جَرّاً، ولا يسلم هٰذَا القيد في الأواخر.

الخُلَاصَة ص٥٥.

. . . .

كحَدِيْث عَبْد الله بن عَمْرو (الراحمون يرحمهم الرَّحْمٰن) المُسَلْسَل بالأَوَّليَّة، فإنه إنما يَصِحّ التسلسل فيه إلىٰ سُفْيَان بن عُيَيْنَة، وانقطع التسلسل بالأَوَّليَّة في سَمَاع سُفْيَان من عَمْرو بن دِيْنَار، وفي سَمَاع عَمْرو من أبي قَابُوس، وفي سَمَاع أبي قَابُوس من عَبْد الله بن عَمْرو، وفي سَمَاع عَبْد الله من النَّبِيّ ﷺ، وقد وقع لنا بإسناد مُتَّصِل التسلسل إلىٰ آخره، ولا يَصِحّ ذٰلِكَ.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٨٩ ونحوه في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٥٦ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٨٩ وأشار إليه ابن حَجَر في نُزْهَة النَّظَر ص٦٤ وكذا في اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٨٥.

وانظر هٰذَا الحَدِيْث المُسَلْسَل بالأَوَّليَّة في الطَّالِع السَّعِيْد ص٤٢٦، وثالث السلسلة فيه: والد تَقِيّ الدِّيْن عَلِيّ بن وَهْب بن دَقِيْق العِيْد.

وللسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث كلامٌ رَدَّ فيه مَن وصلَ الحَدِيْث، وبيَّن مَن جمع طرقه، فراجعْه إنْ شئتَ.

والمُسَلْسَل بالأَوَّليَّة، أي: المنسوب للأَوَّل من حيث إنَّ كلَّ راوٍ إنما يَرْوِيه إلىٰ من لم يسمع منه شَيئاً من الأَحَادِيْث. ومثاله: حَدِيْث: (الراحمون يرحمهم الرَّحْمٰن...) فيقول الرَّاوِي: سمعت حَدِيْث الرحمة المُسَلْسَل بالأَوَّليَّة من شَيْخي فُلَان، وهو أول حَدِيْث سمعتُه منه، ويقول شَيْخ شَيْخه: سمعتُ من شَيْخي وهو أول حَدِيْث سمعتُه منه، وهٰكَذَا إلىٰ تمام السلسلة من جهة الصعود. فأول حَدِيْث تأخذه عن الشَّيْخ يقال له: حَدِيْث الأَوَّليَّة.

لَقْط الدُّرَر ص١٣٦.

والحَدِيْث في سُنَن أبي دَاوُد في: ٣٥ كتاب الأدب، ٦٦ باب في الرحمة، رقم ٤٩٤١، ج٥ ص٢٣١: حَدَّثَنَا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة ومُسَدَّد، المعنىٰ، قالا: حَدَّثَنَا سُفْيَان، عن عَمْرو، عن أبي قَابُوس مَوْلَى لعَبْد الله بن عَمْرو، عن عَبْد الله بن عَمْرو، يَبْلُغُ به النَّبِيَّ ﷺ: (الراحمون يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰن، ارحَمُوا أَهلَ الأرضِ يَرحَمْكُمْ مَن في السماء)، لم يقُلْ مُسَدَّدٌ: مَوْلَىٰ عَبْد الله بن عَمْرو، وقال: قال النَّبِيّ ﷺ.

وفي سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ أبواب البِرّ والصِّلَة، ١٦ باب ما جاء في رحمة الناس، رقم

. . . .

١٩٢٥، ج٦ ص١٧٢: حَدَّثَنَا ابن أبي عُمَر، حَدَّثَنَا سُفْيَان عن عَمْرو بن دِيْنَار عن أبي قَابُوس عن عَبْد الله بن عَمْرو قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (الراحمون يرحمُهم الرَّحْمٰن، ارحموا مَن في الأرض يرحَمْكم مَن في السماء، الرَّحِمُ شُِجْنَة - بضم الشين وكسرها: عُرُوق الشَّجَر المُشتَبِكة - من الرَّحْمٰن، فمَن وصلها وصله الله، ومَن قطعها قطعه الله). قال أبو عِيسَىٰ: هٰذَا حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

سُفْيَان بن عُيَيْنَة: بن مَيْمُوْن الهِلَالِيّ، أبو مُحَمَّد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَبْد المَلِك بن عُمَيْر وإِبْرَاهِيْم ومُوسَىٰ ومُحَمَّد بني عُقْبَة وأَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ وعَمْرو بن دِيْنَار وجَعْفَر الصَّادِق وغيرهم كثير، ورَوَىٰ عنه الأَعْمَش وابن جُرَيْج وشُعْبَة والثَّوْرِيّ والحَسَن بن حَيّ والشَّافِعِيّ وأَحْمَد بن حَنْبَل وابن مَعِيْن والفَلَّاس وغيرهم، قال العِجْلِيّ: ثِقَة ثَبْت في الحَدِيْث، وكان حَسَن الحَدِيْث، يُعَدّ من حكماء أصحاب الحَدِيْث، وقال الشَّافِعِيّ: لو لا مَالِك وسُفْيَان لذهب عِلم الحِجَاز. وقال الذَّهَبِيّ: أجمعت الأُمَّة علىٰ الاحتجاج به. انتقل من الكُوْفَة إلىٰ مَكَّة سنة ١٦٣هـ فاستمر بها إلىٰ أن مات سنة ١٩٨هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٣ ص٢٢٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١١٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١٢ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٥٤ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص١٧٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٦٢ وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٧ ص٢٧٠ وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٢٢٤ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٣٩١ وطَبَقَات ابن سَعْد ج٥ ص٤٩٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٤٩.

عَبْد الرَّحْمٰن بن بِشْر: بن الحَكَم العَبْدِيّ، أبو مُحَمَّد النَّيْسَابُوْرِيّ. رَوَىٰ عن سُفْيَان بن عُيَيْنَة وعَبْد الرَّزَّاق بن هَمَّام ويَحْيَىٰ القَطَّان، ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ ومُسْلِم وأبو دَاوُد وابن مَاجَه وصالح بن مُحَمَّد الأَسَدِيّ وابن خُزَيْمَة وأبو عَوَانَة وآخرون. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات، صَدُوْق ثِقَة. مات سنة ٢٦٠هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٣٧٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص١٤٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٧٣.

س: أبو نصر الوريدي. وهو تحريف.

أبو نَصْر الوَزِيْرِيّ: مُحَمَّد بن طاهر. رَوَىٰ عن أبي حَامِد بن بِلَال، فذكر الحَدِيْث المُسَلْسَل بالأَوَّلِيَّة، فزاد تسلسله إلىٰ منتهاه، فطعنوا فيه لذٰلِكَ.

وقد يُسلسِلون بأطعَمَني وسَقَاني، وبحَدَّثَنِي[١] ويدُهُ علىٰ كَتِفي[٢].

وفائدةُ المُسَلْسَل أمران:

أحدُهما: أنه قد يكونُ فيه[٣] اقتداءٌ بالنَّبِيّ ﷺ فيما فعله.

والثاني: أن يكونَ مُفِيْداً[٤] لاتِّصال[٥] الرِّوَايَة وعدم انقطاعها، إذا كانت السلسلةُ تقتضي ذٰلِكَ، كقوله: سمعتُ فُلَاناً[٦]، وكأَطعَمَني وسَقَاني، وكأَوَّلِ حَدِيْث سمعتُه

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٥٨٦ ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص٢٠٧.

وهو مُفَسِّر أديب نَيْسَابُوْرِيّ، كثير العُلُوْم فصيح اللِّسَان، سمع الحَدِيْث الكثير من أبي حَامِد بن بِلَال البَزَّار وأبي عَلِيّ الثَّقَفِيّ وعَبْد الله بن مُحَمَّد بن الشَّرْقِيّ وأقرانهم، وسمع منه الحَاكِم أبو عَبْد الله، كان حَنَفِيّاً وتحوَّل شَافِعِيّاً، توفي في رَمَضَان سنة ٣٦٥هـ.

اللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٦٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٣ ص١٧٥ وطَبَقَات المُفَسِّرِيْن للدَّاوُدِيّ ج٢ ص١٥٥.

(١) س: وحدثني.

(٢) ذكر الحَاكِم في مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٩ ثَمَانِيَة أنواع للمُسَلْسَل الدالة علىٰ الاتِّصال، لا مطلق التسلسل، كالمُسَلْسَل بسمعت، والمُسَلْسَل بقولهم: قُمْ فصُبَّ عَلَيَّ حتىٰ أُرِيَكَ وُضُوْءَ فُلَان... إلىٰ آخر الأنواع الثَّمَانِيَة.

وذكر العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٢٨٨ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٢٧٧ من أمثلة المُسَلْسَل التي لم يذكرها الحَاكِم، المُسَلْسَل بقوله: أطعمنا وسقانا، والمُسَلْسَل بقوله: أضافنا بالأَسْوَدَيْن التمر والماء، والمُسَلْسَل بقوله: أخذ فُلَان بيدي... إلخ.

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (وفائدة المُسَلْسَل... كقوله: سمعتُ) مَنْقُوْل عنه في النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٤٨٨ بنصه.

(٣) سقطت من س: فيه.

(٤) ب: مقيدا.

(٥) م: لايصال.

(٦) سقطت من س: فُلَاناً.

منه[١]، وغير ذٰلِكَ[٢].

[اللفظ] السادس عشر: المُعَنْعَن

من الحَدِيْث وهو: ما كان صيغةُ روايتِه فُلَانٌ عن فُلَان[٣].

فمن الناس من قال[٤]: لا يُقبلُ حتىٰ يَثبُتَ لقاءُ الرَّاوِي لشَيْخه، ولو مرَّةً.

ومنهم: من اكتفَىٰ بمجرَّد إمكانِ اللقاءِ[٥] في الزمن، وهٰذَا

(١) سقطت من س: وكأول حَدِيْث سمعته منه.

(٢) هٰذِهِ العبارة (وفائدة المُسَلْسَل... إلىٰ قوله: وكأطعمني وسقاني) مَنْقُوْلَة عن ابن دَقِيْق العِيْد في هامش النسخة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٤٠٢ بتصرُّف يسير.

ومَفَاد العبارة ذكره السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٥٥ مَعْزُوّاً إلىٰ ابن دَقِيْق العِيْد.

ثم إن الفائدة اقتصر عليها ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص٤٠٢.

وانظر الكلام علىٰ الحَدِيْث المُسَلْسَل إضافة إلىٰ المصادر المتقدمة في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٧ والمُوْقِظَة ص٤٣ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٤٥٦ والمُقْنِع ج٢ ص٤٤٧ والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص١٠٠ وشرح الدِّيْبَاج المُذْهَب ص٣٨ وعَلِيّ القَارِي علىٰ شرح نُخْبَة الفِكَر ص٢٠٩ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار وتَعْلِيْق مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد ج٢ ص٤١٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٨١.

(٣) هٰكَذَا ورد تعريف المُعَنْعَن في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٥٢ والخُلَاصَة ص٤٧.

وورد في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٦٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٥٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢١٤: أن الحَدِيْث المُعَنْعَن هو: (المَرْوِيّ بلفظ عن، من غير بَيَان للتَّحْدِيْث أو الإخبار أو السَّمَاع). والزِّيَادَة مُوْضِحَة.

(٤) سقطت من ب: قال.

(٥) س: اللقي.

مَــذْهَــب مُــسْـلِـم[١]. وقــد أَطــنــبَ في الـــردِّ عــلىٰ الأول في مُــقَــدِّمَــة

(١) اختلفوا في **الحَدِيْث المُعَنْعَن** علىٰ قولين:

الأول: هو من قبيل المُرْسَل والمُنْقَطِع، حتىٰ يبين اتصالُه بغيره. وهو قول البعض.

الثاني: هو من قبيل الإسناد المُتَّصِل، وإلىٰ هٰذَا ذهب الجماهير من أَئِمَّة الحَدِيْث وغيرهم، وهو الصَّحِيْح والذي عليه العَمَل، وأودعه المشترطون للصَّحِيْح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عُمَر بن عَبْد البَرّ يدَّعي إجماع أَئِمَّة الحَدِيْث علىٰ ذٰلِكَ، وادَّعىٰ أبو عَمْرو الدَّانِيّ المُقْرِئ الحافظ إجماع أهل النقل علىٰ ذٰلِكَ، وذٰلِكَ بشرط: أن يكون الذين أُضيفت العَنْعَنَة إليهم قد ثبتت ملاقاةُ بعضهم بعضاً، مع بَرَاءتهم من وَصْمَة التَّدْلِيْس، فحينئذٍ يُحمل علىٰ ظَاهِر الاتِّصال، إلَّا أن يظهر فيه خِلافُ ذٰلِكَ.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٥٢.

وفي اشتراط **ثُبُوْت لقاءِ الشَّيْخ وطولِ الصُّحْبَة ومعرفتِه بالرِّوَايَة** عنه خلافٌ:

١- الاكتفاء بإمكان اللقاء، وعُبِّر عنه بالمُعَاصَرَة، وهو مَذْهَب مُسْلِم بن الحَجَّاج، وادَّعىٰ الإجماع عليه.

٢- اشتراط اللقاء وحده، وهو قول البُخَارِيّ وابن المَدِيْنِيّ والمحققين من أَئِمَّة أهل العلم، قيل: إلَّا أن البُخَارِيّ لا يَشترط ذٰلِكَ في أصل الصحة، بل التزمه في جَامِعه، وابن المَدِيْنِيّ يشترطه فيهما.

٣- اشتراط طول الصُّحْبَة بينهما، وعدم الاكتفاء بثُبُوْت اللقاء، وهو قول أبي المُظَفَّر السَّمْعَانِيّ.

٤- اشتراط معرفته بالرِّوَايَة عنه، وهو قول أبي عَمْرو الدَّانِيّ.

٥- إدراكه إدراكاً بيِّناً، وهو قول أبي الحَسَن القَابِسِيّ.

التَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢١٥.

والكلام عن المُعَنْعَن في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ومَحَاسِن الاصْطِلَاح للبُلْقِيْنِيّ ص١٥٢ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٤٨ والمُوْقِظَة ص٤٤ والتَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٨٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٦٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ

كتابه[١].

ثم الـرَّاوِي بالعَنْعَنَة عن شَيْخه إذا لَقِيَهُ، واكتفينا[٢] بمجرَّد إمكانِ لقائِهِ، علىٰ اختلافِ المَذْهَبَيْن، إمَّا أن يكونَ مُدَلِّساً أَوْ لا.

فإنْ لم يكنْ، حملْنا الرِّوَايَةَ علىٰ الاتِّصال والسَّمَاع.

وإنْ كان مُدَلِّساً، فالمشهورُ أنه لا يُحملُ علىٰ السَّمَاع حتىٰ يُبيِّنَ[٣] الرَّاوِي ذٰلِكَ. وما لم يُبيِّنْ[٤] فهو كالمُنْقَطِع فلا يُقبلُ.

وهٰذَا جارٍ علىٰ القياس.

ج١ ص١٥٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٥٢ والخُلَاصَة ص٤٧ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٣٠.

مُسْلِم بن الحَجَّاج: بن مُسْلِم القُشَيْرِيّ، أبو الحُسَيْن النَّيْسَابُوْرِيّ، رَوَىٰ عن القَعْنَبِيّ وأَحْمَد بن يُوْنُس وإسْمَاعِيْل بن أبي أُوَيْس وسَعِيْد بن مَنْصُوْر وغيرهم. له كتابه المشهور الصَّحِيْح، أحد الصَّحِيْحَيْن المعَوَّل عليهما، كان مُسْلِم من أوعية العلم، ثِقَة جَلِيْل القدر، من الحُفَّاظ. مات سنة ٢٦١هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٢٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٤٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٨٨ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١١١ وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج١ ص٣٣٧ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٥ ص١٩٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص١٤٤ وتَارِيْخ بَغْدَاد للخَطِيْب ج١٣ ص١٠٠ والمَقْصَد الأَرشَد ج٣ ص٣١ رقم ١١٤٧ والأَعْلَام ج٧ ص٢٢١.

(١) انظر ردّ مُسْلِم في: مُقَدِّمَة صَحِيْحه، ٦ باب صحة الاحتجاج بالحَدِيْث المُعَنْعَن، ج١ ص٢٩.

(٢) ل س ب: أو اكتفينا.

(٣) س: يتبين.

ب: بين.

(٤) س: يتبين.

إِلَّا أَنَّ الجَرْيَ[1] عليه في تصرُّفات المُحَدِّثِيْن وتَخْرِيْجاتهم[2] صَعْبٌ عَسِيرٌ، يُوجِبُ اطِّرَاحَ كثيرٍ من الأَحَادِيْث التي صحَّحوها، إذْ[3] يَتعذَّرُ علينا إثباتُ سَمَاع المُدَلِّس[4] فيها من شَيْخه.

اللهمَّ إِلَّا أن يَدَّعيَ مُدَّعٍ: أَنَّ الأَوَّلين اطَّلعوا علىٰ ذٰلِكَ، ولم[5] نَطَّلعْ نحن عليه، وفي ذٰلِكَ نَظَر[6].

---

(١) ب: التجري.

(٢) س: وبحركاتهم. وهو تحريف.

(٣) س: أو. وهو تحريف.

(٤) ب: المدلسين.

(٥) س: وإن لم.

(٦) سقط من س: وفي ذٰلِكَ نظر.

في هامش النسخة المَغْرِبيَّة (غ) من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٥٦ كلام ابن دَقِيْق العِيْد مع بعض التصرُّف، وهو: (قال الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن: إذا كان الرَّاوِي غير مُدَلِّس حملنا الرِّوَايَة علىٰ الاتِّصال... كالمُنْقَطِع فلا يقبل، وهٰذَا جارٍ علىٰ كثير من الأَحَادِيْث التي صححوها، إذ يتعذر علينا إثبات سَمَاع... اطلعوا علىٰ ذٰلِكَ وإن لم يطلع عليه).

وورد في فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٧٦ نصّ كلام ابن دَقِيْق العِيْد من قوله: (وهٰذَا جارٍ علىٰ القياس... إلىٰ قوله: وفي ذٰلِكَ نظر).

قال أبو بَكْر الشَّافِعِيّ الصَّيْرَفِيّ: كل من عُلِمَ له سَمَاع من إنسان فحَدَّثَ عنه، فهو علىٰ السَّمَاع، حتىٰ يُعلَم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من عُلِمَ له لقاء إنسان فحدَّثَ عنه، فحكمُهُ هٰذَا الحكم.

قال ابن الصَّلَاح: وإنما قال هٰذَا فيمن لم يظهر تَدْلِيْسه، ومن الحُجَّة في ذٰلِكَ وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقهِ الرِّوَايَة عنه من غير ذكْرِ الواسطة بينه وبينه مُدَلِّساً. والظَّاهِر السَّلَامَةُ من وَصْمَة التَّدْلِيْس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتَّدْلِيْس.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٥٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٥٥-١٥٦. ونقل السَّخَاوِيّ بعد ذٰلِكَ

[اللفظ] السابع عشر: التَّدْلِيْس

وهو أن يَرْوِي الرَّاوِي حَدِيْثاً عن من لم يَسمعْه منه[1].

فإنْ كانت صيغةُ روايتِهِ تقتضي سَمَاعه منه نَصّاً، فهٰذَا كَذِبٌ، لا يُسمَّىٰ بالتَّدْلِيْس، وإنْ لم يَقْتضِ[2] ذٰلِكَ نَصّاً، كما كان المتقدِّمون يقولون: فُلَان عن فُلَان، ولا يقولون: أَخْبَرَنَا ولا حَدَّثَنَا.

وكذٰلِكَ إذا قال: قال فُلَان، أو رَوَىٰ[3] فُلَان، أو غيرهما من الألفاظ التي لا تُصَرِّحُ باللقاء، فهٰذَا هو التَّدْلِيْس[4].

عبارة الحَاكِم وهي: الأَحَادِيْث المُعَنْعَنة التي ليس فيها تَدْلِيْس مُتَّصِلَة بإجماع أَئِمَّة النقل، وعبارة الخَطِيْب وابن عَبْد البَرّ وغيرهم.

وتقدم آنِفاً في هامش الحَدِيْث المُعَنْعَن أنه من قبيل الإسناد المُتَّصِل.

(١) سقطت من ب: منه.

(٢) م: فأن لم يقتضى. والتحريف ظَاهِر.

(٣) ب: روي فلان أو غيرها.

(٤) **التَّدْلِيْس** ثلاثة أقسام، هي:

الأول: تَدْلِيْس الإسناد: وهو أن يَرْوِي عمَّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أَنَّه سمعه منه، أو عمَّن عاصره ولم يَلقَهُ موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما وَاحِدٌ وقد يكون أكثر. ومن شأنه أن لا يقولَ في ذٰلِكَ: أَخْبَرَنَا فُلَان ولا حَدَّثَنَا وما أشبههما، وإنما يقول: قال فُلَان، أو عن فُلَان ونحو ذٰلِكَ.

وهٰذَا القسم مكروه جداً ذمَّه أكثر العُلَمَاء.

واختلفوا في قبول رِوَايَة من عُرِف بهٰذَا التَّدْلِيْس، فجعله فريق من أهل الحَدِيْث والفُقَهَاء مجروحاً مردود الرِّوَايَة، بَيَّن السَّمَاع أو لم يُبَيِّنْ. والصَّحِيْح التفصيل، وأن ما رواه المُدَلِّس بلفظ محتمل، لم يُبَيِّنْ فيه السَّمَاع والاتِّصال، حكمُه حكمُ المُرْسَل وأنواعه.

. . . .

وما رواه بلفظ مُبَيِّنٍ للاتِّصال نحو: سمعتُ وحَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا، فهو مقبول محتجٌّ به.

الثاني: تَدْلِيْس الشُّيُوْخ: وهو أن يَرْوِي شَيْخ حَدِيْثاً سمعه منه، فيسمّيه أو يُكنيه، أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرَف به، كي لا يُعرَف. وكراهة هٰذَا القسم أَخَفُّ من الأول، وسببها: تضييعٌ للمَرْوِيّ عنه، وتوعيرٌ لطريق معرفته، علىٰ من يطلب الوقوفَ علىٰ حاله وأهليّته، ويختلف الحالُ في كراهة ذٰلِكَ بحسب الغرض الحَامِل عليه، فقد يحمله علىٰ ذٰلِكَ: كونُ شَيْخه الذي غيَّرَ سِمَته غيرَ ثِقَة، أو كونُه متأخرَ الوفاة قد شاركه في السَّمَاع منه جَمَاعَة دونه، أو كونُه أصغرَ سِنّاً من الرَّاوِي عنه، أو كونُه كثيرَ الرِّوَايَة عنه، فلا يُحِبُّ الإكثارَ من ذكر شخص وَاحِد علىٰ صورة وَاحِدَة. ويسمح الخَطِيْب وغيره بهٰذَا.

وهٰذَان القسمان ذكرهما ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص١٦٥.

الثالث: تَدْلِيْس التسوية: ولم يذكره ابن الصَّلَاح، وصورته: أن يَرْوِي حَدِيْثاً عن شَيْخ ثِقَة، وذٰلِكَ الثِّقَة يَرْوِيه عن ضعيف عن ثِقَة، فيأتي المُدَلِّس الذي سمع الحَدِيْث من الثِّقَة الأول، فيُسقط الضعيفَ الذي في السَّنَد، ويجعل الحَدِيْث عن شَيْخه الثِّقَة عن الثِّقَة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثِقَات.

وهٰذَا شر أقسام التَّدْلِيْس، لأن الثِّقَة الأول قد لا يكون معروفاً بالتَّدْلِيْس، ويجده الواقف علىٰ السَّنَد كذٰلِكَ بعد التسوية قد رواه عن ثِقَة آخر، فيحكم له بالصحة، وفي هٰذَا غرور شديد.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٩٠.

وانظر التَّدْلِيْس إضافة إلىٰ المصدرين السَّابِقين في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٧٢ والمُوْقِظَة ص٤٧ والنُّكَت ج٢ ص٦١٤ ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١٦٧ والتَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٩٥ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص١٧٣ والمُقْنِع ج١ ص١٥٤ والخُلَاصَة ص٧٤ وفَتْح البَاقِي ج١ ص١٧٩ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٢٣ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٦٩ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث وعليه البَاعِث الحَثِيْث ص٥٣ ونُزْهَة النَّظَر ص٤٥ وعَلِيّ القَارِي علىٰ شرح نُخْبَة الفِكَر ص١١٥ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١٠ ولَقْط الدُّرَر ص٧٦ والزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة ص٥٩ وجَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل ص١١٠ والنُّكَت الوَفِيَّة ج١ ص٤٣٢ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٤٦ ومبادئ علم الحَدِيْث وأُصُوْله لشَبِّيْر ص٢٧٣ وما بعدها.

ولهم في ذٰلِكَ أغراضٌ:

بعضُها مذمومٌ قادح فيمن فعله لذٰلِكَ الغرض عالماً به، وهو أن يَترِكَ ذِكْر الرَّاوِي، لأنه لو صَرَّح به لَعُرِفَ ضعفُه[1]، ولم يُقبلْ حَدِيْثه.

وإنما قلْنا: إنه قادح؛ لما فيه من عدم النصح، وتَرْوِيجِ الباطل.

وأكثرُ مقصودِ المتأخرين في التَّدْلِيْس، طَلَبُ[2] العُلُوِّ، أو إيهامُ كثرةِ المشايخ[3].

في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٦: (قال الشَّيْخ - ويقصد ابن دَقِيْق العِيْد - : متىٰ قال - أي: الرَّاوِي - صيغة تقتضي سَمَاعه منه، فهو كذب وليس تَدْلِيْساً).

وفي شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص١٨٠: (التَّدْلِيْس أن يُحَدِّث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسَّمَاع وإلَّا لكان كذباً)، قاله العِرَاقِيّ تعقيباً علىٰ كلام أورده لابن عَبْد البَرّ.

وانظر: نُزْهَة النَّظَر وعليها حَاشِيَة لَقْط الدُّرَر ص٧٧.

(١) س: صفته. وهو تحريف.

(٢) ب: طلبو.

(٣) نقلت هٰذِهِ العبارات في هامش النسخة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح وهي: (قال الشَّيْخ - ويقصد ابن دَقِيْق العِيْد - : بعض هٰذِهِ الأغراض مذموم قادح... لو صرح به لعلم ضعفه... إلىٰ قوله: كثرة المشايخ. وقال بعدها:

وهٰذِهِ أمثلة ذكرها الشَّيْخ فاختصر عن نقلها. ثم قال بعد ذٰلِكَ: فهٰذَا كله إذا كان تَدْلِيْساً في نفس الأمر فليس بكذب، وإنما المقصود منه الإغراب).

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٧٢ الهامش.

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (أكثر مقصود المتأخرين في التَّدْلِيْس طلب العلو)، نقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص١٧٤ بتصرُّف في العبارة.

كما إذا رَوَىٰ عن شَيْخ[١] باسمه المشهور، ثُمَّ نَسَبَه مَرَّةً أُخرىٰ إلىٰ جَدٍّ له أعلىٰ[٢]، ثم ذكره مَرَّةً أُخرىٰ بكُنْيَته، ثم نَسَبَه مَرَّةً أُخرىٰ إلىٰ موضع لا تَشتهرُ[٣] نِسْبتُه إليه، أو ذَكَر لفظاً مشتركاً يَنطلقُ في المشهور علىٰ غير الموضع الذي أراده، كما إذا قال: حَدَّثَنِي فُلَانٌ بالعِرَاق، ويُريد[٤] موضعاً بإخْمِيم. أو حَدَّثَنِي بزَبِيْد، ويُريد موضعاً بقُوْص. أو بحَلَب، ويُريد موضعاً مُتَّصِلاً بالقَاهِرَة. أو بما وراء النهر، ويُريد: أنه انتقل من أحد جانِبَي بَغْدَاد إلىٰ الآخر، والنهرُ دِجْلَة.

فهٰذَا كله إذا كان صَحِيْحاً في نفس الأمر، فليس بكَذِب[٥]، إنَّما المقصودُ منه

---

(١) في هامش ل: شخص حـ (أي: في نسخة)، لتكون بدلًا من (شَيْخ).

وفي س: شخص.

(٢) سقط من س: جد له أعلىٰ، ثم ذكره مرة أُخرىٰ بكنيته، ثم نسبه مرة أُخرىٰ.

(٣) ل: يشتهر.

(٤) س: وهو يريد.

(٥) هٰذِهِ العبارات: من قوله (إذا رَوَىٰ عن شَيْخ باسمه المشهور... إلىٰ قوله: في نفس الأمر فليس بكذب)، وردت بمعناها، وبعضها بنصها في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص١٨٤ بلا عَزْو، وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٣١. وأشار السُّيُوْطِيّ فيه إلىٰ الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد، وأشار المُنَاوِيّ إلىٰ الاقْتِرَاح أَيضاً في اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١٩. وانظر أَيضاً: إحْكَام الأَحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٨١ وجَمْع الجَوَامِع لابن السُّبْكِيّ بحَاشِيَة البَنَّانِيّ ج٢ ص١٦٥.

العِرَاق: المشهور هو ما بين حَدِيْثَة المَوْصِل إلىٰ عَبَّادَان طولاً، وما بين عُذَيب القادِسِيَّة إلىٰ حُلْوَان عَرْضاً.

والعِرَاق أَيضاً: مَحَلَّة كَبِيْرَة عَظِيْمَة بمَدِيْنَة إخْمِيْم بمِصْر.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٢ ص٩٢٦ ومُعْجَم البُلْدَان ج٤ ص٩٣.

إخْمِيْم: بلد بصَعِيْد مِصْر علىٰ شَاطِئ النيل، فيه عجائب كثيرة.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص٤٣ ومُعْجَم البُلْدَان ج١ ص١٢٣.

الإغرابُ.

وقد يكون التَّدْلِيْس خَفِيّاً جدّاً، ولذٰلِكَ مثالان: أحدُهما: أنهم اختلفوا في سَمَاع الحَسَن من أبي هُرَيْرَة.

فوَرَد في بعض الروايات عن الحَسَن: حَدَّثَنَا أبو[1] هُرَيْرَة، فقيل: إنه أرادَ[2] حَدَّثَ أَهلَ بلدِنا[3].

وهٰذَا إنْ لم يَقُمْ[4] دليلٌ قاطع علىٰ أن الحَسَنَ لم يسمع من أبي هُرَيْرَة لم يَجُزْ أن يُصَارَ إليه.

زَبِيْد: مَدِيْنَة مشهورة باليَمَن، بإزائها ساحل غَلافِقَة وساحل المَنْدَب.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٢ ص٦٥٨ ومُعْجَم البُلْدَان ج٣ ص١٣١.

قُوْص: مَدِيْنَة كَبِيْرَة عَظِيْمَة وَاسِعَة هي قَصَبة صَعِيْد مِصْر، بينها وبين الفُسْطَاط اثْنَا عَشَر يوماً، وبينها وبين قِفْط فَرْسَخ.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١١٣٣ ومُعْجَم البُلْدَان ج٤ ص٤١٣.

حَلَب: مَدِيْنَة مشهورة بالشَّام، وَاسِعَة كثيرة الخَيْرَات، طيِّبة الهواء، وهي قَصَبة جُنْد قِنَّسْرِيْن.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص٤١٧ ومُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص٢٨٢.

وحَلَب أَيضاً: مَحَلَّة كَبِيْرَة في شارع القَاهِرَة بينها وبين الفُسْطَاط.

مُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص٢٩٠.

(١) سقط من س: حَدَّثَنَا أبو.

(٢) ل: أراد أنه حدث.

م: بلده.

(٣) س: بلده.

(٤) ب: يفهم.

الثاني: قول أبي إسْحَاق: ليس أبو عُبَيْدَة ذَكَرَهُ، ولٰكِن عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود[١] عن الأسود[٢] عن أبيه، فظَاهِرهُ: أَنَّ المُرَادَ سَمَاعُهُ من عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود عن أبيه؛ لعُدوله عن أبي عُبَيْدَة. فقيل: إنه تَدْلِيْس[٣]، كما لو قال ابتداءً: عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود عن أبيه، ولم يَقُلْ قبلَه: ليس أبو عُبَيْدَة ذكره.

وللتَّدْلِيْس[٤] مفسدةٌ، وفيه مصلحة[٥].

أَمَّا مفسدتُه: فإنه قد يَخْفَىٰ، ويصيرُ الرَّاوِي مجهولاً، فيسقط العَمَل بالحَدِيْث؛ لكون الرَّاوِي مجهولاً عند السامع مع كونه عَدْلاً معروفاً في نفس الأمر. وهٰذِهِ جِنايةٌ عُظمىٰ ومَفْسَدةٌ كُبْرَىٰ.

وأَمَّا[٦] مصلحتُه: فامتحانُ الأذهان في اسْتِخْرَاج التَّدْلِيْسَات، وإلقاءُ ذٰلِكَ إلىٰ من يُرادُ اختبارُ حفظِهِ ومعرفته بالرِّجَال.

ووراءَ ذٰلِكَ مفسدةٌ أُخرىٰ يُراعيها أَربابُ الصَّلَاح والقلوب، وهو ما في التَّدْلِيْس من التَّزَيُّن. وقد تَنَبَّه لذٰلِكَ يَاقُوْتَة العُلَمَاء المُعَافَىٰ بن عِمْرَان المَوْصِلِيّ، وكان من أكابر العُلَمَاء والصُّلَحَاء[٧].

---

(١) سقط من س: بن الأسود.

(٢) سقط من ب: عن الأسود.

(٣) س: (ليس). فسقط (تد).

(٤) ب: والتدليس.

(٥) سقطت من ب: مصلحة.

(٦) ب: فاما.

(٧) في هامش النسخة المَغْرِبيَّة (غ) من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح مع خلاف يسير أُدَوِّنه فيما يأتي: (قال الشَّيْخ - ويريد تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد - : قد يكون التَّدْلِيْس خفياً جداً... ولهٰذَا إن لم يكن دليل قاطع... ولٰكِن عَبْد العَزِيْز أو عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود عن أبيه، فظَاهِره... كما لو ابتدأ بذكر عَبْد الرَّحْمٰن... فإنه يخفىٰ... فأما مصلحته... وتنبه لذٰلِكَ... العُلَمَاء

. . . .

والصلحاء).

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص١٦٧ بالهامش.

وفي نقله: (ولٰكِن عَبْد العَزِيْز أو عَبْد الرَّحْمٰن) تحريف، لأن الثَّابِت في الحَدِيْث هو عَبْد الرَّحْمٰن كما بيّناه.

ونقل ابن رُشَيْد في مِلْء العَيْبَة ج٥ ص٣٢٢ النَّصّ من قوله: (وللتَّدْلِيْس مفسدة... إلىٰ قوله: العُلَمَاء والصلحاء). وفيه: فأما مصلحته، وتنبه لذٰلِكَ.

وذكر ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص١٥٩-١٦٣ كلام الاقْتِرَاح من قوله: (فهٰذَا كله إذا كان صَحِيْحاً... العُلَمَاء والصلحاء). مع اختلاف يسير هو: (... عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود عن أبيه... بعدوله عن أبي عُبَيْدَة...).

ونقل العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٢٦ والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٩ والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٩ قولَ ابن دَقِيْق العِيْد: (وهٰذَا إذا لم يقم دليل... لم يجز أن يصار إليه).

ونقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص١٨١ بتصرُّف يسير، قولَ ابن دَقِيْق العِيْد في بَيَان المصلحة في تَدْلِيْس الشَّيْخ الثِّقَة.

وانظر: مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص١٧١.

وقال ابن حَجَر في النُّكَت ج٢ ص٦٢٧: (وما أحسَن ما قال ابن دَقِيْق العِيْد: إن في تَدْلِيْس الثِّقَة مصلحة...)، فأورد المصلحة والمفسدة الأُوْلَىٰ، متصرِّفاً ببعض ألفاظها.

ثم عقَّب ابن حَجَر في النُّكَت ج٢ ص٦٢٨ علىٰ قول ابن دَقِيْق العِيْد بقوله: (قلتُ: وقد نازعته في كونه يصير مجهولاً عند الجميع، لٰكِن من مفسدته أن يوافق ما يُدَلِّسُ به شهرة راوٍ ضعيفٍ يمكن ذٰلِكَ الرَّاوِي الأخذ عنه، فيصير الحَدِيْث من أجل ذٰلِكَ ضعيفاً وهو في نفس الأمر صَحِيْح، وعكس هٰذَا في حق من يُدَلِّسُ الضعيف، ليخفي أمره، فينتقل عن رتبة من يُرَدّ خبره مطلقاً إلىٰ رتبة من يتوقف فيه، فإن صادف شهرة راوٍ ثِقَةٍ يمكن ذٰلِكَ الرَّاوِي الأخذ عنه فمفسدته أشد، كما وقع لعَطِيَّة العَوْفِيّ في تكنيته مُحَمَّد بن السَّائِب الكَلْبِيّ أبا سَعِيْد، فكان

. . . .

إذا حدث عنه يقول: حَدَّثَنِي أبو سَعِيْد، فيوهم أنه أبو سَعِيْد الخُدْرِيّ الصَّحَابِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأن عَطِيَّة كان لقيه ورَوَىٰ عنه. وهٰذَا أشدّ ما بلغنا من مفسدة تَدْلِيْس الشُّيُوْخ).

ونقله الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج١ ص٣٧٢ عن ابن حَجَر.

وذكر السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص١٨٠ المفسدة التي يراعيها أرباب الصَّلَاح... إلخ بتصرُّف يسير، ولم يذكر معها ابن دَقِيْق العِيْد، لٰكِن ذكر تنبُّه يَاقُوْتَة العُلَمَاء المُعَافَىٰ بن عِمْرَان.

وانظر: مبادئ علم الحَدِيْث وأُصُوْله لشَبِّيْر ص٢٧٨.

الحَسَن البَصْرِيّ: هو الحَسَن بن يَسَار، مَوْلَىٰ الأَنْصَار. ولد لسنتين بقيتا من خِلَافَة عُمَر، ونشأ بوادي القُرَىٰ، سَيِّد التَّابِعِيْن في زمانه بالبَصْرَة، رأىٰ عَلِيّاً وطَلْحَة وعَائِشَة. قال ابن سَعْد: كان جَامِعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثِقَة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً. مات سنة ١١٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٣ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٥٢٧ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧١ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٨ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٦٩ وطَبَقَات ابن سَعْد (دار صادر) ج٧ ص١٥٦.

والذي عليه العَمَل أن الحَسَن لم يسمع من أبي هُرَيْرَة شَيْئاً، ولم يَرَه. والقول بسَمَاعه منه ضعيف، ذكره العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٢٦. وانظر: السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٨.

وفي تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٧: (قال شُعْبَة: قلت ليُوْنُس بن عُبَيْد: سمع الحَسَن من أبي هُرَيْرَة؟ قال: ما رآه قَطُّ، وكذا قال ابن المَدِيْنِيّ وأبو حَاتِم وأبو زُرْعَة، زاد: ولم يَرَه، قيل له: فمن قال: حَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَة، قال: يُخْطِئ. قال ابن أبي حَاتِم: سمعتُ أبي يقول – وذكر حَدِيْثاً حَدَّثه مُسْلِم بن إبْرَاهِيْم قال: ثنا رَبِيْعَة بن كُلْثُوم، قال: سمعتُ الحَسَن يقول: حَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَة – قال أبي: لم يعمل رَبِيْعَة شَيْئاً، لم يسمع الحَسَن من أبي هُرَيْرَة شَيْئاً، قلت لأبي: إن سالماً الخياط رَوَىٰ عن الحَسَن قال: سمعتُ أبا هُرَيْرَة، قال: هٰذَا مما يبين ضعف سالم).

وقول (أبي إسْحَاق... إلىٰ قوله: عن أبيه)، وَرَدَ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٢١ باب لا يُستنجَىٰ بروْث، رقم ١٥٦. / فَتْح البَارِي ج١ ص٢٥٦، ونصُّه:

. . . .

(حَدَّثَنَا أبو نُعَيم، قال: حَدَّثَنَا زُهَيْر عن أبي إسْحَاق، قال: ليس أبو عُبَيْدَة ذكره، ولٰكِن عَبْدُ الرَّحْمٰن بنُ الأسود عن أبيه، أنه سمع عَبْدَ الله يقول: أتىٰ النَّبِيُّ ﷺ الغائطَ، فأمَرَني أن آتيَه بثلاثة أحجار، فوجدتُ حَجَرَيْن، والْتَمستُ الثالثَ فلم أَجدْهُ، فأخذتُ رَوْثَةً فأتيتُه بها، فأخذ الحَجَرَيْن وألقىٰ الرَّوْثَة، وقال: هٰذَا رِكْسٌ.

وقال إبْرَاهِيْم بن يُوْسُف عن أبيه عن أبي إسْحَاق: حَدَّثَنِي عَبْد الرَّحْمٰن).

وسُنَن النَّسَائِيّ: كتاب الطهارة، الرخصة في الاستطابة بحَجَرَيْن، ج١ ص٣٩، وفيه: أَخْبَرَنَا أَحْمَد بن سُلَيْمَان، قال: حَدَّثَنَا أبو نُعَيْم... وساق سند البُخَارِيّ بلفظه مع اختلاف يسير في المتن.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١ كتاب الطهارة وسُنَنها، ١٦ باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الرَّوْث والرِّمَّة، رقم ٣١٤، ج١ ص١١٤، وفيه:

حَدَّثَنَا أبو بَكْر بنُ خَلَّاد البَاهِلِيّ، ثنا يَحْيَىٰ بن سَعِيْد القَطَّان، عن زُهَيْر، عن أبي إسْحَاق، قال: ليس أبو عُبَيْدَة ذكره، ولٰكِن عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود، عن الأسود، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد: أن رَسُوْل الله ﷺ... إلخ، وذكر متن الحَدِيْث بلفظ آخر.

ومُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١ ص٤١٨ بنحو لفظ البُخَارِيّ.

والمُعْجَم الكَبِيْر للطَّبَرَانِيّ ج١٠ ص٧٤، رقم ٩٩٥٣ بلفظ مقارب للفظ البُخَارِيّ.

قال ابن حَجَر في فَتْح البَارِي ج١ ص٢٥٧: (وإنما عَدَل أبو إسْحَاق عن الرِّوَايَة عن أبي عُبَيْدَة إلىٰ الرِّوَايَة عن عَبْد الرَّحْمٰن – مع أن رِوَايَة أبي عُبَيْدَة أعلىٰ له – لكون أبي عُبَيْدَة لم يسمع من أبيه علىٰ الصَّحِيْح، فتكون مُنْقَطِعَة، بخلاف رِوَايَة عَبْد الرَّحْمٰن فإنها مَوْصُوْلَة.

ورِوَايَة أبي إسْحَاق لهٰذَا الحَدِيْث عن أبي عُبَيْدَة عن أبيه عَبْد الله بن مَسْعُوْد عند التِّرْمِذِيّ وغيره من طريق إسرائيل بن يُوْنُس عن أبي إسْحَاق. فمُرَاد أبي إسْحَاق هنا بقوله: (ليس أبو عُبَيْدَة ذكره) أي: لست أَرْوِيْهِ الآن عن أبي عُبَيْدَة، وانما أَرْوِيْهِ عن عَبْد الرَّحْمٰن).

وقال في ص ٢٥٨: (وقوله: «وقال إبْرَاهِيْم بن يُوْسُف عن أبيه» يعني يُوْسُف بن إسْحَاق بن أبي إسْحَاق السَّبِيْعِيّ «عن أبي إسْحَاق» وهو جَدّه قال: «حَدَّثَنِي عَبْد الرَّحْمٰن»

. . . .

يعني ابن الأسود بن يَزِيْد بالإسناد المذكور أَوَّلاً.

وأراد البُخَارِيّ بِهٰذَا التَّعْلِيْق الرَّدّ علىٰ من زعم أن أبا إسْحَاق دَلَّس هٰذَا الخبر، كما حكىٰ ذٰلِكَ عن سُلَيْمَان الشَّاذَكُوْنِيّ حيث قال: لم يسمع في التَّدْلِيْس بأخفىٰ من هٰذَا. قال: ليس أبو عُبَيْدَة ذكره ولٰكِن عَبْد الرَّحْمٰن، ولم يقل: ذكره لي، انتهىٰ. وقد استدل الإسْمَاعِيْلِيّ أيضاً علىٰ صحة سَمَاع أبي إسْحَاق لهٰذَا الحَدِيْث من عَبْد الرَّحْمٰن بكون يَحْيَىٰ القَطَّان رواه عن زُهَيْر، فقال بعد أن أَخْرَجَهُ من طريقه: والقَطَّان لا يرضىٰ أن يأخذ عن زُهَيْر ما ليس بسَمَاع لأبي إسْحَاق، وكأنه عرف ذٰلِكَ بالاسْتِقْرَاء من صنيع القَطَّان، أو بالتصريح من قوله، فانزاحت عن هٰذِهِ الطرق عِلَّة التَّدْلِيْس).

أبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ: عَمْرو بن عَبْد الله بن عُبَيْد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَلِيّ والبَرَاء بن عَازِب وجَابِر بن سَمُرَة والأسود بن يَزِيْد النَّخَعِيّ وابنه عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود وآخرين. ورَوَىٰ عنه الثَّوْرِيّ وقَتَادَة والأَعْمَش وزُهَيْر بن مُعَاوِيَة وغيرهم، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن والنَّسَائِيّ والعِجْلِيّ، وأبو حَاتِم. وقال ابن حِبَّان في كتاب الثِّقَات: كان مُدَلِّساً، وذكره في المُدَلِّسِيْن حُسَيْن الكَرَابِيْسِيّ وأبو جَعْفَر الطَّبَرِيّ. مات سنة ١٢٦هـ، وقيل غيره، اختلط بأَخَرَةٍ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٦٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١١ وجَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل ص١٢٤ والجَرْح والتَّعْدِيْل ج٣ ق١ ص٢٤٢ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٧٠ وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٤ ص٣٣٨ وإرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٤٢ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٠٢.

أبو عُبَيْدَة بن عَبْد الله بن مَسْعُوْد: لم يَسمع من أبيه، ولا يُعرف اسمه.

سُنَن التِّرْمِذِيّ: كتاب الطهارة، ١٣ باب ما جاء في الاستنجاء بالحَجَرَيْن، ج١ ص٣٠.

وقيل: اسمه عَامِر.

إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٤٣.

عَبْد الرَّحْمٰن بن الأسود: بن يَزِيْد بن قَيْس النَّخَعِيّ، أبو حَفْص. الفَقِيْه، أدرك عُمَر، ورَوَىٰ عن أبيه وعَمّ أبيه عَلْقَمَة بن قَيْس وعَائِشَة وأَنَس وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ وأبو إسْحَاق الشَّيْبَانِيّ والأَعْمَش وغيرهم، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن والنَّسَائِيّ والعِجْلِيّ

[اللفظ] الثامن عشر: المُضْطَرِب[1]

وهو ما رُوِيَ من[2] وجوه مُخْتَلِفَة.

وابن خِرَاش، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات. مات سنة ٩٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص١٤٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٧٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٢ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٣٧٢ رقم ٣٧٤٦.

الأسود بن يَزِيْد: بن قَيْس النَّخَعِيّ، أبو عَمْرو، رَوَىٰ عن أبي بَكْر وعُمَر وعَلِيّ وابن مَسْعُوْد وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابنه عَبْد الرَّحْمٰن وأخوه عَبْد الرَّحْمٰن وابن أُخته إبْرَاهِيْم بن يَزِيْد النَّخَعِيّ، وأبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ وغيرهم، وَثَّقَهُ أَحْمَدُ ويَحْيَىٰ وابن سَعْد والعِجْلِيّ. توفي بالكُوْفَة سنة ٧٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٤٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٧٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٠.

المُعَافَىٰ بن عِمْرَان: المَوْصِلِيّ الأَزْدِيّ الفَهْمِيّ، أبو مَسْعُوْد. الفَقِيْه الزَّاهِد، رَوَىٰ عن الثَّوْرِيّ والأَوْزَاعِيّ وحَرِيْز بن عُثْمَان وغيرهم، ورَوَىٰ عنه بَقِيَّةُ ومُوسَىٰ بن أَعْيَن وابن المُبَارَك وبِشْر الحَافِي، وكان فاضلاً عالماً شَرِيْفاً كَرِيْماً عاقلاً، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن وأبو حَاتِم والعِجْلِيّ وابن خِرَاش وابن سَعْد ووَكِيْع، وقال ابن حِبَّان: من العُبَّاد المتقشِّفين وأهل الفَضْل في الدِّيْن، وكان الثَّوْرِيّ يسميه اليَاقُوْت. مات سنة ١٨٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٩٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٥٨ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٨٦ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص١٣٤ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص١٤٦ رقم ٦٦٣٤.

(١) م: المظطرب. وهو خطأ.

(٢) أشار المصحح في هامش ل (علىٰ) وكتب معها حـ أي في نسخة، وإلىٰ جانبها صح.

ووضع المصحح فوق (من) في نسخة م: (عن) وكتب معها حـ.

س: عن.

ب: علىٰ.

وهو أَحدُ أسباب التَّعْلِيْل عندهم، وموجِباتِ الضَّعْفِ[(١)] للحَدِيْث[(٢)].

والأَمرُ فيه منقسمٌ:

فإذا[(٣)] كان أَحدُ الوجوهِ مَرْوِيّاً من[(٤)] وجهٍ ضعيف، والآخر من وجهٍ قَوِيّ، فلا تَعْلِيْلَ، والعَمَل بالقَوِيّ متعيِّنٌ.

---

(١) م: الضعيف.

ب: ومن موجبات الضعف.

(٢) **المُضْطَرِب** من الحَدِيْث: هو الذي تختلف الرِّوَايَةُ فيه، فيَرْوِيه بعضُهم علىٰ وجه، وبعضُهم علىٰ وجه آخر، مخالفٍ له، وإنما نسميه مُضْطَرِباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجَّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأُخرىٰ، بأن يكون رَاوِيها أَحفظَ أو أَكثرَ صحبةً للمَرْوِيّ عنه، أو غيرَ ذٰلِكَ من وجوه التَّرْجِيْحات المعتمدة، فالحُكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصفُ المُضْطَرِب، ولا له حُكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحَدِيْث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذٰلِكَ من راوٍ وَاحِد، وقد يقع بين رُوَاةٍ له جَمَاعَةٍ.

والاضطراب موجبٌ ضعفَ الحَدِيْث، لإشعاره بأنه لم يُضْبط، ثم مثَّل له... .

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٠٤-٢٠٥.

وانظر المُضْطَرِب أَيضاً في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٢ والمُوْقِظَة ص٥١ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢١٢ والمُقْنِع ج١ ص٢٢١ ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢٠٥ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٢٤ والنُّكَت ج٢ ص٧٧٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٤٠ والخُلَاصَة ص٧٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص٧٢ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٦٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٢١ ونُزْهَة النَّظَر وعليها لَقْط الدُّرَر ص٩٣ وعَلِيّ القَارِي علىٰ شرح نُخْبَة الفِكَر ص١٤٠ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٩٥ والأُجْهُوْرِيّ علىٰ الزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة ص٧٢ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٣٤ ومَنْهَج ذوي النَّظَر ص٩٩ وقَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظَفَر ص١٦٥.

(٣) س ب: فإن.

(٤) م: عن. لٰكِن وضع فوقها (من).

وإنْ[١] لم يكنْ كذٰلِكَ، فإنْ أمكنَ الجمعُ بين تلك الوجوه، بحيث يمكنُ أن يكونَ المتكلمُ مُعبِّراً باللفظين الواردين عن[٢] معنى وَاحِد فلا إشكالَ أَيضاً، مثلُ:

أَنْ يكون في أحد الوجهين قد قال الـرَّاوِي: عن رَجُلٍ، وفي الوجه الآخر سمَّىٰ رجُلاً، فهٰذَا يُمكنُ أن يكونَ ذٰلِكَ المسَمَّىٰ هو ذٰلِكَ المبهَم، فلا تَعَارُض.

وإنْ لم يكن كذٰلِكَ، بأن يُسَمِّيَ[٣] مثلًا الرَّاوِي باسْمٍ معيَّنٍ في رِوَايَة، ويُسَمِّي[٤] آخر باسْمٍ آخر في رِوَايَةٍ أُخرىٰ فهٰذَا محلُّ نَظَر[٥]، إذْ يتعارضُ فيه أمران:

أحدُهما: أنه يجوز أن يكونَ الحَدِيْث عن الرجُلَيْن معاً.

والثاني: أن يَغْلِبَ علىٰ الظنِّ أن الرَّاوِيَ وَاحِد، اختُلِف فيه، فهٰهُنَا لا يخلو[٦] أن يكون الرجلان معاً ثِقتَيْنِ أَوْ لا:

فإنْ كانا ثِقَتَيْنِ، فهٰهُنَا مُقْتَضَىٰ مَذَاهِب الفُقَهَاء والأُصُوْلِيِّيْن أن لا يَضُرَّ هٰذَا الاختلافُ؛ لأنه إنْ كان الحَدِيْثُ عن هٰذَا المعيَّن فهو عَدْلٌ، وإن كان عن الآخر فهو عَدْلٌ، فكيفما انقلَبْنَا، انقلَبْنَا إلىٰ[٧] عَدْل، فلا يَضُرُّ هٰذَا الاختلافُ.

وغيرُهم قد[٨] يقولُ: إنَّ الاضطرابَ في الحَدِيْث دليلٌ علىٰ عدم ضبطه في الجُمْلَة.

---

(١) ب: فان.

(٢) ب: علي.

(٣) س: سمىٰ.

(٤) س: وسمىٰ الآخر.

(٥) س: النظر.

(٦) س: لا يخلو إما أن.

(٧) س ب: فكيفما انقلبنا فإلىٰ عدل.

(٨) سقط من ب: قد.

وهٰذَا إنما يَتَوَجَّهُ: إذا كان لا دليلَ لنا علىٰ أَنَّ الحَدِيْثَ عنهما جَمِيعاً[(١)].

أَمَّا إنْ دلَّ دليل علىٰ ذٰلِكَ فلا اختلافَ، مثلُ: أن يَرْوِي إنسانٌ حَدِيْثاً عن رجل تارةً[(٢)]، ويَرْوِي ذٰلِكَ الحَدِيْثَ عن آخرَ تارةً أُخرىٰ، ثم يَرْوِيه عنهما معاً[(٣)] في مَرَّة ثالثةٍ.

وأَمَّا إنْ كان أَحدُ الرَّاوِيَيْنِ ضعيفاً، فقد تردَّد الحالُ بينَ أن يكونَ عن القَوِيّ أو عن الضعيف أو عنهما.

وهو علىٰ أَحَدِ هٰذِهِ التقدِيراتِ غيرُ حُجَّة، وهو ما إذا كان عن الضعيف. وهٰذَا بشرط[(٤)]: أن لا يكون الطريقانِ مختلفَيْنِ، بل يكونان[(٥)] عن رجل وَاحِد، ومع ذٰلِكَ فيجوز أن يكونَ قد رواه عنهما جَميعاً.

فمَن يعتمدُ مجرَّدَ الجوازِ لا يلتفتُ إلىٰ هٰذَا التَّعْلِيْل، ولا يَغْفَلَنَّ في جميع هٰذَا عن طلب التَّرْجِيْح عند الاختلاف، فإنَّ النَّظَرَ إنَّما هو عند التساوي أو[(٦)] التفاوت[(٧)].

---

(١) س: جمعاً.

(٢) ب: إنسان عن رجل حديثاً.

س: (أن يروي إنسان حديثاً عن رجل تارة وعن رجل تارة لم يروه عنهما معاً في مرة ثالثة). وفي هٰذِهِ العبارة سقط ظَاهِر.

(٣) سقطت من ب: معاً.

(٤) س: شرط.

ب: الشرط.

(٥) س: يكونا.

(٦) س: و.

(٧) نقل كلام ابن دَقِيْق العِيْد في المُضْطَرِب، دون الإشارة إلىٰ اسمه، علىٰ هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٠٤ مع خلاف يسير أُدونه فيما يأتي: (الأمر في المُضْطَرِب منقسم: فإن كان أحد الوجوه مَرْوِيّاً... من وجه قَوِيّ فلا اضطراب والعَمَل

[اللفظ] التاسع عشر: المُدْرَج

وهو[(١)] ألفاظٌ تقع[(٢)] من بعض الرُّوَاة مُتَّصِلَة بلفظ الرَّسُوْل ﷺ، ويكون ظَاهِرُهَا أنها من لفظِهِ، فيَدُلّ دليلٌ علىٰ أنها من لفظ الرَّاوِي[(٣)].

بالقَوِيّ... ويسمىٰ باسم آخر... فكيف ما انقلبنا فإلىٰ عدل... وغيرهم يقول... إن دل دليل فلا اختلاف... حَدِيْثاً من رجل... عن آخر تارة ثم يَرْوِيه... غير حُجَّة وهٰذَا بشرط... التساوي أو التفاوت).

لٰكِن وضع بين (غير حُجَّة)، وبين (وهٰذَا بشرط) ست نقاط... ... وهٰذَا دليل علىٰ ما سقط.

(١) ل: وهي.

(٢) س: تبع. وهو تحريف.

(٣) **المُدْرَج**: وهو أقسام:

منها: ما أُدْرَج في حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصَّحَابِيُّ أو مَنْ بعدَهُ، عَقِبَ ما يَرْوِيه من الحَدِيْث، كلاماً من عند نفسه، فيَرْوِيه مَنْ بعدَهُ مَوْصُوْلاً بالحَدِيْث غيرَ فَاصِل بينهما بذكر قائله، فيَلْتبس الأَمرُ فيه علىٰ من لا يعلم حقيقةَ الحال، ويتوهم أن الجميع عن رَسُوْل الله ﷺ. ومنها: ... إلخ.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٠٨.

وانظر الكلام عن المُدْرَج وأنواعه في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٣ والمُوْقِظَة ص٥٣ ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢١٠ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٢٧ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢١٦ والمُقْنِع ج١ ص٢٢٧ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٦٨ والخُلَاصَة ص٤٩ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص٧٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٤٦ ومَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٣٩ ونُزْهَة النَّظَر مع لَقْط الدُّرَر ص٨٨ والنُّكَت ج٢ ص٨١١ وشرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص١٣٣ والأُجْهُوْرِيّ علىٰ الزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة ص٧٣ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٥٠ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٦٨ والفَصْل للوَصْل المُدْرَج في النَّقْل للخَطِيْب البَغْدَادِيّ.

وكَثيراً ما يَستدِلُّون علىٰ ذٰلِكَ، بأَنْ يَرِد الفَصْلُ بين[(١)] كلام الرَّسُوْل ﷺ وكلام الرَّاوِي مبيّناً في بعض الروايات[(٢)].

وهٰذَا طريقٌ ظنّيٌّ قد يَقْوَىٰ قوَّةً صالحةً في[(٣)] بعض المواضع، وقد يَضعُف.

فمِمَّا يَقْوَىٰ فيه: أن يكونَ كلامُ الرَّاوِي أَتَىٰ[(٤)] بعد انْقِضَاء كلام النَّبِيّ ﷺ مُتَّصِلًا بآخره.

ومما قد يَضعُف فيه[(٥)]: أن يكونَ مُدْرَجاً في أثناء لفظ الرَّسُوْل ﷺ. لا سِيَّمَا إن كان مُقَدَّماً علىٰ اللفظ المَرْوِيّ، أو معطوفاً عليه بواو العطف، كما لو قال: (مَنْ مَسَّ أُنْثَيَيْهِ وذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)، بتقديم لفظ[(٦)] الأُنْثَيَيْن علىٰ الذَّكَر، فهٰهُنَا يَضعُف الإدراج، لما فيه

(١) س: من.

(٢) مثاله: ما ذكره ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص٢٠٨-٢٠٩: (ما رُوِّيْنَاهُ في التشهد عن أبي خَيْثَمَة زُهَيْر بن مُعَاوِيَة عن الحَسَن بن الحُرّ، عن القَاسِم بن مُخَيْمَرَة، عن عَلْقَمَة، عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد: أَنَّ رَسُوْل الله ﷺ علَّمه التشهدَ في الصلاة فقال: «قل: التحياتُ لله» - فذكر التشهدَ، وفي آخره: أشهد أن لا إلٰه إلَّا الله، وأشهد أن مُحَمَّداً رَسُوْل الله - «فإذا قلتَ هٰذَا فقد قضيتَ صلاتَك، إنْ شئتَ أن تقومَ فقُمْ، وإنْ شئتَ أن تقعدَ فاقعدْ». هٰكَذَا رواه أبو خَيْثَمَةَ عن الحَسَن بن الحُرّ، فأدرج في الحَدِيْث قَوْلَهُ: «فإذا قلتَ هٰذَا... إلىٰ آخره»، وإنما هٰذَا من كلام ابن مَسْعُوْد، لا من كلام رَسُوْل الله ﷺ.

ومن الدليل عليه: أَنَّ الثِّقَة الزَّاهِد عَبْد الرَّحْمٰن بن ثَابِت بن ثَوْبَان، رواه عن رَاوِيه الحَسَن بن الحُرّ كذٰلِكَ، واتفق حُسَيْن الجُعْفِيّ وابنُ عَجْلان وغيرهما في روايتهم عن الحَسَن بن الحُرّ علىٰ ترك ذكر هٰذَا الكلام في آخر الحَدِيْث، مع اتفاق كُلِّ مَنْ رَوَىٰ التشهدَ عن عَلْقَمَة وعن غيره، عن ابن مَسْعُوْد علىٰ ذٰلِكَ، ورواه شَبَابَةُ عن أبي خَيْثَمَة فَفَصَله أَيضاً).

(٣) س: من.

(٤) ب: إما.

(٥) فيه: أي الإدراج. / المُوْقِظَة، هامش ص٥٤.

(٦) س: ذكر.

من اتِّصال هٰذِهِ اللفظة بالعامل، الذي هو من لفظ الرَّسُوْل ﷺ[١].

---

(١) نص عبارة ابن دَقِيْق العِيْد من قوله: (ومما قد يَضعُف فيه أن يكون مُدْرَجاً... إلىٰ آخر كلامه عن المُدْرَج: الذي هو من لفظ الرَّسُوْل ﷺ) في: الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٢٠ وفيه: (ومما يضعف فيه... مُدْرَجاً ولا سِيَّمَا... معطوفاً عليه كما لو قال... بتقديم الأُنْثَيَيْن... ضعف الإدراج...).

وانظر: ظَفَر الأَمَانِي ص٢٣٣ وتَوْجِيْه النَّظَر ج١ ص٤١٢.

وشرح عَلِيّ القَارِي علىٰ شرح نُخْبَة الفِكَر ص١٣٦ لٰكِن فيه: (ومما يضعف أن يكون... هٰذِهِ اللفظة بالقائل الذي...).

وفي شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٥٢ لٰكِن فيه: (ومما يضعف... أُنْثَيَيْه أو ذَكَره...).

وأشار إلىٰ تضعيف ابن دَقِيْق العِيْد الطريق إلىٰ الحكم بالإدراج في هٰذَا: العِرَاقِيُّ في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٣٠ والسَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٢٩ والسُّيُوْطِيُّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٧١.

قال العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٥٠: (رَوَىٰ الدَّارَقُطْنِيّ في سُنَنه من رِوَايَة عَبْد الحميد بن جَعْفَر عن هِشَام بن عُرْوَة عن أبيه عن بُسْرَة بنت صَفْوَان قالت: سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: من مَسَّ ذَكَرَه أو أُنْثَيَيْه أو رُفْغَهُ فَلْيَتوضأ. قال الدَّارَقُطْنِيّ: كذا رواه عَبْد الحميد عن هِشَام، ووهم في ذكر الأُنْثَيَيْن والرُّفْغ، وإدراجه ذٰلِكَ في حَدِيْث بُسْرَة، قال: والمحفوظ أن ذٰلِكَ من قول عُرْوَة غير مرفوع، وكذٰلِكَ رواه الثِّقَات عن هِشَام منهم: أَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ وحَمَّاد بن زَيْد وغيرهما، ثم رواه من طريق أَيُّوْب بلفظ: من مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتوضأ، قال: وكان عُرْوَة يقول: إذا مَسَّ رُفْغَيْه أو أُنْثَيَيْه أو ذَكَرَه فَلْيَتوضأ.

وقال الخَطِيْب: تفرَّد عَبْد الحميد بذكر الأُنْثَيَيْن والرُّفْغَيْن، وليس من كلام رَسُوْل الله ﷺ، وإنما هو قول عُرْوَة بن الزُّبَيْر، فأدرجه الرَّاوِي في متن الحَدِيْث، وقد بَيَّن ذٰلِكَ حَمَّاد وأَيُّوْب.

قلتُ: لم ينفرد به عَبْد الحميد، فقد رواه الطَّبَرَانِيّ في المُعْجَم الكَبِيْر من رِوَايَة أبي كَامِل الجَحْدَرِيّ عن يَزِيْد بن زُرَيْع عن أَيُّوْب عن هِشَام عن أبيه عن بُسْرَة بلفظ: إذا مَسَّ أحدُكم ذَكَرَه أو أُنْثَيَيْه أو رُفْغَيْه فَلْيَتوضأ، وعلىٰ هٰذَا فقد اختلف فيه علىٰ يَزِيْد بن زُرَيْع.

[اللفظ] العشرون: في التَّمْيِيْز بين ألفاظ الأداء في المُصْطَلَح

فما قيل فيه: حَدَّثَنَا، فهو ما سُمِع من لفظ الشَّيْخ. واصطلحوا أن يُقال ذٰلِكَ فيما[١] حَدَّث به الشَّيْخُ جَمَاعَةً هو[٢] فيهم.

وأن يُقال: حَدَّثَنِي، فيما حَدَّثَ به الرَّاوِي وحدَهُ. وإنْ جاز في هٰذَا من حيثُ اللُّغَةُ أن يقول[٣]: حَدَّثَنَا[٤].

ورواه الدَّارَقُطْنِيّ أَيضاً من رِوَايَة ابن جُرَيْج عن هِشَام عن أبيه عن مَرْوَان عن بُسْرَة بلفظ: إذا مَسَّ أَحدُكم ذَكَرَه أو أُنْثَيَيْه، ولم يذكر الرُّفْع، وزاد في السَّنَد مَرْوَان بن الحَكَم).

وانظر الكلام علىٰ هٰذَا الحَدِيْث في: الفَصْل للوَصْل للخَطِيْب ج١ ص٣٧٣-٣٧٧ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٢٨ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٧٠.

قال العِرَاقِيّ تعقيباً علىٰ قول ابن دَقِيْق العِيْد: (قلتُ: ولا يُعرف من طرق الحَدِيْث تقديم الأُنْثَيَيْن علىٰ الذَّكَر، وإنما ذكره الشَّيْخ مثالاً، فليعلم ذٰلِكَ). / شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٥٢.

(١) س: مما.

(٢) ب: وهو.

(٣) م: تقول.

وسقط من ب: أن يقول.

(٤) قال الحَاكِم: الذي أَخْتاره في الرِّوَايَة وعهدتُ عليه أكثر مشايخي وأَئِمَّة عَصْرِي أن يقول في الذي يأخذه من المُحَدِّث لفظاً وليس معه أحد: حَدَّثَنِي فُلَان، وما يأخذه عن المُحَدِّث لفظاً مع غيره: حَدَّثَنَا فُلَان.

مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٢٦٠.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٤٠ وفيه أَيضاً: رِوَايَة التِّرْمِذِيّ في العِلَل عن ابن وَهْب أَيضاً المتضمنة لما ذكرناه، وقول الحَاكِم وابن وَهْب في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٨ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢٠ وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٠.

ومن الناس من أجاز: حَدَّثَنَا، فيما يَقْرَؤُهُ الرَّاوِي علىٰ الشَّيْخ[١]. وهو بعيدٌ من[٢] الوَضْع اللُّغَوِيّ.

وأَمَّا: أَخْبَرَنَا، فهو لفظ صالح لما حَدَّثَ به الشَّيْخ، ولما[٣] قُرِئَ عليه، فأَقَرَّ به[٤].

---

(١) انظر **مَذَاهِب العُلَمَاء (المنع، والجواز، والتفصيل) في قولهم (حَدَّثَنَا) فيما يقرؤه الرَّاوِي علىٰ الشَّيْخ في:**

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٥٠ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٣٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٩ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٦.

وأورد السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٣١ قولَ ابن دَقِيْق العِيْد متصرِّفاً فيه قليلاً فقال: (قال ابن دَقِيْق العِيْد: حَدَّثَنَا - يعني في العَرْض - بعيد من الوضع اللُّغَوِيّ، بخلاف أنبأنا فهو صالح لما حَدَّث به... أعم من التَّحْدِيْث... إخبار ولا ينعكس). ونقله عَلِيّ القَارِي في شرحه علىٰ نُخْبَة الفِكَر ص٢١١.

لٰكِن في فَتْح المُغِيْث: (بخلاف أنبأنا)، وصوابه ما أثبتناه في المتن (أَخْبَرَنَا) من: ل، ومما نقله عَلِيّ القَارِي. والمحتمل أن أصل الكلمة في فَتْح المُغِيْث (أنا) فكتبها الأُستاذ محقِّق الكتاب (أنبأنا) مع أنها (أَخْبَرَنَا).

وأورد الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٣٠٦ من كلام ابن دَقِيْق العِيْد بتصرُّف: (وقال ابن دَقِيْق العِيْد: حَدَّثَنَا في العَرْض بعيد من الوضع اللُّغَوِيّ بخلاف أَخْبَرَنَا فهو صالح... عليه فأخبر به... فكل حَدِيْث إخبار ولا ينعكس).

(٢) ل ب: عن.

(٣) ب: الشيخ أو قرئ.

(٤) ل: بعد كلمة (فأَقَرَّ به) إشارة إلىٰ الهامش الذي كتب فيه: (أو بأن يقول القارئ أخبرك به فلان؟ فيقول: نعم).

فلفظُ[١] الإخبارِ أَعَمُّ من لفظ[٢] التَّحْدِيْث، فكلُّ تَحْدِيْث إخبارٌ ولا ينعكس.

ومن الناس[٣] من سَوَّىٰ بينهما[٤].

والكلامُ في أَخْبَرَنَا وأَخْبَرَنِي، كما قلناه[٥] في حَدَّثَنَا وحَدَّثَنِي[٦].

س: (ما قر به). وهو تحريف، وأورد بعده: (أي بأن يقول القارئ: أخبرك به فلان؟ فيقول: نعم).

وهٰذِهِ العبارة غير موجودة في م ل وفيها اقتبسه السَّخَاوِيّ الذي أَشرتُ إليه آنِفاً.

وانظر هٰذَا في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٥٦.

(١) م: ولفظ. وما أثبتناه (فلفظ) موافق لما نقله السَّخَاوِيّ والقَارِي والصَّنْعَانِيّ، كما مر آنِفاً.

(٢) سقط من س ب: لفظ.

(٣) ب: الناس وهو مالك من سوىٰ.

(٤) س: ورد بعد (بينهما) جُمْلَة: (وهو علىٰ المذهب الذي قدمناه).

(٥) س: قلنا.

سقط من ب: قلناه.

(٦) قال القَاضِي عِيَاض: لا خِلاف أنه يجوز في السَّمَاع من لفظ الشَّيْخ أن يقول السامع منه: حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا وأنبأنا... .

الإلماع ص٦٩ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٧.

وقال الحَاكِم: (وما قُرِئَ علىٰ المُحَدِّث بنفسه: أَخْبَرَنِي فُلَان، وما قُرِئَ علىٰ المُحَدِّث وهو حاضر: أَخْبَرَنَا فُلَان).

قال ابن الصَّلَاح: وهو حَسَن رائق.

ورَوَىٰ التِّرْمِذِيّ في العِلَل عن ابن وَهْب قال: (... وما قلت أَخْبَرَنَا فهو ما قُرِئَ علىٰ العالم وأنا شَاهد، وما قلت: أَخْبَرَنِي، فهو ما قَرَأْتُ علىٰ العالم).

قال العِرَاقِيّ: وفي كلام الحَاكِم وابن وَهْب: أن القَارِئ يقول: أَخْبَرَنِي، سواءٌ سَمِع مَعَهُ غيرُه أم لا.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٠.

وأَمَّا أَنْبَأَنا، فالمتقدِّمون يُطْلِقونها بمعنىٰ أَخْبَرَنَا، أو حَدَّثَنَا[1].

والمتأخِّرون يُطْلِقونها علىٰ الإجازة[2].

وقول العِرَاقِيّ بحروفه في المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٠٤ وزاد: (وقال صاحب الاقْتِرَاح: القَارِئ إذا كان معَه غيرُه يقول: أَخْبَرَنَا).

وانظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٨-٣٩ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢١ عن العِرَاقِيّ.

ثم قال السَّخَاوِيّ: لٰكِن قد قال ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح: (إن القَارِئ إذا كان معَه غيرُه يقول أنبأنا - وصوابه: أَخْبَرَنَا، كما في الاقْتِرَاح والمُقْنِع وتَدْرِيْب الرَّاوِي والتَّقْيِيْد والإيْضَاح، وهو الموافق لكلمة: التَّحْدِيْث والإخبار الآتية، وفي شرح التَّبْصِرَة: أنا - بالجمع، فسوَّىٰ بين مسألتي التَّحْدِيْث والإخبار).

قال السَّخَاوِيّ: يعني: فإنه إذا سمع جَمَاعَة من لفظ الشَّيْخ يقول كل منهم حَدَّثَنَا، وفي التسوية نظر، وإن قال بعض المتأخرين: إنه قياس ظَاهِر.

وفي الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٨٨: (قال ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح: إن القَارِئ إذا كان معه غيره يقول «أنا» فسوَّىٰ بين مسألتي التَّحْدِيْث والإخبار).

ونقل قولَ ابن دَقِيْق العِيْد المذكور: العِرَاقِيُّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٤٠ واختصره في التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص١٧٣، ونقله السُّيُوْطِيُّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢١. وانظر: اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٩١.

(١) ب: حدثنا وأخبرنا.

(٢) تقدم قول القَاضِي عِيَاض في جواز أن يقول السامع من الشَّيْخ: حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا وأنبأنا.

ومثلُ السَّمَاع من الشَّيْخ القِرَاءَةُ عليه.

انظر: الإلماع ص٧١ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٣٣.

وجاء في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٨٥: (واصطلح قوم من المتأخرين علىٰ إطلاق «أنبأنا» في الإجازة، وهو اخْتِيَار الوَلِيْد بن بَكْر «الوِجازة في الإجازة». وقد كان «أنبأنا» عند القوم فيما تقدم بمنزلة «أَخْبَرَنَا»، وإلىٰ هٰذَا نحا الحافظ المتقن أبو بَكْر البَيْهَقِيّ إذ كان يقول: أنبأني

وهو بعيدٌ من الوَضْعِ[1] اللُّغَوِيّ، إلَّا أَنْ يُوضع اصْطِلَاحاً.

وأَمَّا العبارةُ عن الإجازة، فمن الناس من يُطْلِقُ فيها: أَخْبَرَنَا، وهم قومٌ من[2] المَغَارِبَة.

ومنهم من يقولُ: أَخْبَرَنَا إجازةً. ويَشترِطُ البَيَان[3].

والذي أراه[4]:

أن لا يُستعملَ فيها: أَخْبَرَنَا، بالإطلاق، ولا بالتَّقْيِيْد؛ لبُعْدِ دَلالة لفظ الإجازة عن

فُلَان إجازة. وفيه أَيضاً رعاية لاصْطِلَاح المتأخرين).

وانظر: نُزْهَة النَّظَر بهامش لَقْط الدُّرَر ص١٣٩-١٤٠.

(١) س: الموضع. وهو تحريف.

(٢) سقط من ب: قوم من.

(٣) **في إطلاق (أَخْبَرَنَا) في الإجازة قولان:**

الأول: يجوز إطلاقها فيها. وهو قول أبي نُعَيْم الأَصْبَهَانِيّ وأبي عَبْد الله المَرْزُبَانِيّ. وحكاه القَاضِي عِيَاض عن ابن جُرَيْج وجَمَاعَة من المتقدِّمين، وحكىٰ الوَلِيْد بن بَكْر أنه مَذْهَب مَالِك وأهل المَدِيْنَة، وصحَّحه إمَام الحَرَمَيْن، قال السُّيُوْطِيّ: ولا مَانِع منه.

الثاني: لا يجوز إطلاقها، بل لا بد من تخصيصها بعبارة تبين الواقع، فيقال: أَخْبَرَنَا إجازة. وهو قول الجُمْهُوْر وأهل التحَرِّي والوَرَع، وصحَّحه واختاره ابنُ الصَّلَاح والعِرَاقِيّ والنَّوَوِيّ والسَّخَاوِيّ.

انظر: التَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٥١ والإلماع ص١٢٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٩٨ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٨٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١١٢ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٣٣٦.

وانظر ألفاظ الأداء المتقدمة في: المُوْقِظَة ص٥٥.

(٤) س: نراه.

الإخبار؛ إذ معناها في الوَضْعِ[١] الإذنُ في الرِّوَايَة[٢].

[اللفظ] الحادي والعشرون: الموضوع

من الحَدِيْث، أي: المُخْتَلَق[٣].

وأهل الحَدِيْث كَثيراً ما يحكُمون بذٰلِكَ باعتبار أُمور ترجِعُ إلىٰ المَرْوِيّ وألفاظ الحَدِيْث.

وحاصلُه يرجِعُ إلىٰ أنه حصلتْ لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرَّسُوْل ﷺ هيئةٌ[٤]

---

(١) م: الموضع.

(٢) نقل عبارةَ ابن دَقِيْق العِيْد: (والذي أراه أن لا يستعمل فيها... إلىٰ قوله: الإذن في الرِّوَايَة): السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١١٦، لٰكِن فيه: (... أَخْبَرَنَا لا بالإطلاق...).

ونقله السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٥٢ بتصرُّف.

إلَّا أن السَّخَاوِيّ عقَّب علىٰ رأي ابن دَقِيْق العِيْد بقوله: (وليس ما قاله مُتَّفَقاً عليه).

(٣) س: المختلف. وهو تحريف.

الموضوع: هو المُخْتَلَقُ المصنوع.

انظر الكلام عنه في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢١٢ ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢١٤ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٣ والمُوْقِظَة ص٣٦ والتَّقْيِيْد والإيْضَاح ص١٣٠ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج١ ص٢٧٤ والخُلَاصَة ص٧٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص٧٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٦١ والمُقْنِع ج١ ص٢٣٢ والنُّكَت ج٢ ص٨٣٨ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٢٣ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٣٤ وشرح عَلِيّ القَارِي علىٰ نُزْهَة النَّظَر ص١٢٣ ولَقْط الدُّرَر علىٰ نُزْهَة النَّظَر ص٨١ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٦٨ والمَنَار المُنِيْف لابن القَيِّم ص٤٣ وما بعدها.

(٤) م ل: هبة.

سقط من ب: هيئة نفسانية... إلىٰ قوله: أن يكون من ألفاظه.

وانظر: ظَفَر الأَمَانِي ص٤٢٩ وتَعْلِيْق الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة علىٰ كلمة (محاولة).

نفسانيَّةٌ، أو مَلَكَةٌ[(١)] يَعرِفون بها ما يجوزُ أن يكون من ألفاظ النَّبِيّ[(٢)] ﷺ، وما لا يجوز أن يكونَ من ألفاظه. كما سُئِل بعضُهم:

كيف تَعرِفُ[(٣)] أَنَّ الشَّيْخ كَذَّابٌ؟

فقال: إذا رَوَىٰ: لا تأكلوا[(٤)] القَرْعةَ حتىٰ تَذْبَحوها[(٥)]، علمتُ أَنَّهُ كَذَّابٌ[(٦)].

---

(١) قال البُلْقِينِيّ: (ولهم - أي: لأَئِمَّة الحَدِيْث - طرق في مَعْرِفَة ذٰلِكَ، ومَلَكة يعرفون بها الموضوع، وشَاهدُه: أَنَّ إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فجاء إنسان ادَّعىٰ أنه يكره شَيئاً يعلم ذٰلِكَ أنه يُحِبه، فبمجرد سَمَاعه يبادر إلىٰ تكذيب من قال: إنه يكرهه).

مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢١٥.

ورَوَىٰ الخَطِيْب وغيره من طريق الرَّبِيْع بن خُثَيْم التَّابِعِيّ الجَلِيْل قال: (إنَّ للحَدِيْث ضَوْءاً كضَوْء النهارِ يُعرَفُ، وظُلمةً كظُلْمَة الليلِ تُنْكَرُ).

فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٤٩. وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٨٠ وتنزيه الشَّرِيْعَة ج١ ص٧.

(٢) س: ألفاظ الرسول وما لا يجوز.

(٣) س: يعرف.

سقط من ب: أن.

(٤) س: لا يأكلوا القرعة حتىٰ يدعوها.

(٥) ب: يذبحوها.

(٦) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (كَثيراً ما يحكمون... إلىٰ قوله: كذاب)، في: النُّكَت ج٢ ص٨٤٣ مع بعض التصرُّف هو: (... باعتبار يرجع... بكثرة محاولة ألفاظ النَّبِيّ... وملكة... من ألفاظه وما لا يجوز كما سئل... كيف يعرف...)، ثم مثَّل لقَرِيْنَة حال الرَّاوِي بقصة غِيَاث بن إبْرَاهِيْم مع المَهْدِيّ.

وعقَّب بعد ذٰلِكَ ابن حَجَر بقوله: وهٰذَا أَوْلَىٰ من التسوية بينهما، فإن مَعْرِفَة الوضع من قَرِيْنَة حال المَرْوِيّ أكبر من قَرِيْنَة حال الرَّاوِي.

وكذٰلِكَ رُبَّما حكَموا به بناءً علىٰ قَرَائِن في حال[١] الرَّاوِي، كما قالوا في غِيَاث[٢] الذي دخل علىٰ المَهْدِيّ فرَوَىٰ له: (لا سَبَقَ[٣] إلَّا في نَصْلٍ أو خُفٍّ[٤] أو حافرٍ أو جَنَاحٍ)؛ لأجل أَنَّ المَهْدِيّ كان مشتغلاً بالطيور عندما دخل عليه[٥].

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (وكَثيراً ما يحكمون... إلىٰ قوله: وما لا يجوز)، في فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٤٩ مع بعض التصرُّف هو: (... لهيئة نفسانية وملكة قَوِيَّة... ألفاظ النُّبُوَّة...)، وإثبات اللام في (لهيئة) خطأ مطبعي.

ونقل الأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج١ ص٢٨١ مع بعض التصرُّف علىٰ النَّحْو الآتي: (أن يحصل للمُحَدِّث لكثرة... هيئة نفسانية وملكة قَوِيَّة يعرف بها... وما لا يجوز).

ونقل ابن عَرَّاق في تنزيه الشَّرِيْعَة ج١ ص٦ من قوله: (وكَثيراً ما يحكمون... إلىٰ قوله: علمت أنه كذاب). لٰكِن فيه: (... لكثرة مزاولة ألفاظ... هيئة نفسانية وملكة قَوِيَّة... يكون من ألفاظ النُّبُوَّة وما لا يجوز، كما سئل بعضهم...).

(١) س: رجال.

(٢) س: عياث. وهو تحريف.

غِيَاث بن إبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ: رَوَىٰ عن الأَعْمَش وغيره، قال أَحْمَد: ترك الناس حَدِيْثه، وقال يَحْيَىٰ: ليس بثِقَة، وقال الجُوْزْجَانِيّ: كان فيما سمعتُ غيرَ وَاحِد يقول: يضَعُ الحَدِيْث، وقال البُخَارِيّ: تركوه.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٣٧.

(٣) س: سؤ.

(٤) م: أو حافر أو خف.

(٥) س م ل: إليه.

مثال الحكم بالوضع بناء علىٰ قرائن في حال الرَّاوِي، قصة غِيَاث مع الخَلِيْفَة المَهْدِيّ.

تنزيه الشَّرِيْعَة ج١ ص٦.

وانظر القصة في:

تنزيه الشَّرِيْعَة ج١ ص١٤ عن تَارِيْخ ابن أبي خَيْثَمَة و ج٢ ص٢٣٩ ونُزْهَة النَّظَر ص٤٧ والخُلَاصَة

....

ص٨٠ عن جَامِع ابن الأَثِيْر، وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٦٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٨٥ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٤٠ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٣٨ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤١. وذكر ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٢٣٥ أن القصة وقعت مع الرَّشِيْد. وصوابه مع المَهْدِيّ، لما تقدم.

الحَدِيْث: لا سَبَقَ إلَّا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حافرٍ:

بهٰذَا اللفظ في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٤ كتاب الجِهَاد، ٢٢ باب الرِّهَان والسَّبَق، رقم ١٧٠٠، ج٦ ص٢٣، وحسَّنه.

وسنن النَّسَائِيّ: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج٦ ص٢٢٦.

ورُوِيَ بألفاظ متقاربة هي:

(لا سَبَق إلَّا في خُفٍّ أو في حافر أو نَصْل) في: سنن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ٦٧ باب في السَّبَق، رقم ٢٥٧٤، ج٣ ص٦٣.

و(لا سَبَق إلَّا في نَصْلٍ أو حافر أو خُفٍّ) في: سنن النَّسَائِيّ: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج٦ ص٢٢٦.

و(لا سَبَق إلَّا في خُفٍّ أو نَصْل أو حافر) في: مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٢ ص٤٧٤.

و(لا سَبَق إلَّا في خُفٍّ أو حافر) في: مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٢ ص٢٥٦و٣٥٨و٤٢٥. وسنن النَّسَائِيّ: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج٦ ص٢٢٧. وسنن ابن مَاجَه: ٢٤ كتاب الجِهَاد، ٤٤ باب السَّبَق والرِّهَان، رقم ٢٨٧٨، ج٢ ص٩٦٠.

و(لا يَحِل سَبَقٌ إلَّا علىٰ خُفٍّ أو حافر) في: سنن النَّسَائِيّ: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج٦ ص٢٢٧.

وكلهم رووا الحَدِيْث عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

السَّبَق: هو ما يجعل للسابق علىٰ سَبْقه من المال، ومعنىٰ الحَدِيْث: لا يَحِلُّ أخذ المال بالمسابقة إلَّا في هٰذِهِ الثلاثة، وهي السهام والخيل والإبل، وقد أُلحق بها ما بمعناها من آلة الحَرْب، لأن في الجُعْل عليها ترغيباً في الجِهَاد وتحريضاً عليه. / حَاشِيَة السِّنْدِيّ علىٰ النَّسَائِيّ.

وقد ذكر فيه[١] إقرار الرَّاوِي بالوَضْع، وهٰذَا كافٍ في رَدِّه، لٰكِنه ليس بقاطع في كونه موضوعاً، لجواز أن يَكذِبَ في هٰذَا الإقرار بعَيْنِهِ[٢].

و(غِيَاث) زاد كلمة: (أو جناح) علىٰ الحَدِيْث، حين رأىٰ المَهْدِيّ منشغلاً بالحَمَام، وهي ليست موجودة في الحَدِيْث.

(١) س: زيادة: (أي في أسباب مَعْرِفَة الوضع).

(٢) استشكال ابن دَقِيْق العِيْد الحكْم بالوضع بإقرار الواضع - أي: بمجرَّد اعترافه من غير قَرِيْنَة - ، وعبارته: (وهٰذَا كافٍ في ردّه... بعينه) في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٥١.

ووردت أيضاً في:

التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص١٣١ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٢٨١ وأَلْفِيَّة العِرَاقِيّ وشرحها النُّكَت الوَفِيَّة ج١ ص٥٧٥ وتَنْقِيْح الأنظار ج٢ ص٩٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٧٥ لٰكِن في الأربعة الأخِيْرَة: (... لٰكِن ليس بقاطع...).

وانظر: ظَفَر الأَمَانِي ص٤٢٩ وعَقْد الدُّرَر ص٢٩٤.

ونقلها ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٢٣٥ بلفظ: (فقال: قولُ واضعِه ليس بقاطع بوضعه، لجواز كذِبه فيما أَقَرَّ به).

وتصرَّف في العبارة قليلاً: الأَنْصَارِيُّ في فَتْح البَاقِي ج١ ص٢٨١، وكذا الذَّهَبِيّ في المُوْقِظَة ص٣٧، وأشار إليها ابن حَجَر في النُّكَت ج٢ ص٨٤٠، وذكرها بمعناها الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٢٤ والمُنَاوِيّ في اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٣٩.

والواضع قد يكذب في اعترافه، لقصد التنفير عن هٰذَا المَرْوِيّ، أو لغير ذٰلِكَ مما يورث الرِّيْبَة. / فَتْح المُغِيْث، وفَتْح البَاقِي، السَّابِقَان، ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢١٤.

وعقَّب السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي علىٰ ذٰلِكَ بقوله: (قيل: وهٰذَا ليس باستشكال منه إنما هو تَوْضِيْح وبَيَان، وهو أن الحكم بالوضع بالإقرار ليس بأمر قطعي موافق لما في نفس الأمر، لجواز كذبه في الإقرار، علىٰ حدّ ما تقدم أن المُرَاد بالصَّحِيْح والضعيف ما هو الظَّاهِر، لا ما في نفس الأمر، ونحا البُلْقِيْنِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح قريباً من ذٰلِكَ).

وانظر: مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢١٥ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٥١.

لٰكِن ذكر ابن حَجَر: (وقد يُعرف الوضع بإقرار واضعه، قال ابن دَقِيْق العِيْد: لٰكِن لا

[اللفظ] الثاني والعشرون: المقلوب

وهو أَن يكونَ الحَدِيْثُ معروفاً بِرِوَايَة[1] رجُلٍ مُعَيَّن، فيُرْوَىٰ عن غيره، طَلَباً للإغْرَاب، وتَنفيقاً لسُوق تلك الرِّوَايَة.

مثلُ: أن يكونَ معروفاً بِرِوَايَة مَالِك عن نَافِع عن ابن عُمَر، فيَرْوِيه[2] عن مَالِك عن عَبْد الله[3] بن دِيْنَار عن ابن عُمَر.

يقطع بذٰلِكَ الاحتمال أن يكون كذِبَ في ذٰلِكَ الإقرار. اهـ.

وفَهِم ذٰلِكَ بعضُهم - كابن الجَزَرِيّ - أنه لا يُعمَل بذٰلِكَ الإقرار أَصلاً، وليس ذٰلِكَ مُرَاده، وإنما نَفىٰ القطعَ بذٰلِكَ، ولا يَلزَم من نفي القطع نفيُ الحكْم، لأن الحكْم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذب، ولولا ذٰلِكَ لما ساغ قتلُ المُقِرِّ بالقتل، ولا رجمُ المعترِفِ بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترَفا به).

شرح نُخْبَة الفِكَر بهامش لَقْط الدُّرَر ص٨٢ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٣٩ وفَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٥١ نَقْلاً عن ابن حَجَر. وانظر في ذٰلِكَ أَيضاً: ابن حَجَر في النُّكَت ج٢ ص٨٤٠-٨٤١ والمُوْقِظَة السَّابِقَة.

قال السَّخَاوِيّ: (زاد - أي: ابن حَجَر - في موضع آخر، وكذا حكم الفُقَهَاء علىٰ من أقر بأنه شَهِدَ الزُّوْر بمُقْتَضَىٰ اعترافه.

وقال أَيضاً ردّاً علىٰ من توقف في كلام ابن دَقِيْق العِيْد، فقال فيه بعض ما فيه، ونحن لو فتحنا باب التجويز والاحتمال لوقعنا في الوَسْوَسَة وغيرها، ما نصه:

ليس في هٰـذَا وَسْوَسَة بل هو في غَايَة التَّحْقِيْق، وابن دَقِيْق العِيْد نفىٰ القطع بكونه موضوعاً بمجرّد ذٰلِكَ، لا الحكم بكونه موضوعاً، لأنه إذا أَقَرَّ يؤاخذ بإقراره، فيحكم بكون الحَدِيْث موضوعاً، أما أنه يقطع بذٰلِكَ فلا).

وانظر من ذٰلِكَ في: تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٩٥.

(١) س: براويه.

(٢) س: (مروية). وهو خطأ.

(٣) سقط من ب: عَبْد الله.

وهٰذَا فيه علىٰ طريقة الفُقَهَاء: أنه يجوز أن يكونَ عنها جَميعاً.

لٰكِن يقومُ عند[١] المُحَدِّثِيْن قَرَائِنُ وظُنُونٌ، يحكُمون بها علىٰ الحَدِيْث بأنه مقلوبٌ.

وقد يُطْلَقُ علىٰ رَاوِيه أنَّه يَسرِقُ[٢] الحَدِيْثَ.

وقد يُطْلَقُ المقلوبُ علىٰ اللفظِ بالنسبة إلىٰ الإسناد، والإسنادِ بالنسبة إلىٰ اللفظ[٣].

---

(١) س: عنده للمحدثين.

(٢) س: يسوق.

(٣) سقط من ب: وقد يطلق المقلوب... إلىٰ اللفظ.

عبارة الاقْتِرَاح: (وهٰذَا فيه علىٰ طريقة الفُقَهَاء... بالنسبة إلىٰ اللفظ) نقلها ابنُ المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٢٤٣ مع تصرُّف يسير هو: (وهٰذَا النوع علىٰ طريقة الفُقَهَاء يجوز... عنهما جَميعاً... لٰكِن تقوم...).

المقلوب: قسمان:

الأول: أن يكون الحَدِيْث مشهوراً براوٍ، فيُجعل مكانه آخر في طبقته، نحو حَدِيْث مشهور عن سالم جُعل عن نَافِع، ليُرْغَب فيه، لغرابته، أو عن مَالِك جُعل عن عُبَيْد الله بن عُمَر.

وممن كان يفعل ذٰلِكَ من الوضَّاعين، حَمَّاد بن عَمْرو النَّصِيْبِيّ، وأبو إسْمَاعِيْل إبْرَاهِيْم بن أبي حَيَّة اليَسَع، وبُهْلول بن عُبَيْد الكِنْدِيّ. قال ابن دَقِيْق العِيْد: (وهٰذَا هو الذي يطلق علىٰ رَاوِيه أنه يسرق الحَدِيْث)... .

وقد يكون القَلْبُ في الإسناد، نحو: كَعْب بن مُرَّة ومُرَّة بن كَعْب.

وفي المتن نحو: حَدِيْث مُسْلِم في السبعة الذين يُظلُّهم الله: ورجل تصدَّق بصَدَقَة أخفاها حتىٰ لا تَعلم يمينُه ما تُنفق شِماله، قال ابن حَجَر: فهٰذَا مما انقلب علىٰ أحد الرُّوَاة، وإنما هو: حتىٰ لا تعلم شِماله ما تُنفق يمينه، كما في الصَّحِيْحَيْن.

الثاني: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل علىٰ متن آخر وبالعكس، وهٰذَا قد يُقصَد به أَيضاً الإغراب، فيكون كالوَضْع، وقد يُفعل اختباراً لحفظ المُحَدِّث أو لقَبوله التَّلْقِيْن، وقد قَلَب

. . . .

أهل بَغْدَاد علىٰ البُخَارِيّ لما جاءهم مئةَ حَدِيْث امتحاناً، فردَّها علىٰ وجُوهها، فأذعَنوا بفَضْله. قال العِرَاقِيّ: وفي جواز هٰذَا الفعل نَظَر، لأنه إذا فعله أهلُ الحَدِيْث لا يستقر حَدِيْثاً.

تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٢٩١-٢٩٤.

وانظر الكلام علىٰ المقلوب في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢١٦ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٣ والمُوْقِظَة ص٦٠ والخُلَاصَة ص٧٦ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث ص٨٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٨٢ والمُقْنِع ج١ ص٢٤١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٥٣ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٣٠ والنُّكَت ج٢ ص٨٦٤ وشرح عَلِيّ القَارِي علىٰ نُخْبَة الفِكَر ص١٣٨ وحَاشِيَة لَقْط الدُّرَر علىٰ شرح نُخْبَة الفِكَر ص٩١ والأُجْهُوْرِيّ علىٰ الزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة ص٦٤ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٩٨ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٨٦ وعَقْد الدُّرَر ص٣٢٩.

عَبْد الله بن دِيْنَار العَدَوِيّ: أبو عَبْد الرَّحْمٰن المَدَنِيّ. مَوْلَىٰ ابن عُمَر، رَوَىٰ عن ابن عُمَر وأَنَس ونَافِع مَوْلَىٰ ابن عُمَر وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابنه عَبْد الرَّحْمٰن ومَالِك وسُلَيْمَان بن بِلَال وشُعْبَة وغيرهم. وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن وأبو زُرْعَة وأبو حَاتِم ومُحَمَّد بن سَعْد والنَّسَائِيّ والعِجْلِيّ، قال الذَّهَبِيّ: حُجَّة بالإجماع. مات سنة ١٢٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٢٠١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤١٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٩ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٤١٧.

الباب الثاني

في كيفية السَّمَاع والتَّحَمُّل وضبط الرِّوَايَة وآدابها[١]

وفيه مَسَائِل:

[المَسْأَلَة] الأُوْلَى

تَحَمُّلُ الحَدِيْث[٢] لا يُشترط فيه أهليَّةُ الرِّوَايَة. فلو سَمِع في حال[٣] صِغَره، أو حال كُفره، أو فِسْقه، ثم رَوَىٰ[٤] بعد بُلُوْغه أو إِسْلَامه أو عدالته قُبِلَ[٥].

ومما عُلم أَنَّ الصَّحَابِيَّ تَحَمَّله قبلَ الإِسْلَام[٦]، ثم رواه بعد الإِسْلَامِ، حَدِيْثُ

(١) س: وأدائها.

(٢) س: تحمل الرواية.

(٣) سقط من ل س ب: حال.

(٤) ب: روي.

(٥) انظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٤١ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٠٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٤ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٤ والخُلَاصَة ص٩٨ وشرح نُخْبَة الفِكَر ولَقْط الدُّرَر عليه ص١٧٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢٤و٤٢٦.

(٦) س: تحمله في حال الكفر ثم رواه بعد الإسلام.

ب: تحمله في حال كفره ثم رواه بعد الإسلام.

جُبَيْر[١] بن مُطْعِم: أَنَّه سَمِع النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ في المَغْرِب بالطُّوْر[٢].

[المَسْأَلَة] الثانية

اصطلح أَهلُ الحَدِيْث علىٰ أَنْ يَجْعَلوا ما سَمِعه الصبيُّ لخمس سنين سَمَاعاً،

---

(١) سقط من س: جُبَيْر.

(٢) العبارة في المُقْنِع ج١ ص٢٨٨ نقلها ابنُ المُلَقِّن عن الاقْتِرَاح بتصرُّف يسير هو: (ومما علم... تحمله في حال الكفر، ثم رواه بعد إسْلَامه... بالطُّوْر).

قال العِرَاقِيّ: (من تَحمَّل قَبْل دخوله في الإسْلَام، ورَوَىٰ بعده، قُبِلَ ذٰلِكَ منه، مثاله: حَدِيْث جُبَيْر بن مُطْعِم المتَّفَق علىٰ صحته، أنه سمع النَّبِيّ ﷺ يَقْرَأُ في المَغْرِب بالطُّوْر، وكان جاء في فِدَاء أَسَارَىٰ بَدْر قبل أن يُسْلم. وفي رِوَايَة للبُخَارِيّ: وذٰلِكَ أَوَّلُ ما وَقَرَ الإيمانُ في قلبي).

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٤-١٥. وانظر: المُوْقِظَة ص٦١ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٧٥.

وانظر: الحَدِيْث في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٤ كتاب المَغَازِي، ١٢ باب شُهُود الملائكة بَدْراً، رقم ٤٠٢٣. / فَتْح البَارِي ج٧ ص٣٢٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٣٥ باب القِرَاءَة في الصُّبْح، رقم ٤٦٣، ج١ ص٣٣٨.

والأموال لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص١٦٤ والشِّفَا للقَاضِي عِيَاض ج١ ص٢٧٤.

جُبَيْر بن مُطْعِم: بن عَدِيّ بن نَوْفَل بن عَبْد مَنَاف النَّوْفَلِيّ. من أكابر قُرَيْش وعُلَمَاء النَّسَب، قَدِمَ كافراً في فِدَاء أَسَارَىٰ بَدْر، فسمعه يقرأ بالطُّوْر، فكان أول ما دخل الإيمانُ في قلبه، وقال له رَسُوْل الله ﷺ كما رَوَىٰ البُخَارِيّ: (لو كان المُطْعِم بنُ عَدِيّ حيّاً، ثم كَلَّمَنِي في هٰؤُلَاءِ النَّتْنَىٰ، لتركتُهم له)، أسلم بين الحُدَيْبِيَّة والفَتْح. مات سنة ٥٧هـ وقيل غيره.

الإصَابَة ج١ ص٢٢٥-٢٢٦ والاسْتِيْعَاب ج١ ص٢٣٠ وصَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٤ كتاب المَغَازِي، ١٢ باب شهود الملائكة بدراً، رقم ٤٠٢٣. / فَتْح البَارِي ج٧ ص٣٢٣.

وما سَمِعه لِدُون ذٰلِكَ حُضوراً[١]. وتَأَنَّسُوا في ذٰلِكَ بحَدِيْث مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع: (أنَّه عَقَلَ[٢] من النَّبِيّ ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهِهِ، وهو ابنُ خمسِ سنين من دَلْوٍ).

وهٰذَا ليس بدليل[٣] علىٰ أَنَّ هٰذَا السنَّ وقتُ صحةِ السَّمَاع، وما دونَه ليس كذٰلِكَ، لٰكِنهُ راجعٌ إلىٰ الاصْطِلَاح من المتأخِّرِين.

والمعتبَرُ في الحقيقة إنَّما هو أهليَّة الفَهْم والتَّمْيِيْز حيث وُجدتْ[٤].

---

(١) قال ابن الصَّلَاح: (التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عملُ أهل الحَدِيْث المتأخِّرِين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً: سمع، ولمن لم يَبلُغ خمساً: حضَر أو أُحضِر.

والذي ينبغي في ذٰلِكَ أن نعتبر في كل صَغِيْر حَالَهُ علىٰ الخصوص... وأما حَدِيْث مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع فيَدُلّ علىٰ صحة ذٰلِكَ من ابن خمسٍ مثلِ مَحْمُوْد، ولا يَدُلّ علىٰ انتفاء الصحة فيما لم يكن ابنَ خمسٍ، ولا علىٰ الصحة فيمن كان ابنَ خمسٍ ولم يميز تَمْيِيْزَ مَحْمُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٤٣-٢٤٤.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٩ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٥ والإلماع ص٦٢ والكِفَايَة ص١٠٣ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٩ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٧٩ والمُوْقِظَة ص٦١ والمُقْنِع ج١ ص٢٩١ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٧٦ وتَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٢٩٢ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢٤ وإتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٨ ص٤٦٦.

(٢) ب: عقل مجة من النبي ﷺ مجها.

(٣) ل: ليس فيه دليل.

(٤) عبارة ابن دَقِيْق العِيْد من قوله: (وتَأَنَّسُوا... إلىٰ قوله: والتَّمْيِيْز حيث وجدت) وردت - بتصرُّف - في طُرَّة علىٰ هامش النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٤٣ علىٰ النَّحْو الآتي: (قال: هٰذَا الحَدِيْث الذي تَأَنَّسَ به المُحَدِّثُوْن ليس بدليل علىٰ هٰذَا السن وقت صحة السَّمَاع، وما دونه ليس كذٰلِكَ، لٰكِنه راجع إلىٰ الاصْطِلَاح... والمعتبر في الحقيقة إنما هو أهلية الفهم والتَّمْيِيْز، فحيث وجدت صح السَّمَاع).

تَأَنَّسَ به واسْتَأْنَسَ به: إذا سَكَن إليه القلبُ ولم يَنْفِر. / المِصْبَاح المُنِيْر مادة (أنست).

. . . .

مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع: بن سُرَاقَة الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ. قال ابن حِبَّان: أكثر روايته عن الصَّحَابَة. مات سنة ٩٩هـ. وأخرج الطَّبَرَانِيّ من طريق مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع: قال توفي النَّبِيّ ﷺ وأنا ابن خمس سنين. ورَوَىٰ أنه عَقَل مَجَّةً مَجَّها رَسُوْلُ الله ﷺ في وجهه من دَلْوٍ معلَّق في بئرهم.

الاسْتِيْعَاب ج٣ ص٤٢١ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٣٣٢ والإصَابَة ج٣ ص٣٨٦.

وحَدِيْث: مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع في صَحِيْح البُخَارِيّ: (حَدَّثَنِي مُحَمَّد بن يُوْسُف، قال: حَدَّثَنَا أبو مُسْهِر، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّد بن حَرْب، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيّ عن الزُّهْرِيّ عن مَحْمُوْد بن الرَّبِيْع، قال: عَقَلْتُ من النَّبِيّ ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وَجْهي، وأنا ابنُ خَمْسِ سِنينَ من دَلْو). في:

٣ كتاب العلم، ١٨ باب متىٰ يَصِحّ سَمَاع الصَّغِيْر، رقم ٧٧. / فَتْح البَارِي ج١ ص١٧٢.

وانظر الحَدِيْث أَيضاً في:

صَحِيْح البُخَارِيّ في:

٤ كتاب الوُضُوْء، ٤٠ باب اسْتِعْمَال فَضْل وَضُوْء الناس، رقم ١٨٩. / فَتْح البَارِي ج١ ص٢٩٥.

و١٠ كتاب الأذان، ١٥٤ باب مَنْ لم يَرَ ردَّ السَّلَام علىٰ الإمَام، رقم ٨٣٩. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣٢٣.

و١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٣٦ بابُ صلاةِ النوافلِ جَمَاعَةً، رقم ١١٨٥. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٦٠.

و٨٠ كتاب الدَّعَوَات، ٣١ باب الدُّعاءِ للصِّبْيَان بالبَرَكة، رقم ٦٣٥٤. / فَتْح البَارِي ج١١ ص١٥١.

و٨١ كتاب الرِّقَاق، ٦ باب العَمَل الذي يُبتغَىٰ به وجهُ الله، رقم ٦٤٢٢. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٢٤١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد، ٤٧ باب الرُّخْصة في التَّخَلُّف عن الجَمَاعَة بعُذْر،

[المَسْأَلَة] الثالثة

قد ذكرنا طَرَفاً مِن[١] كيفية أداء الرَّاوِي عن الشَّيْخ، الذي سمع[٢] منه مِن: حَدَّثَنَا أو[٣] أَخْبَرَنَا أو أَنْبَأَنَا أو أجاز لنا.

وممَّا[٤] وقع في اصْطِلَاح المتأخِّرين[٥]: أَنَّه إذا رُوِيَ كتابٌ مصنَّفٌ، بيننا وبينه

رقم ٢٦٥ (...)، ج١ ص٤٥٦.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١ كتاب الطهارة، ١٣٦ باب المجّ في الإناء، رقم ٦٦٠، ج١ ص٢١٦.

و٤ كتاب المساجد، ٨ باب المساجد في الدور، رقم ٧٥٤، ج١ ص٢٤٩.

ومُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٥ ص٤٢٧و٤٢٩ والكِفَايَة للخَطِيْب ص١٠٦. وفي عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج٢ ص٧٢: رواه النَّسَائِيّ في العلم وفي اليوم والليلة.

(١) س: في.

(٢) م: سمعه.

(٣) ب: وأخبرنا.

(٤) ب: مما.

(٥) كلام ابن دَقِيْق العِيْد من قوله: (ومما وقع في اصْطِلَاح المتأخرين أنه إذا رُوِيَ... إلىٰ قوله: سواء رُوِّيْنَاهَا فيها أو نقلناها منها). أي: إلىٰ آخر المَسْأَلَة الثالثة، نقله العِرَاقِيّ في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٧٦ متصرِّفاً فيه قليلاً ومُخْتَصِراً كما يأتي: (... تغيير وهنا بحثان فذكر الأول - ولم ينقل العِرَاقِيّ شَيئاً من هٰذَا الأول - ثم قال: البَحْث الثاني... اصْطِلَاح علىٰ سَبِيْل الأَوْلَىٰ، وفي كلام بعضهم ما يشير إلىٰ أنه... كلام له فيه... تغيير التصنيف المتقدم...).

وبعضه في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٤٤: (وهٰذَا كلام فيه ضعف... فيما ينقل عن... بأنه ليس فيه تغيير التصنيف... جارياً علىٰ الاصْطِلَاح).

وكلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله: (ومما وقع في اصْطِلَاح المتأخرين... إلىٰ قوله: أو نقلناها منها.) المتقدم، مَنْقُوْل كله في طُرّة بنسخة (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٣١ مع تصرُّف يسير هو: (قال الشَّيْخ: ومما وقع في اصْطِلَاح المتأخرين... فيقول الرَّاوِي

وسائط، تصرَّفوا في أَسْمَاء الرُّوَاة، وقلبوها علىٰ أنواع، إلىٰ أن يَصِلوا[١] إلىٰ المصنِّف، فإذا وصلوا إليه تَبِعوا لفظه[٢] من غير تغيير[٣].

وهٰذَا فيه بحثان:

أَحدُهما: أنه ينبغي أن يحفظ[٤] فيه شروط الرِّوَايَة بالمعنىٰ.

فقد رأينا من يُعبِّر في هٰذِهِ الرِّوَايَة بعبارات، لعلَّ المَرْوِيَّ عنه لو أراد التعبيرَ عنه، لم يَسْتَجِزْ ذٰلِكَ، أو[٥] لم يَسْتَحْسِنْهُ.

فهٰذَا خارجٌ عن الرِّوَايَة بالمعنىٰ، فَلْيُراعِ ذٰلِكَ.

مثاله: أن يقولَ الشَّيْخُ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ بنُ[٦] فُلَانٍ. فيقول الرَّاوِي عنه: أَخْبَرَنَا فُلَان، قال: أَخْبَرَنَا[٧] الإمَام العَلَّامَة أَوحدُ الزمان[٨]، إلىٰ غير ذٰلِكَ من ألفاظ التَّعْظِيْم، التي

عنه أنا فُلَان، قال أنا الإمَـام... يجوز أنه لا يراه؟ ثم إن هٰذِهِ إشارة لذٰلِكَ الشخص... أهل الحَدِيْث قد لا يلتزم... شخص ويَزِيْد فيه... زِيَادَة عما يحمله لفظاً ومعنى فلا... الأُصُوْل. البَحْث الثاني... اصْطِلَاح علىٰ سَبِيْل الأول... ما يشعر بأنه... من الصفات المتقدمة... تغيير التصنيف المتقدم... جارياً علىٰ الاصْطِلَاح علىٰ أن لا تغير...).

وانظر بعض عبارات الاقْتِرَاح في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٥٨-٥٩.

(١) س: يصلوها.

(٢) م: الفظ. (هٰكَذَا).

(٣) س: تعبير. وهو تحريف.

(٤) س: تحفظ.

(٥) م: و.

(٦) في هامش ل: (عن) حـ. أي: في نسخة، لتكون عوضاً عن (بن).

(٧) س: أنبأ.

(٨) أشار السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٥٠ إلىٰ هٰذَا الاصْطِلَاح من المتأخرين وإلىٰ منع ابن دَقِيْق العِيْد له.

لو عُرضتْ علىٰ الشَّيْخ قد لا يختارُها، ولا يرىٰ المَرْوِيَّ عنه أَهْلاً لها.

فكيف[١] يَسُوْغ أن يحملَ عليه ما يجوز أن لا يراه[٢]؟ ثم إنَّ هٰذِهِ شهادة لذٰلِكَ الشخص بهٰذِهِ المَرْتَبَةِ، وقد أخبر هٰذَا الرَّاوِي عن شَيْخه بهٰذِهِ المَرْتَبَةِ، وأنه شَاهدٌ بها.

ومن ذٰلِكَ: أَنَّ[٣] أَربابَ الأُصُوْل اشترطوا في الرِّوَايَة بالمعنىٰ عدم الزِّيَادَة والنقصان بالنسبة إلىٰ التَّرجَمة والمُتَرْجَم عنه.

ونرىٰ بعضَ أهل الحَدِيْث لا يلتزم ذٰلِكَ، فيذكرُ الرِّوَايَةَ عن شخص، فيَزِيْد[٤] فيه تَارِيْخ السَّمَاع[٥] إذا كان يعلمه، وإن لم يذكره الشَّيْخ، وربما زاد فيه: بقِرَاءَة[٦] فُلَانٍ، أو بتَخْرِيْج فُلَانٍ، وإنْ لم[٧] يسمع ذٰلِكَ أو لم يَقْرَأْهُ.

وكلُّ هٰذَا[٨] زِيَادَة علىٰ ما تَحَمَّله لفظاً[٩] ومعنى، ولا[١٠] يجري علىٰ قَانُوْن أهل

---

(١) ل: فكيف أن يسوغ.

(٢) س: ما لا يجوز أن يراه.

(٣) سقطت من ب: أن.

(٤) س ب: ويزيد.

(٥) في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١١٤ من عبارة ابن دَقِيْق العِيْد مع التصرُّف: (قال في الاقْتِرَاح: ومن الممنوع أيضاً أن يَزِيْد تَارِيْخ السَّمَاع إذا لم يذكره الشَّيْخ، أو يقول بقِرَاءَة فُلَان، أو بتَخْرِيْج فُلَان حيث لم يذكره).

وانظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٥٠.

(٦) س: يقرأه.

(٧) س: (وإن لم). هٰذَا آخر ما ورد في مخطوطة س.

ب: وان لم يشرح ذلك.

(٨) ب: وكل ذلك زيادة.

(٩) ل: لفظاً أو معنى.

(١٠) ب: فلا.

الأُصُوْل، فَلْيتنبَّهْ لذٰلِكَ.

البَحْث الثاني: الذي اصطلحوا عليه من عدم التغيير للألفاظ بعد وُصُوْلهم إلىٰ المصنِّف، يَنبغي أن يُنظَر فيه: هل هو علىٰ سَبِيْل الوجوب، أو هو اصْطِلَاح علىٰ سَبِيْل الاستحسان[(١)]؟

وفي كلام بعضهم: ما يُشعر أنه ممتنعٌ؛ لأنه وإن كان له الرِّوَايَة بالمعنىٰ، فليس له تغيير التصنيف.

وهٰذَا كلامٌ فيه ضَعْفٌ:

وأَقلُّ ما فيه أنه يقتضي تجويزَ هٰذَا فيما يُنقَلُ من المُصَنَّفَات المتقدمةِ[(٢)] إلىٰ أجزائنا وتخاريجنا[(٣)]، فإنَّه ليس فيه تغيير للتصنيف المتقدم. وليس هٰذَا جارياً علىٰ الاصْطِلَاح؛ فإنَّ الاصْطِلَاح علىٰ أن لا تغير[(٤)] الألفاظ بعد الانتهاء إلىٰ الكتب المصَنَّفة، سواء رُوِّيْنَاهَا فيها، أو نقلْناها منها[(٥)].

---

(١) ل: علىٰ سبيل الاستحسان. وفي الهامش: علىٰ سبيل الأَولى. ح. أي: في نسخة.

ب: علىٰ سبيل الأولى.

(٢) م: المصنفة.

(٣) ب: تخاريخنا.

(٤) م: يغير.

(٥) قال ابن الصَّلَاح: (رُوِّيْنَا عن أبي عَبْد الله أَحْمَد بن حَنْبَل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: اتبعْ لفظ الشَّيْخ في قوله: حَدَّثَنَا، وحَدَّثَنِي، وسمعتُ، وأَخْبَرَنَا، ولا تَعْدُهُ.

قال الشَّيْخ ابن الصَّلَاح: ليس لكَ فيما تجدُه في الكتب المؤلفة من روايات مَن تَقدَّمك، أن تُبدِّلَ في نفس الكتاب ما قيل فيه: أَخْبَرَنَا بـ«حَدَّثَنَا» ونحو ذٰلِكَ، وإن كان في إقامة أحدهما مقامَ الآخر خلافٌ وتفصيلٌ سبق، لاحتمال أن يكون من قال ذٰلِكَ ممن لا يرىٰ التسوية بينهما، ولو وجدتَ من ذٰلِكَ إسناداً عرفتَ من مَذْهَب رِجَاله التسويةَ بينهما، فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرِّوَايَة بالمعنىٰ، وذٰلِكَ وإن كان فيه خلاف معروف، فالذي نراه الامتناع

. . . .

من إجراء مثله في إبدال ما وُضع في الكتب المصَنَّفة والمجَامِع المجموعة... وما ذكره الخَطِيْب أبو بَكْر في «كفايته» من إجراء ذٰلِكَ الخلاف في هٰذَا، فمحمولٌ عندنا علىٰ ما يسمعه الطَّالِبُ من لفظ المُحَدِّثِ غير موضوع في كتابٍ مؤَلَّفٍ).

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٥٦.

وكلام ابن الصَّلَاح هٰذَا، هو الذي ضعَّفه ابن دَقِيْق العِيْد في هٰذَا البَحْث - أي الثاني - .

وقد أشار إلىٰ كلام ابن الصَّلَاح وتضعيف ابن دَقِيْق العِيْد له: العِرَاقِيُّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٤٤ والتَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٧٦ والشَّيْخ زَكَرِيَّا في فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٤ والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٤١و٢١٩.

وفي المُوْقِظَة ص٦٢: (ولا يَسُوغُ إذا وَصَلْتَ إلىٰ الكتاب أو الجزء أن تتصرَّفَ في تغيير أسانيده ومُتُونه، ولهٰذَا قال شَيْخنا ابنُ وَهْب - أي ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح - : ينبغي أن يُنظَرَ فيه: هل يجبُ أو هو مُسْتحسَنٌ؟ وقوَّىٰ بعضُهم الوجوبَ مع تجويزهم الرِّوَايَة بالمعنىٰ، وقالوا: ما له أن يُغيِّر التصنيفَ. وهٰذَا كلام فيه ضعف.

أما إذا نقلنا من «الجزء» شَيئاً إلىٰ تصانيفنا وتخاريجنا، فإنه ليس في ذٰلِكَ تغييرٌ للتصنيف الأول.

قال الذَّهَبِيّ: قلتُ: ولا يَسُوغ تغييرُ ذٰلِكَ إلَّا في تقطيع حَدِيْثٍ، أو في جَمْع أَحَادِيْث مفرَّقةٍ، إسنادُها وَاحِد، فيقال فيه: وبهِ إلىٰ النَّبيّ ﷺ).

ونقل ابنُ المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٠٦-٣٠٧ قولَ صاحب الاقْتِرَاح من قوله: (هٰذَا كلام فيه ضعف... إلىٰ قوله: أو نقلناها منها)، وفيه: (تغيير التصنيف... أن لا يغيّر الألفاظ...).

ونقل الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٨٩ تضعيف ابن دَقِيْق العِيْد من قوله: (وأَقلّ ما فيه أنه يقتضي... تغيير التصنيف... جارياً علىٰ الاصْطِلَاح). وعلَّق عليه.

وبعد أن نقل العِرَاقِيّ قول ابن دَقِيْق العِيْد في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٧٦: (... وهٰذَا كلام فيه ضعف... إلخ) عقَّب عليه بقوله: (وما ذكره من أنه يقتضي تجويزه فيما ينقل من

المَسْأَلَة الرابعة

من المتأخِّرِين مَن يتسامَحُ[١] ويقولُ: سَمِعتُ فُلَاناً يقول، فيما قَرَأَهُ[٢] عليه، أو سمِعه من القَارِئ عليه[٣].

المُصَنَّفَات المتقدمة إلىٰ أجزائنا وتخاريجنا، ليس بمسَلَّم، بل آخر كلام ابن الصَّلَاح يُشعر أنه إذا نُقل حَدِيْث من كتاب وعُزِيَ إليه لا يجوز فيه الإبدال سواء نقلناه في تأليف لنا أو لفظاً).

ومثله في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٤٤. وانظر: فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢١٩.

وكتب الناسخ في الهامش: (لزَيْن الدِّيْن العِرَاقِيّ: قلتُ لا نُسلِّم أنه يقتضي جواز التغيير فيما نقلناه إلىٰ تخاريجنا، بل لا يجوز نقله عن ذٰلِكَ الكتاب إلَّا بلفظه دون معناه سواء في مُصَنَّفَاتنا وغيرها. عنه سنة ٨٠٦).

وانظر: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢١٦.

(١) كلام ابن دَقِيْق العِيْد (من المتأخرين من يتسامح... إلىٰ قوله: بسَمَاعه من لفظه)، في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٥٢ بتصرُّف يسير واخْتِصَار كما يأتي: (من المتأخرين من يتسامح... فيما قَرَأَ عليه أو سمعه... وهو أن يقع الاصْطِلَاح عاماً فقد... سمعت فُلَاناً قِرَاءَة عليه وفُلَاناً... «بياض بالمَنْقُوْل» بسَمَاعه من لفظه. نَعم وقع الاصْطِلَاح العام من أرباب التواريخ أن يقولوا عمن يترجمون باسمه: سمع فُلَاناً وفُلَاناً، ولا يريدون بذٰلِكَ السَّمَاع من لفظه، بل ما هو أعمّ من ذٰلِكَ).

وأخذ بعضها السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٩ متصرِّفاً: (وهو كما قال ابن دَقِيْق العِيْد في اقْتِرَاحه: تسامح خارج عن الوضع ليس له وجه. قال: ولا أرىٰ جوازه لمن اصطلحه لنفسه، نعم، إن كان اصْطِلَاحاً عاماً فقد لقرب «يقرب» الأمر فيه، قال: ولا شك أن الاصْطِلَاح واقع علىٰ قول المؤرخين في التَّرَاجُم سمع فُلَاناً وفُلَاناً من غير تَقْيِيْد بسَمَاعه من لفظه)، وقال: (وربما قرّبه بعضهم بأن يقول سمعت فُلَاناً قِرَاءَة عليه).

ونقل الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٣٠٥ قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وهو تسامح خارج عن الوضع ليس له وجه).

(٢) ب: قرا.

(٣) اختلفوا في **اسْتِعْمَال لفظ (سمعت) في العَرْض** علىٰ قولين:

وهٰذَا تسامحٌ خارجٌ عن الوَضْع، ليس له وجهٌ، إلَّا أن يكونَ بتغيير اصْطِلَاح. وهو أن يقع الاصْطِلَاح[1] علىٰ أن يُعَبَّرَ بهٰذِهِ اللفظة عن هٰذَا المعنىٰ.

فإنْ كان هٰذَا الاصْطِلَاح عامّاً، فقد يَقْرُبُ الأَمرُ فيه. وإنْ وضعَه هٰذَا الرَّاوِي بنفسه، فلا أرىٰ[2] ذٰلِكَ جائزاً.

وربما قَرَّبَهُ بعضُهم، بأن يقول: سَمِعتُ فُلَاناً بقِرَاءَتي[3] عليه.

ولا شكَّ أَنَّ الاصْطِلَاح واقعٌ علىٰ قول المؤرِّخين في التَّرَاجُم: سَمِع فُلَاناً وفُلَاناً، من غير تَقْيِيْد[4] بسَمَاعه من لفظه.

الأول: لا يجوز. وصرح به أَحْمَد بن صالح، وصححه القَاضِي أبو بَكْر البَاقِلَّانِيّ، وصححه أَيضاً العِرَاقِيُّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة، والسَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث.

الثاني: يجوز. قال القَاضِي عِيَاض: وهو قول رُوِيَ عن مَالِك، والسُّفْيَانَيْن: الثَّوْرِيّ وابن عُيَيْنَة، واستعمله بعض المتأخرين. وهٰذَا القول هو الذي قصده ابن دَقِيْق العِيْد بقوله: وهٰذَا تسامح خارج عن الوضع... إلخ.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٣٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٩. وانظر: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٤ والمُوْقِظَة ص٦٣ والمُقْنِع ج١ ص٢٩٩.

(١) ب: اصطلاح علىٰ أن يغير هذه اللفظة.

(٢) م: أرا. وهو تحريف.

(٣) في هامش ل: قراءة، ومعها صح، وكان المصحح قد شطب كلمة (بقراءتي) من الأصل. ولعله اعتمد نسخة أُخرىٰ بدليل ما تقدم من النقل في النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، ومن فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ.

ب: فلاناً قراه عليه.

(٤) ل: تقييده.

المَسْأَلَة الخامسة

جرت[(١)] عادةُ المتقدِّمين[(٢)] إذا رووا كتاباً عن شَيْخ نسبوه في أول حَدِيْثٍ، ثم

(١) كلام ابن دَقِيْق العِيْد من: (جرت عادة المتقدمين... إلىٰ قوله: أو يعني فُلَان، في آخر المَسْأَلَة)، في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٤٦ بتصرُّف يسير، حيث ورد: (طُرَّة، من أمالي الشَّيْخ: جرت عادة المتقدمين إذا كتبوا كتاباً... في أول صفحة ثم درجوا عليه اسمه بأن يقولوا... أنا - أنبأنا - فُلَان، لا ينسبونه، فهل يجوز لمن رَوَىٰ هٰذَا عن الرَّاوِي... أو يعني فُلَان).

(٢) قال ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص٣٤٦: (ليس له أن يَزِيْد في نسب مَنْ فوق شَيْخه من رِجَال الإسناد علىٰ ما ذكره شَيْخه مُدْرَجاً عليه من غير فصْل مُمَيِّز، فإنْ أتىٰ بفَصْلٍ جاز، مثل أن يقول: هو ابن فُلَان الفُلَانِيّ، أو يعني: ابن فُلَان، ونحو ذٰلِكَ... .

وأَمَّا إذا كان شَيْخُهُ قد ذكر نَسَبَ شَيْخه أو صفتَه في أول كتاب أو جزء عند أول حَدِيْث منه، واقتصر فيما بعده من الأَحَادِيْث علىٰ ذكر اسم الشَّيْخ أو بعض نسبه - مثاله: أن أَرْوِيَ جُزْءاً عن «الفَرَاوِيّ» وأَقولَ في أوله: أَخْبَرَنَا أبو بَكْر مَنْصُوْر بن عَبْد المُنْعِم بن عَبْد الله الفَرَاوِيّ، قال: أنبأنا فُلَان، وأَقولَ في بَاقِي أَحَادِيْثه: أنبأنا مَنْصُوْر، ... أنبأنا مَنْصُوْر، فهل يجوز لمن سمع ذٰلِكَ الجزءَ مني أن يَرْوِيَ عني الأَحَادِيْث التي بعد الحَدِيْث الأول متفرقةً، ويقولَ في كلّ وَاحِد منها: أنبأنا فُلَان، قال: أنبأنا أبو بَكْر مَنْصُوْر بن عَبْد المُنْعِم بن عَبْد الله الفَرَاوِيّ، قال: أنبأنا فُلَانٌ، وإن لم أذكر له ذٰلِكَ في كل وَاحِد منها اعتماداً علىٰ ذِكْري له أَولاً؟

فهٰذَا قد حكىٰ الخَطِيْب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه.

وعن بعضهم أن الأَوْلَىٰ أن يقول: يعني ابن فُلَان... .

وأورد ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوالاً ثم قال بعدها: (قلتُ: جميعُ هٰذِهِ الوجوه جائزٌ، وأَوْلاها: أن يقول: هو ابن فُلَان أو: يعني ابن فُلَان...).

وقول الخَطِيْب المشار إليه هو في الكِفَايَة ص٣٢٢-٣٢٣.

وانظر في ذٰلِكَ أَيضاً: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٨٦ وفَتْح المُغِيْث

أدرجوا عليه اسمَه[١]، بأن يقول[٢] في بقيَّة الأَحَادِيْث: أَخْبَرَنَا فُلَان، ولا ينسبه، فهل يجوزُ لمن رَوَىٰ عن هٰذَا الرَّاوِي أن ينسبَه في بقيَّة الأَحَادِيْث؟ إنْ منعْنا الرِّوَايَة بالمعنىٰ، لم يَجُزْ، وإنْ أَجَزْناها فقد يمكن جوازه.

وحكىٰ الخَطِيْب[٣] عن أكثر أهلِ العِلْم أنهم أجازوه[٤].

والأَوْلَىٰ عندنا أن يقال فيه: هو فُلَانٌ ابنُ فُلَانٍ، أو يعني: فُلَان ابن فُلَان.

المَسْأَلَة السادسة

لأهل الحَدِيْث نُسَخٌ[٥] بإسنادٍ وَاحِدٍ،

للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٤٩ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١١٣ والنُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٤٤.

(١) سقط من ب: اسمه.

(٢) أشار في م إلىٰ نسخة أُخرىٰ: يقولوا.

(٣) **الخَطِيْب البَغْدَادِيّ**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت. صاحب تَارِيْخ بَغْدَاد وغيره من المُصَنَّفَات، من الحُفَّاظ المُتْقِنِيْن، والعُلَمَاء المُتَبَحِّرِيْن. توفي ببَغْدَاد سنة ٤٦٣هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج١ ص٩٢ وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٦٨ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١١٣٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣١١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٢٠١. وانظر مراجعه الكثيرة في: الأَعْلَام ج١ ص١٧٢ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٢ ص٣.

(٤) ب: اجازوها الاولى عندنا.

(٥) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٤٨: (النسخُ المشهورة المشتملة علىٰ أَحَادِيْثَ بسند وَاحِد كنسخة هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هُرَيْرَة، رِوَايَة عَبْد الرَّزَّاق عن مَعْمَر، عنه،... منهم من يجدِّدُ ذِكْرَ الإسنادِ في أَوَّل كل حَدِيْث منها، ويوجد هٰذَا في كثير من الأُصُوْل القديمة، وذٰلِكَ أحوط. ومنهم من يكتفي بذكر الإسناد في أولها عند أول حَدِيْث منها، أو في أول كل مجلس من مجالس سَمَاعها. ويدرج البَاقِي عليه، ويقول في كل حَدِيْث بعده: «وبالإسناد»، أو: «وبه» وذٰلِكَ هو الأغلبُ الأكثر.

وإذا أراد من كان سَمَاعه علىٰ هٰذَا الوجه تفريقَ تلك الأَحَادِيْث، ورِوَايَة كل حَدِيْث منها

تشتملُ[1] علىٰ أَحَادِيْث عديدةٍ، فإذا أراد أن يَرْوِي منها وَاحِداً، فهل له إفرادُه من بين ما معه من الأَحَادِيْث، أم لا[2]؟

مثاله: نسخةُ هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هُرَيْرَة، فمُسْلِمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا أوصل الإسنادَ إلىٰ

بالإسناد المذكور في أولها، جاز له ذٰلِكَ عند الأكثرين، منهم: وَكِيْع بن الجَرَّاح، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن، وأبو بَكْر الإِسْمَاعِيْلِيّ... .

ومن المُحَدِّثِيْن من أَبَىٰ إفرادَ شيء من تلك الأَحَادِيْث المُدْرَجَة بالإسناد المذكور أَوَّلاً، ورآه تَدْلِيْساً... كالأُستاذ أبي إسْحَاق الإِسْفَرَائِيْنِيّ. وعلىٰ هٰذَا من كان سَمَاعه علىٰ هٰذَا الوجه، فطريقه أن يُبَيِّنَ ويحكي ذٰلِكَ كما جرىٰ، كما فعله مُسْلِم في صَحِيْحه في صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه، نحو قوله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بن رَافِع، قال: أَخْبَرَنَا عَبْد الرَّزَّاق، قال: أنبأنا مَعْمَر عن هَمَّام بن مُنَبِّه، قال: هٰذَا ما حَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَة، وذكر أَحَادِيْثَ منها: (وقال رَسُوْل الله ﷺ: «إن أدنَىٰ مَقعَد أحدكم في الجنة أن يقول له: تَمَنَّ...» الحَدِيْث. وهٰكَذَا فعل كثير من المُؤَلِّفِيْن).

وانظر هٰذَا أَيضاً في: المُقْنِع ج١ ص٣٨٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٨٨ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١١٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٥٢.

وانظر الحَدِيْث في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٨١ باب مَعْرِفَة طريق الرؤية، رقم ٣٠١ (...)، ج١ ص١٦٧.

هَمَّام بن مُنَبِّه: بن كَامِل، أبو عُقْبَة الصَّنْعَانِيّ. رَوَىٰ عن أبي هُرَيْرَة ومُعَاوِيَة وابن عَبَّاس وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أخوه وَهْب بن مُنَبِّه ومَعْمَر بن راشد وغيرهما، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن وابن حِبَّان والعِجْلِيّ. مات سنة ١٣٢هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٦٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٢١ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٢٣ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٢٠.

(١) م ب: يشتمل.

(٢) سقط من ل ب: أم لا.

هَمَّام، وقال: هٰذَا ما حَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَة عن مُحَمَّد رَسُوْل الله ﷺ، يقول مُسْلِمٌ: فذكر أَحَادِيْثَ منها، وقال رَسُوْل الله ﷺ.

وهٰذَا عندنا[1] من باب الأَوْلَىٰ، ولو أفرد بعضها لم يمتنعْ، إذا كانت العبارة هٰكَذَا.

[المَسْأَلَة] السابعة

اخْتِصَار الحَدِيْث هل يجوزُ أم لا[2]؟

---

(١) عبارة ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهٰذَا عندنا من باب... العبارة هٰكَذَا)، في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٤٩ بتصرُّف يسير، حيث وردت: (من شرح الشَّيْخ: وهٰذَا عندنا علىٰ طريق (...) من باب الأَوْلَىٰ... إذا كانت العبارة كَعْبارة مُسْلِم).

(٢) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٣٤: (**هل يجوز اخْتِصَارُ الحَدِيْث الوَاحِد، ورِوَايَةُ بعضه دون بعض؟** اختلف أهل العلم فيه:

فمنهم من منع ذٰلِكَ مطلقاً بناء علىٰ القول بالمنع من النقل بالمعنىٰ مطلقاً.

ومنهم من منع من ذٰلِكَ مع تجويزه النقل بالمعنىٰ، إذا لم يكن قد رواه علىٰ التَّمَام مرة أُخرىٰ، ولم يعلم أن غيره قد رواه علىٰ التَّمَام.

ومنهم من جوَّز ذٰلِكَ وأطلق ولم يُفصِّل... .

والصَّحِيْح: التفصيل، وأنه يجوز ذٰلِكَ من العَالِم العارِف، إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختلّ البَيَانُ، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهٰذَا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنىٰ، لأن الذي تركه - والحالةُ هٰذِهِ - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلُّقَ لأحدهما بالآخر... إلخ).

وانظر أَيضاً: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٧١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٢١ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٠٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٤٤ والخُلَاصَة ص١١٩ والمُوْقِظَة ص٦٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١١١.

وليُنظر كلام ابن دَقِيْق العِيْد مع ما ذكره ابن الصَّلَاح في القول الرابع الذي صححه.

إنْ كان اخْتِصَاره مما يُغَيِّرُ المعنىٰ لو لم يُختَصَرْ لم يَجُزْ.

وإنْ لم يُغَيِّرِ المعنىٰ، مثل: أَنْ يذكُرَ لفظَين مستقلَّينِ في معنيَيْن، فيقتصِرُ علىٰ أحدهما، فالأقربُ الجوازُ؛ لأنَّ عُمْدَةَ الرِّوَايَة في التجويز هو الصدقُ، وعُمدتَها في التحريم هو[1] الكذبُ، وفي مثل ما ذكرناه الصدقُ حاصلٌ فلا وجهَ للمنع.

فإن احتاج ذٰلِكَ إلىٰ تغييرٍ لا يُخِلُّ بالمعنىٰ، فهو خارج علىٰ جواز الرِّوَايَة بالمعنىٰ[2].

[المَسْأَلَة] الثامنة

تارةً يُقدِّمون[3] مَتْنَ الحَدِيْث علىٰ إسناده، بأن يذكر لفظه، ثم يقول: أَخْبَرَنَا به

---

(١) سقط من ب: هو.

(٢) كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إن كان اخْتِصَاره مما يغير المعنىٰ... إلىٰ قوله: خارج علىٰ جواز الرِّوَايَة بالمعنىٰ) آخر المَسْأَلَة، في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٣٤ مع تصرُّف يسير كما يأتي: (من أمالي الشَّيْخ: [قال الشَّيْخ: إن كان اخْتِصَار الحَدِيْث... لم يختصر، فلا يجوز... في التحريم الكذب... خارج عن جواز...]).

وفي المُقْنِع ج١ ص٣٧٧ نقل كلام ابن دَقِيْق العِيْد ببعض التصرُّف هو: (إن كان يغيّر المعنىٰ لو اختُصِر لم يجز اخْتِصَاره، وإن لم يغيّر مثلُ... لأن عهدة الرِّوَايَة في التجويز هو الصدق وفي التحريم هو الكذب، والصدق حاصل... الرِّوَايَة بالمعنىٰ).

واقتبس السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٢٥ من قول ابن دَقِيْق العِيْد: (عُمْدَة الرِّوَايَة في التجويز... إلىٰ آخر المَسْأَلَة) متصرِّفاً فيها قليلاً كما يأتي: (فعُمْدَة الرِّوَايَة... الكذب وفي ما ذكرناه... ذٰلِكَ إلىٰ تعبير - وصوابه تغيير - لا يُخِلّ بالمعنىٰ...).

وانظره في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٢٢.

(٣) انظر هٰذِهِ المَسْأَلَة في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣٥٠-٣٥١ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٩٠ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٥٥ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١١٨.

فُلَانٌ، ويَسوق السَّنَدَ، ثم يقول بذٰلِكَ في آخره.

وتارةً لا يُقال بذٰلِكَ.

فهل يجوزُ لمن سَمِعه علىٰ هٰذَا الوجه، أن يذكر الإسناد أَوَّلاً، ويُتبعه[١] بذٰلِكَ اللفظ؟

قيل عن بعض المتقدِّمين: إنه جَوَّزه، وهو خارجٌ علىٰ الرِّوَايَة بالمعنىٰ إن لم تُخِلّ به[٢].

[المَسْأَلَة] التاسعة

إذا أخرج الشَّيْخُ الكتابَ، وقال: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، ويَسوقُ السَّنَدَ، فهل يجوزُ لسامع[٣] ذٰلِكَ منه أن يقولَ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، ويذكر الأَحَادِيْث كُلًّا أو بعضاً؟

الذي أراه أنه[٤] يجوزُ من جهة الصدقِ، فإنَّه تصريح بالإخبار بالكتاب.

وغَايَة ما في الباب: أَنَّه إخبارٌ جُمْلِيٌّ، ولا فرْقَ في معنىٰ الصدق بين الإجمال والتفصيل.

نَعَمْ، فيه نَظَرٌ من حيثُ:

إنَّ العادةَ جاريةٌ بأن لا يُطلقَ الإخبارُ إلَّا فيما قُرِئَ، ويُسمَّىٰ مثلُ هٰذَا: مُنَاوَلةً. وليس هٰذَا عندي بالمُتَعَيِّنِ من جهة الصدق، فإنْ أوقعَ تُهَمَةً، فقد يمنع[٥] منه من هٰذَا

---

(١) ب: ثم يتبعه.

(٢) في هامش ل كتب: (بلغ مقابلة).

م: وهو خارج علىٰ جواز الرواة بالمعنىٰ إن لم يخل به.

وقول ابن دَقِيْق العِيْد هٰذَا في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٥٩.

(٣) م: السامع.

(٤) م: أن... بالإخبار وبالكتاب.

(٥) ب: منع.

الوجه[١].

[المَسْأَلَة] العاشرة

إذا رَوَىٰ الحَدِيْث بإسناد، وأَتبعَه بإسناد آخر، وقال: مِثْلُهُ، فهل يجوزُ أن يُرْوَىٰ هٰذَا الثاني بلفظ الأول؟

الظَّاهِر أنه لا يجوز، وهو مَحْكِيٌّ عن شُعْبَة[٢]، أنه كان لا يُجِيْز ذٰلِكَ[٣].

وحُكي عن بعضهم: أنه يُجيزُه[٤] إذا عَرف أَنَّ المُحَدِّثَ ضابطٌ مُتحفِّظٌ يذهبُ إلىٰ

---

(١) نقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١١٩ نَصَّ المَسْأَلَة التاسعة كله، لٰكِن فيه: (... وقال أَخْبَرَنَا فُلَان وساق السَّنَد... وغَايَة ما فيه أن إخبار حملي «كذا»... يمنع من هٰذَا الوجه).

وفي تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٥٢: (قال ابن دَقِيْق العِيْد: ولو سمع الإسناد من الشَّيْخ، وناوله الكتاب، جاز له إطلاق أَخْبَرَنَا، لأنه صدق عليه أنه أخبره بالكتاب، وإن كان إخباراً جملياً، فلا فرق بينه وبين التفصيلي).

ونقل المَسْأَلَةَ التاسعةَ التُّجِيْبِيُّ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٤ عن ابن دَقِيْق العِيْد من غير عَزْوٍ إلىٰ الاقْتِرَاح.

(٢) **شُعْبَة بن الحَجَّاج**: بن الوَرْد الأَزْدِيّ مَوْلَاهُم، أبو بِسْطَام الوَاسِطِيّ البَصْرِيّ. قال ابن مَهْدِيّ: كان الثَّوْرِيّ يقول: شُعْبَةُ أَمِير المُؤْمِنِيْن في الحَدِيْث. وقال أَحْمَد: كان شُعْبَةُ أُمَّةً وَحْدَهُ في هٰذَا الشأن، يعني في الرِّجَال، وبصره في الحَدِيْث، وتثبته، وتنقيته للرِّجَال. وقال الحَاكِم: شُعْبَة إِمَام الأَئِمَّة في مَعْرِفَة الحَدِيْث بالبَصْرَة. رأىٰ أَنَس بن مَالِك وعَمْرو بن سَلَمَة الصَّحَابِيَّيْن، وسمع من أربعمائة من التَّابِعِيْن. مات سنة ١٦٠هـ بالبَصْرَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ٤ ص٣٣٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٥١ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٧٧ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٩٣ وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٧ ص١٤٤.

(٣) سقط من ب: أنه كان لا يجيز ذٰلِكَ.

(٤) ل ب: يجوزه.

تَمْيِيْز الألفاظ وعَدِّ الحروف، فإذا لم يُعرفْ ذٰلِكَ منه لم يُجِزْ ذٰلِكَ[1].

قلتُ: ويُشترط أن يكونَ ممن يُفرِّق بين مدلول قوله: مِثْلُهُ: وبين مدلول قوله: أو نَحْوُهُ[2].

---

(١) انظر هٰذَا في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٥٢.

وجاء في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٩١: (إذا رَوَىٰ حَدِيْثاً بإسناد له، وذكر مَتْنَ الحَدِيْث، ثم أتبعه بإسناد آخر، وحذف متنه، وأحال به علىٰ مَتْن الأول بقوله: مثله أو نحوه، فهل لمن سمع منه ذٰلِكَ أن يقتصر علىٰ السَّنَد الثاني، ويسوق لفظ حَدِيْث السَّنَد الأول، فيه ثلاثة أقوال:

أظهرها: منع ذٰلِكَ. وهو قول شُعْبَة. (ذكر السَّخَاوِيّ: أنه رأيُ ابن الصَّلَاح ومن تبعه كالنَّوَوِيّ وابن دَقِيْق العِيْد).

والثاني: جواز ذٰلِكَ إذا عرف أن الرَّاوِي لذٰلِكَ ضابط متحفِّظ، يذهب إلىٰ تَمْيِيْز الألفاظ وعدّ الحروف، فإن لم يعرف ذٰلِكَ منه لم يجز. حكاه الخَطِيْب عن بعض أهل العلم، وعن سُفْيَان الثَّوْرِيّ: قال فُلَان عن فُلَان: مِثْلُهُ، يُجْزِئ. وإذا قال: نحوُه، فهو حَدِيْث.

والثالث: أنه يجوز في قوله: مِثْلُهُ، ولا يجوز في قوله: نحوُه. وهو قول يَحْيَىٰ بن مَعِيْن، وعليه يَدُلّ كلام الحَاكِم، قال الخَطِيْب: وهٰذَا علىٰ معنىٰ مَذْهَب من لم يُجِز الرِّوَايَة علىٰ المعنىٰ، وأما علىٰ مَذْهَب من أجازها فلا فرق بين مثله ونحوه، قال: وهٰذَا هو الذي أَخْتاره).

وانظر أَيضاً: الكِفَايَة ص٣١٩ وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٩١ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٤٨ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١١٩ والمُوْقِظَة ص٦٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٥٨.

وانظر تعقيب البُلْقِيْنِيّ علىٰ استظهار ابن الصَّلَاح في: مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣٥٢.

(٢) م ل: مثله ونحوه.

لٰكِن في هامش ل أشار المصحح إلىٰ أن العبارة الصَّحِيْحَة هي: (مثله وبين مدلول قوله ونحوه).

سقط من ب: أو.

قول ابن دَقِيْق العِيْد في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٦٧.

فإنَّه[١] قد[٢] يتسامح بعض الناس في ذٰلِكَ، وكَثيراً ما يُعبِّرون[٣] عن مثل هٰذَا، بأن يقولوا: مثل حَدِيْثٍ قَبْلَهُ.

وأَخْتارُ أنا في ذٰلِكَ، إذا قال: وبإسناده، أن يذكر الإسناد الأول، فإذا انتهىٰ إلىٰ اللفظ قال: فذكر حَدِيْثاً، ثم قال: وبإسناده، ويذكرُ[٤] المَتْن.

وأَمَّا في الصورة الأُوْلَىٰ فأَخْتارُ أن يَذكرَ الإسنادَ الثاني، فإذا وصل إلىٰ منتهاه قال: وقال مثله. يعني: مثل حَدِيْث قَبْلَهُ، ويذكر المَتْنَ الأَوَّل.

[المَسْأَلَة] الحادية عشرة

إذا كان السَّمَاع علىٰ صفةٍ فيها بعضُ الوَهْنِ[٥]، مثل ما يُحَدَّثُ به في حالة المُذَاكَرَة، فَلْيَقُلْ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ مُذَاكَرَة؛ لأَنَّ الحِفْظَ والمُذَاكَرَةَ تقع فيهما المُسَاهَلَةُ[٦].

---

(١) سقط من ب: فانه.

(٢) ب: وقد.

(٣) سقط من ب: يعبرون عن مثل هٰذَا بأن يقولوا. وورد محلها: وكثيراً ما يقولون مثل حديث قبله.

(٤) هامش م: ويسوق. ومعها صح. يريد تغيير كلمة (ويذكر) بـ (ويسوق).

وفي هامش ل: ثم يسوق، ومعها حـ. أي: في نسخة، وصح.

ب: ثم يسوق المتن.

(٥) ب: الوهم.

(٦) انظر هٰذَا في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٥٦.

قال العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٩٥: (إذا سمع من الشَّيْخ من حفظه في حالة المُذَاكَرَة فعليه بَيَان ذٰلِكَ بقوله: حَدَّثَنَا مُذَاكَرَة، أو في المُذَاكَرَة، ونحو ذٰلِكَ، لأنهم يتساهلون في المُذَاكَرَة، والحِفْظ خَوَّان، ولهٰذَا كان أَحْمَد يمتنع من رِوَايَة ما يحفظه إلَّا من كتابه، وقد منع عَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ وابن المُبَارَك وأبو زُرْعَة الرَّازِيّ أن يحمل عنهم

وقريبٌ من هٰذَا: ما إذا سَمِعَ ولم يُقابِلْ[١]، فَلْيُبَيِّنْ ذٰلِكَ، وَلْيَقُلْ مثَلًا: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ مع الحاجة إلىٰ المُقَابَلَة أو[٢] المُعَارَضَة.

في المُذَاكَرَة شيء. هٰكَذَا قال ابن الصَّلَاح: إن عليه بَيَان ما فيه بعض الوَهْن...، وفي كلام الخَطِيْب أنه ليس بحَتْم، فإنه قال: واستحب أن يقول: حَدَّثَنَاه في المُذَاكَرَة).

وقال أَيضاً: (إذا كان في سَمَاعه نوع من الوَهْن - أي: الضعف - فإن عليه بَيَانه، كأَنْ يسمع من غير أصل، أو كانَ هو أو شَيْخه يتحدث في وقت القِرَاءَة عليه، أو يَنسَخ، أو يَنعَس، أو كان سَمَاع شَيْخه أو سَمَاعه هو بقِرَاءَة مُصَحِّف أو لَحَّان، أو كتابة التَّسْمِيْع بخطّ من فيه نظر، ونحو ذٰلِكَ، فإن في إغفال ذٰلِكَ، وترك البَيَان نوعاً من التَّدْلِيْس).

وانظر: فَتْح البَاقِي ج٢ ص١٩٥ وفَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٦٥ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٢٣ والمُوْقِظَة ص٦٤.

(١) **علىٰ الطَّالِب مُقَابَلَة كتابه** بأصل سَمَاعه، وكتابِ شَيْخه الذي يَرْوِيه عنه، وإنْ كان إجازة... .

أما إذا لم يعارض كتابَهُ بالأصل، ففي جواز روايته من كتابه ذاك قولان:

الأول: لا تجوز. وهو القول المعتمد بين المتقدِّمين، وبه قال القَاضِي عِيَاض، فإن الفكرَ يذهبُ، والقلبَ يسهو، والنَّظَر يَزيغ، والقلمَ يَطْغَىٰ، واختاره من المتأَخِّرين ابنُ أبي الدم.

الثاني: يجوز. بشروط ثلاثة هي: أن يبين عند الرِّوَايَة أنه لم يعارض، وكان النسخ لذٰلِكَ الفرع من أصل معتمد، وكان الناقل صَحِيْح النقل قليل السقط. وهو قول أبي إسْحَاق الإسْفَرَائِيْنِيّ، وآباء بَكْر الإسْمَاعِيْلِيّ والبَرْقَانِيّ والخَطِيْب، وابن الصَّلَاح، ولهم قول في تلك الشروط.

انظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣١٠-٣١٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٣٣-١٣٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٧٠ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٧٧-٧٩ والإلماع ص١٥٨.

وانظر عن **المُقَابَلَة** أيضاً في: المُحَدِّث الفَاصِل ص٥٤٤ والكِفَايَة ص٣٥٠ والجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي ج١ ص٤٢٨ وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤ والمُوْقِظَة ص٦٤ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٧٦ وبشرح عَلِيّ القَارِي ص٢٦٤ وبحثي: مُقَابَلَة النُّصُوْص عند كَتَبَة الحَدِيْث الشَّرِيْف.

(٢) ب: و.

فإنْ[١] لم يفعل ذٰلِكَ:

فإنْ عَلِمَ من نفسه[٢] كثرةَ النسيانِ والخطأ لم يَرْوِ ذٰلِكَ بوجه إلَّا بعد المُقَابَلَة، أو بعد بَيَان آخر، لكثرة الخطأ في الكتابة.

وإنْ كان تَغْلِبُ الصحة علىٰ الكتابة، فقد يُقالُ: إنَّ الظَّاهِرَ عدمُ التغييرِ والمخالفةِ بعد الاطلاع[٣] علىٰ ما في الأصل، ويكونُ البَيَانُ مُستَحسَناً[٤].

وقد يُقالُ: إنَّ الأَصلَ عدمُ وقوعِ هٰذَا المكتوب علىٰ وَفْقِ الأصل، حتىٰ يَتحقَّقَ ذٰلِكَ بالمُقَابَلَة.

[المَسْأَلَة] الثانية عشرة

إذا رُوِيَ الحَدِيْثُ عن شخصَين[٥]، ولم يُميَّزْ لفظُ أَحدِهما عن الآخر في أثناء الحَدِيْث:

فإن كانا ثِقَتَيْنِ فلا بأس[٦]؛ فإنَّ الحُجَّة قائمةٌ بِرِوَايَة العَدْل، ولا

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (وليقل مثلاً... المُعَارَضَة) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٧٧.

(١) في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١٢ نقل قول ابن دَقِيْق العِيْد بتصرُّف: (طُرَّة علىٰ هامش (غ) يظهر أنها من إملاء ابن الصَّلَاح – والصواب أنها من كلام ابن دَقِيْق العِيْد – : (فإن لم يبين ذٰلِكَ، فإن علم كثرة الخطأ لم يروِ ذٰلِكَ... بعد الاطلاع عليها في الأصل... ذٰلِكَ بالمُقَابَلَة).

(٢) سقط من ب: من نفسه.

(٣) ب: الاصطلاع. وهو تحريف.

(٤) ل ب: مستحباً.

(٥) ب: سخين.

(٦) أقحم الناسخ بعد كلمة (فلا بأس)، ما ورد في المَسْأَلَة الثالثة من الباب الثالث الآتي من قوله:

تَضُرُّنا[١] جهالتُه[٢] بعينهِ بعد مَعْرِفَة ثقته.

وإنْ كان أَحدُهما مجروحاً لم يُحتج بلفظ مُعَيَّنٍ؛ لاحتمال أن يكونَ عن المجروح[٣]، والله أعلم[٤].

(في بلد من هو أَوْلَىٰ منه... إلىٰ قوله: أطلق الرَّاوِي الإخبار). وبينت ذٰلِكَ في موضعه.

وهٰذِهِ المَسْأَلَة في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٤٣ نَقْلاً عن ابن دَقِيْق العِيْد.

(١) ل: يضرنا.

(٢) م: جهالة.

(٣) إذا كان الحَدِيْث عن رجلين أحدُهما مجروح، فلا يستحسن إسقاطُ المجروح من الإسناد والاقتصارُ علىٰ ذكر الثِّقَة، خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثِّقَةُ، قال نحواً من ذٰلِكَ أَحْمَد بن حَنْبَل والخَطِيْب أبو بَكْر.

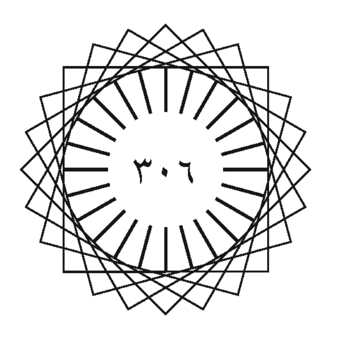
وهٰكَذَا ينبغي إذا كان الحَدِيْث عن رجلين ثِقتين، أن لا يُسقِط أحدَهما منه، لتطرُّق مثل الاحتمال المذكور إليه، وإن كان محذورُ الإسقاط فيه أَقلَّ.

ثم لا يمتنع ذٰلِكَ في الصورتين امتناعَ تحريم، لأن الظَّاهِر اتفاق الروايتين، وما ذكر من الاحتمال نادرٌ بعيد.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٥٧.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٩٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٦٦ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٢٣ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث عليه ص١٥٠ والخُلَاصَة ص١٢٣.

(٤) في هامش م: بلغ مقابلة.


٣٠٦

الباب الثالث

في آداب المُحَدِّث، وآداب كتابة الحَدِيْث

وفيه مَسَائِل:

[المَسْأَلَة] الأُوْلَىٰ

العُمْدَة العُظمىٰ في كل عِبَادَة تَصْحِيْح النِّيَّة(١).

ومن أحسَن(٢) ما يُقْصَدُ في هٰذَا العلم شَيئان:

---

(١) تَصْحِيْح نيَّة المُحَدِّث وطالب الحَدِيْث وأدلته في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٥٩ والجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي ج١ ص١٢٣و٤٩١ والمَنْهَل الـرَّوِيّ ص١٠٥و١٠٨ والمُوْقِظَة ص٦٥ والمُقْنِع ج١ ص٣٩٣ والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٩١ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٩٩ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٧٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٢٧ والخُلَاصَة ص١٤٣ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٦٦ وعَلِيّ القَارِي ص٢٥٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢١ وتَذْكِرَة السامع والمتكلم ص١٣.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (العُمْدَة العظمىٰ... إلىٰ الآن) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٩١-٢٩٢ مع خلافٍ يسيرٍ هو: (... ويحتاج أن يكون... والنفع للعبد...).

(٢) اقتبس السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٧٦ قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع تصرُّف يسير علىٰ النَّحْو الآتي: (ومن أحسَن ما يقصد... أحدهما تعبد... ويحتاج ذٰلِكَ أن يكون... اللفظ ولا... لم أسمعها إلىٰ الآن).

وأَكْمَل نقل بَاقِي المَسْأَلَة في ص٢٧٥: (ولا خفاء... من الأُجور لا سِيَّمَا... فوعاها وأداها إلىٰ من لم يسمعها).

وورد في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٥ كلام ابن دَقِيْق

أَحدُهما: التعبُّدُ بكثرة الصلاة[١] علىٰ النَّبِيّ ﷺ، كُلَّما تكرر ذِكْرُه. ويحتاجُ ذٰلِكَ إلىٰ[٢] أن يكون مقصوداً عند اللفظ به، ولا يخرجُ علىٰ وجه العادة.

والثاني: قَصْدُ الانتفاعِ والنفعِ للغير.

كما قال ابنُ المُبَارَك[٣] - وقد استكثر

العِيْد مع اختلاف يسير: (علىٰ هامش «غ»: [من أحسَن ما يقصد في هٰذَا العلم، التعبد... ويحتاج ذٰلِكَ أن... العادة]).

وفي هامش (غ) النسخة المَغْرِبيَّة أَيضاً من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧١ فيه بعض الاخْتِصَار والتصرُّف علىٰ النَّحْو الآتي: (أضاف علىٰ هامش «غ» من إملاء الشَّيْخ: [قال الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن: من أحسَن ما يقصد في هٰذَا العلم قصد الانتفاع... التي منها نجاتي لم أسمعها إلىٰ الآن - أو كما يقال، ولا خفاء... العلم من الأجر لا سِيَّمَا... إلىٰ من لم يسمعها]).

(١) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح في نوع (كتابة الحَدِيْث) ص٣٠٦: (ينبغي له أن يحافظ علىٰ كَتْبهِ الصلاةَ والسَّلَامَ علىٰ رَسُوْل الله ﷺ عند ذِكره، ولا يسأم من تكرير ذٰلِكَ عند تكرره، فإن ذٰلِكَ من أكبر الفَوَائِد التي يتعجَّلُها طَلَبَةُ الحَدِيْث وكَتَبَتُهُ، ومن أغفل ذٰلِكَ حُرِم حظّاً عَظِيماً... وما يكتبه من ذٰلِكَ فهو دعاءٌ يُثْبته، لا كلامٌ يَرْوِيه، فذٰلِكَ لا يتقيّد فيه بالرِّوَايَة، ولا يقتصر فيه علىٰ ما في الأصل...).

وفي ص٣٧٠: (وليستعمل ما يسمعه من الأَحَادِيْث الوَارِدَة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأَعْمَال الصالحة، فذٰلِكَ زكاة الحَدِيْث).

(٢) سقط من م: إلىٰ. وشطبت من ب.

(٣) **عَبْد الله بن المُبَارَك:** بن واضِح الحَنْظَلِيّ التَّمِيمِيّ مَوْلَاهُم، أبو عَبْد الرَّحْمٰن المَرْوَزِيّ. شَيْخ الإِسْلَام الثِّقَة. تَفَقَّهَ بمَالِك والثَّوْرِيّ، وسمع كثيرين. قال ابن عُيَيْنَة: كان فقيهاً عالماً عابداً زَاهِداً شَيْخاً شُجَاعاً شاعراً. وقال ابن مَهْدِيّ: الأَئِمَّة أربعة: الثَّوْرِيّ ومَالِك وحَمَّاد بن زَيْد وابن المُبَارَك. وقال شُعْبَة: ما قدِم علينا مثله، وقال العِجْلِيّ: ثِقَة ثَبْت في الحَدِيْث، رجل صالح، وكان جَامِعاً للعلم. وقال ابن سَعْد: مات بهِيْت منصرِفاً من الغزو سنة ١٨١هـ. وقبره الآن ظَاهِر في (هِيْت) بالعِرَاق.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٣٨٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٤٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٩٤ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٧٤ وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٨ ص١٦٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٢٩٥ وطَبَقَات

كثرة[١] الكتابة منه - : (لعلَّ الكلمةَ التي فيها نَجَاتي لم أَسمَعْها إلىٰ الآن).

ولا خَفاءَ بها في تبليغ العِلْم من الأُجُور، لا[٢] سِيَّمَا وبرِوَايَة الحَدِيْث يدخلُ الرَّاوِي في دعوة النَّبيّ ﷺ حيثُ قال: (نَضَّرَ اللهُ امْرَأً، سَمِعَ مَقَالتي فوَعَاها، ثم[٣] أدَّاها إلىٰ مَنْ لم يَسمعْها)[٤].

الفُقَهاء للشِّيْرَازِيّ ص٩٤ وتَارِيْخ بَغْدَاد ج١٠ ص١٥٢ وطَبَقَات ابن سَعْد (دار صادر) ج٧ ص٣٧٢ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٧٤ ومُقَدِّمَة كتابه الزُّهْد والرَّقَائِق، الذي حققه الشَّيْخ المُحَدِّث حَبِيْب الرَّحْمٰن الأَعْظَمِيّ ص٣٥-٦١.

(١) ب: لكثرة.

(٢) م: ولا سيما.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ولا خفاء... برِوَايَة... لم يسمعها) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٢٩٣.

(٣) م: فأداها، وأشار المصحح في الهامش إلىٰ أنها: ثم أداها.

(٤) نَضَّرَ اللهُ: دُعَاء له بالنَّضَارَة، وهي النعمة والبَهْجَة، يقال: بتخفيف الضَّاد وتثقيلها، وأَجودُهما التخفيفُ. / انظر: مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ بهامش سُنَن أبي دَاوُد ج٤ ص٦٨.

وحَدِيْث: نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سمع مقالتي... إلخ، ورد بألفاظ متعددة منها:

ما ورد في سُنَن أبي دَاوُد: ١٩ كتاب العلم، ١٠ باب فضل نشر العلم، رقم ٣٦٦٠، ج٤ ص٦٨: (عن زَيْد بن ثَابِت قال سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سمع منا حَدِيْثاً فحفِظه حتىٰ يُبَلِّغَه، فرُبَّ حَامِل فِقْهٍ إلىٰ مَنْ هو أَفْقَه منه، ورُبَّ حَامِل فِقْه ليس بفقيه).

وانظر ألفاظ هٰذَا الحَدِيْث الأُخرىٰ في:

مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٥ ص١٨٣ عن زَيْد بن ثَابِت.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٢ أبواب العلم، ٧ باب ما جاء في الحَثّ علىٰ تبليغ السَّمَاع، رقم ٢٦٥٨، ج٧ ص٣٠٦ عن زَيْد بن ثَابِت، قال التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث حَسَن، قال: وفي الباب عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد ومُعَاذ بن جَبَل وجُبَيْر بن مُطْعِم وأبي الدَّرْدَاء وأَنَس. ورقم ٢٦٥٩ عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد، قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حَسَن صَحِيْح. ورقم ٢٦٦٠ عن ابن مَسْعُوْد.

وسُنَن ابن مَاجَه: المُقَدِّمَة، ١٨ باب مَنْ بلغ علماً، رقم ٢٣٠، ج١ ص٨٤ عن زَيْد بن

[المَسْأَلَة] الثانية

متىٰ احْتيجَ إلىٰ الشخص في روايته، فَلْيَتَصَدَّ لذٰلِكَ.

ويختلفُ ذٰلِكَ بحسَبِ الزمان والمكان[1]، فَرُبَّ بلادٍ مهجورةٍ يقعُ إليها من يحتاج إلىٰ روايته هناك، ولا يحتاجُ إلىٰ روايته في البلاد التي يَكثُرُ فيها[2] العُلَمَاءُ.

ثَابِت. ورقم ٢٣١، ج١ ص٨٥ عن جُبَيْر بن مُطْعِم. ورقم ٢٣٢ عن ابن مَسْعُوْد. ورقم ٢٣٦، ج١ ص٨٦ عن أَنَس بن مَالِك. وفي: ٢٥ كتاب المناسك، ٧٦ باب الخُطْبَة يوم النَّحْر، رقم ٣٠٥٦، ج٢ ص١٠١٥ عن جُبَيْر بن مُطْعِم.

وسُنَن الدَّارِمِيّ ج١ ص٧٤-٧٥ باب الاقتداء بالعُلَمَاء، عن جُبَيْر بن مُطْعِم، وزَيْد بن ثَابِت، و ص٧٦ عن أبي الدَّرْدَاء.

وجَامِع بَيَان العِلْم وفَضْله لابن عَبْد البَرّ عن زَيْد بن ثَابِت ج١ ص٤٦و٤٧. وعن عَبْد الله بن مَسْعُوْد ج١ ص٤٧و٤٨. وعن جُبَيْر بن مُطْعِم ج١ ص٤٩. وأَنَس بن مَالِك ج١ ص٥٠.

والجَامِع الصَّغِيْر ج٢ ص١٨٧ قال السُّيُوْطِيّ: رواه أَحْمَد والتِّرْمِذِيّ وابن حِبَّان عن ابن مَسْعُوْد وهو صَحِيْح، وأورد لفظاً آخر للحَدِيْث وقال: رواه التِّرْمِذِيّ والضِّيَاء عن زَيْد بن ثَابِت وهو صَحِيْح.

وانظر أَيضاً: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢١٨ والإلماع ص١٣و١٥٣و١٧٧ وتَخْرِيْج محقِّقه السَّيِّد أَحْمَد صَقْر في ص١٣.

ولفظ حَدِيْث ابن دَقِيْق العِيْد المذكور في المتن واردٌ في جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْله ج١ ص٤٩ وسُنَن الدَّارِمِيّ ج١ ص٧٥ وكلاهما عن جُبَيْر بن مُطْعِم، لٰكِن فيهما (عبداً) بدلاً من (امرأ).

(١) انظر هٰذَا المعنىٰ ببعض هٰذِهِ الألفاظ في: فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٨١.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ويختلف ذٰلِكَ... العُلَمَاء) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣١١.

(٢) ل: بها.

واسْتحبَّ بعضهم[١] أَنْ يحدِّثَ بعدَ استيفاء الخمسين، وقال: ليس بمُنْكر أَنْ يُحدِّث عند استيفاء الأَربَعِين.

واعتُرِضَ[٢] علىٰ هٰذَا بجَمْعٍ من السَّلَف المتقدِّمِين ومَنْ بعدَهُم من المُحَدِّثِيْن،

---

(١) يريد به القَاضِيَ الفاضلَ أبا مُحَمَّد الحَسَن بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ القائل: (الذي يَصِحّ عندي من طريق الأثر والنَّظَر في الحدّ الذي إذا بلغه الناقل حَسُنَ به أن يحدِّث هو أن يستوفي الخمسين، لأنها انتهاء الكُهُولَة، وفيها مجتمع الأَشُدّ. قال سُحَيْم بن وَثِيْل:

أخو خمسين مُجتَمِعٌ أَشُدِّي ... ونَجَّذني مُداورةُ الشؤونِ

وقال آخر:

هل كَهْلُ خمسينَ إنْ نابَتْهُ نائبةٌ ... مُسَفَّهٌ رَأْيُهُ فيها ومَسْبوتُ

وليس بمستَنْكَر «في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح والمَنْهَل الرَّوِيّ: بمُنْكَر، وفي الإلماع: ينكر – أن يحدِّثَ عند استيفاء الأَربَعِين، لأنها حدّ الاستواء ومُنْتَهَىٰ الكَمَال، نُبِّئَ رَسُوْلُ الله ﷺ وهو ابن أَربَعِين، وفي الأَربَعِين تتناهىٰ عزيمة الإنسان وقوَّته، ويتوفر عقله، ويَجُود رأْيُه، وقال:

في الأَربَعِين إذا ما عاشها رجُلٌ ... ما أوضح الحقَّ والتِّبْيَانَ للرجُل

وفي هٰذَا المعنىٰ شعر كثير... إلخ).

انظر: المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٣٥٢.

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٥٩ والإلماع ص٢٠٠ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٦ والمُقْنِع ج١ ص٣٩٥ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٠٢ وفَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٨٢ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٢٧ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢٧ وكلهم نقلوا رأي الرَّامَهُرْمُزِيّ.

(٢) المعترِضُ هو: القَاضِي عِيَاض في الإلماع ص٢٠٠ إذ تَعقَّب الرَّامَهُرْمُزِيّ بقوله: (واستحسانه هٰذَا لا يقوم له حُجَّة بما قال، وكم من السَّلَف المتقدمين ومَنْ بعدَهم من المُحَدِّثِيْن مَنْ لم ينتهِ إلىٰ هٰذَا السنّ، ولا استوفىٰ هٰذَا العُمْر ومات قبله، وقد نشر من الحَدِيْث والعلم ما لا يُحصىٰ. هٰذَا عُمَر بن عَبْد العَزِيْز توفي ولم يُكمل الأَربَعِين، وسَعِيْد بن جُبَيْر لم يبلغ الخمسين، وكذٰلِكَ إِبْرَاهِيْم النَّخَعِي، وهٰذَا مَالِك بن أَنَس قد جلس للناس ابن نَيِّف وعشرين، وقيل: ابن سبعَ عشرةَ سنة، والناس متوافرون، وشُيُوْخُهُ أحياء: رَبِيْعَة وابن شِهَاب وابن هُرْمُز

مِمَّنْ[1] لم يَنْتَهِ إلىٰ هٰذَا السِّنِّ، ومات قَبْلَهُ.

وقيلَ: إنَّهُ ينبغي[2] إمساكُ المُحَدِّث عن التَّحْدِيْث في السِّنِّ الذي يُخْشَىٰ عليه فيه

ونَافِع ومُحَمَّد بن المُنْكَدِر وغيرهم، وقد سمع منه ابنُ شِهَاب حَدِيْثَ الفُرَيْعَة، وتوفي ابن شِهَاب سنة أربع وعشرين ومائة، وسنُّ مَالِك حين موته نحو الثلاثين، وحَدِيْث ابن شِهَاب عنه قبل هٰذَا. وكذٰلِكَ مُحَمَّد بن إدْرِيْس الشَّافِعِيّ قد أُخذ عنه العلم في سِنّ الحَدَاثة، وانتصب لذٰلِكَ في آخرين من أَئِمَّة المتقدِّمين والمتأخِّرين).

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٠ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٠٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٨٣ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٢٧ وكلهم نقلوا اعتراض القَاضِي عِيَاض.

لٰكِن ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص٣٥٩-٣٦٠ قال معقِّباً علىٰ كلامَي الرَّامَهُرْمُزِيّ وعِيَاض:

(وقد اختُلِف في السنّ الذي إذا بلغه، استحبَّ له التصدي لإسْمَاع الحَدِيْث، والانتصابُ لروايته.

والذي نقوله: إنه متىٰ احتيج إلىٰ ما عنده استُحب له التصدي لروايته ونشره في أَيّ سِنّ كان... قلتُ: ما ذكره ابنُ خَلَّاد غير مستنكَر، وهو محمول علىٰ أنه قاله فيمن يتصدَّىٰ للتَّحْدِيْث ابتداءً من نفسه، من غير براعة في العلم تعجلتْ له قبل السنّ الذي ذكره، فهٰذَا إنما ينبغي له ذٰلِكَ بعد استيفاء السنّ المذكور، فإنه مَظِنَّة الاحتياج إلىٰ ما عنده.

وأما الذين ذكرهم عِيَاض ممن حَدَّث قبل ذٰلِكَ، فالظَّاهِر أن ذٰلِكَ لبراعةٍ منهم في العلم تقدمتْ، ظهر لهم معها الاحتياجُ إليهم فحَدَّثوا قبل ذٰلِكَ، أو لأنهم سُئلوا ذٰلِكَ، إما بصَرِيْح السؤال وإما بقَرِيْنَة الحال).

(١) ب: من.

(٢) قوله: (ينبغي إمساك المُحَدِّث... إلىٰ قوله. إذا خيف منه التخليط) مُخْتَصَر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦١.

وقول ابن خَلَّاد هو في كتابه المُحَدِّث الفَاصِل ص٣٥٤ قال: (فإذا تناهىٰ العُمْر

من الهَرَم والخَرَف، ويُخافُ[١] عليه أن يُخَلِّطَ، ويَرْوِي ما ليس من حَدِيْثه.

قال ابن خَلَّاد: (أَعْجبُ إليَّ أن يُمْسِكَ في الثَّمَانِين).

وهٰـــــــــــذَا[٢] عـــــندمـــا يُـــــــظْـــــــهِـــــرُ

بالمُحَدِّث، فأعجبُ إليَّ أن يُمسك في الثَّمَانِين، فإنه حَدُّ الهَرَم، والتسبيح والاسْتِغْفَار وتلاوة القُرْآن أَوْلَىٰ بأبناء الثَّمَانِين، فإن كان عقله ثَابتاً ورأيه مجتمعاً، يَعرف حَدِيْثَهُ ويقوم به، وتحرَّىٰ أن يُحَدِّث احتساباً رجوتُ له خَيْراً، كالحَضْرَمِيّ ومُوسَىٰ وعَبْدان).

وانظر أَيضاً: الإلماع ص٢٠٤ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٦ والمُوْقِظَة ص٦٦ والمُقْنِع ج١ ص٣٩٥ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ص٢٠٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٨٥ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٢٨ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٥٢.

وفي هٰـذِهِ المصادر: التعقيب علىٰ ابن خَـلَّاد، وذِكـرُ من حَـدَّث بعد الثَّـمَانِين كأَنَس وحَكِيْم بن حِزَام وسَهْل بن سَعْد وعَبْد الله بن أبي أَوْفَىٰ من الصَّحَابَة، وشُرَيْح ومُجَاهِد والشَّعْبِيّ ومَالِك بن أَنَس واللَّيْث بن سَعْد وابن عُيَيْنَة... وغيرهم من التَّابِعِيْن ومن بعدهم.

ابن خَلَّاد: هو أبو مُحَمَّد الحَسَن بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ. نسبة إلىٰ رَامَهُرْمُز، إحدىٰ كُوَر الأَهْوَاز من بلاد خُوْزِسْتَان، في الجنوب الغربي من إيران، رحل كَثيراً، وكان فاضلاً شاعراً مكثِراً من الحَدِيْث، قال يَاقُوْت: (كان القَاضِي الخَلَّادِيّ من أقران القَاضِي التَّنُوْخِيّ)، له مجالس أدبية مع ابن العميد وكبار الأُدَبَاء والعُلَمَاء والكتاب في عَصْره. كان ثِقَة مأموناً حافظاً تَقِيّاً كَرِيْمَ الخُلُق. توفي في حدود سنة ٣٦٠هـ برَامَهُرْمُز.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٩٠٥ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣٠ ويَتِيْمَة الدَّهْر ج٣ ص٤٢٣، وله ترجمة وَاسِعَة في مُقَدِّمَة كتابه المُحَدِّث الفَاصِل لمحققه د. مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

(١) ب: ويخشىٰ. بدلًا من: ويخاف.

(٢) اقتبس السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٨٥ عبارةَ ابن دَقِيْق العِيْد مع اختلاف يسير هو: (وهٰذَا - أي التَّقَيُّد بالسن - عندما يظهر منه أمارة الاختلال... ينبغي له الامتناع لأن... إلىٰ روايته).

وأتبعه بقوله: (يعني كما وقع لجَمَاعَة من الصَّحَابَة).

أَمَارة[١] الاختلالِ، ويُخاف منها[٢]. فأَمَّا مَنْ لم يُظهرْ ذٰلِكَ فيه فلا ينبغي الامتناع، لأنه هٰذَا الوقت أَحوجُ ما يكونُ الناسُ إلىٰ بَيَان[٣] روايتهِ.

وكذٰلِكَ القولُ في الأعمىٰ، إذا خِيْفَ منه التَّخْليطُ.

[المَسْأَلَة] الثالثة

يُستحَبُّ أن لا يُحدِّثَ ببلدٍ[٤] فيه مَنْ هو أَوْلَىٰ منه لسِنِّهِ، أو لغير[٥] ذٰلِكَ، هٰكَذَا قالوا[٦].

وعبارة الاقْتِرَاح في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٢١ مع تغيير يسير: (وهٰذَا عندما تظهر... الناس إلىٰ روايته وهٰكَذَا القول... التخليط).

(١) ل: أمارات.

(٢) في هامش ل: (منه) مع علامة التَّصْحِيْح صح. ولعله من نسخة.

ب: أو يخاف منها.

(٣) سقط من ل: بَيَان.

(٤) ب: في بلد.

ومن هنا بدأ ما أقحمه الناسخ بعد كلمة (فلا بأس) الـوَارِدَة قبل الباب الثالث ببضعة أسطر.

ويبدو أن هٰذَا المقدار المقحم كان في النسخة المَنْقُوْل منها في صفحة وَاحِدَة، فتقدمت بالتجليد، فحسب ناسخ النسخة (ب) أن تسلسلها هو هٰذَا، لأن المكان الذي انتهت فيه هٰذِهِ الصفحة مُتَّصِل بما بعده وهو: (قائلاً أَخْبَرَنَا فُلَان...).

(٥) ل ب: غير.

(٦) قولهم **باستحباب ذٰلِكَ**، في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٢. وانظر: المَنْهَل الـرَّوِيّ ص١٠٧ والمُـوْقِظَة ص٦٦ والمُقْنِع ج١ ص٣٩٦ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٠٨ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٨٨ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٢٩ والخُلَاصَة ص١٤٤ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٥٣.

ولا بُدَّ أن يكونَ ذٰلِكَ مشروطاً بأن لا يُعارِضَ هٰذَا الأَدبُ ما هو مصلحةٌ راجحةٌ عليه.

ومن الآداب المذكورة:

أنه إذا الْتُمِسَ[١] منه ما يعلمُهُ[٢] عند غيره، بإسنادٍ أَعلىٰ من إسنادِهِ[٣]، أو[٤] أرجح من وجهٍ آخر، أن يُعْلِمَ الطَّالِبَ به ويُرشدَهُ إليه نُصْحاً[٥].

وهٰذَا أَيضاً يُفَصَّل الحالُ فيه:

وينبغي[٦] أن يكون عند الاستواء فيما عدا الصفةَ المرجَّحةَ، أَمَّا مع التفاوت[٧]: بأن

---

(١) قوله: (إذا التمس منه ما يعلمه... إلىٰ قوله: ويرشده إليه نصحاً)، مُخْتَصر من كلام ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص٣٦٢.

(٢) ب: ما يعلم أنه عند.

(٣) ب: من إسناد أو راجح من وجه.

(٤) م: وأرجح.

(٥) أي: لأن الدين النصيحة.

(٦) نقل كلامَ ابن دَقِيْق العِيْد هٰذَا مع بعض التصرُّف كلٌّ من:

السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٨٨ قال: (علىٰ أن ابن دَقِيْق العِيْد خصَّ ذٰلِكَ بما إذا حصل الاستواء فيما عدا... الأعلىٰ عامياً... والأنزل عارفاً... عن هٰذَا العالي ما يوجب خللاً).

والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٢٩ قال: (ينبغي أن يكون هٰذَا... عامياً والأنزل عارف ضابط فقد يتوقف في الإرْشَاد إليه، لأنه قد يكون في الرِّوَايَة عنه ما يوجب خللاً).

وذكره الشَّيْخ أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر في البَاعِث الحَثِيْث ص١٥٣ وقال: (وهٰذَا قيد صَحِيْح).

وكلام ابن دَقِيْق العِيْد: (وينبغي... خللاً) في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٢٤ بنصه.

(٧) ب: التقارب.

يكونَ الأعلىٰ إسناداً عاميّاً لا مَعْرِفَة له بالصَّنْعةِ، والأنزلُ إسناداً عارفاً ضابطاً[١]، فهٰذَا يتوقَّفُ فيه بالنسبة إلىٰ الإرْشَاد المذكور؛ لأنه قد يكون في الرِّوَايَة عن هٰذَا الشخص العامِّيّ ما يُوجبُ خَلَلاً.

ومن آدابه:

أن يُحدِّثَ علىٰ طهارةٍ[٢] ووَقَارٍ وهَيْبَة وتَمكُّنٍ.

ورُوِيَ عن مَالِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: أنه كان يَغتَسِل للحَدِيْث، ويَتَبخَّرُ، ويَتَطيَّبُ. فإنْ رفَعَ أَحدٌ صوتَه في مجلسه زَبَرَه[٤]، وقال: قال الله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾[٥].

---

(١) ب: عارف ضابط.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (أن يحدث علىٰ طهارة... إلىٰ قوله: فوق صوت النَّبِيّ)، مُسْتَفَاد من حال مَالِك بن أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في رِوَايَة ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص٣٦٣ بسنده إلىٰ إسْمَاعِيْل بن أبي أُوَيْس.

وانظر: التَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٣١ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٥٣ والخُلَاصَة ص١٤٤ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٧ والمُوْقِظَة ص٦٦ والمُقْنِع ج١ ص٣٩٨ وشرح نُخْبَة الفِكَر وعَلِيّ القَارِي عليه ص٢٥٥ وأدب الإملاء والاستملاء ص٢٦-٢٧.

(٣) سقط من ب: رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٤) زَبَرَه: هٰكَذَا أَيضاً في: المَنْهَل الرَّوِيّ، والمُوْقِظَة، والمُقْنِع، والتَّقْرِيْب، وتَدْرِيْب الرَّاوِي، ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح مع التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٢٤٦، واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث، وأدب الإملاء والاستملاء. والمُرَاد به: انتهره وزجره.

وفي مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح المطبوع بهامشها مَحَاسِن الاصْطِلَاح، والمشار إليها عند الإطلاق ص٣٦٣: زجره.

وانظر هٰذَا المعنىٰ في: المِصْبَاح المُنِيْر، مادة (زبره).

(٥) من سورة الحُجُرَات، الآية ٢.

وَلْيُقْبِلْ علىٰ القوم[١] بوجهه، ولا يُوردِ[٢] الحَدِيْثَ سَرْداً يَمنعُ السامعَ من إدراك بعضه[٣].

ولقد تسامحَ[٤] الناسُ في هٰذِهِ الأعصار، فيستعجلُ القُرَّاء استعجالًا يمنعُ من إدراك حروف كثيرة، بل كلمات.

وهٰذَا عندنا شديدٌ؛ لأَنَّ عُمْدَة الرِّوَايَة: الصِّدقُ، ومطابقةُ[٥] ما يُخْبَرُ به للواقع.

وإذا قال[٦] السامعُ علىٰ هٰذَا الوجه: قَرَأَهُ[٧] عَلَيَّ فُلانٌ وأنا أسمعُ،

---

(١) م: الناس.

(٢) ب: يسرد.

(٣) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وليقبل علىٰ القوم... إلىٰ قوله: إدراك بعضه)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٣.

(٤) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ولقد تسامح الناس... وانتفت الريبة من كل وجه)، مَنْقُوْل في هامش (غ) النسخة المَغْرِبيَّة من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٥٩ مع اختلاف يسير هو: (من هامش «غ» حَاشِيَة، من أمالي الشَّيْخ: [ولقد تسامح... حروف كثيرة وهٰذَا عندنا... وأنا أسمع، أو: أنا فُلَان قِرَاءَة... من غير بَيَان؛ هٰذَا تسامح... عن معنىٰ الإخبار بل هاهنا أمر آخر، وهو... المتقدمون علىٰ مثل هٰذَا التساهل... أن يستقرى الشَّيْخ... قائلاً: أنا فُلَان من غير أن يقول: قَرَأَهُ عليه، لأنا قد بينا... يسمع الجزء واصلاً...]).

ونقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٩٢ الجمل الثلاث الأُوْلَىٰ من قول ابن دَقِيْق العِيْد، أي: إلىٰ قوله: بل كلمات. بتصرُّف يسير.

وانظر الكلام عن **القِرَاءَة السَّرِيْعَة والمُدْغَمَة** في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٤٥ والمُوْقِظَة ص٦٧.

وكلام ابن دَقِيْق العِيْد مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٢٥-٣٢٦ مع اختلاف يسير هو: (ولقد تسامح... الوجه قرئ علىٰ فُلَان... فهو تسامح... أن يستقرأ الشَّيْخ... لأنا قد قلنا: إن الإخبار... أن تكون... وانتفت الريبة من كل وجه).

(٥) ب: فيطابقه.

(٦) ب: قيل.

(٧) م: اقراه.

أو[١] أَخْبَرَنَا فُلَانٌ قِرَاءَةً عليه وأنا أسمع، فهٰذَا إخبارٌ غيرُ مطابق، فيكون كذباً.

وما قيل في هٰذَا من أنه: يدخُل في الإجازة المقرونة بالسَّمَاع، ويكون ذٰلِكَ رِوَايَة لبعض الألفاظ بالإجازة من غير بيَان، فهٰذَا تسامحٌ لا أرضاه؛ لما أشرنا إليه من بعد لفظ الإجازة من معنىٰ الإخبار.

بل هٰهُنَا أَمرٌ زائد[٢]، وهو دَلالةُ اللفظِ علىٰ أَنَّه سمع جميعَ ما يَرْوِيه من[٣] الشَّيْخ، ولم يكن المتقدِّمون علىٰ هٰذَا التساهل. هٰذَا أبو عَبْد الرَّحْمٰن النَّسَائِيّ[٤] يقول فيما لا يُحصَىٰ من المواضع في كتابه: وذَكَر كلمةً معناها كذا وكذا.

والذي أراه في مثل هٰذَا أن يَستقرَّ الشَّيْخُ بِروَايَة جميع الجزء، فإذا وقع مثل هٰذَا في السَّمَاع، أطلق الرَّاوِي الإخبارَ[٥] قائلًا: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، من غير أن يقول: قِرَاءَةً عليه[٦].

---

(١) ل ب: وأخبرنا.

(٢) سقط من ب: زائد.

(٣) ب: عن.

(٤) النَّسَائِيّ: أبو عَبْد الرَّحْمٰن أَحْمَد بن شُعَيْب بن عَلِيّ. القَاضِي الحافظ، صاحب كتاب السُّنَن، قال أبو عَلِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ: كان من أَئِمَّة المُسْلِمِيْن، والإمَام في الحَدِيْث بلا مدافعة، قال ابن يُوْنُس: كان ثِقَة ثَبْتاً حافظاً. توفي بِفِلَسْطِيْن سنة ٣٠٣هـ. والنَّسَائِيّ نسبة إلىٰ (نَسَاء) مَدِيْنَة بخُرَاسَان.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٦ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٩٨ ومِرْآة الجَنَان ج٢ ص٢٤٠.

وذكر قول النَّسَائِيّ في المُوْقِظَة ص٦٧.

(٥) م: والإخبار. وأشار المصحح في الهامش إلىٰ أن تكون: عند الإخبار. ووضع معها صح.

ب: إلىٰ هنا انتهىٰ ما أقحمه الناسخ بعد كلمة (فلا بأس) الوَارِدَة قبل الباب الثالث ببضعة أسطر. وأشرت إلىٰ سبب هٰذَا الإقحام آنِفاً.

(٦) سقط من ل: عليه.

لأَنا قد بَيَّنَّا أَنَّ الإخبارَ الجُمْلِيَّ في هٰذَا كافٍ لمطابقة الواقع[١]، وكونهِ علىٰ قَانُوْن الصدق.

وغَايَة[٢] ما في الباب، أن يكونَ بعضُ تلك الألفاظ التي لم يسمعْها داخلةً في هٰذَا الإخبار الجُمْلِيّ، وذٰلِكَ صدقٌ.

وإنما كرِهنا ذٰلِكَ فيما إذا لم يُسمَعِ الجزءُ أَصلاً لمخالفتهِ العادةَ[٣]، أو[٤] لكونه قد يُوقعُ تُهمَةً، إذا عُلِمَ أنه لم يسمع الجزء من الشَّيْخ، وهٰذَا مَعْدُوْم في هٰذِهِ[٥] الصورة. لا سِيَّمَا إذا أثبت السَّمَاعَ بغير خَطِّهِ، وانتفت الرِّيْبَةُ من كلِّ وجه.

واستحبوا[٦] أَيضاً عقدَ مجلسِ الإملاء، تَأَسِّياً بالسَّلَف الماضِين، ولأنه لا يقومُ بذٰلِكَ إلَّا أَهلُ المَعْرِفَةِ، ولأَنَّ السَّمَاعَ يكون مُحَقَّقاً متبيِّنَ الألفاظِ، مع العادة في قِرَاءَته للمُقَابَلَة بعد الإملاء.

وقد قال الحافظُ أبو طاهرٍ السِّلَفِيّ شِعْراً[٧] فيه:

---

(١) م: الواقعة.

(٢) ل ب: غاية.

(٣) ب: للعادة.

(٤) م: ولكونه.

(٥) م: هذا. وهو تحريف.

(٦) **استحباب عقد مجلس الإملاء**، في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٤. وهو أَيضاً في: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٧ والمُقْنِع ج١ ص٤٠١ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٣٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢١١ وفَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٩٤.

وانظر من استحبه من السَّلَف في أدب الإملاء والاستملاء للسَّمْعَانِيّ ص١٣ وما بعدها.

(٧) ب: شعر. وسقط: فيه.

فـأَجَـلُّ أنـواعِ الـحَـدِيْث بـأَسْـرِهـا ما يَـكـتُـب الإنـسـانُ في الإمـلاءِ[١]

ومن آدابه:

افتتاحُ الكلام بحمد الله تعالىٰ، والصلاةِ علىٰ رَسُوْل الله ﷺ.

ومن عادتهم: أن يقول المُسْتَمْلِي: مَنْ ذَكَرْتَ أو ما ذَكَرْتَ، رَحِمَكَ اللهُ أو غَفَرَ اللهُ لك، أو ما أَشْبَهَهُ من الدُّعاء[٢].

---

(١) ب: من إملاء.

البيت في أدب الإملاء والاستملاء للسَّمْعَانِيّ ص١١ من بيتين ذكرهما بسنده إلىٰ السِّلَفِيّ. وفيه: فأجَلُّ أنواع السَّمَاع بأسرها... .

أبو طَاهِر السِّلَفِيّ: عِمَاد الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد الأَصْبَهَانِيّ الشَّافِعِيّ. رحل كَثيراً، وسَمِع ما لا يوصَف كثرةً، قال السَّمْعَانِيّ: (ثِقَة وَرِعٌ متقِنٌ ثَبْتٌ فَهِمٌ حافظٌ، له حَظٌّ من العَرَبِيَّة كثير الحَدِيْث حَسَن البَصِيْرَة فيه). له مَعَاجِم ثلاثة: مُعْجَم لمَشْيَخَة أَصْبَهَان، ومُعْجَم لمَشْيَخَة بَغْدَاد، ومُعْجَم لبَاقِي البلاد، سماه مُعْجَم السَّفَر. ولد بأَصْبَهَان، واستوطن الإِسْكَنْدَرِيَّة خمساً وستين سنة، ومات فيها سنة ٥٧٦هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٢٩٨ ووَفَيَات الأَعْيَان ج١ ص١٠٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٦ ص٣٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٤ ص٢٥٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٥٤ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٥٥ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٦ ص٨٧ وغَايَة النِّهَايَة ج١ ص١٠٢ ومُقَدِّمَة كتابه مُعْجَم السَّفَر الذي حققته د. بهيجة الحَسَنِيّ، وقد ظهر منه الجزء الأول فقط.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (تأسياً بالسَّلَف... الإنسان في الإملاء) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٢٧ بنصه.

(٢) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٥: (ويستحب افتتاح المجلس بقِرَاءَة قَارِئ لشيء من القُرْآن العَظِيْم، فإذا فرغ استنصت المُسْتَمْلِي أَهلَ المجلس إن كان فيه لَغَطٌ، ثم يُبَسْمِل، ويَحْمَد الله تبارك وتعالىٰ، ويُصلِّي علىٰ رَسُوْل الله ﷺ، ويتحرّىٰ الأبلغَ في ذٰلِكَ، ثم يُقبِل علىٰ المُحَدِّث، ويقول: من ذكرتَ أو ما ذكرتَ، رحمك الله، أو غَفَرَ اللهُ لك، أو نحو ذٰلِكَ).

وانظر هٰذَا في: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٧ والمُقْنِع ج١ ص٤٠٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢١٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٩٨ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب

والأحسَنُ عندي[١]، أن يقول: مَنْ حَدَّثَكَ، أو مَنْ أخبَرَكَ، إن لم يكن تقدّم من الشَّيْخ لأحدٍ[٢] ذِكْرٌ، إلَّا أن تكونَ[٣] هٰذِهِ العبارة، أعني قوله: مَنْ ذَكَرْتَ، عادةً للسَّلَف مستمرةً، فالاتِّبَاعُ أَوْلَىٰ.

وَلْيُثْنِ[٤] علىٰ شَيْخه في حال الرِّوَايَة عنه[٥] بما هو أَهْلٌ، ولا

الرَّاوِي ج٢ ص١٣٤ والخُلَاصَة ص١٤٤ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٥٣ وأدب الإملاء والاستملاء للسَّمْعَانِيّ ص٥٢-٥٣ والجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي ج٢ ص٥٦.

وفي الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٩٤: (ثم يُقْبل علىٰ الشَّيْخ قائلاً له: مَنْ ذكَرْتَ، أي: من الشُّيُوْخ، أو ما ذكرتَ، أي: من الأَحَادِيْث. وقال يَحْيَىٰ بن أَكْثَم: «نلتُ القَضَاءَ، وقَضَاءَ القُضَاة، والوِزَارَة، وكذا وكذا، ما سُرِرْتُ بشيء مثل قول المُسْتَمْلِي: مَنْ ذكرتَ، رحمك الله»).

(١) نقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٩٨-٢٩٩ قولَ ابن دَقِيْق العِيْد من الاقْتِرَاح متصرِّفاً فيه: (والأحسَن أن يقول... إن لم يقدم الشَّيْخ ذكر أحد إلَّا أن يكون الأول عادة... أَوْلَىٰ).

ونقل ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٤٠٤ العبارة بتصرُّف هو: (قال الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن القُشَيْرِيّ: الأحسَن أن يقولَ: من حدثك، أو: من أخبرك، إن لم يقدِّم الشَّيْخُ ذكرَ أَحدٍ).

(٢) ب: ذكر لأحد.

(٣) ل: يكون.

(٤) ب: وليثني. وهو تحريف، لأنه فعل مُضَارِع مجزوم بحذف حرف العِلَّة.

الثناء علىٰ الشَّيْخ في حال الرِّوَايَة بما هو أهل له، في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٥. وانظر: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢١٦ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٣٦ والخُلَاصَة ص١٤٤ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٥٣ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٠٠.

(٥) سقط من ل: في، عنه.

يتجاوز[١] إلىٰ أن يأتي في ذٰلِكَ بما لا يستحقُّهُ الشَّيْخُ[٢]؛ فإن مَعْرِفَة مراتب الرُّوَاة من المهمَّات.

فمتىٰ وَصَفَ غيرَ الحافظِ بالحِفْظ فقد نَزَّله منزلةً يترتبُ عليها حُكْمٌ.

ومتىٰ انتهىٰ[٣] إلىٰ ذِكْر النَّبِيّ ﷺ، قيل: يرفع الصوت.

ومن الآداب:

إذا جَمَع بين جَمَاعَة من شُيُوْخه في الرِّوَايَة[٤] عنهم، أن يُقدِّمَ مَنْ يَستحقُّ التقديمَ الأعلىٰ إسناداً والأحفظَ[٥]. وتقديمُ الأحفظِ والأتقنِ أَوْلَىٰ.

---

(١) في فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٠١: (وليحذر من التجاوز إلىٰ ما لا يستحقه الشَّيْخ، كأن يصفه بالحفظ وهو غير حافظ، لما يترتب علىٰ ذٰلِكَ من الضرر).

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ولا يتجاوز... حكم) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٣٠ بنصه.

(٢) سقط من ب: الشَّيْخُ.

(٣) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٥: (وكلما انتهىٰ إلىٰ ذكر النَّبِيّ ﷺ صلَّىٰ عليه، وذكر الخَطِيْب: أنه يرفع صوته بذٰلِكَ). وانظر: الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي ج٢ ص١٤١.

(٤) في هامش ل: بالرواية حـ. أي: في نسخة.

ب: بالرواية.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (يقدم من يستحق... إسناداً أو الأحفظ... أَوْلَىٰ) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٣٦.

(٥) **تقديم الأعلىٰ إسناداً أو الأَوْلَىٰ من وجه آخر**، في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٦.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢١٩.

واختاروا في الانتقاء ما علا[١] سَنَدُه، وقَصُرَ مَتْنُهُ.

وكان[٢] الحُفَّاظ المتقدمون يختارون ما فيه فائدة تَخُصُّهُ بالنسبة إلىٰ غيره، كزِيَادَة في المَتْن، أو غرابةٍ في السَّنَد، أو بتَبْيِيْنٍ[٣] لمُجْمَل.

ولهٰذَا كان يُختار للانتقاء[٤] الحُفَّاظُ.

ويُتَجَنَّبُ في الإملاء ما لا تحتملُهُ عُقُوْلُ الحاضرين، أو[٥] ما يقعُ لهم فيه شُبْهَةٌ أو إشْكال[٦].

وينبغي أن يَتَخَيَّر لجُمْهُوْر الناس أَحَادِيْثَ[٧] فَضَائِل الأَعْمَال وما يناسبُها، وللمُتَفَقِّهَةِ[٨] أَحَادِيْثَ الأَحْكَام. وَلْيَجْتَنِبِ[٩] الموضوعاتِ، فإنْ كان ولا بُدَّ، فمَعَ بَيَان

(١) م ل: علىٰ سندُهُ. وليس بصواب.

(٢) ب: كان.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وكان الحُفَّاظ... للانتقاء الحُفَّاظ) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٣٦ بنصه.

(٣) ب: تبيين.

(٤) م ب: الانتقاء. وهو تحريف.

(٥) م: و.

(٦) ب: وإشكال.

قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واختاروا في الانتقاء... إلىٰ قوله: شبهة أو إشكال). انظر نحوه وأخصر منه في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٦.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (أو ما يقع... أمرها) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٣٨ بنصه.

(٧) سقط من ب: أَحَادِيْث.

(٨) ب: وللمتفقه.

(٩) ب: وليجنب.

أَمرِها.

ومن عادتهم: خَتْمُ مجالسِ[١] الإملاءِ بالحكايات والأشعار، فإن كانت مناسِبةً لما تقدَّم من الأَحَادِيْث فهو أحسَنُ.

هٰذِهِ آداب المُحَدِّث.

وأَمَّا آدابُ الطَّالِب:

فبَعْدَ حُسْنِ النِّيَّة[٢] التي هي رأسُ المال. أن يأخذَ نفسَه بالأَخْلَاق الزَّكِيَّة، والآداب المَرْضِيَّة.

---

(١) **ختم مجالس الإملاء بالحكايات والأشعار، في:**

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٦. وانظر: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٢٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٠٨ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٣٨ وأدب الإملاء والاستملاء ص٦٨-٧٠.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (فإن كانت مناسبة... أحسن) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٤٢ بنصه.

(٢) **حُسْن نيَّة طالب الحَدِيْث، مع الأَدِلَّة، في:**

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٨ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص١٠٨ والمُقْنِع ج١ ص٤٠٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٢٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣١٢ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٤٠ والخُلَاصَة ص١٤٣ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٦٦ وبحَاشِيَة عَلِيّ القَارِي ص٢٥٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢١ وتَذْكِرَة السامع والمتكلم ص٦٨.

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (بعد حُسْن النية... إلىٰ قوله: للأَوْلَىٰ فالأَوْلَىٰ)، مُخْتَصَر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٨-٣٦٩.

وَلْيَجِدّ في الاجْتِهَاد[١]، ويبدأ بالسَّمَاع من شُيُوْخ أهل مِصْرِه، مُقَدِّماً للأَوْلَىٰ[٢] فالأَوْلَىٰ.

والناسُ اليومَ مُنهَمِكون علىٰ طلب العالي، فهو عندي الذي[٣] أَضَرَّ بالصَّنْعة، فإنه اقتضىٰ الإضرابَ عن طلب المُتْقِنِيْن والحُفَّاظ، ولم[٤] يكن فيه إلَّا الإعراضُ عن مَنْ طَلَبَ العلمَ بنفسه وضبطه بتَمْيِيْزه[٥] إلىٰ مَنْ أُجْلِسَ في المجلس[٦] صَغِيْراً لا تَمْيِيْزَ له ولا ضبطَ ولا فَهْمَ، طلباً للعُلُوّ بقِدَم السَّمَاع.

فإذا فَرَغ من[٧] أهل مِصْرِهِ فَلْيَرْحلْ إلىٰ غيرهم[٨]، ولا يتساهلْ في التَّحَمُّل والسَّمَاع. ويستعمل ما يسمعُه من الأَحَادِيْث المُرَغِّبَةِ في الخير، ما لم تكنْ موضوعةً، أو تقتضي إثباتَ شيء من الأَحْكَام لا علىٰ الوجه.

(١) ب: اجتهاد.

(٢) ب: الأولىٰ.

(٣) سقط من م: الذي.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (والناس اليوم... بقدم السَّمَاع) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٥٧ بنصه.

(٤) م ل ب: ولو لم يكن فيه. وما أثبتناه موافق للسِّيَاق. ويؤكده: ما نقله السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص١٩ عن ابن دَقِيْق العِيْد متصرِّفاً في عبارته قليلاً قال: (قال ابن دَقِيْق العِيْد: ولم يكن فيه إلَّا الإعراض... بنفسه بتَمْيِيْزه إلىٰ من أُجلس صَغِيْراً... للعلو وتقدم السَّمَاع).

وسيأتي رأي ابن دَقِيْق العِيْد هٰذَا، عند كلامه في الباب الخامس في مَعْرِفَة العالي والنازل.

(٥) ب: تميزه.

(٦) ب: صغيراً في المجلس لا منزلة ولا ضبط.

(٧) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (فإذا فرغ من أهل مِصْره... إلىٰ قوله: المرغبة في الخير)، مُخْتَصَر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٦٩-٣٧٠.

(٨) م ب: غيره.

وَلْيُعَظِّمِ[1] الشَّيْخَ، ولا يُثقِّلْ، ولا يُطوِّلْ تَطْوِيْلًا يُضْجِرُ.

ولا يستعملْ ما قاله بعضُ الشُّعَراء:

أَعْنِتِ[2] الشَّيْخ بالسؤال تَجِدْهُ سَلِساً يَلْتَقِيكَ بالرَّاحَتَيْنِ

---

(١) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وليعظم الشَّيْخ... إلىٰ قوله: تَطْوِيْلًا يُضْجِرُ)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧٠.

(٢) **العَنَت**: المشقة الشديدة، لقاء الشدة. والإعنات: تكليف غير الطاقة.

تَاج العَرُوْس مادة (عنت).

وفي هامش ل: الإعتات: الإلحاح، وقد حرف الناسخ (الإعنات) إلىٰ (الإعتات).

في المُحَدِّث الفَاصِل للرَّامَهُرْمُزِيّ ص٣٦١: حَدَّثَنَا أَحْمَد بن هَارُوْن البَرْدِيْجِيّ، ثنا أبو حَاتِم الرَّازِيّ، ثنا مُحَمَّد بن عَمْرو الشَّامِيّ، ثنا أبو تُمَيْلَة يَحْيَىٰ بن واضِح قال: جلستُ يوماً إلىٰ عَبْد الله بن المُبَارَك، فرآني ساكتاً لا أسأل عن شيء، فقال: ما لكَ لا تسأل عن شيء؟

إنْ تَعَلَّيْتَ عن سؤالِكَ عَبْدَ الله ترجِعْ إذَنْ بِخُفَّيْ حُنَيْنِ

فاغتتِ الشَّيْخَ بالسؤال تجدْه سَلِساً يَلْتَقِيكَ بالراحتَيْنِ

وإذا لم تَصِحّ صياحَ الثَّكَالَىٰ رحتَ عنه وأنت صِفْرُ اليَدَيْنِ

وفي جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْله لابن عَبْد البَرّ ج١ ص١٠٨: (أَخْبَرَنِي عَبْد الوَارِث بن سُفْيَان قال: حَدَّثَنَا قَاسِم بن أَصْبَغ، قال: حَدَّثَنَا دَاوُد بن أَيُّوْب بن أبي حجر قال: قدم رجل علىٰ ابن المُبَارَك وعنده أهل الحَدِيْث، فاستحىٰ يسأل، وجعل أهل الحَدِيْث يسألونه، قال: فنظر ابن المُبَارَك إليه، فكتب بطاقة، وألقاها إليه، فإذا فيها:

إن تلبست عن سؤالك عَبْدَ الله ترجع غداً بخُفَّيْ حُنَيْنِ

فاعنت الشَّيْخَ بالسؤال تجده سَلِساً يَلْتَقِيك بالرَّاحَتَيْنِ

وإذا لم تَصِحّ صياح الثَّكَالَىٰ قُمْتَ عنه وأنت صِفْرُ اليَدَيْنِ

والبيتان في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٣٢٢: (أغثت الشَّيْخ... رجعت عنه وأنت...)، مع النهي عن اسْتِعْمَال ما قاله. والتحريف ظَاهِر في (أغثت، ورجعت).

وإذا لم تَصِحّ صِيَاحَ الثَّكَالَىٰ رُحْتَ عنه وأَنتَ صِفْرُ اليَدَيْنِ

وَلْيُفِدِ[1] الطلبةُ بعضُهم بعضاً، ولا يمنع السَّمَاعَ، ولا يمنعه الحَيَاءُ والكِبْرُ[2] عن كثير من الطَّلَب؛ فـ(لا يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ ولا مُسْتَكْبِرٌ)[3]، و(مَنْ رَقَّ وَجهُه، رَقَّ عِلْمُهُ)[4].

وَلْيَكْتُبْ ما يستفيدُه، ولو أنَّه ممن دونَه.

ويسمع الأجزاءَ والكُتُبَ علىٰ التَّمَام.

ولا ينتخِبْ إذا أمكنه ذٰلِكَ، فإذا اتَّسعَ مسموعُهُ، بحيثُ يكونُ كتابةُ الكُتُبِ كَامِلَةً كالتكرار فَلْيَنْتَخِبْ ما يستفيد[5].

ب: اغتث. وبعد البيتين: الاعتاث الإلحاح.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ولا يستعمل ما قاله... صفر اليدين) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٣٦٨ بنصه.

(١) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وَلْيُفِد الطلبة بعضُهم... إلىٰ قوله: علىٰ التمام ولا ينتخب)، مُخْتَصَر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧١-٣٧٢.

وانظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٢٣-٣٢٨.

(٢) ب: أو الكبر.

(٣) **لا يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ ولا مُسْتَكْبِرٌ**: كلمة قالها مُجَاهِد، كما عَلَّقه البُخَارِيّ في صَحِيْحه عنه.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٢٢.

وانظر قول مُجَاهِد أيضاً في: صَحِيْح البُخَارِيّ، ٣ كتاب العِلْم، ٥٠ باب الحَيَاء في العِلْم. / فَتْح البَارِي ج١ ص٢٢٨.

(٤) **مَنْ رَقَّ وجهُه رَقَّ عِلْمُهُ**: كلمة قالها عُمَر بن الخَطَّاب وابنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٢٢.

(٥) ب: فلسحب. وسقط: ما يستفيد.

وكذٰلِكَ إذا قلَّتْ ذاتُ يدهِ، أو قَلَّ الزمنُ عند[١] أخذ الكتب كَامِلَة[٢] فَلْيَنْتَخِبْ. وقد كان الناسُ علىٰ ذٰلِكَ.

وَلْيُقَدِّمِ[٣] العِنَايَةَ بالكُتُب السِّتَّةِ، ومُقَدَّمُهَا[٤] الصَّحِيْحَان، ثم كُتُبُ المَسَانِيْد، وكُتبُ العِلَل، وكُتبُ الضَّبْط لمُشْكِلِ الأَسْمَاء، والمُؤْتَلِف[٥] والمخْتَلِف[٦].

وَلْيُتْقِنْ ما أَشكلَ عليه، وَلْيُذَاكِر بما عنده، ويَشتغلْ بالتَّصنيف والتَّخْرِيْج، فهو

---

(١) م ب: عن.

(٢) ب: كاملًا.

(٣) قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وليقدم العِنَايَة بالكتب الستة... إلىٰ قوله: عوناً له علىٰ الحفظ)، مُخْتَصَر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٧٣-٣٧٤.

وانظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٣٣٢-٣٣٩ وفيه تفصيل كَبِيْر.

(٤) ل ب: وأقدمها.

(٥) في هامش ل: (من) ومعها: صح، مشار إليها بسهم فوق واو (والمخْتَلِف) وشطب الواو. فتكون: (والمُؤْتَلِف من المخْتَلِف).

ب: والمؤتلف من المختلف.

(٦) **الكتب السِّتَّة**: علىٰ رأسها الصَّحِيْحَان (صَحِيْح البُخَارِيّ وصَحِيْح مُسْلِم)، ثم تليها كتب السُّنَن الأربعة وهي: سُنَن أبي دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة.

وكتب المَسَانِيْد: مثل: مُسْنَد الإمَام أَحْمَد، وأبي دَاوُد الطَّيَالِسِيّ، وعَبْد بن حُمَيْد، والحُمَيْدِيّ... .

وكتب العِلَل: ومن أجودها: كتاب العِلَل عن أَحْمَد بن حَنْبَل، وكتاب العِلَل عن الدَّارَقُطْنِيّ... .

وكتب الضبط لمُشْكِلِ الأَسْمَاء، والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف: ومن أهمها كتاب الإكْمَال لابن مَاكُوْلَا.

من[1] أَعْظَم الأشياء عَوْناً له علىٰ الحِفْظ.

وَلْتَكُنْ عِنايتُه[2] بالأَوْلَىٰ فالأَوْلَىٰ من عُلُوْم الحَدِيْث.

ونحن نرىٰ أَنَّ أَهمَّها ما يُؤَدِّي إلىٰ مَعْرِفَة صَحِيْح الحَدِيْث.

ومن الخطأ الاشتغالُ بالتَّتِمَّاتِ والتَّكْمِلاتِ من هٰذِهِ العُلُوْم وغيرها مع تضييع المُهِمَّات.

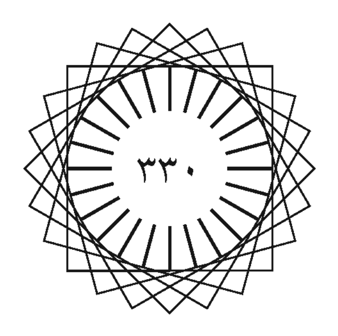
---

(١) في هامش ل: أعون حـ. أي: في نسخة، لتكون: من أعون الأشياء علىٰ الحفظ.

ب: فهو من أعون الأشياء له علىٰ الحفظ.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ولتكن عنايته... إلىٰ قوله: مع تضييع المهمات)، نقله السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٣٤٥ لٰكِن حذف منه: (من عُلُوْم الحَدِيْث) و(من هٰذِهِ العُلُوْم وغيرها).

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ولتكن عنايته... تضييع المهمات) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٤٠٠ بنصه، عدا السطر: (ونحن نرىٰ... صَحِيْح الحَدِيْث).


٣٣٠

الباب الرابع

في آداب كتابة الحَدِيْث

ينبغي الإِتْقَانُ والضبطُ فيما يُكتَبُ مطلقاً[١]، لا سِيَّمَا هٰذَا الفنّ؛ لأنه بين إسناد ومَتْنٍ.

والمَتْنُ لفظُ رَسُوْلِ الله ﷺ. وتغييرُه[٢] يُؤَدِّي إلىٰ أن يُقال عنه ما لم يَقُلْ، أو يُثبَتَ حُكمٌ من الأَحْكَام الشَّرْعِيَّة بغير طريقه.

وأَمَّا الإسنادُ ففيه أَسْمَاء الرُّوَاةِ الذي لا يَدخله القياسُ، ولا[٣] يُستَدَلُّ عليه بسِيَاق الكلام، ولا بالمعنىٰ الذي يَدُلّ عليه باللفظ.

وقد اختلفَ[٤] الناسُ: هل الأَوْلَىٰ ضبطُ كلِّ ما يُكتبُ، أو يُخَصُّ[٥] الضبطُ بما

---

(١) **علىٰ كَتَبَة الحَدِيْث وطَلَبته الإِتْقَان والضبط فيما يكتبونه، في:**

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣-٣٠٤.

وبعض عباراته إلىٰ قوله: عليه باللفظ، في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٤٩ دون عَزْو.

(٢) ب: وتغيره.

(٣) سقط من م: ولا.

(٤) **الاختلاف المذكور في:**

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣. وانظر: الإلماع ص١٤٩ والمُحَدِّث الفَاصِل ص٦٠٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١١٩ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٤٦ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٦٨.

(٥) ب: ويختص بكل ما يشكل قيل.

يُشْكِلُ؟

فقيل: يُضبطُ الكلُّ؛ لأَنَّ الإشكالَ يختلفُ باختلاف الناس، فقد يكونُ الشيءُ غيرَ مُشْكِلٍ عندَ الكاتبِ ويكونُ مُشْكِلاً عندَ مَنْ يقفُ عليه ممَّن ليس له مَعْرِفَةٌ.

وقيل: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ؛ فإنَّ في[1] ضبط الكُلِّ عَنَاءً، وقد يكون بعضُه لا فائدةَ فيه.

ومن عادَةِ[2] المُتْقِنين أن يُبالغوا في إيْضَاح المُشْكِلِ، فيُفَرِّقوا حروفَ الكلمة في الحَاشِيَة، ويَضبِطوها[3] حرفاً حرفاً.

ورأيتُ بعضَهم إذا تكررتْ[4] كلماتٌ أو كلمةٌ يَكتُبُ عددَها في الحَاشِيَة بحروف الجُمَّلِ[5].

---

(١) سقط من ب: في.

(٢) عبارة ابن دَقِيْق العِيْد: (ومن عادة المتقنين... إلىٰ قوله: حرفاً حرفاً)، نقلها بحروفها كلٌّ من: العِرَاقِيّ في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٢٠٥ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٢١ وابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٤٨ والأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٣٤ والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٤٩ والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٧٠.

وانظر **صفة كتابة الحَدِيْث** في: اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٤٢٩.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (ومن عادة المتقنين... حرفاً حرفاً) مَنْقُوْل عنه في: تَوْجِيْه النَّظَر ج٢ ص٧٨٠.

(٣) م: يضبطونها. وهو تحريف.

ب: ويضبطونها. وسقط: حرفاً حرفاً.

(٤) ب: تكرر.

(٥) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (رأيت بعضهم... الجُمَّل)، نقله السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٧٧ بنصّه.

حساب الجُمَّل (كسُكَّر): هي الحروف المقطعة علىٰ أبي جاد، قال ابن دُرَيْد: لا أحسبه عَرَبِيّاً. وقد يخفف، قاله بعضهم، قال ابن دُرَيْد: ولست منه علىٰ ثِقَة.

تَاج العَرُوْس، مادة (جمل).

ورُبما كتبوا[١] ما يَدُلّ علىٰ الضبط بألفاظٍ كَامِلَة دالَّةٍ عليه.

ومن أَشَدِّ ما يَنبغي أن يُعتنَىٰ به[٢] أَسْمَاءُ البلاد الأَعْجَمِيَّة والقَبَائِل العَرَبِيَّة[٣].

وقد كَرِهوا[٤] الخَطَّ الدقيقَ من غير عُذْر، وكذٰلِكَ التَّعْلِيْق والمَشْقَ[٥]. وجعلوا

وهو طريقة يستخدمها المُنَجِّمُون، وتستعمل فيها الأرقام بدلاً من الحروف، فالحرف أ يمثله الرقم ١، والباء ٢، وهٰكَذَا طبقاً لتَرْتِيْب حروف: أَبْجَدْ هَوّز حُطّي كَلَمُنْ سَعَفَصْ قَرَشَتْ ثَخَذْ ضَظَغْ، وفيها حرف الياء يقابل ١٠، ويليه الكاف ٢٠، وهٰكَذَا حتىٰ القاف ١٠٠، ثم الراء ٢٠٠، حتىٰ الغين تساوي ١٠٠٠. أما الأرقام الأُخرىٰ فيعبر عنها بتَرْكِيْب هٰذِهِ الحروف. (مثل: شمط أي: ٣٤٩).

انظر: المَوْسُوْعَة العَرَبِيَّة المُيَسَّرَة ص٧١٦ والمُعْجَم العَرَبِيّ الأَسَاسِيّ، مادة (أبجد) ص٦٥.

(١) قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وربما كتبوا ما يَدُلّ... كَامِلَة دالّة عليه)، نقلها السَّخَاوِيّ بحروفها في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٥٥.

(٢) **العِنَايَة بكتابة أَسْمَاء البلاد الأَعْجَمِيَّة والقبائل العَرَبِيَّة في:**

فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٤٩.

(٣) ب: الغريبة.

(٤) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وقد كرهوا الخَطَّ الدقيق... إلىٰ قوله: عن عادة الناس)، مُخْتَصَر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٤-٣٠٥.

وانظر كلاماً وَاسِعاً عن هٰذَا في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٥٠-١٥٧.

والعُذْر المذكور هو مثل أن لا يجدَ في الوَرَق سَعَةً، أو يكونَ رَحَّالاً يحتاج إلىٰ تدقيق الخَطِّ، ليَخِفَّ عليه محملُ كتابه، ونحو هٰذَا.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٤.

والكراهة هي كراهة تنزيه.

فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٥٠.

(٥) **التَّعْلِيْق**: هو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها.

علاماتٍ للإهْمَال[١] والإعْجَامِ.

وينبغي في هٰذَا كُلِّهِ أن لا يَصطَلح الإنسانُ مع نفسه اصْطِلَاحاً لا يَعرفُه غَيْرُه، يَخْرُجُ به عن عادة الناس.

ولقد قَرَأْتُ[٢] جُزءاً علىٰ بعض الشُّيُوْخ، فكان كاتبُه يَعملُ علىٰ الكاف عَلَامةً شبيهةً بالخاء، التي تُكتبُ علىٰ الكلمات دَلَالةً علىٰ أنها نسخةٌ أُخرىٰ، وكان الكلامُ يُساعدُ علىٰ إسقاط الكلمة وإثباتِها في مواضعَ، فَقَرَأْتُ ذٰلِكَ علىٰ أنها نسخةٌ، وبعدَ فراغِ الجُزءِ، تَبَيَّنَ لي اصْطِلَاحُهُ، فاحتجْتُ إلىٰ إعادةِ قِرَاءَة الجُزء.

وقالوا[٣]: ينبغي أن يَجعلَ بين كلِّ حَدِيْثَيْن دائرة[٤] تفصِلُ[٥] بينهما.

المَشْق: هو سرعة الكتابة مع بَعْثَرَة الحروف.

فَتْح البَاقِي ج٢ ص١٢٢ وفَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٥١.

(١) ب: الاهمال.

(٢) نقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٥٦ قولَ ابن دَقِيْق العِيْد: (ولقد قَرَأْتُ جزءاً... إلىٰ قوله: إعادة قِرَاءَة الجزء)، لٰكِن فيه بعض التحريف المطبعي هو: (ولقد قَرَأْتُ خَيْراً... شبيهة بالحاء التي يكتب...).

(٣) قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقالوا ينبغي أن يجعل... إلىٰ قوله: من القِرَاءَة أو العَرْض)، مُخْتَصر من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٦، وفيها: من الأَئِمَّة الذين قالوا بجعل دائرة بين كل حَدِيْثَيْن: أبو الزِّنَاد وأَحْمَد بن حَنْبَل وإِبْرَاهِيْم بن إسْحَاق الحَرْبِيّ ومُحَمَّد بن جَرِيْر الطَّبَرِيّ. والقائل باستحباب أن تكون الدارات غُفْلاً، ليُنقط أو يُخط وسَطها بعد المُعَارَضَة، هو الخَطِيْب الحافظ.

وانظر: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٥٧ وفيه: ينبغي استحباباً، وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٢٥ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٣ والجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي ج١ ص٤٢٤ والنُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص١٤٣.

(٤) ب: دارة.

(٥) ل: يفصل.

وقيل: يَنبغي أن تكون الدَّاراتُ غُفْلاً، فإذا عارَضَ أو قَرَأَ، نَقَط فيها نُقْطةً، أو خَطَّ في وسَطها خَطّاً يكونُ عَلَامةَ الفراغ من القِرَاءَة أو العَرْض.

وإذا كتَبَ: فُلَان بن فُلَان، وكان الأَولُ من الأَسْماء[1] المُعَبَّدَةِ كَعَبْد الله وعَبْد الرَّحْمٰن، فالأَدَبُ[2] أن لا يَجعَلَ اسمَ الله تعالىٰ في أَوَّلِ سطرٍ، والتَّعْبِيْدُ[3] في آخر ما قبله، احترازاً عن قَبَاحةِ الصورةِ، وإنْ كان غيرَ مقصودٍ.

وكذٰلِكَ الحُكْمُ في قوله: رَسُوْلَ الله ﷺ، لا تجعل رَسُوْلَ في آخر سطرٍ، واسمَ اللهِ معَ الصلاةِ في أَوَّل[4] الثاني.

وإذا فُقدتِ الصلاةُ علىٰ النَّبيِّ ﷺ من الرِّوَايَة، فلا ينبغي أن يتركَها لفظاً. وهل له أن يكتبَها؟

---

(١) ب: أسماء.

(٢) أشار العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٢٦ وفي التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٢٠٨ وابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٥١ والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٥٩ إلىٰ رأي ابن دَقِيْق العِيْد أن ذٰلِكَ من الأدب، لا من باب الوجوب.

وانظر أَيضاً: السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٧٤.

وممن أوجب اجتناب مثل ذٰلِكَ: ابن بَطَّة والخَطِيْب.

وذهب إلىٰ كراهة ذٰلِكَ: ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص٣٠٦، وحملها العِرَاقِيّ علىٰ التحريم، وحملها السَّخَاوِيّ علىٰ التنزيه.

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (احترازاً عن قَبَاحة الصورة وإن كان غير مقصود): نقله السَّخَاوِيّ - بلا عَزْو - في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٥٨. وإلىٰ قوله: (الصورة) في فَتْح البَاقِي ج٢ ص١٢٦.

غُفْل: ما لا عَلَامَة فيه. / القَامُوْس المُحِيْط مادة (غفل).

(٣) ب: والتعبد.

(٤) سقط من م: أول.

أجازه بعضُهم[١] ولم يَتَوَقَّفْ في إثباته علىٰ كونه مَرْوِيّاً.

والذي نَميلُ إليه[٢]: أن يَتبعَ[٣] الأُصُوْل والرِّوَايَاتِ؛ فإنَّ العُمْدَةَ في هٰذَا البابِ هو

---

(١) يريد بـ(بعضهم) من وَافَقَهُم ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص٣٠٧-٣٠٩ إذ قال: (وما يكتبه من ذٰلِكَ فهو دعاء يُثبتُه، لا كلامٌ يَرْوِيه، فلذٰلِكَ لا يتقَيّد فيه بالرِّوَايَة، ولا يقتصر فيه علىٰ ما في الأصل... ورُوِيَ عن عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ وعَبَّاس بن عَبْد العَظِيْم العَنْبَرِيّ قالا: ما تركنا الصلاة علىٰ رَسُوْل الله ﷺ في كل حَدِيْث سمعناه، وربما عَجِلْنا فنبيِّض الكتاب في كل حَدِيْث، حتىٰ نرجعَ إليه).

وابن دَقِيْق العِيْد برأيه هٰذَا - وهو التَّقَيُّد بالرِّوَايَة - يميل إلىٰ ما فعله الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل من إغفال ذٰلِكَ عند ذكر اسم النَّبِيّ ﷺ، ووجَّه ابنُ الصَّلَاح ما فعله الإمَام أَحْمَد بقوله: (فلعل سببه أنه كان يرىٰ التَّقَيُّد في ذٰلِكَ بالرِّوَايَة، وعزَّ عليه اتصالُها في ذٰلِكَ في جميع من فوقه من الرُّوَاة، قال الخَطِيْب أبو بَكْر: وبَلَغَنِي أنه كان يصلّي علىٰ النَّبِيّ ﷺ نُطْقاً لا خَطّاً، قال: وقد خالفه غيرُه من الأَئِمَّة المتقدِّمِين في ذٰلِكَ).

(٢) نقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٦٢ كلامَ ابن دَقِيْق العِيْد من قوله: (والذي نميل إليه... إلىٰ قوله: لا حاكياً عن غيره)، وفيه بعض الاختلاف والتحريف المطبعي علىٰ ما يأتي: (... الواقع فإذا أول اللفظ علىٰ أن... من غير أن تكون في الأصل فينبغي أن تَصْحَبها... بعد أن كان يَقْرَأُ فيه وينوي بقلبه...).

ونقل العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٢٩ منه ما يأتي مع بعض التصرُّف: (والذي نميل إليه أن نتبع الأُصُوْل والروايات). وقوله: (إذا ذكر الصلاة لفظاً... من كونه... النَّظَر في الكتاب وينوي بقلبه... حاكياً عن غيره).

ونقل السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٧٦ بعضَها متصرِّفاً فيها: (ينبغي أن تَصْحَبها قَرِيْنَة تَدُلّ علىٰ ذٰلِكَ، كرفع رأسه عن النَّظَر في الكتاب وينوي بقلبه، أنه هو المُصَلِّي لا حاكٍ لها عن غيره).

ونقل الشَّيْخ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٢ ص١٣١ بعضَها متصرِّفاً: (إذا ذكر الصلاة لفظاً من غير أن تكون... ذٰلِكَ ككونه... الكتاب وينوي بقلبه... عن غيره).

وفي تَوْجِيْه النَّظَر ج٢ ص٧٧٧ قول ابن دَقِيْق العِيْد: (والذي نميل إليه... حاكياً عن غيره)، نَقْلاً عن الاقْتِرَاح بتصرُّف يسير.

(٣) م: تُتَبَّع.

أن يكون الإخبارُ مطابقاً لما في الواقع.

فإذا دَلَّ هٰذَا[١] اللفظُ علىٰ أن الرِّوَايَةَ هٰكَذَا، ولم يكن الأَمرُ كذٰلِكَ، لم تكن الرِّوَايَةُ مطابقةً لما في الواقع.

ولهٰذَا أَقولُ: إذا ذَكَرَ الصلاةَ لفظاً من غير أن تكونَ في الأصل، فينبغي أن يَصْحَبها قَرِيْنَةٌ تَدُلُّ علىٰ ذٰلِكَ، مثلُ كونه يرفع رأسَه عن النَّظَرِ في الكتاب، بعد أن كان يَقْرَأُ فيه.

وكذٰلِكَ أرىٰ إذا كان لم تكن[٢] في الأصل وذكره، أن ينويَ بقلبه أنه هو المصلِّي، لا حاكياً عن غيره.

والمُقَابَلَة بأصل السَّمَاع من المُهِمَّات[٣]، والأفضلُ[٤] أن تكونَ في حالة السَّمَاع

---

(١) سقط من م ب: هٰذَا.

(٢) سقط من ب: لم تكن.

(٣) تقدمت الإشارة إلىٰ المصادر التي ذكرت المُقَابَلَة وأهميتها في ص٣٠٣.

(٤) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١١: (إن أفضل المُعَارَضَة أن يعارض الطَّالِب بنفسه كتابه بكتاب الشَّيْخ مع الشَّيْخ في حال تَحْدِيْثه إياه من كتابه، لما يجمع ذٰلِكَ من وجوه الاحتياط والإِتْقَان من الجانبين، وما لم يجتمع فيه هٰذِهِ الأوصاف، نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها).

وبعد أن نقل السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٦٧ قولَ ابن الصَّلَاح المتقدم قال: (وقيَّد ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح الخَيْرِيَّة بتمكّن الطَّالِب مع ذٰلِكَ من التثبّت في القِرَاءَة أو السَّمَاع وإلَّا فتقديم العَرْض حينئذ أَوْلَىٰ.

ثم جاء بقول ابن دَقِيْق العِيْد: «بل أقول... إلىٰ قوله: لم يَقْرَأْ علىٰ ذٰلِكَ الوجه»، لٰكِن فيه خلاف يسير، به أخطاء مطبعية أو من الناسخ، وهو: «بلىٰ أقول: إنه أَوْلَىٰ مطلقاً... وقُرِئَ بغتة... كان كذٰلِكَ علىٰ خلاف... »).

ونقل الشَّيْخ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٢ ص١٣٤ رأي ابن دَقِيْق العِيْد فقال: (وقال ابن دَقِيْق العِيْد: الأَوْلَىٰ العَرْض قبل السَّمَاع، لأنه أيسر للسَّمَاع).

حين يُحَدِّثُ الشَّيْخُ، أو يُقْرَأُ عليه، إنْ كان ذٰلِكَ متيسِّراً؛ لِتَثَبُّتِ[١] الرَّاوِي في القِرَاءَة، وإلَّا فَتَقديمُ[٢] المُقَابَلَة أَوْلَىٰ.

بل أَقولُ: إنه أَوْلَىٰ مطلقاً؛ لأنه إذا قُوبِل أَوَّلاً[٣] كان حالةَ السَّمَاع أَيْسَرَ.

وأَيضاً: فإنْ وقعَ إشكالٌ كُشِفَ عنه وضُبِطَ، فقُرِئَ علىٰ الصحة. وكم من جُزْءٍ قُرِيَ بَغْتَةً، فوقع فيه أغاليطُ وتَصْحِيْفَاتٌ، لم يَتَبَيَّنْ صوابُها إلَّا بعد الفراغ فأُصلحتْ، وربما كان ذٰلِكَ علىٰ خلاف ما وقعتِ القِرَاءَةُ عليه، فكان[٤] كَذِباً إنْ قال قَرَأْتُ؛ لأنه لم يَقْرَأْ علىٰ ذٰلِكَ الوجه.

وإذا وقع[٥] في الرِّوَايَة خَلَلٌ في اللفظِ فالذي اصْطُلح عليه أَنْ لا يُغَيَّرَ حَسْمًا للمادة؛ إذْ غَيَّرَ قومٌ الصوابَ بالخطأ، ظَنّاً منهم أنه الصوابُ.

وإذا بَقِيَ علىٰ حاله ضُبِّبَ عليه، وكُتِبَ الصوابُ في الحَاشِيَة.

وسَمِعْتُ من شَيْخنا أبي مُحَمَّد بن عَبْد السَّلَام، وكان أَحَدَ سَلَاطِيْن العُلَمَاء،

---

(١) ب: التثبت.

(٢) ب: فتقدم.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (إنه أَوْلَىٰ مطلقاً... علىٰ ذٰلِكَ الوجه) مَنْقُوْل عنه في: تَوْجِيْه النَّظَر ج٢ ص٧٧٣.

(٣) ب: أولى.

(٤) ل ب: وكان.

وسقط من ب: (عليه)، و (إن قال قَرَأْتُ... علىٰ ذٰلِكَ الوجه).

(٥) قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا وقع في الرِّوَايَة خلل في اللفظ... إلىٰ قوله: الصواب في الحَاشِيَة)، مُسْتَفَاد من كلام ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص٣٣٩.

التَّضْبِيْب: ويسمىٰ: **التَّمْرِيْض**، يجعل علىٰ ما صح وروده كذٰلِكَ من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لَفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العَرَبِيَّةُ، أو يكون شَاذّاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحَّفاً، أو ينقُصَ من جُمْلَة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذٰلِكَ، فيُمَدُّ علىٰ هٰذَا سَبِيْلُهُ خَطٌّ، أَوَّله مثلُ الصاد.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١٥ وفيها كلام أطول من هٰذَا.

يَرىٰ في هٰذِهِ المَسْأَلَة بما لم أَرَهُ لأَحَدٍ، وهو أَنَّ هٰذَا اللفظَ المُخْتَلَّ[١] لا يُرْوَىٰ[٢] علىٰ

---

(١) م: المختل، أَيضاً، لٰكِن يبدو أن المصحح صيَّرها (المحتمل)، وهو موافق لما في شرح التَّبْصِرَة ومَحَاسِن الاصْطِلَاح المشار إليه في الهامش الآتي. والراجح ما أثبتناه في المتن من ل. ولأنه يوافق ما بدأ به المَسْأَلَة بقوله: (وإذا وقع في الرِّوَايَة خلل...).

(٢) **إذا وقع في روايته لحنٌ أو تحريف**، فقد اختلفوا فيه علىٰ أقوال:

الأول: يَرْوِيه علىٰ الخطأ كما سمعه، وهو مَذْهَب مُحَمَّد بن سِيْرِيْن وعَبْد الله بن سَخْبَرَة. وهٰذَا غُلُوّ في مَذْهَب اتباع اللفظ والمنع من الرِّوَايَة بالمعنىٰ.

الثاني: يَرْوِيه علىٰ الصواب فيصلحه، وهو مَرْوِيٌّ عن الأَوْزَاعِيّ وابن المُبَارَك، وهو مَذْهَب المحصِّلين والعُلَمَاء من المُحَدِّثِيْن.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٣٨. وانظر: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٤٥ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٧٦ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص٢٣٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٠٧.

الثالث: لا يَرْوِيه عن شَيْخه أَصلاً، وهو الذي رواه ابن دَقِيْق العِيْد عن شَيْخه العِزّ بن عَبْد السَّلَام. واستحسنه بعضُ المتأخِّرين كما ذكر السَّخَاوِيّ.

وعبارة ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح: (وسمعت من شَيْخنا أبي مُحَمَّد... إلىٰ قوله: أو قريب منه)، ذكرها العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٧٦ مع بعض التصرُّف هو: (سمعت أبا مُحَمَّد... العُلَمَاء كان يرىٰ... ما لم أره لأحد أن هٰذَا اللفظ المحتمل... فإنه لم يسمع... فلأن سَيِّدنا رَسُوْل الله... كذٰلِكَ وهٰذَا... أو قريباً منه).

ونقلها البُلْقِيْنِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣٤٠ مع اختلاف يسير هو: (سمعت أبا مُحَمَّد... يذكر في هٰذِهِ المَسْأَلَة ما... اللفظ المحتمل... من الشَّيْخ ذٰلِكَ... فلأن سَيِّدنا سَيِّد المخلوقين ﷺ...).

ونقلها ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٧٩ مع اختلاف لفظي، ونقلها أَيضاً الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٦٩ مع اختلاف لفظي يسير.

وذكر معناها السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص٢٣٤ ببعض أَلفاظها، وكذٰلِكَ السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٠٧.

الصَّوابِ، ولا علىٰ الخطأ:

أَمَّا علىٰ الصَّواب؛ فلأَنه لم يُسْمَعْ من الشَّيْخ كذٰلِكَ.

وأَمَّا علىٰ الخطأ؛ فلأَنَّ رَسُوْل الله[1] ﷺ لم يَقُلْهُ كذٰلِكَ.

هٰذَا معنىٰ ما قاله أو قريب[2] منه.

وأَمَّا مُقَابَلَة الشخصِ بنفسه لفَرْعِهِ بالأصل، فقد قيلَ[3]: إنَّه أصدقُ

وذكر معناها أَيضاً ابن كَثِيْر في اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٤٥ ولم يذكر قائله.

عِزّ الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام: أبو مُحَمَّد عِزّ الدِّيْن عَبْد العَزِيْز بن عَبْد السَّلَام الدِّمَشْقِيّ السُّلَمِيّ. كان شَيْخاً للإِسْلَام، عالماً مجتهداً وَرِعاً زَاهِداً مُجَاهِداً آمِراً بالمعروف وناهياً عن المُنْكَر، قرأ الفِقْه علىٰ ابن عَسَاكِر، والأُصُوْل علىٰ الآمِدِيّ، وُلِّيَ خَطابة دِمَشْق فتعرّض للسُّلْطَان في خُطْبته، فحصل له تشويش، انتقل بسببه إلىٰ مِصْر، فولَّاه الملك نَجْم الدِّيْن أَيُّوْب القَضَاء والخَطابة ومكَّنه من الأمر والنهي، واستقر بتدريس الصَّالِحِيَّة بالقَاهِرَة، له مَوَاقِف جَلِيْلَة. مات سنة ٦٦٠هـ. من كتبه: قَوَاعِد الأَحْكَام في مصالح الأنام، والتَّفْسِيْر، والإِمَام في أَدِلَّة الأَحْكَام وغيرها.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج٨ ص٢٠٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص١٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن هِدَايَة ص٢٢٢ ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١٥٣ وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٠١ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٠٨ وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٤ والأَعْلَام ج٤ ص٢١.

وابن دَقِيْق العِيْد هو الذي لَقَّبَ شَيْخَهُ العِزَّ بنَ عَبْد السَّلَام بسُلْطَان العُلَمَاء.

انظر: طَبَقَات السُّبْكِيّ، والأَسْنَوِيّ، وشَذَرَات الذَّهَب، وحُسْن المُحَاضَرَة، السَّابِقَة.

(١) ب: الرسول.

(٢) م ب: قريباً.

نقل التُّجِيْبِيّ القول: (إذا وقع في الرِّوَايَة خلل في اللفظ... إلىٰ: أو قريب منه) في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٤ مما سمِعه من ابن دَقِيْق العِيْد، ولم يذكر الاقْتِرَاح.

(٣) القائل هو: أبو الفَضْل الجَارُوْدِيّ الحافظ الهَرَوِيّ، وقوله هو: (أصدق المُعَارَضَة مع نفسك).

المُعَارَضَة[١].

وعندي: أَنَّ ذٰلِكَ يختلفُ باختلاف الشخص:

فمَنْ كان مِنْ عادتِهِ أن لا يَسْهُوَ عند نظرِهِ في الأصل والفَرْع، فهٰذَا يُقابِلُ بنفسه.

ومَنْ عادتُه لِقلَّةِ حِفظِهِ أن يَسْهُوَ، فمُقابَلَتُه مع الغير أَوْلَىٰ أو أَوْجَبُ[٢].

وإذا قابلَ بأصلِ شَيْخِ[٣] شَيْخِهِ[٤] لا بأصلِ سَمَاعه من شَيْخِهِ، فهل يُكْتَفَىٰ

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١١.

وحكىٰ القَاضِي عِيَاض في الإلماع ص١٥٩ عن بعض أهل التَّحْقِيْق: (لا يَصِحّ مقابلته مع أحد غير نفسه...).

وقال ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص٣١٢: (وهٰذَا مَذْهَب متروك، وهو من مَذَاهِب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا).

قال السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٦٨ بعد أن حكىٰ الأقوال المتقدمة: (والحق كما قال ابن دَقِيْق العِيْد)، وذكر قوله: (إن ذٰلِكَ يختلف... إلىٰ قوله: مع الغير أَوْلَىٰ) بتصرُّف علىٰ النَّحْو الآتي: (إن ذٰلِكَ يختلف فرُبَّ مَن عادته - يعني لمَزِيْد يقظته وحفظه - عدم السهو عند نظره فيهما، فهٰذَا مقابلته بنفسه أَوْلَىٰ. أو عادته - يعني لجمود حركته وقلة حفظه - السهو، فهٰذَا مقابلته مع غيره أَوْلَىٰ).

وعقَّب الشَّيْخ عَلِيّ القَارِي في شرح نُخْبَة الفِكَر ص٢٦٤ علىٰ ما نقله السَّخَاوِيّ من ابن دَقِيْق العِيْد بقوله: (قلت: وهٰذَا هو الغالب علىٰ أكثر الناس في معظم الأحوال).

(١) ب: أصدق المقابلة.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (إن ذٰلِكَ يختلف باختلاف الشخص... مع الغير أَوْلَىٰ) مَنْقُوْل عنه في: تَوْجِيْه النَّظَر ج٢ ص٧٧٤ بتصرُّف.

(٣) م: بأصل شيخ أو شيخه. وهو تحريف.

(٤) في التَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٧٨: (ويكفي مقابلتهُ بأصل أصل الشَّيْخ المقابَلِ به أصلُ الشَّيْخ، لأن الغرض مطابقة كتابه لأصل شَيْخه، فسواء حصل ذٰلِكَ بواسطة أو غيرها)، وهو مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١١.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٣٣ و ص١٦٥.

بذٰلِكَ؟

تَسَامحَ في ذٰلِكَ قومٌ من المَغَارِبَة وبعضُ المَشَارِقَة.

وأَبَاهُ المحقِّقون من مشايخنا؛ لأَنه يحتمل أن يكون الذي يريدُ[1] أن يَرْوِيه غيرَ مسموعٍ له، وإنْ كان في أصل شَيْخ الشَّيْخ، فيكون في روايته[2] له مبلغاً ما لم يتحمل[3].

وقد رَوَىٰ كتابَ الصَّحِيْح للبُخَارِيّ ثلاثةُ مشايخَ عن الفِرَبْرِيّ[4]، وأَخذَهُ عنهم الحافظُ أبو ذَرّ الهَرَوِيّ[5]، وضَبَط اختلافهم فكان كَثيراً علىٰ ما هو معروفٌ في روايته، وكلهم عن شخصٍ وَاحِد.

وأشار السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٢ ص١٦٧ إلىٰ قول ابن دَقِيْق العِيْد، وانظر فيه ص٢٠٩.

(١) سقط من ب: الذي يريد.

(٢) ب: فتكون روايته.

(٣) ل ب: يحمل.

(٤) **الفِرَبْرِيّ**: أبو عَبْد الله، مُحَمَّد بن يُوْسُف بن مَطَر. رَاوِيَة صَحِيْح البُخَارِيّ عنه، وهو آخر وأحسَن من رواه عنه، رحل إليه الناس، وسمعوا منه هٰذَا الكتاب، كان ثِقَة وَرِعاً. ونسبتُه إلىٰ فِرَبْر (بكسر الفاء وفتحها)، وهي بلدة علىٰ طرف جَيْحُوْن مما يلي بُخَارَىٰ. مات سنة ٣٢٠هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٩٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص٢٨٦ ومُعْجَم البُلْدَان ليَاقُوْت ج٤ ص٢٤٥ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص٤١٨ والأَعْلَام ج٧ ص١٤٨.

(٥) **أبو ذَرّ الهَرَوِيّ**: عَبْد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد، المَالِكِيّ الأَنْصَارِيّ، ابن السماك. شَيْخ الحَرَم، ثِقَة دَيِّن حافظ إمَام ضابط، رحل كَثيراً، وحجَّ وجاور، ثم تزوج في العَرَب، وسكن السَّرْوَات، فكان يحج كل عام، ويحدِّث ويرجع. له مُعْجَم شُيُوْخه، وكتاب كَبِيْر مخرَّج علىٰ الصَّحِيْحَيْن، وكتاب السُّنَّة والصفات وغيرها، وأصله من هَرَاة، وهو علىٰ مَذْهَب الإمَام مَالِك وأبي الحَسَن الأَشْعَرِيّ. مات سنة ٤٣٤هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١١٠٣ وتَرْتِيْب المَدَارِك ج٤ ص٦٩٦ وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٥٥ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٢٥٤ ومِرْآة الجَنَان ج٣ ص٥٥ وشَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة ص١٠٤ والأَعْلَام ج٣ ص٢٦٩.

فلو كان أبو ذَرّ اكتفىٰ بالمُقَابَلَة علىٰ أصل الفِرَبْرِيّ مثلاً، لكان قد حمَّلَ كلَّ[١] وَاحِد من شُيُوْخه ما لم يَرْوِه له.

وإذا وقع سَقَطٌ[٢]، فالمُخْتَار من الاصْطِلَاح أن يُخَرَّجَ له من بين الأَسْطُر تَخْرِيْجاً لا يُمدّ كَثيراً، ثم يكونُ في قُبَالة ذٰلِكَ الساقط مكتوباً علىٰ جهة اليمين إلىٰ الناحية العُليا.

فإنْ وقع شيء في السطر بعينه كُتِبَ في الجهة[٣] اليُسْرَىٰ. وهٰذَا فائدة كونِ الأول علىٰ اليُمْنَىٰ[٤].

وفائدةُ كونهِ علىٰ[٥] الجهةِ العُليا: الحَذَرُ من أَنْ يَقعَ شيءٌ آخر أسفل من الموضع الأول، فلو كتب الأول إلىٰ أسفل لاختلط بالثاني.

وقد رَوَىٰ أبو ذَرّ صَحِيْح البُخَارِيّ عن ثلاثة من أصحاب الفِرَبْرِيّ، وهم: المُسْتَمْلِي والكُشْمِيْهَنِيّ والسَّرَخْسِيّ.

إرْشَاد السَّارِي شرح صَحِيْح البُخَارِيّ ج١ ص٣٩-٤٠.

(١) سقط من ب: كل.

(٢) أهل الحَدِيْث والكتابة يسمون ما سقط من أصل الكتاب، فَلَحِق بالحَاشِيَة أو بين السطور: **اللَّحَق**.

وقول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا وقع سقط... إلىٰ قوله: إلىٰ أسفل لاختلط بالثاني)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١٣-٣١٤.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص١٣٨-١٣٩ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٧٢ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤ والمُقْنِع ج١ ص٣٥٧.

(٣) ل: جهة.

(٤) ب: اليمين.

(٥) ب: إلىٰ.

وليس من الحَسَنِ أن يُكررَ[1] الكلمةَ[2] في المُخَرَّجِ مع ما في الأصل، ثم يقولُ:

التَّصْحِيْح[3] كتابةُ (صَحَّ)، وهو فيما يَصِحّ رِوَايَة ومعنى، ويفعله المتقِنون عندما تقعُ الشُّبْهَةُ أو الشَّكُّ فيه، مثل: أن تكونَ الكلمةُ متكررةً، يتوهمُ أَنَّ أَحدَ اللفظين ساقطٌ لتكراره، فيكتب عليه صح. أو تكون اللفظةُ غَرِيْبَة، وقد[4] خُولفَ فيها فيُنَبَّهُ علىٰ صحتها.

---

(١) **تكرارُ الكلمة في المخرج مع ما في الأصل**، حكاه القَاضِي عِيَاض عن اخْتِيَار بعض أهل الصَّنْعَة من المَغَارِبة.

وقال الرَّامَهُرْمُزِيّ: إنه أجود.

وقال ابن الصَّلَاح: إنه ليس بمرضي.

وقال القَاضِي عِيَاض، وتَبِعَه ابنُ دَقِيْق العِيْد: إنه ليس بحَسَن.

واحتج القَاضِي عِيَاض: بأن الكلمة قد تجيء في الكلام مكررة مرتين وثلاثاً لمعنى صَحِيْح، فإذا كررنا الحرف آخر كل لَحَقٍ لم يؤمن أن يوافق ما يتكرر حقيقة، أو يُشكِلَ أَمرُه فيوجب ارتياباً وزِيَادَة إشكال.

المُحَدِّث الفَاصِل ص٦٠٦ والإلماع ص١٦٢ ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص١٤١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٢ ص١٧٤.

وذكر السَّخَاوِيّ رأي ابن دَقِيْق العِيْد المذكور، في فَتْح المُغِيْث السَّابِق.

ل: تكرر.

(٢) ب: كلمة.

(٣) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (التَّصْحِيْح كتابة صح... إلىٰ قوله: أو الشك فيه)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١٥.

(٤) ب: قد.

والتَّمْرِيضُ[١] حيثُ تكون اللفظةُ[٢] صَحِيْحَة في الرِّوَايَة دون المعنىٰ، فيكتب عليها صورة[٣] صادٍ صَغِيْرَة ممدودةٍ[٤] نصف صح، إيذاناً بأن الصحةَ لم تَكْمُلْ فيه.

---

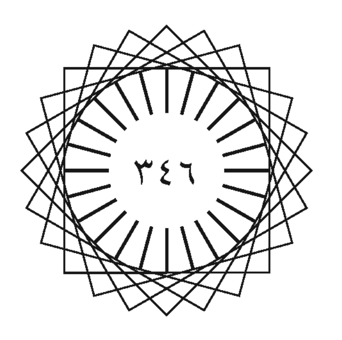
(١) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (والتَّمْرِيْض حيث تكون... إلىٰ قوله: الصحة لم تكمل فيه)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣١٥-٣١٦.

وقد تقدم بَيَان المقصود بالتَّضْبِيْب وهو التَّمْرِيْض آنِفاً في ص٣٣٦.

(٢) سقط من ل: اللفظة.

(٣) سقط من ب: صورة.

(٤) ب: كأنها نصف صح.


٣٤٦

الباب الخامس

في مَعْرِفَة العالي والنازل[1]

وقد[2] عظُمتْ رغبةُ المُتَأَخِّرِيْن في طَلَب العُلُوّ، حتىٰ كان ذٰلِكَ سبباً لخَلَلٍ كَثِيْرٍ في الصَّنْعَة.

وقالوا[3]: العُلُوُّ قُرْبٌ من الله تعالىٰ.

وهٰذَا كلام يحتاجُ إلىٰ تَحْقِيْق وبحث.

وقال[4] بعضُ الزُّهَّاد: طَلَبُ العُلُوّ من زِيْنَة الدنيا.

---

(١) ل: مقابل العُنْوَان في الهامش كتب: (بلغ مقابلة).

(٢) كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد عظمت رغبة... إلىٰ قوله: كثير في الصنعة)، نقله السَّخَاوِيّ بحروفه في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص١٩.

وكلام ابن دَقِيْق العِيْد: (وقد عظمت... الخطأ والزلل) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٤٠٤ بنصه، وفيه: (... ووقع من كل واسطة...).

(٣) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨١: (عن مُحَمَّد بن أَسْلَم الطُّوْسِيّ الزَّاهِد العَالِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «قُرْبُ الإسناد قُرْبٌ، أو قُرْبَةٌ، إلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ»، قال ابن الصَّلَاح: وهٰذَا كما قال، لأن قُرْبَ الإسنادِ قُرْبٌ إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ، والقُرْبُ إليه قُرْبٌ من الله عَزَّ وجَلَّ).

ونقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧ قولَ ابن دَقِيْق العِيْد بتصرُّف هو: (وقولهم العُلُوّ قرب من الله يحتاج إلىٰ تَحْقِيْق وبحث).

وعقَّب عليه بقوله: (وكأنه لما لعله يتضمن من إثبات الجهة وذٰلِكَ غير مُرَاد، ولأنه يجب علىٰ الرَّاوِي أن يجتهد في مَعْرِفَة جَرْح من يَرْوِي عنه وتعديله، والاجْتِهَاد في أحوال رُوَاة النازل أكثر فكان الثواب فيه أوفر).

(٤) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وقال بعض الزُّهَّاد... إلىٰ قوله: الطَّالِبِيْن لذٰلِكَ) في فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧ بتصرُّف هو: (إن العُلُوّ - كما قال بعض الزُّهَّاد - من زِيْنَة الدنيا، قال ابن دَقِيْق العِيْد: وهو كلام واقع، فالغالب علىٰ الطَّالِبِيْن ذٰلِكَ).

وهٰذَا كلام واقع، وهو الغالبُ علىٰ الطَّالِبِيْن[١] لذٰلِكَ، ولا[٢] أَعلمُ وجهاً جيِّداً لتَرْجِيْح العُلُوّ إلَّا أنه أقرب إلىٰ الصحة وقلَّة الخطأ؛ فإنَّ الطَّالِبِيْن يتفاوتون في الإِتْقَان، والغالبُ عدمُ الإِتْقَان في أبناء الزمان.

فإذا كَثُرتِ الوسائطُ وقعَ من كلِّ واسطة تَساهلٌ ما، كَثَّرَ الخطأَ والزللَ.

وإذا قلَّتِ الوسائطُ قَلَّ[٣].

فإن كان[٤] النُّزُوْل فيه إِتْقَان، والعُلُوُّ[٥] بضدِّه، فلا تردُّدَ في أن النُّزُوْل أَوْلَىٰ.

---

(١) ب: طالبين.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (لا أعلم وجهاً جيداً... إلىٰ قوله: الوسائط قل)، ذكره السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨ مع اختلاف يسير هو: (... أقرب الصحة... عدم الإِتْقَان فإذا كثرت الوسائط ووقع...). قال: وهو نحو قول ابن الصَّلَاح: (العُلُوّ يبعد الإسنادَ من الخلل، لأن كل رجل من رِجَاله يحتمل أن يقع الخَلَلُ من جهته سَهْواً أو عَمْداً، ففي قلتهم قلةُ جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهٰذَا جَلِيٌّ واضح).

وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨٠.

وذكر الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٤٠٠: (قال ابن دَقِيْق العِيْد: ولا أعلم وجهاً جيداً... عدم الإِتْقَان فإذا كثرت الوسائط ووقع... الوسائط قل).

(٣) سقط من ب: قل.

(٤) أشار السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨ إلىٰ رأي ابن دَقِيْق العِيْد، وفيما نقله بعض التصرُّف علىٰ النَّحو الآتي: (إذا انضَمَّ إلىٰ النُّزُوْل الإِتْقَان وكان العُلُوّ بضده لا ترد، وكما قاله ابن دَقِيْق العِيْد في أن النُّزُوْل أقوىٰ).

والخطأ المطبعي ظَاهِر في واو (وكما)، إذ إنها الدال الثانية لكلمة (تردد).

(٥) ب: فالعلو.

ومن الناس[١] من رجَّحَ[٢] النُّزُوْلَ مطلقاً؛ لأنه إذا كَثُرتِ الوسائطُ وجبَ كثرةُ البَحْثِ عن كُلِّ واسطةٍ منها، وإذا كَثُر البَحْثُ كَثُرَتِ المَشَقَّةُ، فعَظُمَ الأَجرُ.

وهٰذَا ضعيفٌ؛ لأن[٣] كثرةَ المَشَقَّةِ ليستْ مطلوبةً لنفسِها، ومراعاةُ المعنىٰ المقصودِ من الرِّوَايَة وهو الصحةُ أَوْلَىٰ.

وقد[٤] ظهر أَنَّ قِلَّةَ الوسائطِ أَقربُ إلىٰ الصحة.

والعُلُوُّ أنواع[٥]:

---

(١) هٰذَا القول وهٰذِهِ الحُجَّة ذكرها عن بعض أهل النَّظَر الرَّامَهُرْمُزِيُّ في المُحَدِّث الفَاصِل ص٢١٦، ونقلها عنه ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص٣٨٨ وضعَّفه.

(٢) ب: يرجح.

(٣) عبارة ابن دَقِيْق العِيْد في التضعيف وحجته: (لأن كثرة المشقة... إلىٰ قوله: وهو الصحة أَوْلَىٰ)، نقلها بحروفها كلٌّ من: العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة والأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٥٣ والأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٤٢٢ والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧. وكذٰلِكَ نقلها ابن الوَزِيْر في تَنْقِيْح الأنظار ج٢ ص٤٠٠ لٰكِن فيها: (... وهي الصحة أَوْلَىٰ).

(٤) م: فقد.

(٥) أنواع العُلُوّ خمسة:

١- القرب من رَسُوْل الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف.

٢- القرب من إمَام من أَئِمَّة الحَدِيْث.

٣- العُلُوّ بالنسبة إلىٰ رِوَايَة الصَّحِيْحَيْن أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة.

٤- العُلُوّ المُسْتَفَاد من تقدم وفاة الرَّاوِي.

٥- العُلُوّ المُسْتَفَاد من تقدم السَّمَاع.

وهٰذِهِ الأنواع في:

أحدُها: العُلُوُّ بالنسبة إلىٰ قِلَّة الوسائط بيننا وبين الرَّسُوْل ﷺ.

وغالبُ ما يقع من هٰذَا لمشايخنا اليومَ بالأسانيد الجَيِّدَةِ ثَمَانِيَةُ رِجَال، ولنا[1] تسعةٌ. وقد يقع أَقلّ من هٰذَا، فيكون لنا ثُمَانِيّاً. وقد يقع أَقلّ منه[2]، فيكون لنا سُبَاعِيّاً، ولٰكِن ليس في درجة الأول بالنسبة إلىٰ جَوْدةِ الرِّجَال.

وثانيها: العُلُوُّ إلىٰ إمَام من أَئِمَّة الحَدِيْث، كَمَالِك وسُفْيَان[3]

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨١ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٦٩ والمُقْنِع ج٢ ص٤٢٢ والخُلَاصَة ص٥٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٦١ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٥٣ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٩ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٦١. وانظر: اليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٣٢.

قال العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٢٦٣: (جعل ابن طاهر وتبعه ابن دَقِيْق العِيْد - القسمين الرابع والخامس - قسماً وَاحِداً).

وجاء مثل هٰذَا في: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٦٣ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٦٩ وفَتْح المُغِيْث ج٣ ص٢٢.

(١) قال العَبْدَرِيّ في رحلته ص١٤٣: (وحَدَّثَنِي - أي: ابن دَقِيْق العِيْد - إملاءً بلفظه من كتابه... وساق سنده التُّسَاعِيّ وحَدِيْثاً... قال الشَّيْخ: هٰذَا من العوالي التي تسمو هِمَمُ أهل الحَدِيْث إليها، وتتهافت رغبة الطلبة عليها، وهو تُسَاعِيّ الإسناد... قال العَبْدَرِيّ: قلت: ليس العُلُوّ بكونه تُسَاعِيّ الإسناد مستغرَباً لمثله من الشُّيُوْخ، وقد رأينا من يَرْوِي الثُّمَانِيَّات، وأما التُّسَاعِيَّات فهي الغالبُ من عُلُوّ السَّنَد في زماننا هٰذَا، وقد جمع شَيْخنا الفَقِيْه الحافظ الحافل أبو زَيْد عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد القَيْرَوَانِيّ جُزْءاً من تُسَاعيَّاته).

(٢) ب: أقل من هذا فيكون لنا سباعياً لكن.

(٣) **سُفْيَان**: سُفْيَان بن عُيَيْنَة (وقد تقدمت ترجمته)، وسُفْيَان الثَّوْرِيّ، وكلاهما من أَئِمَّة الحَدِيْث.

سُفْيَان الثَّوْرِيّ: هو سُفْيَان بن سَعِيْد بن مَسْرُوْق، أبو عَبْد الله الكُوْفِيّ. قال شُعْبَةُ وسُفْيَانُ بن عُيَيْنَة وأبو عَاصِم وابنُ مَعِيْن وغَيْرُ وَاحِد من العُلَمَاء: سُفْيَان أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْن في الحَدِيْث. وقال ابن مَهْدِيّ: كان وَهْب يُقَدِّم سُفْيَانَ في الحفظ علىٰ مَالِك. توفي بالبَصْرَة سنة ١٦١هـ.

واللَّيْث[1] والأَعْمَش وغيرهم.

وأعلىٰ ما وقع لنا إلىٰ مَالِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2] ستةُ رِجَال، وأَكثرُ منه سبعةٌ.

ووقع لنا[3] إلىٰ سُفْيَان ستةٌ في أَحَادِيْث كثيرة، بسبب طول عُمْره وتأخره[4] بعد مَالِك، رحمها[5] الله تعالىٰ[6].

وثالثُها[7]: العُلُوّ إلىٰ صاحبَي الصَّحِيْحَيْن، ومصنِّفِي الكتبِ المشهورة.

وأعلىٰ ما وقعَ لنا إلىٰ البُخَارِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[8] خمسةُ رِجَال، وأعلىٰ ما وقع لنا إلىٰ أبي دَاوُد[9] خمسةٌ أَيضاً، والأكثرُ في هٰذَا ستةٌ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١١١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١١ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٦٩ وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٢٢٢.

(١) **اللَّيْث بن سَعْد**: بن عَبْد الرَّحْمٰن الفَهْمِيّ، أبو الحَارِث. الإمَام المِصْرِيّ، قال ابن سَعْد: كان قد اشتغل بالفتوىٰ في زمانه، وكان ثِقَةً كثيرَ الحَدِيْث صَحِيْحَهُ، وكان سَرِيّاً من الرِّجَال نبيلاً سَخِيّاً، وقال أَحْمَد: ثِقَة ثَبْت، كثير العلم، صَحِيْح الحَدِيْث. مات سنة ١٧٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٤٥٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٣٨ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٩١ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص٤٤٨.

(٢) سقط من ب: رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) سقط من ب: لنا.

(٤) م: وتأخيره.

(٥) م: رحمه.

(٦) سقط من ب: تعالىٰ.

(٧) ل ب: الثالث.

(٨) سقط من ب: رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٩) **أبو دَاوُد**: سُلَيْمَان بن الأَشْعَث بن شَدَّاد السِّجِسْتَانِيّ. صاحب السُّنَن. قال ابن حِبَّان: هو أَحد أَئِمَّة الدنيا فِقْهاً وعلماً، وحفظاً ونُسْكاً وإتْقَاناً. جمع وصَنَّف وذَبَّ عن السُّنَن. توفي

ورابعُها[(١)]: **عُلُوّ التنزيل**[(٢)].

وهو الذي يُولَعون به. وذٰلِكَ أن يُنظرَ إلىٰ عددِ الرِّجَال بالنسبة إلىٰ غَايَةٍ: إمَّا إلىٰ النَّبِيّ ﷺ، أو إلىٰ بعض رُوَاة الحَدِيْث.

ويُنظرَ العددُ بالنسبة إلىٰ هٰؤُلَاءِ الأَئِمَّة وتلك الغَايَة، فيَتَنَزَّل بعضُ الرُّوَاة من الطريق التي تُوصلُنا إلىٰ المُصَنِّفِيْن مَنزِلةَ[(٣)] بعض الرُّوَاة من الطريق التي ليستْ من جهتهم، لو أَرَدْنَا تَخْرِيْجَ[(٤)] الحَدِيْث من جهتهم، فيَحصُل بذٰلِكَ عُلُوّ.

مثاله: أن يكون بيننا وبين النَّبِيّ ﷺ تسعةُ أَنفُسٍ، ويكونَ أَحدُ هٰؤُلَاءِ المُصَنِّفِيْن بينه وبين النَّبِيّ ﷺ سبعة مثلاً، فيتَنَزَّل هٰذَا المصنِّفُ بمنزلة شَيْخِ شَيْخِنَا، فإن اتَّفَق أن

بالبَصْرَة سنة ٢٧٥هـ.

تَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج٢ ص٢٢٤ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٩١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٦٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٢١.

(١) ل ب: وثالثها. وهو خطأ.

(٢) ذكر العِرَاقِي في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٢ ص٢٥٥ والأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٥٧ والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٦٥: أن ابن دَقِيْق العِيْد سمَّىٰ القسم الثالث - وهو العُلُوّ المقيَّد بالنسبة إلىٰ رِوَايَة الصَّحِيْحَيْن وبقيَّة الكتب الستة - بعُلُوّ التنزيل.

وذكر ذٰلِكَ أيضاً السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص١٨، ونقل بعض عباراته - بعد حذف قسم منها - وهي: (وعُلُوّ التنزيل هو الذي يولَعون به، بأن يكون بيننا وبين النَّبِيّ ﷺ تسعة... فينزل هٰذَا المصنف منزلة شَيْخ شَيْخنا). قال السَّخَاوِيّ: (وسماه تنزيلاً لما فيه من تنزيل راوٍ مكان آخر).

وقول ابن دَقِيْق العِيْد: (عُلُوّ التنزيل... أن تنظر إلىٰ عدد... فتنزل بعض الرُّوَاة... جهتهم) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٤١٧-٤١٨، وفيه بعض التصرُّف كما ترىٰ.

(٣) ب: إلىٰ المصنفين لو أردنا تخريج الحديث من جهتهم منزلة بعض الرواة من الطريق التي ليست من جهتهم، فيحصل بذلك علو، مثاله.

(٤) م: نُخْرِجُ.

يتنزَّلَ منزلةَ شَيْخِنَا، وكأَنَّا سمِعنا ذٰلِكَ الحَدِيْث من ذٰلِكَ المصنِّف سمّوه مُصَافَحَةً[١].

وخامسُها[٢]: العُلُوُّ بِقِدَمِ السَّمَاع وإن استوىٰ العدد.

كما إذا رَوَىٰ شَيْخٌ من شُيُوْخنا حَدِيْثاً عن شَيْخ قديم الوفاة، كالحافظ أَبي الحَسَن المَقْدِسيّ[٣] عن السِّلَفِيّ، وروينا نحن ذٰلِكَ الحَدِيْثَ عن من تأخرتْ وفاتُه كابن بنتِ السِّلَفِيّ[٤]، فإنَّ المَقْدِسِيّ تُوُفِّيَ سنة إحدىٰ عشرة وستمائة، وتُوُفِّيَ السِّبْط[٥] سنة إحدىٰ وخمسين، فالعددُ بالنسبة إلىٰ السِّلَفِيّ وَاحِد، إلَّا أَنَّ الأَولَ أَقدمُ فهٰذَا يَعُدُّونه عُلُوّاً، ويُثْبِتُون له مَزِيَّة في الرِّوَايَة.

---

(١) انظر **المُصَافَحَة** في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨٥ والمُقْنِع ج٢ ص٤٢٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٥٩ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٦ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص١٦٧.

(٢) ل ب: ورابعها. وهو خطأ.

قول ابن دَقِيْق العِيْد: (كما إذا رَوَىٰ شَيْخ... إذا تعارضا أَوْلَىٰ) مَنْقُوْل عنه في: النُّكَت الوَفِيَّة ج٢ ص٤٣١-٤٣٢ بنصه.

(٣) **أبو الحَسَن المَقْدِسِيّ**: شَرَف الدِّيْن عَلِيّ بن المفضل بن عَلِيّ اللَّخْمِيّ الإِسْكَنْدَرَانِيّ. الإمَام الحافظ المفتي، الفَقِيْه المَالِكِيّ، تَفَقَّهَ علىٰ أبي طَالِب صالح ابن بنت مُعَافَىٰ، وأكثر إلىٰ الغَايَة عن السِّلَفِيّ، سكن أواخر عُمْره بمِصْر، ودرس بالصَّاحِبِيَّة، وصنَّف التصانيف الحِسَان. مات سنة ٦١١هـ.

شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٤٧ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٣٩٠.

(٤) **السِّبْط جمال الدِّيْن**: أبو القَاسِم عَبْد الرَّحْمٰن بن مَكِّيّ بن عَبْد الرَّحْمٰن الطَّرَابُلُسِيّ المَغْرِبِيّ ثم الإِسْكَنْدَرَانِيّ. سَمِع من جَدّه السِّلَفِيّ الكَبِيْر ومن غيره، وانتهىٰ إليه عُلُوّ الإسناد بالديار المِصْرِيَّة. توفي بمِصْر سنة ٦٥١هـ.

شَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٥٣ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٣١.

(٥) م: الصّبط. وهو تحريف.

ومن الناس[١] مَنْ يَعُدُّ العُلُوَّ[٢] الإتْقَانَ والضبطَ وإنْ كان نازلاً في العدد، وهٰذَا عُلُوّ[٣] معنويٌّ، والأَولُ صُوريٌّ، ورعايةُ الثاني[٤] إذا تعارضَا أَوْلَىٰ. واللهُ أَعلم.

---

(١) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨٧-٣٨٨: (وأَمَّا ما رُوِّيْنَاهُ عن الحافظ أبي طاهر السِّلَفِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قوله في أبيات له:

بل عُلُوّ الحَدِيْث بين أُولي الحِفْظِ والإتْقَان صِحَّةُ الإسنادِ

وما رُوِّيْنَاهُ عن الوَزِيْر نِظَام المُلْك من قوله: «عندي أن الحَدِيْث العالي ما صحَّ عن رَسُوْل الله ﷺ وإن بلغت رواتُه مائةً»، فهٰذَا ونحوُه ليس من قبيل العُلُوّ المتعارفِ إطلاقُه بين أهل الحَدِيْث، وإنما هو عُلُوّ من حيث المعنىٰ فحسْب).

وانظر تفصيل ذٰلِكَ في: فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٢٣.

(٢) ل: أضاف المصحح كلمة (هو) بعد كلمة (العُلُوّ).

(٣) ب: علم.

(٤) ب: ورعاية المعنوي إذا تعارضا أولى من الصوري. وسقط منها: والله أعلم.

الباب السادس

في مَعْرِفَة بقايا من الاصْطِلَاح سوى ما تقدم في الباب الأول

وذٰلِكَ في أُمور[1]:

الأول: في الفرق بين الغَرِيْب والعَزِيْز[2]

الغَرِيْب: قد ذكرنا أَوَّلاً ما يُشير إليه.

وأما[3] العَزِيْز: فعن ابن مَنْدَهْ[4] أنه قال: (الغَرِيْب من الحَدِيْث، كحَدِيْث الزُّهْرِيّ

---

(١) في هامش م: بلغ مقابلة.

(٢) ب: العزيز والغريب.

(٣) ب: فأما.

(٤) **ابن مَنْدَهْ**: هو مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يَحْيَىٰ بن مَنْدَهْ، أبو عَبْد الله العَبْدِيّ الأَصْبَهَانِيّ، الحافظ الجَوَّال، كان من دُعَاة السُّنَّة وحُفَّاظ الأثر، إمَام الأَئِمَّة في الحَدِيْث. مات سنة ٣٩٥هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٧٩ ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص٧٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠٣١ وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج٢ ص١٦٧ والأَعْلَام ج٦ ص٢٩.

وقول ابن مَنْدَهْ الذي ذكره ابن دَقِيْق العِيْد هو في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٩٥ بحروفه، حيث جاء فيها: (رُوِّيْنَا عن أبي عَبْد الله بن مَنْدَهْ الحافظ الأَصْبَهَانِيّ أنه قال: الغَرِيْب من الحَدِيْث... إلىٰ قوله: مشهوراً).

لٰكِن فيها: وأشباههما بدلاً من: وشبههما.

وانظر **الغَرِيْب والعَزِيْز والمشهور** في:

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٦٥ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٥٥ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢

وقَتَادَة وشِبْهِهما من الأَئِمَّة ممَّنْ يُجْمع حَدِيْثُهم، إذا انفردَ الرجلُ منهم[1] بالحَدِيْث يُسمَّىٰ غَرِيْباً.

فإذا رَوَىٰ عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حَدِيْث، يُسمَّىٰ عَزِيْزاً.

فإذا رَوَىٰ الجَمَاعَة عنهم حَدِيْثاً يُسمَّىٰ[2] مَشْهوراً).

ص٤٣٤و٤٤٦ والتَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٢٦٣ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج١ ص٢٥٠ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٤٠١.

(١) ل: عنهم.

ب: انفرد عنهم الرجل.

(٢) ل ب: سمىٰ.

وسقط من ب: حَدِيْثاً.

الزُّهْرِيّ: أبو بَكْر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عَبْد الله بن شِهَاب القُرَشِيّ المَدَنِيّ. حَدَّثَ عن ابن عُمَر وأَنَس وسَهْل بن سَعْد وسَعِيْد بن المُسَيَّب. وحَدَّثَ عنه الأَوْزَاعِيّ واللَّيْث ومَالِك وغيرهم. قال عُمَر بن عَبْد العَزِيْز: لم يَبْقَ أَحَدٌ أعلم بسُنَّة ماضية من الزُّهْرِيّ. وقال مَالِك: بقي ابن شِهَاب وما له في الدنيا نظير. مات سنة ١٢٤هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٠٨ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٤٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٠٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٦٦ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٣ وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٣ ص٣٦٠ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٠٨ والإمَام الزُّهْرِيّ وأثره في السُّنَّة للدكتور حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي.

قَتَادَة بن دِعَامَة: بن قَتَادَة بن عَزِيْز، أبو الخَطَّاب السَّدُوْسِيّ البَصْرِيّ. الحافظ العَلَّامَة، الضَّرِير الأَكْمَهُ المفَسِّر، حدَّث عن عَبْد الله بن سَرْجِس وأَنَس بن مَالِك وسَعِيْد بن المُسَيَّب، ورَوَىٰ عنه: مِسْعَر وشُعْبَة ومَعْمَر وأبو عَوَانَة. ثِقَة ثَبْت، قال قَتَادَة: ما قلتُ لمُحَدِّث قَطُّ: أَعِدْ عَلَيَّ، وما سمِعت أُذُناي قَطُّ شَيئاً إلَّا وعاه قلبي. قال أَحْمَد: قَتَادَة عالم بالتَّفْسِيْر وباختلاط العُلَمَاء، ووصفه بالحفظ والفِقْه وأَطْنَب في ذِكره. مات بوَاسِط في الطاعون سنة ١١٨هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٢٢ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٣٥١

وثانيها: مَعْرِفَة المُدَبَّج

وهو[1] رِوَايَة الأَقْرَان بعضُهم عن بعض. وهم المتقاربون في السِّنِّ والطَّبَقَةِ، يَرْوِي

وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٢٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٩٦ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٠٩.

(١) كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من (مَعْرِفَة المدَبَّج... إلىٰ قوله وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٤٦٢.

وقد مثّل بعَائِشَة وأبي هُرَيْرَة، لرِوَايَة الأَقْرَان من الصَّحَابَة بعضهم عن بعض.

وعُمَر بن عَبْد العَزِيْز والزُّهْرِيّ، لرِوَايَة الأَقْرَان من التَّابِعِيْن.

ومَالِك والأَوْزَاعِيّ، لرِوَايَة الأَقْرَان من أتباع التَّابِعِيْن.

وأَحْمَد بن حَنْبَل وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، لرِوَايَة الأَقْرَان من أتباع الأتباع.

وانظر الكلام عن **المُدَبَّج** في:

اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٩٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٣ ص٦٧ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٧٣ والمُقْنِع ج٢ ص٥٢١ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٥٤١ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٦٠ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢٤٦ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٢٨ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٤٧٥ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٥١.

عُمَر بن عَبْد العَزِيْز: بن مَرْوَان بن الحَكَم الأُمَوِيّ، أبو حَفْص. ولي الحُكْم بعد سُلَيْمَان بن عَبْد المَلِك سنة ٩٩هـ، كان صالحاً عادلاً، إمَاماً فقيهاً، مجتهداً ثَبْتاً، عارفاً بالسُّنَن، وأُمُّه بنت عَاصِم بن عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم، قال سُفْيَان الثَّوْرِيّ: الخُلَفَاء خمسة: أبو بَكْر وعُمَر وعُثْمَان وعَلِيّ وعُمَر بن عَبْد العَزِيْز، أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد في سُنَنه. مات سنة ١٠١هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١١٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٤ وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٢٢٨ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٤٧٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٧٨ وسِيْرَة عُمَر بن عَبْد العَزِيْز لابن

كلُّ وَاحِد منهما[1] عن الآخر، كعَائِشَة وأبي هُرَيْرَة، وعُمَر بن عَبْد العَزِيْز والزُّهْرِيّ،

عَبْد الحَكَم.

الأَوْزَاعِيّ: عَبْد الرَّحْمٰن بن عَمْرو بن يُحْمِد الدِّمَشْقِيّ، أبو عَمْرو. الحافظ، شَيْخ الإِسْلَام، ولد ببَعْلَبَكّ، ورُبّي يَتِيْماً، قال ابن حِبَّان: هو أحد أَئِمَّة الدنيا، فِقْهاً وعِلماً، ووَرَعاً وحِفْظاً، وفضلاً وعِبَادَةً، وضبطاً مع زَهَادَةٍ. مات ببَيْرُوْت مُرَابِطاً سنة ١٥٧هـ.

مَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٨٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٧٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٧٦ وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٢٩٨ وفِقْه الإمَام الأَوْزَاعِيّ: د. عَبْد الله مُحَمَّد الجُبُوْرِيّ (رِسَالَة دكتوراه).

أَحْمَد بن حَنْبَل: هو أبو عَبْد الله أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل، الشَّيْبَانِيّ المَرْوَزِيّ البَغْدَادِيّ. قال الشَّافِعِيّ: (أَحْمَد إمَام في ثمان خِصال: إمَام في الحَدِيْث، إمَام في الفِقْه، إمَام في اللُّغَة، إمَام في القُرْآن، إمَام في الفقر، إمَام في الزُّهد، إمَام في الوَرَع، إمَام في السُّنَّة). صَنَّفَ المُسْنَد، وسيرته أَفْرَدها البَيْهَقِيّ في مجلد، وأَفْرَدها كذٰلِكَ ابنُ الجَوْزِيّ، وشَيْخ الإِسْلَام الأَنْصارِيّ، أحد الأَئِمَّة الأربعة، وإليه ينسب الحَنَابِلَة و المَذْهَب الحَنْبَلِيّ، مات سنة ٢٤١هـ ببَغْدَاد.

طَبَقَات الحَنَابِلَة لابن أبي يَعْلَىٰ ج١ ص٤ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٣١ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٩١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٧٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص٩٦ وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٤ ص٤١٢ والأَعْلَام ج١ ص٢٠٣ ومَنَاقِب الإمَام أَحْمَد لابن الجَوْزِيّ.

ابن المَدِيْنِيّ: أبو الحَسَن عَلِيّ بن عَبْد الله بن جَعْفَر بن نَجِيح السَّعْدِيّ مَوْلَاهُم، البَصْرِيّ. صاحب التصانيف، قال البُخَارِيّ: (ما استصغرتُ نفسي عند أحد إلَّا عند عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ)، ثِقَة ثَبْت إمَام، أعلم أهل عَصْره بالحَدِيْث وعِلَله، قال النَّسَائِيّ: كأنَّ اللهَ خَلَقَهُ للحَدِيْث. أصله من مَدِيْنَة رَسُوْل الله ﷺ، ونِسبتُه إليها، وولد بالبَصْرَة، ومات سنة ٢٣٤هـ بسَامَرَّاء.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٣٤٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٩ وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٣٥٠ والتَّارِيْخ الكَبِيْر ج٣ ق٢ ص٢٨٤ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص١٨٤ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٢٦٩ رقم ٤٦٨٥.

(١) ل: منهم.

ومَالِك والأَوْزَاعِيّ، وأَحْمَد بن حَنْبَل وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ.

فإنْ تَبَاعَدت الطَّبَقة والرِّيْبَة[١]، فليس من ذٰلِكَ، بل يكون[٢] من رِوَايَة الأَكَابِر عن الأَصَاغِر[٣].

وثالثها: مَعْرِفَة المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف

وهو[٤] أن يَشترِكَ اسمان[٥] في صورةِ الخَطِّ، ويختلفا[٦] في النُّطْق.

---

(١) ب: والمرتبة. وكأنها صححت: والريبة.

(٢) ب: يكونوا.

(٣) **رِوَايَة الأَكَابِر عن الأَصَاغِر في:**

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٤٥٩. وانظر أَيضاً: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث ص١٩٥ والخُلَاصَة ص٩٩ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٧٧ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٥٣٥ والمُقْنِع ج٢ ص٥١٨ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٣ ص٦٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٥٧ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢٤٣ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٢٩ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٥٥ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٤٧٣.

(٤) **المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف**... إلىٰ آخر الأمر في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٥٢٨.

وانظر الكلام عنه أَيضاً في: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١٢١ والمُوْقِظَة ص٩٢ ومَحَاسِن الاصْطِلَاح مع مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح، واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث ص٢٢٣ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٦١٧ والمُقْنِع ج٢ ص٥٩٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٣ ص١٢٨ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٢١٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٢٩٧ والخُلَاصَة ص١٣١ وشرح نُخْبَة الفِكَر بحَاشِيَة لَقْط الدُّرَر ص١٤٧ ومع شرح عَلِيّ القَارِي ص٢٢٤ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٣٢٢ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف للدَّارَقُطْنِيّ.

(٥) م: اثنان. وذكر المصحح في الهامش (اسمان)، ووضع فوقها (ن) أي: في نسخة.

(٦) ل: يختلفان. وهو تحريف.

كحَيَّان وحَبَّان: الأَول بالياء آخرِ الحروف، والثاني بالباء ثانيها.

وكبَشِيْر وبُشَيْر[١]: الأَول بفَتْح الباء، والثاني بضمِّها.

إلىٰ أمثال[٢] ذٰلِكَ.

ورابعها: مَعْرِفَة المُتَّفِق والمُفْتَرِق

وهو[٣] أن يَشترِكَ اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب والجَدّ مثلًا، ويفترقا[٤] في نفس الأمر، وهٰذَا هو المشترَك.

وهو فَنّ مهمّ؛ لأنه[٥] قد يقعُ الغَلَطُ، فيُعتقدُ أَنَّ أَحدَ الشخصَين[٦] هو الآخر. وربما كان أَحدُهما ثِقَة والآخرُ ضعيفاً. فإذا غَلِطَ من الضعيف إلىٰ القَوِيّ، صحَّحَ ما

(١) ب: كبَشر وبُشر.

(٢) م: مثال.

(٣) قوله: (**المُتَّفِق والمُفْتَرِق**... إلىٰ قوله: وهٰذَا هو المشترك)، وقوله: (وقد يقع هٰذَا في الأَنْسَاب... إلىٰ قوله: من غير تسمية)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٥٥٢-٥٦٠. وفيها: (هٰذَا النوع مُتَّفِق لفظاً وخَطّاً... وهٰذَا من قبيل ما يُسمَّىٰ في أُصُوْل الفِقْه المشترَك).

وانظر المُتَّفِق والمُفْتَرِق في: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١٢٧ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث ص٢٢٧ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٦٦٢ والمُقْنِع ج٢ ص٦١٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٣ ص٢٠٠ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٢٤٥ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٣١٦ وشرح نُخْبَة الفِكَر بحَاشِيَة لَقْط الدُّرَر ص١٤٥ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٣١٨.

(٤) ل ب: ويفترقان. وهو تحريف.

(٥) أهمية فن المُتَّفِق والمُفْتَرِق هٰذِهِ، ذكرها السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٢٤٥ ببعض هٰذِهِ الألفاظ، ولم يَعْزُها إلىٰ أحد.

(٦) ب: الشيخين.

لا[١] يَصِحّ. وإذا غَلِطَ من القَوِيّ إلىٰ الضعيف أَبطَلَ ما يَصِحُّ.

وقد يقعُ هٰذَا في الأَنْسَاب، كما يقعُ في الأَسْمَاء. ويقعُ الإشكالُ فيه إذا أُطلقَ النَّسَبُ من غير تسميةٍ.

وخامسها: الأَلْقَاب

وهو[٢] ما وُضِعَ لتعريفِ ذاتٍ معينةٍ، لا علىٰ سَبِيْل الاسميَّة العَلَمِيَّة. وهٰذَا قد يُحْتاجُ إليه في المَعْرِفَة بحال الرجل إذا أَرَدْنَا الكَشْفَ عنه، ويكونُ مشهوراً بلَقَبِهِ، فيذكر به في الإسناد.

فإذا أَرَدْنَا كَشْفَه من كُتب التواريخ مثلاً التي رُتبت[٣] علىٰ الأَسْمَاء والحروف، فطلبناه في الحرف الذي هو أَوَّلُ في اللَّقَب، لم نجدْهُ مذكوراً بلَقَبه، فطلبناه في كُتب الأَلْقَاب فوجدنا اسمه فيها، فَرَجعنا إلىٰ التواريخ، فعرفنا حَالَهُ منها[٤].

---

(١) ب: ما لم.

(٢) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٥٢١: (**مَعْرِفَة أَلْقَاب المُحَدِّثِيْن** ومن يذكر معهم، وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أَسَامِي، وأن يجعل مَنْ ذُكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين، كما اتفق لكثير ممن ألف... وهي تنقسم إلىٰ ما يجوز التعريف به، وهو ما لا يكرهه المُلَقَّب، وإلىٰ ما لا يجوز وهو ما يكرهه المُلَقَّب... وجاء بنماذج منها...).

وانظر: المَنْهَل الرَّوِيّ ص١١٨ والمُقْنِع ج٢ ص٥٨٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٣ ص١٢٤ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٢٠٦ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢٨٩.

وفيها الكلام علىٰ ما يكره المُلَقَّب من الألقاب وما لا يكرهه، وقد تحدثت هٰذِهِ المصادر عن هٰذَا أَيضاً في أواخر آداب المُحَدِّث.

(٣) ب: كتبت... وطلبناه في الحروف.

(٤) م: شطب المصحح علىٰ قوله: (مذكوراً بلقبه... إلىٰ قوله: حاله فيها)، كذا (فيها) وليس

وكذٰلِكَ بالعكس إذا كان مشهوراً بنَسَبِه، فذكرناه بلَقَبه في الإسناد. فإن لم نعرفْ أنه لَقَبُه، لم نَهتدِ[١] إلىٰ الكَشْف عن حاله.

وقد نُهِيَ عن التَّنابز بالأَلْقَاب، بقوله[٢]: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ﴾[٣]، ونزلت[٤] حين قَدِمَ النَّبيُّ ﷺ المَدِيْنَةَ، وللرجل منهم اللَّقَبُ واللَّقَبانِ.

(منها)، وذكر محله في الهامش: (فنحتاج إلىٰ معرفة اسمه ليُطلبَ من مَضِنَّتِه في الكتب المرتبة علىٰ الأسماء).

ب: (لم نجده فنحتاج إلىٰ معرفة اسمه ليطلب من مظنته في الكتب المرتبة علىٰ الأسماء، وكذلك بالعكس إذا كان مشهوراً باسمه فذكر بلقبه...).

(١) ب: يهتد.

(٢) ب: لقوله تعالىٰ.

(٣) سورة الحُجُرَات - الآية ١١.

(٤) أخرج أَحْمَد وعَبْد بن حُمَيْد والبُخَارِيّ في الأدب وأبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه وأبو يَعْلَىٰ وابن جَرِيْر وابن المُنْذِر والبَغَوِيّ في مُعْجَمه وابن حِبَّان والشِّيْرَازِيّ في الأَلْقَاب والطَّبَرَانِيّ وابن السُّنِّيّ في عَمَل اليوم والليلة والحَاكِم وصححه وابن مَرْدُوْيَه والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيمان عن أبي جَبِيْرَةَ بن الضَّحَّاك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:

فينا نزلت، في بني سَلِمَة ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ﴾ - الحجرات: ١١، قدم رَسُوْل الله ﷺ المَدِيْنَة وليس فينا رجل إلَّا وله اسمان أو ثلاثة، فكان إذا دُعي أحدهم باسم من تلك الأَسْمَاء قالوا: يا رَسُوْل الله، إنه يكره هٰذَا الاسم، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ﴾ - الحجرات: ١١.

الدُّرّ المَنْثُوْر في التَّفْسِيْر بالمَأْثُوْر للسُّيُوْطِيّ ج٦ ص٩١.

بنو سَلِمَة: بَطْنٌ من الأَنْصَار، ليس في العَرَب بكسر اللام إلَّا هم. / القَامُوْس المُحِيْط مادة (السلم).

ل: فنزلت.

غير أنه قد سُومحَ بذٰلِكَ، إذا كان التعريفُ بالشخص متوقِّفاً عليه لشُهرته[١].

فإن كان بحيثُ يتأذَّىٰ به، ولا يتوقَّفُ[٢] التعريفُ عليه، فهو داخلٌ تحتَ النهي، مع عدمِ المعارِض.

وسادسها: المُوَافَقَات

وهو[٣] أن يَرْوِي حَدِيْثاً[٤] من غير طُرُق الأَئِمَّة المشهورِين إلىٰ أن يُوصلَ بشَيْخِ أحدهم، فيكون مُوَافَقَةً في شَيْخه.

وقد كَثُر حِرصُ المتأخِّرين علىٰ ذٰلِكَ. وإنما يَحرِصون عليه بشرط أن يَعلوَ إسنادُه علىٰ الطريق التي يَرْوُونها إلىٰ الإمَام.

مثالُه: إنَّ أَكثرَ ما يَقعُ لمشايخنا العُلُوُّ إلىٰ الأَئِمَّة المشهورِين كالبُخَارِيّ ومُسْلِم وغيرِهما، بأن يَرووا عن خمسةٍ إليه.

فإذا رَووا من غير طريق ذٰلِكَ الإمَام عن خمسةٍ إلىٰ شَيْخِهِ، كان ذٰلِكَ عالياً

---

(١) م: بشهرته.

(٢) ب: يتوقف به التعريف.

(٣) انظر نحو تعريف **المُوَافَقَة** هٰذَا في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨٤.

وانظر أَيضاً: المُقْنِع ج٢ ص٤٢٢ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٥٧ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٦٥ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٢٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٦١ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٤٠.

(٤) ل: حديث.

ب: يروىٰ حديث.

مُوَافقاً[١]، كرِوَايَة البُخَارِيّ ومُسْلِم عن قُتَيْبَةَ بنِ سَعِيْد[٢]. فإذا رَووا عن خمسةٍ إلىٰ قُتَيْبَة، كان علىٰ الشرط المذكور في العُلُوّ والمُوَافَقَة.

ومن غَرِيْب ما وقع في ذٰلِكَ ونادِره[٣] حَدِيْثٌ وَاحِدٌ، فيه مُوَافَقَةٌ للبُخَارِيّ ومُسْلِم معاً، مع أَنَّ كلَّ وَاحِد منهما رَوَىٰ عن شَيْخ غيرِ شَيْخ الآخر، وهو حَدِيْث أبي بَكْر بن أبي شَيْبَة، عن خَالِد بن مَخْلَد، عن سُلَيْمَان بن بِلَال، عن أبي حَازِم، عن سَهْل بن سَعْد، في فضيلة الصوم[٤].

---

(١) ب: موافقة.

(٢) **قُتَيْبَة بن سَعِيْد**: بن جَمِيْل بن طَرِيْف الثَّقَفِيّ مَوْلَاهُم، أبو رجاء. رَوَىٰ عن مَالِك واللَّيْث وابن لَهِيْعَة ورِشْدِيْن بن سَعْد وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الجَمَاعَةُ سوىٰ ابن مَاجَه، ورَوَىٰ عنه عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ والحُمَيْدِيّ ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن والسَّرَّاج. أثنىٰ عليه أَحْمَد، ووَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن وأبو حَاتِم والنَّسَائِيّ. مات سنة ٢٤٠هـ، رَوَىٰ عنه البُخَارِيّ ٣٠٨ أَحَادِيْث، ورَوَىٰ مُسْلِم عنه ٦٦٨ حَدِيْثاً.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص١٠٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٣٥٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٢٣.

(٣) المُوَافَقَة النادرة التي وقعت لكل من البُخَارِيّ ومُسْلِم، مع أن كُلاًّ منهما رواه عن شَيْخ غير شَيْخ الآخر، رواها السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص١٣-١٤، ورَوَىٰ حَدِيْث الصوم: (إنَّ في الجنة باباً، يقال له الرَّيَّان) بسنده فيهما.

وأشار في ص١٤ إلىٰ قول ابن دَقِيْق العِيْد في المُوَافَقَة المتيسرة، حيث قال: (وأما ما تقع المُوَافَقَة فيه في شَيْخ يَرْوِيَانِ عنه، فكما قال ابن دَقِيْق العِيْد: كثير، يعني لاتفاقهما...).

(٤) **حَدِيْث** فضيلة الصوم في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٠ كتاب الصوم، ٤ باب الرَّيَّان للصائمين، رقم ١٨٩٦. / فَتْح البَارِي ج٤ ص١١١: (حَدَّثَنَا خَالِد بن مَخْلَد، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَان بن بِلَال، قال: حَدَّثَنِي أبو حَازِم عن سَهْل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: إنَّ في الجنة باباً يقال له: الرَّيَّانُ، يَدخُلُ منه الصائمون يومَ القِيامةِ، لا يَدخُلُ منه أَحَدٌ غيرُهم، يقال: أين الصائمون؟ فيقومون، لا يَدخُلُ منه أَحَدٌ غيرُهم، فإذا دَخلوا أُغلِقَ، فلم يَدخُلْ منه أَحَدٌ).

. . . .

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٣ كتاب الصيام، ٣٠ باب فضل الصيام، رقم ١١٥٢، ج٢ ص٨٠٨: (حَدَّثَنَا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة، حَدَّثَنَا خَالِد بن مَخْلَد «وهو القَطَوَانِيّ» عن سُلَيْمَانَ بن بِلَال، حَدَّثَنِي أبو حَازِم عن سَهْل بن سَعْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: إنَّ في الجنة باباً يقال له الرَّيَّان... الحَدِيْث).

خَالِد بن مَخْلَد: البَجَلِيّ مَوْلَاهُم، القَطَوَانِيّ الكُوْفِيّ، (وقَطَوَان موضع بالكُوْفَة). رَوَىٰ عن سُلَيْمَان بن بِلَال ومَالِك وغيرهما، ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وغيره، قال أبو دَاوُد: صَدُوْق لٰكِنه يتشيَّع. مات سنة ٢١٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص١١٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢١٨ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٦٤٠.

سُلَيْمَان بن بِلَال: التَّيْمِيّ القُرَشِيّ مَوْلَاهُم، أبو مُحَمَّد وأبو أَيُّوْب المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن زَيْد بن أَسْلم وصالح بن كَيْسَان وأبي حَازِم بن دِيْنَار وغيرهم، ورَوَىٰ عنه عَبْد الله بن المُبَارَك وخَالِد بن مَخْلَد وغيرهما، وَثَّقَهُ كثيرون. مات سنة ١٧٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٧٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٢٢ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٤٠.

أبو حَازِم سَلَمَة بن دِيْنَار: الأعرج التَّمَّار المَدَنِيّ، مَوْلَىٰ الأسود بن سُفْيَان المَخْزُوْمِيّ. رَوَىٰ عن سَهْل بن سَعْد وأبي أُمَامَة بن سَهْل وسَعِيْد بن المُسَيَّب وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الزُّهْرِيّ وابن إسْحَاق ومَالِك والسُّفْيَانَان وسُلَيْمَان بن بِلَال وغيرهم، ثِقَة عابد، كان قَاضِي أهل المَدِيْنَة. مات في خِلَافَة أبي جَعْفَر المَنْصُوْر بعد سنة ١٤٠هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٤٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١٦ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٩.

سَهْل بن سَعْد: السَّاعِدِيّ الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ، أبو العَبَّاس. له ولأَبيه صُحْبَة. رَوَىٰ عنه ابنه عَبَّاس والزُّهْرِيّ وأبو حَازِم بن دِيْنَار. مات سنة ٨٨هـ وقيل بعدها. وهو آخر من مات بالمَدِيْنَة من الصَّحَابَة.

أُسْد الغَابَة ج٢ ص٣٦٦ والاسْتِيْعَاب ج٢ ص٩٥ والإصَابَة ج٢ ص٨٨ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٥٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣٦ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٢٥.

فإنَّ مُسْلماً رَواه عن أبي بَكْر بن أبي شَيْبَة، والبُخَارِيّ رَواه عن خَالِد بن مَخْلَد. فوقَعَ مُوَافَقَةً لهما مع اختلافِ شَيْخِهما. وهو عَزِيْز.

وأما المُوَافَقَةُ لهما[1] معاً في شَيْخٍ وَاحِد يَرْوِيَانِ عنه، فموجودٌ مُتَيَسِّرٌ.

وقد صَنَّفَ في هٰذَا الفَنِّ خَلْقٌ كثير، وحَرَصَ عليه المتأخِّرون. وجاء الحافظ أبو القَاسِم بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِيّ، فصَنَّفَ[2] في ذٰلِكَ كتاباً ضخماً، أَنبَأَ عن تَبَحُّرِه في هٰذَا الفَنِّ.

أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة: هو عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أبي شَيْبَة إبْرَاهِيْم بن عُثْمَان العَبْسِيّ مَوْلَاهُم. الكُوْفِيّ الحافظ، رَوَىٰ عن أبي الأَحْوَص وابن المُبَارَك وشَرِيْك ووَكِيْع وابن مَهْدِيّ والقَطَّان وغيرهم، ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ ومُسْلِم وأبو دَاوُد وابن مَاجَه وغيرهم، وَثَّقَهُ كثيرون. مات سنة ٢٣٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٤٥.

(١) سقط من ب: لهما.

(٢) أشار السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص١٧ إلىٰ كتاب ابن عَسَاكِر، وقال: (وهو ضخم، أنبأَ عن تبحّره في هٰذَا الفن).

وفي تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٣٢٩-١٣٣٠: (من كتبه: الموافقات في ست مجلدات، والجَوَاهِر في الأَبْدَال ثلاثة أجزاء).

ابن عَسَاكِر: أبو القَاسِم ثِقَة الدِّيْن عَلِيّ بن الحَسَن بن هِبَة الله الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ. الإمَام الحافظ الكَبِيْر، مُحَدِّث الشَّام، فَخْر الأئِمَّة، مُتْقِن، دَيِّن خَيِّر، حَسَن السَّمْت. رحل كَثِيراً، عدد شُيُوْخه ألف وثلاثمائة شَيْخ ونَيِّف وثمانون امرأة. له تَارِيْخ دِمَشْق في ثَمَانِين مجلداً، وغيره من التصانيف الدالة علىٰ تَبَحُّرِه. ولد سنة ٤٩٩هـ. ومات بدِمَشْق سنة ٥٧١هـ، وحضر الصلاة عليه السُّلْطَان صَلَاح الدِّيْن.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٣٢٨ رقم ١٠٩٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢١٦ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص٣٠٩ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٧ ص٦٩ ومُقَدِّمَة تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي.

وسابعها: الأَبْدَال

وهو[١] أن يَرْوِي أَحدُ الأَئِمَّة المُصَنِّفِيْن عن شَيْخ آخرَ، فيُرْوَىٰ هٰذَا الحَدِيْثُ[٢] بعينِهِ عن غيرِ شَيْخ ذٰلِكَ الإمَام عن ذٰلِكَ الآخر.

مثالُه: أن يَرْوِيَ البُخَارِيُّ حَدِيْثاً عن قُتَيْبَة عن مَالِك، فيُرْوَىٰ الحَدِيْثُ من غير جهة البُخَارِيّ عن أبي مُصْعَبٍ[٣] عن مَالِك. فيكون أبو مُصْعَب بَدَلًا[٤] من قُتَيْبَة.

ومن شرطهم في ذٰلِكَ أَيضاً العُلُوُّ.

واللهُ أَعلم.

---

(١) انظر نحو تعريف **البَدَل** هٰذَا في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٨٤.

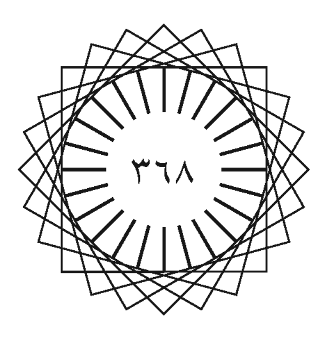
وانظر أَيضاً: المُقْنِع ج٢ ص٤٢٣ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٢٥٨ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص١٦٥ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٢٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٦١ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص٢٤٢.

(٢) ب: عن شيخ عن آخر فيروي ذلك الحديث.

(٣) **أبو مُصْعَب**: هو أَحْمَد بن أبي بَكْر واسمه القَاسِم بن الحَارِث، الزُّهْرِيّ المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن مَالِك المُوَطَّأ والدَّرَاوَرْدِيّ وابن أبي حَازِم وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الجَمَاعَة لٰكِن النَّسَائِيّ بواسطة خَيَّاط السُّنَّة، ورَوَىٰ عنه أبو إسْحَاق الهَاشِمِيّ رَاوِيَة المُوَطَّأ عنه. صَدُوْق فقيه متقشِّف عالم بمَذَاهِب أهل المَدِيْنَة. مات سنة ٢٤٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢.

(٤) سقط من ب: بدلًا.


٣٦٨

الباب السابع
في مَعْرِفَة الثِّقَات من الرُّوَاة

ولا خَفَاءَ بشروط العَدَالة[١] التي يجبُ معها قَبولُ الرِّوَايَة والشَّهَادَة، ولزِيَادَة الضَّبْطِ بالنسبة إلىٰ الحَدِيْث مَزِيْد بالنسبة إلىٰ الشهادة.

وقد[٢] فُهِمَ من[٣] بعض أرباب الحَدِيْث أنه يُطْلَقُ اسمُ الثِّقَة علىٰ مَن لم يَظهرْ فيه

---

(١) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢١٨: (أجمع جماهيرُ أَئِمَّة الحَدِيْث والفِقْه علىٰ أنه يُشترط فيمن يُحتجُّ بروايته أن يكون عَدْلاً ضابطاً لما يَرْوِيه. وتفصيلُهُ: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق وخَوَارِم المروءة، متيقِّظاً غير مُغْفِل، حافظاً إنْ حَدَّثَ من حفظه، ضابطاً لكتابه إنْ حَدَّثَ من كتابه. وإن كان يُحَدِّث بالمعنىٰ اشتُرط فيه مع ذٰلِكَ أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني).

وانظر شروط العدالة والضبط أيضاً في:

المَنْهَل الرَّوِيّ ص٦٣ والمُقْنِع ج١ ص٢٤٤ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٢٩٢ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٦٨ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٠ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث والبَاعِث الحَثِيْث ص٩٢ وتَنْقِيْح الأنظار وشرحه تَوْضِيْح الأفكار وتَعْلِيْقَات الشَّيْخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد ج٢ ص١١٤.

قال الشَّيْخ أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر في البَاعِث الحَثِيْث: (الرِّوَايَة تخالف الشهادة في شرط الحرية والذكورة وتعدد الرَّاوِي)، وأشار إلىٰ كتاب (الفُرُوْق) للقَرَافِيّ، حيث عقد فيه فصلاً بَدِيْعاً للفُرُوْق بين الشهادة والرِّوَايَة.

انظره في: الفُرُوْق ج١ ص٤ وما بعدها.

(٢) سقط من ب: قد.

(٣) م: عن.

جَرْحُه مع زوالِ الجَهالة عنه. وهٰذَا هو المَسْتُورُ[١] الحال. وزوالُ الجَهالةِ يَرجِعُ[٢] إلىٰ العَيْن.

وقد يكونُ الشخصُ غيرَ مجهولِ العَيْن، ويكونُ مجهولَ الحالِ[٣].

فمن كان يَرىٰ هٰذَا المَذْهَب[٤]، فتزكيتُه للرَّاوِي بكونه ثِقَةً لا يكفي[٥] عند مَن لا يقبلُ رِوَايَةَ المَسْتُور.

وأما مَنْ لا يَرىٰ هٰذَا المَذْهَبَ، فإذا قال: فُلَان ثِقَةٌ، كفىٰ ذٰلِكَ إنْ صَرَّحَ بأنه لا يقبلُ رِوَايَة مثلِ هٰذَا الشخص.

---

(١) **المَسْتُور**: مَن يكون عَدْلًا في الظَّاهِر، ولا تُعرف عَدَالةُ بَاطِنه.

احتج بروايته بعض الشَّافِعِيِّيْن وبه قطع الإمَام سُلَيْم بن أَيُّوب الرَّازِيّ، والمُخْتَار قَبوله، وعليه العَمَل في أكثر كتب الحَدِيْث المشهورة فيمن تقادم عهدهم، وتعذَّرت معرفتهم؛ لأن أمر الأخبار مبنيٌّ علىٰ حُسْن الظن بالرَّاوِي المسلم، ونشر الأَحَادِيْث مطلوب كل أحد، ومَعْرِفَة البَاطِن متعذِّرة، بخِلاف الشهادة، فإنها تكون عند الحُكَّام، ولا يتعذر عليهم ذٰلِكَ، فاعتبر فيها العدالة في الظَّاهِر والبَاطِن.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٥ والخُلَاصَة ص٩٣. وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٣٢٨.

(٢) ل ب: ترجع.

(٣) **مجهول الحال** في العدالة ظَاهِراً وبَاطِناً، مع كونه معروف العَيْن برِوَايَة عَدْلَيْن عنه، فيه أقوال:

الأول: روايته غير مقبولة، وهو قول الجماهير كما حكاه ابن الصَّلَاح.

الثاني: تُقبل مطلقاً.

الثالث: إن كان الرَّاوِيان أو الرُّوَاة عنه فيهم مَن لا يَرْوِي عن غير عَدْل قُبل وإلَّا فلا.

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٣٢٨. وانظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٥.

(٤) م: أضاف المصحح بعد كلمة (المَذْهَب): (لا). وكتب بهامشها: نسخة. وهي إضافة ليست مُسْتَقِيْمَة.

(٥) ب: تكفي.

وإنْ أطلق هٰذَا اللفظَ مَنْ لا يُعلمُ مَذْهَبُهُ في هٰذَا فالأقربُ أن يُنَزَّلَ قَوْلُهُ: فُلَانٌ ثِقَةٌ علىٰ أَنه معروفُ الحال عندهم، لا علىٰ كونه مَسْتُوراً بالتَّفْسِيْر الذي ذكرناه.

ولمَعْرِفَة كون الرَّاوِي ثِقَةً طُرُقٌ[1] منها:

إيرادُ أصحابِ التواريخ ألفاظَ المزكِّين في الكُتُب التي صُنِّفَتْ علىٰ أَسْمَاء الرِّجَال، ككتاب تَارِيْخ[2] البُخَارِيّ وابن أبي حَاتِم[3] وغيرهما.

---

(١) نقل السُّيُوْطِيّ هٰذِهِ الطُّرُق في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٣٧١ عن الاقْتِرَاح باخْتِصَار.

(٢) سقط من ب: تَارِيْخ.

(٣) **ابن أبي حَاتِم**: هو أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إدْرِيْس الرَّازِيّ، الحافظ الثَّبْت ابن الحافظ الثَّبْت، يَرْوِي عن أبي سَعِيْد الأَشَجّ ويُوْنُس بن عَبْد الأعلىٰ وطبقتهما، وكان ممن جمع عُلُوّ الرِّوَايَة ومَعْرِفَة الفنّ، وله الكتب النَّافِعَة، ككتاب الجَرْح والتَّعْدِيْل، والتَّفْسِيْر الكَبِيْر، وكتاب العِلَل. مات سنة ٣٢٧هـ، وكان زَاهِداً، ويُعَدُّ من الأَبْدَال.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٥٨٧ وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج٢ ص٥٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٨٢٩ ومِرْآة الجَنَان ج٢ ص٢٨٩.

تَارِيْخ البُخَارِيّ الكَبِيْر: جمع فيه أسَامِي من رُوِيَ عنه الحَدِيْث من زمن الصَّحَابَة إلىٰ زمنه، فبلغ عددهم قريباً من أَربَعِين أَلفاً بين رجل وامرأة، وضعيف وثِقَة، لٰكِن جمع الحَاكِم من ظهر جَرْحه من جُمْلَة الأَربَعِين أَلفاً، فلم يَزِيْدوا علىٰ مئة وستة وعشرين رجلاً، قال فيه التَّاج السُّبْكِيّ: إنه لم يُسْبَقْ إليه، ومن أَلَّفَ بعده في التَّارِيْخ أو الأَسْمَاء أو الكُنَىٰ فَعِيَالٌ عليه. وله أيضاً التَّارِيْخ الوسط والصَّغِيْر.

الرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة ص١٢٨.

لٰكِن تَارِيْخ البُخَارِيّ خالٍ في الغالب من التصريح بالحُكْم علىٰ الرُّوَاة بالتَّعْدِيْل أو الجَرْح، فحرَص ابن أبي حَاتِم علىٰ اسْتِيْعَاب جميع أَحْكَام أَئِمَّة الجَرْح والتَّعْدِيْل في الرُّوَاة إلىٰ عَصْره، ينقل كل ذٰلِكَ بالأسانيد الصَّحِيْحَة المُتَّصِلَة، فكان كتابُه (الجَرْح والتَّعْدِيْل) أُمَّ كُتُب هٰذَا الفَنِّ، ومنه يستمد جميع من بعده كالإمَام المِزِّيّ في تَهْذِيْبه.

مُقَدِّمَة كتاب الجَرْح والتَّعْدِيْل التي كتبها عَبْد الرَّحْمٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيّ.

ومنها: تَخْرِيْج الشَّيْخَيْن أو أَحدِهما في الصَّحِيْح[١] للرَّاوِي[٢]، مُحْتَجِّيْنَ به.

وهٰذِهِ درجةٌ عَالِيَةٌ؛ لما فيها من الزِّيَادَة علىٰ الأول، وهُوَ[٣] إطباقُ[٤] جُمْهُوْرِ الأُمَّة أو كُلِّهم علىٰ تسمية الكتابَيْنِ بالصَّحِيْحَيْن، والرجوع إلىٰ حُكْم الشَّيْخَيْن بالصحَّة.

وهٰذَا معنى لم يَحصُل لغير[٥] مَنْ خُرِّجَ عنه في الصَّحِيْح، فهو بمَثَابَةِ إطباقِ الأُمَّة

والكتابان - تَارِيْخ البُخَارِيّ الكَبِيْر، والجَرْح والتَّعْدِيْل لابن أبي حَاتِم - مطبوعان بالهِنْد، وقد اعتمدتُهما في تَحْقِيْق هٰذَا الكتاب.

والملاحظ أَنَّ في التَّارِيْخ الكَبِيْر للبُخَارِيّ مع باب الكُنَىٰ منه ٤٦٥٣ ترجمة.

(١) انظر هٰذِهِ الطريقة في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢٢٢.

(٢) م: الراوي.

(٣) نقل السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٧٨ من قول ابن دَقِيْق العِيْد: (إطباق جُمْهُوْر الأُمَّة... إلىٰ قوله: وهٰذَا عند وقوع التعارض)، بتصرُّف علىٰ النَّحْو الآتي: (أنا والتَّقِيّ بن دَقِيْق العِيْد أَنَّ إطباق جُمْهُوْر الأُمَّة أو كلهم علىٰ كتابيهما يستلزم إطباقهم أو أكثرهم علىٰ تعديل الرُّوَاة المحتجِّ بهم فيهما اجتماعاً وانفراداً. قال: مع أنه قد وُجد فيهم من تكلم فيه.

ولٰكِن كان الحافظ أبو الحَسَن بن المفضل شَيْخ شُيُوْخنا يقول فيهم: إنهم جازوا القَنْطَرَة، يعني أنه لا يُلتفت إلىٰ ما قيل فيهم.

قال التَّقِيّ: وهٰكَذَا نعتقدُ وبه نقول... غلبة الظن علىٰ ما قدَّمناه من استلزام الاتفاق.

ثم قال التَّقِيّ: نعم يمكن أن يكون للتَّرْجِيْح... قد تكلم فيه وإن اشتركا في كونهما من رِجَال الصَّحِيْح).

ونقل السَّخَاوِيّ نحوه عن الذَّهَبِيّ وابن حَجَر.

(٤) في الهامش: إطلاق حـ. (أي: في نسخة). والصواب ما أثبتناه من م ل، مُؤَيَّداً بما نقله السَّخَاوِيّ عنه.

ب: اطلاق. وسقط من ب: (جُمْهُوْر الأُمَّة... بالصَّحِيْحَيْن والرجوع إلىٰ).

(٥) ب: الغير.

أو أكثرِهم علىٰ تعديلِ مَنْ ذُكِرَ فيهما.

وقد وُجِدَ في هٰؤُلَاءِ الرِّجَال المخَرَّجِ عنهم في الصَّحِيْح مَنْ تَكَلَّمَ فيه بعضُهم.

وكان شَيْخ شُيُوْخنا الحافظُ أبو الحَسَن المَقْدِسِيّ يقولُ في الرجل يُخَرَّجُ عنه في الصَّحِيْح[١]: هٰذَا جَازَ القَنْطَرَةَ.

يعني بذٰلِكَ: أنه لا يُلتَفتُ إلىٰ ما قيل فيه. وهٰكَذَا يَعتقدُ، وبه[٢] نَقولُ[٣]، ولا نَخرُجُ عنه إلَّا ببَيَان شافٍ وحُجَّة ظَاهِرَة، تَزِيْد[٤] في غَلَبَةِ الظنِّ علىٰ المعنىٰ الذي قدَّمناه، من اتِّفاقِ الناسِ بعد الشَّيْخَيْن[٥] علىٰ تسمية كتابيهما بالصَّحِيْحَيْن.

ومن لوازمِ ذٰلِكَ تعديلُ رُوَاتِهما.

نَعَم، يمكنُ أن يكونَ للتَّرْجِيْح مَدْخَل عند تعارُضِ الرِّوَايَات، فيكونُ مَن لم يُتكلَّمْ فيه أَصلاً راجحاً علىٰ مَنْ قد تُكُلِّمَ فيه، وإن كانا جَميعاً من رِجَال الصَّحِيْح، وهٰذَا عند وقوع التعارُض[٦].

---

(١) ب: الرجل الذي خرج عنه في الصحيح.

(٢) ب: فيه.

(٣) نقل التُّجِيْبِيّ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٤ قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وكان شَيْخ شُيُوْخنا... إلىٰ: وبه نقول) مما سمعه منه، ولم يذكر الاقْتِرَاح.

(٤) ب: يزيد.

(٥) ب: بعد الشخصين.

(٦) نقل ابن رُشَيْد في مِلْء العَيْبَة ج٥ ص٣٢٧-٣٢٨ عن الاقْتِرَاح من قوله: (ولمَعْرِفَة كون الرَّاوِي ثِقَة... إلىٰ قوله: وهٰذَا عند وقوع التعارض)، بتصرُّف يسير، هو: (ككتاب البُخَارِيّ وابن أبي حَاتِم، ومنها تَخْرِيْج... وهو بمثابة إطباق الأُمَّة أو أكثرهم علىٰ من ذكر فيهما... الرجل الذي يخرج عنه... وهٰكَذَا نعتقد... لتَزِيْد في غَلبة الظن...).

ثم علَّق عليه بقوله:

وكان هٰذَا المنزع الذي نزعه شَيْخ والده أبو الحَسَن المَقْدِسِيّ من قوله: (هٰذَا جاز

. . . .

القنطرة) تبع فيه الإمَام الحافظ أبا الفَضْل مُحَمَّد بن طاهر المَقْدِسِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في عمله كتابه الذي جمعه في أَسْمَاء من احتوىٰ عليه الصَّحِيْحَان من الرِّجَال، حيث اكتفىٰ في ذٰلِكَ بالتعريف بأسمائهم، وكُناهم، وأَنْسَابهم، وما يتعلّق بذٰلِكَ، وموالدهم، ووَفَيَاتهم، ومن رَوَىٰ عنه، ومن رَوَىٰ عنهم، من غير تعرّض لكلام من تكلم في بعضهم، أو تعديل من اتفق علىٰ تعديله منهم، غير أنه أَلَمَّ بيسير من تَعْلِيْل بعض الحَدِيْث المتكلّم في علّته. انتهىٰ.

وقد سلك الإمَام الحافظ أبو عَمْرو بن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نحواً من هٰذَا المسلك، وضيّق علىٰ نفسه بمَا لا يخلص معه في مختق الاعتراض الذي أوردناه عليه. فلنُورد كلامه بنصه، ثم نذكر ما عنده في ذٰلِكَ ممّا ظهر لنا. وبه يظهر أنّ كلام شَيْخنا أبي الفَتْح أظهر من كلام الإمَام أبي عَمْرو بن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونصّ ما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النوع الأول من أنواع عُلُوْم الحَدِيْث، بعد أن قسّم الحَدِيْث الصَّحِيْح أقساماً مَا نَصّه:

هٰذِهِ أُمَّهَات أقسامه، وأعلاها الأوّل. وهو الذي يقول فيه أهل الحَدِيْث كَثيراً: صَحِيْح مُتَّفَق عليه، يطلقون ذٰلِكَ ويعنون به اتفاق البُخَارِيّ ومُسْلِم لا اتفاق الأُمَّة عليه، لٰكِن اتفاق الأُمَّة لازم من ذٰلِكَ وحاصل معه لاتفاق الأُمَّة علىٰ تلقّي ما اتّفقا عليه بالقبول. وهٰذَا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النَّظَرِيّ واقع به، خلافاً لقول من نفىٰ ذٰلِكَ محتجّاً بأنه لا يفيد في أصله إلَّا الظّن. وإنما تلقته الأُمَّة بالقبول لأنه يجب عليهم العَمَل بالظن، والظن قد يُخْطِئ. وقد كنت أميل إلىٰ هٰذَا وأحسبه قَوِيّاً، ثم بان لي أن المَذْهَب الذي اخترناه أوّلاً هو الصَّحِيْح، لأَنَّ ظنّ من هو معصوم من الخطأ لا يُخْطِئ، والأُمَّة في إجماعها معصومة من الخطأ. ولهٰذَا كان الإجماع المبني علىٰ الاجْتِهَاد حُجَّة مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العُلَمَاء كذٰلِكَ. وهٰذِهِ نُكْتَة نفيسة نَافِعَة. ومن فَوَائِدها القول بأن ما انفرد به البُخَارِيّ أو مُسْلِم مندرج في قبيل ما يقطع بصحّته لتلقّي الأُمَّة كل وَاحِد من كتابيهما بالقبول علىٰ الوجه الذي فصّلناه من حالهما فيما سبق سوىٰ أحرف يَسِيْرَة تكلّم عليها بعض أهل النقد من الحُفَّاظ كالدَّارَقُطْنِيّ وغيره. وهي معروفة عند أهل هٰذَا الشأن. والله أعلم.

انتهىٰ ما أَرَدْنَاهُ من كلام الإمَام أبي عَمْرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وآن أن نذكر ما عندنا في ذٰلِكَ فنقول – والله المرشد – :

هٰذَا الذي سلكه شَيْخنا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، في هٰذِهِ المَسْأَلَة من الاعتماد علىٰ ما في الصَّحِيْحَيْن

. . . .

هٰذَا المسلك من الظنّ الراجح فيما ذكراه أو أحدهما علىٰ ما خَرَّجَهُ غيرهما هو أرجح المَذَاهِب وأحسَنها، وهو أظهر من دعوىٰ ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع علىٰ صحة ما فيهما أو في أحدهما بناءً علىٰ قوله: إن الأُمَّة ظنّت صحّتهما، وظنّ الأُمَّة معصوم، فإن الارتهان في الإجماع صعب، وغايته أن يدّعي أنه إجماع استقرائي. وحاصله شهادة علىٰ النفي بأنه لم يجد أحد من الأَئِمَّة مطعناً فيما فيهما أو في أحدهما إلَّا في تلك الأحرف اليَسِيْرَة التي هي خارجة عن هٰذَا الإجماع، وهي التي تكلّم عليها الدَّارَقُطْنِيّ وغيره ممّا هو مَعْلُوْم عند أهل هٰذَا الشأن. ويلزم من دعوىٰ الإجماع علىٰ صحّة ما فيهما أن يكون ما فيهما أو في أحدهما ما عدا تلك الأحرف مقطوعاً بنسبته إلىٰ النَّبِيّ ﷺ، والمقطوع به لا يمكن التَّرْجِيْح بين آحاده، وإنما يبقىٰ التَّرْجِيْح في مفهوماته. ونحن نجد عُلَمَاء الشأن يعرضون لأَحَادِيْث كتابي البُخَارِيّ ومُسْلِم، ويرجحون بعضها علىٰ بعض باعتبار من سلم رِجَالهما من التكلم فيه علىٰ من لم يسلم، وبغير ذٰلِكَ من وجوه التَّرْجِيْحات النقلية، ولو كان الجميع مقطوعاً به ما بقي مسلك للتَّرْجِيْح.

فهٰذَا يعارض الإجماع الذي اسْتَقْرَأَهُ ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فتأمل ذٰلِكَ، فهي مَسْأَلَة نفيسة جداً تمسّ الحاجة إليها. وعلىٰ ما قرّره الشَّيْخ أبو الفَتْح يَصِحّ التَّرْجِيْح لأنها مَسَالِك ظنّية.

تَنْبِيْه: بنىٰ ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه علىٰ أن الأُمَّة إذا ظنت شَيئاً لزم أن يكون ذٰلِكَ واقعاً في نفس الأمر، فيكون عنده مدلول الظن المُجْمَع عليه يصيّره الإجماع مَعْلُوْماً، وإلَّا لم يتمّ له قصد.

ولنا أن ننازع في ذٰلِكَ ونقول: إنما ذٰلِكَ راجع إلىٰ أنها إذا أجمعت علىٰ شيء أنه مظنون فظنّها معصوم، بمعنىٰ أَنَّ ذٰلِكَ الشيء لا يمكن أن يكون مشكوكاً ولا مَعْلُوْماً ولا مجهولاً. وإذا أخذناه علىٰ هٰذَا المعنىٰ لم يلزم ما قاله ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تَنْبِيْه ثانٍ: من أَئِمَّة الشأن من سلك مَذْهَباً أضيق ممَّا سلكه الشَّيْخ الإمَام أبو الفَتْح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال: إنّه لا يجوز التقليد في التَّصْحِيْح والتسقيم، لأنا في اتباع من حكم بالصحّة أو السقم علىٰ حَدِيْث وتقليده في ذٰلِكَ كاتِّبَاعِنا لمن قال: الحكم في هٰذِهِ المَسْأَلَة التحريم أو التحليل، لأن كل وَاحِد منهما أخبر عن ظنّه، ولا يلزمنا تقليد أحد.

وهٰذَا المسلك مسلك صَحِيْح واضح لا ينسدّ إلَّا بما ادّعاه الإمَام ابن الصَّلَاح من الإجماع.

ومنها[١]: تَخْرِيْج من خَرَّجَ الصَّحِيْحَ بعد الشَّيْخَيْن، ومَنْ خَرَّج علىٰ كتابيهما.

فيُستفاد من ذٰلِكَ جُمْلَةٌ كثيرةٌ من الثِّقَاتِ، إذا كان المُخَرِّجُ قد سمَّىٰ[٢] كتابَه بالصَّحِيْح، أو ذكر[٣] لفظاً يَدُلّ علىٰ اشتراطه لذٰلِكَ، فَلْيتنبهْ لذٰلِكَ[٤].

ويعتني[٥] بألفاظ هٰؤُلَاءِ المُخَرِّجِيْن، التي تَدُلُّ علىٰ شروطهم فيما خَرَّجُوهُ.

فإنَّ متّبع الإجماع ليس بمقلّد، ولٰكِن هٰذَا الإجماع كما بينّاه مصادم بعمل العُلَمَاء في إعْمَال التَّرْجِيْح. وقد سلّم الإمَام ابن الصَّلَاح ما يَدُلّ علىٰ هٰذَا المعنىٰ وينقصر عليه في قوله في الفائدة الثالثة من هٰذَا الباب فقال: إن كتاب البُخَارِيّ أصحّ الكتابين صَحِيْحاً.

وأَيّ تَرْجِيْح يكون مع القطع بصحّة الجميع وبأنه ﷺ قاله.

وكأنّ ابن الصَّلَاح قال هٰذَا قبل أن يظهر له ما قرّره بعدُ من أنّ عصمة ظنّ الأُمَّة يلزم عنها القطع بالمظنون، أو يتأوّل قوله: أنه أراد أصحّ صَحِيْحاً من حيث الرِّجَال ووجود الشروط المُتَّفَق عليها مستوفاة أو أكثرها لا من حيث المتون، ولٰكِنه خِلاف الظَّاهِر. فَتَفَهَّمْ هٰذَا كُلَّهُ فإنه مهم خافٍ، والحاجة إليه ماسّة، والسالكون مضيق التَّحْقِيْق أفذاذ قليلون، والكثير يسلك المسلك السهل الرحب، ويَنْكُبُ عن الصَّعْب الضيّق. والله المرشد لواضح السَّبِيْل بمنّه.

مِلْء العَيْبَة لابن رُشَيْد ص٣٢٨-٣٣٠.

(١) ذكر السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣١٦ هٰذِهِ الطريقة والتي بعدها، نَقْلًا عن ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع تصرُّف كَبِيْر بالعبارة.

(٢) ل: ذكر المصحح في الهامش أنها (يسمي) وفوقها ن، ومعها: صح.

ب: يسمى.

(٣) ل ب: وذكر.

(٤) سقط من ل ب: لذٰلِكَ.

ب: فلتتنبه.

(٥) ل: وتعتني.

ومنها: أن يتتبع[١] رِوَايَة مَن رَوَىٰ عن شخصٍ فزكَّاه في رِوَايته، بأنْ يقول: حَدَّثَنَا فُلَان، وكان ثِقَة مثلاً.

وهٰذَا يوجدُ منه ملتقطاتٌ، يُستفادُ بها ما لا يُستفادُ من[٢] الطُّرُق التي قدَّمناها، ويحتاج إلىٰ عِنَايَة وتَتبُّع.

والوجوهُ التي ذكرناها كُلُّهَا راجعةٌ إلىٰ ما ذكرناه من وجودِ التَّزْكِيَةِ، لٰكِنها طُرُقٌ مُخْتَلِفَة في مَعْرِفَة التَّزْكِيَةِ، التي[٣] يُستفادُ بالتَّنْبِيْه عليها تَيْسِيْر مَعْرِفَة الثِّقَاتِ، والسَّبِيْل إلىٰ حَصْرهم وجَمْعهم، واللهُ أَعلم[٤].

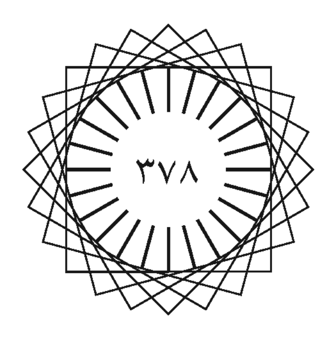
---

(١) في هامش م: تتسع. في نسخة.

(٢) م: في.

(٣) سقطت من ب: التي.

(٤) سقطت من ب: والله أعلم.


٣٧٨

البابـ الثامن
في مَعْرِفَة الضُّعَفَاء

وهُوَ من الأسبابِ[١] والعُلُوْم الضَّرورية في هٰذَا الفَنِّ، إذْ به يزولُ ما لا يُحْتَجُّ به من الأَحَادِيْث.

وقد اختلفَ[٢] الناسُ في أسباب الجَرْح. ولأجل ذٰلِكَ قال من قال: إنه لا يُقبَلُ إلَّا مُفَسَّراً.

وقد عَقَد الحافظُ الإمَامُ أبو بَكْر الخَطِيْب باباً[٣] فيمن

---

(١) انظر هٰذِهِ الأهمية في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٥٨٨.

(٢) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٠: (التَّعْدِيْل مقبول من غير ذكر سببه، علىٰ المَذْهَب الصَّحِيْح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها... **وأما الجَرْح فإنه لا يُقبلُ إلَّا مُفَسَّراً** مُبيَّنَ السبب، لأَنَّ الناس يختلفون فيما يَجرح وما لا يَجرح، فيطلق أحدهم الجَرْح بناء علىٰ أمر اعتقده جَرْحاً وليس بجَرْح في نفس الأمر، فلا بد من بَيَان سببه ليُنظَرَ فيه: أهو جَرْح أم لا؟ وهٰذَا ظَاهِر مقرر في الفِقْه وأُصُوْله، وذكر «الخَطِيْب» الحافظ أَنه مَذْهَبُ الأَئِمَّة من حُفَّاظ الحَدِيْث ونقَّاده، مثل: البُخَارِيّ ومُسْلِم وغيرهما... وعقد «الخَطِيْب» باباً في بعض أخبار من استُفسر في جَرْحه، فذكر ما يصلح جارحاً...).

وانظر: الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٧٩، وفيه من قال: لا يُقبلُ الجَرْح إلَّا مُفسَّراً.

وانظر الكلام علىٰ عدم قبول الجَرْح إلَّا مُفسَّراً في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ في ترجمة أَحْمَد بن صالح المِصْرِيّ: قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ج٢ ص٩ وما بعدها، ونقلها عنه الزَّبِيْدِيّ في إتْحَاف السَّادَة ج١ ص٥١-٥٣.

(٣) انظر هٰذَا الباب في: الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٨١.

ل: الإمام الحافظ.

جَرَحَ[١]، فاسْتُفْسِر، فذكر ما ليس بجَرْحٍ، هٰذَا أو معناه.

وفي بعض ما يُذكر[٢] في هٰذَا ما يمكن توجيهه.

وهٰذَا البابُ تَدخُلُ فيه[٣] الآفةُ من وجوه[٤]:

أَحدُها: وهو شَرُّها، الكلامُ بسبب الهوىٰ والغَرَضِ[٥] والتَّحَامُل.

وهٰذَا مُجَانِبٌ لأهل الدِّيْن وطرائقهم.

وهٰذَا وإنْ كان تَنَزَّهَ[٦] عنه المتقدِّمون؛ لتوفُّر[٧] أديانهم، فقد تأَخَّرَ أقوامٌ، ووضعوا[٨] تواريخَ، رُبَّما وقعَ فيها شيءٌ من ذٰلِكَ، علىٰ أَنَّ الفَلَتات[٩] من الأَنفُسِ، لا

(١) م: خرج. وهو تَصْحِيْف.

(٢) ل: نذكر.

(٣) ب: الآفة فيه.

(٤) ذكر هٰذِهِ الوجوه الخمسة مقتصراً علىٰ عُنْوَان كل وجه كلٌّ من:

العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٣ ص٢٦٢ ثم عقَّب عليه بقوله: (وهٰذَا واضح جَليّ)، والأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٧٤٣ والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٣٧٠ وعَلِيّ القَارِي في شرح نُخْبَة الفِكَر ص٢٣٩ وعَبْد الله العَدَوِيّ في لَقْط الدُّرَر ص١٥٧.

وذكر غالبَ نُصُوْص هٰذِهِ الوجوه، السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث، علىٰ ما سيأتي بَيَانه.

(٥) وجه الهوىٰ والغَرَض، نقله السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٢٩-٣٣٠ عن الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد.

(٦) ل: ينزه.

(٧) ب: لتوافر.

(٨) ب: وضعوا.

(٩) قوله: (لأن الفَلَتات... إلىٰ قوله: ببَيَان هٰذَا أو معناه): أورده السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٢٨ في مواضع متفرقة من الصفحة نفسها، بغالب تلك الألفاظ، دون عَزْو إلىٰ ابن دَقِيْق

يُدَّعىٰ[١] العِصْمةُ منها؛ فإنه رُبَّمَا حدثَ غَضَبٌ لمن هو من أهل التقوىٰ، فبَدَرَتْ منه بادرةُ لفظٍ.

وقد ذكر أبو عُمَر بن عَبْد البَرّ[٢] الحافظُ أُموراً كثيرةً عن أقوامٍ من المتقدِّمين وغيرهم، حَكَمَ بأنه لا يُلتفتُ إليها، وحمَل بعضَها علىٰ أنها خَرَجَتْ عن غَضَبٍ وحَرَجٍ[٣] من قائلها. هٰذَا أو قريبٌ منه.

ومن رأيه: أَنَّ مَن اشتهر بحَمْلِ العِلْمِ، فلا يُقبلُ فيه جَرْحٌ إِلَّا ببَيَان هٰذَا أو معناه.

وثانيها: المخالفةُ في العَقَائِد[٤].

العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الفَلَتَات: جمعٌ مفردُهُ: فَلْتَة، معناها: هَفْوَة غير مقصودة. / المُعْجَم العَرَبِيّ الأَسَاسِيّ مادة (فلت).

(١) ب: ندعى. وسقطت كلمة (منها).

(٢) **ابن عَبْد البَرّ:** هو أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ المَالِكِيّ. إمَام عَصْره في الحَدِيْث والأثر وما يتعلق بهما. قال البَاجِيّ: أبو عُمَر أحفظ أهل المَغْرِب. من تصانيفه: الاسْتِيْعَاب، والاسْتِذْكَار شَرْح المُوَطَّأ، والدُّرَر في اخْتِصَار المَغَازِي والسِّيَر، وجَامِع بَيَان العلم وفضله. توفي سنة ٤٦٣هـ بمَدِيْنَة شَاطِبَة شرق الأَنْدَلُس.

طَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٢٨ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١١٢٨ رقم ١٠١٣ وتَرْتِيْب المَدَارِك ج٤ ص٨٠٨ ووَفَيَات الأَعْيان ج٧ ص٦٦ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣١٤ ومِرْآة الجَنَان ج٣ ص٨٩ والأَعْلَام ج٨ ص٢٤٠.

انظر كلام ابن عَبْد البَرّ في حكم قول العُلَمَاء بعضهم في بعض في كتابه: جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْله ج٢ ص١٨٦ وما بعدها.

(٣) ب: وخرج عن.

(٤) قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المخالفة في العَقَائِد... إلىٰ قوله: المتوسطة من المتقدمين)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٢٩ مع اختلاف يسير هو: (المخالفة في العَقَائِد...

فإنَّها أَوجَبَتْ تكفيرَ الناسِ بعضهم لبعض، أو تَبْدِيْعَهم. وأَوجَبَتْ[١] عَصَبِيَّةً اعتقدوها[٢] دِيْناً يَتدَيَّنونَ به، ويتقرَّبون به إلىٰ الله تعالىٰ. ونشأ من ذٰلِكَ: الطعنُ[٣] بالتكفيرِ أو التَّبْدِيْع.

وهٰذَا موجودٌ كَثيراً في الطبقةِ المتوسطةِ من المتقدِّمين.

والذي[٤] تقرَّرَ عندنا: أَنه لا تُعْتَبَرُ[٥] المَذَاهِب في الرِّوَايَة؛ إذْ لا نُكفِّرُ[٦] أَحَداً من

يتدينون ويتقربون...)، ونقله الذَّهَبِيّ في المُوْقِظَة ص٨٥ بتصرُّف عنه: (قال شَيْخنا ابن وَهْب). ويريد به ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح.

(١) ب: وأوجب.

تَبْدِيْعهم: نِسْبتهم إلىٰ البِدَع. / المُعْجَم العَرَبِيّ الأَسَاسِيّ مادة (بدع).

(٢) م: اعتقدونها. وهو تحريف.

(٣) ل: الظن بالتكفير والتبديع.

ب: الظن بالتكفير أو التبديع، وسقط بعده: (موجود كَثيراً... إلىٰ قوله: تقرر عندنا أنه).

(٤) قول ابن دَقِيْق العِيْد (الذي تقرر عندنا... إلىٰ قوله: شهادة أهل الأَهْوَاء)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٣١٠ بتصرُّف علىٰ النَّحْو الآتي: (الذي تقرر... لا نعتبر... إلَّا إنكار قطعي من الشَّرِيْعَة، فإذا اعتبرنا ذٰلِكَ وانضم إليه الورع والتقوىٰ، فقد حصل معتمد الرِّوَايَة، وهٰذَا مَذْهَب الشَّافِعِيّ، حيث يقبل شهادة أهل الأَهْوَاء).

ونقله الصَّنْعَانِيّ أَيضاً في تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٢٣٦ بنحو تصرُّف السَّخَاوِيّ.

ونقله الذَّهَبِيّ بتصرُّف في المُوْقِظَة ص٨٥.

(٥) م: يعتبر.

(٦) في العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة: (ولا نُكفِّر أَحَداً من أهل القِبْلَة بذَنْب، ما لم يَستحلّه).

انظر: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٣٥٥.

والعَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة: هي العَقِيْدَة التي أَلَّفها الإمَام أبو جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة الطَّحَاوِيّ الأَزْدِيّ الحَجْرِيّ المِصْرِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ بمِصْر سنة ٣٢١هـ، وهي التي

أهل القِبْلَة، إلَّا بإنكارِ مُتَواتِرٍ من[1] الشَّرِيْعَة.

فإذا اعتقدنا ذٰلِكَ، وانضَمَّ إليه التقوىٰ والوَرَعُ والضَّبْطُ والخوفُ من الله تعالىٰ، فقد حصلَ مُعتمَدُ الرِّوَايَة، وهٰذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما حُكِيَ عنه[3]، حيث يقولُ[4]: (أَقْبَلُ شهادةَ أَهلِ الأَهْوَاء إلَّا الخَطَّابِيَّة من الرَّوَافِض).

تَلَقَّاها العُلَمَاء سَلَفاً وخَلَفاً بالقَبُول، وجُمْهُوْر المَذَاهِب الأربعة يُقرُّونها، كما ذكر الشَّيْخ عَبْد الوَهَّاب السُّبْكِيّ في كتابه: مُعِيْد النِّعَم ومُبِيْد النِّقَم.

مُقَدِّمَة شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة السَّابِق ص٣.

(١) ل: ذكر المصحح في الهامش أنها: عن صاحب الشريعة صلوات الله عليه. وكتب بجانبها صح.

ب: متواتر عن صاحب الشرع صلوات الله عليه.

(٢) **الشَّافِعِيّ**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إدْرِيس بن العَبَّاس بن عُثْمَان بن شَافِع بن السَّائِب بن عُبَيْد بن عبد يَزِيْد بن هَاشِم بن المُطَّلِب بن عَبْد مَنَاف بن قُصَيّ بن كِلَاب المُطَّلِبِيّ القُرَشِيّ المَكِّيّ. وجَدُّهُ المُطَّلِبُ بنُ عَبْد مَنَاف أخو هَاشِم بن عَبْد مَنَاف جد رَسُوْل الله ﷺ، فهو يَلْتَقِي مع الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ في جده عَبْد مَنَاف، لأن الرَّسُوْل ﷺ هو مُحَمَّد بن عَبْد الله بن عَبْد المُطَّلِب بن هَاشِم بن عَبْد مَنَاف. وشَافِع وأبوه السَّائِب صَحَابِيَّان. ولد سنة ١٥٠هـ. قال أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام: (ما رأيتُ رَجُلاً قَطُّ أَكْمَلَ من الشَّافِعِيّ). وقال المُبَرِّد: (كان الشَّافِعِيُّ من أشعر الناس وأعلمهم بالقِرَاءَات). مات سنة ٢٠٤هـ. وهو أَحَد الأَئِمَّة الأربعة، وإليه يُنْسَب المَذْهَب الشَّافِعِيّ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٢٥ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص١١ وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٤٤ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة للعَبَّادِيّ ص٦ وآداب الشَّافِعِيّ ومَنَاقِبه لابن أبي حَاتِم الرَّازِيّ، ومَنَاقِب الشَّافِعِيّ للبَيْهَقِيّ. وانظر من مصادر ترجمته الكثيرة في: تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان - الطَّبْعَة العَرَبِيَّة ج٣ ص٢٩٢ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٩ ص٣٢ والأَعْلَام ج٦ ص٢٦.

(٣) سقط من ب: فيما حكي عنه.

(٤) في الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٩٤: قال مُحَمَّد بن إدْرِيْس الشَّافِعِيّ: (وتُقبَل شهادة أهل الأَهْوَاء إلَّا الخَطَّابِيَّة من الرَّافِضَة، لأنهم يرون الشهادة بالزُّوْر لموافقيهم).

وورد بلفظ (أَقْبَلُ شهادة...) في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٩ والمُقْنِع ج١ ص٢٦٦

وعِلَّة ذٰلِكَ: أنهم يَرَوْنَ[١] جوازَ الكَذِبِ لنُصرة مَذْهَبهم.

ونُقل ذٰلِكَ أَيضاً[٢] عن بعض الكَرَّامِيَّة[٣].

نَعَمْ، هٰهُنَا نَظَرٌ في أَمرَيْن:

أَحـدُهمـا: أنـه هـل تُـقـبـلُ رِوَايَـةُ الـمُـبْـتَـدِعِ[٤] فيـما يُـؤَيِّـدُ

وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٢٥ واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص٩٩ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج١ ص٣٣٠، ونقل الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٥٤ قول الشَّافِعِيّ عن الكِفَايَة للخَطِيْب.

الخَطَّابِيَّة: أتباع أبي الخَطَّاب مُحَمَّد بن أبي زَيْنَب الأَسَدِيّ مَوْلَاهُم، يقولون: إن الإمَامَة كانت في أولاد عَلِيّ، إلىٰ أن انتهت إلىٰ جَعْفَر الصَّادِق، ويزعمون أَنَّ الأَئِمَّة آلهةٌ، وكان يقول: إن جَعْفَراً إلٰه، فلما بلغ ذٰلِكَ جَعْفَراً لعنه وطرده، والخَطَّابِيَّة يرون شهادة الزُّوْر لموافقيهم علىٰ مخالفيهم.

الفَرْق بين الفِرَق ص٢٤٧. وانظر: اعْتِقَادَات فِرَق المُسْلِمِيْن والمُشْرِكِيْن للرَّازِيّ ص٨٧ والتَّبْصِيْر في الدِّيْن ص١٠٥و١١١ والفِرَق الإسْلَامِيَّة للكَرْمَانِيّ ص٤٠ ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن ج١ ص٧٥ والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج٢ ص١٥.

(١) ب: أنهم يجوزون الكذب.

(٢) سقط من ب: أَيضاً.

(٣) **الكَرَّامِيَّة**: وهم أتباع أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن كَرَّام السِّجِسْتَانِيّ، وهم فِرَق كثيرة، وكلهم يعتقدون أن الله تعالىٰ جسم وجَوْهَر ومحل للحوادث، ويُثْبتون له جهةً ومكاناً، ولهم في الفُرُوْع أقوال عجيبة. ومدار أمرهم علىٰ المخرقة والتزوير وإظهار التَّزَهُّد.

اعْتِقَادَات فِرَق المُسْلِمِيْن والمُشْرِكِيْن للرَّازِيّ ص١٠١. وانظر الكلام علىٰ هٰذِهِ الفرقة في: التَّبْصِيْر في الدِّيْن ص٩٩ والفَرْق بين الفِرَق ص٢١٥ والفِرَق الإسْلَامِيَّة للكَرْمَانِيّ ص٩٣ والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤٤ ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن ج١ ص٢٠٥ وبحث: نشوء مَذْهَب الكَرَّامِيَّة في خُرَاسَان للدكتور أدموند بوزورث، ترجمة: الدكتور عَوَّاد الأَعْظَمِيّ، والتَّجْسِيْم عند المُسْلِمِيْن (مَذْهَب الكَرَّامِيَّة): سهير مُحَمَّد مُخْتَار.

(٤) **انظر حُكْم رِوَايَة المُبْتَدِع الداعية إلىٰ بِدْعته وغير الداعية إليها في:**

به[1] مَذْهَبَهُ أم لا؟

هٰذَا مَحَلُّ نَظَرٍ. فمن يَرىٰ ردَّ الشهادة بالتُّهَمَةِ فيجيءُ علىٰ مَذْهَبه أَنْ لا يَقبلَ ذٰلِكَ.

الثاني: أَنا نَرىٰ أَنَّ مَنْ كان داعيةً لمَذْهَبه المُبْتَدَعِ[2]، مُتَعَصِّباً له، مُتجاهِراً[3] بباطله، أَنْ تُتْرَكَ الرِّوَايَةُ عنه، إهانةً له، وإخماداً لبِدْعته[4]؛ فإنَّ تَعْظِيم المُبْتَدِعِ تنويهٌ لمَذْهَبه[5] به.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٢٨ والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٦٧ وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وفَتْح البَاقِي ج١ ص٣٢٩ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٣٠٣ والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٢٤ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٠٢ ومع شرح عَلِيّ القَارِي ص١٥٦ واليَوَاقِيْت والدُّرَر ج٢ ص١٤٩ وقَفْو الأَثَر ص٨٧.

وأشار السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٣٠٤و٣٠٦و٣٠٧ إلىٰ رأي ابن دَقِيْق العِيْد في المُبْتَدِع، ونقل الذَّهَبِيُّ خُلَاصَةَ ذٰلِكَ عن ابن دَقِيْق العِيْد في المُوْقِظَة ص٨٧-٨٨. وأورد الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة في آخر (المُوْقِظَة) التَّتِمَّة الخامسة في تجلية مَسْأَلَة تكفير أهل البدع والأَهْوَاء، من كلام ابن تَيْمِيَّة في كتابه مِنْهَاج السُّنَّة.

وذكر الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٢٣٤ رأيَ ابن دَقِيْق العِيْد ناقلاً بعض كلامه، وانظر فيه أَيضاً ص٢٧٩.

(١) سقطت من ب: به.

(٢) المُبْتَدَع، غير موجودة في م ل. وإنما هي وَارِدَة في هامش ل، وبجانبها كتب المصحح صح.

(٣) ب: مهاجراً.

(٤) م ل: لمذهبه. وصححت في هامشها: لبدعته، فأثبتنا التَّصْحِيْح، مُؤَيَّداً بما في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٣٠٤ الذي نقل عنه.

(٥) ل: عملت يد المصحح في هاتين، حيث حكَّها وصيَّرهما (له)، وبقيت الآثار، وأشار في الهامش إلىٰ (لبدعته) وبجانبها كلمة (صح)، ثم شطب كلمة الهامش.

سقط من ب: لمَذْهَبه به.

اللهمَّ إلَّا أَنْ يكونَ ذٰلِكَ الحَدِيْث غيرَ موجودٍ لنا، إلَّا من جهته، فحينئذٍ تُقَدَّمُ مصلحةُ حِفظِ[1] الحَدِيْث علىٰ مصلحة إهانةِ المُبْتَدِع.

ومن هٰذَا الوجه - أعني: وجهَ الكلامِ بسبب[2] المَذَاهِب - يجبُ أَنْ تَتفَقَّدَ مَذَاهِبَ الجارِحِينَ[3] والمزكّين مع مَذَاهِبِ[4] مَن تَكلموا فيه، فإنْ رأَيتَها مُخْتَلِفَةً، فتوقَّفْ عن[5] قَبولِ الجَرْح غَايَةَ التوقُّفِ، حتىٰ يَتَبَيَّنَ وجهُه بَيَاناً لا شُبهةَ فيه.

وما كان مُطْلَقاً[6] أو غيرَ مُفَسَّرٍ[7]، فلا يُجرَحُ[8] به.

فإنْ كان المجروحُ مُوَثَّقاً من جهةٍ أُخرىٰ، فلا تَحْفِلَنَّ بالجَرْح المبهَمِ ممن خالفه.

وإنْ كان غير موثَّقٍ، فلا تَحكُمَنَّ بجَرْحه ولا بتعديله[9].

فاعتبرْ ما قلتُ لكَ في هٰؤُلَاءِ المخْتَلِفِين كائناً من كانوا.

وثالثُها: الاختلافُ[10] الواقعُ بين المُتَصَوِّفَة وأصحابِ العُلُوْم الظَّاهِرَة.

---

(١) ب: مصلحة ضبط الحديث.

(٢) ب: أعني الكلام علىٰ المذاهب.

(٣) م: الخارجين. وهو تَصْحِيْف.

(٤) م: مذهب.

(٥) ب: علىٰ. وشطبت وصححت بالهامش: عن.

(٦) ب: مطابقاً.

(٧) م ل: مقيّد. وشطبها المصحح في ل، وكتب بهامشها (مفسَّر) ومعها صح.

(٨) م: يخرج به وإن.

(٩) ل ب: تعديله.

(١٠) قول ابن دَقِيْق العِيْد في هٰذَا الوجه: (الاختلاف الواقع بين المُتَصَوِّفَة... إلىٰ قوله: حبة خردل)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٢٩ بحروفه، لٰكِن فيه (ما) بدلاً من (مما) الوَارِدَة في (... الباطل ما يسمعه...) وهو تحريف، ولعله خطأ مطبعي.

ونقله عن ابن دَقِيْق العِيْد الذَّهَبِيُّ في المُوْقِظَة ص٨٨ بتصرُّف.

فقد وقَعَ بينهم تنافرٌ، أَوجبَ كلامَ بعضِهم في بعض. وهٰذِهِ غَمْرَةٌ لا يَخلُصُ منها إلّا العَالِمُ الوَافِي[1] بشواهد الشَّرِيْعَة.

ولا أَحصُرُ ذٰلِكَ في العلم بالفُرُوْع المَذْهَبِيَّة؛ فإنَّ كَثيراً من أحوال المُحَقِّقِيْن[2] من الصُّوْفِيَّة لا يفي[3] بتَمْيِيْز[4] حَقِّه من بَاطِلِهِ علمُ الفُرُوْع، بل لا بُدَّ مع ذٰلِكَ من مَعْرِفَة القَوَاعِد الأُصُوْلِيَّة، والتَّمْيِيْز[5] بين الواجب والجائز والمستحيل العَقْلِيّ والمستحيل العادِيّ[6]؛ فقد يكونُ المتميِّزُ في الفِقْه جاهلًا بذٰلِكَ، حتىٰ يَعُدَّ المستحيلَ

وأشار إليه السُّبْكِيّ في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة ج٢ ص١٩.

وفي اليَوَاقِيْت والدُّرَر للمُنَاوِيّ ج٢ ص٣٨٠ عن ابن دَقِيْق العِيْد: (الخلاف الواقع كَثيراً بين الصُّوْفِيَّة والمُحَدِّثِيْن).

(١) هامش م ل: الوافر بقواعد. وفي م: كتب معها: صح. وفي ل: حـ إشارة إلىٰ أنها في نسخة.

ب: الوافر بقواعد الشريعة.

وما أثبتناه مُؤَيَّد بما نقله السَّخَاوِيُّ عنه.

(٢) (المحَقِّقِين): هٰكَذَا بقافين، وردت في نسخ الاقْتِرَاح المخطوطة الثلاث، وكذا في فَتْح المُغِيْث والمُوْقِظَة اللذين نَقَلَا النَّصّ عن الاقْتِرَاح.

لٰكِن الأُستاذ الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة علَّق علىٰ هٰذِهِ اللفظة في هامش ص٨٨ من المُوْقِظَة، وأشار إلىٰ الاقْتِرَاح وإلىٰ فَتْح المُغِيْث بطبعاته، فقال: صواب هٰذِهِ اللفظة هو (المحِقِّين) جمع مُحِقّ، وهو اسم فاعل من أَحَقَّ الرجلُ إذا قال حقاً. بدليل: ما ورد في الاقْتِرَاح بعد أسطر (المحِقّ من الصُّوْفِيَّة)، فلا دخل لوَصْف (المحقّقين) في هٰذَا المقام أَبداً، ولٰكِن لشيوع هٰذَا اللفظ وقلَّةِ ذٰلِكَ تُقُبِّل هٰذَا التحريفُ بقَبُول حَسَن وتناقلوه.

وهي التفاتةٌ من عالِمٍ جَلِيْل، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

(٣) م: تفي.

(٤) ب: بتميز حقه من باطل علم الفروع.

(٥) والتميز.

(٦) **الحُكْم**: هو إثباتُ أَمرٍ لأمر، أو نفيُه عنه، بواسطة: الشَّرْع أو العادة أو العقل. فهو ثلاثة

عادةً مستحيلاً عقلاً.

وهٰذَا المقام[1] خطرٌ شديدٌ؛ فإنَّ القادحَ في المحِقِّ من الصُّوْفِيَّة مُعَادٍ لأَوْلِيَاء الله

أقسام:

١- **الحكم الشَّرْعِيّ**: وسيلة إثباته الشَّرْع، كإثبات الوجوب للصلاة.

٢- **الحكم العادي**: وسيلة إثباته العادة والتَّجْرِبَة، كإثبات الإحراق للنار.

٣- **الحكم العقلي**: وسيلة إثباته العقل، كإثبات الزوجية للعدد ٢، ٤.

وينقسم الحكم العقلي إلىٰ ثلاثة أقسام: واجب ومستحيل وممكن:

أ. **الواجب**: هو ما لا يُتصور في العقل عدمُه. كوجوب القدرة لله تعالىٰ، وكوجوب الزوجية للعدد ٢.

ب. **المستحيل**: هو ما لا يُتصور في العقل وجودُه. كإثبات شَرِيْك لله تعالىٰ، وكتقدُّم الابن علىٰ أبيه في الوجود.

ج. **الممكن (الجائز)**: هو ما يَصِحّ في العقل وجودُه وعدمُه علىٰ السواء، ولا يوجد إلَّا بمرجِّح. كوجودك في هٰذَا المكان.

انظر: البَاجُوْرِيّ علىٰ السَّنُوْسِيَّة ص١٠-١٤ والمُعْتَقَد المُنْتَقَد ص١٣-١٥ وكتابنا: أُصُوْل الدِّيْن الإِسْلَامِيّ ص٧٠.

والمستحيل العقلي تقدم آنِفاً، أما **المستحيل العادي** فهو كالطيران من الإنسان (بلا واسطة) وحمْله الجَبَل.

المُعْتَقَد المُنْتَقَد ص٨٠.

(١) ل: شطبت كلمة (المقام)، وأشار المصحح في الهامش إلىٰ أنها: (المكان مقام)، وذكر معها: صح.

ب: وهذا المكان خطر. وسقطت: شديد.

وما أثبتناه من: م، مُؤَيَّداً بما نقله السَّخَاوِيُّ عنه.

تعالىٰ، وقد قال[١] فيما أَخبرَ عنه نبيُّه ﷺ: (مَنْ عادَىٰ لي وَلِيّاً فقد بَارَزَني بالمُحَارَبَة)[٢].

والتاركُ لإنكار الباطل مما يسمعُه عن بعضهم تاركٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر، عاصٍ لله تعالىٰ بذٰلِكَ.

فإنْ لم يُنْكِرْ[٣] بقلبهِ، فقد دخلَ تحتَ قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: (وليسَ وراءَ ذٰلِكَ من الإيمانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ)[٤].

---

(١) ب: وقد قال سبحانه فيما أخبر به نبيه محمد.

(٢) **حَدِيْث**: مَنْ عَادَىٰ لي وَلِيّاً فقد بارَزَني بالمُحَارَبة، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٣٨ باب التواضع، رقم ٦٥٠٢. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٣٤٠: عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: إنَّ الله قال: مَنْ عَادَىٰ لي وَلِيّاً فقد آذَنْتُه بالحَرْب. وما تَقرَّبَ إلَيَّ عبدي بشيءٍ أَحَبَّ إلَيَّ مما افترضتُه (في صَحِيْح البُخَارِيّ ج٨ ص١٣١: افترضتُ) عليه... إلخ.

قال ابن حَجَر في فَتْح البَارِي ص٣٤٢: (في رِوَايَة الكُشْمِيْهَنِيّ: فقد آذنته بحَرْب، ووقع في حَدِيْث عَائِشَة: من عادَىٰ لي وَلِيّاً، وفي رِوَايَة لأَحْمَد: من آذَىٰ لي وَلِيّاً، وفي أُخرىٰ له: من آذَىٰ، وفي حَدِيْث مَيْمُوْنَة مثله: فقد استحلَّ محاربتي، وفي رِوَايَة وَهْب بن مُنَبِّه موقوفاً: قال الله: من أهان وليي المُؤْمِن فقد استقبلني بالمحاربة، وفي حَدِيْث مُعَاذ: فقد بارز الله بالمحاربة، وفي حَدِيْث أبي أُمَامَة وأَنَس: فقد بارزني).

وفي سُنَن ابن مَاجَة: ٣٦ كتاب الفِتَن، ١٦ باب من تُرجىٰ له السَّلَامَة من الفِتَن، رقم ٣٩٨٩، ج٢ ص١٣٢٠: وهو قسم من حَدِيْث رواه مُعَاذ بن جَبَل قال: سمعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقول: (إنَّ يَسيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وإنَّ مَنْ عادَىٰ لله وَلِيّاً فقد بارز اللهَ بالمحاربة... إلخ).

قال في الزَّوَائِد: في إسناده عَبْد الله بن لَهِيْعَة، وهو ضعيف.

(٣) ب: ينكره.

(٤) **قوله** ﷺ: وليس وراءَ ذٰلِكَ من الإيمان حَبَّةُ خَرْدَلٍ.

بهٰذَا اللفظ في:

ورابعُها[(١)]: الكلامُ بسبب الجَهْل بالعُلُوْم ومراتبها، والحقِّ والباطلِ منها.

وهٰذَا مُحْتَاج إليه في المتأَخِّرين أكثر مما يُحتاجُ إليه في المتقدِّمين؛ وذٰلِكَ لأَنَّ الناسَ انتشرت بينهم أَنواعٌ من العُلُوْم المتقدِّمة والمتأخِّرة حتىٰ عُلُوْم الأوائل.

وقد عُلِمَ أَنَّ عُلُوْم الأوائلِ قد انقسمتْ إلىٰ حَقٍّ وباطلٍ:

ومن الحقِّ: علمُ الحساب والهَنْدَسَة والطِّبِّ.

ومن الباطل: ما يقولونه في[(٢)] الطبيعيات، وكثير من الإلٰهِيَّات وأَحْكَام النجوم.

وقد تَحدَّث في هٰذِهِ الأُمور أَقوامٌ.

ويَحتاجُ القادحُ بسبب ذٰلِكَ إلىٰ أن يكون مُمَيِّزاً بين الحقِّ والباطل؛ لئلا يكفِّرَ من ليس بكافر، أو يَقبلَ رِوَايَةَ الكافر.

والمتقدِّمون قد استراحوا من هٰذَا الوجه؛ لعدم شيوع هٰذِهِ الأُمور في زمانهم.

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٠ باب بَيَان كون النهي عن المُنْكر من الإيمان...، رقم ٨٠ (٥٠)، ج١ ص٧٠ عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد، أن رَسُوْل الله ﷺ قال: (ما من نَبيّ بعثَه الله في أُمَّةٍ قَبْلي، إلَّا كان له من أُمَّتِه حَوَارِيُّون وأَصحابٌ. يأخُذون بسُنَّته ويَقتَدون بأمره، ثم إنَّها تَخْلُفُ مِن بَعدِهم خُلُوفٌ. يَقولون ما لا يَفعَلون، ويَفعَلون ما لا يُؤْمَرون، فمَن جاهَدَهم بيدِه فهو مُؤْمِن، ومَنْ جاهدهم بلِسَانه فهو مُؤْمِن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مُؤْمِن، وليسَ وراءَ ذٰلِكَ من الإيمان حَبَّةُ خَرْدَلٍ).

(١) قول ابن دَقِيْق العِيْد في هٰذَا الوجه: (الكلام بسبب الجهل بالعُلُوْم... إلىٰ قوله: الأُمور في زمانهم)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٢٧ مع بعض التصرُّف والاختلاف اليسير هو: (الجهل بالعُلُوْم ومراتبها والحق والباطل منها، أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها في ذٰلِكَ، كما ذكره ابن دَقِيْق العِيْد، وقال: إنه مُحْتَاج إليه في المتأخرين أكثر لأن الناس... فمن الحق... فيحتاج القادح بسبب ذٰلِكَ أن... استراحوا من هٰذَا لعدم... زمانهم).

ونقله أَيضاً الذَّهَبِيُّ في المُوْقِظَة ص٩١ باخْتِصَار.

(٢) م: في الطغيان الطبيعيات. وهو سهو من الناسخ.

وخامسُها: الخَلَلُ الواقع بسبب عدم[١] الوَرَع والأخذ بالتوهُّم والقرائن التي قد تَتَخلَّف[٢].

فمن فعل ذٰلِكَ فقد دخل تحت قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إيَّاكم والظَّنَّ، فإنَّ الظَّنَّ أَكذَبُ الحَدِيْث)[٣].

---

(١) قول ابن دَقِيْق العِيْد في هٰذَا الوجه: (عدم الوَرَع والأخذ بالتوهم... إلىٰ قوله: الضعيف فيما أنكره)، نقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٣٠ مع بعض التصرُّف هو: (عدم الوَرَع والأخذ بالتوهم والقرائن التي تتخلف (من) الخمسة الأوجه التي ذكر ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح أنها التي تدخل الآفة في هٰذَا الباب منها. وقال في خامسها: إنَّ من فعل ذٰلِكَ أي أخذ بالتوهم والقرائن فقد دخل تحت قوله ﷺ... وأخذه بالتوهم... فقال بمَكَّة... وقال إنه كان صاحبي ولو جاء... فيما أنكره).

ونقله الذَّهَبِيُّ في المُوْقِظَة ص٩١ باخْتِصَار.

(٢) م: تخلف. وشطب عليها المصحح، وكتب بالهامش: تختلف، ومعها صح.

ب: تختلف.

(٣) **قوله** ﷺ: إيَّاكُم والظَّنَّ، فإنَّ الظَّنَّ أَكذَبُ الحَدِيْث:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ بهٰذَا اللفظ في:

- صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٥ كتاب الوصايا، ٨ باب قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ - النساء: ١١. / فَتْح البَارِي ج٥ ص٣٧٥.

و٦٧ كتاب النكاح، ٤٥ باب لا يَخْطِب علىٰ خِطْبَة أخيه حتىٰ يَنْكِحَ أو يَدَعَ، رقم ٥١٤٣. / فَتْح البَارِي ج٩ ص١٩٨.

و٧٨ كتاب الأدب، ٥٧ باب ما يُنهَىٰ عن التَّحَاسُد والتَّدَابُر، رقم ٦٠٦٤. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٨١.

و٧٨ كتاب الأدب، ٥٨ باب، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾ - الحُجُرَات ١٢، رقم ٦٠٦٦. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٨٤.

وهٰذَا ضررُه عَظِيْمٌ، فيما إذا كان الجارحُ معروفاً بالعِلْم، وكان قليلَ التقوىٰ؛ فإنَّ علمَهُ يقتضي أَنْ يُجعلَ أَهْلاً لسَمَاع قوله وجَرْحِهِ، فيقع الخَلَلُ بسببِ قِلَّةِ وَرَعه وأَخذِهِ بالوَهْم.

ولقد[١] رأَيتُ رجلًا لا يختلفُ أَهلُ عَصْرنا في سَمَاع قوله[٢] إنْ جَرَحَ، ذَكَرَ له إنسانٌ أنه سَمِع من شَيْخٍ، فقال له: أين سَمِعتَ منه؟ فقال له[٣]: بمَكَّة، أو قريباً من هٰذَا، وقد كان جاء إلىٰ مِصْر. يعني: في طريقه للحَجّ، فأنكر ذٰلِكَ، وقال: ذاك صاحبي لو جاء إلىٰ مِصْر لاجتمعَ بي. أو كما قال.

و٨٥ كتاب الفرائض، ٢ باب تَعْلِيْم الفرائض، رقم ٦٧٢٤. / فَتْح البَارِي ج١٢ ص٤.

- وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ، ٩ باب تحريم الظن والتجسس، رقم ٢٥٦٣، ج٤ ص١٩٨٥.

- وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ أبواب البِرّ والصِّلَة، ٥٦ باب ما جاء في ظن السوء، رقم ١٩٨٩، ج٦ ص٢٠٥. وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

- والمُوَطَّأ: ما جاء في المُهَاجَرَة. / تَنْوِيْر الحوالك ج٢ ص٢١٣.

- ومُسْنَد الإمَام أَحْمَد في: ج٢ ص٢٨٧، ٣١٢، ٣٤٢، ٤٦٥، ٤٨٢، ٤٩٢، ٥٠٤، ٥١٧.

وقد ورد تمام الحَدِيْث بألفاظ متعددة منها:

حَدِيْث البُخَارِيّ في: كتاب النكاح (المشار إليه قبل قليل): (إِيَّاكُم والظَّنَّ، فإنَّ الظَّنَّ أَكذَبُ الحَدِيْث، ولا تَجَسَّسُوا ولا تَحَسَّسُوا ولا تَبَاغَضُوا وكُونُوا إخواناً).

(١) ب: وقد.

(٢) شطبت كلمة (قوله) في ل، وأُشير بالهامش إلىٰ أن تكون: (حكمه)، ومعها صح. ولعلها في نسخة.

ب: حكمه. وما أثبتناه موافق لما في م وفَتْح المُغِيْث.

(٣) ب: أين سمعت منه؟ أو قريباً من هذا، فقال له: بمكة.

فانظر إلىٰ هٰذَا التعلُّقِ[١] بِهٰذَا الوَهْمِ البعيد، والخيالِ الضعيف فيما أنكره.

ولصعوبةِ اجتماع هٰذِهِ الشرائطِ، عَظُمَ الخطرُ في الكلام في الرِّجَال، لقلَّة اجتماع هٰذِهِ الأُمور في المُزَكِّيْن.

ولذٰلِكَ قلتُ:

أَعراضُ[٢] المُسْلِمِيْن حُفْرَةٌ من حُفَرِ النارِ[٣]، وقفَ علىٰ شَفِيْرِها طائفتان من الناس: المُحَدِّثُوْن والحُكَّام.

---

(١) م: التعليق.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (أعراض المُسْلِمِيْن... إلىٰ قوله: المُحَدِّثُوْن والحُكَّام)، نقله عنه بحروفه كلٌّ من:

العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة، والأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٣ ص٢٦٠ وقالا: (ولقد أحسَن الشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد بقوله: أعراض...)، والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٣١٠ والزَّبِيْدِيّ في إتْحَاف السَّادَة ج١ ص٥٢ والصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأفكار ج٢ ص٢٣٦ لٰكِنه نقلها: (وأعراض الناس حفرة...).

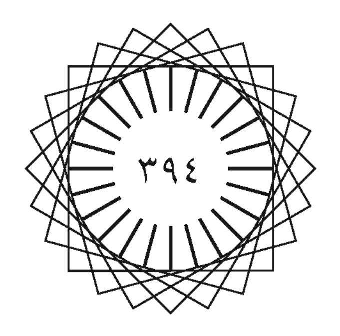
ونقلها التُّجِيْبِيّ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص٣٥ عما سمعه من ابن دَقِيْق العِيْد، ولم يَعْزُها إلىٰ الاقْتِرَاح.

ونقلها السُّبْكِيّ في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص١٨ عن ابن دَقِيْق العِيْد وفيه: (أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف عليها المُحَدِّثُوْن والحُكَّام).

ونقلها عن الاقْتِرَاح المُنَاوِيّ في اليَوَاقِيْت والـدُّرَر ج٢ ص٣٧٥ ولم يذكر منها (من الناس).

شَفِيْر الشيء: حَرْفه وجانبه. وفي الحَدِيْث الشَّرِيْف: (حتىٰ وقفوا علىٰ شَفِيْر جَهَنَّم)، أي: جانبها وحَرْفها. وجَمْعُ شَفِيْر: أَشْفَار. / انظر: المُعْجَم العَرَبِيّ الأَسَاسِيّ مادة (شَفَرَ).

(٣) ب: حفرة من حفره وقف.


٣٩٤

الباب التاسع

في ذِكْر طَرَفٍ من الأَسْمَاء المُؤْتَلِفَة والمُخْتَلِفَة[١]

وهُوَ[٢] فَنٌّ وَاسِعٌ مُحْتَاجٌ إليه في دَفْع مَعَرَّة التَّصْحِيْف[٣].

وفيه مُصَنَّفَاتٌ كثيرةٌ[٤]، والذي نذكره الآن[٥] شيءٌ ممَّا[٦] قَلَّتْ فيه المخالفةُ من أَحَد الطرفين. حتىٰ أَنَّ بعضَه لا يُختلفُ فيه[٧] إلَّا بالنسبة إلىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مثلُ:

أَجْمَد بن عُجْيَان[٨]: فأَجْمَد بالجيم فرد. وبَاقِي الرُّوَاة: أَحْمَد.

---

(١) تقدم الكلام عن المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف وذكر شيء من مصادره في: الباب السادس.

(٢) قول ابن دَقِيْق العِيْد: (وهو فَنٌّ وَاسِع... إلىٰ قوله: مَعَرَّة التَّصْحِيْف)، ضمَّنه السَّخَاوِيُّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٢١٣ في كلامه ولم يَعْزُه.

(٣) في هامش م: أوضح المصحح (التَّصْحِيْف) بكلمة (اللحن) ووضع فوقها (ن).

(٤) في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٥٢٨: (وقد صُنِّفت فيه كتب مُفِيْدة، ومن أَكْمَلها الإكْمَال لأبي نَصْر بن مَاكُوْلَا، علىٰ إعواز فيه).

وانظر **أَسْمَاء هٰذِهِ المُصَنَّفَات** مما تقدم علىٰ الإكْمَال، ومما استدرك عليه، وتأخر عنه في:

شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٣ ص١٢٨ وشرح نُخْبَة الفِكَر مع لَقْط الدُّرَر ص١٤٨ وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٢٩٧ وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٢١٣.

(٥) م: شطب المصحح (الآن)، وذكر في الهامش: علىٰ قسمين أحدهما.

(٦) سقط من ب: مما.

(٧) سقط من ل: فيه.

(٨) في تَبْصِيْر المُنْتَبِه بتَحْرِيْر المُشْتَبِه لابن حَجَر ج١ ص٣: (وبالجيم: أَجْمَد بن عُجْيَان، شَهِدَ فَتْح مِصْر، وأبوه بوزن عُثْمَان، وقيل: وزن عُلَيَّان). وانظره في تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٧٠.

آبِي اللَّحْم[١]: ممدود الهَمْزَة علىٰ صيغة الفاعل[٢]، من أَبَىٰ الشيءَ يأْباهُ[٣]، أَحَدُ الصَّحَابَة. وبَاقِي الرُّوَاة: أُبيّ.

أَتَــش[٤]: بالتاء ثالث الحروف والشين المُعْجَمَة، مُحَمَّد بن حَسَن بن أَتَش

وضبطه ابن مَاكُوْلَا في الإكْمَال ج١ ص١٧ بوزن عُلَيَّان.

وترجمته في: أُسْد الغَابَة ج١ ص٥٢.

في مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح: (أَجْمَد بن عُجْيَان الهَمْدَانِيّ، بالجيم، صَحَابِيّ ذكره ابنُ يُوْنُس. وعُجْيَان: كنا نعرفه بالتشديد، علىٰ وزن عُلَيَّان، ثم وجدتُه بخَطِّ ابن الفُرَات، وهو حُجَّة، عُجْيَان، بالتخفيف، علىٰ وزن سُفْيَان).

(١) الإكْمَال لابن مَاكُوْلَا ج١ ص٣.

وفي تَبْصِير المُنْتَبِه ج١ ص٥: (أُبَيّ: واضح. وبالمد وكَسْر المُوَحَّدَة وتخفيف الياء: آبِي اللَّحْم الغِفَارِيّ، صَحَابِيّ). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٨٣.

وترجمة **آبِي اللَّحْم** في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٨٨ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٣٤ والإصَابَة ج١ ص١٣ والاسْتِيْعَاب ج١ ص١١١.

(٢) ب: اسم الفاعل.

(٣) ب: يابا.

(٤) الإكْمَال ج١ ص١٢.

وفي تَبْصِير المُنْتَبِه ج١ ص٢٧: (أَنَس: ظَاهِر...، وبمُثَنَّاة مفتوحة ومُعْجَمَة: مُحَمَّد بن أَتَش الصَّنْعَانِيّ، من أقران عَبْد الرَّزَّاق). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص١٤٦.

وترجمة **مُحَمَّد بن أَتَش** في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص١١٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٥٤ وفيه: (بفَتْح الهَمْزَة والمُثَنَّاة، بعدها مُعْجَمَة).

لٰكِن ضبط فيهما (آتش) بالمد، وفي هامش تَهْذِيْب التَّهْذِيْب: (آتش: في الخُلَاصَة بمد الألف وبمُثَنَّاة بعدها مُعْجَمَة).

وفي هامش الإكْمَال قال مصححه المُعَلِّمِيّ: (ضبطه في التَّوْضِيْح بفَتْح أوله وثانيه، ثم

الصَّنْعَانِيّ. وبَاقِي الرُّوَاة: أَنَس.

ثم نقول:

بَحِيْر[١]: بفَتْح الباء وكَسْر الحاء، والدُ عَبْد الرَّحْمٰن بن بَحِيْر بن عَبْد الله بن مُعَاوِيَة بن بَحِيْر بن رَيْسَان، رَوَىٰ عنه ابنه مُحَمَّد عن[٢] مَالِك، أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً. قالوا: الحَمْلُ فيها علىٰ ابنه[٣].

تَزِيْد[٤]: بفَتْح التاء ثالث الحروف وكَسْر الزاي، يأتي في نَسَب الأَنْصَار، وهو:

قال: وقاله بعضهم بضم الهَمْزَة، وثَقَّل بعضهم ثانيه مقصوراً. والمعروف الأول، وأَتَش معناه بالفَارِسِيَّة النار. أقول: هي بالفَارِسِيَّة آتش بالمد).

(١) في تَبْصِير المُنْتَبِه ج١ ص٦٠: (بالفَتْح والإهمال: عَبْد الرَّحْمٰن بن بَحِيْر بن عَبْد الله بن مُعَاوِيَة بن بَحِيْر بن رَيْسَان الكَلَاعِيّ، عن مَالِك، وعنه ابنه مُحَمَّد، ومُحَمَّد متَّهم). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص١٨٢.

وقال الذَّهَبِيّ في مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٦٢١: (مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن بَحِيْر بن عَبْد الرَّحْمٰن (كذا، وصوابه: عَبْد الله) بن مُعَاوِيَة بن بَحِيْر بن رَيْسَان، عن أبيه، عن مَالِك.

اتَّهمه أبو أَحْمَد بن عَدِيّ، وقال ابن يُوْنُس: ليس بثِقَة، وقال أبو بَكْر الخَطِيْب: كذاب...).

وانظرهما في الإكْمَال ج١ ص٢٠٠ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج١ ص١٥٦.

(٢) ب: بن. وهو تحريف.

(٣) ب: ابيه. وهو تحريف.

(٤) الإكْمَال لابن مَاكُوْلَا ج١ ص٢٣١ وتَبْصِير المُنْتَبِه ج٤ ص١٤٩٠ والمُشْتَبِه للذَّهَبِيّ ص٦٦٨ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٨٥٠.

وفي مُخْتَلِف القبائل ومُؤْتَلِفها لابن حَبِيْب ص٩: (في الأَنْصَار تَزِيْد بن جُشَم بن الخَزْرَج بن حَارِثَة، وفي قُضَاعَة تَزِيْد بن حُلْوَان - وإليه تُنْسَب البُرُود التَزِيْدِيَّة من قُضَاعَة - بن عِمْرَان بن الحَاف بن قُضَاعَة، بتاء من فوق، وساير العَرَب يَزِيْد بياء منقوطة

تَزِيْد بن جُشَم[١].

أَوْس بن حَجَر[٢]: بفَتْح الحاء والجيم، شاعرٌ[٣] جَاهِلِيٌّ، يُسْتَشهدُ بشِعره. وأما أَوْس بن حُجْر: بضَمِّ الحاء وسكون الجيم: أبو[٤] تَمِيْم الأَسْلَمِيّ، وقيل: هو كالأول، صَحَابِيّ.

من أسفل).

ونحو ما في مُخْتَلِف القبائل: في الإِيْنَاس بعلم الأَنْسَاب للوَزِيْر المَغْرِبِيّ ص٤٢ وتَاج العَرُوْس مادة (زَيْد)، نقله الزَّبِيْدِيّ عن كتاب الإِيْنَاس للوَزِيْر المَغْرِبِيّ، وعن الرَّوْض للسُّهَيْلِيّ.

وانظر الاسم في: المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج١ ص١٨٠ وسبائك الذَّهَب في مَعْرِفَة قبائل العَرَب ص٧١ وجَمْهَرَة أَنْسَاب العَرَب لابن حَزْم ص٣٥٦.

(١) ب: خثيم. وهو تحريف.

(٢) الإِكْمَال ج٢ ص٣٨٨و٣٩١.

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج١ ص٤١٢: (حُجْر بالضم وسكون الجيم كَثِيرٌ، ومنهم وائل بن حُجْر...، وبفتحتين: أَيُّوْب بن حَجَر... وأَوْس بن حَجَر التَّمِيْمِيّ، شاعر جاهلي. واختلف في أَوْس بن حجر الأَسْلَمِيّ الصَّحَابِيّ، رَوَىٰ عنه ابنه مَالِك، فقيل: هو بفتحتين، وقيل: هو كالأول. قلت: صحح ابن مَاكُوْلَا أنه بالضم، وأنه أَوْس بن عَبْد الله بن حُجْر...). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٦٥٦.

وترجمة **أَوْس بن حَجَر التَّمِيْمِيّ** في: الشعر والشعراء ص١٣١ والأغاني ج١١ ص٧٠ وطَبَقَات فُحُوْل الشعراء لابن سَلَّام ص٩٧ وديوانه بتَحْقِيْق مُحَمَّد يُوْسُف نَجْم، والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٢ ص٦٦١.

وترجمة **أَوْس بن حُجْر الأَسْلَمِيّ** الصَّحَابِيّ أبي تَمِيْم في: الإِصَابَة ج١ ص٨٦ والإِكْمَال ج٢ ص٣٩١.

(٣) ب: شاعراً. وهو تحريف.

(٤) ب: ابن.

حَسِيْن[١]: بفَتْح الحاء وكَسْر السين[٢]، ابن عَمْرو بن الغَوْث بن طَيِّئ، يأتي في الأَنْسَاب. ذكَره الوَزِيْر المَغْرِبِيّ وقال: ولم أَرَ حَسِيْناً غيره.

صالح بن سُعَيْد[٣]: بضَمِّ السين وفَتْح العين، شَيْخٌ يَرْوِي عن عُمَر بن عَبْد العَزِيْز.

---

(١) في الإِيْنَاس للوَزِيْر المَغْرِبِيّ ص٧٢-٧٣: (في طَيِّئ: حَسِيْن، بفَتْح الحاء، بوزن فَعِيْل، مثل غَرِيم. حَسن وحَسِيْن ابنا عَمْرو بن الغَوْث بن طَيِّئ. ولم أَرَ حَسِيْناً غيره، والبَاقِي كله حُسَيْن).

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج١ ص٤٤٠: (بفَتْح ثم كسر: حَسِيْن بن عَمْرو في طيّ، أخو المذكور قَبْلُ - في ص٤٣٩ حَسْن بفَتْح فسكون -، وهما فردان). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٧٠٤.

وورد في تَاج العَرُوْس، مادة (حَسَن) ج٣٤ ص٤٢٤ (طَبْعَة الكُوَيْت): (الحَسَن والحُسَيْن بطنان في طَيِّئ، نقله الجَوْهَرِيّ عن الكَلْبِيّ، وهما ابنا عَمْرو بن الغَوْث بن طَيِّئ. قلتُ: وضبطه غيرُ وَاحِد في هٰذَا البطن الحَسِيْن كأَمِيْر).

وانظر: مُخْتَلِف القبائل ص٤٧ والإِكْمَال ج٢ ص٤٦٧و٤٦٥ والمُشْتَبِه ص٢٣٥ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٢ ص٦٨٢ وجَمْهَرَة أَنْسَاب العَرَب لابن حَزْم ص٤٠١، لٰكِن لم يُقيِّد اسمها في الجَمْهَرَة.

الوَزِيْر المَغْرِبِيّ: أبو القَاسِم الحُسَيْن بن عَلِيّ، له مُخْتَصر إِصْلَاح المنطق، وكتاب الإِيْنَاس، وهو مع صِغَر حجمه كثير الفائدة، ويَدُلّ علىٰ كثرة اطلاعه، وكتاب أَدَب الخَوَاصّ، وغيرها. ولد سنة ٣٧٠هـ، له أخبار مع صاحبَي مِصْر ومَكَّة، والإمَام القَادِر بالله. مات بمَيَّافَارِقِين سنة ٤١٨هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص١٧٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٢١٠.

(٢) سقط من ب: بفَتْح الحاء وكَسْر السين.

(٣) في الإِكْمَال للأَمِيْر ابن مَاكُوْلَا ج٤ ص٣٠٤: (صالح بن سُعَيْد، يَرْوِي عن عُمَر بن عَبْد العَزِيْز، رَوَىٰ عنه سَعِيْد بن السَّائِب. وقيل: صالح بن سَعِيْد بالفَتْح، والصواب: بالضم).

وأَمَّا صالح بن سَعِيْد: فغير وَاحِد.

رُبَيِّعَة[١]: بضَمِّ الراء المُهْمَلَة وفَتْح ثاني الحروف وتشديد آخر الحروف مكسوراً، والدُ عَبْد الله بن رُبَيِّعَة من الصَّحَابَة[٢]. ورَبِيْعَة: كثيرٌ.

إبْـرَاهِـيْـم بن زَيَّــاد[٣]: بفَتْح الزاي وتشديد آخر الحروف، ابن فايد[٤] بن زَيَّاد - كالأول - ابن أبي هِنْد الدَّارِيّ، حَدَّثَ عن أبي زَيَّاد. وأما إبْرَاهِيْم بن زِيَاد: فجَمَاعَة.

وانظر: تَبْصِير المُنْتَبِه ج٢ ص٦٨٢ نَقْلاً عن الإكْمَال. وانظر أيضاً: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٥١.

وترجمة **صالح بن سُعَيْد** في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٣٩٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٦٠.

(١) الإكْمَال ج٤ ص٢٢-٢٣.

وفي تَبْصِير المُنْتَبِه ج٢ ص٥٩٢: (رَبِيْعَة: الجَادَّة، وبالتَّصْغِيْر مثقلاً: عَبْد الله بن رُبَيِّعَة السُّلَمِيّ، صَحَابِيّ. قلتُ: اختلف في صحبته، وحَدِيْثه في السُّنَن، واسم جده فَرْقَد). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٨٨٤.

وانظر ترجمة **عَبْد الله** في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٢٠٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤١٤ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٥٥ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٢ ص١٠٢٦.

(٢) ب: حروف مكسوراً ولد عبد الله بن ربيعة من صحابة.

(٣) في تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٢ ص٦٤٦: (زِيَاد: كثيرٌ. وبالتثقيل مع فتح أوله: زَيَّاد بن أبي هِنْد الدَّارِيّ، عن أبيه، وعنه حَفِيْده زَيَّاد بن فايد بن زَيَّاد... قلت: ... وقد حَدَّث من آل أبي هِنْد الدَّارِيّ: فايد بن زَيَّاد بن أبي هِنْد، وسعيد بن زَيَّاد بن فايد، وأخوه إبْرَاهِيْم، وسَلَامَة بن سعيد المذكور. ذكرهم الأَمِيْر).

وانظر: الإكْمَال للأَمِيْر ابن مَاكُوْلَا ج٤ ص١٩٩ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٩٧٠.

(٤) ب: وافد.

مُسْلِم بن صُبَيْح[1]: بضَمِّ الصاد وفَتْح الباء، أبو الضُّحَىٰ[2]، تَابِعِيٌّ كُوْفِيٌّ مشهور[3]. وشاركه في هٰذِهِ النسبة غيرُه. وأما مُسْلِم بن صَبِيْح: بفَتْح الصاد وكَسْر الباء، فكُوْفِيٌّ أَيضاً، حَدَّثَ عن أبيه، رَوَىٰ عنه مُحَمَّد بن المُنْتَشِر[4].

أَجْرَم[5]: بالجيم والراء، ابن نَاهِس بن عِفْرِس، في خَثْعَم.

---

(١) **مُسْلِم بن صُبَيْح (بالتَّصْغِيْر)**: أبو الضُّحَىٰ الكُوْفِيّ العَطَّار، تَابِعِيّ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن وأبو زُرْعَة وابنُ حِبَّان والعِجْلِيّ والنَّسَائِيّ. مات سنة ١٠٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٣٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٤٥ والإكْمَال ج٥ ص١٦٩. واسمه فقط في تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٨٣٢ وفي المُشْتَبِه ص٤٠٩.

وممن شاركه في هٰذِهِ النسبة:

اثنان كلاهما مُسْلِم بن صُبَيْح، ذكرهما الأَمِيْر في الإكْمَال ج٥ ص١٧٠. وفي هامش الإكْمَال ج٥ ص١٦٩: (وفي التَّوْضِيْح: أما مُسْلِم بن صَبِيْح الكُوْفِيّ، عن أبيه، وعنه مُحَمَّد بن المُنْتَشِر الطَّائِيّ، فاسم أبيه صَبِيْح، بفَتْح أوله وكَسْر المُوَحَّدَة). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص١٩٣.

مُحَمَّد بن المُنْتَشِر: بن الأجدع الهَمْدَانِيّ الكُوْفِيّ، رَوَىٰ عن أبيه وعن ابن عُمَر وعَائِشَة وغيرهم، ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٧١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢١٠.

(٢) ب: أبو الصبحىٰ.

(٣) ب: مشهوراً. وهو تحريف.

(٤) ب: المفسر. وهو تحريف.

(٥) في مُخْتَلِف القبائل لابن حَبِيْب ص٢٧: (في خَثْعَم أَجْرَم، وهو مَغْوِيَة بن نَاهِس بن عِفْرِس). ومثله في الإِيْنَاس ص٣١ وقَيَّده بقوله: أَجْرَم بالجيم والراء.

وفي مُخْتَلِف القبائل لابن حَبِيْب أَيضاً ص٣٧: (وفي خَثْعَم مَغْوِيَة بفَتْح الميم وسكون الغين المُعْجَمَة وهو أَجْرَم بن نَاعِس بن عِفْرِس بن حَلْف بن أَفْتَل بن أنمار). وانظر: المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٤ ص٢٠٠٦.

صُبَاح[1] **بن عَتِيْك بن أَسْلَم بن يَذْكُر بن عَنْزَة**: يأتي في النَّسَب[2]، بضَمِّ الصاد المُهْمَلَة وفَتْح ثاني الحروف.

ضَجْر[3]: بالضاد المُعْجَمَة ثم بالجيم، ابن الخَزْرَج، في الأَنْصَار. والبَاقِي: صَخْر.

وفي الإكْمَال ج١ ص٣٩: (أَجْرَم بالجيم والراء وهو مَغْوِيَة بن نَاهِس بن عِفْرِس بن حَلِف بن أَفْتَل، وهو خَثْعَم، على ما ذكره حَبِيْب). وهٰذَا النَّسَب في جَمْهَرَة أَنْسَاب العَرَب لابن حَزْم ص٣٩٠.

وفي المُشْتَبه ص١٥ وتَبْصِيْر المُنْتَبِه ج١ ص٩: (أَجْرَم: بطن من خَثْعَم). وكذا في تَاج العَرُوْس مادة (جرم)، وقيَّده بالقَامُوْس المُحِيْط (كأَحْمَد) قال الزَّبِيْدِيّ: وهٰكَذَا نقله الحافظ أَيضاً. اهـ. ويريد بالحافظ: ابن حَجَر.

وخَثْعَم (كجَعْفَر) بن أنمار بن أَرَّاش بن عَمْرو بن الغَوْث من اليَمَن واسمه أفتل، وهو أبو قبيلة، وخَثْعَم لقبه، قال الجَوْهَرِيّ: ويقال هم من مَعَدّ بن عَدْنَان، وصاروا من اليَمَن. / تَاج العَرُوْس مادة (خَثْعَم).

وفي نِهَايَة الأَرَب في مَعْرِفَة أَنْسَاب العَرَب للقَلْقَشَنْدِيّ ص٨٣و٢٢٩: (حيّ من كَهْلَان من القَحْطَانية...).

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٤ ص١٣٠٧: (مَغْوِيَة: في خَثْعَم، وهو أَجْرَم بن نَاهِس). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج١ ص٩٦.

(١) مُخْتَلِف القبائل ص٣٨ والإكْمَال ج٥ ص١٦١ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٣ ص١٤٤٦. وانظر: تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٨٢٨ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص١٨٨.

(٢) ب: النسبة.

(٣) في مُخْتَلِف القبائل ص٤٩: (في الأَنْصَار ضَجْر بن الخَزْرَج، وساير العَرَب صَخْر). ومثله في الإِيْنَاس ص١٤٠ وقيَّده بقوله: ضَجْر بالجيم.

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٨٣٤: (في الإِيْنَاس للوَزِيْر ابن المَغْرِبِيّ: جميع ما في العَرَب صَخْر - بالخاء المُعْجَمَة - إلَّا في ضَجْر بن الخَزْرَج، فهو بالضاد المُعْجَمَة والجيم).

وانظر أَيضاً هامش ص١٧٥ من ج٥ من الإكْمَال، عن كتاب ابن حَبِيْب، والإِيْنَاس،

عَيِّث[1] **بن عَمْرو بن الغَوْث. في النَّسَب، بالعَيْن المُهْمَلَة.**

والتَّوْضِيْح. وانظر أَيضاً: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص١٩٦.

(١) في الإِيْنَاس ص١٤١: (في طَيِّئ: عَيَث بن عَمْرو بن الغَوْث. - وعلَّق مُحَقِّق الكتاب بقوله: عَيَث كذا في أصلي المخطوط. وفي المُخْتَلِف والجَمْهَرَة غيث بالغين، وفي القَامُوْس غَيِّث ككَيِّس - .

وفي تَمِيْم عَيْث، ساكن، وهو حَبِيْب بن عَامِر بن الهُجَيْم - وعَلَّق مُحَقِّق الكتاب بقوله: عَيْث كذا في المُخْتَلِف، وفي القَامُوْس غيث بالغين - .

وفي عَبْس: عَيْث، ساكن، ابن مُرَيطة بن مَخْزُوْم بن مَالِك بن غالب بن قُطَيعة - وعَلَّق مُحَقِّق الكتاب بقوله: عيْث كذا في المُخْتَلِف. والذي في القَامُوْس غيث بالغين -).

وفي الإِيْنَاس ص١٦٤: (في طَيِّئ: غَيِّث، مشدد الياء آخر الحروف، ابن عَمْرو بن الغَوْث بن طَيِّئ).

وفي الإِعْلَام لابن نَاصِر الدِّيْن الدِّمَشْقِيّ ص٣٨٤-٣٨٥: قال - أي: الذَّهَبِيّ في المُشْتَبِه - : (وفي طيء: غَيْث بن عَمْرو).

قلتُ - أي: ابن نَاصِر الدِّيْن - كذا وجدته بخَطّ المصنِّف بفَتْح أوله مُعْجَماً وسكون ثانيه، وإنَّما هو بتشديد ثانيه مكسوراً، وقَيَّده ابن حَبِيْب بالمُهْمَلَة والتشديد فقال: «في طيء عَيِّث بن عَمْرو بن الغَوْث بن طيّء»، كذا ذكره في باب العين المُهْمَلَة من تبويب القَاضِي أبي الوَلِيْد الكِنَانِيّ وإِصْلَاحه، وحكاه عن ابن حَبِيْب الدَّارَقُطْنِيّ، وتبعه ابنُ مَاكُوْلَا بالتشديد أَيضاً لٰكِن بإعجام أوله فقال أبو الحَسَن: «ذكر ابن حَبِيْب في طيء غَيِّث بن عَمْرو بن الغَوْث بن طيء» اهـ.

قال - أي: الذَّهَبِيّ في المُشْتَبِه - : (وبمُهْمَلَة: عَيْث بطن من تَمِيْم، وعَيْثَة عدّة قرىٰ، وبنون: عَنْث في كِنَانَة).

قلتُ: كذا وجدته بخَطّ المصنِّف، وفي الأَخِيْر نظر من وجهين:

أحدهما: أنه عطفه علىٰ ما قبله وهو بالمُهْمَلَة، فالأَخِيْر عنده كذٰلِكَ ويحقِّقه أن المصنف أطلق أوله مهملاً وهو تَصْحِيْف، إنما هو بالمُعْجَمَة، كذا ذكره ابن مَاكُوْلَا، وقبله الدَّارَقُطْنِيّ،

وأَمَّا غَنْث[1]: بالغين المُعْجَمَة وبعدها نون، فابن

وقبلهما ابن حَبِيْب، وغيرهم.

والثاني: قوله: (في كِنَانَة) فيه إبهام، لأن بني كِنَانَة بن خُزَيْمَة كثيرون منهم: عَبْدُ مَنَاة، وعَامِر، والحَارِث، وعَمْرو، وسَعْد، وعَوْف، وغنم، ومخرمة، وجَرْول، ومِلْكَان، ومَالِك، وغنث المذكور نسب إلىٰ مَالِك هٰذَا، ولم يكن من أنفسها، فقال ابن حَبِيْب: «في بني مَالِك بن كِنَانَة غَنْث، وهو ابن أُفْيَان بن القَحْم - بالقاف - بن مَعَدّ بن عَدْنَان». يعني بقوله: «في بني مَالِك» أنهم دخلوا فيهم وصاروا معهم، قاله أبو الوَلِيْد الكِنَانِيّ.

ووثَّق المُحَقِّق مَعْلُوْمَاته من عدة مصادر. وانظر: تَوْضِيح المُشْتَبِه ج٢ ص٢٩٢.

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٩٢٨: (وفي طى: غَيّث بن عَمْرو - وهو بتثقيل الياء).

وفي هامشه قال السَّيِّد مُحَقِّق الكتاب: (في المُشْتَبِه: غيث، وفي هوامش ابن نَاصِر الدِّيْن عليه: هٰذَا وجدته بخط المصنف: غيث بن عَمْرو، مُقَيَّداً بفَتْح أوله وسكون ثانيه، وإنما هو بالتشديد، قيَّده ابن حَبِيْب بالمُهْملَة والتشديد فقال في طيئ: عيث بن عَمْرو بن الغوث، هٰكَذَا ذكره في باب العين المُهْملَة من تبويب القَاضِي أبي الوَلِيْد هِشَام بن أَحْمَد، وحكاه الدَّارَقُطْنِيّ. وتبعه ابن مَاكُوْلَا بالغين المُعْجَمَة عن ابن حَبِيْب، فقال: غيث بن عَمْرو. والذي في مُخْتَلِف القبائل لابن حَبِيْب ص٣٨ في طَيِّئ: غَيّث مشدد الياء آخر الحروف. وكذٰلِكَ هو بالغين المُعْجَمَة في جَمْهَرَة أَنْسَاب العَرَب ص٤٠١). وانظر: الإكْمَال ج٧ ص٤١.

أقول: جاء في تَاج العَرُوْس، مادة (غيث) ج٥ ص٣١٩ (طَبْعَة الكُوَيْت): (وغَيِّثٌ ككَيِّسٍ، ابنُ عَمْرو بن الغَوْث بن طَيِّئ، بطنٌ).

وقيَّده في المُشْتَبِه ص٤٤٣ (غَيْث)، وعلَّق عليها المحقِّق بما تقدم.

(١) في الإكْمَال ج٧ ص٤١: (وأما غنْث بنون ساكنة، فقال ابن حَبِيْب: في مَالِك بن كِنَانَة: غنْث بن افيان بن القَحْم بن مَعَدّ بن عَدْنَان). وكذا في تَاج العَرُوْس مادة (غَنِثَ) عن ابن حَبِيْب. والذي في مُخْتَلِف القبائل لابن حَبِيْب ص٣٨: (... ابن أُفْسَان...).

وفي الإيْنَاس ص١٦٤: (في بني مَالِك بن كِنَانَة: غَنْث بالغين، وهو ابن أَفْسان بن

أُفْيَان[1] بن القَحْم بن[2] مَعَدّ بن عَدْنَان.

عَبِشَمْس[3]: مفتوح العين مكسور[4] الباء، ابن عَدِيّ بن أَخْزَم، في طَيِّئ، وفي بَاهِلَة[5].

عُلَيّ[6] بن

القَحْم - بالقاف - بن مَعَدّ بن عَدْنَان).

وانظر: تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٩٢٨ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٢٩٢.

ل: أفنان. وهو تحريف، وصوابه من الإكْمَال والتَّاج.

(١) ب: فابن افنان الفحد.

(٢) م: في معد.

(٣) عَبِشَمْس: في الإِيْنَاس ص١٥٠-١٥١: (في طَيِّئ: عَبِشَمْس، مفتوحة العين مكسورة الباء، ابن عَدِيّ بن أخزم بن أبي أخزم، وهو هَزومة بن رَبِيْعَة بن جَرول بن ثُعل بن عَمْرو بن الغَوْث بن طَيِّئ بن يَزِيْد بن عَدِيّ بن عَبِشَمْس...، وفي بَاهِلَة: عَبِشَمْس بن أَعْيَا بن سَعْد بن عَبْد بن غَنْم بن قُتَيْبَة بن مَعْن بن مَالِك بن أَعْصُر، وهو مُنَبِّه بن سَعْد بن قَيْس عَيْلان. كذا أثبته أَحْمَد بن يَحْيَىٰ بن جَابِر البَلَاذُرِيّ في كتابه، بفَتْح العين وكَسْر الباء. وغيره ينطق بهٰذِهِ الكلمة مُحَقَّقَة الإضافة: عَبْد شمس).

وفي مُخْتَلِف القبائل ص٤: (وفي طيءٍ عَبِشَمْس، مفتوحة العين مكسورة الباء، ابن أحزم بن أبي أخزم، وهو هزومة بن رَبِيْعَة بن جَرْوَل بن ثُعَل بن عَمْرو بن الغَوْث بن طيءٍ، وكل شيء في العَرَب فهو عَبْدُ شَمْس).

(٤) م: مفتوح الباء. وهو تحريف.

(٥) ب: باها.

(٦) أورد الوَزِيْر المَغْرِبِيّ في الإِيْنَاس ص١٥٤ عُلَيّ بن رَبَاح في لَخْم، وأورد من اسمه عُلَيّ في قبائل أُخرىٰ.

وانظر: الإكْمَال لابن مَاكُوْلَا ج٦ ص٢٥٠ وفيه: (كان اسمه عَلِيّاً فصُغِّر، وكان يُحرّج علىٰ من سماه بالتَّصْغِيْر... رَوَىٰ عنه ابنه مُوسَىٰ و... وكان يكره تَصْغِيْر اسم أبيه أَيضاً).

رَبَاح[١] **بن قَصِيْر اللَّخْمِيّ**، مِصْرِيّ، بضَمِّ العين وفَتْح اللام، ثِقَة[٢]. ويقال: إنَّ[٣] ابنَهُ مُوسَىٰ كان يُحَرِّجُ علىٰ من يُصَغِّرُ عَلِيّاً.

عَبَادَة[٤]: بفَتْح العين وتخفيف الباء، والدُ مُحَمَّد بن عَبَادَة الوَاسِطِيّ وهو

وفي تَهْذِيب الكَمَال ج٥ ص٢٤٧ رقم ٤٦٥٦: أَنَّ علياً كان يحرّج علىٰ من سمّاه بالتَّصْغِيْر من رِوَايَة الدَّارَقُطْنِيّ، وقُتَيْبَة بن سَعِيْد عن اللَّيْث بن سَعْد، وسَلَمَة بن شَبِيْب عن أبي عَبْد الرَّحْمٰن المُقْرِئ.

وفي الهامش قال مُحَقِّق الكتاب د. بشار عَوَّاد معروف: (في تَقْيِيْد المهمل: إنه من قول مُوسَىٰ بن عُلَيّ).

وانظر: تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٩٦٧ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٣٧٠ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٣ ص١٥٦٠.

ترجمة **عُلَيّ بن رَبَاح** في: تَهْذِيْب الكَمَال السَّابِق، وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٣١٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٦. وهو تَابِعِيّ ثِقَة. مات سنة بضع عشرة ومئة.

(١) ب: رياح بن قصر.

(٢) سقط من ب: وفتح اللام ثِقَة.

(٣) سقط من ب: إن.

(٤) الإكْمَال ج٦ ص٢٧.

وانظر: تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٨٩٥ والمُشْتَبِه ص٤٣٠ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٢٥١ والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٣ ص١٥١٥.

ترجمة **مُحَمَّد بن عَبَادَة بن البَخْتَرِيّ** الوَاسِطِيّ في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٢٤٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٧٤ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٣٦٣ رقم ٥٩١٦. وهو صَدُوْق فاضل ثِقَة، رَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وأبو دَاوُد وابن مَاجَه وغيرهم.

ترجمة **عَبَادَة (ويسمىٰ عباد) بن زِيَاد بن مُوسَىٰ الأَسَدِيّ** في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٩٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٩٢، وفيهما: عباد، وقيل: عَبَادَة، وهو صَدُوْق.

نَصْر بن مُزَاحِم الكُوْفِيّ: قال أبو خَيْثَمَة: كان كذاباً، وقال أبو حَاتِم: واهي الحَدِيْث

مُحَمَّد[١] بن عَبَادَة بن البَخْتَرِيّ، أبو جَعْفَر العِجْلِيّ، رَوَىٰ عنه البُخَارِيّ. وقيل أَيضاً: مُحَمَّد بن عَبَادَة بن زِيَاد الأَسَدِيّ، سَمِعَ أباه ونَصْر بن مُزَاحِم.

عُتَيْق[٢] بن مُحَمَّد، أبو[٣] بَكْر النَّيْسَابُوْرِيّ عن عَوْن بن عُمَارَة والدَّرَاوَرْدِيّ

متروك، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف. له كتب منها وَقْعَة صِفِّيْن. مات سنة ٢١٢هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٢٥٣ ولِسَان المِيْزَان ج٦ ص١٥٧ والأَعْلَام ج٨ ص٢٨.

(١) سقط من ب: مُحَمَّد.

(٢) الإِكْمَال ج٦ ص١١٢ وفيه: (عُتَيْق بن مُحَمَّد بن سَعِيْد، أبو بَكْر الحَرَشِيّ، نَيْسَابُوْرِيّ، حَدَّث عن عَوْن بن عُمَارَة وأبي حُذَيْفَة إِسْحَاق بن بِشْر وعِيسَىٰ بن مُوسَىٰ غُنْجَار وابن عُيَيْنَة ومَرْوَان بن مُعَاوِيَة وعَبْد العَزِيْز الدَّرَاوَرْدِيّ وأبي مُعَاوِيَة. حَدَّث عنه إِسْحَاق بن حمدان البَلْخِيّ... وابن خُزَيْمَة ومن بعدهم. توفي في شَعْبَان سنة ٢٥٥هـ. نقلت ذٰلِكَ من تَارِيْخ نَيْسَابُوْر).

وانظر: تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص٩٣١ والمُشْتَبِه ص٤٤٥ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٢٩٦.

(٣) ل: أبي.

ب: محمد بن أبي بكر.

عَوْن بن عُمَارَة: العَبْدِيّ القَيْسِيّ، أبو مُحَمَّد البَصْرِيّ. مُنْكَر الحَدِيْث، ضعيف. مات سنة ٢١٢هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٥١٣ رقم ٥١٤٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص١٧٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٩٠ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٣٠٦.

الدَّرَاوَرْدِيّ: أبو مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز بن مُحَمَّد بن عُبَيْد المَدَنِيّ، مَوْلَىٰ جُهَيْنَة. رَوَىٰ عنه شُعْبَة والثَّوْرِيّ وهما أكبر منه، وابن إِسْحَاق وهو من شُيُوْخه، والشَّافِعِيّ وابن مَهْدِيّ. صَدُوْق ثِقَة، إذا حدَّث من كتب غيره أخطأ. مات سنة ١٨٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٥٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥١٢ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص٤٩٦.

إِسْحَاق بن بِشْر: أبو حُذَيْفَة البُخَارِيّ. صاحب كتاب المبتدأ، تركوه، وكذَّبه عَلِيّ بن

وإسْحَاق بن بِشْر.

وفي كتاب الـوَزِيْر: كلُّ شيءٍ من قبائل العَرَب فهو: غَنْم، بالغين والنون، إلَّا **عَثْم بن الرَّبْعَة بن رَشْدَان بن قَيْس بن جُهَيْنَة**، فإنَّه بالعَيْن والثاء[1].

المَدِيْنِيّ. وقال ابن حِبَّان: لا يَحِلّ حَدِيْثه إلَّا علىٰ جهة التعجب، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: كذاب متروك... . مات ببُخَارَىٰ سنة ٢٠٦هـ، أَرَّخه غُنْجَار.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٨٤.

(١) الإيْنَاس للوَزِيْر المَغْرِبِيّ ص١٦٣ وفيه: (كل شيء... إلَّا غثم بن الرَّيعة... فإنه بالغَين والثاء).

لٰكِن في الإكْمَال ج٧ ص٣٤: (غَنْم بالغين المُعْجَمَة والنون... وأما عَثْم بعين مُهْمَلَة وثاء مُعْجَمَة بثلاث فهو عَثْم بن الرُّبَعَة بن رشدان...)

وفي مُخْتَلِف القبائل ص٤٢: (كل شيء في قبايل العَرَب فهو غَنْم بالغين المُعْجَمَة والنون، إلَّا عَثْم بن الرَّبْعَة بإسكان الباء الموحدة ابن رَشْدَان بن قَيْس بن جُهَيْنَة فإنه بالعين المُهْمَلَة والثاء المثلثة).

وفي الاسْتِيْعَاب ج٣ ص١٨٢: (عثم بن الربعة الجُهَنِيّ، وفَد علىٰ النَّبِيّ ﷺ وكان اسمه عَبْد العُزَّىٰ، فغيّره رَسُوْل الله ﷺ). ونقله ابن حَجَر في الإصَابَة ج٣ ص١٦٢ وقال: (كذا أورده ابن عَبْد البَرّ، فَوَهِم وَهَماً فاحشاً، نبّه عليه الرُّشَاطِيّ في الأَنْسَاب، فقال: صحّف اسمه، وإنما هو غنم بغين مُعْجَمَة ونون، والذي غيّره النَّبِيّ ﷺ إنما هو من أحفاده... وأشار إلىٰ ابن الكَلْبِيّ في أَنْسَاب قُضَاعَة... وقد تم هٰذَا الوَهَم علىٰ ابن الأَثِيْر، ومن تبعه كالذَّهَبِيّ وزاد علىٰ من تقدمه وَهَماً آخر، فإنه سماه عَثْمة، وغَايَرَ بينه وبين عَثْم الجُهَنِيّ، الذي اختلف في الحرف الذي بعد العين في اسمه هل هو مثلثة أو نون).

وكان ابن الأَثِيْر قد قال في أُسْد الغَابَة ج٣ ص٣٧٠: (عثم بن الربعة الجُهَنِيّ، وفد علىٰ رَسُوْل الله ﷺ، وكان اسمه عَبْد العُزَّىٰ، فغيّره رَسُوْل الله ﷺ. أَخْرَجَهُ أبو عُمَر مُخْتَصَراً).

وذكر ذٰلِكَ في القَامُوْس والتَّاج مادة (عَثَمَ)، وصوَّب الزَّبِيْدِيّ أنه جاهلي قديم.

وانظر: المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٤ ص١٧٩٨ وتَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٤١٨.

مُوسَىٰ بن قُرَيْر[١]: بِضَمِّ القاف وفَتْح الراء المُهْمَلَة وآخره راء. عن عِيسَىٰ[٢] بن عَبْد الله الهَاشِمِيّ. قال الخَطِيْب: في حَدِيْثه نُكْرَة.

مَعْوِيَة[٣]: مثلُ مَفْعِلَة، ابنُ امْرِئِ القَيْس بن ثَعْلَبَة بن مَالِك بن كِنَانَة بن

ل: (غثم بالغين).

م: (غثم بالعين)، والاضطراب في م واضح.

ب: إلا غتم بن الربعة... فإنه بالغين والتاء.

وأثبتنا ما ورد في المصادر الآنفة الذكْر.

(١) في الإكْمَال ج٧ ص١٠٨: (مُوسَىٰ بن قُرَيْر شَيْخ كالمجهول، حدّث عن عِيسَىٰ بن عَبْد الله الهَاشِمِيّ، رَوَىٰ عنه مُحَمَّد بن عَبْد الله الدَّغْشِيّ، وفي حَدِيْث مُحَمَّد هٰذَا نُكْرَة).

وفي المُشْتَبِه ص٥٢٥ وتَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٣ ص١١٢٩: (قُرَيْر: قبيلة منها شَيْخ لا يُعْرَف، حدَّث عن عِيسَىٰ بن عَبْد الله الهَاشِمِيّ). وانظر: تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٥١٣.

وورد في المُغْنِي في الضعفاء للذَّهَبِيّ ج٢ ص٥٩٨ رقم ٥٦٧٩ وفي مِيْزَان الاعْتِدَال للذَّهَبِيّ ج٣ ص٦٠٤: (مُحَمَّد بن عَبْد الله الدَّغْشِيّ، عن مُوسَىٰ بن قُرَيْر، قال الخَطِيْب: في حَدِيْثه نُكْرَة).

(٢) ب: روىٰ عن عيسىٰ.

(٣) النَّصّ من: (مَعْوِيَة مثل مَفْعِلَة... إلىٰ قوله: إلَّا مَعْوِيَة هٰذَا.) في الإيْنَاس للوَزِيْر المَغْرِبِيّ ص١٧٥.

وفي مُخْتَلِف القبائل ص٣٧: (كل شيء في العَرَب مُعَوِيَة، إلَّا مَعْوِيَة بفَتْح الميم وسكون العين غير مُعْجَمَة، ابن امْرِئ القَيْس بن ثَعْلَبَة بن مَالِك بن كِنَانَة بن القَيْن بن جشر في قُضَاعة). وانظر: المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ج٤ ص٢٠٠٥ نَقْلاً عن ابن حَبِيْب.

وانظر الإكْمَال ج٧ ص٢٦٥ وقيَّده بفَتْح الميم وسكون العين المُهْمَلَة وكَسْر الواو، وأشار إلىٰ ابن حَبِيْب.

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٤ ص١٣٠٨: (بفَتْح الميم وبالعين المُهْمَلَة). وانظر: تَوْضِيْح

القَيْن[١] بن جَسْر بن قُضَاعَة.

في كتاب الوَزِيْر: كلُّ[٢] شيءٍ في العَرَب مُعَاوِيَة[٣] إلَّا مَعْوِيَة[٤] هٰذَا.

الـمِـجَـر[٥]: بـكَـسـر المـيـم،

المُشْتَبِه ج٢ ص٧٠٤.

وفي تَاج العَرُوْس مادة (عوىٰ): (ومَعْوِيَة - بالفَتْح وسكون العين وكسر الواو - ابن امْرِئ القَيْس بن ثَعْلَبَة بن مَالِك بن كِنَانَة بن القَيْن بن جَسْر، أبو بطن في قُضَاعة، وكل ما في العَرَب مُعَاوِيَة بضَمّ الميم وعَيْنٍ مفتوحة إلَّا هٰذَا).

ل: مُعْوِية مثل مُفْعِلة (بضم الميم في الكلمتين). وهو تحريف، صوّبناه مما تقدّم.

ب: مثل مفصل. وهو تحريف.

(١) ب: الفتن. وهو تحريف.

(٢) ب: وكل. وسقط: إلَّا مَعْوِيَة هٰذَا.

(٣) ل: رسمت: (معوية).

وقيَّدها في مُخْتَلِف القبائل ص٣٧ ورسمها (مُعَوِيَة).

ومن المَعْلُوْم أن ألف مُعَاوِيَة تسقط في الرسم كَثيراً، كما ورد في تَاج العَرُوْس مادة (عوىٰ)، ولذٰلِكَ رسمناها بما هو مألوف الآن.

(٤) ل: (مُعوية)، بضم الميم أَيضاً، وقد صوّبناه آنِفاً بفَتْح الميم.

(٥) ب: المجد. وهو تحريف.

في الإِيْنَاس للوَزِيْر المَغْرِبيّ ص١٧٦-١٧٧: (في أَسَد: المُجَّر - مشدداً - ابن نُكْرة بن الصَّيْداء... .

وفي كِنْدَة: بنو المَجْر - خفيف - وهو سَلَمَة بن عَمْرو بن أبي كَرِب بن رَبِيْعَة بن مُعَاوِيَة. وقال غير ابن حَبِيْب: الذي في كِنْدَة: المُجِرّ - ثقيل - ، لأنه من أَجَرّ الرُّمح في نَحْره. والأَسَدِيّ: مَجْر - خفيف - لأنه من غير هٰذَا المعنىٰ.

وفي تَمِيْم: المِجْر - بالكسر - ابن رَبِيْعَة بن مَالِك بن زَيْد مَنَاة).

ابنُ[1] رَبِيْعَة بن مَالِك بن زَيْد مَنَاة.

والمُجْر[2]: بالضَمِّ، **سَلَمَة بن عَمْرو بن أبي كَرِب، في كِنْدَة**. وقيل: إنه بالتثقيل.

وفي الإعْلَام لابن نَاصِر الدِّيْن الدِّمَشْقِيّ ص٤٦٣: قال - أي: الذَّهَبِيّ في المُشْتَبِه -: «المَجْرُ بن سَلَمَة: بطن من كِنْدَة».

قلتُ - أي: ابن نَاصِر الدِّيْن -: كذا فتح المصنف الميم وسكن الجيم فيها وجدته بخَطِّه، وهو خطأ إنما هو بضم الميم، ولم أَرَ أحداً فتحها، وأما الجيم فهي ساكنة والراء بعدها مكسورة عند ابن حَبِيْب فقال: «وفي كِنْدَة بنو المُجْر خفيف». وحكىٰ أبو الوَلِيْد الكِنَانِيّ في «تَهْذِيْب كتاب ابن حَبِيْب» قولين آخرين أحدهما: رفع الراء مع سكون الجيم، والثاني: تشديد الراء مع فتح الجيم، ولم يعرّج علىٰ ما ذكره ابن الكَلْبِيّ في «الجَمْهَرَة» وهو الأشبه بالصواب، فقال: «المُجَر - خفيف الراء - بطن لأنه طعن فأُجِر الرُّمح، لهم مسجد بالكُوْفَة» اه.

وفيه وَهم آخر وهو قوله: «ابن سَلَمَة» إنما هو سَلَمَة نفسه كذا سماه ابن الكَلْبِيّ والنسّابون، والمُجَرُ لقبه، فهو سَلَمَة بن عَمْرو بن أبي كَرِب بن رَبِيْعَة بن مُعَاوِيَة. وانظره أيضاً في تَوْضِيْح المُشْتَبِه ج٢ ص٦٢٢.

وفي تَبْصِيْر المُنْتَبِه ج٤ ص١٢٥٦: (المُجْر بن سَلَمَة: بطن من كِنْدَة، وهو بضم الميم وسكون الجيم.

قلتُ: المجْر هو سَلَمَة نفسه، وهو ابن عَمْرو بن أبي كَرِب بن رَبِيْعَة، ذكره ابن الكَلْبِيّ. اهـ.

وبكسر ثم فتح وتشديد الراء: مِجَرّ بن رَبِيْعَة في تَمِيْم).

وفي مُخْتَلِف القبائل ص٣٦: (في كِنْدَةَ بنو المُجَرِ - مخفف - وهو سَلَمَة بن عَمْرو بن أبي كَرِب بن رَبِيْعَة بن مُعَاوِيَة.

وفي بني تَمِيْم المِجَرُّ بن رَبِيْعَة بن مَالِك بن زَيْد مَنَاة بن تَمِيْم. ويقال: الذي في بني تَمِيْم المَجْر ساكن الجيم).

(١) سقط من ب: ابن.
(٢) ب: والمحر.

ولْنقتصِرْ علىٰ هٰذَا القَدْر من هٰذَا النوع[١].

(١) ب: فيه زِيَادَة: (والله أعلم، تم الكتاب بحمد الله تعالىٰ وعونه وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم).

وهٰذِهِ هي نِهَايَة المخطوطة ب.

[الخَاتِمَة]

ونَخْتِمُ الكتابَ بذِكْر أَحَادِيْثَ صَحِيْحَةٍ منقسمةٍ علىٰ أقسام الصَّحِيْح: المُتَّفَق عليه والمُخْتَلَفِ فيه(١).

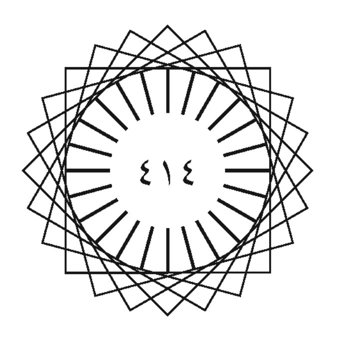
(١) م: ذكر في الهامش: بلغ مقابلة.

المُتَّفَق عليه: المُرَاد بموافقة مُسْلِم للبُخَارِيّ، موافقتُه علىٰ تَخْرِيْج أصل الحَدِيْث عن صَحَابِيِّهِ، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات. وهٰذَا ما قرره الحافظ ابن حَجَر.

اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان، المُقَدِّمَة، صفحة ص.

وقد استعنتُ بكتاب (اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فيما اتَّفقَ عليه الشَّيْخَان) للشَّيْخ مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، لبَيَان حَدِيْث البُخَارِيّ الذي يتفق معه حَدِيْث مُسْلِم.

وأَثْبَتُّ في الهامش ما لم يَرِد في اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان من الأَحَادِيْث المُتَّفَق عليها التي ذكرها ابن دَقِيْق العِيْد.



٤١٤

القِسم الأول

المُتَّفَقُ على إخْرَاجه في صَحِيْحَي البُخَارِيّ ومُسْلِم رَحِمَهُمَا اللّهُ تعالى، واللفظُ فيما نُوردُه[١] لرِوَايَة البُخَارِيّ

الحَدِيْث الأول:

عن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: إِنَّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّة، وإنَّما لامْرِئٍ ما نَوَىٰ. فمَنْ كانت هِجْرتُه إلىٰ الله ورَسُوْله، فهِجْرتُه إلىٰ الله ورَسُوْله. ومن كانت هِجْرتُه إلىٰ دُنْيَا يُصِيبُها، أو امرأةٍ يَتزوَّجُها، فهِجْرتُه إلىٰ ما هاجَرَ إليه[٢].

---

(١) ل: كتب المصحح في الهامش زِيَادَة (فيه) بعد لفظة (نورده)، ومعها: صح.

(٢) **حَدِيْث**: إنَّما الأَعْمَال بالنِّيَّة... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٣ كتاب الأيمان والنذور، ٢٣ باب النِّيَّة في الأيمان، رقم ٦٦٨٩. / فَتْح البَارِي شرح صَحِيْح البُخَارِيّ لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ ج١١ ص٥٧٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٣٣ كتاب الإمارة، ٤٥ باب قوله ﷺ: إِنَّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّة، رقم ١٩٠٧، ج٣ ص١٥١٥.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٤٩٦ رقم ١٢٤٥.

ولكل امْرِئٍ ما نوىٰ: هٰكَذَا في م ل، وهي رِوَايَة حكاها القَسْطَلَّانِيُّ في إِرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٤٠١. والرِّوَايَة المشهورة هي: وإنما لامْرِئٍ.

والبُخَارِيّ أخرج حَدِيْث النِّيَّة في سبعة مواضع، سَرَدَها مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي في مُقَدِّمَة اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان صفحة ق، وذكر أرقامها حين رَقَّم أَحَادِيْث البُخَارِيّ في طَبْعَة السَّلَفِيَّة لفَتْح البَارِي ج١ ص٩، ولم يوافق نصٌّ غير هٰذَا مع حَدِيْث مُسْلِم.

[الحَدِيْث] الثاني:

عن ابن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: بُنِيَ الإِسْلَامُ علىٰ خمسٍ: شهادةِ أَنْ لا إلٰه إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُوْلُ الله، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاةِ، والحَجِّ، وصَومِ رَمَضَان[1].

[الحَدِيْث] الثالث:

عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قال: قالوا يا رَسُوْلَ الله: أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قال: مَنْ سَلم المُسْلِمُوْن من لِسَانِهِ ويدِهِ[2].

وطريق الحَدِيْث في صَحِيْح البُخَارِيّ هو: (... أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ أنه سمع عَلْقَمَةَ بنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيّ يقول: سمعتُ عُمَرَ بن الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقول: سمعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقول: إِنَّما الأَعْمَالُ...).

(١) **حَدِيْث:** بُنِيَ الإِسْلَام... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٢ باب دُعاؤُكُم إيمانُكُم، رقم ٨. / فَتْح البَارِي ج١ ص٤٩.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٥ باب بَيَان أركان الإِسْلَام، رقم ٢٢-١٦، ج١ ص٤٥.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٣ رقم ٩.

(٢) **حَدِيْث:** مَنْ سَلم المُسْلِمُوْن... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٥ باب أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ، رقم ١١. / فَتْح البَارِي ج١ ص٥٤.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ١٤ باب بَيَان تفاضُل الإِسْلَام وأَيُّ أُموره أَفْضَلُ، رقم ٤٢، ج١ ص٦٦.

[الحَدِيْث] الرابع:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لا يُؤْمِنُ أَحدُكم حتىٰ يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه(١).

والُّلؤْلُؤ والمَرْجَان ص٩ رقم ٢٥.

لم ترد في صَحِيْح البُخَارِيّ لفظة (الأَشْعَرِيّ) بجميع نُسخه، حيث لم يذكر القَسْطَلَّانِيّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٩٤ خِلافاً فيه.

م: عن أبي موسىٰ قال. وما أثبتناه هو في ل، وهو في صَحِيْح البُخَارِيّ بلا خِلاف بين نُسخه كما في إرْشَاد السَّارِي.

ل: من يده ولسانه. وهو تحريف، حيث لم يَرِد فيها خِلاف في إرْشَاد السَّارِي.

أبو مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ: عَبْد الله بن قَيْس. الصَّحَابِيّ الجَلِيْل، أسلم بمَكَّة وهاجرإلىٰ الحَبَشَة، وَلَّاهُ عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البَصْرَة، فافتتح الأَهْوَاز، واستعمله عُثْمَان علىٰ الكُوْفَة. مات بمَكَّة، وقيل بالكُوْفَة سنة ٤٢هـ وقيل غير ذٰلِكَ، وهو أَحَدُ الحَكَمَيْنِ اللذين وَلَّاهما عَلِيّ ومُعَاوِيَة. كان من أَجِلَّاء فُقَهَاء الصَّحَابَة.

الاسْتِيْعَاب ج٤ ص١٧٣ والإصَابَة ج٢ ص٣٥٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤٤.

(١) **حَدِيْث**: لا يُؤْمِنُ أَحَدُكم حتىٰ يُحِبَّ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٧ باب من الإيمان أَنْ يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه، رقم ١٣. / فَتْح البَارِي ج١ ص٥٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ١٧ باب الدليل علىٰ أَنَّ من خِصَال الإيمان أَنْ يُحِبَّ لأخيه المسلم ما يُحِبُّ لنفسه من الخير، رقم ٤٥، ج١ ص٦٧.

والُّلؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٠ رقم ٢٨.

م: عن أنس عن النبي... .

[الحَدِيْث] الخامس:

عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: مَنْ صامَ يوماً في سَبِيْل الله بَعَّدَ اللهُ وجهَهُ عن النار سبعين خَرِيْفاً(١).

[الحَدِيْث] السادس:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ سُئِلَ:

أَيُّ العَمَل أَفْضَلُ؟ قال: إيمانٌ باللهِ ورَسُوْله.

قيل: ثُمَّ ماذا؟ قال: الجِهَادُ في سَبِيْل الله.

---

(١) **حَدِيْث**: مَنْ صامَ يوماً في سَبِيْل الله... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٦ كتاب الجِهَاد والسِّيَر، ٣٦ باب فضل الصوم في سَبِيْل الله، رقم ٢٨٤٠. / فَتْح البَارِي ج٦ ص٤٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٣ كتاب الصيام، ٣١ باب فضل الصيام في سَبِيْل الله...، رقم ١٦٨-١١٥٣، ج٢ ص٨٠٨.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٢٥٦ رقم ٧٠٩.

أبو سَعِيْد الخُدْرِيّ: سَعْد بن مَالِك بن سِنَان الخَزْرَجِيّ، صَحَابِيّ جَلِيْل، أول مشَاهده الخَنْدَق، كان من نُجَباء الأَنْصَار وعلمائهم وفضلائهم. توفي سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٤٧ والإصَابَة ج٢ ص٣٥.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النَّبِيّ ﷺ يقول: من صام... .

م ل: (باعد). وهو تحريف، وما أثبتناه (بعَّد) هو من صَحِيْح البُخَارِيّ. حيث لم يذكر القَسْطَلَّانِيّ في إرْشَاد السَّارِي ج٥ ص٦٤ خِلافاً فيه. لٰكِن وردت (باعد) في مُسْلِم.

قيل: ثُمَّ ماذا؟ قال: حَجٌّ مَبْرُورٌ[١].

[الحَدِيْث] السابع:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: آيَةُ المُنَافِقِ ثلاثٌ: إذا حَدَّثَ كَذَبَ، وإذا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإذا اؤْتُمِنَ خَانَ[٢].

---

(١) **حَدِيْث**: أَيُّ العَمَل أَفْضَلُ؟ قال: إيمانٌ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ١٨ باب من قال إنَّ الإيمان هو العَمَل، رقم ٢٦. / فَتْح البَارِي ج١ ص٧٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٣٦ باب بَيَان كون الإيمان بالله تعالىٰ أفضل الأَعْمَال، رقم ٨٣، ج١ ص٨٨.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٥ رقم ٥٠.

م ل: أن النبي صلىٰ الله عليه سئل... .

م ل: أي الأعمال. وهو تحريف، وما أثبتناه (رَسُوْل الله، العَمَل) هو من صَحِيْح البُخَارِيّ، حيث لم يَذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١١٠ خِلافاً فيه.

وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي هُرَيْرَة أن رَسُوْل الله ﷺ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً فيه.

والحَدِيْث ورد في البُخَارِيّ عن أبي هُرَيْرَة في: ٢٥ كتاب الحج، ٤ باب فضل الحَجّ المَبْرور، رقم الحَدِيْث ١٥١٩ بلفظ (الأَعْمَال)، لٰكِن فيه: (جِهَاد) بدل (الجِهَاد). / فَتْح البَارِي ج٣ ص٣٨١.

لٰكِن وردت (الأَعْمَال) في صَحِيْح مُسْلِم.

(٢) **حَدِيْث**: آيَةُ المُنَافِقِ ثلاثٌ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٢٤ باب علامة المُنَافِق، رقم ٣٣. / فَتْح البَارِي ج١ ص٨٩.

[الحَدِيْث] الثامن:

عن عَبْدِ اللهِ، وهو ابن مَسْعُوْد، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النَّبِيَّ ﷺ قال: سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وقِتاله كُفْرٌ[١].

[الحَدِيْث] التاسع:

عن جَرِيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ قال: بايَعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ علىٰ إقامِ الصلاةِ، وإيْتَاءِ الزكاةِ، والنُّصْحِ لكُلِّ مُسْلِمٍ[٢].

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٥ باب بَيَان خِصال المُنَافِق، رقم ٥٩، ج١ ص٧٨.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٢ رقم ٣٨.

في صَحِيْح البُخَارِيّ عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ ﷺ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١١٨ خِلافاً فيه.

(١) **حَدِيْث**: سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٣٦ باب خوف المُؤْمِن من أن يَحْبَطَ عَمَلُهُ وهو لا يَشْعُر، رقم ٤٨. / فَتْح البَارِي ج١ ص١١٠.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٨ باب بَيَان قول النَّبِيّ ﷺ: سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوق، وقتالُه كُفْرٌ، رقم ٦٤، ج١ ص٨١.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٣ رقم ٤٣.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... عن زُبَيْد قال: سألت أبا وَائِل عن المُرْجِئَة، فقال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الله: أن النَّبِيّ ﷺ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١٣٧ خِلافاً فيه.

(٢) **حَدِيْث** جَرِيْر بن عَبْد الله قال: بايَعْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ علىٰ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٤٢ باب قول النَّبِيّ ﷺ: الدِّيْن النصيحة لله ولرَسُوْله...، رقم ٥٧ من طريق مُسَدَّد عن يَحْيَىٰ عن إسْمَاعِيْل عن قَيْس بن أبي حَازِم عن

[الحَدِيْث] العاشر:

عن عَبْدِ اللهِ بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: لا حَسَدَ إلَّا في اثنتين: رَجُلٌ آتاهُ اللهُ مالاً، فَسُلِّطَ علىٰ هَلَكَتِهِ في الحَقِّ. ورَجُلٌ آتاهُ اللهُ الحِكْمَةَ، فهو يَقْضِي بها ويُعَلِّمُهَا(١).

جَرِيْر. / انظر: فَتْح البَارِي ج١ ص١٣٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٣ باب بَيَان أَنَّ الدِّيْن النصيحة، رقم ٥٦، ج١ ص٧٥ من طريق أبي بَكْر بن أبي شَيْبَة عن عَبْد الله بن نُمَيْر وأبي أُسَامَة عن إسْمَاعِيْل عن قَيْس عن جَرِيْر.

وورد في اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٢ رقم ٣٥ حَدِيْث جَرِيْر بلفظ آخر من موضعين آخرين من البُخَارِيّ ومُسْلِم.

جَرِيْر البَجَلِيّ: هو جَرِيْر بن عَبْد الله بن جَابِر البَجَلِيّ، أبو عَمْرو. أَسْلَم قبل وفاة النَّبِيّ ﷺ بأربَعِين يوماً. وكان سَيِّد قومه، ولما دخل علىٰ النَّبِيّ ﷺ أكرمه ﷺ وقال: إذا أتاكم كَرِيْمُ قوم فأكرموه. وكان له في الحروب بالعِرَاق القَادِسِيَّةِ وغيرها أثر عَظِيْم. وأقام بالكُوْفَة. ثم سار إلىٰ قَرْقِيْسِيَا فمات بها، وقيل مات بالسَّرَاة. وكانت وفاته سنة ٥١هـ وقيل ٥٤هـ.

أُسْد الغَابَة ج١ ص٢٧٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٧ والاسْتِيْعَاب ج١ ص٢٣٢ والإصَابَة ج١ ص٢٣٢.

(١) **حَدِيْث**: لا حَسَدَ إلَّا في اثنتين... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العِلْم، ١٥ باب الاغْتِبَاط في العِلْم والحِكْمَة، رقم ٧٣. / فَتْح البَارِي ج١ ص١٦٥.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ٤٧ باب فضل من يقوم بالقُرْآن ويُعلمه...، رقم ٨١٦، ج١ ص٥٥٩.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٥٦ رقم ٤٦٧.

م: لم تذكر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، وهي غير موجودة في هٰذَا الحَدِيْث بالبُخَارِيّ، لٰكِنها موجودة في

[الحَدِيْث] الحادي عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: ليسَ الشَّدِيْدُ بالصُّرَعَةِ، إنَّما الشَّدِيْدُ الذي يَملِكُ نفسَهُ عندَ الغَضَبِ[1].

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عن رِبْعِيّ بن حِرَاش قال: سَمِعتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: قال النَّبِيُّ ﷺ: لا تَكْذِبوا عَلَيَّ فإنَّه مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النارَ[2].

بعض مواضعه الأُخرىٰ.

م: فسلطه. وهما روايتان في هٰذَا الحَدِيْث ذكرهما القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١٧٢: (فسلط: لأبي ذَرّ، فسلطه: لغير أبي ذَرّ).

(١) **حَدِيْث**: ليسَ الشَّدِيْدُ بالصُّرَعَةِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٧٦ باب الحذر من الغضب، رقم ٦١١٤. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٥١٨.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة والآداب، ٣٠ باب فضل من يملك نفسَه عند الغضب...، رقم ٢٦٠٩، ج٤ ص٢٠١٤.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٧٠٧ رقم ١٦٧٦.

الصُّرَعَة: الذي يصرَع الناس كَثيراً بقوَّته. / فَتْح البَارِي السَّابِق.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رَسُوْل الله ﷺ قال: ... .

(٢) **حَدِيْث**: لا تَكْذِبوا عَلَيَّ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العِلم، ٣٨ باب إثْم من كَذَبَ علىٰ النَّبِيّ ﷺ، رقم ١٠٦. / فَتْح البَارِي ج١ ص١٩٩.

وصَحِيْح مُسْلِم: المُقَدِّمَة، ٢ باب تغليظ الكذِب علىٰ رَسُوْل الله ﷺ، رقم ١، ج١ ص٩.

[الحَـدِيْث] الثالث عشر:

عن عَبْد العَزِيْز بن صُهَيْب: سَمِعتُ أَنَساً يقول: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ قال: اللهمَّ إنِّي أَعُوذُ بكَ من الخُبُثِ والخَبَائِثِ[1].

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١ رقم ١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... أَخْبَرَنِي مَنْصُوْر قال: سمعتُ رِبْعِيَّ بنَ حِرَاش يقول: سمعتُ عَلِيّاً يقول... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٠١ خِلافاً فيه.

رِبْعِيّ بن حِرَاش: بن جَحْش العَبْسِيّ، أبو مريم الكُوْفِيّ. من كبار التَّابِعِيْن، ومن عُبَّاد أهل الكُوْفَة، قال العِجْلِيّ: تَابِعِيّ ثِقَة من خيار الناس، لم يكذب كِذْبَة قَطُّ. مات سنة ١٠٠هـ وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٢٣٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٤٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٢ وإرْشَاد السَّارِي السَّابِق.

(١) **حَدِيْث**: كان النَّبِيّ ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٩ باب ما يقول عند الخَلَاء، رقم ١٤٢. / فَتْح البَارِي ج١ ص٢٤٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٣ كتاب الحيض، ٣٢ باب ما يقول إذا أراد دخول الخَلَاء، رقم ٣٧٥، ج١ ص٢٨٣.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٧٧ رقم ٢١١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عَبْد العَزِيْز بن صُهَيْب قال: سمعتُ أَنَساً... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٣٣ خِلافاً فيه.

ورد في ل: عَبْد الله بن صُهَيْب. وهو تحريف، وصوابه: عَبْد العَزِيْز، من م ومن صَحِيْحي البُخَارِيّ ومُسْلِم.

عَبْد العَزِيْز بن صُهَيْب: البُنَانِيّ مَوْلَاهُم، البَصْرِيّ الأعمىٰ، مَوْلَىٰ أَنَس بن مَالِك، رَوَىٰ عنه وعن غيره، قال أَحْمَد: ثِقَة ثِقَة. مات سنة ١٣٠هـ.

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عن عَبْد الله بن أبي قَتَادَةَ عن أبيه قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: إذا شَرِبَ أَحَدُكم فلا

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٤١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥١٠ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٩٧.

قال العَبْدَرِيّ في رِحلته ص١٤١-١٤٢: (وحَدَّثَنِي - أي: تَقِيّ الدِّيْن بن دَقِيْق العِيْد - إملاءً من كتابه قال: قَرَأْتُ علىٰ والدي الفَقِيْه مَجْد الدِّيْن أبي الحَسَن وكان مُفتياً مُتفنناً نفع الله به في العِلْم أُمَّةً من الناس... وساق سَنَداً إلىٰ حَمَّاد بن زَيْد وعَبْد الوَارِث بن عَبْد العَزِيْز عن أَنَس بن مَالِك قال: «كان رَسُوْلُ الله ﷺ إذا دخل الخَلَاء»، قال عن حَمَّاد: «اللهم إني أَعوذُ بك»، وقال عن عَبْد الوَارِث: «إني أَعوذُ بالله من الخبث والخبائث». قال الشَّيْخ: - أي: تَقِيّ الدِّيْن - هٰكَذَا في الأصل الذي بخَطّ والدي «من الخُبْث» بإسكان الباء، وقد عُدّ ذٰلِكَ من غلط المُحَدِّثِيْن، وله وجه يَصِحّ به، فسألته عنه، فقال لي: هو إسكان العين في كل ما جاء علىٰ فُعُل في لِسَان العَرَب. قلتُ: المُنْكِر للإسكان هو الإمَام أبو سُلَيْمَان الخَطَّابِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليس ممن يُقَعْقَعُ له بالشِّنَان، ولا يُقابَل تَحْقِيْقُهُ بزخرفة لِسَان، وذٰلِكَ أنه إن أُريد بالخُبْث هنا المصدر من خَبُثَ تفاوت نَسَق الكلام، واضطرب منه نظام الانتظام، كما لو قيل: أعوذ بالله من أن أكون خبيثاً ومن إناث الشياطين، وسَمَاجَةُ هٰذَا الوصف مما لا يَخْفَىٰ. وإن أُريد بالخُبْث جمع خَبيث، وخُفف من الخُبُث بالضم كما زعم الشَّيْخ هنا، وجب أن يُمنع، لأن التخفيف إنما يطّرد في ما لا يُلبس مثل عُنُق وأُذُن من المفرد ورُسُل وسُبُل ونُذُر من الجمع، ولا يطّرد فيما يُلبس مثل حصر وحصر، فإن التخفيف في حمر يلبس بجمع أَحْمَر وحمراء وفي الحصر بالمفرد والحصر احتباس النَّجْو، ولذٰلِكَ قُرِئَ في السَّبْع: رسلنا وسُبُلنا ونذرا والأذن بالأذن كل ذٰلِكَ بالتخفيف، ولم يقْرَأْ في السَّبْع: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ - المُدَّثِّر: ٥٠، إلَّا بضم الميم، فكذٰلِكَ ينبغي أن لا يخفف الخبث إلَّا مسموعاً من العَرَب لئلا يلبس بالمصدر. ومن هٰذَا امتناعهم من إدغام ما يلبس إدغامه نحو: وتَد وعتد وشاة زنماء، وأدغموا في همرش وامحوا لما أَمِنوا اللَّبس، والإدغام وجه من التخفيف فهم كما ترىٰ لا يُخفِّفون إلَّا حيث يأمنون اللَّبس وهو هنا غير مأمون، ألا ترىٰ أن أبا عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام علىٰ إمَامته قد فسَّر الخبْث هنا بالشر لما رواه بإسكان الباء، والصواب ضمها كما قال أبو سُلَيْمَان رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

يَتنفَّسْ في الإناءِ، وإذا أَتَىٰ الخَلَاءَ فلا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بيَمينهِ، ولا يَتَمَسَّحْ بيَمينهِ(١).

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا قالت: كان النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّن ما استطاعَ، في شَأْنِهِ كُلِّهِ، في طُهُورِهِ وتَرَجُّلِهِ وتَنَعُّلِهِ(٢).

---

(١) **حَدِيْث**: إذا شَرِبَ أَحَدُكم فلا يَتنفَّسْ في الإناءِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ١٨ باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم ١٥٣. / فَتْح البَارِي ج١ ص٢٥٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢ كتاب الطهارة، ١٨ باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم ٢٦٧، ج١ ص٢٢٥.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٦١ رقم ١٥١.

لا يَتَمَسَّحْ: لا يَستنجِ. / فَتْح البَارِي السَّابِق.

أبو قَتَادَة: هو الحَارِث بن رِبْعِيّ، وقيل اسمه: عَمْرو، وقيل: النُّعْمَان، الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ، فَارِسُ رَسُوْلِ الله ﷺ، أَوَّلُ مشَاهِدِه أُحُد. مات سنة ٥٤هـ علىٰ الصَّحِيْح.

فَتْح البَارِي ج١ ص٢٥٣ وعُمْدَة القَارِي ج٢ ص٢٩٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٢٠٤ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٣٢٧.

عَبْد الله بن أبي قَتَادَة: الأَنْصَارِيّ، أبو إبْرَاهِيْم. رَوَىٰ عن أبيه، وعنه يَحْيَىٰ وغيره. مات سنة ٩٥هـ، ثِقَة، رَوَىٰ له الجَمَاعَة.

عُمْدَة القَارِي ج٢ ص٢٩٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٣٦٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٤١ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٦٨.

(٢) **حَدِيْث**: كان النَّبِيّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّن... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٤٧ باب التَّيَمُّن في دخول المسجد وغيره، رقم ٤٢٦. / فَتْح البَارِي ج١ ص٥٢٣.

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا قامَ من اللَّيْلِ يَشُوْصُ فَاهُ بالسِّوَاكِ[1].

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢ كتاب الطهارة، ١٩ باب التَّيَمُّن في الطُّهور وغيره، رقم ٢٦٨، ج١ ص٢٢٦.

وانظر: اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٦١ رقم ١٥٢ لٰكِنه أشار إلىٰ:

حَدِيْث البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٣١ باب التَّيَمُّن في الوُضُوْء والغُسُل، رقم ١٦٨، وهو بلفظ غير اللفظ الذي أورده ابن دَقِيْق العِيْد، مع أن الطريق في الجميع وَاحِد من شُعْبَة إلىٰ عَائِشَة.

التَّيَمُّن: الابتداء بالأفعال باليد اليُمْنَىٰ والرِّجْلِ اليُمْنَىٰ والجانب الأيمن.

تَنَعُّله: لُبْسه النَّعْل.

تَرَجُّله: تسريح شعره ودَهنه.

طُهوره: تَطهُّره.

انظر: فَتْح البَارِي السَّابِق.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عَائِشَة قالت... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٤٢٩ خِلافاً فيه.

(١) **حَدِيْث**: كان النَّبِيّ ﷺ إذا قامَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٧٣ باب السِّوَاك، رقم ٢٤٥. / فَتْح البَارِي ج١ ص٣٥٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢ كتاب الطهارة، ١٥ باب السِّوَاك، رقم ٤٧-٢٥٥، ج١ ص٢٢١.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٥٩ رقم ١٤٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن حُذَيْفَة قال. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٣١١ خِلافاً فيه.

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عن نَافِع عن عَبْدِ الله: استفتَىٰ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، أَيَنَامُ أَحَدُنا وهُوَ جُنُبٌ؟ قال: نعم، إذا تَوَضَّأَ[1].

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: اجْعَلُوا آخِرَ صلاتِكم بالليلِ وِتْراً[2].

يَشُوْص: يَدْلُك أو يَغسِل أو يَحُكّ. / فَتْح البَارِي السَّابِق.

حُذَيْفَة بن اليَمَان: العَبْسِيّ، أبو عَبْد الله، واسم اليَمَان: حُسَيْل بن جَابِر. من كبار الصَّحَابَة، وصاحب سِرّ الرَّسُوْل ﷺ. شَهِدَ نَهَاوَنْد، فلما قُتِلَ النُّعْمَان بن مُقَرِّن أخذ الراية، وكان فَتْحُ هَمَدَان والرَّيّ وَالدِّيْنَوَر علىٰ يده. مات سنة ٣٦هـ.

الاسْتِيْعَاب ج١ ص٢٧٧ والإصَابَة ج١ ص٣١٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٥٦.

(١) **حَدِيْث:** استفتَىٰ عُمَر... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥ كتاب الغُسْل، ٢٧ باب الجُنُب يَتوضَّأ ثم ينام، رقم ٢٨٩. / فَتْح البَارِي ج١ ص٣٩٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٣ كتاب الحَيض، ٦ باب جواز نوم الجُنُب واستحباب الوُضُوْء له...، رقم ٢٣و٢٤-٣٠٦، ج١ ص٢٤٩.

وفي اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان الحَدِيْث بلفظ مقارب في ص٦٨ رقم ١٧٧.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... عن عَبْد الله قال استفتىٰ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٣٣٧ خِلافاً فيه.

(٢) **حَدِيْث:** اجْعَلُوا آخِرَ صلاتِكم بالليلِ وِتْراً، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٤ كتاب الوِتر، ٤ باب ليجعلْ آخر صلاته وِتْراً، رقم ٩٩٨. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٨٨.

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عن أبي هُـرَيْـرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قال: قال رَسُـوْلُ اللهِ ﷺ: لا يُصَلِّي أَحَدُكم في الثوبِ الوَاحِد، ليس علىٰ عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ[1].

---

(١) حَدِيْث: لا يُصَلِّي أَحَدُكم في الثوبِ الوَاحِد... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٥ باب إذا صلَّىٰ في الثوب الوَاحِد فَلْيَجْعَل علىٰ عَاتِقَيْهِ، رقم ٣٥٩. / فَتْح البَارِي ج١ ص٤٧١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٥٢ باب الصلاة في ثوب وَاحِد وصفة لُبْسه، رقم ٥١٦، ج١ ص٣٦٨.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٠٣ رقم ٢٩٥.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي هُرَيْرَة قال: قال... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً.

قال رَسُوْل الله: هٰذِهِ اللفظة لأَبَوَيْ ذَرّ والوَقْت، والأَصِيْلِيّ. ولغيرهم: قال النَّبِيّ ﷺ. / إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٣٩٠.

ورد في م ل: (علىٰ عاتقه منه شيء). وما أثبتناه (علىٰ عَاتِقَيْهِ شيء) هو من صَحِيْح البُخَارِيّ، ولم يُشِر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٣٩٠ إلىٰ ما جاء في م ل، لٰكِنه ذكر أن في رِوَايَة أبي ذَرّ والأَصِيْلِيّ وابن عَسَاكِر: (علىٰ عاتقه شيء).

[الحَدِيْث] العشرون:

عن قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: البُزَاقُ في المسجدِ خَطِيْئَةٌ، وكَفَّارَتُها دَفْنُها(١).

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عن أبي قَتَادَة السَّلَمِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: إذا دَخَلَ أَحَدُكُم المسجدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قبلَ أَنْ يَجْلِسَ(٢).

---

(١) حَدِيْث: البُزَاقُ في المسجدِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٣٧ باب كَفَّارة البُزَاق في المسجد، رقم ٤١٥. / فَتْح البَارِي ج١ ص٥١١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٣ باب النهي عن البُصَاق في المسجد...، رقم ٥٥٢، ج١ ص٣٩٠.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١١٢ رقم ٣٢٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... حَدَّثَنَا قَتَادَة قال: سمعتُ أَنَس بن مَالِك قال: قال النَّبِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٤٢١ خِلافاً في ذٰلِكَ.

ورد في هامش م: رسول الله. أي: بدلاً من النَّبِيّ، ومعها ح، أي: في نسخة.

(٢) حَدِيْث: إذا دَخَلَ أَحَدُكُم المسجدَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٦٠ باب إذا دَخَلَ المسجدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْن، رقم ٤٤٤. / فَتْح البَارِي ج١ ص٥٣٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرِها، ١١ باب استحباب تحية المسجد بركعتين...، رقم ٧١٤، ج١ ص٤٩٥.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٤٠ رقم ٤١٤.

[الحَدِيْث] الثاني والعشرون:

عن عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُوْل الله ﷺ قال: الذي تَفوتُه صلاةُ العَصْرِ فكأنما وُتِرَ أَهْلَهُ ومَالَهُ[1].

[الحَدِيْث] الثالث والعشرون:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: مَنْ أَدرَكَ من الصُّبْحِ رَكْعَةً قبل أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ، فقد أَدرَكَ الصُّبْحَ. ومن أَدركَ رَكْعَةً من العَصْر قبل أَنْ تَغْرُبَ الشمسُ،

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... السَّلَمِيّ أن رَسُوْل الله ﷺ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٤٣٩ خِلافاً فيه.

(١) **حَدِيْث**: الذي تَفوتُه صلاةُ العَصْر... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩ كتاب مَوَاقِيْت الصلاة، ١٤ باب إثْم من فاتته العَصْر، رقم ٥٥٢. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣٠.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٥ باب التغليظ في تفويت صلاة العَصْر، رقم ٦٢٦، ج١ ص٤٣٥.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٢٢ رقم ٣٦٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... عن ابن عُمَر أن رَسُوْل الله ﷺ... . وقال القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٤٩٤: لأَبَوَي ذَرّ والوَقْت عن عَبْد الله بن عُمَر أن رَسُوْل الله... .

فكأنَّما: كذا في رِوَايَة الكُشْمِيْهَنِيّ، وسقطت الفاء عند الأكثر.

وُتِرَ أَهْلَهُ ومَالَهُ: هو بالنصب عند الجُمْهُوْر علىٰ أنه مفعول ثانٍ لوُتِرَ، وأُضمر في وُتِرَ مفعول لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وهو عائد علىٰ الذي فاتته، فالمعنىٰ: أُصيب بأهله وماله. وهو مُتَعَدٍّ إلىٰ مفعولين. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣٠.

فقد أَدركَ العَصْرَ(١).

[الحَدِيْث] الرابع والعشرون:

عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقولُ: لا صلاةَ بعدَ الصُّبْحِ حتىٰ تَرتفِعَ الشمسُ، ولا صلاةَ بعد العَصْر حتىٰ تَغِيبَ الشمسُ(٢).

---

(١) **حَدِيْث**: مَنْ أَدرَكَ من الصُّبْحِ رَكْعَةً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩ كتاب مَوَاقِيْت الصلاة، ٢٨ باب من أدرك من الفجر رَكعة، رقم ٥٧٩. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٥٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٠ باب من أَدركَ رَكعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، رقم ٦٠٨، ج١ ص٤٢٤.

وكلٌّ منهما أخرج الحَدِيْث من طريق مَالِك، عن زَيْد بن أَسْلَم، عن عَطَاء بن يَسَار، وعن بُسْر بن سَعِيْد، وعن الأَعرَج، يحدِّثونه عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولم يذكر هٰذَا الحَدِيْث في اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي هُرَيْرَة أن رَسُوْل الله ﷺ... . ولم يُشِر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٥٠٨ إلىٰ خِلاف فيه.

(٢) **حَدِيْث**: لا صلاةَ بعدَ الصُّبحِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩ كتاب مَوَاقِيْت الصلاة، ٣١ باب لا يَتَحَرَّىٰ الصلاةَ قبلَ غُرُوبِ الشمسِ، رقم ٥٨٦. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٦١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ٥١ باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم ٨٢٧، ج١ ص٥٦٧.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٥٩ رقم ٤٧٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ... أَخْبَرَنِي عَطَاء بن يَزِيْد الجُنْدَعِيّ: أنه سَمِع أبا سَعِيْد الخُدْرِيّ يقول: سمعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقول: ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً فيه.

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: إذا سَمِعتمُ النِّداءَ فقولوا مثلَ ما يقولُ المؤَذِّنُ[1].

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عن عَبْدِ الله بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: صلاةُ الجَماعَةِ تَفْضُلُ صلاةَ الفَذِّ بسبعٍ وعشرينَ درجةً[2].

ل: تغرب بدلاً من تغيب. وهو تحريف، لأنه أشار في الهامش إلىٰ أنها في نسخة: تغيب. ثم إن القَسْطَلَّانِيّ لم يذكر في إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٥١٠ خِلافاً في (تغيب).

(١) **حَدِيْث**: إذا سَمِعتمُ النِّدَاءَ فقولوا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ٧ باب ما يقول إذا سمِع المنادي، رقم ٦١١. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٩٠.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٧ باب استحباب القول مثل قول المؤَذِّن لمن سمِعه...، رقم ٣٨٣، ج١ ص٢٨٨.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٧٨ رقم ٢١٥.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ أن رَسُوْل الله... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٧ خِلافاً فيه.

(٢) **حَدِيْث**: صلاةُ الجَماعَة تَفْضُلُ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ٣٠ باب فضل صلاة الجَماعَة، رقم ٦٤٥. / فَتْح البَارِي ج٢ ص١٣١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٢ باب فضل صلاة الجَماعَة...، رقم ٦٥٠، ج١ ص٤٥٠.

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مَنْ غَدَا إلىٰ المسجدِ ورَاحَ، أَعَدَّ اللهُ له نُزُلاً من الجنَّة، كلما غَدَا أو رَاحَ(١).

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عن عُبَادَةَ بن الصَّامِت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: لا صلاةَ لمن لم يَقْرَأْ بفاتحةِ

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٢٨ رقم ٣٨١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عَبْد الله بن عُمَر أن رَسُوْل الله...، ولغير الأَصِيْلِيّ وابن عَسَاكِر: عن ابن عُمَر أن رَسُوْل الله. / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٢٦.

(١) حَدِيْث: مَنْ غَدَا إلىٰ المسجدِ ورَاحَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ٣٧ باب فضل من غَدَا إلىٰ المسجد ومن رَاحَ، رقم ٦٦٢. / فَتْح البَارِي ج٢ ص١٤٨.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٥١ باب المشي إلىٰ الصلاة تُمْحَىٰ به الخطايا وتُرفَع به الدرجات، رقم ٦٦٩، ج١ ص٤٦٣.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٣٢ رقم ٣٩٠.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ... . ولم يُشِر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٣٣ إلىٰ خِلاف فيه.

نُزُلاً: كذا في رِوَايَة المُسْتَمْلِي. / إرْشَاد السَّارِي السَّابِق. وفي رِوَايَة الكُشْمِيْهَنِيّ أيضاً. / فَتْح البَارِي ج٢ ص١٤٨. ورِوَايَة الآخرين (نُزُلَهُ).

ل: أن النبي ﷺ... في الجنة. وأشار في الهامش إلىٰ أن (في) هي (من). لٰكِن ذكر في إرْشَاد السَّارِي أن (في الجنة) هي رِوَايَة ابن عَسَاكِر، ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً في (أن النَّبِيّ).

الكتابِ[١].

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ علىٰ سبعةِ أَعضاءٍ، ولا يَكُفَّ شَعَراً، ولا ثَوْباً: الجَبْهَةِ، واليَدَيْنِ، والرُّكْبَتَيْنِ، والرِّجْلَيْنِ[٢].

---

(١) **حَدِيْث:** لا صلاةَ لمن لم يَقْرَأْ بفاتحةِ الكتابِ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ٩٥ باب وجوب القِرَاءَة للإمَام والمأموم...، رقم ٧٥٦. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٢٣٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ١١ باب وجوب قِرَاءَة الفاتحة في كل ركعة...، رقم ٣٩٤، ج١ ص٢٩٥.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٨٠ رقم ٢٢٢.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عُبَادَةَ بن الصَّامِت أن... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٨٥ خِلافاً في ذٰلِكَ.

عُبَادَة بن الصَّامِت: بن قَيْس الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ. كان نَقيباً، وشَهِدَ العَقَبَة الأُوْلَىٰ والثانية والثالثة، وشَهِدَ بَدْراً والمشَاهد كلها، وَجَّهه عُمَر إلىٰ الشَّام قَاضِياً ومعلِّماً، فأقام بحِمْص، ثم انتقل إلىٰ فِلَسْطِيْن ومات بها، ودفن ببَيْت المَقْدِس سنة ٣٤هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٤٤٩ والإصَابَة ج٢ ص٢٦٨ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٦١.

(٢) **حَدِيْث:** أُمر النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ علىٰ سبعةِ أَعضاءٍ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ١٣٣ باب السجود علىٰ سبعة أَعْظُم، رقم ٨٠٩. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٢٩٥.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٤٤ باب أعضاء السجود والنهي عن كَفّ الشَّعَر...، رقم ٤٩٠، ج١ ص٣٥٤.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٩٩ رقم ٢٧٦.

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عن عَبْدِ الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: إذا جاءَ أَحَدُكُم الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ(١).

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: جاء رَجُلٌ والنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ الناسَ يومَ الجُمُعَةِ، فقال: صَلَّيْتَ يا فُلَانُ؟ فقال: لا. قال: قُمْ فارْكَعْ(٢).

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن ابن عَبَّاس أُمر... . ولم يَذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١١٩ خِلافاً فيه.

(١) حَدِيْث: إذا جاءَ أَحَدُكُم الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ٢ باب فضل الغُسْل يوم الجُمُعَة، رقم ٨٧٧. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣٥٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٧ كتاب الجُمُعَة، أول الكتاب، رقم ٨٤٤، ج٢ ص٥٧٩.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٦٣ رقم ٤٨٥.

(٢) حَدِيْث: جاء رَجُلٌ والنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ٣٢ باب إذا رأىٰ الإمَام رجلاً جاء وهو يَخْطُبُ...، رقم ٩٣٠. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٠٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٧ كتاب الجُمُعَة، ١٤ باب التحية والإمَام يَخْطُبُ، رقم ٨٧٥، ج٢ ص٥٩٦.

وكلٌّ منهما أَخْرَجَهُ من طريق حَمَّاد بن زَيْد، عن عَمْرو بن دِيْنَار، عن جَابِر بن عَبْد الله.

ولم يذكر هٰذَا الحَدِيْث في اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان، بل ذكر الذي بعده في الصَّحِيْحَيْن وهو بمعناه.

[الحَدِيْث] الثاني والثلاثون:

عن عَبْدِ الله بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان يُصَلِّي قَبلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وبعدَها رَكْعَتَيْنِ، وبعدَ المَغْرِب رَكْعَتَيْنِ في بَيته، وبعدَ العِشاءِ رَكْعَتَيْنِ، وكان لا يُصَلِّي بعدَ الجُمُعَةِ حتىٰ يَنْصرِفَ، فيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ[1].

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن جَابِر بن عَبْد الله قال... .

صليت: كذا في رِوَايَـة أبي ذَرّ والأَصِيْلِيّ وابن عَسَاكِر. والباقون: أصليتَ، بهمزة الاستفهام.

فقال لا: كذا في رِوَايَة أبي ذَرّ، والباقون: قال لا.

إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٨٧.

جَابِر بن عَبْد الله: بن عَمْرو الأَنْصَارِيّ السَّلَمِيّ. شَهِدَ العَقَبَة الثانية مع أبيه وهو صَغِيْر، كان من المُكثِرين الحُفَّاظ للسُّنَن، وكُفَّ بصرُه آخرَ عُمْره، وتوفي بالمَدِيْنَة سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

الاسْتِيْعَاب ج١ ص٢٢١ والإصَابَة ج١ ص٢١٣ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٢٥٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٢ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٢٩.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان يُصَلِّي قَبلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ٣٩ باب الصلاة بعد الجُمُعَة وقبلها، رقم ٩٣٧. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٢٥.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ١٥ باب فَضْل السُّنَن الراتبة...، رقم ٧٢٩، ج١ ص٥٠٤.

وكلٌّ منهما أخرج الحَدِيْث من طريق نَافِع، عن ابن عُمَر.

وفي اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٤٢ رقم ٤٢٣ ذكر لفظ حَدِيْث البُخَارِيّ في: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٢٩ باب التطوّع بعد المكتوبة فقط، رقم ١١٧٢. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٥٠، وأشار إلىٰ حَدِيْث مُسْلِم المذكور.

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا قالت: كُلَّ الليلِ أَوْتَرَ رَسُوْلُ الله ﷺ، وانتهىٰ وِتْرُهُ إلىٰ السَّحَرِ(١).

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عن عَبَّادِ بنِ تَمِيْمٍ، عن عَمِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَىٰ، فصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ وقَلَبَ رِدَاءَهُ(٢).

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عَبْد الله بن عُمَر أن رَسُوْل الله ﷺ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٩٣ خِلافاً فيه، لٰكِن فيه رِوَايَة ابن عَسَاكِر وهي: عن ابن عُمَر أن رَسُوْل... .

(١) **حَدِيْث:** كُلَّ الليلِ أَوْتَرَ رَسُوْلُ الله ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٤ كتاب الوِتْر، ٢ باب ساعات الوِتْر، رقم ٩٩٦. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٨٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ١٧ باب صلاة الليل وعدد ركعات النَّبيّ ﷺ في الليل...، رقم ٧٤٥، ج١ ص٥١٢.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٤٤ رقم ٤٣١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عَائِشَة قالت... .

م ل: فانتهىٰ. وما أثبتناه (وانتهىٰ) هو من البُخَارِيّ بغير خِلاف فيه. انظر: إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٢٣١. وفيه أيضاً: (كل: بالنصب علىٰ الظرفية، أو بالرفع مبتدأ، خبرُه ما بعده).

(٢) **حَدِيْث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَىٰ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٥ كتاب الاستسقاء، ١٨ باب صلاة الاستسقاء ركعتين، رقم ١٠٢٦. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٥١٤.

[الحَدِيْث] الخامس والثلاثون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كان النَّبيُّ ﷺ يَقْرَأُ في الجُمُعَةِ في صلاةِ الفَجْرِ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ، و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[1].

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَامِرِ بنِ رَبِيْعَةَ عن أبيه قال: رأيتُ النَّبيَّ ﷺ يُصَلِّي على رَاحِلَتِهِ

وصَحِيْح مُسْلِم: ٩ كتاب صلاة الاستسقاء، أَوَّل الكتاب، رقم ٨٩٤ (٢)، ج٢ ص٦١١.

وكلٌّ منهما أخرج الحَدِيْث من طريق سُفْيَان بن عُيَيْنَة، عن عَبْد الله بن أبي بَكْر، عن عَبَّاد بن تَمِيْم، عن عَمِّه.

ولم يذكر الحَدِيْث في اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان.

عَبَّاد بن تَمِيْم: بن غَزِيَّة الأَنْصَارِيّ، المَازِنِيّ المَدَنِيّ. ثِقَة، حَدَّثَ عن عَمِّه في الاستسقاء.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٩١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٩١.

واسم عَمِّه هو: **عَبْد الله بن زَيْد بن عَاصِم بن كَعْب**، الأَنْصَارِيّ المَازِنِيّ. وهو أخو أبيه لأُمِّه، صَحَابِيّ، يقال: إنه هو الذي قَتَلَ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّاب، واسْتُشْهِدَ بالحَرَّة سنة ٦٣هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٩١و٤١٧ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٢٢٣ وفَتْح البَارِي ج٢ ص٤٩٢ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٦٧.

(١) **حَدِيْث**: كان النَّبيُّ ﷺ يَقْرَأُ في الجُمُعَةِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ١٠ باب ما يُقْرَأُ في صلاة الفجر يومَ الجُمُعَة، رقم ٨٩١. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣٧٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٧ كتاب الجُمُعَة، ١٧ باب ما يُقْرَأُ في يوم الجُمُعَة، رقم ٨٨٠، ج٢ ص٥٩٩.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٦٨ رقم ٥٠٤.

و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ...﴾ - سورة الإنسان.

حيثُ تَوَجَّهَتْ به(١).

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

عن مَسْرُوْقٍ قال: سألتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا، أَيُّ العَمَلِ كان أَحَبَّ إلىٰ رَسُوْلِ الله

---

(١) **حَدِيْث**: رأيتُ النَّبيَّ ﷺ يُصَلِّي علىٰ راحِلَتِهِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٨ كتاب تَقْصير الصلاة، ٧ باب صلاة التطوُّع علىٰ الدَّوابِّ وحيثُما توجَّهت به، رقم ١٠٩٣. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٥٧٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ٤ باب جواز صلاة النافلة علىٰ الدابة في السفر حيث تَوجَّهت، رقم ٧٠١، ج١ ص٤٨٨.

وفي اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٣٨ رقم ٤٠٧ أشار إلىٰ حَدِيْث مُسْلِم هٰذَا.

وذكر حَدِيْث البُخَارِيّ الوارد في: ١٨ كتاب تقصير الصلاة، ١٢ باب من تَطوَّعَ في السفَر...، رقم ١١٠٤، ج٢ ص٥٧٨، والذي هو بنحو لفظ صَحِيْح مُسْلِم.

(عَامِر بن رَبِيْعَة) في نسخة أبي ذَرّ الهَرَوِيّ، والباقون بحذف (بن رَبِيْعَة). / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٢٩٦.

عَبْد الله بن عَامِر بن رَبِيْعَة: العَنْزِيّ، أبو مُحَمَّد المَدَنِيّ. وُلد في عهد النَّبِيّ ﷺ، رَوَىٰ عن أبيه وعُمَر وعُثْمَان وغيرهم. ورَوَىٰ عنه الزُّهْرِيّ ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد الأَنْصَارِيّ وعَبْد الله بن أبي بَكْر بن حَزْم وغيرهم. وَثَّقَهُ العِجْلِيّ والوَاقِدِيّ وأبو زُرْعَة. مات سنة بضع وثَمَانِين.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٢٧٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٢٥.

عَامِر بن رَبِيْعَة بن كَعْب: بن مَالِك العَنْزِيّ، أبو عَبْد الله. كان من المُهَاجِرِيْن الأَوَّلِين، شَهِدَ بَدْراً والمَشَاهد كلها، رَوَىٰ عنه ابنه عَبْد الله وعَبْد الله بن عُمَر وعَبْد الله بن الزُّبَيْر وغيرهم. مات سنة ٣٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٦٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٨٧ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٨٠.

ﷺ؟ قالتِ: الدائمُ. قلتُ: متىٰ كان يَقومُ؟ قالتْ: كان يَقومُ إذا سَمِعَ الصَّارِخَ[1].

---

(١) حَدِيْث: أَيُّ العَمَل كان أَحَبَّ إلىٰ رَسُوْلِ الله ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٧ باب من نام عند السَّحَر، رقم ١١٣٢. / فَتْح البَارِي ج٣ ص١٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ١٧ باب صلاة الليل وعدد ركعات النَّبِيّ ﷺ في الليل...، رقم ٧٤١، ج١ ص٥١١.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص١٤٣ رقم ٤٢٩.

إلىٰ رَسُوْل الله: كذا في رِوَايَة أبي ذَرّ والأَصِيْلِيّ. ورِوَايَة البَاقِيْن: النَّبِيّ.

قالت كان يقوم: كذا في رِوَايَة أبي ذَرّ. ورِوَايَة البَاقِيْن: قالت يقوم.

والمُرَاد بالدائم: الذي يستمر عليه عامله، والمُرَاد بالدوام العرفي لا شمول الأزمنة لأنه متعذر.

والصارخ: هو الديك، لأنه يُكثر الصياح في الليل.

إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٣١٥.

م: سألت عائشة أي العمل... . وما أثبتناه (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هو من ل ومن صَحِيْح البُخَارِيّ بلا خِلاف بين نُسخه كما في إرْشَاد السَّارِي.

م: بعد كلمة الصارخ (هو الديك)، ثم شطب عليها.

مَسْرُوْق بن الأَجْدَع: بن مَالِك بن أُمَيَّة الهَمْدَانِيّ الكُوْفِيّ. العابد، أبو عَائِشَة الفَقِيْه، رَوَىٰ عن أبي بَكْر وعُمَر وعُثْمَان وعَلِيّ وعَائِشَة ومُعَاذ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابن أخيه مُحَمَّد بن المُنْتَشِر بن الأَجْدَع والشَّعْبِيّ وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ. ثِقَة. مات سنة ٦٢هـ وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٠٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٤٢ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠١ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٩١.

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بالليلِ ثلاثَ عشرةَ رَكْعَةً، ثم يُصَلِّي إذا سَمِعَ النِّداءَ بالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيْفَتَيْنِ(١).

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عن عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبْد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: الحَرْبُ خُدْعَةٌ(٢).

---

(١) حَدِيْث: كان رَسُوْلُ الله ﷺ يُصَلِّي بالليلِ ثلاثَ عشرةَ رَكْعَةً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٢٨ باب ما يُقْرَأُ في ركعتي الفجر، رقم ١١٧٠. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٤٥-٤٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرِها، ١٧ باب صلاة الليل وعدد ركعات النَّبيّ ﷺ في الليل...، رقم ٧٣٧، ج١ ص٥٠٨-٥٠٩.

وكلٌّ منهما أخرج الحَدِيْث عن عُرْوَة بن الزُّبَيْر عن عَائِشَة.

وظَاهِر الحَدِيْثَيْن مختلف. انظر الجمع بينهما في فَتْح البَارِي ج٣ ص٢١.

ولم أجده في اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان، وإنما ورد حَدِيْث مقارب عن عَائِشَة في ص١٤٣ رقم ٤٢٧ هو في صَحِيْح البُخَارِيّ في: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ١٠ باب كيف كان صلاة النَّبيّ ﷺ...، رقم ١١٤٠، ج٣ ص٢٠ لٰكِنه من طريق حَنْظَلَةَ عن القَاسِم بن مُحَمَّد عن عَائِشَة، مشيراً به إلىٰ حَدِيْث صَحِيْح مُسْلِم في الباب المذكور رقم ١٢٨ (٧٣٨)، ج١ ص٥١٠.

ل: سقط منها (قالت).

(٢) حَدِيْث: الحَرْبُ خُدْعَةٌ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٦ كتاب الجِهَاد، ١٥٧ باب الحَرْب خُدْعَة، رقم ٣٠٣٠. / فَتْح البَارِي ج٦ ص١٥٨.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٣٢ كتاب الجِهَاد والسِّيَر، ٥ باب جواز الخِدَاع في الحَرْب، رقم

[الحَدِيْث] الأربعون:

عن أَبي بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنه قالَ لرَسُوْلِ الله ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أدعو به في صَلَاتي.

قال: قُل: اللهُمَّ إنِّي ظَلَمتُ نفسي ظُلماً كَثيراً، ولا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلَّا أَنتَ، فاغْفِرْ لي مَغفِرةً من عِندِكَ، وارْحَمْني، إنَّكَ أَنتَ الغَفُوْر الرَّحِيْم[1].

١٧٣٩، ج٣ ص١٣٦١.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٤٣٧ رقم ١١٣٤.

م ل: جابر بن عبد الله قال. وما أثبتناه (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) من صَحِيْح البُخَارِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٥ ص١٥٦ خِلافاً فيه.

ل: قال رسول الله. وفي متن م كذٰلِكَ، لٰكِن المصحح شطبها، وكتب بالهامش النَّبِيّ، ومعها (خ) أي في نسخة، فأثبتناها لأنها في البُخَارِيّ باتِّفَاق نُسَخه.

سقط من ل: وسلم.

عَمْرو بن دِيْنَار: المَكِّيّ، أبو مُحَمَّد الأَثْرَم، الجُمَحِيّ مَوْلَاهُم. أَحَد الأَعْلَام، رَوَىٰ عن ابن عَبَّاس وابن الزُّبَيْر وابن عُمَر وابن عَمْرو بن العاص وجَابِر بن عَبْد الله وغيرهم، ورَوَىٰ عنه قَتَادَة وأَيُّوْب وابن جُرَيْج وجَعْفَر الصَّادِق والسُّفْيَانَان وغيرهم، ثِقَة ثَبْت صَدُوْق عَالِم، كان مفتي أهل مَكَّة. مات سنة ١٢٦هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٢٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٤ وإرْشَاد السَّارِي ج٥ ص١٥٦.

خدعة: بفَتْح المُعْجَمَة وبضمها مع سكون المُهْمَلَة فيهما، وبضم أوله وفتح ثانيه. قال النَّوَوِيّ: علىٰ أن الأُوْلَىٰ أفصح، حتىٰ قال ثَعْلَب: بلغنا أنها لُغَةُ النَّبِيّ ﷺ. وبذٰلِكَ جزم أبو ذَرّ الهَرَوِيّ والقزاز. / فَتْح البَارِي ج٦ ص١٥٨.

(١) **حَدِيْث**: عَلِّمْنِي دُعَاءً أدعو به في صَلَاتي... إلخ، في:

. . . .

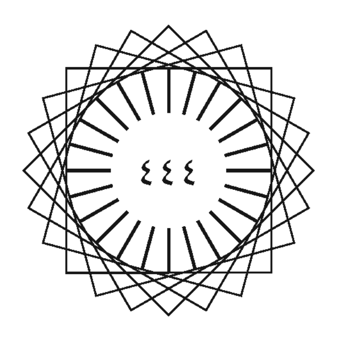
صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ١٤٩ باب الدعاء قبل السَّلَام، رقم ٨٣٤. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣١٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء والتوبة والاسْتِغْفَار، ١٣ باب استحباب خفض الصوت بالذِّكْر، رقم ٢٧٠٥، ج٤ ص٢٠٧٨.

وكلٌّ منهما أخرج الحَدِيْث بإسناد وَاحِد من أوله إلىٰ آخره.

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص٧٣٥ رقم ١٧٢٩.

ورد في م ل: يا رسول الله علمني. وهو تحريف، لأن هٰذِهِ الزِّيَادَة (يا رَسُوْل الله) لم تَرِد في صَحِيْح البُخَارِيّ علىٰ اختلاف نسخه، حيث لم يذكرها القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٣٢.



القِسم الثاني

في أفراد البُخَارِيّ[١] من مَسَانِيْد الصَّحَابَة رَضِيَ اللّهُ عنهم[٢]

الحَدِيْث الأول:

عن أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كان النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عندَ كُلِّ صلاةٍ. قلتُ: كيف كُنتم تَصنَعون؟ قال: يُجْزِئُ أَحَدَنا الوُضُوْءُ ما لم يُحْدِثْ[٣].

الحَدِيْث الثاني:

عن جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: مَنْ قال حِينَ يَسمَعُ النِّداءَ: (اللَّهُمَّ رَبَّ هٰذِهِ الدَّعوةِ التَّامَّةِ والصلاةِ القائمةِ، آتِ مُحَمَّداً الوَسِيلةَ والفضيلةَ، وابعثْهُ مَقاماً مَحْمُوْداً الذي وَعَدْتَهُ)، حَلَّتْ له شَفاعتي يومَ القيامةِ[٤].

---

(١) م: البخاري عن مسلم.

(٢) في هامش ل: بلغ. أي: بلغ مُقَابَلَة.

(٣) **حَدِيْث**: كان النَّبِيّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عندَ كُلِّ صلاةٍ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٥٤ باب الوُضُوْء من غير حَدَثٍ، رقم ٢١٤. / فَتْح البَارِي ج١ ص٣١٥.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أَنَس قال. وفي رِوَايَة الأَصِيْلِيّ: أَنَس بن مَالِك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال. / إِرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٨٥.

(٤) **حَدِيْث**: مَنْ قال حِيَن يَسمَعُ النِّداءَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ٨ باب الدعاء عند النداء، رقم ٦١٤. / فَتْح البَارِي

الحَدِيْث الثالث:

عن رِفَاعَةَ بنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ قال: كُنَّا يوماً نُصَلِّي وراءَ النَّبِيِّ ﷺ، فلما رَفَعَ رأسَهُ من الرَّكْعة قال: سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَهُ، قال رجلٌ وراءَهُ: ربَّنا ولَكَ الحمدُ حَمْداً كَثيراً طَيِّباً مُبَارَكاً فيه.

فلما انصرفَ قال: مَنِ المُتَكَلِّمُ؟ قال: أنا. قال: رأيتُ بِضْعَةً وثلاثينَ مَلَكاً يَبْتَدِرُونَها أَيُّهم يَكتُبها أَوَّلاً[1].

ج٢ ص٩٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن جَابِر بن عَبْد الله أَنَّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٨ خِلافاً في ذٰلِكَ.

م: عن جابر أن.

(١) حَدِيْث: كُنَّا نُصَلِّي وراءَ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ١٢٦ باب (لم يسم) وهو بعد باب فضل اللهم رَبَّنا لك الحمد، رقم ٧٩٩. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٢٨٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: الزُّرَقِيّ. وهي غير موجودة في ل م.

ل م: قال كنا نصلي. وسقطت كلمة (يوماً)، وما أثبتناه هو مما ورد في صَحِيْح البُخَارِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١١٠ خِلافاً في ذٰلِكَ.

ل: وقال رجل. وزِيَادَة الواو تحريف.

ل م: (ربنا لك الحمد). وسقطت (الواو). والصواب إثباتها من البُخَارِيّ باتفاق نُسَخه.

م: مباركاً طيباً. وفوق كل من الكلمتين حرف (م) علامة تبديلهما، فتكون موافقة للأصل.

أَوَّلاً: هٰكَذَا في م وفي هامش (ل) ومعها كلمة (صح)، أشار إليها الناسخ بسهم بعد كلمة (يكتبها).

الحَدِيْث الرابع:

عن أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَجْمَعُ بينَ هاتَيْنِ الصَّلاتَيْنِ في السَّفَر، يَعْني: المَغْرِبَ والعِشاءَ[1].

الحَدِيْث الخامس:

عن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان لا يَدَعُ أَربعاً قبلَ الظُّهر، ورَكْعَتَيْنِ قبلَ الغَدَاةِ[2].

وفي صَحِيْح البُخَارِيّ (أَوَّلُ) قال القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١١٠-١١١: (أَوَّلُ: بالبناء على الضم لنية الإضافة، ويجوز أن يكون مُعْرَباً بالنصب على الحال، وهو غير منصرف، والوجهان في فرع اليُوْنِيْنِيَّة).

رِفَاعَة بن رَافِع بن مَالِك الزُّرَقِيّ: الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ، أبو مُعَاذ. شَهِدَ العَقَبَة، وشَهِدَ بَدْراً وأُحُداً والمَشَاهد كلها مع رَسُوْل الله ﷺ. مات سنة ٤١ أو ٤٢هـ.

أُسْد الغَابَة ج٢ ص١٧٨ والإصَابَة ج١ ص٥١٧.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَجْمَعُ بيَن هاتَيْنِ الصَّلاتَيْنِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٨ كتاب تَقْصِير الصلاة، ١٤ باب هل يُؤَذِّن أو يُقِيم إذا جَمَعَ بين المَغْرِب والعِشاء، رقم ١١١٠. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٥٨١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: أن رَسُوْل الله ﷺ كان... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٣٠٢ خِلافاً فيه.

م: عن أنس أن.

(٢) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان لا يَدَعُ أَربعاً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٣٤ باب الركعتَيْن قبل الظهر، رقم ١١٨٢. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٥٨.

الحَدِيْث السادس:

عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا كان يَومُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ[1].

الحَدِيْث السابع:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النَّبِيُّ ﷺ لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ حتىٰ يأكُلَ تَمَرَاتٍ، وفي رِوَايَة: ويَأْكُلُهُنَّ وِتْراً[2].

في صَحِيْح البُخَارِيّ: أن النَّبِيّ ﷺ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٣٤٠ خِلافاً فيه.

ل: بعد الغداة، وشطب الناسخ (بعد) وصححها في الهامش (قبل).

(١) **حَدِيْث**: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا كان يَومُ عِيدٍ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٣ كتاب العِيْدَيْن، ٢٤ باب من خالَفَ الطريقَ إذا رَجَعَ يومَ العِيْد، رقم ٩٨٦. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٧٢.

م: عن جابر قال... . وهو كذٰلِكَ في صَحِيْح البُخَارِيّ. ولأبي ذَرّ وابن عَسَاكِر عن جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال. / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٢٢٦.

(٢) **حَدِيْث**: كان النَّبِيُّ ﷺ لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٣ كتاب العِيْدَيْن، ٤ باب الأكل يوم الفِطْر قبل الخُروج، رقم ٩٥٣. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٤٦.

م: عن أنس قال... . وهو كذٰلِكَ في البُخَارِيّ. وفي البُخَارِيّ: كان رَسُوْل الله ﷺ لا يغدو. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٢٠٧ خِلافاً فيه.

ل: كررت كلمة (يأكل). وهو وهم.

ل: يأكلهن. والصواب بالواو (ويأكلهن). ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً فيه.

وقوله: وفي رِوَايَة: هي رِوَايَة مُرَجَّأ بن رَجاءٍ عن عُبَيْد الله عن أَنَس عن النَّبِيّ ﷺ. علىٰ

الحَدِيْث الثامن:

عن جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ إِهْلَالَ رَسُوْلِ الله ﷺ مِنْ ذِي الحُلَيْفَة حين اسْتَوَتْ به راحِلَتُه[1].

الحَدِيْث التاسع:

عن ثُمَامَةَ قال: حَجَّ أَنَسٌ علىٰ رَحْلٍ ولم يكنْ شَحِيحاً.

وحَدَّثَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ علىٰ رَحْلٍ وكانت زَامِلَتَهُ[2].

ما هو مذكور في صَحِيْح البُخَارِيّ.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ إِهْلَالَ رَسُوْلِ الله ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٥ كتاب الحج، ٢ باب قول الله تعالىٰ: ﴿**يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ...**﴾ - الحج: ٢٧-٢٨، رقم ١٥١٥. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٣٧٩.

م: عن جابر أن.

وفي صَحِيْح البُخَارِيّ بلا خِلاف بين نُسَخه: عن جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن. / إرْشَاد السَّارِي ج٣ ص٩٤.

ل: الحذيفة. بدلاً من الحُلَيْفَة. وهو سَبْق قَلَم.

(٢) **حَدِيْث**: حَجَّ أَنَسٌ علىٰ رَحْل، ولم يكنْ شَحِيحاً، وحَدَّثَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٥ كتاب الحج، ٣ باب الحج علىٰ الرَّحْل، رقم ١٥١٧. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٣٨٠.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن ثُمَامَة بن عَبْد الله بن أَنَس قال: ... وحَدَّثَ أن رَسُوْلَ الله ﷺ حَجّ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٣ ص٩٥ خِلافاً فيه.

زَامِلَته: أي: الراحلة التي ركِبها، وهي وإنْ لم يجْرِ لها ذِكْر، لٰكِن دَلَّ عليها ذكْرُ الرحل، والزاملة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع. من الزَّمْل وهو الحِمْل. والمُرَاد: أنه لم تكن

الحَدِيْث العاشر:

عن جُوَيْرِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا: أَنَّ النَّبِيّ ﷺ دَخَلَ عليها يومَ الجُمُعَةِ وَهْيَ صائمةٌ، فقال: أَصُمْتِ أَمسِ؟ قالت: لا. قال: تريدينَ أن تَصومي غَداً؟ قالت: لا. قال: فأَفْطِرِي(١).

[الحَدِيْث] الحادي عشر:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا قالت: قال النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، ومَنْ نَذَرَ

معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه، بل كان ذٰلِكَ محمولاً معه علىٰ راحلته، وكانت هي الراحلة والزاملة. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٣٨١.

ثُمَامَة بن عَبْد الله: بن أَنَس بن مَالِك الأَنْصَارِيّ البَصْرِيّ. قَاضِيها، رَوَىٰ عن جَدِّه أَنَس والبَرَاء بن عَازِب، تَابِعِيّ ثِقَة صَدُوْق.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٠ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٩٣.

(١) **حَدِيْث جُوَيْرِيَة:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عليها يومَ الجُمُعَةِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٠ كتاب الصوم، ٦٣ باب صوم يوم الجُمُعَة...، رقم الحَدِيْث ١٩٨٦. / فَتْح البَارِي ج٤ ص٢٣٢.

وفيه: عن جُوَيْرِيَة بنت الحَارِث رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا... تريدين أن تصومين غداً... . لٰكِن في رِوَايَة أَبَوَي ذَرّ والوَقْت وابن عَسَاكِر: (أن تصومي) بإسقاط النون. / إرْشَاد السَّارِي ج٣ ص٤١٥.

جُوَيْرِيَة بنت الحَارِث: بن أبي ضِرَار بن حَبِيْب، الخُزَاعِيَّة، من بني المُصْطَلِق. لما قسم النَّبِيّ ﷺ سبايا بني المُصْطَلِق، وقعت في سهم ثَابِت بن قَيْس، فكاتَبَتْه علىٰ نفسها، وجاءت إلىٰ النَّبِيّ ﷺ تَستعينه في كتابتها، فأَدَّىٰ عنها، ثم تزوجها عليه الصلاة والسَّلَام، فكانت أُمّ المُؤْمِنِيْن. ماتت سنة ٥٠هـ.

الإِصَابَة ج٤ ص٢٦٥ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٤١٩ والاسْتِيْعَاب ج٤ ص٢٥٨ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص٥٢٤.

أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فلا يَعْصِهِ[١].

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عنها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: أُنزلت هٰذِهِ الآيةُ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ في قول الرَّجُلِ: لا واللهِ، وبَلَىٰ واللهِ[٢].

---

(١) **حَدِيْث**: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٣ كتاب الأيمان والنُّذُور، ٢٨ باب النَّذْر في الطاعة، رقم ٦٦٩٦. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٥٨١.

ولفظه فيه: عن عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عن النَّبِيّ ﷺ قال: من نذر... .

و٣١ باب النذر فيما لا يَملِك وفي معصية، رقم ٦٧٠٠. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٥٨٥. ولفظه فيه: عن عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال النَّبِيّ ﷺ... .

ل: أن تطيع الله فليطيعه.

م ل: فلا يعصيه. وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه في هٰذِهِ الكلمات عن البُخَارِيّ، ولم يَحْكِ القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً فيه.

أن يعصي الله: هٰكَذَا في م ل، قال القَسْطَلَّانِيّ في إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٤٠٦: وهي رِوَايَة أبي ذَرّ. والباقون: (أن يعصيه).

(٢) **حَدِيْث**: أُنزلت هٰذِهِ الآيةُ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٥ كتاب التَّفْسِيْر، ٨ باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ - المائدة: ٨٩، رقم ٤٦١٣. / فَتْح البَارِي ج٨ ص١٢٥ طَبْعَة دار الريان الثانية بالقَاهِرَة. ولم ترد فيه كلمة (قالت).

ونحوه في صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٣ كتاب الأيمان والنُّذُور، ١٤ باب ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ - البقرة: ٢٢٥، رقم ٦٦٦٣. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٥٤٧.

م: عنها قالت... وبلا والله.

[الحَدِيْث] الثالث عشر:

عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: لا تَسُبُّوا الأَمواتَ، فإنَّهم قد أَفْضَوْا إلىٰ ما قَدَّمُوا[١].

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلتُ يا رَسُوْلَ الله، إنَّ لي جَارَيْنِ، فإلىٰ أَيِّهِما أُهدِي؟ قال: إلىٰ أقربِهِما مِنكِ باباً[٢].

---

(١) **حَدِيْث**: لا تَسُبُّوا الأَمواتَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٣ كتاب الجَنَائِز، ٩٧ باب ما ينهىٰ من سَبّ الأموات، رقم ١٣٩٣. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٢٥٨.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: قالت قال النَّبِيّ ﷺ... .

سقط من م: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) و (قد). ولم يَحْكِ القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً في إثباتها. / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٤٧٩.

والحَدِيْث أَيضاً في: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٤٢ باب سَكَرَات الموت، رقم ٦٥١٦. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٣٦٢، وإرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٢٩٩.

(٢) **حَدِيْث**: قالت: قلتُ يا رَسُوْلَ الله، إنَّ لي جارَيْنِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٢ باب حَقّ الجِوَار في قُرْب الأبواب، رقم ٦٠٢٠. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٤٧.

م: عنها قالت. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: عن عَائِشَة قالت. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً في ذٰلِكَ. / إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٢٦.

سقط من ل: قلت.

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إنَّ اللهَ قال: إذا ابتَلَيْتُ عَبدِي بحَبِيْبَتَيْهِ ثم صَبَرَ، عَوَّضْتُه منهما الجَنَّةَ. يُرِيدُ عَيْنَيْهِ[١].

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إذا نَعَسَ أَحَدُكم في الصلاةِ فَلْيَنَمْ، حتىٰ يَعْلَمَ ما يَقْرَأُ[٢].

---

(١) **حَدِيْث**: إنَّ اللهَ قال إذا ابتَلَيْتُ عَبدِي... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٥ كتاب المَرْضَىٰ، ٧ باب فضل مَن ذَهَبَ بَصَرُه، رقم ٥٦٥٣. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص١١٦.

سقط من م: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ل: عن رسول الله ﷺ قال.

لٰكِن الحَدِيْث في البُخَارِيّ هو: عن أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: إن الله... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في ذٰلِكَ خِلافاً، فيبدو أَنَّ ابن دَقِيْق العِيْد قد تصرَّف فيه.

ثم صبر: هٰكَذَا في م ل، وهي رِوَايَة أبي ذَرّ، والباقون: فصبر. / صَحِيْح البُخَارِيّ ج٧ ص١٥١. وانظر: إرْشَاد السَّارِي ج٨ ص٣٤٦.

(٢) **حَدِيْث**: إذا نَعَسَ أَحَدُكم في الصلاةِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤ كتاب الوُضُوْء، ٥٣ باب الوُضُوْء من النَّوْم ومن لم يَرَ من النَّعْسَة والنَّعْسَتَيْن أو الخَفْقَة وُضُوْءاً، رقم ٢١٣. / فَتْح البَارِي ج١ ص٣١٥.

م: عنه عن النبي ﷺ. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أَنَس عن النَّبِيّ ﷺ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في ذٰلِكَ خِلافاً. / إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٨٥.

ووضع في م علىٰ (في الصلاة) ح، وكأن الناسخ أراد أنها في نسخة. ولٰكِن لم يَرِد في إثباتها خِلافٌ في إرْشَاد السَّارِي.

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيه عن رَبِّهِ عَزَّ وجَلَّ قال: إذا تَقَرَّبَ العَبْدُ إلَيَّ شِبْراً تَقَرَّبْتُ إليه ذِراعاً، وإذا تَقَرَّبَ إلَيَّ ذِراعاً تَقَرَّبْتُ منه بَاعاً، وإذا أتاني مَشْياً أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً[1].

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لَيُصِيبَنَّ أَقواماً سَفْعٌ من النار بذُنوبٍ أصابوها عُقوبةً، ثم يُدْخِلهمُ اللهُ الجَنَّةَ بفَضْلِ رحمتهِ، يُقالُ لهم الجَهَنَّمِيُّون[2].

---

(١) حَدِيْث: إذا تَقَرَّبَ العَبْدُ إلَيَّ شِبْراً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٧ كتاب التَّوْحِيْد، ٥٠ باب ذِكْر النَّبِيّ ﷺ وروايتِه عن رَبِّه، رقم ٧٥٣٦. / فَتْح البَارِي ج١٣ ص٥١١-٥١٢.

م: عنه عن النبي ﷺ. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ يَرْوِيه عن ربه قال. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في ذٰلِكَ خِلافاً. / إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص٤٦٤.

ل م: يمشي. وفي هامشها: مشياً مع كلمة صح. وزاد في ل (حـ) أي في نسخة. وهما روايتان كما في إرْشَاد السَّارِي.

تَقَرَّب إلَيَّ ذراعاً: هٰذِهِ رِوَايَة أبي الوَقْت، والباقون: تقرَّب مني ذراعاً. / إرْشَاد السَّارِي.

(٢) حَدِيْث: لَيُصِيْبَنَّ أَقواماً سَفْعٌ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٧ كتاب التَّوْحِيْد، ٢٥ باب ما جاء في قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ - الأعراف ٥٦، رقم ٧٤٥٠. / فَتْح البَارِي ج١٣ ص٤٣٤.

م: عنه أن النبي ﷺ. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ... . ولأَبَوَي ذَرّ والوَقْت: أن النَّبِيّ... . / إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص٤١٤.

ل: أقوام. وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه (أَقواماً) من البُخَارِيّ.

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إنَّ في الجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسيرُ الراكبُ في ظِلِّهَا مائةَ عامٍ لا يَقْطَعُها(١).

[الحَدِيْث] العشرون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: لم يَأكلِ النَّبِيُّ ﷺ علىٰ خِوَانٍ حتىٰ ماتَ، وما أَكَلَ خُبْزاً مُرَقَّقاً حتىٰ ماتَ(٢).

سقطت من ل م: في النار. فأثبتناها من البُخَارِيّ.

ل م: فيقال. وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه (يقال) من البُخَارِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً في ما أثبتناه.

سَفْع: أثر تغيُّر البَشَرة ليبقىٰ فيها بعض سواد. / إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص٤١٤.

(١) حَدِيْث: إنَّ في الجَنَّةِ لَشَجَرَةً... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٩ كتاب بَدْء الخَلْق، ٨ باب ما جاء في صِفة الجَنَّة وأنها مخلوقة، رقم ٣٢٥١. / فَتْح البَارِي ج٦ ص٣١٩.

م: عنه عن النبي ﷺ. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ باتفاق نُسَخه: عن قَتَادَة حَدَّثَنَا أَنَس بن مَالِك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيّ... .

ل م: شجرة. وصوابه ما أثبتناه (لَشَجَرَة) من البُخَارِيّ بلا خِلاف بين نُسَخه. / إرْشَاد السَّارِي ج٥ ص٢٨٤.

(٢) حَدِيْث: لم يَأكلِ النَّبِيُّ ﷺ علىٰ خِوَانٍ حتىٰ ماتَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ١٦ باب فضل الفقر، رقم ٦٤٥٠. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٢٧٣.

م: عنه قال. وليس في ما أثبتناه خِلاف. / إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٢٦٠.

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عن قَتَادَةَ قال: قلتُ لأَنَسٍ: أَكانتِ المُصَافَحَةُ في أصحابِ رَسُوْل الله ﷺ؟ قال: نَعَمْ[1].

[الحَدِيْث] الثاني والعشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنَّا نُبَكِّرُ إلىٰ الجُمُعَةِ ثم نَقِيْلُ[2].

الخِوَان: ما يؤكل عليه من الطعام، وهو من دَأْب المُتْرَفِيْن.

المُرَقَّق: المُلَيَّن المُحَسَّن.

إرْشَاد السَّارِي السَّابِق.

(١) **حَدِيْث**: أَكانتِ المُصَافَحَةُ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٩ كتاب الاستئذان، ٢٧ باب المُصَافَحَة، رقم ٦٢٦٣. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٥٤.

في صَحِيْح البُخَارِيّ باتفاق نُسَخه: في أصحاب النَّبِيّ ﷺ... . / إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص١٥٤.

(٢) **حَدِيْث**: كُنَّا نُبَكِّرُ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ١٦ باب وقت الجُمُعَة إذا زالت الشمس، رقم ٩٠٥. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٤٩ طَبْعَة ١، دار الريان للتُّرَاث بالقَاهِرَة، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

وفيه: أَخْبَرَنَا حُمَيْد عن أَنَس قال: كُنَّا نُبَكِّرُ بالجُمُعَة، ونَقِيْل بعدَ الجُمُعَة.

وفي إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٧٣: لأَبَوَي ذَرّ والوَقْت والأَصِيْلِيّ: عن أَنَس بن مَالِك قال... .

وأَيضاً في صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ٤١ باب القائِلة بعدَ الجُمُعَة، رقم ٩٤٠. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٤٢٨.

[الحَدِيْث] الثالث والعشرون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: أَنْ كانتِ الأَمَةُ مِنْ إماءِ أَهلِ المَدِيْنَة لَتَأْخُذُ بيدِ النَّبِيِّ ﷺ فتَنطَلِقُ به حيثُ شاءَتْ(١).

[الحَدِيْث] الرابع والعشرون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: ما مِنَ الناسِ مُسْلِمٌ يَموتُ له ثلاثةٌ من الوَلَدِ

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ، الحَدِيْث رقم ٩٤٠: عن حُمَيْد قال: سَمِعتُ أَنَساً يقول... . ولأبي ذَرّ: عن أَنَس قال. / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٩٥.

ل م: ثم نقيل بعدها. والصواب حذف (بعدها)، لأنه لم يذكرها القَسْطَلَّانِيُّ في أَيَّة رِوَايَة.

(١) حَدِيْث: أَنْ كانتِ الأَمَةُ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأَدَب، ٦١ باب الكِبْر، رقم ٦٠٧٢. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٨٩.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: ... حَدَّثَنَا أَنَس بن مَالِك قال: (أن كانت) هٰكَذَا - بإثبات أن - في ل م. وفي إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٥١: (لأبي ذَرّ عن الكُشْمِيْهَنِيّ «أن كانت» بفَتْح الهَمْزَة في اليُوْنِيْنِيَّة)، ورِوَايَة البَاقِيْن هي: (كانت) بحذف (أن).

سقط من ل م: أهل.

وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: لتأخذ بيد رَسُوْل الله ﷺ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ خِلافاً فيها.

وقد بيَّن ابن حَجَر معنىٰ الحَدِيْث فقال في فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٩٠: التعبير بالأخذ باليد إشارة إلىٰ غَايَة التصرُّف، حتىٰ لو كانت حاجتها خارج المَدِيْنَة والتمست منه مساعدتها في تلك الحاجة لساعد علىٰ ذٰلِكَ، وهٰذَا دالٌّ علىٰ مَزِيْد تواضعه وبَرَاءته من جميع أنواع الكِبْر ﷺ.

لم يَبلُغُوا الحِنْثَ إلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ بفَضْلِ رحمته إيَّاهُم[١].

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عنه قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: اسْمَعُوا وأَطِيْعُوا، وإنِ اسْتُعْمِلَ عليكم عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رأسَهُ زَبِيْبَةٌ[٢].

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عن الزُّبَيْر بن عَدِيّ قال: أَتَيْنا أَنَسَ بنَ مَالِكٍ فشَكَوْنا إليه ما يَلْقَوْنَ من الحَجَّاج، فقال: اصْبِروا، فإنَّهُ لا يَأتي عليكم زمانٌ إلَّا والذي بعدَهُ شَرٌّ منه، حتىٰ تَلْقَوا رَبَّكم.

---

(١) **حَدِيْث**: ما مِنَ الناسِ مُسْلِمٌ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٣ كتاب الجَنَائِز، ٩١ باب ما قيل في أولاد المُسْلِمِيْن، رقم ١٣٨١. / فَتْح البَارِي ج٣ ص٢٤٤.

م: عنه قال... ما منكم يموت. وشطب الناسخ كلمة (منكم) وصححها بالهامش (من مُسْلِم).

ل: تموت له... أدخله الجنة. وهو تحريف.

وما أثبتناه مُؤَيَّد بما في صَحِيْح البُخَارِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص٤٦٩ خِلافاً فيه.

(٢) **حَدِيْث**: اسْمَعُوا وأَطِيْعُوا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٣ كتاب الأَحْكَام، ٤ باب السمع والطاعة للإمَام ما لم تكن معصية، رقم ٧١٤٢. / فَتْح البَارِي ج١٣ ص١٢١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص٢١٩ خِلافاً فيه.

سَمِعتُه مِن نَبِيِّكم ﷺ[١].

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إنَّكم لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالاً هي أَدَقُّ في أَعيُنِكُم من الشَّعَرِ، إنْ كُنَّا نَعُدُّهَا علىٰ عهدِ رَسُوْل الله ﷺ المُوْبِقَاتِ[٢].

---

(١) **حَدِيْث**: أَتَيْنا أَنَسَ بنَ مَالِكٍ فشَكَوْنا إليه... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٢ كتاب الفِتَن، ٦ باب لا يأتي زمانٌ إلَّا الذي بعدَه شَرٌّ منه، رقم ٧٠٦٨. / فَتْح البَارِي ج١٣ ص١٩.

لأبي ذَرّ والنَّسَفِيّ: أَشَرُّ منه، والباقون بحذف الألف. / فَتْح البَارِي السَّابِق.

وعزا القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص١٧٥ رِوَايَة (أشر منه) إلىٰ: أبي ذَرّ وابن عَسَاكِر.

ل: حتىٰ تلقون. وهو تحريف.

ما يلقون: هي رِوَايَة أبي ذَرّ وابن عَسَاكِر. ووردت: ما يلقوا: للأَصِيْلِيّ، والباقون: ما نلقىٰ. / إرْشَاد السَّارِي السَّابِق.

الزُّبَيْر بن عَدِيّ: الكُوْفِيّ الهَمْدَانِيّ. ولي قَضَاء الرَّيّ، ويُكَنَّىٰ أبا عَدِيّ، وهو من صِغار التَّابِعِيْن، وليس له في البُخَارِيّ سوىٰ هٰذَا الحَدِيْث. ثِقَة ثَبْت. مات بالرَّيّ سنة ١٣١هـ.

فَتْح البَارِي ج١٣ ص٢٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٣١٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٥٨ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٢٦ وإرْشَاد السَّارِي السَّابِق.

الحَجَّاج بن يُوْسُف الثَّقَفِيّ: أَمِيْر العِرَاق المشهور، الداهية الخَطِيْب. مات سنة ٩٥هـ بوَاسِط.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢١٠ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٢٩ والأَعْلَام ج٢ ص١٦٨ وفيه بعض مصادره.

(٢) **حَدِيْث**: إنَّكم لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٣٢ باب ما يُتَّقَىٰ من مُحَقَّرَات الذنوب، رقم

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عن جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قَضَىٰ النَّبِيُّ ﷺ بالشُّفْعَةِ في كُلِّ ما لم يُقْسَمْ. فإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ وصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ(١).

٦٤٩٢. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٣٢٩.

م: عنه قال.

سقط من ل م: إنْ. وهي ثَابِتَة في جميع الروايات. / إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٢٨٢. وهي مخففة من الثقيلة للتأكيد. / فَتْح البَارِي.

ل: نعهدها. وهو تحريف عن كلمة (نعدها).

و (نَعُدُّها): في رِوَايَة الكُشْمِيْهَنِيّ. قال ابن حَجَر في فَتْح البَارِي: (إن كنا لَنعدُّها: كذا للأكثر بلام التأكيد، وفي رِوَايَة أبي ذَرّ عن السَّرَخْسِيّ والمُسْتَمْلِي بحذفها وبحذف الضمير أَيضاً، ولفظهما: إن كنا نعدّ، وله عن الكُشْمِيْهَنِيّ: إن كنا نعدّها).

علىٰ عهد رَسُوْل الله: كذا في رِوَايَة أبي ذَرّ. والباقون: النَّبِيّ. / إرْشَاد السَّارِي السَّابِق، وصَحِيْح البُخَارِيّ ج٨ ص١٢٨ (الهامش).

وتَتِمَّة الحَدِيْث: (قال أبو عَبْد الله – أي: البُخَارِيّ – : يعني بذٰلِكَ – أي: بالمُوبِقَات – المُهْلِكَات).

(١) **حَدِيْث:** قَضَىٰ النَّبِيُّ ﷺ بالشُّفْعَةِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٦ كتاب الشُّفْعَة، ١ باب الشُّفْعَة فيما لم يُقْسَم...، رقم ٢٢٥٧. / فَتْح البَارِي ج٤ ص٤٣٦.

م: عن جابر قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ. عن جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال.

ل: ما لم يقسم. وكتب المصحح فوق (ما): (لِ)، يريد أن تكون الكلمة هي (مالٍ لم يقسم)، وإضافة اللام خطأ، حيث لم يَذكر القَسْطَلَّانِيُّ روايتها. / إرْشَاد السَّارِي ج٤ ص١٢٣. وانظر أَيضاً: صَحِيْح البُخَارِيّ ج٣ ص١١٤.

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عن مُحَمَّدِ بن عَبْد الرَّحْمٰن بن ثَوْبَان عن جَابِرٍ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان يُصَلِّي علىٰ راحِلَتِهِ حيثُ ما تَوَجَّهَتْ، فإذا أَرادَ الفَرِيضةَ نَزَلَ[1].

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: رَحِمَ اللهُ رَجُلاً سَمْحاً إذا باعَ، وإذا اشترَىٰ، وإذا اقْتَضَىٰ[2].

م: وصرفة. وهو تحريف.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان يُصَلِّي علىٰ راحِلَتِهِ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٣١ باب التَّوَجُّه نحو القِبْلَة، رقم ٤٠٠. / فَتْح البَارِي ج١ ص٥٠٣.

ويبدو أَنَّ ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللَّهُ قد تصرَّف في بعض الألفاظ، ولفظ البُخَارِيّ: عن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن عن جَابِر قال: (كان رَسُوْلُ الله ﷺ يُصلِّي علىٰ راحلته حيث توجَّهت، فإذا أراد الفريضة نَزَلَ فاستقبل القِبْلَة).

وللحَدِيْث في البُخَارِيّ ألفاظ ثلاثة أُخرىٰ هي المرقمة ١٠٩٤، ١٠٩٩، ٤١٤٠. والذي ذكرناه هو أقرب الألفاظ إلىٰ اللفظ الذي ذكره ابن دَقِيْق العِيْد.

مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن ثَوْبَان: العَامِرِيّ مَوْلَاهُم، أبو عَبْد الله المَدَنِيّ. ليس له في الصَّحِيْح عن جَابِر غير هٰذَا الحَدِيْث، تَابِعِيّ ثِقَة متقِن.

فَتْح البَارِي ج١ ص٥٠٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٢٩٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٨٢ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٨ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٣٩٧.

(٢) **حَدِيْث**: رَحِمَ اللهُ رَجُلاً سَمْحاً إذا باعَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٦ باب السُّهُولة والسَّمَاحة في الشراء والبيع... إلخ، رقم ٢٠٧٦. / فَتْح البَارِي ج٤ ص٣٠٦.

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما نَزَلَ على رَسُوْلِ الله ﷺ ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾، قال: أَعُوذُ بوَجْهِكَ. ﴿ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ قال: أَعُوذُ بوَجْهِكَ. فَلما نَزَلَتْ ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴾، قال: هاتانِ أَهْوَنُ، أو أَيْسَرُ[1].

[الحَدِيْث] الثاني والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنَّا إذا صَعِدْنَا كَبَّرْنَا، وإذا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا[2].

---

(١) حَدِيْث: لما نَزَلَ على رَسُوْلِ الله ﷺ ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ... ﴾... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩٦ كتاب الاعتصام بالكِتَاب والسُّنَّة، ١١ باب قوله تعالىٰ ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾، رقم ٧٣١٣. / فَتْح البَارِي ج١٣ ص٢٩٥.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ باتفاق رواياته: قال عَمْرو: سمعتُ جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: لما نَزَلَ... . / إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص٣٢٥.

ل م: قال فلما نزلت. وكلمة (قال) مضافة، حيث لم يذكرها القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي.

والآية: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ – ٦٥ من سورة الأنعام.

(٢) حَدِيْث: كُنَّا إذا صَعِدْنَا كَبَّرْنَا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٦ كتاب الجِهَاد والسِّيَر، ١٣٢ باب التَّسْبِيح إذا هَبَطَ وادياً، رقم ٢٩٩٣. / فَتْح البَارِي ج٦ ص١٣٥.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: عن جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال... .

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كان جِذْعٌ يَقومُ إليه النَّبِيُّ ﷺ، فَلما وُضِعَ له المِنْبَرُ سَمِعْنا للجذْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ العِشَارِ، حتىٰ نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فوَضَعَ يَدَهُ عليهِ[1].

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يَقولُ: مَنْ صَلَّىٰ في ثَوْبٍ فَلْيُخَالِفْ بينَ طَرَفَيْهِ[2].

---

(١) **حَدِيْث**: كان جِذْعٌ يَقومُ إليه النَّبِيُّ ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ١١ كتاب الجُمُعَة، ٢٦ باب الخُطْبَة علىٰ المِنْبَر، رقم ٩١٨. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٣٩٧.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ باتفاق نُسَخه: ... أَخْبَرَنِي ابن أَنَس: أنه سمع جَابِرَ بنَ عَبْد الله قال: كان جِذْع... . / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٨٠.

ل م: (وضع المنبر سمعت أنينه مثل أصوات). وهو تصرُّف في الكلام. وما أثبتناه هو عن صَحِيْح البُخَارِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً.

وقد ورد في البُخَارِيّ بمعناه حَدِيْثَان عن جَابِر في: ٦١ كتاب المَنَاقِب، ٢٥ باب علامات النُّبُوَّة في الإسْلَام، رقم ٣٥٨٤، ٣٥٨٥ مع اختلاف في اللفظ. / فَتْح البَارِي ج٦ ص٦٠١-٦٠٢.

العِشَار: جمع عُشَرَاء، وهي الناقة الحَامِل التي مضت لها عشرة أشهر، أو التي معها أولادها. / إرْشَاد السَّارِي ج٢ ص١٨١.

(٢) **حَدِيْث**: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يَقولُ: مَنْ صَلَّىٰ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٥ باب إذا صَلَّىٰ في الثَّوْب الوَاحِد فَلْيَجْعَلْ علىٰ عَاتِقَيْهِ، رقم ٣٦٠. / فَتْح البَارِي ج١ ص٤٧١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: (... عن عِكْرِمَة قال: سمعتُه، أو كنت سألتُه قال: سمعتُ أبا

[الحَدِيْث] الخامس والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقولُ: لم يَبْقَ من النُّبُوَّةِ إلّا المُبَشِّرَاتُ. قالوا: وما المُبَشِّرَاتُ؟ قال: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ(١).

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لو تَعْلمونَ ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُم قليلاً ولَبَكَيْتُم كَثيراً(٢).

هُرَيْرَة يقول: أَشهد...). ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً.

ل م: قال من صلىٰ. وهو تحريف، وصوابه (يقول) وهو من البُخَارِيّ. ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً.

ل م: في ثوب، وهي رِوَايَة الجميع، لٰكِن للكُشْمِيْهَنِيّ (في ثوب وَاحِد). / انظر: فَتْح البَارِي ج١ ص٤٧١ وإرْشَاد السَّارِي ج١ ص٣٩١.

(١) **حَدِيْث**: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقولُ: لم يَبْقَ من النُّبُوَّة إلّا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٩١ كتاب التعبير، ٥ باب المُبَشِّرَات، رقم ٦٩٩٠. / فَتْح البَارِي ج١٢ ص٣٧٥.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: (... حَدَّثَنِي سَعِيْد بن المُسَيَّب: أن أبا هُرَيْرَة قال: سمعتُ...). ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً. / إرْشَاد السَّارِي ج١٠ ص١٢٨.

م: يبقىٰ. وهو تحريف، لأنه مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العِلَّة.

المُبَشِّرَات: جمع مُبَشِّرَة، وهي من التبشير: إدخال السرور والفرَح علىٰ المُبَشَّر. / إرْشَاد السَّارِي.

(٢) **حَدِيْث**: لو تَعْلمونَ ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُم قليلًا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٢٧ باب قول النَّبِيّ ﷺ: لو تَعلَمون ما أَعْلَم...،

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: خَيرُ الصَّدَقَةِ ما كانَ عن ظَهْرِ غِنًى، وابدأْ بمَنْ تَعُوْلُ[1].

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: واللهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وأَتوبُ إليه في اليوم أَكثَرَ من سبعينَ مَرَّةً[2].

رقم ٦٤٨٥. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٣١٩.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: (... عن سَعِيْد بن المُسَيَّب: أن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان يقول: قال رَسُوْل الله...). ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً. / إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٢٧٨.

(١) حَدِيْث: خَيرُ الصَّدَقَةِ ما كانَ عن ظَهْرِ غِنًى... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٩ كتاب النفقات، ٢ باب وجوب النفقة علىٰ الأهل والعِيَال، رقم ٥٣٥٦. / فَتْح البَارِي ج٩ ص٥٠٠.

م: عنه عن النبي. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: (... عن ابن المُسَيَّب عن أبي هُرَيْرَة أن رَسُوْل الله ﷺ قال...). ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ فيه خِلافاً. / إرْشَاد السَّارِي ج٨ ص١٩٩.

م: علىٰ ظهر. وصححت في الهامش (عن).

(٢) حَدِيْث: واللهِ إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٠ كتاب الدَّعَوَات، ٣ باب اسْتِغْفَار النَّبِيّ ﷺ في اليوم والليلة، رقم ٦٣٠٧. / فَتْح البَارِي ج١١ ص١٠١.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: (... قال أبو هُرَيْرَة: سَمِعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: ...) باتفاق نُسَخه. / إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص١٧٦.

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قالَ: إذا قالَ الرَّجُلُ لِأَخيهِ: يا كافرُ، فقد بَاءَ به أَحَدُهما[1].

[الحَدِيْث] الأربعون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: مَنْ يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْراً يُصِبْ منْهُ[2].

---

(١) **حَدِيْث:** إذا قالَ الرَّجُلُ لأَخيهِ: يا كافرُ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأَدَب، ٧٣ باب من أكفر أخاه بغير تَأْوِيْل فهو كما قال، رقم ٦١٠٣. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٥١٤.

م: عنه أن رسول الله.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رَسُوْل الله ﷺ قال: ... . ولم يذكر القَسْطَلَّانِيُّ في إرْشَاد السَّارِي ج٩ ص٦٥ خِلافاً فيه.

(٢) **حَدِيْث:** مَنْ يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْراً يُصِبْ منْهُ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٥ كتاب المَرْضَىٰ، ١ باب ما جاء في كَفَّارة المَرَض، رقم ٥٦٤٥. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص١٠٣.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح البُخَارِيّ: (... سمعتُ أبا هُرَيْرَة يقول: قال رَسُوْل الله ﷺ) باتفاق النسَخ. / إرْشَاد السَّارِي ج٨ ص٣٤٢.

في هامش م: بلغ مقابلة.

القِسم الثالث

في أَحَادِيْثَ انفردَ بها مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللّهُ تعالى بحسب مَسَانِيْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللّهُ عنهم[(١)]

الحَدِيْث الأول:

عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إنَّ الإسْلَام بَدَأَ غَرِيْباً، وسيعودُ غَرِيْباً كما بَدَأَ، وهو يَأْرِزُ بينَ المَسْجِدَيْنِ كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلىٰ جُحْرِها[(٢)].

الحَدِيْث الثاني:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: مَنْ نَزَعَ يَداً مِن طاعةٍ، فإنَّهُ يأتي يومَ القِيامةِ لا حُجَّةَ لَهُ، ومَنْ مَاتَ وهو مُفارِقٌ للجَمَاعَة، فإنَّهُ يَمُوتُ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً[(٣)].

---

(١) سقط من ل: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

(٢) حَدِيْث: إنَّ الإسْلَام بَدَأَ غَرِيْباً، وسيعودُ غَرِيْباً كما بَدَأَ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٦٥ باب بَيَان أن الإسْلَام بَدَأَ غَرِيْباً...، رقم ١٤٦، ج١ ص١٣١. وفيه: عن ابن عُمَر عن النَّبِيّ ﷺ... الحيةُ في جُحْرِها.

يَأْرِز: ينضم ويجتمع. / هامش صَحِيْح مُسْلِم.

(٣) حَدِيْث: مَنْ نَزَعَ يَداً مِن طاعةٍ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٣ كتاب الإمارة، ١٣ باب وجوب ملازمة جَمَاعَة المُسْلِمِيْن...، رقم ١٨٥١، ج٣ ص١٤٧٨. ولفظ حَدِيْث ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه هو: (سمعتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقول: من خَلَعَ يداً من طاعة، لَقِيَ اللهَ يومَ القيامةِ لا حُجَّةَ له. ومن ماتَ وليس في عُنُقه بَيْعَةٌ

الحَدِيْث الثالث:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: صَلاةٌ في مسجدي هٰذَا أَفْضَلُ من ألفِ صَلاةٍ فيما سِوَاهُ إلَّا المسجِدَ الحَرَامَ(١).

الحَدِيْث الرابع:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: لا يَحِلُّ للمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخاهُ فَوقَ ثلاثةِ أَيَّامٍ(٢).

الحَدِيْث الخامس:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعوذُ بكَ من زَوَالِ نعمتِكَ، وتَحَوُّلِ عافيتِكَ، وفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وجميعِ سَخَطِكَ(٣).

مات مِيْتَةً جاهليَّةً).

م: عنه أن النبي.

(١) **حَدِيْث:** صَلاةٌ في مسجدي هٰذَا... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٥ كتاب الحج، ٩٤ باب فضل الصلاة بمسجدي مَكَّة والمَدِيْنَة، رقم ١٣٩٥، ج٢ ص١٠١٣.

م: عنه عن النبي. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن ابن عُمَر عن النَّبِيّ ﷺ... .

(٢) **حَدِيْث:** لا يَحِلُّ للمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخاهُ فَوقَ ثلاثةِ أَيَّامٍ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البرّ والصِّلَة والآدَاب، ٨ باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عُذْر شَرْعِيّ، رقم ٢٥٦١، ج٤ ص١٩٨٤.

م: عنه أن رسول الله... . وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن عَبْد الله بن عُمَر أن رَسُوْلَ الله ﷺ... .

(٣) **حَدِيْث:** كان مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعوذُ بكَ... إلخ، في:

الحَدِيْث السادس:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ أَحَبَّ أَسمائِكم إلىٰ اللهِ عَبْدُ اللهِ وعَبْدُ الرَّحْمٰن(١).

الحَدِيْث السابع:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: مَنْ ضَرَبَ غُلَاماً له حَدّاً لم يَأْتِهِ، أو لَطَمَهُ، فإنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ(٢).

الحَدِيْث الثامن:

عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن كُلِّ ذي نابٍ من السِّباع،

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء والتوبة والاسْتِغْفَار، ٢٦ باب أكثر أهل الجنة الفُقَرَاء...، رقم ٢٧٣٩، ج٤ ص٢٠٩٧.

م: عنه قال... وفجأة... . وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن عَبْد الله بن عُمَر قال: كان من دعاء رَسُوْل الله ﷺ... .

(١) حَدِيْث: إنَّ أَحَبَّ أَسمائِكم إلىٰ الله عَبْدُ الله وعَبْدُ الرَّحْمٰن، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٨ كتاب الآداب، ١ باب النهي عن التَّكَنِّي بأبي القَاسِم...، رقم ٢١٣٢، ج٣ ص١٦٨٢.

سقط من م: رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إن. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن ابن عُمَر قال... .

(٢) حَدِيْث: مَنْ ضَرَبَ غُلَاماً له حَدّاً... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٧ كتاب الأيمان، ٨ باب صحبة المَمَالِيْك وكَفَّارة من لطم عَبْدَهُ، رقم ١٦٥٧ (٣٠)، ج٣ ص١٢٧٩.

م: عنه أن النبي. وحَدِيْث ابن عُمَر في صَحِيْح مُسْلِم بلفظ: إني سمعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقول: من ضرب... .

وعن كُلِّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّيْر(١).

الحَدِيْث التاسع:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمِعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقول: إذا دُبِغَ الإهَابُ فقد طَهُرَ(٢).

الحَدِيْث العاشر:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لا تَتَّخِذُوا شَيئاً فيه الرُّوحُ غَرَضاً(٣).

[الحَدِيْث] الحادي عشر:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ به، ومَنْ رَايَا رَايَا اللهُ

---

(١) **حَدِيْث:** نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن كُلِّ ذي نابٍ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٤ كتاب الصيد والذبائح، ٣ باب تحريم أكل كُلِّ ذي ناب من السباع وكل ذي مِخْلَب من الطير، رقم ١٩٣٤، ج٣ ص١٥٣٤.

وفيه: عن ابن عَبَّاس قال... .

(٢) **حَدِيْث:** إذا دُبِغَ الإهَابُ فقد طَهُرَ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣ كتاب الحيض، ٢٧ باب طهارة جلود المَيْتَة بالدِّبَاغ، رقم ٣٦٦، ج١ ص٢٧٧.

م: عنه قال... . وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن عَبْد الله بن عَبَّاس قال سمعت... .

(٣) **حَدِيْث:** لا تَتَّخِذُوا شَيئاً فيه الرُّوحُ غَرَضاً، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٤ كتاب الصيد والذبائح، ١٢ باب النهي عن صَبْر البهائم، رقم ١٩٥٧، ج٣ ص١٥٤٩.

م: عنه أن النبي... . وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن ابن عَبَّاس أن النَّبِيّ... .

به[١].

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عنه أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَضَىٰ بيَمينٍ وشَاهدٍ[٢].

[الحَدِيْث] الثالث عشر:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُعَلِّمُهُمْ هٰذَا الدُّعَاءَ، كما يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ من القُرْآن، يقول: قولوا: اللَّهُمَّ إنَّا نَعوذُ بكَ من عَذَابِ جَهنَّمَ، وأَعوذُ بكَ من عَذَابِ القَبْرِ، وأَعوذُ بكَ من فِتْنَةِ المَسِيْحِ الدَّجَّال، وأَعوذُ بكَ من فِتْنَةِ المَحْيَا والمَمَاتِ[٣].

---

(١) **حَدِيْث**: مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ به... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥٣ كتاب الزُّهْد والرَّقَائِق، ٥ باب من أشرك في عمله غير الله، رقم ٢٩٨٦، ج٤ ص٢٢٨٩.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح مُسْلِم: (عن ابن عَبَّاس قال... ومن راءَىٰ راءَىٰ اللهُ به). وهو كذٰلِكَ في مُخْتَصر صَحِيْح مُسْلِم للمُنْذِرِيّ، رقم ٢٠٩٠، ص٥٥٥.

وفي م ل: رايا. وهو من الرياء، جاء في لِسَان العَرَب مادة (رأي): (راءَىٰ فُلَان الناسَ يُرائيهم مُراآةً، ورايَاهم مُراياةً، علىٰ القَلب، بمعنى).

(٢) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَضَىٰ بيَمينٍ وشَاهدٍ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٠ كتاب الأقضية، ٢ باب القَضَاء باليَمين والشَّاهد، رقم ١٧١٢، ج٣ ص١٣٣٧.

ل: أن النبي ﷺ. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن ابن عَبَّاس أن رَسُوْل الله... .

(٣) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُعَلِّمُهُمْ هٰذَا الدُّعَاءَ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٥ باب ما يُستعاذ منه في الصلاة، رقم ٥٩٠، ج١ ص٤١٣.

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: الأَيِّمُ أَحَقُّ بنفسِها مِن وَلِيِّها، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ في نَفسِها، وإذْنُها صُمَاتُها.

قال: ورُبَّما قال: وصَمْتُها إقْرارُها[1].

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عن إيَاس بنِ سَلَمَةَ عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مَنْ سَلَّ علينا السَّيْفَ فليسَ مِنَّا[2].

م: عنه أن النبي ﷺ. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن ابن عَبَّاس: أن رَسُوْل الله ﷺ كان... .

سقط من ل م: يقول. وأثبتناها من صَحِيْح مُسْلِم.

م: اللهم إني نعوذ. وهو تحريف.

(١) **حَدِيْث:** الأَيِّمُ أَحَقُّ بنفسِها... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٦ كتاب النكاح، ٩ باب استئذان الثَّيِّب في النكاح بالنطق والبِكْر بالسكوت، رقم ١٤٢١ (٦٦، ٦٨)، ج٢ ص١٠٣٧.

م: عنه أن النبي. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن ابن عَبَّاس أن النَّبِيّ ﷺ... .

وكلمة (قال) الوَارِدَة بين (صُمَاتُها، ورُبَّما) هي ليست من الحَدِيْث، ولٰكِن هي من ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللَّهُ، للفَصْل بين روايتين للحَدِيْث.

فما قبلها: (الأَيمُ أَحَقُّ... إلىٰ قوله: وإذنُها صُمَاتُها) حَدِيْث حَدَّثَ به مُسْلماً سَعِيْدُ بن مَنْصُوْر وقُتَيْبَة بن سَعِيْد... بسندهما إلىٰ ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (رقم ٦٦).

وما بعدها: (ورُبَّما قال: وصَمْتُها إقْرارُها) تَكْمِلَة لحَدِيْث هو بمعنىٰ الحَدِيْث الأول، حَدَّثَ به مُسْلماً ابنُ أبي عُمَر بسنده إلىٰ ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (رقم ٦٨).

(٢) **حَدِيْث:** مَنْ سَلَّ علينا السَّيْفَ فليسَ مِنَّا، في:

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عن أبي بَـرْزَةَ رَضِوَلِلَّهُعَنْهُ قال: قلتُ: يا نَبِيَّ اللهِ، عَلِّمْنِي شَيئاً أَنتَفعُ به، قال: اعْزِلِ الأَذَىٰ عن طريقِ المُسْلِمِيْن[1].

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٤٢ باب قول النَّبِيّ ﷺ من حمل علينا السلاحَ فليس منَّا، رقم ٩٩، ج١ ص٩٨.

إِيَاس بن سَلَمَة بن الأَكْوَع: الأَسْلَمِيّ، أبو سَلَمَة، ويقال أبو بَكْر المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وابن لِعَمَّار بن يَاسِر، ورَوَىٰ عنه ابناه سَعِيْد ومُحَمَّد وعِكْرِمَة بن عَمَّار وغيرهم. وَثَّقَهُ ابنُ مَعِيْن والعِجْلِيّ والنَّسَائِيّ وابنُ سَعْد. مات بالمَدِيْنَة سنة ١١٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٨٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٨٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٠.

سَلَمَة بن الأَكْوَع: هو سَلَمَة بن عَمْرو بن الأَكْوَع الأَسْلَمِيّ، أبو مُسْلِم وأبو إِيَاس. شَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَان، كان شُجَاعاً رامياً، ويقال: كان يَسبِق الفَرَسَ شَدّاً علىٰ قَدَمَيْه، وكان يسكن الرَّبَذَة. مات سنة ٧٤هـ بالمَدِيْنَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٥٠ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٣٣٣ والإِصَابَة ج٢ ص٦٦ والاسْتِيْعَاب ج٢ ص٨٧.

(١) **حَدِيْث:** يا نَبِيَّ اللهِ، عَلِّمْنِي شَيئاً... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة والآداب، ٣٦ باب فضل إزالة الأذىٰ عن الطريق، رقم ٢٦١٨، ج٤ ص٢٠٢١.

م: عن أبي هريرة. وهو تحريف.

ل: كتبها الناسخ هريرة، ثم حكَّها فصارت برزة.

وفي صَحِيْح مُسْلِم: (... حَدَّثَنِي أبو الـوَازِع، حَدَّثَنِي أبو بَـرْزَةَ، قال: قلت يا نَبِيّ الله، علِّمني...).

ل م: يا رسول الله. وما أثبتناه (نَبِيّ الله) هو من هامش م وكتب معها ح، أي: في نسخة، ومن الصَّحِيْح.

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عن كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مُعَقِّبَاتٌ لا يَخِيْبُ قَائِلُهُنَّ، أو فَاعِلُهُنَّ، دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ مكتوبةٍ: ثلاثٌ وثلاثون تَسبِيحةً، وثلاثٌ وثلاثون تَحَمِيْدَة، وأَربعٌ وثلاثون تَكْبِيْرَة(١).

م: شطب الناسخ علىٰ كلمة (عن)، ووضع فوقها (من).

أبو بَرْزَةَ الأَسْلَمِي: نَضْلَة بن عُبَيْد. صَحَابِيّ مشهور بكُنْيته، أسلم قبل الفَتْح، وغزا سبع غَزَوَات، ثم نزل البَصْرَة، وغزا خُرَاسَان، ومات بها سنة ٦٥هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٠٣ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص١٩ والإصَابَة ج٣ ص٥٥٦.

(١) **حَدِيْث**: مُعَقِّبَاتٌ لا يَخِيْبُ قَائِلُهُنَّ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٦ باب استحباب الذِّكْر بعد الصلاة وبَيَان صِفَتِه، رقم ٥٩٦، ج١ ص٤١٨. وفيه: عن كَعْب بن عُجْرَة عن رَسُوْل الله ﷺ قال.

سقط من ل م: مكتوبة. وهي غير موجودة في الرِّوَايَة التي تلي الحَدِيْث المذكور المقاربة في لفظها. وأثبتناها من صَحِيْح مُسْلِم.

مُعَقِّبَات: قال الهَرَوِيّ: قال سَمُرَة: معناه تسبيحات تُفعل أعقاب الصلوات، وقال أبو الهيْثَم: سُمِّيَتْ مُعَقِّبَات لأنها تُفعل مرةً بعد أُخرىٰ. ومُعَقِّبَاتٌ مبتدأ، وجُمْلَة لا يَخِيب قائلهن صفته، وثلاث وثلاثون خبره. / هامش صَحِيْح مُسْلِم السَّابِق.

كَعْب بن عُجْرَة: بن أُمَيَّة بن عَدِيّ، أبو مُحَمَّد، انتسب في الأَنْصَار، وتأخر إسْلَامه، ثم أسلم، وشَهِدَ المشَاهد كلها، رَوَىٰ عنه ابن عُمَر وجَابِر بن عَبْد الله وعَبْد الله بن عَمْرو وابن عَبَّاس وابن أبي لَيْلَىٰ وأولاده وغيرهم، سكن الكُوْفَة. توفي بالمَدِيْنَة سنة ٥١هـ وقيل غير ذٰلِكَ.

أُسْد الغَابَة ج٤ ص٢٤٣ والإصَابَة ج٣ ص٢٩٧.

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: مَنْ أَكَلَ مِن هٰذِهِ الشَّجَرَةِ فلا يَقْرَبَنَّ مَسجِدَنا، ولا يُؤْذِنا بريحِ الثُّوْمِ[1].

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إذا أُقِيمتِ الصَّلاةُ، فلا صَلاةَ إلَّا المكتوبةُ[2].

[الحَدِيْث] العشرون:

عنه قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ اللهَ يقولُ يومَ القيامةِ: أَينَ المُتَحَابُّونَ بجَلَالِي؟ اليومَ أُظِلُّهُمْ في ظِلِّي، يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلِّي[3].

---

(١) **حَدِيْث**: مَنْ أَكَلَ مِن هٰذِهِ الشَّجَرَةِ فلا يَقْرَبَنَّ مَسجِدَنا... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٧ باب نهي من أكل ثُوماً أو بَصَلاً أو كُرَّاثاً أو نحوها، رقم ٥٦٣، ج١ ص٣٩٤. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة قال... ولا يُؤْذِيَنَّا بريح الثوم.

(٢) **حَدِيْث**: إذا أُقِيمتِ الصَّلاةُ، فلا صَلاةَ إلَّا المكتوبةُ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ٩ باب كراهة الشروع في نافلةٍ بعد شروع المؤذِّن، رقم ٧١٠ (٦٣، ٦٤)، ج١ ص٤٩٣.

(٣) **حَدِيْث**: إنَّ اللهَ يقولُ يومَ القيامةِ: أَينَ المتَحَابُّونَ بجَلَالِي؟... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البرّ والصِّلَة والآداب، ١٢ باب في فضل الحُبِّ في الله، رقم ٢٥٦٦، ج٤ ص١٩٨٨.

م: ان لله تعالىٰ.

بجَلَالِي: أي: بعظمتي وطاعتي، لا للدنيا. / هامش صَحِيْح مُسْلِم.

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عنه قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: كافِلُ اليَتِيْمِ له أو لغيره، أنا وهُوَ كَهَاتَيْنِ في الجَنَّةِ. وأشار الرَّاوِي بالسَّبَّابَةِ والوُسْطَىٰ[١].

[الحَدِيْث] الثاني والعشرون:

عنه قال: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن الشِّغَارِ[٢].

[الحَدِيْث] الثالث والعشرون:

عنه قال: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن بَيْعِ الحَصَاةِ وعن بَيْعِ الغَرَرِ[٣].

---

(١) **حَدِيْث**: كافِلُ اليَتِيْم له أو لغيره، أنا وهُوَ كهاتَيْنِ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٥٣ كتاب الزُّهْد والرَّقَائِق، ٢ باب الإحسان إلىٰ الأرملة والمسكين واليَتِيْم، رقم ٢٩٨٣، ج٤ ص٢٢٨٧.

ل م: الراوي. لٰكِن في صَحِيْح مُسْلِم: (وأشار مَالِك بالسَّبَّابة)، ومَالِك هو رَاوِي الحَدِيْث.

له أو لغيره: فالذي له: أن يكون قريباً له كجَدِّه وأُمِّه وجَدَّتِه وأَخيه وعمِّه وغيرهم من أقاربه، والذي لغيره: أن يكون أجنبياً. / هامش صَحِيْح مُسْلِم.

(٢) **حَدِيْث**: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن الشِّغَارِ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٦ كتاب النكاح، ٧ باب تحريم نكاح الشِّغَار وبطلانه، رقم ١٤١٦، ج٢ ص١٠٣٥.

الشِّغَار: أن يُزَوِّجَ الرجلُ ابنتَه، علىٰ أن يُزَوِّجه ابنته، وليس بينهما صَدَاقٌ. / حَدِيْث مُسْلِم الذي قبله، رقم ١٤١٥.

(٣) **حَدِيْث**: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن بَيْعِ الحَصَاةِ وعن بَيْعِ الغَرَرِ، في:

[الحَدِيْث] الرابع والعشرون:

عنه قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إذا دُعِيَ أَحَدُكم فَلْيُجِبْ، فإنْ كان صائماً فَلْيُصَلِّ، وإنْ كان مُفْطِراً فَلْيَطْعَمْ(١).

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عنه قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لَأَنْ أَقولَ: سُبْحَانَ اللهِ والحمدُ لله ولا إلٰه إلَّا اللهُ واللهُ أَكبرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عليهِ الشمسُ(٢).

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عنه قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: اثنتانِ في الناسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطعنُ في النَّسَبِ، والنِّيَاحَةُ علىٰ المَيِّتِ(٣).

صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٢ باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غَرَر، رقم ١٥١٣، ج٣ ص١١٥٣.

(١) **حَدِيْث**: إذا دُعِيَ أَحَدُكم فَلْيُجِبْ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٦ كتاب النكاح، ١٦ باب الأمر بإجابة الداعي إلىٰ دعوة، رقم ١٤٣١، ج٢ ص١٠٥٤.

(٢) **حَدِيْث**: لأَنْ أَقولَ: سُبْحَانَ اللهِ والحمدُ لله ولا إلٰه إلَّا اللهُ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء والتوبة والاسْتِغْفَار، ١٠ باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم ٢٦٩٥، ج٤ ص٢٠٧٢.

(٣) **حَدِيْث**: اثنتانِ في الناسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطعنُ في النَّسَبِ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٣٠ باب إطلاق اسم الكفر علىٰ الطعن في النَّسَب والنِّيَاحَة، رقم ٦٧، ج١ ص٨٢.

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عنه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: أَقربُ ما يكونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ ساجِدٌ، فأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ[١].

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عنه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كان يقولُ في سُجُوده: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّهُ، وجِلَّهُ، وأَوَّلَهُ وآخِرَهُ، وعَلَانِيَتَهُ وسِرَّهُ[٢].

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عنه قال: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ[٣].

---

(١) **حَدِيْث:** أَقربُ ما يكونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ ساجِدٌ، فأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٤٢ باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم ٤٨٢، ج١ ص٣٥٠.

(٢) **حَدِيْث:** أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كان يقولُ في سُجُوده: اللهمَّ اغْفِرْ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤ كتاب الصلاة، ٤٢ باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم ٤٨٣، ج١ ص٣٥٠.

(٣) **حَدِيْث:** نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ١٧ باب كِرَاء الأرض، رقم ١٥٤٥، ج٣ ص١١٧٩.

المُحَاقَلَة: أن يُباعَ الزَّرعُ بالقَمْح، واستِكْرَاء الأرضِ بالقَمْح.

المُزَابَنَة: أن يُباعَ ثَمَرُ النَّخْل بالتَّمْر.

هٰذَا التَّفْسِيْر وارد في حَدِيْث سَعِيْد بن المُسَيَّب في صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ١٤ باب تحريم بيع الرُّطَب بالتَّمْر إلَّا في العَرَايا، رقم ١٥٣٩، ج٣ ص١١٦٨.

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عنه: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: لا تَصْحَبُ الملائكةُ رُفْقَةً فيها كَلْبٌ ولا جَرَسٌ[(١)].

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عنه: عن رَسُوْلِ الله ﷺ قال: مَنْ كانَ منكم مُصَلِّياً بعدَ الجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً[(٢)].

[الحَدِيْث] الثاني والثلاثون:

عنه: عن رَسُوْلِ الله ﷺ قال: مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِن الأرض طُوِّقَهُ إلىٰ سَبْعِ أَرَضِيْنَ[(٣)].

---

(١) حَدِيْث: لا تَصْحَبُ الملائكةُ رُفْقَةً فيها كَلْبٌ ولا جَرَسٌ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٧ كتاب اللباس والزِّيْنَة، ٢٧ باب كراهة الكَلْب والجَرَس في السَّفَر، رقم ٢١١٣، ج٣ ص١٦٧٢.

(٢) حَدِيْث: مَنْ كانَ منكم مُصَلِّياً بعدَ الجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٧ كتاب الجُمُعَة، ١٨ باب الصلاة بعد الجُمُعَة، رقم ٨٨١ (٦٩)، ج٢ ص٦٠٠. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: من كان... .

(٣) حَدِيْث: مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِن الأرض طُوِّقَهُ إلىٰ سَبْعِ أَرَضِيْنَ:

لفظ هٰذَا الحَدِيْث رواه مُسْلِم عن سَعِيْد بن زَيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قبل حَدِيْث أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو المرقم ١٦١٠ (١٣٩)، ولٰكِن مع زِيَادَة (ظلماً) بعد كلمة (الأرض).

أما لفظ حَدِيْث أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو: (قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: لا يَأخذُ أَحَدٌ شِبْراً من الأرض بغير حَقِّه، إلَّا طَوَّقَهُ اللهُ إلىٰ سبع أَرَضِيْنَ يومَ القيامة).

انظر: صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٣٠ باب تحريم الظلم وغصْب الأرض وغيرها، رقم ١٦١١، ج٣ ص١٢٣١.

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عنه قال: كان رَسُوْلُ الله ﷺ يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الخَيْلِ(١).

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: مَنْ سَأَلَ الناسَ أَمْوَالَهُم تَكَثُّراً، فإنَّمَا يَسْأَلُ جَمْراً. فَلْيَسْتَقِلَّ أو لِيَسْتَكْثِرْ(٢).

[الحَدِيْث] الخامس والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لَقِّنُوا مَوْتَاكم: لا إلٰه إلَّا اللهُ(٣).

---

(١) **حَدِيْث**: كان رَسُوْل الله ﷺ يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الخَيْلِ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٣ كتاب الإمارة، ٢٧ باب ما يكره من صفات الخَيْل، رقم ١٨٧٥، ج٣ ص١٤٩٤. ومُخْتَصر صَحِيْح مُسْلِم للمُنْذِرِيّ ص٢٩٢، رقم ١١٠٧.

ل م: في الخيل. وشطبت في ل (في) وكتبت (من).

الشِّكَال: فسر في حَدِيْث عَبْد الرَّزَّاق في الرِّوَايَة الثانية للحَدِيْث السَّابِق، بأن يكون الفَرَسُ في رجله اليُمْنَىٰ بياض وفي يده اليُسْرَىٰ، أو في يده اليُمْنَىٰ ورجله اليُسْرَىٰ. وله تَفْسِيْرَات أُخرىٰ. / انظر: هامش صَحِيْح مُسْلِم السَّابِق.

(٢) **حَدِيْث**: مَنْ سَأَلَ الناسَ أَمْوَالَهُم تَكَثُّراً... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهة المَسْأَلَة للناس، رقم ١٠٤١، ج٢ ص٧٢٠.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن أبي هُرَيْرَة قال.

(٣) **حَدِيْث**: لَقِّنُوا مَوْتَاكم: لا إلٰه إلَّا اللهُ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١١ كتاب الجَنَائِز، ١ باب تَلْقِيْن الموتَىٰ: لا إلٰه إلَّا الله، رقم ٩١٧، ج٢

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيْباً، وسَيَعُودُ غَرِيْباً، فَطُوْبَىٰ للغُرَبَاءِ(١).

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قِيْلَ يا رَسُوْلَ الله: ادْعُ علىٰ المُشْرِكِيْن. قال: إِنِّي لم أُبْعَثْ لَعَّاناً، وإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً(٢).

ص٦٣١.

م: عنه عن النبي... . وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: لَقِّنوا... .

(١) حَدِيْث: بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيْباً، وسَيَعُودُ غَرِيْباً، فَطُوْبَىٰ للغُرَبَاء، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٦٥ باب بَيَان أن الإسْلَام بدأ غَرِيْباً...، رقم ١٤٥، ج١ ص١٣٠.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ... .

ل م: فطوبا.

(٢) حَدِيْث: قِيْلَ يا رَسُوْلَ الله: ادْعُ علىٰ المُشْرِكِيْنَ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة والآداب، ٢٤ باب النهي عن لعن الدوابِّ وغيرها، رقم ٢٥٩٩، ج٤ ص٢٠٠٧.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن أبي هُرَيْرَة قال: قيل... .

ل م: ادع الله علىٰ المشركين. ولفظ الجَلَالَة غير موجود في صَحِيْح مُسْلِم، ولا في مُخْتَصره للمُنْذِرِيّ ص٤٨١ رقم ١٨٢٢.

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إذا قام أَحَدُكم مِنَ الليلِ فَلْيَفْتَتِحْ صَلاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيْفَتَيْنِ(١).

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إذا قام أَحَدُكم مِنَ الليلِ فاسْتَعْجَمَ القُرْآنُ علىٰ لِسَانِهِ فلم يَدْرِ ما يَقولُ فَلْيَضْطَجِعْ(٢).

[الحَدِيْث] الأربعون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إلىٰ أَهْلِهَا يومَ القِيَامَةِ، حتَّىٰ يُقَادَ للشَّاةِ الجَلْحَاءِ من الشَّاةِ القَرْنَاءِ(٣).

---

(١) **حَدِيْث**: إذا قام أَحَدُكم مِنَ الليلِ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ٢٦ باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم ٧٦٨، ج١ ص٥٣٢.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إذا قام... .

ل م: فليفتتح الصلاة. وما أثبتناه (صلاته) هو من صَحِيْح مُسْلِم.

(٢) **حَدِيْث**: إذا قام أَحَدُكم مِنَ الليلِ فاسْتَعْجَمَ القُرْآنُ علىٰ... إلخ، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، ٣١ باب أمر من نَعَسَ في صلاته، أو اسْتَعْجَمَ عليه القُرْآن... إلخ، رقم ٧٨٧، ج١ ص٥٤٣.

م: عنه قال. وفي صَحِيْح مُسْلِم: ... هٰذَا ماحَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَة عن مُحَمَّد رَسُوْل الله ﷺ، فذكر أَحَادِيْث منها. وقال رَسُوْل الله ﷺ: إذا قام أحدكم... .

(٣) **حَدِيْث**: لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إلىٰ أَهْلِهَا يومَ القِيَامَةِ... إلخ، في:

. . . .

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة والآداب، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٨٢، ج٤ ص١٩٩٧.

م: عنه أن رسول الله ﷺ. وفي صَحِيْح مُسْلِم: عن أبي هُرَيْرَة أن رَسُوْل الله ﷺ قال.

الجَلْحَاء: هي الجَمَّاء التي لا قَرْنَ لها. / هامش صَحِيْح مُسْلِم.


٤٨٤

القسم الرابع

في أَحَادِيْثَ رواها من أخرج له الشَّيْخَان في صَحِيْحَيهما، ولم يُخَرِّجَا تلك الأَحَادِيْث، وذلِكَ بحسب مَسَانِيْد الصَّحَابَة رَضِيَ اللّٰه عنهم أجمعين

الحَدِيْث الأول:

عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَزورُ أُمَّ سُلَيْم، فَتُدْرِكُه الصلاةُ أَحيَاناً، فَيُصَلِّي علىٰ بِسَاطٍ لنا، وهو حَصِيرٌ نَنْضَحُه بالماءِ[1].

الحَدِيْث الثاني:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ دَخَلَ علىٰ أُمِّ حَرَامٍ فَأَتَوْه بسَمْنٍ وتَمْرٍ، فقال: رُدُّوا هٰذَا في وِعائِه، وهٰذَا في سِقائِه، فإنِّي صائمٌ.

---

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَزورُ أُمَّ سُلَيْم... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٩٢ باب الصلاة علىٰ الحَصير، رقم ٦٥٨، ج١ ص٤٣٠. ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٤٩. وفيه: عن أَنَس بن مَالِك أن النَّبِيّ... .

أُمّ سُلَيْم: هي بنت مِلْحَان بن خَالِد الأَنْصَارِيَّة، والدة أَنَس بن مَالِك، يقال: اسمها سَهْلة، أو رُمَيْلة، أو مُلَيْكة، وقيل غير ذٰلِكَ. وكانت من الصَّحَابِيَّات الفاضلات. ماتت في خِلَافَة عُثْمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٢٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٧١ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٩١ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص٥٩٦.

ثم قام فصَلَّىٰ بنا رَكْعَتَيْنِ تَطَوُّعاً، فقامت أُمُّ سُلَيْمٍ وأُمُّ حَرَامٍ خَلْفَنا. قال ثَابِت: ولا أَعْلَمُهُ إِلَّا قال: أَقامَني عن يَمينهِ علىٰ بِساطهِ[1].

الحَدِيْث الثالث:

عن ابن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: لا تَمنَعوا نِساءَكم المساجِدَ،

---

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ دَخَلَ علىٰ أُمِّ حَرَامٍ فَأَتَوْه بسَمْنٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٧٠ باب الرجُلَين يَؤُم أَحدُهما صاحبَه كيف يقومان، رقم ٦٠٨، ج١ ص٤٠٦.

م: عنه أن رسول الله. وفي سُنَن أبي دَاوُد: ... أَخْبَرَنَا ثَابِت عن أَنَس أن رَسُوْل الله... .

م: وأم حزام (بالزاي). وهو تحريف.

إلَّا قال أقامني: كلمة (قال) سقطت من ل م، وهي زِيَادَة من أبي دَاوُد.

بساطه: كذا في ل م. لٰكِنها في أبي دَاوُد: بساط. ولم يُذكر في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٣٥ خِلافٌ في ذٰلِكَ.

أُمّ حَرَام: هي بنت مِلْحَان بن خَالِد الأَنْصَارِيَّة، خالة أَنَس بن مَالِك، صَحَابِيَّة مشهورة، قيل اسمها: الرُّمَيْصَاء، وقيل: الغُمَيْصَاء. ماتت في خِلَافَة عُثْمَان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بقُبْرُص، بعد خروجها مع زوجها عُبَادَة بن الصَّامِت في بعض غزوات البَحْر.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص٥٨٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٢٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٦٢ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٧٤.

ثَابِت بن أَسْلَم البُنَانِيّ: أبو مُحَمَّد البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أَنَس وابن الزُّبَيْر وابن عُمَر وغيرهم، ورَوَىٰ عنه حُمَيْد الطَّوِيْل وشُعْبَة وجَرِيْر بن حَازِم والحَمَّادان وآخرون. قال العِجْلِيّ: ثِقَة رجل صالح، وقال أبو حَاتِم: أثبت أصحاب أَنَس الزُّهْرِيّ ثم ثَابِت ثم قَتَادَة، وقال ابن عَدِيّ: أَرْوَىٰ الناسِ عنه حَمَّاد بن سَلَمَة. مات سنة ١٢٧هـ وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١١٥ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٦٢ وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٢ ص٣١٨.

وبُيوتُهُنَّ خَيرٌ لهنَّ[(١)].

الحَدِيْث الرابع:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: ليسَ لوَلِيٍّ مع الثَّيِّبِ أَمْرٌ، واليَتِيْمَةُ تُستأْمَرُ، وصَمْتُها إقْرارُها.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ[(٢)].

الحَدِيْث الخامس:

عن عَبْدِ اللهِ، وهو ابن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: في رَجُلٍ تَزَوَّجَ امرأَةً فماتَ عنها، ولم يَدْخُلْ بها، ولم يَفْرِضْ لها، فقال: لها الصَّدَاقُ كَامِلاً، وعليها العِدَّةُ، ولها الميراثُ.

فقال مَعْقِلُ بن سِنَان: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ به في بَرْوَعَ بنتِ وَاشِقٍ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَه، وصحَّحه التِّرْمِذِيُّ[(٣)].

---

(١) **حَدِيْث**: لا تَمنَعوا نِساءَكم المساجدَ، وبُيوتُهُنَّ خَيرٌ لهنَّ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٥٣ باب ما جاء في خروج النساء إلىٰ المسجد، رقم ٥٦٧، ج١ ص٣٨٢. وفيه: عن ابن عُمَر قال... .

(٢) **حَدِيْث**: ليسَ لوَلِيٍّ مع الثَّيِّبِ أَمْرٌ... إلخ، في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب النكاح، استئذان البِكْر في نفسها، ج٦ ص٨٥. وفيه: عن ابن عَبَّاس عن النَّبِيّ ﷺ قال: ليس للوَلِيّ... فصَمْتُها... .

ومثله في: سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٢١ كتاب النكاح، ٢٨ باب استئذان البِكْر في نفسها...، رقم ٥٣٥٤، ج٥ ص١٧٢.

(٣) **حَدِيْث** ابن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: في رَجُلٍ تَزَوَّجَ امرأةً فماتَ عنها... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٦ كتاب النكاح، ٣٢ باب فيمن تزوج ولم يُسَمِّ صَداقاً حتىٰ مات، رقم

. . . .

٢١١٤، ج٢ ص٥٨٨، وهٰذَا لفظه.

ل: عن عبد الله بن مسعود. وفي سُنَن أبي دَاوُد: (عن عَبْد الله في رجل... ولم يفرض لها الصداق فقال...)، وجعل كلمة (الصداق) بين قوسين أي أنها في نسخة، وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٢٠٢ كتب فوقها (ن) أي وَارِدَة في نسخة.

م: قضا، بريع. وفوق الأَخِيْرَة كلمة (صح). وهو تحريف في الموضعين.

والحَدِيْث أَيضاً في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٩ كتاب النكاح، ٤٤ باب ما جاء في الرجُل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يَفرِض لها، رقم ١١٤٥، ج٤ ص١١١. وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب النكاح، إباحة التزوج بغير صَدَاق، ج٦ ص١٢١.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٢١ كتاب النكاح، ٧٠ إباحة التزوج بغير صداق...، أَحَادِيْث عديدة من رقم ٥٤٨٩-٥٤٩٨ بألفاظ متقاربة المعنىٰ، ج٥ ص٢٢١-٢٢٥.

وسُنَن ابن مَاجَة: ٩ كتاب النكاح، ١٨ باب الرجل يتزوج ولا يَفرِض لها فيموت علىٰ ذٰلِكَ، رقم ١٨٩١، ج١ ص٦٠٩.

مَعْقِل بن سِنَان: الأَشْجَعِيّ، أبو مُحَمَّد. شَهِدَ الفَتْح، وكان حَامِل لواء قومه، سكن الكُوْفَة ثم المَدِيْنَة، وكان مع أهل الحَرَّة، وقُتِلَ يومئذ وذٰلِكَ سنة ٦٣هـ، وهو الذي رَوَىٰ قصة تزويج بَرْوَع بنت وَاشِق.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٣٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٤ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٣٩٧ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص١٧٤.

بَـرْوَع بنت وَاشِق: الرُّؤَاسِيَّة الكِلَابِيَّة أو الأَشْجَعِيَّة، زوج هِلَال بن مُرَّة. لها ذِكْر في حَدِيْث مَعْقِل الأَشْجَعِيّ وغيره الذي أَخْرَجَهُ أصحاب السُّنَن.

الإِصَابَة ج٤ ص٢٥١.

وفي القَامُوْس المُحِيْط مادة (برع): (بَرْوَعُ كجَرْوَلٍ، ولا يُكسر، بنت وَاشِقٍ، صَحَابِيَّة).

الحَدِيْث السادس:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مَنْ كانتْ له امرأتانِ فمَالَ إلىٰ إحْدَاهُمَا، جاء يومَ القِيامةِ، وشِقُّهُ مائلٌ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ المذكورون(1).

وفي حَاشِيَة السِّنْدِيّ علىٰ سُنَن النَّسَائِيّ ج٦ ص١٢١: (بروع: بكسر الباء وجوز فتحها، قيل: الكسر عند أهل الحَدِيْث، والفَتْح عند أهل اللُّغَة أشهر).

ابن مَاجَه: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن يَزِيْد الرَّبَعِيّ مَوْلَاهُم، القَزْوِيْنِيّ. الحافظ، رحل كَثيراً. قال الخَلِيْلِيّ: ثِقَة كَبِيْر مُتَّفَق عليه، محتَجّ به، له مَعْرِفَة بالحَدِيْث، له: السُّنَن، ومُصَنَّفَات في التَّفْسِيْر والتَّارِيْخ. مات سنة ٢٧٣هـ، وقيل سنة ٢٧٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٥٣٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٢٠ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٣٦ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١١٠ ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٧٩ وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص١٦٤.

(١) **حَدِيْث:** مَنْ كانتْ له امرأتانِ فمَالَ إلىٰ إحْدَاهُمَا... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٦ كتاب النكاح، ٣٩ باب في القَسْم بين النساء، رقم ٢١٣٣، ج٢ ص٦٠٠. وهٰذَا لفظه. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ ﷺ... .

م: أحدهما. وهو تحريف.

والحَدِيْث أَيضاً في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٩ كتاب النكاح، ٤٢ باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم ١١٤١، ج٤ ص١٠٨.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب عِشْرَة النساء، مَيل الرجل إلىٰ بعض نسائه دون بعض، ج٧ ص٦٣.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥١ كتاب عشرة النساء، ٢ ميل الرجل إلىٰ بعض نسائه دون بعض، رقم ٨٨٣٩، ج٨ ص١٥٠ بلفظ مقارب.

الحَدِيْث السابع:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رَسُوْلُ الله ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصحَّحه، وجعله أبو دَاوُد مُنْكَراً[1].

الحَدِيْث الثامن:

عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُشِيرُ في الصَّلاةِ[2].

وسُنَن ابن مَاجَه: ٩ كتاب النكاح، ٤٧ باب القِسْمَة بين النساء، رقم ١٩٦٩، ج١ ص٦٣٣.

(١) **حَدِيْث:** كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١ كتاب الطهارة، ١٠ باب الخاتَم يكون فيه ذِكْرُ الله تعالىٰ يَدخُلُ به الخَلَاءَ، رقم ١٩، ج١ ص٢٥. واللفظ له.

قال أبو دَاوُد: هٰذَا حَدِيْث مُنْكَر.

م: عن أنس قال. وفي سُنَن أبي دَاوُد: عن أَنَس قال: كان النَّبِيّ ﷺ إذا دخل... .

والحَدِيْث أَيضاً في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٥ كتاب اللباس، ١٦ باب ما جاء في لبس الخاتَم في اليمين، رقم ١٧٤٦، ج٦ ص٦٢. قال: هٰذَا حَدِيْث حَسَن صَحِيْح غَرِيْب.

(٢) **حَدِيْث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُشِيرُ في الصَّلاةِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٧٤ باب الإشارة في الصلاة، رقم ٩٤٣، ج١ ص٥٨٠، بهٰذَا اللفظ.

الحَدِيْث التاسع:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لا غِرَارَ في الصَّلاةِ ولا تَسْلِيْمَ[1].

الحَدِيْث العاشر:

عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: رُصُّوا صُفُوفَكم، وقَارِبُوا بينَها، وحَاذُوا بالأَعناق، فوالذي نفسي بيده، إنِّي لَأَرىٰ الشيطانَ يَدخُلُ من خَلَلِ الصَّفِّ كأَنَّها الحَذَفُ.

والحَذَفُ بفَتْح الحاء المُهْملَة والذال المُعْجَمَة: غَنَمٌ صِغَار[2].

---

(١) حَدِيْث: لا غِرَارَ في الصَّلاةِ ولا تَسْلِيْمَ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٧٠ باب ردّ السَّلَام في الصلاة، رقم ٩٢٨، ج١ ص٥٦٩، بِهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ... .

وفسر أبو دَاوُد الحَدِيْث بقوله بعده: (قال أَحْمَد: يَعني – فيما أرىٰ – أن لا تُسَلِّمَ ولا يُسَلَّمَ عليك، ويُغَرِّرُ الرجلُ بصَلاته فينصَرِفُ، وهُو فيها شاكٌّ).

وانظر بهامش السُّنَن تَفْسِيْر الخَطَّابِيّ لكلمة (الغرار).

وكتب في هامش ل: (الغرار: أن يخرج من الصلاة وهو شاكٌّ في تمامها).

الصلاة: هٰكَذَا في ل م، وفي نسخة سُنَن أبي دَاوُد بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٣٤٨.

لٰكِن وردت: (صلاة) في عَوْن المَعْبُوْد عند الشَّرْح بأسفل الصفحة، وفي سُنَن أبي دَاوُد المذكور أعلاه.

(٢) حَدِيْث: رُصُّوا صُفُوفَكم، وقَارِبُوا بينَها... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٩٤ باب تسوية الصفوف، رقم ٦٦٧، ج١ ص٤٣٤ بِهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَنَس بن مَالِك عن رَسُوْل الله ﷺ قال.

[الحَدِيْث] الحادي عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: كانت المرأةُ تكونُ مِقْلَاةً، فتَجْعَلُ علىٰ نفسِها إنْ عاشَ لها وَلَدٌ أَنْ تُهَوِّدَهُ، فلما أُجْلِيَتْ بنو النَّضِيْرِ كان فيهم أبناءُ الأَنْصَارِ، فقالوا: لا نَدَعُ أَبناءَنا، فأَنزلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾.

وقال: المِقْلَاةُ التي لا يَعِيْشُ لها وَلَدٌ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ[1].

كتب الناسخ بهامش ل م: (بين الأعناق) عند كلمة (بالأعناق)، ومعها حـ، أي: في نسخة، ولم يُشر إليها في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٥١.

م: لأرا. وهو تحريف.

وتَفْسِيْر الحَذَف المذكور هو من ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الخَطَّابِيّ في مَعَالِم السُّنَن شرح سُنَن أبي دَاوُد: (الحَذَف: غَنَم سود صغار، يقال إنها أكثر ما تكون باليَمَن).

(١) حَدِيْث: كانت المرأةُ تكونُ مِقْلَاةً... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٢٦ باب في الأسير يُكْرَه علىٰ الإِسْلَام، رقم ٢٦٨٢، ج٣ ص١٣٢، واللفظ له. وفيه: عن ابن عَبَّاس قال... فيهم من أبناء... . قال أبو دَاوُد: المقلاة... .

والآية ٢٥٦ من سورة البقرة.

ل: النظير. م: بني النضير. وكلاهما تحريف.

وهٰذَا الحَدِيْث وإن أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد بهٰذَا اللفظ، فقد نسبه ابنُ دَقِيْق العِيْد إلىٰ النَّسَائِيّ.

ونسبه المُنْذِرِيّ إلىٰ النَّسَائِيّ أَيضاً، كما ورد في عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١١ وذكره محقِّق سُنَن أبي دَاوُد في الهامش.

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: إنْ كانتِ المَرْأَةُ لَتُجِيرُ علىٰ المُسْلِمِيْنَ فَيَجوزُ[1].

[الحَدِيْث] الثالث عشر:

عن عَبْد الله بن بُرَيْدَة عن أبيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مَنِ استعملناهُ علىٰ

وفي تَفْسِيْر ابن كَثِيْر ج١ ص٣١٠ عند تَفْسِيْر الآية: رواه أبو دَاوُد والنَّسَائِيّ... .

وقال السُّيُوْطِيّ في تَفْسِيْره الدُّرّ المَنْثُوْر ج١ ص٣٢٩: (أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيّ...).

لٰكِني لم أجده في سُنَن النَّسَائِيّ المطبوعة التي أعزو إليها هنا، وهي السُّنَن الصُّغْرَىٰ (المُجْتَبَىٰ).

إلَّا أنَّني وجدْتُهُ في السُّنَن الكُبْرَىٰ للنَّسَائِيّ: ٥٤ كتاب التَّفْسِيْر، ٤٤ قوله تعالىٰ: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ - البقرة: ٢٥٦، رقم ١٠٩٨٣، ج١٠ ص٣٦، وفيه: (عن ابن عبَّاس قال: كانت المرأةُ تَجْعَلُ علىٰ نفسها... كان فيهم من أبناء الأَنْصَار قالوا: لا نَدَعُ... ﴿ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾).

وورد بلفظ مقارب في الحَدِيْث الذي قبله في تَفْسِيْر قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ - البقرة: ٢٥٦، رقم ١٠٩٨٢.

(١) **حَدِيْث**: إنْ كانتِ المَرْأَةُ لَتُجِيرُ علىٰ المُسْلِمِيْن فَيَجوزُ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٦٧ باب في أمان المرأة، رقم ٢٧٦٤، ج٣ ص١٩٤. وفيه: عن عَائِشَة قالت... علىٰ المُؤْمِنِيْن فيجوز.

م: فتجوز. وهو تحريف.

والحَدِيْث في:

السُّنَن الكُبْرَىٰ للنَّسَائِيّ: ٥٠ كتاب السِّيَر، ٧٦ إعْطَاء الوَلِيْدَة الأمان، رقم ٨٦٣٠، ج٨ ص٥٧، بدون لفظة (فيجوز).

ونسبه المُنْذِرِيّ للنَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٣٩ وهامش سُنَن أبي دَاوُد.

عَمَلٍ فَرَزَقْناهُ رِزْقاً، فما أَخَذَ بعدَ ذٰلِكَ فهو غُلُوْلٌ[١].

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: ما أُوْتِيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ وما أَمْنَعُكُمُوه، إنْ أَنَا إلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حيثُ أُمِرْتُ[٢].

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عن بُشَيْرِ بنِ يَسَارٍ: أَنَّه سَمِعَ نَفَراً من أَصحابِ النَّبِيِّ ﷺ قالوا، فَذَكَرَ هٰذَا

---

(١) **حَدِيْث**: مَنِ استعملناهُ علىٰ عَمَلٍ فَرَزَقْناهُ رِزْقاً... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة والفَيْء، باب في أَرْزَاق العُمَّال، رقم ٢٩٤٣، ج٣ ص٣٥٣، واللفظ له. وفيه: عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ... .

سقط من م: عن أبيه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

عَبْد الله بن بُرَيْدَة بن الحُصَيْب الأَسْلَمِيّ: أبو سَهْل المَرْوَزِيّ. قَاضِي مَرْو، ثِقَة. مات سنة ١٠٥هـ وقيل غير ذٰلِكَ، وقبره بقَرْيَة من قرىٰ مَرْو.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٠٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٥٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٢٥.

بُرَيْدَة بن الحُصَيْب الأَسْلَمِيّ: صَحَابِيّ، أسلم قبل بَدْر، سكن المَدِيْنَة، ثم انتقل إلىٰ البَصْرَة، ثم إلىٰ مَرْو، ومات بها سنة ٦٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٣٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٩٦ وأُسْد الغَابَة ج١ ص١٧٥.

(٢) **حَدِيْث**: ما أُوْتِيْكُمْ مِنْ شيَءٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة والفَيْء، ١٣ باب فيما يلزم الإمَام من أمر الرَّعِيَّة، رقم ٢٩٤٩، ج٣ ص٣٥٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن هَمَّام بن مُنَبِّه قال: هٰذَا ما حَدَّثَنَا به أبو هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله... .

م: خازنه أضعه. وصححت فوقها: خازن أضع. وبجانبها حـ.

الحَدِيْثَ، يعني حَدِيْثاً تَقدَّمَ، قال: فكان النِّصْفُ سِهَامَ المُسْلِمِيْنَ، وسَهْمَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وعَزَلَ النِّصْفَ للمُسْلِمِيْنَ لما يَنُوبُهم مِنَ الأُمور والنَّوَائِبِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد في حُكْم أرض خَيْبَر.

وهو كالذي قَبْله(١).

---

(١) حَدِيْث بُشَيْر بن يَسَار: أَنَّه سَمِعَ نَفَراً من أَصحابِ النَّبِيّ ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة والفَيْء، ٢٤ باب ما جاء في حكم أرض خَيْبَر، رقم ٣٠١١، ج٣ ص٤١١.

ل: عن بشر. وهو تحريف.

يعني حَدِيْثاً تقدم: هٰذَا من كلام ابن دَقِيْق العِيْد موضحاً.

والحَدِيْث الذي تقدم هو: (عن بُشَيْرِ بنِ يَسَارٍ عن سَهْل بن أبي حَثْمَةَ، قال: قَسَمَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ نِصْفَيْن: نِصْفاً لِنَوَائِبِهِ وحَاجَتِهِ، ونِصْفاً بين المُسْلِمِيْن، قَسَمَها بينَهم علىٰ ثَمَانِيَة عشرَ سَهْماً)، رقم ٣٠١٠، ص٤١٠ من سُنَن أبي دَاوُد.

وانظر كلام الخَطَّابِيّ في هٰذَيْنِ الحَدِيْثَيْن.

ل م: وغزل النصف. وهو تحريف.

هٰكَذَا في ل م: ينوبهم. وفي السُّنَن: ينوبه. وهي كذٰلِكَ في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٢٠.

سقط من م: وهو كالذي قبله. وهي من كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بُشَيْر بن يَسَار: الحَارِثِيّ الأَنْصَارِيّ مَوْلَاهُم المَدَنِيّ، رَوَىٰ عن أَنَس وجَابِر ورَافِع بن خَدِيْج، قال ابن سَعْد: كان شَيْخاً كَبِيْراً فقيهاً. وقال النَّسَائِيّ: ثِقَة. وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٧٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٠٤ وأَسْمَاء التَّابِعِيْن للدَّارَقُطْنِيّ رقم ١٤٣ والتَّارِيْخ الكَبِيْر للبُخَارِيّ ج١ ق٢ ص١٣٢.

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: لولا آخِرُ المُسْلِمِيْنَ ما فَتَحْتُ قَرْيَةً إلَّا قَسَّمْتُهَا كما قَسَّمَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ.

وهو كالذي قَبْله(١).

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: صام النَّبِيُّ ﷺ في السَّفَرِ وأَفْطَرَ.

أَخْرَجَهُ ابنُ مَاجَه(٢).

خَيْبَر: الموضع المشهور الذي غزاه النَّبِيُّ ﷺ، علىٰ ثَمَانِيَة بُرُدٍ من المَدِيْنَة من جهة الشَّام، تطلق علىٰ الوِلَايَة، وكان بها سبعة حُصُون لليَهُوْد، وحولها مزارع ونخل. والخَيْبَر بلِسَان اليَهُوْد: الحِصْن.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص٤٩٤ ومُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص٤٠٩.

(١) **حَدِيْث:** لولا آخِرُ المُسْلِمِيْن ما فَتَحْتُ قَرْيَة... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة والفَيْء، ٢٤ باب ما جاء في حكم أرض خَيْبَر، رقم ٣٠٢٠، ج٣ ص٤١٥، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عُمَر قال... .

م: ما فتحنا قرية. وما أثبتناه: (فتحتُ) من ل وسُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٢٢.

وهو كالذي قبله: هٰذَا من كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُٱللَّهُ. والحَدِيْث الذي قبله هو: (عن ابن شِهَاب قال: خَمَّسَ رَسُوْلُ الله ﷺ خَيْبَرَ، ثم قَسَّمَ سَائِرَها علىٰ مَنْ شَهِدَها ومَنْ غاب عنها من أهل الحُدَيْبِيَة).

(٢) **حَدِيْث:** صام النَّبِيُّ ﷺ في السَّفَرِ وأَفطَرَ، في:

سُنَن ابن مَاجَة: ٧ كتاب الصيام، ١٠ باب ما جاء في الصوم في السفر، رقم ١٦٦١، ج١

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عن أُسَامَةَ بنِ شَرِيْكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وأَصحابُهُ كأَنَّما علىٰ رُؤُوْسِهِمُ الطَّيْرُ، فَسَلَّمْتُ ثم قَعَدْتُ، فجاء الأَعرابُ من هٰهُنَا وهٰهُنَا، فقالوا: يا رَسُوْلَ اللهِ، أَنَتَدَاوىٰ؟ فقال: تَدَاوَوْا، فإنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يَضَعْ دَاءً إلَّا وَضَعَ له دَواءً، غيرَ دَاءٍ وَاحِدٍ: الهَرَمُ[1].

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عن ثَابِت بنِ وَدِيْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ في جَيْشٍ فأَصَبْنا ضِبَاباً، قال: فَشَوَيْتُ منها ضَبّاً، فأَتَيْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ، فوَضَعْتُه بينَ يدَيْهِ، قال: فأَخَذَ عُوداً فَعَدَّ بِهِ

ص٥٣١. وفيه: عن ابن عَبَّاس قال: صام رَسُوْلُ اللهِ ﷺ... .

(١) حَدِيْث أُسَامَةَ بنِ شَرِيْكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وأَصحابُهُ كأَنَّما... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٢ كتاب الطِّبّ، ١ باب في الرَّجُل يتداوىٰ، رقم ٣٨٥٥، ج٤ ص١٩٢، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أُسَامَة بن شَرِيْك قال: أَتيتُ... .

م: أنتداوا. وهو تحريف.

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٩ كتاب الطِّبّ، ٢ باب ما جاء في الدواء والحَثّ عليه، رقم ٢٠٣٩، ج٦ ص٢٣٩، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٣١ كتاب الطِّبّ، ١ باب ما أنزل الله داء...، رقم ٣٤٣٦، ج٢ ص١١٣٧.

أُسَامَة بن شَرِيْك: الثَّعْلَبِيّ من بني ثَعْلَبَةَ بن سَعْد. له صُحْبة وأَحادِيْث، تفرَّد بالرِّوَايَة عنه زِيَاد بن عِلَاقَة علىٰ الصَّحِيْح.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢١٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٣ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٦٦.

أَصابعَهُ، ثم قال: إنَّ أُمَّةً مِن بني إسرائيلَ مُسِخَتْ دَوَابَّ في الأَرضِ، وإنِّي لا أَدري أَيُّ الدَّوَابِّ هي؟ فَلم يَأكلْ ولم يَنْهَ[1].

[الحَدِيْث] العشرون:

عن إِيَاسِ بنِ عَبْدٍ المُزَنِيّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ فَضْلِ الماءِ[2].

---

(١) **حَدِيْث**: كُنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ في جَيْشٍ فأَصَبْنا ضِباباً... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢١ كتاب الأطعمة، ٢٨ باب في أكل الضَّبّ، رقم ٣٧٩٥، ج٤ ص١٥٤، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن ثَابِت بن وَدِيْعَةَ قال: كنا مع رَسُوْل الله ﷺ... أَيّ الدَّوابّ هي، قال: فلم يأكل... .

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الصيد، باب الضَّبّ، ج٧ ص١٩٩.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٨ كتاب الوَلِيْمَة، اللَّحْمَان، ٣٢ لحم الضَّبِّ، رقم ٦٦١٧، ج٦ ص٢٢٦.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٨ كتاب الصيد، ١٦ باب الضَّبّ، رقم ٣٢٣٨، ج٢ ص١٠٧٨.

ثَابِت بن وَدِيْعَة: ويقال: ابن يَزِيْد بن وَدِيْعَة، الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ، أبو سَعِيْد المَدَنِيّ. له ولأبيه صُحْبة، شَهِدَ خَيْبَر، ثم شَهِدَ صِفِّيْن مع عَلِيّ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١١٧ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٢٣٣ وتَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٤١١.

(٢) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ فَضْلِ الماءِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٦٣ باب في بيع فَضْل الماء، رقم ٣٤٧٨، ج٣ ص٧٥١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن إِيَاسِ بن عَبْدٍ أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نهىٰ... .

وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ من طريق أبي دَاوُد، وباللفظ نفسه وزِيَادَة في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب البُيُوْع، بيع فَضْل الماء، ج٧ ص٣٠٧.

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عن ابنِ عَبَّاسٍ عن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّه سَأَلَ عن قَضِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ في ذٰلِكَ، أَي: في دِيَة الجَنِينِ، فقام حَمَلُ بنُ مَالِكٍ فقال: كنتُ بينَ امرأتينِ، فَضَرَبَتْ إحْداهُما الأُخرىٰ بِمِسْطَحٍ فَقَتَلَتْهَا وجَنِينَها، فَقَضَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في جَنِينِها بِغُرَّةٍ، وأَنْ تُقْتَلَ[1].

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ٩٠ بيع فضل الماء، رقم ٦٢١٣-٦٢١٤، ج٦ ص٧٩.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ أبواب البُيُوْع، ٤٤ باب ما جاء في بيع فَضْل الماء، رقم ١٢٧١، ج٤ ص٢٧٢، وقال حَسَن صَحِيْح.

إِيَاس بن عَبْدٍ المُزَنِيّ: أبو عَوْف. له صُحْبة، رَوَىٰ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه نهىٰ عن بيع الماء، قال الأَزْدِيّ وابن عَبْد البَرّ: تفرَّد بالرِّوَايَة عنه أبو المِنْهَال عَبْد الرَّحْمٰن بن مُطْعِم، قال البَغَوِيّ في المُعْجَم: لا أعلمه رَوَىٰ حَدِيْثاً مُسْنَداً غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٨٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٨٧ وأُسْد الغَابَة ج١ ص١٥٦ وتَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٣٠١.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّه سَأَلَ عن قَضِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ في ذٰلِكَ، أَي: في دِيَة الجَنِينِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٣ كتاب الدِّيَات، ٢١ باب دِيَة الجَنين، رقم ٤٥٧٢، ج٤ ص٦٩٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: (... عُمَر أنه سأل... مَالِك بن النَّابِغَة...)، وكذا في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٣١٧.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن ابن مَاجَة: كتاب الدِّيَات، باب دِيَة الجَنين، رقم ٢٦٤١، ج٢ ص٨٨٢.

أي في دِيَة الجَنين: هو من كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُٱللَّهُ للتَّوْضِيْح.

في هامش ل، أمام سطر (حَمَل بن مَالِك...) كتب الناسخ: النابغة، ومعها حـ.

[الحَدِيْث] الثاني والعشرون:

عن عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِث بن جَزْء الزُّبَيْدِيّ قال: أَنا أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: لا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُم مُستقبِلَ القِبْلَةِ. وأنا أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَ الناسَ بذٰلِكَ[1].

[الحَدِيْث] الثالث والعشرون:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: ما كان ضَحِكُ رَسُوْلِ الله ﷺ إِلَّا تَبَسُّماً.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[2].

المِسْطَح: عُودٌ من أَعْوَاد الخِبَاء. ذكره أبو دَاوُد في السُّنَن عن أبي عُبَيْد.

حَمَل بن مَالِك: بن النَّابِغَة الهُذَلِيّ، أبو نَضْلة. صَحَابِيّ نزل البَصْرَة، رَوَىٰ عنه عَبْد الله بن عَبَّاس.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج٣ ص٣٥ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج١ ص٢٠١ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٥٢.

(١) **حَدِيْث:** أَنا أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: لا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُم... إلخ، في:

سُنَن ابن مَاجَة: ١ كتاب الطهارة وسُنَنها، ١٧ باب النهي عن استقبال القِبْلَة بالغائط والبَول، رقم ٣١٧، ج١ ص١١٥، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن يَزِيْد بن أبي حَبِيْب، أنه سمع عَبْد الله بن الحَارِث بن جَزْء الزُّبَيْدِيّ يقول: أنا... .

م: ... ان أول... وان أول... . وهو تحريف.

عَبْد الله بن الحَارِث: بن جَزْء بن عَبْد الله بن مَعْدِيْ كَرِب الزُّبَيْدِيّ، أبو الحَارِث. نزيل مِصْر، له صُحْبة، وهو آخر من مات من الصَّحَابَة بمِصْر سنة ٨٦هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج٥ ص١٧٨ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج١ ص٤٠٧ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٣٧.

(٢) **حَدِيْث:** ما كان ضَحِكُ رَسُوْلِ الله ﷺ إِلَّا تَبَسُّماً، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٥٠ كتاب المَنَاقِب، ٢٢ باب في بَشاشة النَّبِيّ ﷺ، رقم ٣٦٤٥، ج٩ ص٢٥٨.

[الحَدِيْث] الرابع والعشرون:

عن الحْرِثِ بنِ مَالِكِ بنِ البَرْصَاء قال: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ يومَ فَتْحِ مَكَّة: لا تُغْزَىٰ هٰذِهِ بعدَ اليومِ إلىٰ يومِ القِيَامَةِ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصحَّحه(١).

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عن مُطَرِّفِ بنِ عَبْدِ اللهِ بن الشِّخِّيْرِ عن أبيه قال: رأيتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي وفي

م: عنه قال: ما ضحك...، وفي سُنَن التِّرْمِذِيّ: ... عن عَبْد الله بن الحَارِث بن جَزْء قال: ما كان... .

قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث صَحِيْح غَرِيْب.

وفي الهامش ذكر المحقق: تفرَّد به التِّرْمِذِيّ (ذ).

(١) حَدِيْث: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ يومَ فَتْحِ مَكَّة: لا تُغْزَىٰ هٰذِهِ... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٢ كتاب السِّيَر، ٤٥ باب ما جاء ما قال النَّبِيّ ﷺ يوم فتح مَكَّة: إن هٰذِهِ لا تُغْزَىٰ بعد اليوم، رقم ١٦١١، ج٥ ص٣٣٣.

ل: سمعت رسول الله... . وفي السُّنَن: سمعت النَّبِيّ ﷺ يوم فتح مَكَّة يقول... .

قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وفي الهامش ذكر المحقق عن الذخائر: تفرَّد به التِّرْمِذِيّ.

الحَارِث بن مَالِك: بن قَيْس اللَّيْثِيّ، المعروف بابن البَرْصَاء، قيل: هي أُمّه، وقيل: أُمّ أبيه، أخرج له التِّرْمِذِيّ حَدِيْثاً وَاحِداً هو: لا تُغْزَىٰ هٰذِهِ...، صَحَابِيّ. توفي أواخر خِلَافَة مُعَاوِيَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٥٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٤٣ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٣٤٥.

صَدْرِهِ أَزِيْزٌ كأَزِيْزِ الرَّحَىٰ من البُكَاءِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ[1].

---

(١) حَدِيْث: رأيتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يُصَلِّي وفي صَدْرِهِ أَزِيْزٌ كأَزِيْزِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٦١ باب البُكاء في الصلاة، رقم ٩٠٤، ج١ ص٥٥٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن مُطَرِّف عن أبيه قال... .

وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب السَّهْو، باب البُكاء في الصلاة، ج٣ ص١٣، بلفظ مقارب.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣ كتاب السَّهْو، ٩٢ البكاء في الصلاة، رقم ٥٤٩ و٥٥٠، ج١ ص٢٩٢. وأبواب صفة الصلاة، ٤٦٤ البكاء في الصلاة، رقم ١١٣٦، ج٢ ص٤١.

وفي هامش سُنَن أبي دَاوُد: (أَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ والتِّرْمِذِيّ)، وذكر لفظ النَّسَائِيّ.

وفي عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٣٤١: (قال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ).

لٰكِني لم أجده في سُنَن التِّرْمِذِيّ، وإنما وجدته في الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة للتِّرْمِذِيّ، باب ما جاء في بُكاء رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ص١٥٩.

وتقدم هٰذَا الحَدِيْث في ص١٤٣ من هٰذَا الكتاب.

مُطَرِّف بن عَبْد الله: بن الشِّخِّيْر العَامِرِيّ، أبو عَبْد الله البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وعُثْمَان وعَلِيّ وأبي ذَرّ وعَمَّار وعَائِشَة، ثِقَة ذو فَضْل ووَرَع وأَدَب. مات سنة ٩٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٧٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٥٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٨.

عَبْد الله بن الشِّخِّيْر بن عَوْف: العَامِرِيّ. صَحَابِيّ، وعِدَادُه في أهل البَصْرَة، وذكره ابن سَعْد في طبقة مُسْلِمَة الفَتْح.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٢٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٢٥١ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٨٢.

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مَنْ أَحْيَىٰ أَرضاً مَيْتَةً فَهِيَ له.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وقال: حَسَن صَحِيْح(١).

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عن الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: لا حِمَى إلَّا للهِ ولِرَسُوْلِهِ.

قال ابنُ شِهَاب: وبَلغَنِي أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حَمَىٰ النَّقِيْعَ(٢).

---

(١) **حَدِيْث**: مَنْ أَحْيَىٰ أَرضاً مَيْتَةً فَهِيَ له، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٣ كتاب الأَحْكَام، ٣٨ باب ما ذكر في إحياء أرض المَوَات، رقم ١٣٧٩، ج٥ ص٦٨. وفيه: عن جَابِر بن عَبْد الله عن النَّبِيّ... .

ل: أحيا.

م: وقال: حديث صحيح.

(٢) **حَدِيْث**: لا حِمَى إلَّا للهِ ولِرَسُوْلِهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة والفَيْء، ٣٩ باب في الأرض يحميها الإمَام أو الرجل، رقم ٣٠٨٣، ج٣ ص٤٦٠-٤٦١، بهٰذَا اللفظ.

م: عن الصعب بن جثامة أن رسول الله ﷺ... . وكذا في سُنَن أبي دَاوُد.

النَّقِيْع: موضع قرب المَدِيْنَة، حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ لخَيْله.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١٣٨٧ ومُعْجَم البُلْدَان ج٥ ص٣٠١.

الصَّعْب بن جَثَّامَة: بن قَيْس اللَّيْثِيّ الحِجَازِيّ. صَحَابِيّ، رَوَىٰ عنه ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُم. واسم جَثَّامَة وَهْب، وأُمُّه فَاخِتَة بنت حَرْب بن أُمَيَّة، عاش إلىٰ خِلَافَة عُثْمَان علىٰ الأصح.

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عن زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: عَادَنِي رَسُوْلُ الله ﷺ مِنْ وَجَعٍ كان بِعَيْنِي[1].

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: أُدْرِجَ رَسُوْلُ الله ﷺ في ثَوْبِ حِبَرَةٍ، ثم أُخِّرَ عنه[2].

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٤٢١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٦٧ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٩.

ابن شِهَاب: هو الإمَام الزُّهْرِيّ، تقدَّمت ترجمتُه. وهو الذي ورد اسمه في سلسلة رُوَاة هٰذَا الحَدِيْث.

وانظر: نَيْل الأَوْطَار ج٥ ص٣٢٦.

(١) **حَدِيْث** زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: عَادَنِي رَسُوْلُ الله ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٩ باب في العِيَادة من الرَّمَد، رقم ٣١٠٢، ج٣ ص٤٧٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن زَيْد بن أَرْقَم قال... .

زَيْد بن أَرْقَم: بن زَيْد الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ، أبو عَمْرو، غزا مع رَسُوْل الله ﷺ سبعَ عشرةَ غزوةً، ونزل الكُوْفَة، شَهِدَ مع عَلِيّ صِفِّيْن. مات بالكُوْفَة سنة ٦٨هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٣٩٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٧٢ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٢١٩.

(٢) **حَدِيْث**: أُدْرِجَ رَسُوْلُ الله ﷺ في ثَوْبِ حِبَرَةٍ، ثم أُخِّرَ عنه، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٣٤ باب في الكَفَن، رقم ٣١٤٩، ج٣ ص٥٠٦، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عَائِشَة قالت: أُدرج النَّبِيُّ ﷺ... .

م: ثم أخرج عنه. وهو تحريف.

الحِبَرَة: بوزن عِنَبَة، ضَرْب من البُرُود اليَمَانِيَّة. / عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٦٩.

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عن ثَوْبَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِدَابَّةٍ، وهو مع الجَنَازةِ، فأَبَىٰ أَنْ يَركبَها، فلما انصرفَ أُتِيَ بدَابَّةٍ فَرَكِبَ، فقِيل له، فقال: إنَّ الملائكةَ كانت تَمْشِي فلم أَكُنْ لِأَرْكَبَ وهم يَمْشُون، فلما ذَهَبوا رَكِبْتُ[1].

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: صَلَّىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ علىٰ جَنَازَةٍ فقالَ: اللهمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا ومَيِّتِنَا، وصَغِيْرِنَا وكَبِيْرِنَا، وذَكَرِنَا وأُنْثَانَا، وشَاهِدِنَا وغائِبِنَا، اللهمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ علىٰ الإيمانِ، ومَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ علىٰ الإسْلَامِ، اللهمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، ولا تُضِلَّنَا بَعدَهُ[2].

---

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بدَابَّةٍ، وهو مع الجَنَازةِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٤٨ باب الرُّكُوب في الجَنَازة، رقم ٣١٧٧، ج٣ ص٥٢١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن ثَوْبَان أَنَّ رَسُوْل الله... .

ثَوْبَان بن بُجْدُد: أبو عَبْد الله الهَاشِمِيّ، مَوْلَىٰ النَّبِيّ ﷺ، صَحِبَه ولَازَمَه، وخرج بعده إلىٰ الشَّام، ومات بحِمْص سنة ٥٤هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٠ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٢٤٩.

(٢) **حَدِيْث**: صَلَّىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ علىٰ جَنَازَةٍ فقالَ: اللهمَّ اغْفِرْ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٦٠ باب الدعاء للميت، رقم ٣٢٠١، ج٣ ص٥٣٩، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة قال... .

م: فتوفيه علىٰ الإسلام. وهو تحريف، ولم يُذكر فيه خِلاف في عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٨٨.

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرمِذِيّ: ٨ كتاب الجَنَائِز، ٣٨ باب ما يقول في الصلاة علىٰ الميت، رقم ١٠٢٤،

[الحَدِيْث] الثاني والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيّاً[1].

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لا عَقْرَ في الإِسْلَام.

قال عَبْد الرَّزَّاق: كانوا يَعْقِرُونَ عند القَبْرِ[2].

ج٣ ص٣٩٩.

وسُنَن ابن مَاجَة: ٦ كتاب الجَنَائِز، ٢٣ باب ما جاء في الدعاء في الصلاة علىٰ الجنازة، رقم ١٤٩٨، ج١ ص٤٨٠.

(١) **حَدِيْث**: كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيّاً، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٦٤ باب في الحَفَّار يجد العظم هل يَتَنَكَّب ذٰلِكَ المكان؟، رقم ٣٢٠٧، ج٣ ص٥٤٣-٥٤٤، بهٰذَا اللفظ، وفيه: عن عَائِشَة أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ... .

وأَخْرَجَهُ ابن مَاجَه من طريق حَدِيْث أَبِي دَاوُد، في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٦ كتاب الجَنَائِز، ٦٣ باب في النهي عن كسر عظام الميت، رقم ١٦١٦، ج١ ص٥١٦، باللفظ نفسه. وفيه: عن عَائِشَة قالت: قال رَسُوْل الله ﷺ... .

(٢) **حَدِيْث**: لا عَقْرَ في الإِسْلَام... إلخ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٧٤ باب كراهية الذَّبح عند القَبر، رقم ٣٢٢٢، ج٣ ص٥٥٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَنَس قال... عند القَبر بَقَرَةً أو شَاةً.

ل: وكانوا.

ل م: يعقرون علىٰ. وشطب الناسخ (علىٰ) وكتب في الهامش (عند)، ومعها صح، في النسختين.

ل: علىٰ البقر. وشطب الناسخ (البقر) وصححها (القبر) في الهامش.

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عن عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ حَلَفَ علىٰ يَمِينٍ مَصْبُوْرَةٍ كاذباً، فَلْيَتَبَوَّأْ بوجهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النارِ(١).

[الحَدِيْث] الخامس والثلاثون:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: أَنَّ امْرأَةً رَكِبَتِ البَحْرَ فَنَذَرَتْ إنْ نَجَّاها اللهُ أَنْ تَصومَ شَهْراً، فَنَجَّاها اللهُ، فلم تَصُمْهُ حتىٰ ماتتْ، فجاءت بنتُها أو أُخْتُهَا إلىٰ رَسُوْلِ الله ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَصومَ عنها.

عَبْد الرَّزَّاق بن هَمَّام: بن نَافِع الحِمْيَرِيّ مَوْلَاهُم، أبو بَكْر الصَّنْعَانِيّ. رَوَىٰ عن السُّفْيَانَيْن وابن جُرَيْج وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أَحْمَد وإسْحَاق وعَلِيّ ويَحْيَىٰ وخَلْقٌ. ثِقَة حافظ مُصَنِّف شهير، عَمِيَ في آخر عُمْره فَتَغَيَّر. مات سنة ٢١١هـ. له المُصَنَّف.

تَهْذِيب الكَمَال ج٤ ص٤٩٨ وتَهْذِيب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣١٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٠٥ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٦٤.

(١) **حَدِيْث:** مَنْ حَلَفَ علىٰ يَمِينٍ مَصْبُوْرَةٍ كاذباً، فَلْيَتَبَوَّأْ بوجهِهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٦ كتاب الأيمان والنُّذُور، ١ باب التغليظ في الأيمان الفاجرة، رقم ٣٢٤٢، ج٣ ص٥٦٤، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عِمْرَان بن حُصَيْن قال... .

اليَمِيْن المَصْبُوْرَة: هي اللازمة لصاحبها من جهة الحكم، فيصبر من أجلها، أي: يحبس. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ.

عِمْرَان بن حُصَيْن: بن عُبَيْد بن خَلَف الخُزَاعِيّ، أبو نُجَيْد. أسلم عام خَيْبَر، صَحَابِيّ جَلِيْل، رَوَىٰ عنه ابنه نُجَيْد وأبو رَجَاء العُطَارِدِيّ وابن سِيْرِيْن والحَسَن وغيرهم، نَزَلَ البَصْرَةَ وكان قَاضِياً بها، ومات بها سنة ٥٢هـ.

تَهْذِيب الكَمَال ج٥ ص٤٨١ وتَهْذِيب التَّهْذِيْب ج٨ ص١٢٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٨٢ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٣٧.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ[١].

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عن قَيْسِ بنِ أبي غَرَزَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كُنَّا في عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ نُسَمَّىٰ السَّمَاسِرَةَ، فَمَرَّ بنا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَسَمَّانا باسمٍ هو أَحسَنُ منه، فقال: يا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إنَّ البَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ والحَلِفُ، فَشُوْبُوْهُ بالصَّدَقَةِ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ، وصحَّحه التِّرْمِذِيُّ[٢].

---

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ امْرأَةً رَكِبَتِ البَحْرَ فَنَذَرَتْ... إلخ، في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الأيمان والنُّذُور، من نذر أن يصوم ثم مات قبل أن يصوم، ج٧ ص٢٠، لٰكِن بلفظ مقارب وهو:

(عن ابن عَبَّاس قال رَكِبَت امرأةٌ البَحْرَ، فنذرت أن تصومَ شهراً، فماتت قبل أن تصومَ، فأَتَتْ أُخْتُهَا النَّبِيَّ ﷺ، وذكرت ذٰلِكَ له، فأمرها أن تصومَ عنها).

ولفظ سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ) في:

سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٦ كتاب الأيمان والنذور - كتاب النذور، ٣٤ من نذر أن يصوم ثم مات قبل أن يصوم، رقم ٤٧٣٩، ج٤ ص٤٥٣، وفيه: (... فذكرتُ ذٰلِكَ...).

إلَّا أن اللفظ الذي أورده ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللهُ هو في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٦ كتاب الأيمان والنُّذُور، ٢٥ باب في قَضَاء النَّذْر عن الميِّت، رقم ٣٣٠٨، ج٣ ص٦٠٤، وفيه: عن ابن عَبَّاس: أَنَّ امرأةً... فلم تصم... فجاءت ابنتها... .

وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٣٤: ابنتها. وفي نسخة: بنتها.

م: وأختها. وليس بصواب.

(٢) **حَدِيْث:** كُنَّا في عَهْدِ رَسُوْل اللهِ ﷺ نُسَمَّىٰ السَّمَاسِرَةَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع، ١ باب في التجارة يخالطها الحَلِف واللَّغْو، رقم ٣٣٢٦،

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

عن مُحَارِبٍ قال: سَمِعْتُ جَابِرَ بنَ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: كان لي علىٰ النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وزَادَنِي.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ[1].

ج٣ ص٦٢٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن قَيْس بن أبي غَرَزَةَ قال... .

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ٤ باب ما جاء في التجار وتسمية النَّبِيّ ﷺ إياهم، رقم ١٢٠٨، ج٤ ص٢٠٥، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الأيمان والنُّذُور، في اللَّغْو والكذِب، ج٧ ص١٥.

وكتاب البُيُوْع، في الأمر بالصَّدَقَة لمن لم يعتقد اليمين بقلبه في حال بيعه، ج٧ ص٢٤٧.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٦ كتاب الأيمان والنذور، ٢٢ الحَلِفُ والكَذِبُ لمن لم يَعْتَقِدِ اليمينَ بقلبه. و٢٣ اللغو والكذب، رقم ٤٧٢٠-٤٧٢٣، ج٤ ص٤٤٥-٤٤٦.

و٣٠ كتاب البُيُوْع، ٧ الأمر بالصَّدَقَة لمن لم يعقدِ اليمين بقلبه في حال بيعه، رقم ٦٠١٢، ج٦ ص١٠.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١٢ كتاب التجارات، ٣ باب التَّوَقِّي في التجارة، رقم ٢١٤٥، ج٢ ص٧٢٥.

قَيْس بن أبي غَرَزَةَ الغِفَارِيّ: صَحَابِيّ نزل الكُوْفَة. تفرَّد بالرِّوَايَة عنه أبو وائل شَقِيق بن سَلَمَة.

تَهْذِيب التَّهْذِيْب ج٨ ص٤٠١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٢٩ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٢٢٣.

(١) **حَدِيْث:** كان لي علىٰ النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وزَادَنِي، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ١١ باب في حسن القَضَاء، رقم ٣٣٤٧، ج٣ ص٦٤٢، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... جَابِر بن عَبْد الله قال... .

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: مَنْ أَقَالَ مُسْلماً أَقَاله اللهُ عَزَّ وجَلَّ عَثْرَتَهُ[1].

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عن حَكِيْم بن حِزَام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: يا رَسُوْلَ اللهِ يَأتيني الرَّجُلُ فَيُريدُ مِنِّي البَيْعَ ليسَ عندي، أَفَأَبْتَاعُهُ له من السُّوقِ؟ فقال: لا تَبِعْ ما ليسَ عِندَكَ.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب البُيُوْع، الزِّيَادَة في الوزن، ج٧ ص٢٨٣-٢٨٤.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ٥٤ الزِّيَادَة في الوزن، رقم ٦١٣٩، ج٦ ص٥٢.

مُحَارِب بن دِثَار: بن كُرْدُوس السَّدُوْسِيّ، أبو دِثَار الكُوْفِيّ. القَاضِي، رَوَىٰ عن ابن عُمَر وجَابر وغيرهما، ورَوَىٰ عنه عَطَاء بن السَّائِب والأَعْمَش وشَرِيْك ومِسْعَر وخَلْقٌ. وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وابنُ مَعِيْن وأبو زُرْعَة وأبو حَاتِم ويَعْقُوْب بن سُفْيَان والنَّسَائِيّ. مات سنة ١١٦هـ وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٣٠ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١٠.

(١) **حَدِيْث:** مَنْ أَقَالَ مُسْلماً أَقَاله اللهُ عَزَّ وجَلَّ عَثْرَتَهُ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٥٤ باب في فضل الإقالة، رقم ٣٤٦٠، ج٣ ص٧٣٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة قال... أقاله الله عثرته.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن ابن مَاجَه: ١٢ كتاب التجارات، ٢٦ باب الإقالة، رقم ٢١٩٩، ج٢ ص٧٤١.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ[١].

[الحَدِيْث] الأربعون:

عن جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لا تُرْقِبُوا ولا تُعْمِرُوا، فمَنْ أُرْقِبَ شَيئاً أو أُعْمِرَهُ فهُوَ لِوَرَثَتِهِ[٢].

---

(١) **حَدِيْث** حَكِيْم بن حِزَام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: يا رَسُوْلَ اللهِ يَأتيني الرَّجُلُ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٧٠ باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم ٣٥٠٣، ج٣ ص٧٦٨-٧٦٩ بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن حَكِيْم بن حِزَام قال... .

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ١٩ باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم ١٢٣٢، ج٤ ص٢٢٨.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب البُيُوْع، بيع ما ليس عند البائع، ج٧ ص٢٨٩.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ٦١ بيع ما ليس عند البائع، رقم ٦١٦٢، ج٦ ص٥٩.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١٢ كتاب التجارات، ٢٠ باب النهي عن بيع ما ليس عندك...، رقم ٢١٨٧، ج٢ ص٧٣٧.

حَكِيْم بن حِزَام: بن خُوَيْلِد بن أَسَد الأَسَدِيّ، أبو خَالِد المَكِّيّ. عَمَّتُه خَدِيجةُ أُمّ المُؤْمِنِيْن، أسلم يوم الفَتْح، صَحَابِيّ فاضل، كان من سادات قُرَيْش في الجاهلية والإِسْلَام. مات سنة ٥٤هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٤٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٤ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٤٠ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص٥٣.

(٢) **حَدِيْث**: لا تُرْقِبُوا ولا تُعْمِرُوا... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٨٨ باب من قال فيه: ولِعَقِبِهِ، رقم ٣٥٥٦،

. . . .

ج٣ ص٨٢٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن جَابِر أن النَّبِيّ ﷺ... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتبَىٰ): كتاب العُمْرَىٰ، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جَابِر في العُمْرَىٰ، ج٦ ص٢٧٣.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٧ كتاب العُمْرَىٰ، ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جَابِر في العُمْرَىٰ، رقم ٦٥٢٧، ج٦ ص١٩٣.

القِسم الخامس

في أَحَاديْث رواها قومٌ خَرَّجَ عنهم البُخَارِيُّ في الصَّحِيْح ولم يُخَرِّج عنهم مُسْلِم رَحِمَهُمَا اللّه[1] أو خَرَّجَ لهم[2] مع الاقتران بالغير والمُرَاد بهم من دون الصَّحَابَة

الحَدِيْث الأول:

عن عَمْرِو بن عَبَسَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّىٰ بنا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إلىٰ بَعيرٍ من المَغْنَم، فلما سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِن جَنْب البَعيرِ، ثم قال: ولا يَحِلُّ لي من غَنَائِمِكُم مِثْلُ هٰذِهِ إِلَّا الخُمُسَ، والخُمُسُ مَردودٌ فيكم[3].

---

(١) سقط من م: رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

(٢) ل م: لهم، وكتب مصحح م فوقها: عنهم، ومعها خ.

(٣) **حَدِيْث**: صَلَّىٰ بنا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إلىٰ بَعيرٍ من المَغْنَم... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٦١ باب في الإمَام يستأثر بشيء من الفَيْء لنفسه، رقم ٢٧٥٥، ج٣ ص١٨٨، بهٰذَا اللفظ.

ل م: مثل هذه. لٰكِن في سُنَن أبي دَاوُد: مثل هٰذَا. ولم يُذكر فيه خِلافٌ في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٣٦.

عَمْرو بن عَبَسَة: بن عَامِر السُّلَمِيّ، أبو نَجِيح. أسلم قديماً بمَكَّة، وكان أَخا أبي ذَرّ لأُمِّهِ، صَحَابِيّ مشهور، نزل الشَّام. توفي في أواخر خِلَافَة عُثْمَان بحِمْص.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٤٣٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٦٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٣ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٢٠.

الحَدِيْث الثاني:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ عن الحَسَن والحُسَيْن كَبْشاً كَبْشاً[1].

الحَدِيْث الثالث:

عن عِيَاض بن حِمَار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أَهْديتُ للنَّبِيِّ ﷺ ناقةً، فقال: أَسْلَمْتَ؟ قلتُ: لا. قال: إنِّي نُهِيْتُ عن زَبْدِ المُشْرِكِيْن[2].

---

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ عن الحَسَن والحُسَيْن كَبْشاً كَبْشاً، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الأضاحي، ٢١ باب في العَقِيْقة، رقم ٢٨٤١، ج٣ ص٢٦١، بهٰذَا اللفظ، وفيه: عن ابن عَبَّاس أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عَقَّ عن الحَسَن والحُسَيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... . وكذا في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٦٦.

والحَدِيْث في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): العَقِيْقة ج٧ ص١٦٦ بلفظ: (عن ابن عَبَّاس قال: عَقَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن الحَسَن والحُسَيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بكبشَين كبشَين).

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٣ كتاب العَقِيْقة، ٥ كم يُعَقُّ عن الجارية، رقم ٤٥٣١، ج٤ ص٣٧٢.

الحَسَن والحُسَيْن: هما سِبطَا رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ورَيْحَانَتَاهُ، وَلَدَا عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وأُمُّهُمَا فَاطِمَةُ الزَّهْرَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنت رَسُوْلِ اللهِ ﷺ.

(٢) **حَدِيْث:** أَهْديتُ للنَّبِيِّ ﷺ ناقةً... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة والفَيْء، ٣٥ باب في الإمَام يَقبل هدايا المُشْرِكِيْن، رقم ٣٠٥٧، ج٣ ص٤٤٢، وفيه: ... فقلت (وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٣٨: قلتُ) لا، فقال النَّبِيّ ﷺ: إني... .

والحَدِيْث بلفظٍ مقاربٍ في:

الحَدِيْث الرابع:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلىٰ البيتِ، فأمرها النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ، وتُهْدِيَ هَدْياً[1].

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٢ كتاب السِّيَر، ٢٤ باب ما جاء في كراهية هدايا المُشْرِكِيْن، رقم ١٥٧٧، ج٥ ص٣٠٣، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح غَرِيْب.

زَبْد المُشْرِكِيْن: هداياهم وعطاؤهم. / هامش سُنَن أبي دَاوُد.

عِيَاض بن حِمَار: المُجَاشِعِيّ التَّمِيْمِيّ. سكن البَصْرَة، صَحَابِيّ، رَوَىٰ عنه مُطَرِّف ويَزِيْد ابنا عَبْد الله بن الشِّخِّيْر والعَلَاء بن زِيَاد والحَسَن البَصْرِيّ وغيرهم. عاش إلىٰ حدود الخمسين.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٢٠٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٩٥ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٦٢ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٥٣٦.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلىٰ البيتِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٦ كتاب الأيمان والنُّذُور، ٢٣ باب من رأىٰ عليه كفَّارة إذا كان في معصية، رقم ٣٢٩٦، ج٣ ص٥٩٨، بهٰذَا اللفظ، وفيه: عن ابن عَبَّاس: أن أُخْت عُقْبَة بن عَامِر نَذَرَتْ... . ومثله في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٣٢.

عُقْبَة بن عَامِر: بن عَبْس الجُهَنِيّ، أبو حَمَّاد. صَحَابِيّ جَلِيْل. قال أبو سَعِيْد بن يُوْنُس: كان قارئاً عالماً بالفرائض والفِقْه، فصيح اللِّسَان شاعراً كاتباً. وكانت له السَّابِقَة والهِجْرَة. وَلِيَ إِمْرَةَ مِصْر لمُعَاوِيَة سنة ٤٤هـ ثلاث سنين. ومات سنة ٥٨هـ ودفن بالمُقَطَّم بمِصْر.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص١٩٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٤٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٧ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٤١٧ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص٣١٧.

أُخْت عُقْبَة: هي أُمُّ حِبَّان، كما قاله المُنْذِرِيّ والقُطْب القَسْطَلَّانِيّ والحَلَبِيّ كما نقلوه عن ابن مَاكُوْلَا. وتَعَقَّبه الحافظ ابن حَجَر، فقال: لا يعرف اسم أُخْت عُقْبَة هٰذَا، وما نسبه هٰؤُلَاءِ لابن مَاكُوْلَا وَهْمٌ، فإنه إنما نقله عن ابن سَعْد، وابن سَعْد إنما ذكر في طَبَقَات النساء

الحَدِيْث الخامس:

عن إِبْرَاهِيْم السَّكْسَكِيّ عن ابن أبي أَوْفَىٰ: أَنَّ رَجُلاً قال: يا رَسُوْلَ اللهِ عَلِّمْنِي شَيئاً يُجْزِيْنِي عن القُرْآن. فقال: سُبْحَانَ اللهِ، والحمدُ لله، ولا إِلٰه إِلَّا اللهُ، واللهُ أَكْبَرُ.

أَخْرَجَهُ أبو مُحَمَّد بن الجَارُوْد في المُنْتَقَىٰ، وفيه زِيَادَة بعدَ هٰذَا[1].

أُمّ حِبَّان بنت عَامِر بن نابي - بنون وموحدة - ابن زَيْد بن حرام الأَنْصَارِيَّة، وأنه شَهِدَ بَدْراً، وهو مغاير للجُهَنِيّ.

إِرْشَاد السَّارِي ج٣ ص٣٢٨.

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ رَجُلًا قال: يا رَسُوْلَ اللهِ عَلِّمْنِي شَيئاً... إلخ، في:

المُنْتَقَىٰ من السُّنَن المُسْنَدَة عن رَسُوْل الله ﷺ لابن الجَارُوْد ص٧٣، رقم ١٨٩. وفيه: حَدَّثَنَا ابن المُقْرِئِ، قال: ثَنَا سُفْيَان عن مِسْعَرٍ عن إِبْرَاهِيْم السَّكْسَكِيّ، عن ابن أبي أَوْفَىٰ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلاً... فقال: قل سُبْحَانَ الله... والله أكبر. قال سُفْيَان: زاد يَزِيْد أبو خَالِد الوَاسِطِيّ، قال الرَّجُلُ: هٰذَا لِرَبِّي فما لي؟ قال: قُلِ: اللَّهُمَّ اغفرْ لي وارحمْني واهْدِني وعافِني، قال الرَّجُلُ: أَربعٌ لِرَبِّي وأَربعٌ لي.

إِبْرَاهِيْم بن عَبْد الرَّحْمٰن: بن إِسْمَاعِيْل السَّكْسَكِيّ، أبو إِسْمَاعِيْل الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَبْد الله بن أبي أَوْفَىٰ وأبي بُرْدَةَ بن أبي مُوسَىٰ وأبي وائل وغيرهم. قال أَحْمَد: ضعيف، وكان شُعْبَة يُضَعِّفه، وقال النَّسَائِيّ: ليس بذاك القَوِيّ يُكتب حَدِيْثه، وقال ابن عَدِيّ: لم أجد له حَدِيْثاً مُنْكَر المتن، وهو إلىٰ الصدق أقرب منه إلىٰ غيره ويُكتب حَدِيْثه كما قال النَّسَائِيّ، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٣٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٨ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٤٥.

عَبْد الله بن أبي أَوْفَىٰ: واسم أبي أَوْفَىٰ: عَلْقَمَة بن خَالِد بن الحَارِث الأَسْلَمِيّ. شَهِدَ الحُدَيْبِيَّة، وبايع بيعة الرِّضْوَان، رَوَىٰ عنه إِبْرَاهِيْم بن عَبْد الرَّحْمٰن السَّكْسَكِيّ وغيره. وهو آخر من مات بالكُوْفَة من الصَّحَابَة سنة ٨٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٥١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٠٢ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٢١.

الحَدِيْث السادس:

عن عَبْدِ اللهِ بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: لَعَنَ رَسُوْلُ الله ﷺ المُحَلِّلَ والمُحَلَّلَ له.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ والتِّرْمِذِيُّ وصحَّحه(١).

الحَدِيْث السابع:

عن أَحْمَر بن جَزْء صاحب رَسُوْلِ الله ﷺ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان إذا سَجَدَ جَافَىٰ عَضُدَيْه عن جَنْبَيْهِ حتىٰ نَأْوِيَ له.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد وابنُ مَاجَه(٢).

ابن الجَارُوْد: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن عَلِيّ بن الجَارُوْد النَّيْسَابُوْرِيّ. المجاور بمَكَّة. له كتاب المُنْتَقَىٰ في الأَحْكَام. كان من العُلَمَاء المتقِنين المُجَوِّدين. توفي سنة ٣٠٧هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٧٩٤ والأَعْلَام ج٤ ص١٠٤.

(١) **حَدِيْث**: لَعَنَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ المُحَلِّلَ والمُحَلَّلَ له، في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الطلاق، باب إحلال المطلقة ثلاثاً، ج٦ ص١٤٩، وهو جزء من حَدِيْث بهٰذَا اللفظ.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٢٢ كتاب الطلاق، ١٤ في إحلال المطلقة ثلاثاً...، رقم ٥٥٧٩، ج٥ ص٢٥٨.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ٩ كتاب النكاح، ٢٧ باب ما جاء في المُحِلِّ والمُحَلَّلِ له، رقم ١١٢٠، ج٤ ص٨١، بلفظ: (... المُحِلّ والمُحَلَّل له)، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

(٢) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كان إذا سَجَدَ جَافَىٰ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٥٨ باب صفة السجود، رقم ٩٠٠، ج١ ص٥٥٥، بهٰذَا اللفظ.

والحَدِيْث بلفظٍ آخر في:

الحَدِيْث الثامن:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن لَبَنِ الجَلَّالَة.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد[1].

الحَدِيْث التاسع:

عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ بينَ يَدَيِّ الساعةِ فِتَناً كَقِطَعِ الليلِ المُظْلِمِ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فيها مُؤْمِناً، ويُمْسِي كَافِراً، ويُمْسِي مُؤْمِناً، ويُصْبِحُ كَافِراً. القَاعِدُ فيها خَيْرٌ من القائمِ، والماشي فيها خَيْرٌ من السَّاعي، فكَسِّرُوا قِسِيَّكم، وقَطِّعُوا أَوتَارَكم، واضْرِبُوا سُيوفَكم بالحِجَارة، فإنْ دُخِلَ - يعني: علىٰ أَحَدٍ منكم - فَلْيَكُنْ كخَيْرِ ابْنَيْ آدَمَ.

سُنَن ابن مَاجَه: ٥ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ١٩ باب السجود، رقم ٨٨٦، ج١ ص٢٨٧.

نأوي له: نشفق عليه ونَرِقُّ له. / هامش سُنَن أبي دَاوُد.

أَحْمَر بن جَزْء: ويقال: ابن سواء بن جَزْء، السَّدُوْسِيّ. صَحَابِيّ، عِدَادُه في البَصْرِيِّيْن، تفرَّد الحَسَن البَصْرِيّ بالرِّوَايَة عنه، قالوا: له حَدِيْث وَاحِد في السجود، قال ابن حَجَر: قلت: ساق له البارودي في مَعْرِفَة الصَّحَابَة حَدِيْثاً آخر.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٩ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٥٣.

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن لَبَنِ الجَلَّالَة، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢١ كتاب الأطعمة، ٢٥ باب النهي عن أكل الجَلَّالَة وألبانها، رقم ٣٧٨٦، ج٤ ص١٤٩. وفيه: عن ابن عَبَّاس أن النَّبِيّ... .

الجَلَّالَة: هي الإبل التي يكون غالبُ عَلَفِها الجِلَّة، وهي العَذِرَة. / مَعَالِم السُّنَن.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وابنُ مَاجَه(١).

الحَدِيْث العاشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: مَنْ خَبَّبَ زوجةَ امْرِئٍ أو مَمْلُوْكَهُ فليس مِنَّا.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ(٢).

---

(١) **حَدِيْث**: إنَّ بين يَدَيِّ الساعةِ فِتَناً كَقِطَعِ الليلِ المُظْلِم... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٩ كتاب الفِتَن والملاحم، ٢ باب في النهي عن السَّعْي في الفِتْنَة، رقم ٤٢٥٩، ج٤ ص٤٥٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ قال... .

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٤ كتاب الفِتَن، ٣٣ باب ما جاء في اتخاذ سَيْف من خَشَب في الفِتْنَة، رقم ٢٢٠٥، ج٦ ص٣٦٠، وقال: حَدِيْث حَسَن غَرِيْب صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٣٦ كتاب الفِتَن، ١٠ باب التثبُّت في الفِتْنَة، رقم ٣٩٦١، ج٢ ص١٣١٠.

(٢) **حَدِيْث**: مَنْ خَبَّبَ زوجةَ امْرِئٍ أو مَمْلُوْكَهُ فليس مِنَّا، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٣٥ باب فيمن خَبَّبَ مَمْلُوْكاً علىٰ مولاه، رقم ٥١٧٠، ج٥ ص٣٦٥، بهٰذَا اللفظ، وفيه: عن أبي هُرَيْرَة قال... .

م: أو مملوكته فليس منا.

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥١ كتاب عِشْرَةِ النساء، ٨٠ من أفسد امرأةً علىٰ زوجها، رقم ٩١٧٠، ج٨ ص٢٨٢.

ولم يرد في سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ).

[الحَدِيْث] الحادي عشر:

عن عِكْرِمَةَ قال: سَمِعْتُ الحَجَّاجَ بنَ عَمْرٍو الأَنْصَارِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: مَنْ كُسِرَ أو عَرِجَ فقد حَلَّ، وعليه الحَجُّ من قَابِلٍ.

قال عِكْرِمَةُ: فسألتُ ابنَ عَبَّاسٍ وأبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عن ذٰلِكَ، فقالا: صَدَقَ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ.

وفي رِوَايَةٍ: مَنْ عَرِجَ أو كُسِرَ أو مَرِضَ(١).

قال المُنْذِرِيّ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / انظر: عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥٠٨، وهامش سُنَن أبي دَاوُد.

والمُنْذِرِيّ يريد أن النَّسَائِيّ أَخْرَجَهُ في السُّنَن الكُبْرَىٰ.

خَبَّبَ: أفسد وخَدَعَ. / مَعَالِم السُّنَن.

(١) حَدِيْث: مَنْ كُسِرَ أو عَرِجَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٥ كتاب المناسك (الحج)، ٤٤ باب الإِحْصَار، رقم ١٨٦٢، ج٢ ص٤٣٣، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... الأَنْصَارِيّ قال... سألت ابن عَبَّاس وأبا هُرَيْرَة عن ذٰلِكَ... .

م: ... وأبا هريرة عن ذلك... . كما في سُنَن أبي دَاوُد.

وانظر الحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٧ كتاب الحج، ٩٦ باب ما جاء في الذي يُهِلُّ بالحَجِّ فيُكْسَرُ أو يَعْرَج، رقم ٩٤٠، ج٣ ص٣٠٧. وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الحَجّ، فيمن أُحْصِرَ بعدوّ، ج٥ ص١٩٨.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٨ كتاب المناسك، ١٠٣ فيمن أُحْصِرَ بغير عدوٍ، رقم ٣٨٣٠، ج٤ ص٩٥.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٥ كتاب المناسك، ٨٥ باب المُحْصِر، رقم ٣٠٧٧، ج٢ ص١٠٢٨.

ورِوَايَة: (من عَرِج أو كُسِر أو مَرِض) في:

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: اعْتَمَرَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أَربَعَ عُمَرٍ: عُمْرَةً بالحُدَيْبِيَّة، والثانيةَ حين تَوَاطَؤُوا على عُمْرَةِ قَابِلٍ، والثالثةَ مِن الجِعْرَانَةِ، والرابعةَ التي قَرَنَ مع حَجَّتِهِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وابنُ مَاجَه.

وذكر التِّرْمِذِيُّ: أَنَّه رُوِيَ مُرْسَلاً(١).

سُنَن أبي دَاوُد: ٥ كتاب المناسك (الحَجّ)، ٤٤ باب الإحْصَار، رقم ١٨٦٣، ج٢ ص٤٣٤ بلفظ: من كُسِر أو عَرِج أو مَرِض.

وفي سُنَن ابن مَاجَة (رقم ٣٠٧٨): (من كُسِر أو مَرِض أو عَرِج).

الحَجَّاج بن عَمْرو: بن غَزِيَّة الأَنْصَارِيّ المَدَنِيّ المَازِنِيّ. صَحَابِيّ، رَوَىٰ عنه ابن أخيه ضَمْرَة بن سَعِيْد وعَبْد الله بن رَافِع، رَوَىٰ له الأربعة حَدِيْثاً وَاحِداً، وصرح بسَمَاعه من النَّبِيّ ﷺ في الحَدِيْث الذي أخرجوه له في الحَجّ. شَهِدَ صِفِّيْن مع عَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٢ ص٦٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٠٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٥٣ وأُسْد الغَابَة ج١ ص٣٨٢.

(١) **حَدِيْث**: اعْتَمَرَ رَسُوْلُ الله ﷺ أَربَعَ عُمَرٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٥ كتاب المناسك (الحج)، ٨٠ باب العُمْرَة، رقم ١٩٩٣، ج٢ ص٥٠٦، بهٰذَا اللفظ، وفيه: عن ابن عَبَّاس قال... عُمْرَة الحُدَيْبِيَّة... . وكذا في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص١٥٣.

والحَدِيْث بألفاظ متقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٧ كتاب الحَجّ، ٧ باب ما جاء كم اعتمر النَّبِيّ ﷺ؟، رقم ٨١٦، ج٣ ص١٦٣.

وقال: حَدِيْث حَسَن غَرِيْب. ثم قال: (ورَوَىٰ ابن عُيَيْنَة هٰذَا الحَدِيْث عن عَمْرو بن دِيْنَار

[الحَدِيْث] الثالث عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ، ودِرْعُهُ مَرهونةٌ بعشرين صَاعاً من الطعامِ، أَخَذَهُ لأَهله.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصحَّحه، والنَّسَائِيُّ(١).

عن عِكْرِمَة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعتمر أربع عُمَرٍ. ولم يذكر فيه: عن ابن عَبَّاس).

وهٰذَا معنىٰ قول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللَّهُ: (وذكر التِّرْمِذِيّ أنه رُوِيَ مُرْسَلاً).

والحَدِيْث أَيضاً في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٢٥ كتاب المناسك، ٥٠ باب كم اعتمر النَّبِيّ ﷺ، رقم ٣٠٠٣، ج٢ ص٩٩٩.

الحُدَيْبِية: بتخفيف الياء الثانية أو تشديدها، قَرْيَة سميت ببئر هناك عند مسجد الشَّجَرَة التي بايع رَسُوْل الله ﷺ أصحابه عندها، وبينها وبين مَكَّة مَرْحَلَة، وبعضها في الحِلِّ، وهي أبعد الحِلّ من البيت مثل زاوية فيه.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص٣٨٦ ومُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص٢٢٩.

الجِعْرَانَة: بكسر أوله إجماعاً، ثم بكسر العين وتشديد الراء، أو بتسكين العين وتخفيف الراء، منزل بين الطائف ومَكَّة، وهي إلىٰ مَكَّة أقربُ، نزله النَّبِيّ ﷺ، وقسم بها غنائم حُنَيْن، وأحرم منه بالعُمْرَة، وله فيه مسجدٌ، وبه بِئَارٌ متقاربة.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص٣٣٦ ومُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص١٤٢.

(١) **حَدِيْث**: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ، ودِرْعُهُ مَرهونةٌ... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ٧ باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلىٰ أجل، رقم ١٢١٤، ج٤ ص٢١٠-٢١١، بهٰذَا اللفظ.

م: عنه قال. وفي التِّرْمِذِيّ: (عن ابن عَبَّاس قال... صاعاً من طعام...)، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح. ومثله في نسخة السُّنَن مع عَارِضَة الأَحْوَذِيّ ج٥ ص٢١٩ ونسخة تُحْفَة

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يومَ بَدْرٍ: مَنْ فَعَلَ كذا وكذا فله من النَّفَلِ كذا وكذا.

قال: فتَقَدَّمَ الفِتْيَانُ، ولَزِمَ المَشْيَخَة الرَّايَاتِ، فلم يَبْرَحُوها، فلما فَتَحَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ عليهم قالت المَشْيَخَة: كُنَّا رِدْءاً لكم، لو انهزمتُم لَفِئْتُم إلينا، فلا تذهبون بالمَغْنَم ونَبْقَىٰ، فأَبَىٰ الفِتْيَانُ، وقالوا: جَعَله رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لنا. فأَنزلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، إلىٰ قوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾.

يقولُ: فكان ذٰلِكَ خَيْراً لهم، فكذٰلِكَ أَيضاً، فأَطيعوني، فإني أَعلمُ بعاقِبَةِ هٰذَا منكم.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ[1].

الأَحْوَذِيّ ج٢ ص٢٢٨-٢٢٩.

قال الشَّوْكَانِيّ في نَيْل الأَوْطَار ج٥ ص٢٤٧: (قال صاحب الاقْتِرَاح: هو علىٰ شرط البُخَارِيّ). ونقله عنه المُبَارَكْفُوْرِيّ في تُحْفَة الأَحْوَذِيّ.

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب البُيُوْع، باب مبايعة أهل الكتاب، ج٧ ص٣٠٣.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ٨٤ مبايعة أهل الكتاب، رقم ٦٢٠٢، ج٦ ص٧٥.

(١) **حَدِيْث**: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يومَ بَدْرٍ: مَنْ فَعَلَ كذا وكذا... إلخ، في:

سُنَن أَبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٥٦ باب في النَّفَل، رقم ٢٧٣٧، ج٣ ص١٧٥، بهٰذَا اللفظ.

م: عنه قال... .

. . . .

وفي سُنَن أبي دَاوُد: (عن ابن عَبَّاس قال... فلما فتح الله عليهم قال المَشْيَخَة «وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٩: قالت المَشْيَخَة»... فلا تذهبوا بالمَغْنم «وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٩: فلا تذهبون في نسخة، فلا تذهبوا في نسخة أُخرىٰ»... فأنزل الله ﴿يَسْـَٔلُونَكَ ﴾ «وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٩: فأنزل الله تعالىٰ... »...).

ل: من فعل يوم بدر. لٰكِن وضع إشارتين فوق (من) و (يوم) دلالة علىٰ تبديل مكان أحدهما بالآخر.

سقط من م: ذٰلِكَ، من قوله: فكان ذٰلِكَ خَيْراً لهم. وكان مصحح ل قد استدركها في الهامش.

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٤ كتاب التَّفْسِيْر، سورة الأنفال (٨)، رقم ١١١٣٣، ج١٠ ص١٠٤.

قال المُنْذِرِيّ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٣٠، وهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

والمُنْذِرِيّ يريد أن النَّسَائِيّ أَخْرَجَهُ في السُّنَن الكُبْرَىٰ.

وقوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾﴾ هي: الآيات الخمس الأُوْلَىٰ من سورة الأنفال.

النَّفَل: الغَنِيْمَة والهِبَة. جمعُها: أَنْفَال ونِفَال. / القَامُوْس المُحِيْط مادة (النَّفَل).

المَشْيَخَة: جمع شَيْخ. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق.

بَدْر: ماء مشهور بين مَكَّة والمَدِيْنَة، أسفل وادي الصَّفْرَاء، بينه وبين الجار، وهو ساحل

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عنه أَيضاً رَضِيَ اللهُ عَنهُ قال: قَضَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في المُكَاتَبِ يُقْتَلُ: يُوْدَىٰ ما أَدَّىٰ من كتابتهِ دِيَةَ الحُرِّ، وما بَقِيَ دِيَةَ المَمْلُوْك.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ[(١)].

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عنه أَيضاً رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أُثْبِتَتْ للحُبْلَىٰ والمُرْضِع. يعني الفِدْيَةَ في الصوم[(٢)].

البَحْر، ليلة، به كانت الواقعة المشهورة بين النَّبِيّ ﷺ وأهل مَكَّة.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص١٧٠ ومُعْجَم البُلْدَان ج١ ص٣٥٧.

(١) حَدِيْث: قَضَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في المُكَاتَبِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٣ كتاب الدِّيَات، ٢٢ باب في دِيَة المُكَاتَب، رقم ٤٥٨١، ج٤ ص٧٠٦، بهٰذَا اللفظ.

م: عنه أيضاً قال: ... . وفي سُنَن أبي دَاوُد: عن ابن عَبَّاس قال: ... في دِيَة المُكَاتَب... ما أَدَّىٰ من مُكَاتَبته دِيَة... .

كتابته: هٰكَذَا في ل. وهي وَارِدَة في نسخة أُشير إليها في هامش نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٣١٩.

ووردت هٰذِهِ الكلمة في م: كتابه. ووردت في النسخ الأُخرىٰ من السُّنَن: مكاتبته.

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب القَسَامَة، دِيَة المُكَاتَب، ج٨ ص٤٥.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٩ كتاب القَسَامَة، ٣٣ دِيَة المُكَاتَب، رقم ٦٩٨٥، ج٦ ص٣٥٨.

(٢) حَدِيْث: أُثْبِتَتْ للحُبْلَىٰ والمُرْضِع، في:

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: لا أَدري أَكانَ رَسُوْلُ الله ﷺ يقْرَأُ في الظُّهْرِ والعَصْرِ أم لا؟

أَخْرَجَهُما أبو دَاوُد[1].

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عن عَوْفِ بنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: أَتيتُ رَسُوْلَ الله ﷺ في غَزْوَةِ تبُوْكَ، وهو في قُبَّة من أَدَمٍ، فسلمتُ فَرَدَّ، وقال: ادْخُلْ. فقلتُ: أَكُلِّي يا رَسُوْلَ الله؟ قال: كُلُّكَ. فدخلتُ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد.

ورُوِيَ عن عُثْمَان بن أبي العَاتِكَة قال: إنَّمَا قال أدخلُ كُلِّي، مِنْ صِغَرِ القُبَّة[2].

سُنَن أبي دَاوُد: ٨ كتاب الصوم، ٣ باب من قال هي مثبتة للشَّيْخ والحُبْلَىٰ، رقم ٢٣١٧، ج٢ ص٧٣٨.

م: عنه أيضاً أثبتت... . وفي سُنَن أبي دَاوُد: حَدَّثَنَا قَتَادَة، أن عِكْرِمَة حدَّثه، أن ابن عَبَّاس قال: أُثبتت... .

والقول: (يعني الفِدْية في الصوم)، هو من كلام ابن دَقِيْق العِيْد، أخذه من السِّيَاق.

(١) حَدِيْث: لا أَدري أَكانَ رَسُوْلُ الله ﷺ يَقْرَأُ في الظُّهْرِ والعَصْرِ أم لا؟، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٣١ باب قَدْر القِرَاءَة في صلاة الظهر والعَصْر، رقم ٨٠٩، ج١ ص٥٠٨.

م: عنه قال. وفي سُنَن أبي دَاوُد: عن ابن عَبَّاس قال... .

(٢) حَدِيْث: أَتيتُ رَسُوْلَ الله ﷺ في غَزْوَةِ تَبُوْكَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٩٢ باب ما جاء في المُزَاح، رقم ٥٠٠٠، ج٥ ص٢٧١،

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قالتْ قُرَيْشٌ ليَهُوْدَ أَعْطُونا شَيئاً نسألُ هٰذَا الرَّجُلَ، فقالوا: سَلُوهُ عن الرُّوحِ. قال: فَسَأَلُوهُ عن الرُّوحِ، فأَنزلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾. قالوا: أُوتينا عِلْماً كَثيراً التَّوْرَاةُ، ومَنْ أُوْتِيَ التَّوْرَاةَ فقد أُوْتِيَ خَيْراً كَثيراً. فأَنزلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي ﴾، إلىٰ آخرِ الآية(١).

وفيه: ... مَالِك الأَشْجَعِيّ قال... .

عَوْف بن مَالِك: الأَشْجَعِيّ الغَطَفَانِيّ. صَحَابِيّ مشهور، من مُسْلِمَةِ الفَتْح، شَهِدَ خَيْبَر، ونزل حِمْص، وبقي إلىٰ خِلافَة عَبْد المَلِك. مات سنة ٧٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص١٦٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٩٠ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٥٦.

ورِوَايَة عُثْمَان: إنَّمَا قال أَدخلُ كُلِّي، مِنْ صِغَرِ القُبَّة، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٩٢ باب ما جاء في المُزَاح، رقم ٥٠٠١، ج٥ ص٢٧٢.

عُثْمَان بن أَبي العَاتِكَة: سُلَيْمَان الأَزْدِيّ، أبو حَفْص. قَاصّ أهل دِمَشْق ومُقْرِئهم. كان علىٰ قَضَاء الشَّام، وَثَّقَهُ بعضُهم، وقال يَحْيَىٰ: ليس بشيء، ونسبه دُحَيْم إلىٰ الصدق، وقال النَّسَائِيّ: ضعيف، وقال أَحْمَد: لا بأس به. بَلِيَّتُه من عَلِيّ بن يَزِيْد الأَلهانِيّ. مات سنة ١٥٢هـ وقيل غير ذٰلِكَ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٠ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٨٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص١٢٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٠ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص١١٥.

تَبُوْك: قَرْيَة بين وادي القُرَىٰ والشَّام، بها عَيْن ماء ونخل، وكان لها حِصْن خرب، وإليها انتهىٰ النَّبِيّ ﷺ في غزوته المنسوبة إليها، كان قد بلغه أنه تجمع إليها الرُّوْم ولَخْم وجُذَام، فوجدهم قد تَفرَّقوا، ولم يَلْقَ كَيْداً، وأقام بها ثلاثة أيام.

مَرَاصِد الاطِّلاع ج١ ص٢٥٣ ومُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص١٤.

(١) **حَدِيْث**: قالتْ قُرَيْشٌ ليَهُوْدَ أَعْطُونا شَيئاً... إلخ، في:

. . . .

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٨ كتاب تَفْسِيْر القُرْآن، من سورة بني إسرائيل (الإسراء)، رقم ٣١٣٩، ج٨ ص٢٩٢، وقال: حَسَن صَحِيْح غَرِيْب من هٰذَا الوجه. وفيه: عن ابن عَبَّاس قال... .

وفي هامشه: تفرَّد به التِّرْمِذِيّ.

نسأل هذا: كذا في ل م، ونسخة سُنَن التِّرْمِذِيّ مع عَارِضَة الأَحْوَذِيّ ج١١ ص٢٩٩.

ووردت (نسأل عنه هٰذَا) في سُنَن التِّرْمِذِيّ السَّابِق، ونسخة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ ج٤ ص١٣٧.

ل م: الرجل فقالوا. وفي بَاقِي النسخ: فقال.

ل: اسألوه عن الروح. وما أثبتناه (سلوه) هو من م وسُنَن التِّرْمِذِيّ بجميع نسخه المذكورة.

قال فسألوه: كذا في ل م، ونسخة سُنَن التِّرْمِذِيّ مع عَارِضَة الأَحْوَذِيّ.

وسقطت (قال) من: سُنَن التِّرْمِذِيّ ومن نسخة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ.

سقطت من م ومن نسخة عَارِضَة الأَحْوَذِيّ: تعالىٰ. التي سبقت: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ ... ﴾.

علماً كَثيراً التوراة: كذا في ل م، ونسخة سُنَن التِّرْمِذِيّ مع عَارِضَة الأَحْوَذِيّ.

وفي سُنَن التِّرْمِذِيّ ونسخة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ: (علماً كَبِيْراً أُوتينا التوراة).

وأشار بهامش نسخة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ إلىٰ رِوَايَة: (كَثيراً).

م: فأنزل الله: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ﴾.

ل: فأنزل الله تعالىٰ: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ﴾. وفي نسخ السُّنَن: فأُنزلت: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ﴾. وفي نسخ السُّنَن أَيضاً: ﴿ لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ ﴾. إلىٰ آخر الآية.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ في سورة الإسراء – الآية ٨٥.

وقوله تعالىٰ: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ في سورة الكهف – الآية ١٠٩.

[الحَدِيْث] العشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ الناسَ، وكان عليه عِمَامَةٌ دَسْمَاءُ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ في الشَّمَائِل(١).

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رَجُلٌ من الأَنْصَار أَسْلَمَ، ثم ارْتَدَّ، ولَحِقَ بالشِّرْكِ، ثم تَنَدَّمَ، فأَرسلَ إلىٰ قومهِ سَلُوا لي رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: هَلْ لي من تَوْبَةٍ؟ فجاء قومُهُ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فقالوا: إنَّ فُلَاناً قد نَدِمَ، وإنَّه أَمَرَنَا أَنْ نسألَكَ: هَلْ له من تَوْبَةٍ؟ فنزلتْ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾... إلىٰ قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. فأَرسلَ إليه، فأَسْلَمَ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ(٢).

---

(١) حَدِيْث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ الناسَ، وكان عليه عِمَامَةٌ دَسْمَاءُ، في:

الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة للتِّرْمِذِيّ، باب ما جاء في عِمَامَة رَسُوْل الله ﷺ.

انظر شروح الشَّمَائِل: المَوَاهِب اللَّدُنِّيَّة للبَيْجُوْرِيّ ص٧٤ وجمع الوَسَائِل لِعَلِيّ القَارِي وبهامشه شرح عَبْد الرَّؤُوْف المُنَاوِيّ علىٰ الشَّمَائِل ج١ ص١٦٩. وفي جميع هٰذِهِ النسخ: (خَطَبَ الناس وعليه...).

م: عنه أن النبي... . وفي نسختَي المَوَاهِب اللَّدُنِّيَّة وشرح المُنَاوِيّ: عن ابن عَبَّاس أن النَّبِيّ. وما أثبتناه هو من ل ومن جمع الوَسَائِل.

الدَّسْمَاء: السوداء، وقيل: المُلَطَّخَة بالدَّسَم، لأَنَّه ﷺ كان يُكثر دَهْنَ شَعره، فأصابتها الدُّسومة من الشعر. / المَوَاهِب اللَّدُنِّيَّة السَّابِق.

(٢) حَدِيْث: كان رَجُلٌ من الأَنْصَار أَسْلم... إلخ، في:

[الحَدِيْث] الثاني والعشرون:

عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال أبو بَكْرٍ: يا رَسُوْلَ الله أَراكَ قد شِبْتَ. قال: شَيَّبَتْنِي هُوْدٌ والوَاقِعَةُ والمُرْسَلَاتُ وعَمَّ يَتَسَاءَلُون.

أَخْرَجَهُ الحافظ أبو بَكْر البَزَّار في مُسْنَده، وذكر فيه اختلافاً رواه عن أبي كُرَيْب عن مُعَاوِيَة بن هِشَام عن شَيْبَان[1].

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب تحريم الدم، توبة المُرْتَدّ، ج٧ ص١٠٧.

م: عنه قال.

وفي سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): عن ابن عَبَّاس قال... فجاء قومه إلىٰ رَسُوْل الله... ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ...﴾.

وقوله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ في: سورة آل عِمْرَان.

والحَدِيْث مع خلاف لفظي يسير في:

سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٧ كتاب المُحَارَبَة، ١٢ توبة المُرْتَدّ، رقم ٣٥١٧، ج٣ ص٤٤٤.

(١) **حَدِيْث**: قال أبو بَكْرٍ: يا رَسُوْلَ اللهِ أَراكَ قد شِبْتَ... إلخ.

انظره وطُرقه المتعددة في:

المَطَالِب العَالِيَة ج٣ ص٣٤٢ رقم ٣٦٥٠ وهامشه، ومَجْمَع الزَّوَائِد ج٧ ص٣٧ والفَتْح الكَبِير ج٢ ص١٧٩ وتَفْسِيْر الدُّرّ المَنْثُوْر ج٣ ص٣١٩ وإتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٦ ص٥٥٠ وذكر الزَّبِيْدِيّ فيه قولَ ابن دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح: إسناده علىٰ شرط البُخَارِيّ. وكل هٰذِهِ المصادر لم تذكر البَزَّار بهٰذَا الطريق... .

. . . .

م: عنه أيضاً قال... وعما يتساءلون... هِشَام عن سُفْيَان.

أبو بَكْر (الوارد في أول الحَدِيْث) هو أبو بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. مرت ترجمته.

البَزَّار: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَمْرو بن عَبْد الخَالِق البَصْرِيّ. صاحب المُسْنَد الكَبِيْر المُعَلَّل، ارتحل آخر عُمْره إلىٰ أَصْبَهَان والشَّام والنواحي ينشر علمه، ذكره الدَّارَقُطْنِيّ فأثنىٰ عليه، وقال: ثِقَة يُخْطِئ، ويَتَّكِل علىٰ حِفظه. توفي بالرَّمْلَة سنة ٢٩٢هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٥٣ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص٢٠٩ والتِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان ج٢ ص٨٥٠ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٣٠ والأَعْلَام ج١ ص١٨٩.

شَيْبَان بن عَبْد الرَّحْمٰن: التَّمِيْمِيّ مَوْلَاهُم، النَّحْوِيّ، نسبة إلىٰ (نَحْوَة) بَطْن من الأَزْد، أبو مُعَاوِيَة البَصْرِيّ، سكن الكُوْفَة، ثم انتقل إلىٰ بَغْدَاد، رَوَىٰ عن: عَبْد المَلِك بن عُمَيْر وقَتَادَة وسِمَاك بن حَرْب والأَعْمَش والحَسَن البَصْرِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه: أبو دَاوُد الطَّيَالِسِيّ ومُعَاوِيَة بن هِشَام وعَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ وأبو نُعَيْم وآخرون. ثِقَة ثَبْت. مات سنة ١٦٤هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٣ ص٤١٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٣٧٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٥٦ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٧٠ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢٨٥ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٠١.

مُعَاوِيَة بن هِشَام: القَصَّار الأَزْدِيّ، أبو الحَسَن الكُوْفِيّ، مَوْلَىٰ بني أَسَد. رَوَىٰ عن سُفْيَان الثَّوْرِيّ وشَيْبَان النَّحْوِيّ ومَالِك بن أَنَس وآخرين، ورَوَىٰ عنه أَحْمَد وإسْحَاق وابنا أبي شَيْبَة وأبو كُرَيْب وغيرهم. ثِقَة صَدُوْق، له أوهام. مات سنة ٢٠٤هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص١٦٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢١٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦١ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص١٣٨.

أبو كُرَيْب: مُحَمَّد بن العَلَاء بن كُرَيْب الهَمْدَانِيّ الكُوْفِيّ الحافظ، رَوَىٰ عن عَبْد الله بن إدْرِيْس وحَفْص بن غِيَاث ومُعَاوِيَة بن هِشَام وسُفْيَان بن عُيَيْنَة وخَلْقٍ كثير. ورَوَىٰ عنه الجَمَاعَة وأبو حَاتِم وأبو زُرْعَة الرَّازِيّان وآخرون. ثِقَة حافظ. مات سنة ٢٤٨هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٤٦٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٣٨٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٩٧.

[الحَدِيْث] الثالث والعشرون:

أَنَّ جاريةً بِكْراً أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فذكرتْ أَنَّ أَباها زَوَّجَهَا وهي كارِهةٌ، فخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد من حَدِيْث جَرِيْر بن حَازِم عن أَيُّوب عن عِكْرِمَة عنه. وكأَنَّه رَجَّحَ كونَه مُرْسَلاً[1].

---

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ جاريةً بِكْراً أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٦ كتاب النكاح، ٢٥ باب في البِكْر يُزوِّجها أبوها ولا يستأمرها، رقم ٢٠٩٦، ج٢ ص٥٧٦، وإسناده: (حَدَّثَنَا عُثْمَان بن أبي شَيْبَة، حَدَّثَنَا حُسَيْن بن مُحَمَّد، حَدَّثَنَا جَرِيْر بن حَازِم، عن أَيُّوب، عن عِكْرِمَة، عن ابن عَبَّاس: أن جارية بِكْراً... إلخ).

وذكر أبو دَاوُد في الحَدِيْث الذي بعده المرقم ٢٠٩٧: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن عُبَيْد، حَدَّثَنَا حَمَّاد بن زَيْد، عن أَيُّوب، عن عِكْرِمَة، عن النَّبِيِّ ﷺ بهٰذَا الحَدِيْث.

قال أبو دَاوُد: لم يذكُر ابنَ عَبَّاس، وكذٰلِكَ رواه الناس مُرْسَلاً معروف). وهٰذَا هو المُرَاد بقول ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكأنه رجَّح كونَه مُرْسَلاً).

في هامش م: فحورها، ومعها (خ)، مقابل كلمة (فخيرها). ولم أَرَ خِلافاً فيما أثبتناه في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص١٩٥.

جَرِيْر بن حَازِم: الأَزْدِيّ العَتَكِيّ، أبو النَّضْر البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أبي الطُّفَيْل وأبي رَجَاء العُطَارِدِيّ والحَسَن وابن سِيْرِيْن وأَيُّوْب والأَعْمَش وقَتَادَة وجَمَاعَة. ورَوَىٰ عنه الأَعْمَش وأَيُّوْب شَيْخَاهُ وابنه وَهْب وحُسَيْن بن مُحَمَّد وابن المُبَارَك وآخرون. ثِقَة، لٰكِن إذا رَوَىٰ عن قَتَادَة فهو ضعيف، وإذا حَدَّثَ من حِفظه أخطأ. مات سنة ١٧٠هـ وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٤٤٣ وتَهْذِيب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٩.

أَيُّوْب: هو أَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ. تقدمت ترجمته.

الحَدِيْث الرابع والعشرون:

رَوَىٰ سَعِيْدٌ عن أَيُّوْبَ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: لما تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قال له رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أَعْطِهَا شَيئاً. قال: ما عندي شَيْءٌ. قال: أَينَ دِرْعُكَ الحُطَمِيَّةُ؟

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد[1].

---

(١) **حَدِيْث**: لما تَزَوَّجَ عَلِيّ فَاطِمَةَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٦ كتاب النكاح، ٣٦ باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن يَنْقُدَها شَيئاً، رقم ٢١٢٥، ج٢ ص٥٩٦.

م: ... ابن عباس قال. ومثله في السُّنَن.

ل: شيئاً. وهو تحريف، ولم أَرَها في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٢٠٦.

الحُطَمِيَّة: منسوبة إلىٰ حُطَمَة، بَطْن من عَبْد القَيْس، وكانوا يعملون في الدُّروع. ويقال: إنها الدُّروع السابِغة التي تحطم السلاح. / الخَطَّابِيّ في مَعَالِم السُّنَن شرح سُنَن أبي دَاوُد.

سَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة مِهْرَان: العَدَوِيّ مَوْلَاهُم، أبو النَّضْر البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن قَتَادَة والحَسَن البَصْرِيّ وأَيُّوْب وأبي رَجَاء العُطَارِدِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه شُعْبَة ويَحْيَىٰ القَطَّان وابن المُبَارَك وعَبْدَة وآخرون. ثِقَة مأمون حافظ، وكان أثبت الناس في قَتَادَة، اختلط آخر عُمْره. مات سنة ١٥٦هـ وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٦٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٠٢ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٨.

فَاطِمَة الزَّهْرَاء بنت رَسُوْل الله ﷺ: أُمُّها خَدِيْجَة بنت خُوَيْلِد، زَوْج عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأُمّ الحَسَن والحُسَيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ماتت بعد النَّبِيّ ﷺ بستة أشهر، وقيل غيره.

أُسْد الغَابَة ج٥ ص٥١٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٤٠.

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عنه أَيضاً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ بعَرَفَةَ، وأَرسلتْ إليه أُمُّ الفَضْلِ بِلَبَنٍ فَشَرِبَ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصحَّحه، وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيضاً(١).

---

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ بعَرَفَةَ... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٦ كتاب الصوم، ٤٧ باب ما جاء في كراهية صوم يوم عَرَفَة بعَرَفَة، رقم ٧٥٠، ج٣ ص٩٧، بهٰذَا اللفظ، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

م: عنه أيضاً أن النبي ﷺ... . وفي التِّرْمِذِيّ: ... عن ابن عَبَّاس أَنَّ النَّبِيّ... .

وفي هامشه: (حَدِيْث ابن عَبَّاس تفرَّد به التِّرْمِذِيّ، لٰكِن معناه صَحِيْح كما جاء في الصَّحِيْحَيْن عن أُمّ الفَضْل).

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥ كتاب الصيام، ٦٣ إفطار يوم عَرَفَة بعَرَفَة...، رقم ٢٨٢٩، ج٣ ص٢٢٥، وفيه أَحَادِيْث أُخرىٰ.

أُمّ الفَضْل الهِلَالِيَّة: لُبَابَة الكُبْرَىٰ بنت الحَارِث بن حَزْن. زوج العَبَّاس بن عَبْد المُطَّلِب، وهي أُخْت مَيْمُوْنَة أُمّ المُؤْمِنِيْن، وخالة خَالِد بن الوَلِيْد، وهي أول امرأة أسلمت بعد خَدِيْجَة الكُبْرَىٰ، وهي أُمُّ ابن عَبَّاس وأخوته وكانوا ستة نُجَبَاء. ماتت بعد العَبَّاس في خِلَافَة عُثْمَان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم.

أُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٣٩ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص٥٧٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦١٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٤٩.

عَرَفَة وعَرَفَات: وَاحِد، وهو المَوْقِف في الحَجِّ، وحَدُّها كما قال ابن عَبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: من الجبل المُشْرِف علىٰ بَطْن عُرَنَة إلىٰ جبالها إلىٰ قصر آل مَالِك ووادي عَرَفَة.

مُعْجَم البُلْدَان ج٤ ص١٠٤ ومَرَاصِد الاطِّلَاع ج٢ ص٩٣٠.

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عنه أَيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَلْحَظُ في الصَّلَاةِ يميناً وشِمالاً، ولا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ.

وذكر التِّرْمِذِيُّ فيه اختلافاً قد يُعَلِّل به[1].

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عن المُغِيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: المَاشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ، والرَّاكِبُ خَلْفَهَا، والطِّفْلُ يُصَلَّىٰ عليه.

أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ. وقال: صَحِيْح علىٰ شرط البُخَارِيّ[2].

---

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَلْحَظُ في الصَّلَاةِ يميناً وشِمالًا... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: كتاب الصلاة، ٤١٣ باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة، رقم ٥٨٧، ج٢ ص٣٤٤، وقال: هٰذَا حَدِيْث غَرِيْب. وذكر بعده الاختلاف الذي أشار إليه ابن دَقِيْق العِيْد.

م: عنه أيضاً أن النبي... قد نعلل به. وفي سُنَن التِّرْمِذِيّ: عن ابن عَبَّاس أن رَسُوْل الله ﷺ... . ومثله في تُحْفَة الأَحْوَذِيّ ج١ ص٤٠٦.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب السَّهْو، باب الرخصة في الالتفات في الصلاة يميناً وشمالاً، ج٣ ص٩.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣ كتاب السَّهْو، ٨٢ الرخصة في الالتفات في الصلاة، رقم ٥٣٤، ج١ ص٢٨٧.

(٢) **حَدِيْث**: المَاشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ، والرَّاكِبُ خَلْفَهَا... إلخ، في:

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عنه أَيضاً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قصةٍ ذكرها، قال: فنَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عندَ ذٰلِكَ عن الخَلْوَةِ.

أَخْرَجَهُ أبو بَكْر البَزَّار الحافظ عن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحِيْم عن زَكَرِيَّا بن عَدِيّ عن عُبَيْد الله بن عَمْرو عن عَبْد الكَرِيْم عن عِكْرِمَة عنه[1].

المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن: كتاب الجَنَائِز، ج١ ص٣٥٥. وفيه: عن المُغِيْرَة بن شُعْبَة قال... . هٰذَا حَدِيْث صَحِيْح علىٰ شرط البُخَارِيّ ولم يخرِّجاه. وأورده الذَّهَبِيُّ أيضاً في تَلْخِيص المُسْتَدْرَك وقال: علىٰ شرط البُخَارِيّ.

المُغِيْرَة بن شُعْبَة: بن مَسْعُوْد الثَّقَفِيّ. صَحَابِيّ مشهور، من الدُّهَاة، أسلم قبل الحُدَيْبِيَّة، ووَلِيَ إمْرَةَ البَصْرَة، ثم الكُوْفَة. مات سنة ٥٠هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٦٢ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٤٠٦.

(١) **حَدِيْث** النَّهْي عن الخَلْوَة، في:

مُسْنَد البَزَّار (كَشْف الأستار في زَوَائِد البَزَّار للحافظ الهَيْثَمِيّ، رقم ٢٠٢٢) ونصه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحِيْم، ثنا زَكَرِيَّا بن عَدِيّ، ثنا عُبَيْد الله بن عَمْرو عن عَبْد الكَرِيْم عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس، قال: خرج رجل من خَيْبَر، فتبعه رجلان وآخر يتلوهما يقول: ارجعا، حتىٰ أدركهما، فرَدَّهما. فقال: إنَّ هٰذَيْنِ شيطانان، فلم أَزَلْ بهما حتىٰ رَدَدْتُهما، فإذا أَتيتَ علىٰ النَّبيّ ﷺ فأَقْرِئْه السَّلَام. قال: فنهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن الخَلْوَة).

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

مَجْمَع الزَّوَائِد: باب ما جاء في الوَحْدة، ج٨ ص١٠٤، وقال بعده: رواه أَحْمَد وأبو يَعْلَىٰ ورِجَالهما رِجَال الصَّحِيْح، والبَزَّار كذٰلِكَ.

وابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُٱللَّهُ في قوله (عنه) لا يريد (عن المُغِيْرَة) كما يفهم من السِّيَاق، وإنما يريد (عن ابن عَبَّاس) إلحاقاً بالأَحَادِيْث التي سبقت حَدِيْث المُغِيْرَة، بدلالة أن ما جاء من الأَحَادِيْث بعده بدأت بقوله (عنه) وهي عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

م: عنه أيضاً في قصة ذكرها قال: نهىٰ... .

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عنه أَيضاً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن المُجَثَّمَةِ والجَلَّالَة، وأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي

مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحِيْم: بن أبي زُهَيْر العَدَوِيّ، أبو يَحْيَىٰ البَغْدَادِيّ البَزَّاز، المعروف بصاعقة. فَارِسِيّ الأصل. رَوَىٰ عن أبي أَحْمَد الزُّبَيْرِيّ ويُوْنُس بن مُحَمَّد وزَكَرِيَّا بن عَدِيّ وغيرهم، ثِقَة صَدُوْق. مات سنة ٢٥٥هـ.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج٩ ص٣١١ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج٢ ص١٨٥.

زَكَرِيَّا بن عَدِيّ: بن زُرَيْق التَّيْمِيّ مَوْلَاهُم، أبو يَحْيَىٰ الكُوْفِيّ. نزيل بَغْدَاد، رَوَىٰ عن أبي إسْحَاق الفَزَارِيّ وابن المُبَارَك وعُبَيْد الله بن عَمْرو الرَّقِّيّ وغيرهم. ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ في غير الجَامِع، وإسْحَاق بن رَاهَوَيْه والدَّارِمِيّ وغيرهم. ثِقَة صالح صَدُوْق. مات سنة ٢١٢هـ.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج٣ ص٣٣١ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج١ ص٢٦١.

ل م: عبد الله بن عمرو. والصواب: عُبَيْد الله بن عَمْرو. كما في ترجمته وترجمة سابقه ولاحقه، وكما في مُسْنَد البَزَّار السَّابِق.

عُبَيْد الله بن عَمْرو: بن أبي الوَلِيْد الأَسَدِيّ مَوْلَاهُم، أبو وَهْب الجَزَرِيّ الرَّقِّيّ. رَوَىٰ عن عَبْد المَلِك بن عُمَيْر ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد الأَنْصَارِيّ والأَعْمَش وأَيُّوْب والثَّوْرِيّ، وكان أحفظ من رَوَىٰ عن عَبْد الكَرِيْم الجَزَرِيّ، ورَوَىٰ عنه زَكَرِيَّا بن عَدِيّ وغيره. صَدُوْق ثِقَة، لم يكن أحد يُنازعه في الفتوىٰ في دهره، رَوَىٰ عنه أَهْلُ الجَزِيْرَة. مات بالرَّقَّة سنة ١٨٠هـ.

تَهْذِيب الكَمَال ج٥ ص٥٧ وتَهْذِيب التَّهْذِيب ج٧ ص٤٢. وفي تَقْرِيب التَّهْذِيب ج١ ص٥٣٧: سقطت واو (عَمْرو) من اسم والده، وهو خطأ مطبعي.

عَبْد الكَرِيْم بن مَالِك الجَزَرِيّ: أبو سَعِيْد الحَرَّانِيّ، مَوْلَىٰ بني أُمَيَّة. رَوَىٰ عن عَطَاء وعِكْرِمَة وسَعِيْد بن المُسَيَّب وآخرين، ورَوَىٰ عنه أَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ، وهو من أقرانه، وابن جُرَيْج ومَالِك وعُبَيْد الله بن عَمْرو الرَّقِّيّ والسُّفْيَانَان وغيرهم. ثِقَة ثَبْت صَدُوْق. مات سنة ١٢٧هـ.

تَهْذِيب الكَمَال ج٤ ص٥٤١ وتَهْذِيب التَّهْذِيب ج٦ ص٣٧٣ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج١ ص٥١٦.

السِّقَاءِ.

رَوَاهُ أَيضاً من جهة ابن أبي عَدِيّ عن سَعِيْد عن قَتَادَة عن عِكْرِمَة عنه.

وأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ من جهة سَعِيْد وهِشَام عن قَتَادَة عنه[1].

---

(١) حَدِيْث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن المُجَثَّمَةِ والجَلَّالَة، وأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ.

م: عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ... .

في مَجْمَع الزَّوَائِد ج٥ ص٥٠: أورد عن ابن عَبَّاس حَدِيْث النهي عن لحوم الجَلَّالَة وألبانها وظهورها يوم فتح مَكَّة، وفيه: رواه البَزَّار، وفيه لَيْث بن أبي سُلَيْم وهو ثِقَة ولٰكِنه مُدَلِّس، وبقية رِجَاله ثِقَات.

ورَوَىٰ الحَدِيْثَ التِّرْمِذِيُّ في سُنَنه في: ٢٦ كتاب الأطعمة، ٢٤ باب ما جاء في أكل لحوم الجَلَّالَة وألبانها، رقم ١٨٢٦، ج٦ ص١١٧، من طريقين، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّار، حَدَّثَنَا مُعَاذ بن هِشَام، حَدَّثَنَا أبي عن قَتَادَة عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَىٰ عن المُجَثَّمَة ولَبَنِ الجَلَّالَة وعن الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاء».

قال مُحَمَّد بن بَشَّار: وحَدَّثَنَا ابنُ أبي عَدِيّ عن سَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة عن قَتَادَة عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس عن النَّبِيّ ﷺ نحوه.

وقال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حَسَن صَحِيْح).

ابن أبي عَدِيّ: هو مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم بن أبي عَدِيّ السُّلَمِيّ مَوْلَاهُم، أبو عَمْرو البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن سُلَيْمَان التَّيْمِيّ وشُعْبَة وسَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة وغيرهم. ورَوَىٰ عنه: أَحْمَد بن حَنْبَل ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن وقُتَيْبَة بن سَعِيْد وآخرون. ثِقَة. مات بالبَصْرَة سنة ١٩٤هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٢٠٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص١٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٤١.

هِشَام بن أبي عَبْد الله الدَّسْتُوَائِيّ: أبو بَكْر البَصْرِيّ، واسم أبيه: سَنْبَر الرَّبَعِيّ. رَوَىٰ عن قَتَادَة ويُوْنُس الإسكاف وأَيُّوْب وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابناه عَبْد الله ومُعَاذ، وشُعْبَة بن الحَجَّاج وهو من أقرانه. ثِقَة ثَبْت حُجَّة، وقد رُمِيَ بالقَدَر. مات سنة ١٥٤هـ. وإنَّما عُرِفَ

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عنه أَيضاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: مَنِ استمع إلىٰ حَدِيْث قومٍ، وهُم له كارِهون، صُبَّ في أُذُنِهِ الآنُكُ يومَ القِيامَةِ.

أَخْرَجَهُ أَيضاً عن ابن المُثَنَّىٰ عن عَبْد الوَهَّاب بن عَبْد المَجِيْد عن خَالِد الحَذَّاء عن عِكْرِمَة[1].

بالدَّسْتُوَائِيّ لأنه كان يبيع الثياب المجلوبة من دَسْتُوَاء، ودَسْتُوَاء موضع بالأَهواز.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٤٠٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٤٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٨ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص٥٠١.

الجَلَّالَة: التي تأكل الجُلَّة، وهي الأَقذار.

المُجَثَّمَة: هي الحيوانُ يُصْبَرُ ويُحْبَسُ لاصقاً بالأرض، ويُرمىٰ عليه حتىٰ يموت.

هامش سُنَن التِّرْمِذِيّ.

(١) **حَدِيْث**: مَن استمع إلىٰ حَدِيْث قومٍ، وهُم له كارِهون... إلخ.

م: عنه أيضاً عن النَّبِيّ... في أُذنيه الآنك... .

في مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١ ص٢٤٦: (حَدَّثَنَا عَبْد الله: حَدَّثَنِي أبي: ثنا عَلِيّ بن عَاصِم: أنا خَالِد عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: من يستمع إلىٰ حَدِيْث قوم، وهم له كارهون، صُبَّ في أُذُنِهِ الآنُكُ...).

مُحَمَّد بن المُثَنَّىٰ: بن عُبَيْد العَنَزِيّ، أبو مُوسَىٰ البَصْرِيّ. الحافظ، رَوَىٰ عن ابن مَهْدِيّ والقَطَّان وعَبْد الأعلىٰ بن عَبْد الأعلىٰ وعَبْد الوَهَّاب الثَّقَفِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الجَمَاعَة وأبو زُرْعَة وأبو حَاتِم وآخرون. ثِقَة ثَبْت، احتجَّ سائرُ الأَئِمَّة بحَدِيْثه. مات سنة ٢٥٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٢٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٠٤.

عَبْد الوَهَّاب بن عَبْد المَجِيْد: بن الصَّلْت الثَّقَفِيّ، أبو مُحَمَّد البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أَيُّوْب وخَالِد الحَذَّاء ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد الأَنْصَارِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه: الشَّافِعِيّ وأَحْمَد وعَلِيّ

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عنه أَيضاً قال: نَهَىٰ عن المُزَّاءِ.

أَخْرَجَهُ، وقال: يَعني خَلْطَ التَّمْرِ بالبُسْرِ. رَوَاهُ عن عَبْد الوَارِث بن عَبْد الصَّمَد عن أبيه عن هَمَّام عن قَتَادَة عن عِكْرِمَة عنه.

وأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيّ، فقال: نَهَىٰ رَسُوْلُ الله ﷺ عَبْدَ القَيْسِ عن المُزَّاءِ. رَوَاهُ بإسناد صَحِيْح، وفيه زِيَادَة[1].

ويَحْيَىٰ وغيرهم. ثِقَة، اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع. مات سنة ١٩٤هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٤٤٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٢٨ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٦٠.

خَالِد الحَذَّاء: ابن مِهْرَان، أبو المُنَازِل البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن عَبْد الله بن شَقِيْق وأبي رَجَاء العُطَارِدِيّ وعِكْرِمَة وآخرين، ورَوَىٰ عنه الثَّوْرِيّ وشُعْبَة وعَبْد الوَهَّاب الثَّقَفِيّ وغيرهم. لم يكن بحَذَّاء، وإنما نُسِبَ إلىٰ الحذَّائين لأنه كان يجلس إليهم، ثِقَة ثَبْت، يُرْسِل، تغيَّر حِفظه لما قَدِمَ من الشَّام. مات سنة ١٤١هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٢ ص٣٦٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص١٢٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢١٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٣.

(١) **حَدِيْث**: نَهَىٰ عن المُزَّاءِ.

وأَخْرَجَهُ أَيضاً الإمَام أَحْمَد في مُسْنَده ج١ ص٣٣٤ بالطريق نفسه وهو: (حَدَّثَنَا عَبْد الله، حَدَّثَنِي أبي، ثنا عَبْد الصَّمَد، ثنا هَمَّام، ثنا قَتَادَة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عَبَّاس: أنه كَرِهَ نَبِيْذَ البُسْر وَحْدَه، وقال: نَهَىٰ رَسُوْلُ الله ﷺ عَبْدَ القَيْسِ عن المُزَّاء، فأكره أن يكون البُسْرُ وَحْدَهُ).

وأَخْرَجَهُ في ص٣١٠ من طريق بَهْز عن هَمَّام... إلخ. وفي كتاب الأشربة ص٨٥ رقم ٢١٧.

والحَدِيْث أَخْرَجَهُ من طريق بَهْز أَيضاً: الطَّبَرَانِيُّ في المُعْجَم الكَبِيْر ج١١ ص٣١١ رقم ١١٨٣٧ قال: (حَدَّثَنَا عَبْد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَل حَدَّثَنِي بَهْز بن أَسَد ثنا هَمَّام عن قَتَادَة

. . . .

عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَبْدَ القَيْسِ عن المُزَّاء، وأَرْهَبُ أن يكون البُسْرَ)، وهو بنحو لفظ مُسْنَد الإمَام أَحْمَد الوارد في ص٣١٠.

عَبْد الوَارِث بن عَبْد الصَّمَد بن عَبْد الوَارِث: بن سَعِيْد، أبو عُبَيْدَة العَنْبَرِيّ البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وغيره، ورَوَىٰ عنه مُسْلِم والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه وغيرهم. صَدُوْق. مات سنة ٢٥٢هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص١٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٤٤٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٢٧.

عَبْد الصَّمَد بن عَبْد الوَارِث: بن سَعِيْد التَّمِيْمِيّ العَنْبَرِيّ مَوْلَاهُم، أبو سَهْل البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وشُعْبَة وهَمَّام بن يَحْيَىٰ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابنه عَبْد الوَارِث وأَحْمَد وإسْحَاق وآخرون. صَدُوْق ثِقَة. مات سنة ٢٠٦هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٥٠٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٢٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٠٧.

ل م: همام. لٰكِن مصحح م شطب علىٰ (همام) وكتب في الهامش (هشام) ومعها صح. والصواب (هَمَّام) كما ثبت في مُسْنَد أَحْمَد.

هَمَّام بن يَحْيَىٰ: بن دِيْنَار الأَزْدِيّ العَوْذِيّ المُحَلِّمِيّ مَوْلَاهُم، أبو عَبْد الله، ويقال: أبو بَكْر البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن عَطَاء بن أبي رَبَاح وقَتَادَة ونَافِع مَوْلَىٰ ابن عُمَر وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الثَّوْرِيّ وابن المُبَارَك وعَبْد الصَّمَد بن عَبْد الوَارِث وآخرون. ثَبْت ثِقَة. مات سنة ١٦٤هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٤٢٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٦٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٢١ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص١٧٤.

عَبْد القَيْس: هم القوم الذين جاء وَفْدُهم إلىٰ رَسُوْلِ الله ﷺ مُسْلِمِيْن، ومعهم الجَارُوْد بن عَمْرو.

الدُّرَر لابن عَبْد البَرّ ص٢٧١.

وفي حَدِيْث الإمَام أَحْمَد في مُسْنَده ج١ ص٣١٠: (نهىٰ رَسُوْل الله ﷺ وَفْدَ عَبْد القَيْس...).

[الحَدِيْث] الثاني والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: الحَيَّةُ مِسْخٌ كما مُسِخَتِ القِرَدَةُ والخَنَازِير.

أَخْرَجَهُ أَيضاً عن أَبي كَامِل عن عَبْد العَزِيْز بن المُخْتَار عن خَالِد الحَذَّاء عن عِكْرِمَة عنه.

وقد رَوَاهُ عن الحُسَيْن بن مَهْدِيّ عن عَبْد الرَّزَّاق عن مَعْمَر عن أَيُّوْب عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس عن النَّبِيِّ ﷺ بنحوه أو قريب منه.

وأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيّ عن عَبْد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَل عن إبْرَاهِيْم بن الحَجَّاج عن عَبْد العَزِيْز[1].

الطَّبَرَانِيّ: هو أبو القَاسِم سُلَيْمَان بن أَحْمَد بن أَيُّوْب اللَّخْمِيّ. ولد بطَبَرِيَّة الشَّام، ورحل طلباً للحَدِيْث وأقام في رحلته ٣٣ عاماً، وكان حافظ عَصْره، حُجَّة ثَبْتاً. من مُصَنَّفَاته: مَعَاجِم ثلاثة في الحَدِيْث، والتَّفْسِيْر، والأوائل، ودلائل النُّبُوَّة. توفي سنة ٣٦٠هـ بأَصْبَهَان.

وَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٤٠٧ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٩١٢ رقم ٨٧٥ والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٤ ص٥٩ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٥٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣٠.

ورد في هامش م تَفْسِيْر كلمة: المُزَّاء: (في حَدِيْث: إنَّ المُزَّاتِ حَرَامٌ، يعني الخمور، وهي جمع مُزَّة، وهي الخمر التي فيها حُمُوضَة، ويقال لها: المُزَّاء، أَيضاً بالمد، وقيل هي من خَلْط البُسْر والتَّمْر. والمُزَّاء بضم الميم وتشديد الزاي وبالمد، وهي فُعْلَاء من المَزَازَة، أو فُعَّال من المِزِّ: الفَضْل. والله أعلم).

وهٰذَا الكلام مأخوذ من النِّهَايَة لابن الأَثِيْر، مادة (مزز) ج٤ ص٣٢٤. وانظر: القَامُوْس المُحِيْط، مادة (مَزَّهُ).

(١) **حَدِيْث**: الحَيَّةُ مِسْخٌ كما مُسِخَتِ القِرَدَةُ والخَنَازِيْر.

م: عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ... .

جاء في مَجْمَع الزَّوَائِد ج٤ ص٤٦: (عن ابن عَبَّاس عن النَّبِيّ ﷺ قال: الحَيَّات مِسْخُ الجِنِّ، كما مُسِخَت القِرَدَة والخَنازير من بني إسرائيل. رواه الطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر والأَوْسط

. . . .

والبَزَّار بالاخْتِصَار، ورِجَاله رِجَال الصَّحِيْح).

ولفظ هٰذَا الحَدِيْث المذكور في مَجْمَع الزَّوَائِد، هو لفظ الطَّبَرَانِيّ في المُعْجَم الكَبِيْر ج١١ ص٣٤١ رقم ١١٩٤٦ بالسَّنَد الذي ذكره ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أبو كَامِل: فُضَيْل بن حُسَيْن بن طَلْحَة البَصْرِيّ الجَحْدَرِيّ. رَوَىٰ عن حَمَّاد بن زَيْد وأبي عَوَانَة ويَحْيَىٰ القَطَّان وغيرهم، ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ تَعْلِيْقاً ومُسْلِم وأبو دَاوُد وأبو زُرْعَة والبَزَّار وغيرهم. ثِقَة متقِن. مات سنة ٢٣٧هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٤٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٢٩٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١١٢.

عَبْد العَزِيْز بن المُخْتَار الأَنْصَارِيّ: أبو إسْحَاق البَصْرِيّ، مَوْلَىٰ حَفْصَة بنت سِيْرِيْن. رَوَىٰ عن ثَابِت البُنَانِيّ وأَيُّوب وخَالِد الحَذَّاء، ورَوَىٰ عنه أبو كَامِل فُضَيْل بن حُسَيْن الجَحْدَرِيّ وأَحْمَد بن إسْحَاق الحَضْرَمِيّ وآخرون. ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٥٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥١٢.

الحُسَيْن بن مَهْدِيّ: بن مَالِك الأُبُلِّيّ، أبو سَعِيْد البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن عَبْد الرَّزَّاق وحَجَّاج بن نُصَيْر والفِرْيَابِيّ ومُسَدَّد وغيرهم، ورَوَىٰ عنه التِّرْمِذِيّ وابن مَاجَه وآخرون. صَدُوْق ثِقَة. مات سنة ٢٤٧هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٢ ص٢٠٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٧٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٨٠.

عَبْد الرَّزَّاق بن هَمَّام: بن نَافِع الصَّنْعَانِيّ. تقدمت ترجمته.

مَعْمَر بن رَاشِد: الأَزْدِيّ الحُدَّانِيّ مَوْلَاهُم، أبو عُرْوَة بن أبي عَمْرو البَصْرِيّ. سكن اليَمَن، شَهِدَ جنازة الحَسَن البَصْرِيّ، رَوَىٰ عن قَتَادَة والزُّهْرِيّ وأَيُّوب وغيرهم، ورَوَىٰ عنه يَحْيَىٰ بن أبي كثير وأَيُّوب وأبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ وهم من شُيُوْخه، وسَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة وابن جُرَيْج وهم من أقرانه، وابن عُيَيْنَة وابن المُبَارَك وابن عُلَيَّة وعَبْد الرَّزَّاق. ثِقَة ثَبْت فاضل، إلَّا أن في روايته عن ثَابِت والأَعْمَش وهِشَام بن عُرْوَة شَيئاً. مات سنة ١٥٤هـ باليَمَن.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص١٨١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٤٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٦ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٩٢.

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عنه أَيضاً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: الخَيْرُ مع أَكَابِرِكم.

رَوَاهُ عن مُحَمَّد بن سَهْل بن عَسْكَر عن نُعَيْم بن حَمَّاد عن الوَلِيْد بن مُسْلِم عن عَبْد الله بن المُبَارَك عن خَالِد الحَذَّاء عن عِكْرِمَة عنه[1].

عَبْد الله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل: أبو عَبْد الرَّحْمٰن. رَوَىٰ عن أبيه الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل وإبْرَاهِيْم بن الحَجَّاج السَّامِي وأَحْمَد بن مَنِيْع البَغَوِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه النَّسَائِيّ حَدِيْثَيْن وأبو القَاسِم الطَّبَرَانِيّ وآخرون. ثِقَة. مات سنة ٢٩٠هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٨٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٤١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٠١ وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج١ ص١٨٠.

إبْرَاهِيْم بن الحَجَّاج: بن زَيْد السَّامِي، أبو إسْحَاق البَصْرِيّ. ثِقَة. مات سنة ٢٣٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١١٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣.

(١) **حَدِيْث:** الخَيْرُ مع أَكَابِرِكم، في:

مُسْنَد البَزَّار. انظر: كَشْف الأستار في زَوَائِد البَزَّار للحافظ الهَيْثَمِيّ رقم ١٩٥٧، بهٰذَا اللفظ والسَّنَد. ثم قال البَزَّار بعده: لا نعلم أحداً رواه غير ابن عَبَّاس.

وفي مَجْمَع الزَّوَائِد ج٨ ص١٥: (عن ابن عَبَّاس أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: الخَيْرُ مع أكابركم. رواه البَزَّار والطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط، إلَّا أنه قال: البَرَكَة مع أكابركم، وفي إسناد البَزَّار نُعَيْم بن حَمَّاد، وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ، وفيه ضعف، وبقية رِجَاله رِجَال الصَّحِيْح).

م: عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ... عسكر بن نعيم... . والصواب هو (عن نُعَيْم).

مُحَمَّد بن سَهْل: بن عَسْكَر التَّمِيْمِيّ مَوْلَاهُم، أبو بَكْر البُخَارِيّ. الحافظ الجَوَّال، سكن بَغْدَاد، رَوَىٰ عن عَبْد الرَّزَّاق والفِرْيَابِيّ وآخرين، ورَوَىٰ عنه مُسْلِم والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ. ثِقَة. مات ببَغْدَاد سنة ٢٥١هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٣٣٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٢٠٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٦٧.

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عنه أَيضاً: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ تَزَوَّجَ قُتَيْلَةَ أُخْتَ الأَشْعَث بن قَيْس، فمات قبل أن يُخَيِّرَهَا، فَبَرَّأَهَا اللهُ منه.

رَوَاهُ عن مُحَمَّد بن المُثَنَّىٰ عن عَبْد الأَعْلَىٰ عن دَاوُد عن عِكْرِمَة عنه[1].

نُعَيْم بن حَمَّاد: بن مُعَاوِيَة الخُزَاعِيّ، أبو عَبْد الله المَرْوَزِيّ. سكن مِصْر، كان كاتباً لأبي عِصْمَة نُوْح بن أبي مَرْيَم، وهو شديد الردّ علىٰ الجَهْمِيَّة وأهل الأَهْوَاء، ومنه تعلَّم نُعَيْم بن حَمَّاد. صَدُوْق ثِقَة، وتتبع ابن عَدِيّ ما أخطأ فيه. وقال: بَاقِي حَدِيْثه مُسْتَقِيْم. مات في مِحْنَة القُرْآن في الحبس سنة ٢٢٨هـ ببَغْدَاد.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٣٥٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٥٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٠٥.

الوَلِيْد بن مُسْلِم القُرَشِيّ: مَوْلَىٰ بني أُمَيَّة، أبو العَبَّاس الدِّمَشْقِيّ. عَالِم الشَّام، رَوَىٰ عن الأَوْزَاعِيّ وابن جُرَيْج والثَّوْرِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه اللَّيْث بن سَعْد وهو من شُيُوْخه والحُمَيْدِيّ وأَحْمَد بن حَنْبَل وإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ وآخرون. ثِقَة حافظ، لٰكِنه كثير التَّدْلِيْس والتسوية. مات سنة ١٩٥هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٤٨٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص١٥١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٣٦.

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ تَزَوَّجَ قُتَيْلَةَ أُخْتَ الأَشْعَث... إلخ.

ل: رواه عن عكرمة عن محمد بن المثنى... . ثم شطب الناسخ علىٰ (عكرمة)، وهو الصواب.

قُتَيْلَة بنت قَيْس: أُخْت الأَشْعَث بن قَيْس. تَزوَّجها رَسُوْلُ الله ﷺ حين قَدِمَ وَفْد كِنْدَة عليه في سنة عشر.

تسمية أزواج النَّبِيّ ﷺ وأولاده لمَعْمَر بن المُثَنَّىٰ ص٢٧٢.

ورَوَىٰ ابن سَعْد بسَنَده عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (لما استعاذت أَسْمَاءُ بنت النُّعْمَان من النَّبِيِّ ﷺ، خرج والغضَبُ يُعرف في وجهه، فقال له الأَشْعَث بن قَيْس: لا يَسُؤْكَ اللهُ يا رَسُوْل الله، أَلَا أُزوِّجك مَن ليس دونها في الجمال والحَسَب؟ قال: مَن؟ قال: أُخْتِي قُتَيْلَة.

....

قال: قد تزوَّجتُها. قال: فانصرف الأَشْعَث إلىٰ حَضْرَمَوْت، ثم حملها، حتىٰ إذا فَصَلَ من اليَمَن بلَغه وفاةُ النَّبيّ ﷺ، فردَّها إلىٰ بلاده، وارتدَّ وارتدَّتْ معه فيمن ارتدَّ، فلذٰلِكَ تزوجت لفساد النكاح بالارتداد.

طَبَقَات ابن سَعْد ج٨ ص١٤٧.

وقيل: إن النَّبيّ ﷺ أوصىٰ بقُتَيْلَة أن تُخَيَّر إن شاءت أن تَضرِب عليها الحِجاب وتَحْرُم علىٰ المُؤْمِنِيْن، ويجري عليها ما يجري علىٰ أُمَّهَات المُؤْمِنِيْن، وإن شاءت فَلْتَنْكِحْ من شاءت، فاختارت النكاح فتزوَّجها عِكْرِمَة بن أبي جَهْل بحَضْرَمَوْت.

تسمية أزواج النَّبيّ ﷺ وأولاده السَّابِق.

ورَوَىٰ ابن سَعْد بسَنَده عن دَاوُد بن أبي هِنْد: أن النَّبيّ ﷺ توفي وقد ملك امرأة من كِنْدَة يقال لها قُتَيْلَة، فارتدَّت مع قومها، فتزوَّجها بعد ذٰلِكَ عِكْرِمَة بن أبي جَهْل، فوَجَدَ أبو بَكْر من ذٰلِكَ وَجْداً شديداً، فقال له عُمَر: يا خَلِيْفَةَ رَسُوْلِ اللهِ: إنها والله ما هي من أزواجه ما خَيَّرها ولا حجبها، ولقد بَرَّأَها اللهُ منه بالارتداد الذي ارتدَّتْ مع قومها.

طَبَقَات ابن سَعْد السَّابِق. ومعناه في تسمية أزواج النَّبيّ ﷺ وأولاده السَّابِق.

وسمَّاها ابن حَبِيْب في المُحَبَّر ص٩٥: قيلة.

وانظر الكلام عنها أَيضاً في:

الاسْتِيْعَاب ج٤ ص٣٨٨ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٣٢ والإصَابَة ج٤ ص٣٩٣.

عَبْد الأَعْلَىٰ بن عَبْد الأَعْلَىٰ: بن مُحَمَّد السَّامِي القُرَشِيّ البَصْرِيّ، أبو مُحَمَّد. رَوَىٰ عن حُمَيْد الطَّوِيْل وعُبَيْد الله بن عُمَر ودَاوُد بن أبي هِنْد وخَالِد الحَذَّاء وابن إسْحَاق وغيرهم، ورَوَىٰ عنه إسْحَاق بن رَاهَوَيْه وأبو بَكْر بن أبي شَيْبَة وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ وآخرون. ثِقَة. مات سنة ١٩٨هـ وقيل غيره.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٣٣٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٩٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٦٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٦٠.

[الحَدِيْث] الخامس والثلاثون:

عنه أَيضاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: طَافَ رَسُوْلُ الله ﷺ سبعاً، فَطَافَ سَعْياً، وإنَّما طَافَ سَعْياً لِيُرِيَ المُشْرِكِيْنَ قُوَّتَهُ.

أَخْرَجَهُ أَيضاً عن مُحَمَّد بن المُثَنَّىٰ عن عَبْد الصَّمَد عن هَمَّام عن قَتَادَة عن عِكْرِمَة عنه[1].

دَاوُد بن أبي هِنْد: واسم أبي هِنْد دِيْنَار بن عُذَافِر، القُشَيْرِيّ مَوْلَاهُم، أبو بَكْر، ويقال أبو مُحَمَّد البَصْرِيّ. رأىٰ أَنَس بن مَالِك، ورَوَىٰ عن عِكْرِمَة والشَّعْبِيّ وأبي العَالِيَة وسَعِيْد بن المُسَيَّب وغيرهم، ورَوَىٰ عنه شُعْبَة والثَّوْرِيّ وعَبْد الأَعْلَىٰ بن عَبْد الأَعْلَىٰ ويَحْيَىٰ القَطَّان وغيرهم. ثِقَة ثِقَة. مات سنة ١٣٩هـ وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٢٠٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٣٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥١.

(١) **حَدِيْث**: طَافَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ سبعاً... إلخ.

في مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١ ص٢٥٥: (حَدَّثَنَا عَبْد الله، حَدَّثَنِي أبي، ثنا عَفَّان، ثنا هَمَّام، ثنا قَتَادَة عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طاف سبعاً، وطاف سَعْياً، وإنما سعىٰ أحب أن يرىٰ الناس قوَّته).

وفي مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١ ص٣١٠ نحوه من طريق بَهْز عن هَمَّام... .

وفي مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١ ص٣١١: (حَدَّثَنَا عَبْد الله، حَدَّثَنِي أبي، ثنا عَبْد الصَّمَد وعَفَّان، قالا: ثنا هَمَّام، ثنا قَتَادَة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عَبَّاس قال: طاف رَسُوْل الله ﷺ سَعْياً، وإنما طاف ليُري المُشْرِكِيْن قوَّته...).

وفي مُسْنَد أَحْمَد ج٥ ص٣٨: حَدَّثَنَا عَبْد الصَّمَد وعَفَّان قالا: حَدَّثَنَا هَمَّام، حَدَّثَنَا قَتَادَة، عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس... .

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عنه أَيضاً قال: فَرَضَ اللهُ عليكم أَنْ لا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ، ولا عَشْرَةٌ من مِائة. فشَقَّ ذٰلِكَ عليهم، فأَنزلَ اللهُ: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾، فخففَ عنكم.

رَوَاهُ عن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحِيْم عن الأسود بن عَامِر عن جَرِيْر بن حَازِم عن الزُّبَيْر هو ابن الخِرِّيْت عن عِكْرِمَة عنه[1].

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

رَوَىٰ الأَعْمَشُ عن طَلْحَةَ عن هُزَيْلٍ، قال: جاءَ رَجُلٌ، قال عُثْمَان: سَعْدٌ، فوقف علىٰ باب النَّبِيِّ ﷺ يَسْتأذِن، فقامَ علىٰ الباب، قال عُثْمَان: مُسْتَقْبِلَ البابِ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: هٰكَذَا عنكَ أو هٰكَذَا، فإِنَّما الاسْتِيْذانُ من النَّظَرِ.

---

(١) حَدِيْث: فَرَضَ اللهُ عليكم أَنْ لا يَفِرَّ وَاحِد... إلخ.

م: عن أسود بن عامر... هو ابن الحريث. وهو تحريف ظَاهِر.

والآية ٦٦ من سورة الأنفال.

الأَسْوَد بن عَامِر: أبو عَبْد الرَّحْمٰن الشَّامِيّ. نزيل بَغْدَاد، رَوَىٰ عن شُعْبَة والثَّوْرِيّ وجَرِيْر بن حَازِم وجَمَاعَة، ورَوَىٰ عنه: أَحْمَد بن حَنْبَل وابنا أبي شَيْبَة والدَّارِمِيّ وغيرهم. ثِقَة صَدُوْق. مات سنة ٢٠٨هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٢٦١ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٤٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٧٦.

الزُّبَيْر بن الخِرِّيْت البَصْرِي: رَوَىٰ عن نُعَيْم بن أبي هِنْد وعِكْرِمَة مَوْلَىٰ ابن عَبَّاس ومُحَمَّد بن سِيْرِيْن وغيرهم، ورَوَىٰ عنه جَرِيْر بن حَازِم وآخرون. تَابِعِيّ ثِقَة.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٣ ص١٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٣١٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٥٨.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد من حَدِيْث جَرِيْر وحَفْص عن الأَعْمَش. ورَوَاهُ من طريق سُفْيَان عن الأَعْمَش عن طَلْحَة بن مُصَرِّف عن رَجُلٍ عن سَعْد نَحْوَهُ عن النَّبِيِّ ﷺ.

فيَظهر من الرِّوَايَة الثانية: أَنَّ الرَّجُلَ المُبْهَمَ فيها هو هُزَيْل المُبَيَّن في الأُوْلَىٰ، وأَنَّهُ يَرْوِيه عن سَعْدٍ، وعُثْمَان المذكور هو ابن أبي شَيْبَة[1].

---

(١) **حَدِيْث**: جاءَ رَجُلٌ، قال عُثْمَان: سَعْد، فوقف علىٰ باب... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٣٦ باب في الاستئذان، رقم ٥١٧٤، ج٥ ص٣٦٧، قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَان بن أبي شَيْبَة، حَدَّثَنَا جَرِيْر / ح/ ، وحَدَّثَنَا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة، حَدَّثَنَا حَفْص، عن الأَعْمَش، عن طَلْحَة، عن هُزَيْل قال: جاء رجل... فإنما الاستئذان...).

وفي الحَدِيْث رقم ٥١٧٥ قال: (حَدَّثَنَا هَارُوْن بن عَبْد الله، حَدَّثَنَا أبو دَاوُد الحَفَرِيّ، عن سُفْيَان، عن الأَعْمَش، عن طَلْحَة بن مُصَرِّف، عن رجل، عن سَعْد، نحوَهُ، عن النَّبِيّ ﷺ).

ل: وقام علىٰ الباب... هو هزيل المسمىٰ في الأولىٰ... .

م: عنك وهكذا. وهي رِوَايَة كما في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥٠٩.

هٰكَذَا عنك أو هٰكَذَا: أي: تَنَحَّ عن الباب إلىٰ جهة أُخرىٰ.

الاستئذان من النَّظَر: أي: شرع من أجله، لأن المستأذِن لو دخل بغير إذنٍ لرأىٰ بعض ما يكره من يدخل إليه أن يَطَّلِعَ عليه. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥٠٩ عن فَتْح البَارِي.

عُثْمَان بن أبي شَيْبَة: هو عُثْمَان بن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم العَبْسِيّ مَوْلَاهُم، أبو الحَسَن الكُوْفِيّ. صاحب المُسْنَد والتَّفْسِيْر، رَوَىٰ عن هُشَيْم وجَرِيْر بن عَبْد الحميد وحُمَيْد بن عَبْد الرَّحْمٰن الرُّؤَاسِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الجَمَاعَة سوىٰ التِّرْمِذِيّ، وسوىٰ النَّسَائِيّ فرَوَىٰ في اليوم والليلة عن زَكَرِيَّا بن يَحْيَىٰ السِّجْزِيّ عنه. ثِقَة حافظ شهير، وله أوهام. مات سنة ٢٣٩هـ. وهو أخو أبي بَكْر عَبْد الله بن أبي شَيْبَة، الثِّقَة.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص١٣٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص١٤٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٣.

جَرِيْر بن عَبْد الحميد: بن قُرْط الضَّبِّيّ، أبو عَبْد الله الرَّازِيّ. القَاضِي، ولد بقَرْيَة من قرىٰ أَصْبَهَان، ونشأ بالكُوْفَة، ونزل الرَّيَّ. رَوَىٰ عن عَبْد المَلِك بن عُمَيْر، وأبي إسْحَاق

....

الشَّيْبَانِيّ والأَعْمَش وكثيرين، ورَوَىٰ عنه إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه وابنا أبي شَيْبَة وعَلِيّ بن المَدِيْنِي ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن وغيرهم. ثِقَة صَحِيْح الكتاب. قال البَيْهَقِيّ في السُّنَن: نُسِبَ في آخر عُمْره إلىٰ سوء الحِفظ. مات سنة ١٨٨هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٤٤٧ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٧.

حَفْص بن غِيَاث: بن طَلْق بن مُعَاوِيَة النَّخَعِيّ، أبو عُمَر الكُوْفِيّ. قَاضِيها وقَاضِي بَغْدَاد أَيضاً. رَوَىٰ عن الصَّادِق وجَدِّه طَلْق وإِسْمَاعِيْل بن أبي خَالِد والأَعْمَش والثَّوْرِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أَحْمَد وإِسْحَاق وعَلِيّ وابنا أبي شَيْبَة وابن مَعِيْن وأبو دَاوُد الحَفَرِيّ وآخرون. ثِقَة فقيه، تغيَّر حِفظه قليلاً في الآخر. ولاَّه الرَّشِيْد قَضَاء الشَّرْقِيَّة ببَغْدَاد، ثم قَضَاء الكُوْفَة، ومات بها سنة ١٩٤هـ وقد قارب الثَّمَانِين.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٢ ص٢٣٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤١٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٨٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٧٢ والفِهْرِسْت للطُّوْسِيّ ص٨٦.

طَلْحَة بن مُصَرِّف: بن عَمْرو بن كَعْب الهَمْدَانِيّ اليَامِيّ، أبو مُحَمَّد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن أَنَس وعَبْد الله بن أبي أَوْفَىٰ ومُجَاهِد وغيرهم، رَوَىٰ عنه أبو إِسْحَاق السَّبِيْعِيّ وهو أكبر منه، والأَعْمَش وهو من أقرانه، وابنه مُحَمَّد وجَمَاعَة. ثِقَة قَارِئ فاضل. مات سنة ١١٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٢٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٧٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١٠.

هُزَيْل بن شُرَحْبِيْل: الأَوْدِيّ الكُوْفِيّ الأعمىٰ. رَوَىٰ عن أخيه الأَرْقَم وعُثْمَان وعَلِيّ وطَلْحَة وسَعْد وابن مَسْعُوْد وغيرهم، ورَوَىٰ عنه: أبو إِسْحَاق السَّبِيْعِيّ وطَلْحَة بن مُصَرِّف وآخرون. ثِقَة. يقال: إنه أدرك الجاهلية، وهو من تَابِعِيّ أهل الكُوْفَة. مات بعد الجَمَاجِم.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٣٩٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٣١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١٧ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٦٠.

المُرَاد بسَعْد هو: سَعْد بن أبي وَقَّاص، كما في بعض نسخ سُنَن أبي دَاوُد.

عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥٠٩. وذكر اسمه كَامِلا في هامش م.

سَعْد بن أبي وَقَّاص مَالِك بن وُهَيْب بن عَبْد مَنَاف الزُّهْرِيّ: أبو إِسْحَاق. أحد العشرة

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ مَاعِزَ بنَ مَالِك أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ، فقال له: لعلَّكَ قَبَّلْتَ أو لَمَسْتَ أو غَمَزْتَ. قال: لا. قال: فعلتَ كذا وكذا؟ لا يُكَنِّي. قال: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ.

لفظ رِوَايَة الطَّبَرَانِيّ من حَدِيْث يَعْلَىٰ بن حَكِيْمٍ عن عِكْرِمَةَ عنه، وقد أَخْرَجَهُ غيره من الأَئِمَّة[1].

المُبَشَّرَة، وأول من رمىٰ بسهم في سَبِيْل الله، شَهِدَ بَدْراً والمَشَاهِدَ كلها. مات بالعَقِيْق، ودُفِنَ بالمَدِيْنَة بالبَقِيْع سنة ٥٥هـ علىٰ المشهور. ومَنَاقِبه كثيرة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٤٨٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٩٠ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٢٩٠.

المُرَاد بسُفْيَان: هو الثَّوْرِيّ، لأنه يَرْوِي عن الأَعْمَش، ويَرْوِي عنه أبو دَاوُد الحَفَرِيّ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١١٢ و ج٧ ص٤٥٢. وقد تقدمت ترجمته.

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ مَاعِزَ بنَ مَالِك أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ... إلخ، في:

المُعْجَم الكَبِيْر للطَّبَرَانِيّ ج١١ ص٣٣٨، رقم ١١٩٣٦، بهٰذَا اللفظ والسَّنَد.

م: عن ابن عباس أن ماعز... . وشطبت فيها كلمة (عِكْرِمَة) وكتب فوقها (عروة) ومعها صح. والصواب هو عِكْرِمَة، يُؤَيِّده ما في البُخَارِيّ وأبي دَاوُد.

والحَدِيْث من طريق يَعْلَىٰ بن حَكِيْم عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس بلفظ آخر في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٦ كتاب الحدود، ٢٨ باب هل يقول الإمَام للمُقِرِّ: لعلك لَمَسْتَ أو غَمَزْتَ؟ رقم ٦٨٢٤. / فَتْح البَارِي ج١٢ ص١٣٥.

وسُنَن أبي دَاوُد: ٣٢ كتاب الحدود، ٢٤ باب رجم مَاعِز بن مَالِك، رقم ٤٤٢٧، ج٤ ص٥٧٩.

قال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ مُسْنَداً. / انظر: عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٢٥٥ وهامش أبي دَاوُد السَّابِق.

وللحَدِيْث طرق أُخرىٰ عديدة في كتب الصِّحَاح وغيرها، لا مجال لذكرها.

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: نُهِيَ عن طعامِ المُتَبارِيَيْنِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ عن عَبْد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَل عن نَصْر بن عَلِيّ عن أبيه عن هَارُوْن بن مُوسَىٰ عن الزُّبَيْر بن الخِرِّيْت عن عِكْرِمَة عنه.

وقد أَخْرَجَهُ غيرُه من الأَئِمَّة المشهورين[1].

مَاعِز بن مَالِك الأَسْلَمِيّ: قال ابن حِبَّان: له صُحْبَة، وهو الذي رُجِمَ في عهد النَّبِيّ ﷺ بعد اعترافه بالزِّنَا، ثَبَتَ ذِكْره في الصَّحِيْحَيْن وغيرهما من حَدِيْث أبي هُرَيْرَة وزَيْد بن خَالِد وغيرهما، وجاء ذِكره في حَدِيْث أبي بَكْر الصِّدِّيْق وأبي ذَرّ وجَابِر بن سَمُرَة وبُرَيْدَة بن الحُصَيْب وابن العَبَّاس ونُعَيْم بن هَزَّال وأبي سَعِيْد الخُدْرِيّ ونَصْر الأَسْلَمِيّ وأبي بَرْزَة، سمَّاه بعضهم، وأبهمه بعضهم. وفي بعض طرقه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لقد تاب توبةً لو تابها طائفة من أُمَّتِي لَأَجْزَأَتْ عنهم. ويقال: إن اسمه غَرِيْب، ومَاعِزٌ لَقَبٌ له.

الإِصَابَة ج٣ ص٣٣٧ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٢٧٠.

يَعْلَىٰ بن حَكِيْم: الثَّقَفِيّ مَوْلَاهُم، المَكِّيّ. سكن البَصْرَة، وكان صديقاً لأَيُّوْب، رَوَىٰ عن سَعِيْد بن جُبَيْر وعِكْرِمَة وآخرين، ورَوَىٰ عنه سَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة وأَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ وجَرِيْر بن حَازِم وغيرهم. ثِقَة صَدُوْق.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص١٨٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٤٠١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٧٨.

(١) **حَدِيْث**: نُهِيَ عن طعامِ المُتَبَارِيَيْنِ، في:

المُعْجَم الكَبِيْر للطَّبَرَانِيّ ج١١ ص٣٤٠، رقم ١١٩٤٢، لٰكِن طريقه في هٰذَا الحَدِيْث بهٰذَا الموضع من الكتاب هو: (حَدَّثَنَا عَبْدَان بن أَحْمَد، ثنا مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحِيْم أبو يَحْيَىٰ، ثنا صاعقة، ثنا عَبْد الوَهَّاب الخَفَّاف، ثنا هَارُوْن بن مُوسَىٰ... إلخ).

والحَدِيْث في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢١ كتاب الأطعمة، ٧ باب في طعام المُتَبَارِيَيْنِ، رقم ٣٧٥٤، ج٤ ص١٣٢.

[الحَدِيْث] الأربعون:

عن مِقْسَم - هو ابن بُجْرَةَ - عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّىٰ خمسَ صَلَواتٍ بِمِنَى.

والمُسْتَدْرَك للحَاكِم ج٤ ص١٢٨، وفيه قال: (أَخْبَرَنِي الحُسَيْن بن عَلِيّ ثنا مُحَمَّد بن إسْحَاق ثنا نَصْر بن عَلِيّ... إلخ).

وانظر: الفَتْح الكَبِيْر ج٣ ص٢٨٠.

المُتَبَارِيَان: المتعارضان بفعلهما، يقال: تَبَارَىٰ الرَّجُلَان إذا فعل كل وَاحِد منهما مثل فعل صاحبه، ليُرىٰ أيهما يغلِب صاحبَه، وإنما كُره ذٰلِكَ لما فيه من الرِّيَاء والمباهاة، ولأنه داخل في جُمْلَة ما نهىٰ عنه من أكل المال بالباطل. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ بهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

م: عنه قال... علي عن ابنه... . والصواب (عن أبيه).

نَصْر بن عَلِيّ: بن نَصْر بن عَلِيّ بن صُهْبَان الأَزْدِيّ الجَهْضَمِيّ، أبو عَمْرو، البَصْرِيّ الصَّغِيْر. رَوَىٰ عن أبيه وعَبْد الأَعْلَىٰ بن عَبْد الأَعْلَىٰ ووَكِيْع وغيرهم، ورَوَىٰ عنه الجَمَاعَة وأبو زُرْعَة وعَبْد الله بن أَحْمَد وآخرون. ثِقَة. مات سنة ٢٥٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٣٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٠٠.

عَلِيّ بن نَصْر بن عَلِيّ: بن صُهْبَان، أبو الحَسَن، البَصْرِيّ الكَبِيْر. رَوَىٰ عن هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ وشُعْبَة وابن المُبَارَك واللَّيْث وآخرين. ورَوَىٰ عنه: ابنه نَصْر ووَكِيْع وأبو نُعَيْم وهم من أقرانه وغيرهم. ثِقَة. مات سنة ١٨٧هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٣٠٦ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٣٩٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٥.

هَارُوْن بن مُوسَىٰ: الأَزْدِيّ العَتَكِيّ مَوْلَاهُم، أبو عَبْد الله، ويقال: أبو إِسْحَاق النَّحْوِيّ البَصْرِيّ الأعور. صاحب القِرَاءَات، رَوَىٰ عن أبي عَمْرو بن العَلَاء وبُدَيْل بن مَيْسَرَة والزُّبَيْر بن الخِرِّيْت وآخرين، ورَوَىٰ عنه: شُعْبَة ورَوَىٰ هو أيضاً عنه، وأبو عُبَيْدَة الحَدَّاد ووَكِيْع وآخرون. ثِقَة، إلَّا أنه رُمِيَ بالقَدَر.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٣٨٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص١٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١٣.

أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ، وقال: صَحِيْحٌ علىٰ شرط البُخَارِيّ(١).

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّىٰ خمسَ صَلَواتٍ بِمِنَى، في:

المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن للحَاكِم ج١ ص٤٦١، وفيه: (عن مِقْسَم عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... هٰذَا حَدِيْث صَحِيْح علىٰ شرط البُخَارِيّ ولم يُخَرِّجَاه). وأورده الذَّهَبِيّ أيضاً في تَلْخِيْص المُسْتَدْرَك، ورمز له بـ (خ)، ولم يُعقِّب عليه.

ل: أن رسول الله ﷺ.

مِقْسَم بن بُجْرَة: ويقال: ابن نَجْدة، أبو القَاسِم، مَوْلَىٰ عَبْد الله بن الحَارِث بن نَوْفَل، ويقال له مَوْلَىٰ ابن عَبَّاس للزومه له. رَوَىٰ عن ابن عَبَّاس وعَبْد الله بن الحَارِث بن نَوْفَل وعَائِشَة وغيرهم، ورَوَىٰ عنه مَيْمُوْن بن مِهْرَان والحَكَم بن عُتَيْبَة وخَصِيْف وآخرون. صَدُوْق، وكان يُرْسِل. مات سنة ١٠١هـ. له في البُخَارِيّ حَدِيْث وَاحِد.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٨٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٧٣ والجَرْح والتَّعْدِيْل ج٤ ق١ ص٤١٤.

قوله: (هو ابن بُجْرَة). هٰذَا من كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ اللَّهُ، وليس من الحَاكِم، كما بيناه في السَّنَد.

وقد وضع فوقه في ل خَطّاً.

مِنَىٰ: في دَرَج الوادي الذي يَنزِله الحَاجُّ ويرمي فيه الجِمَار من الحَرَم، سُمِّيَ بذٰلِكَ لما يُمْنَىٰ فيه من الدماء، أي: يُرَاق. قيل: حَدُّه من مَهْبِط العَقَبَة إلىٰ مُحَسِّر، وعليه أَعْلَامٌ منصوبةٌ، وهي في داخل الحَرَم، ومسجدها مسجد الخَيْف، بينها وبين مَكَّة فَرْسَخ.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١٣١٢ ومُعْجَم البُلْدَان ج٥ ص١٩٨.

القِسم السادس

فِي ذِكْرِ أَحَادِيْثَ أَخرجَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ[1] عن رِجَالها فِي الصَّحِيْح ولم يَحْتَجّ بهم البُخَارِيُّ

الحَدِيْث الأول:

عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رَسُوْلُ الله ﷺ يُضَحِّي بكَبْشٍ أَسْوَدَ فَحِيْلٍ، يَنظُرُ في سَوَادٍ، ويأكُلُ في سَوَادٍ، ويَمْشِي في سَوَادٍ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصحَّحه التِّرمِذيُّ[2].

(١) سقط من ل: رَحِمَهُ اللَّهُ. وكتب في هامش م: بلغ مقابلة بحسب الطاقة.

(٢) **حَدِيْث**: كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يُضَحِّي بكَبْشٍ أَسْوَدَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الضحايا، ٤ باب ما يُستحب من الضحايا، رقم ٢٧٩٦، ج٣ ص٢٣١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أبي سَعِيْد قال... بكَبْشٍ أَقْرَن... . وكذا في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٢.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٤ باب ما جاء ما يُستحب من الأضاحي، رقم ١٤٩٦، ج٥ ص٢٠٧. وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح غَرِيْب.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبىٰ): كتاب الضحايا، الكَبْش، ج٧ ص٢٢١.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرىٰ: ١٢ كتاب الضحايا، ١٥ الكَبْش، رقم ٤٤٦٤، ج٤ ص٣٤٦.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٦ كتاب الأضاحي، ٤ باب ما يُستحب من الأضاحي، رقم ٣١٢٨،

[الحَدِيْث] الثاني:

عن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: أَنَّ امرأةً قالت: يا رَسُوْلَ اللهِ، إنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُها، ولو لا ذٰلِكَ لَتَصَدَّقَتْ وأَعْطَتْ، أَفَتَرَىٰ أَنْ أَتَصَدَّقَ عنها؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، تَصَدَّقِي عنها[1].

ج٢ ص١٠٤٦.

هٰكَذَا في ل م: أسود. لٰكِن ورد محلها: (أقرن) في: سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٢.

وفي سُنَن التِّرْمِذِيّ وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ، والكُبْرَىٰ) وسُنَن ابن مَاجَه جَميعاً (أقرن).

أَقْرَن: ذو قَرْنَيْن.

فَحِيْل: كَامِل الخِلْقَة لم تُقطع أُنثياه.

حَاشِيَة السِّنْدِيّ علىٰ النَّسَائِيّ.

يَنْظُر في سَوَاد: أي: حول عينيه سَوَاد.

يَأْكُل في سَوَاد: أي: فمه أسود.

يَمْشِي في سَوَاد: أي: قوائمه سُوْد. والحَدِيْث دليل علىٰ استحباب التضحية بما كان علىٰ هٰذِهِ الصفة.

نَيْل الأَوْطَار، كتاب المَنَاسِك، باب ما لا يُضَحَّىٰ به لعيبه وما يُكرَه وما يُستحب.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ امرأةً قالت: يا رَسُوْلَ اللهِ، إنَّ أُمِّي... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٢ كتاب الوصايا، ١٥ باب ما جاء فيمن مات عن غير وصية يتصدق عنه، رقم ٢٨٨١، ج٣ ص٣٠١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عَائِشَةَ: أن امرأة... .

وكذا في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٧٧.

هٰكَذَا في ل م: أفترىٰ، تصدقي. لٰكِن ورد في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق وفي نسخة السُّنَن مع عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٧٨: (أَفَيُجْزِئ) بمحل (أَفَتَرَىٰ)، وورد (فتصدقي) محل (تصدقي).

[الحَدِيْث] الثالث:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: إنْ كانَ في شَيْءٍ مما تَدَاوَيْتُم به خَيْرٌ، فالحِجَامَةُ[1].

[الحَدِيْث] الرابع:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا رَفَّأَ إنساناً إذا تَزَوَّجَ، قال: بَارَكَ اللهُ لَكَ، وبَارَكَ عليكَ، وجَمَعَ بينكما في خَيْرٍ[2].

والحَدِيْث بلفظ قريب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الوصايا، إذا مات الفَجْأَة هل يُستحب لأهله أن يتصدقوا عنه؟ ج٦ ص٢٥٠.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٣ كتاب الوصايا، ٧ إذا مات فُجَاءَةً، هل يُسْتَحَبُّ لأهله أن يَتَصَدَّقُوا عنه؟، رقم ٦٤٤٣، ج٦ ص١٦١.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٢ كتاب الوصايا، باب من مات ولم يُوصِ هل يُتَصَدَّقُ عنه؟ رقم ٢٧١٧، ج٢ ص٩٠٦.

افْتُلِتَتْ: علىٰ البناء للمفعول، ماتت فَجْأَة وأُخِذَت نفسها فَلْتَةً. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق.

(١) حَدِيْث: إنْ كانَ في شَيْءٍ مما تَدَاوَيْتُم به خَيْرٌ، فالحِجَامَةُ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ٢٢ كتاب الطِّبّ، ٣ باب في الحِجَامَة، رقم ٣٨٥٧، ج٤ ص١٩٤، بهٰذَا اللفظ وفيه: عن أَبِي هُرَيْرَة أَنَّ رَسُوْل الله... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٣١ كتاب الطِّبّ، ٢٠ باب الحِجَامَة، رقم ٣٤٧٦، ج٢ ص١١٥١.

(٢) حَدِيْث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا رَفَّأَ إنساناً... إلخ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ٦ كتاب النكاح، ٣٧ باب ما يقال للمتزوِّج، رقم ٢١٣٠، ج٢ ص٥٩٨،

[الحَدِيْث] الخامس:

عن أبي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: رُمِيَ رَجُلٌ بسَهْمٍ في صَدْرِهِ أو في حَلْقِهِ فمات، فأُدْرِجَ في ثيابه كما هو. قال: ونحنُ مع رَسُوْلِ الله ﷺ[1].

بِهٰذَا اللفظ، وفيه: عن أبي هُرَيْرَة أن النَّبِيّ... . وفي م: عنه أن النَّبِيّ... .

ورد هٰكَذَا في ل م: إنساناً. وورد في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٢٠٧ (الإنسان).

وأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ في سُنَنه بطريق أبي دَاوُد نفسه، وباللفظ ذاته، لٰكِن فيه: (في الخير)، بدلاً من: (في خير)، وذٰلِكَ في: ٩ كتاب النكاح، ٧ باب ما جاء فيما يقال للمتزوِّج، رقم ١٠٩١، ج٤ ص٤٧، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٩ كتاب النكاح، ٢٣ باب تهنئة النكاح، رقم ١٩٠٥، ج١ ص٦١٤.

رَفَّأَ: هَنَّأَه ودعا له. وكان من عادتهم أن يقولوا: بالرِّفَاء والبَنين. وقد رُوِيَ عن النَّبِيّ ﷺ أنه نَهَىٰ أن يُقال للمتزوِّج بالرِّفَاء والبَنين. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ بهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، وعَوْن المَعْبُوْد أيضاً.

(١) **حَدِيْث:** رُمِيَ رَجُلٌ بسَهْمٍ في صَدْرِهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٣١ باب في الشَّهِيْد يُغسل، رقم ٣١٣٣، ج٣ ص٤٩٧، بِهٰذَا اللفظ، وفيه: ... عن جَابِر قال... .

أبو الزُّبَيْر مُحَمَّد بن مُسْلِم: بن تَدْرُس الأَسَدِيّ مَوْلَاهُم، المَكِّيّ. رَوَىٰ عن العَبَادِلَة الأربعة وعن عَائِشَة وعن جَابِر وغيرهم. رَوَىٰ عنه: عَطَاء وهو من شُيُوْخه، والزُّهْرِيّ وأَيُّوْب وإِبْرَاهِيْم بن طَهْمَان وآخرون. ثِقَة، صَدُوْق، إلَّا أنه يُدَلِّس. مات سنة ١٢٦هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٦ ص٥٠٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٤٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٠٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٦٧.

[الحَدِيْث] السادس:

من رِوَايَة ابن شِهَاب عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ شهداءَ أُحُدٍ لم يُغْسَلُوا، ودُفِنُوا بدمائهم، ولم يُصَلَّ عليهم[١].

[الحَدِيْث] السابع:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بحَمْزَةَ وقد مُثِّلَ به، ولم يُصَلِّ علىٰ أَحَدٍ من الشُّهَدَاء غَيرِهِ[٢].

---

(١) حَدِيْث: أَنَّ شهداءَ أُحُدٍ لم يُغْسَلُوا... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٣١ باب في الشَّهِيْد يُغسل، رقم ٣١٣٥، ج٣ ص٤٩٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... أَخْبَرَني أُسَامَة بن زَيْد اللَّيْثِيّ، أَنَّ ابن شِهَاب أخبره، أَنَّ أَنَس بن مَالِك حَدَّثَهم: أَنَّ شهداء أُحُد... .

(٢) حَدِيْث: أَنَّ النَّبِيّ ﷺ مَرَّ بحَمْزَة... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٣١ باب في الشَّهِيْد يُغسل، رقم ٣١٣٧، ج٣ ص٥٠٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَنَس: أن النَّبِيّ ﷺ مَرَّ... .

م: عنه أيضاً أن النبي... ولم يصلي... . وإثبات ياء (يصلي) تحريف، لأنه مُضَارِع مجزوم بحذف حرف العِلَّة.

حَمْزَة بن عَبْد المُطَّلِب: بن هَاشِم، أبو يَعْلَىٰ وأَبو عُمَارَة، وأُمُّهُ ابنة عم آمنة بنت وَهْب أُمّ النَّبِيّ ﷺ. وهو شقيق صَفِيَّة أُمّ الزُّبَيْر، وعَمّ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وأخوه من الرَّضَاعَةِ، أرضعتهما ثُوَيْبَة مولاة أبي لَهَب. وكان حَمْزَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَسَنَّ من رَسُوْل الله ﷺ بسنتين علىٰ الصَّحِيْح. آخىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بينه وبين زَيْد بن حَارِثَةَ. أسلم في السنة الثانية من المَبْعَث. شَهِدَ بَدْراً، وشَهِدَ أُحُداً سنة ٣هـ، وقتله بها وَحْشِيّ بعد أن أبلىٰ بلاءً حَسَناً. فكان سَيِّد الشهداء.

أُسْد الغَابَة ج٢ ص٤٦ والاسْتِيْعَاب ج١ ص٢٧١ والإِصَابَة ج١ ص٣٥٣.

[الحَدِيْث] الثامن:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّها حَدَّثَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَغْتَسِلُ من أَربعٍ: من الجَنَابَة، ويومِ الجُمُعَة، ومن الحِجَامَة، وغُسْل المَيِّت(١).

[الحَدِيْث] التاسع:

عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلاً قام يومَ الفَتْح، فقال: يا رَسُوْلَ اللهِ، إنِّي نَذَرتُ للهِ، إنْ فَتَحَ اللهُ عليكَ مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّيَ في بَيْتِ المَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ. فقال: صَلِّ هٰهُنَا، ثم أعاد عليه، فقال: صَلِّ هٰهُنَا، ثم أَعادَ عليه، فقال: شَأْنَكَ إذَنْ(٢).

[الحَدِيْث] العاشر:

عن سِمَاكٍ، قال: حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ قَيْسٍ، قال: جَلَبْتُ أَنَا ومَخْرَفَةُ العَبْدِيُّ بَزّاً من هَجَر، فأَتَيْنَا به مَكَّة، فجاءنا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يمشي، فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيْلَ، فبِعْنَاهُ، وثَمَّ رَجُلٌ يَزِنُ بالأَجْرِ. فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: زِنْ وأَرْجِحْ.

---

(١) حَدِيْث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَغْتَسِلُ من أَربعٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٣٩ باب في الغسل من غسل الميت، رقم ٣١٦٠، ج٣ ص٥١١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن عَبْد الله بن الزُّبَيْر عن عَائِشَة: أنها حَدَّثَتْهُ، أن النَّبِيّ... .

(٢) حَدِيْث: أَنَّ رَجُلًا قام يومَ الفَتْح... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٦ كتاب الأيمان والنذور، ٢٤ باب من نذر أن يُصَلِّيَ في بَيْت المَقْدِس، رقم ٣٣٠٥، ج٣ ص٦٠٢، بهٰذَا اللفظ، وفيه: عن جَابِر بن عَبْد الله أن رَجُلاً... .

ل م: ثم أعاد فقال (بالموضع الأول)، ولٰكِن في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٣٤: ثم أعاد عليه فقال... .

م: صَلّي (بالموضعين). وهو تحريف، لأنه فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العِلَّة.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصحَّحه التِّرْمِذِيُّ(١).

---

(١) حَدِيْث: سُوَيْد بن قَيْس، قال: جَلَبْتُ أَنَا ومَخْرَفَةُ العَبْدِيُّ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٧ باب في الرُّجْحَان في الوَزْن والوَزْن بالأَجْر، رقم ٣٣٣٦، ج٣ ص٦٣١، بهٰذَا اللفظ.

م: عن سماك حدثني... . وفي السُّنَن: عن سِمَاك بن حَرْب حَدَّثَنِي سُوَيْد... .

سراويل: هٰكَذَا في ل م، وفي نسخة من سُنَن أبي دَاوُد، أشار إليها في هامش عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٥٠.

ووردت الكلمة في النسخ الأُخرىٰ من سُنَن أبي دَاوُد (بسَرَاوِيل). انظر: عَوْن المَعْبُوْد، وسُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

فقال رسول الله: هٰكَذَا في ل م. وفي سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد: فقال له رَسُوْل الله.

والحَدِيْث بألفاظ مقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ٦٦ باب ما جاء في الرُّجْحَان في الوَزْن، رقم ١٣٠٥، ج٤ ص٣٠٧. وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبىٰ): كتاب البُيُوْع، الرُّجْحَان في الوَزْن، ج٧ ص٢٨٤.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ٥٥ الرُّجْحَان في الوَزْن، رقم ٦١٤٠، ج٦ ص٥٣.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١٢ كتاب التجارات، ٣٤ باب الرُّجْحَان في الوَزْن، رقم ٢٢٢٠، ج٢ ص٧٤٧.

بَزّاً: أي: ثياباً. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق.

هَجَر: مَدِيْنَة هي قاعدة البَحْرَيْن، وقيل: ناحية البَحْرَيْن كلها هَجَر. أما هَجَر التي يُنسب إليها القِلَال فهي قَرْيَة كانت من قرىٰ المَدِيْنَة تعمل بها وخربت.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١٤٥٢، وانظر: النِّهَايَة لابن الأَثِيْر مادة (هجر) ج٥ ص٢٤٦-٢٤٧ ومُعْجَم

[الحَدِيْث] الحادي عشر:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النـاسُ: يا رَسُـوْلَ اللهِ غَـلَا السِّعْرُ فَسَعِّرْ لَنَـا. قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ اللهَ هو المُسَعِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّازِقُ، وإنِّي لَأَرجو أَنْ أَلقَىٰ اللهَ، وليس أَحَدٌ منكم يُطالِبُني بِمَظْلِمَةٍ في دَمٍ ولا مالٍ[1].

البُلْدَان ج٥ ص٣٩٣ والمُشْتَرِك وَضْعاً والمُفْتَرِق صُقْعاً ص٤٣٨.

وقَطَعَ في عَوْن المَعْبُوْد: أن هَجَر بفتحتين موضع قريب من المَدِيْنَة.

سِمَاك بن حَرْب: بن أَوْس الذُّهْلِيّ، البَكْرِيّ، أبو المُغِيْرَة الكُوْفِيّ. صَدُوْق، وروايته عن عِكْرِمَة خاصة مُضْطَرِبَة، وقد تغيَّر بأَخَرَةٍ. مات سنة ١٢٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٣٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣٢ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١٠ والكاشف للذَّهَبِيّ ج١ ص٤٦٥ والخُلَاصَة للخَزْرَجِيّ ص١٥٥.

سُوَيْد بن قَيْس: أبو صَفْوَان ويقال أبو مَرْحَب. سكن الكُوْفَة، رُوِيَ أَنَّ رَسُوْل الله ﷺ اشترىٰ منه رَجُلٌ سَرَاوِيلَ، وعنه به سِمَاك بن حَرْب.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٧٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٤١ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٣٨٠.

مَخْرَفَة العَبْدِيّ: رأىٰ النَّبِيَّ ﷺ، وهو الذي ورد ذِكْرُهُ في حَدِيْث سِمَاك بن حَرْب عن سُوَيْد بن قَيْس المذكور.

أُسْد الغَابَة ج٤ ص٣٣٧ والإِصَابَة ج٣ ص٣٩٠.

(١) **حَدِيْث:** قال الناسُ: يا رَسُوْلَ اللهِ غَلَا السِّعْرُ فَسَعِّرْ لَنَا... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٥١ باب في التَّسْعِيْر، رقم ٣٤٥١، ج٣ ص٧٣١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَنَس: قال الناس... . وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٨٧: عن أَنَس (بن مَالِك) قال: قال الناس... .

قال رسول الله: كذا في ل، وسُنَن أبي دَاوُد بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٢٨٧.

وفي م: فقال رسول الله. وأشار إلىٰ هٰذِهِ الرِّوَايَة في هامش عَوْن المَعْبُوْد، وذكرت في سُنَن

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عن أبي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ أَنْ يُتَعَاطَىٰ السَّيْفُ مَسْلولاً(١).

[الحَدِيْث] الثالث عشر:

عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كُنَّا إذا نَزَلْنا مَنْزِلاً لا نُسَبِّحُ حتىٰ تُحَلَّ الرِّحَالُ(٢).

أبي دَاوُد السَّابِق.

القَابِض: كتبت في ل م (القابظ). وهو خطأ.

والحَدِيْث بألفاظ متقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ٧٣ باب ما جاء في التَّسْعِيْر، رقم ١٣١٤، ج٤ ص٣١٨. وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١٢ كتاب التجارات، ٢٧ باب من كره أن يُسَعَّر، رقم ٢٢٠٠، ج٢ ص٧٤١.

المَظْلِمَة: بكسر اللام، وظُلَامَة كثُمَامَة: ما تَظَلَّمَهُ الرَّجُلُ. / القَامُوْس المُحِيْط، مادة (الظلم).

(١) **حَدِيْث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ أَنْ يُتَعَاطَىٰ السَّيْفُ مَسْلولًا، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ٧٣ باب في النهي أن يُتَعَاطَىٰ السَّيْف مسلولاً، رقم ٢٥٨٨، ج٣ ص٧٠، بهٰذَا اللفظ.

وورد بلفظ: (نَهَىٰ رَسُوْل الله ﷺ أن يُتَعَاطَىٰ...) في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٤ كتاب الفتن، ٥ باب ما جاء في النهي عن تعاطي السَّيْف مسلولاً، رقم ٢١٦٤، ج٦ ص٣٣٢، وقال: حَدِيْث حَسَن غَرِيْب.

م: يتعاطا.

(٢) **حَدِيْث:** كُنَّا إذا نَزَلْنا مَنْزِلًا لا نُسَبِّحُ حتىٰ تُحَلَّ الرِّحَالُ، في:

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ عَمْرَو بنَ أُقَيْشٍ كان له رِباً في الجاهليةِ، فَكَرِهَ أَنْ يُسْلِمَ حتىٰ يأخذَهُ، فجاء يومَ أُحُدٍ، فقال: أَينَ بَنُو عَمِّي؟ قالوا: بأُحُدٍ. قال: أَينَ فُلَانٌ؟ قالوا: بأُحُدٍ. قال: وأَينَ فُلَانٌ؟ قالوا: بأُحُدٍ.

فَلَبِسَ لَأْمَتَهُ، ورَكِبَ فَرَسَهُ، ثم تَوَجَّهَ قِبَلَهم، فلما رآه المُسْلِمُوْن، قالوا: إليكَ عَنَّا يا عَمْرو. قال: إنِّي قد آمَنْتُ، فقاتَلَ حتىٰ جُرِحَ، فحُمِلَ إلىٰ أهله جَرِيحاً. فجاء سَعْدُ بنُ مُعَاذٍ، فقال لأُخْته: سَلِيْهِ، حَمِيَّةً لقومِكَ، أو غَضَباً لهم، أم غَضَباً لله؟ فقال: بل غَضَباً لله ورَسُوْلِهِ، فمات، فدَخَلَ الجَنَّةَ، وما صَلَّىٰ لله صَلَاةً.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد(١).

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ٤٨ باب في نُزُوْل المنازل، رقم ٢٥٥١، ج٣ ص٥١، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن حَمْزَة الضَّبِّيّ قال: سمعت أَنَس بن مَالِك قال: كنا... .

سقطت من ل: لا. وأثبتناها من م ومن سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، ومن السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٣٢٩.

ل: الرجال. ولم أرها في نسخة أُخرىٰ من السُّنَن.

يريد بالحَدِيْث: لا نُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَىٰ، حتىٰ تُحَطَّ الرِّحَالُ، ويَجُمَّ المطِيُّ. وكان بعض العُلَمَاء يَستحب أَنْ لا يَطْعَمَ الرَّاكبُ إذا نزَل المنزلَ حتىٰ يَعلِفَ الدَّابَّةَ. / مَعَالِم السُّنَن للخطَّابِيّ علىٰ سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

(١) حَدِيْث: أَنَّ عَمْرو بنَ أُقَيْش كان له رِباً في الجاهليةِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ٣٩ باب فيمن يُسْلِم ويُقْتَل مكانه في سَبِيْل الله عَزَّ وجَلَّ، رقم ٢٥٣٧، ج٣ ص٤٣. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة: أن عَمْرو... .

وأين: هٰكَذَا في ل م. وفي نسخة السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٣٢٦: أين. وفي سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق: فأين.

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: جَاهِدوا المُشْرِكِيْنَ بأموالِكم وأنفسِكم وألْسِنتِكم.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ(١).

فجاء سعد: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين: فجاءه.

سقط من ل م: أم غضباً لله.

م: بل غضب.

ورسوله: هٰكَذَا في ل م، وإحدىٰ نسخ سُنَن أبي دَاوُد أُشير إليها في هامش عَوْن المَعْبُوْد. لٰكِن في بَاقِي النسخ: ولرسوله.

ما صلىٰ: هٰكَذَا في ل م. وفي السُّنَن بالنسختين: (وما صلىٰ).

اللَّأْمَة: الدِّرْع، أو اسم للسلاح كله. / هامش سُنَن أبي دَاوُد.

عَمْرو بن أُقَيْش: أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ، ورَوَىٰ عنه أبو هُرَيْرَة الحَدِيْث المذكور أعلاه، لٰكِن فيه: (وكان له ثأر في الجاهلية وكَرِهَ أَنْ يُسْلِمَ حتىٰ يأخذه).

أُسْد الغَابَة ج٤ ص٨٥.

سَعْد بن مُعَاذ: بن النُّعْمَان. سيّد الأَوْس في الجاهلية والإسْلَام. أسلم بالمَدِيْنَة بين العَقَبَة الأُوْلَىٰ والثانية علىٰ يدي مُصْعَب بن عُمَيْر، وشَهِدَ بَدْراً وأُحُداً والخَنْدَق، ورُمي يوم الخَنْدَق بسَهم، فعاش بعد ذٰلِكَ شهراً حتىٰ حكَم في بني قُرَيْظَة، ثم انتقض جرحه فمات، وذٰلِكَ في سنة ٥هـ. قال فيه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: (اهْتَزَّ العرشُ لموت سَعْد بن مُعَاذ). والذي رماه بسهم هو حِبَّان بن العَرِقَة، فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: (عَرَّقَ اللهُ وَجْهَهُ في النار).

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٢٧ والإصَابَة ج٢ ص٣٧ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٢٩٦.

(١) **حَدِيْث**: جَاهِدوا المُشْرِكِيْن بأموالِكم وأنفسِكم وألْسِنتِكم، في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الجِهَاد، باب وجوب الجِهَاد، ج٦ ص٧. وفيه: عن

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: اشتكَىٰ أَصحابُ رَسُوْلِ الله ﷺ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عليهِم إذا انْفَرَجُوا، فقال: استَعِينوا بالرُّكَبِ[1].

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: أَتِمُّوا الصَّفَّ المُقَدَّمَ، ثم

أَنَس عن النَّبِيّ ﷺ قال: جاهدوا... .

وأنفسكم: هٰكَذَا في ل م. لٰكِن في سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): وأيديكم، بمحل: وأنفسكم.

وكذٰلِكَ في: سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٩ كتاب الجِهَاد، ١ وجوب الجِهَاد، رقم ٤٢٨٩، ج٤ ص٢٦٩.

(١) حَدِيْث: اشتكَىٰ أَصحابُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٥٩ باب الرخصة في ذٰلِكَ للضرورة، رقم ٩٠٢، ج١ ص٥٥٦، لٰكِن لفظه في السُّنَن: (عن أبي هُرَيْرَة قال: اشتكىٰ أصحاب النَّبِيّ ﷺ مشقة السجود... إلخ).

ويبدو أن ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُٱللَّهُ قد تَصَرَّف في أوله.

والحَدِيْث بلفظ مقارب بالإسناد نفسه في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الصلاة، ٢١٢ باب ما جاء في الاعتماد في السجود، رقم ٢٨٦، ج١ ص٣٧٩. وقال: (هٰذَا حَدِيْث غَرِيْب لا نعرفه إلَّا من حَدِيْث أبي صالح عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ ﷺ إلَّا من هٰذَا الوجه، من حَدِيْث اللَّيْث عن ابن عَجْلَان).

والمعنىٰ: باعدوا اليدين عن الجَنْبَيْن، وارفعوا البطن عن الفَخِذَيْن في السجود. ومعنىٰ الاستعانة بالركب: أي وضع المرافق عليها حين الرفع والخفض من السجود وللسجود، ليَسْهُلَ شيء منه. / هامش سُنَن أبي دَاوُد.

الذي يَلِيهِ، فما كان مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ في الصَّفِّ المُؤَخَّرِ[1].

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لا تَقومُ السَّاعَةُ حتىٰ يَتَبَاهَىٰ الناسُ في المساجِدِ[2].

---

(١) **حَدِيْث**: أَتِمُّوا الصَّفَّ المُقَدَّمَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٩٤ باب تسوية الصفوف، رقم ٦٧١، ج١ ص٤٣٥، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَنَس (بن مَالِك) أن رَسُوْل الله ﷺ... .

سقط من ل م: (ثم الذي يليه). وأثبتناه من السُّنَن.

سقط من ل م: (الصف) من قوله: في الصف المُؤَخّر. وأثبتناه من السُّنَن أَيضاً.

ولم تُشر نسخة سُنَن أبي دَاوُد بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٥٢ إلىٰ اختلاف في ذٰلِكَ.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الإمَامَة، الصف المُؤَخّر، ج٢ ص٩٣.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ذكر الإمَامَة والجَمَاعَة، ٣٢٤ الصف المُؤَخّر، رقم ٨٩٤، ج١ ص٤٣٣.

(٢) **حَدِيْث**: لا تَقومُ السَّاعَةُ حتىٰ يَتَبَاهَىٰ الناسُ في المساجِدِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ١٢ باب في بناء المسجد، رقم ٤٤٩، ج١ ص٣١١، بهٰذَا اللفظ.

م: عنه أن النبي ﷺ... تتباهىٰ الناس... .

وفي سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص١٧١: عن أَنَس أن النَّبِيّ... .

والحَدِيْث أَيضاً في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٤ كتاب المساجد والجماعات، ٢ باب تشييد المساجد، رقم ٧٣٩، ج١ ص٢٤٤.

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عن أبي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ احْتَجَمَ علىٰ وَرِكِهِ مِنْ وَثْيءٍ كانَ به.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد(١).

[الحَدِيْث] العشرون:

عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: قال رَجُلٌ: يا رَسُوْلَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا في دارٍ، كثيرٌ فيها عَدَدُنَا، وكثيرٌ فيها أَموالُنا، فنزَلْنا إلىٰ دارٍ أُخرىٰ، فَقَلَّ فيها عَدَدُنَا، وقَلَّتْ فيها

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب المساجد، المباهاة في المساجد، ج٢ ص٣٢.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: كتاب المساجد، ٢٢٥ المباهاة في المساجد، رقم ٧٧٠، ج١ ص٣٨٣.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ رَسُوْل الله ﷺ احْتَجَمَ علىٰ وَرِكِهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٢ كتاب الطِّبّ، ٥ باب متىٰ تستحب الحِجَامَة؟، رقم ٣٨٦٣، ج٤ ص١٩٧.

وفيه: ... عن جَابِر أن رَسُوْل الله ﷺ... من وَثْءٍ...، وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤: ... من وثيء...، وأورد الحَدِيْث في الباب الذي يليه وهو في قطع العِرْق.

قال في المِرْقَاة: وَثْيء هو بفَتْح الواو وسكون المثلثة فهمز، أي من أجل وجع يُصيب العضو من غير كسر، وقيل: هو ما يَعْرِض للعضو من جَدَرٍ، وقيل: هو أَنْ يُصيبَ العَظْمَ وَهَنٌ. ومن الرُّوَاة من يكتبها بالياء ويترك الهَمْزَة، وليس بسديد، وحاصله: أنه ينبغي أَنْ يُجمع بين كتابة الياء والهمز، ولا يُقْرَأُ إلَّا بالهمز، أو يُكتفَىٰ بالهمز من غير كتابة الياء، وهو أبعد من الاشتباه. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق.

أَموالُنا، فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: ذَرُوْهَا ذَمِيْمَةً.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد[1].

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصحَّحه التِّرْمِذِيُّ[2].

---

(١) حَدِيْث: قال رَجُلٌ: يا رَسُوْل الله، إنَّا كُنَّا في دارٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٢ كتاب الطِّبّ، ٢٤ باب في الطِّيَرَة، رقم ٣٩٢٤، ج٤ ص٢٣٨. وفيه: عن أَنَس بن مَالِك قال... .

فنزلنا: هٰكَذَا في ل م. ووردت بدلها (فتحولنا) في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٢٩.

(٢) حَدِيْث: أَنَّ النَّبِيّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٤ كتاب الحروف والقِرَاءَات، ١ باب (الحَدِيْث الأول من الكتاب)، رقم ٣٩٦٩، ج٤ ص٢٧٩، بهٰذَا اللفظ.

والحَدِيْث بألفاظ متقاربة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٨ كتاب تَفْسِيْر القُرْآن، باب ومن سورة البقرة، رقم ٢٩٧١، ج٨ ص١٦٢، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب مناسك الحج، كيف يطوفُ أَوَّلَ ما يَقْدَمُ...، ج٥ ص٢٢٨-٢٢٩.

وكتاب مناسك الحج، القول بعد ركعتي الطواف، ج٥ ص٢٣٥.

وكتاب مناسك الحج، القِرَاءَة في ركعتي الطواف، ج٥ ص٢٣٦.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ (فيه تفصيل): ٨ كتاب المناسك، ١٥٤ كيف يطوفُ أَوَّلَ ما يَقْدَمُ،

. . . .

رقم ٣٩٢٢، ج٤ ص١٢٩.

و١٦٤ القِرَاءَة في ركعتي الطواف، رقم ٣٩٤٠، ج٤ ص١٣٦.

و١٦٥ استلام الرُّكْن بعد ركعتي الطواف، رقم ٣٩٤١، ج٤ ص١٣٦.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٥ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ٥٦ باب القِبْلَة، رقم ١٠٠٨، ج١ ص٣٢٢.

وقال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه، وقال التِّرْمِذِيّ: حَسَن صَحِيْح. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥٥.

ل: عن أنس.

م: عن أنس بن مالك. وما أثبتناه (عن جَابِر) هو من سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥٥ والتِّرْمِذِيّ وابن مَاجَه.

أما حَدِيْث أَنَس فهو:

(عن أَنَس: أَنَّ عُمَر بن الخَطَّاب قال: يا رَسُوْلَ الله، لو صَلَّيْنَا خَلْفَ المَقَام، فنزلت ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾).

وهٰذَا اللفظ في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٨ كتاب تَفْسِيْر القُرْآن، باب ومن سورة البقرة، رقم ٢٩٦٢، ج٨ ص١٥٦-١٥٧، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وبلفظ مقارب بعده في حَدِيْث رقم ٢٩٦٣، وقال أَيضاً: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

والحَدِيْث في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٥ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ٥٦ باب القِبْلَة، رقم ١٠٠٩، ج١ ص٣٢٢.

فالمقصود بالحَدِيْث الذي جاء به ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هو حَدِيْث جَابِر، الذي رواه الأربعة، لا حَدِيْث أَنَس.

والآية: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ ١٢٥ من سورة البقرة.

[الحَـدِيْث] الثاني والعشرون:

عن أبي زُمَيْل قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: لما خَرَجتِ الحَرَوْرِيَّةُ أَتيتُ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقال: ائْتِ هٰؤُلَاءِ القومَ، فلبستُ أَحسَنَ ما يكونُ مِنْ حُلَلِ اليَمَنِ. قال أبو زُمَيْلٍ: وكان ابنُ عَبَّاسٍ رَجُلاً جَمِيلاً جَهِيْراً. قال ابنُ عَبَّاسٍ: فأتيتُهم، فقالوا: مَرْحَباً بِكَ يا ابنَ عَبَّاسٍ. ما هٰذِهِ الحُلَّةُ؟ قال: ما تَعِيبون عَلَيَّ؟ لقد رأيتُ علىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَحسَنَ ما يكونُ من الحُلَلِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد[1].

---

(١) حَدِيْث: لما خَرَجتِ الحَرَوْرِيَّةُ أَتيتُ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ٨ باب لباس الغَلِيظ، رقم ٤٠٣٧، ج٤ ص٣١٧. وفيه: ... حَدَّثَنَا أبو زُمَيْل، حَدَّثَنِي عَبْد الله بن عَبَّاس قال: لما خرجت... عَلِيّاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال...، وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٨٠: ... عَلِيّاً فقال... .

سِمَاك بن الوَلِيْد: الحَنَفِيّ، أبو زُمَيْل اليَمَامِيّ الكُوْفِيّ. تَابِعِيّ ثِقَة صَدُوْق. رَوَىٰ عن ابن عَبَّاس وابن عُمَر ومَالِك بن مَرْثَد، وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابنه زُمَيْل وشُعْبَة ومِسْعَر وعِكْرِمَة بن عَمَّار وغيرهم.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣٢ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٣٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٢٣ والكاشف للذَّهَبِيّ ج١ ص٤٦٦ وسُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

الحَرَوْرِيَّة: من ألقاب الخَوَارِج، وسُمّوا به لأنهم نزلوا بحَرَوْرَاء في أول أمرهم، وهي قَرْيَة بظَاهِر الكُوْفَة. وقد خرجوا علىٰ الإمَام عَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعد التَّحْكِيْم في صِفِّيْن، فكفّروا عَلِيّاً ومن رضي بالتَّحْكِيْم جَمِيعاً.

مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن ج١ ص١٩١ و ص١٥٦ وتَعْلِيْق الشَّيْخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد عليه، والتَّبْصِيْر في الدِّيْن ص٤٦.

وانظر حَرَوْرَاء في: مُعْجَم البُلْدَان ج٢ ص٢٤٥ ومَرَاصِد الاطِّلَاع ج١ ص٣٩٤.

جَهِيْر: ذو مَنْظَر بَهِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد، والقَامُوْس المُحِيْط مادة (الجَهْرَة).

[الحَدِيْث] الثالث والعشرون:

عن العَلَاء بن عَبْد الرَّحْمٰن عن أبيه، قال: سألتُ أَبا سَعِيْدٍ الخُدْرِيَّ عن الإزَار. فقال: علىٰ الخَبِيْرِ سَقطْتَ، قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إزْرَةُ المُسْلِمِ إلىٰ نِصْفِ السَّاقِ ولا حَرَجَ، أو لا جُنَاحَ، فيما بينَه وبينَ الكَعْبَيْن، فما كانَ أَسفلَ من الكَعْبَيْن فَهُوَ في النارِ، مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَراً لم يَنظُرِ اللهُ إليه.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ[1].

---

(١) **حَدِيْث**: سألتُ أَبا سَعِيْدٍ الخُدْرِيَّ عن الإزَار... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ٣٠ باب في قَدْر موضع الإزار، رقم ٤٠٩٣، ج٤ ص٣٥٣، بهٰذَا اللفظ.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٢ كتاب الزِّيْنَة، ٨٨ إسبال الإزار، رقم ٩٦٣١-٩٦٣٤، ج٨ ص٤٣٨-٤٣٩.

قال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ وابن مَاجَه. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١٠٣.

فقال علىٰ الخَبِيْر: هٰكَذَا في ل م ونسخة عَوْن المَعْبُوْد، لٰكِن في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق: قال علىٰ الخَبِيْر.

ل: ولا جناح. وما أثبتناه (أو لا جناح) هو من م ومن نسختي سُنَن أبي دَاوُد.

فما كان: هٰكَذَا في ل م. ولٰكِن في نسختي السُّنَن (ما كان).

العَلَاء بن عَبْد الرَّحْمٰن بن يَعْقُوْب: الحُرَقِيّ، مَوْلَىٰ الحُرَقَة مِنْ جُهَيْنَة، أبو شِبْل المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وابن عُمَر وأَنَس وآخرين، ورَوَىٰ عنه: ابنُ جُرَيْج وعُبَيْد الله بن عُمَر وشُعْبَة والسُّفْيَانَان وغيرهم. صَدُوْق، مُتْقِن، ورُبَّما وَهِمَ. مات سنة ١٣٢هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيب ج٨ ص١٨٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٩٢ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٠.

عَبْد الرَّحْمٰن بن يَعْقُوْب: الجُهَنِيّ المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وأبي هُرَيْرَة وأبي سَعِيْد

[الحَدِيْث] الرابع والعشرون:

عن سُهَيْلٍ عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: لَعَنَ رَسُوْلُ الله ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ المرأةِ، والمرأةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ(١).

وآخرين. ورَوَىٰ عنه: ابنه العَلَاء وغيره. تَابِعِيّ ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٠١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٠٣ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٤.

(١) حَدِيْث: لَعَنَ رَسُوْلُ الله ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ٣١ باب في لِباس النساء، رقم ٤٠٩٨، ج٤ ص٣٥٥، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن أبي هُرَيْرَة قال... .

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥١ كتاب عِشْرَة النساء، ٩٨ لعن المترجِّلات من النساء، رقم ٩٢٠٩، ج٨ ص٢٩٧، بهٰذَا اللفظ أَيضاً.

قال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١٠٥.

سُهَيْل بن أبي صَالح ذَكْوَان السَّمَّان: أبو يَزِيْد المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن: أبيه وسَعِيْد بن المُسَيَّب والحَارِث بن مُخَلَّد الأَنْصَارِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه: رَبِيْعَة والأَعْمَش ومُوسَىٰ بن عُقْبَة وسُلَيْمَان بن بِلَال وآخرون. صَدُوْق، تَغَيَّر حفظُه بأَخَرَةٍ. مات في خِلَافَة المَنْصُوْر.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٦٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣٨.

ذَكْوَان أبو صَالح السَّمَّان: الزَّيَّات المَدَنِيّ، مَوْلَىٰ جُوَيْرِيَة بنت الأَحْمَس الغَطَفَانِيّ. رَوَىٰ عن سَعْد بن أبي وَقَّاص وأبي هُرَيْرَة وأبي الدَّرْدَاء، وأبي سَعِيْد الخُدْرِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أَولادُه سُهَيْل وصَالح وعَبْد الله، وعَطَاء بن أبي رَبَاح والأَعْمَش وآخرون. ثِقَة ثِقَة ثَبْت. مات سنة ١٠١هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٢١٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٣٨.

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عن أبي بَكْر بن نَافِع عن أبيه عن صَفِيَّةَ بنت أبي عُبَيْد: أَنَّها أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قالتْ لرَسُوْلِ اللهِ ﷺ حين ذَكَرَ الإزَارَ: فالمرأةُ يا رَسُوْلَ اللهِ؟ قال: تُرْخِي شِبْراً. قالت أُمُّ سَلَمَةَ: إذَنْ يَنْكَشِفُ عنها. قال: فذِرَاعٌ، لا تَزِيْدُ عليه.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ(١).

---

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قالتْ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ٤٠ باب في قَدْر الذَّيْل، رقم ٤١١٧، ج٤ ص٣٦٤، بهٰذَا اللفظ.

ل: قالت للنبي ﷺ.

م: والمرأة يا رسول الله.

فذراع: كذا في ل م ونسخة سُنَن أبي دَاوُد بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١١١. وفي نسخة أُخرىٰ من السُّنَن (فذراعاً) أشار إليها في هامش السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد، وهي المذكورة في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الزِّيْنَة، ذيول النساء، ج٨ ص٢٠٩.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٢ كتاب الزِّيْنَة، ٨٩ ذيول النساء، رقم ٩٦٥٤، ج٨ ص٤٤٥.

أبو بَكْر بن نَافِع: العَدَوِيّ المَدَنِيّ، مَوْلَىٰ ابن عُمَر. رَوَىٰ عن أبيه وسالم بن عَبْد الله بن عُمَر، وروايته عن صَفِيَّة بنت أبي عُبَيْد مُرْسَلَة. ورَوَىٰ عنه جَرِيْر بن حَازِم ومَالِك والدَّرَاوَرْدِيّ وآخرون. صَدُوْق ثِقَة. يقال: اسمه عُمَر.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٠٠.

نَافِع: الفَقِيْه، مَوْلَىٰ ابن عُمَر. تقدمت ترجمته.

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عن أبي رِمْثَةَ قال: انطلقتُ مع أَبِي نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ فإذا هو ذو وَفْرَةٍ، بها رَدْعُ حِنَّاءٍ، وعليه بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ[1].

صَفِيَّة بنت أبي عُبَيْد: بن مَسْعُوْد الثَّقَفِيَّة، امرأة ابن عُمَر، وهي أُخْت المُخْتَار. رأت عُمَر بن الخَطَّاب، ورَوَتْ عن حَفْصَة وعَائِشَة وأُمّ سَلَمَة أُمَّهَات المُؤْمِنِيْن، ورَوَىٰ عنها سَالِم بن عَبْد الله بن عُمَر وعَبْد الله بن دِيْنَار وآخرون. قال العِجْلِيّ: مَدَنِيَّة تَابِعِيَّة ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٣٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٠٣.

أُمّ سَلَمَة: هِنْد بنت أبي أُمَيَّة حُذَيْفَة المَخْزُوْمِيَّة. زوج النَّبِيِّ ﷺ، تزوَّجها سنة أربع من الهِجْرَة علىٰ الصَّحِيْح، بعد أن توفي زوجها أبو سَلَمَة بن عَبْد الأَسَد المَخْزُوْمِيّ. توفيت سنة ٦٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٥٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٢٢ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٨٨ وتسمية أزواج النَّبِيّ ﷺ وأولاده لأبي عُبَيْدَة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ ص٢٥٦ والمُحَبَّر ص٨٣ وطَبَقَات ابن سَعْد ج٨ ص٨٦.

(١) **حَدِيْث** أبي رِمْثَةَ قال: انطلقتُ مع أَبِي نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٧ كتاب التَّرَجُّل، ١٨ باب في الخِضَاب، رقم ٤٢٠٦، ج٤ ص٤١٦، بهٰذَا اللفظ.

م: مع أبي إلىٰ رسول الله ﷺ.

ل م: جناء. وهو تحريف.

أبو رِمْثَة البَلَوِيّ: ويُقال التَّمِيْمِيّ، ويُقال: التَّيْمِيّ تَيْم الرِّبَاب، قيل: اسمه رِفَاعَة بن يَثْرِبِيّ، وقيل: يَثْرِبِيّ بن رِفَاعَة، وقيل: حَبِيْب بن حَيَّان، وقيل غيره. صَحَابِيّ. مات بإفْرِيْقِيَّة.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص٣٠٩ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٩٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٢٣ وسُنَن التِّرْمِذِيّ ج٨ ص٤٠ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص١٩٣.

رَدْعُ حِنَّاء: لَطْخُ حِنَّاء. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١٣٨.

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أَتيتُ النَّبيَّ ﷺ أَنَا وأَبِي، فقال لِرَجُلٍ أو لِأَبيهِ: مَنْ هٰذَا؟ قال: ابْنِي. قال: لا تَجْنِي عليه. وكان قد لَطَخَ لحيَتَهُ بالحِنَّاءِ[1].

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عن أبي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلاً زَنَا بامرأةٍ، فأَمَرَ به النَّبيُّ ﷺ فجُلِدَ الحَدَّ، ثم أُخْبِرَ أَنَّه مُحْصَن، فأَمَرَ به فرُجِمَ[2].

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ الناسَ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[3].

---

(١) حَدِيْث أبي رِمْثَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أَتيتُ النَّبيَّ ﷺ أَنَا وأَبِي... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٧ كتاب التَّرَجُّل، ١٨ باب في الخِضَاب، رقم ٤٢٠٨، ج٤ ص٤١٧، بهٰذَا اللفظ.

م: عنه قال. وفي السُّنَن: عن أبي رِمْثَة قال.

م: أنا وأني. وهو سبق قلم.

(٢) حَدِيْث: أَنَّ رَجُلًا زَنَا بامرأةٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٢ كتاب الحُدُود، ٢٤ باب رجم مَاعِز بن مَالِك، رقم ٤٤٣٨، ج٤ ص٥٨٦، بهٰذَا اللفظ.

(٣) حَدِيْث: لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ الناسَ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٢ باب في شكر المعروف، رقم ٤٨١١، ج٥ ص١٥٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ ﷺ... .

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عن أَنَس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ المُهَاجِرِيْنَ قالوا: يا رَسُوْلَ الله، ذَهَبَ الأَنْصَارُ بالأَجْرِ كُلِّهِ. قال: لا، ما دَعَوْتُمُ اللهَ لهم، وأَثْنَيْتُم عليهم.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ[1].

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالتْ: كانَ كلامُ رَسُوْلِ الله ﷺ كلاماً فَصْلاً يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ[2].

---

(١) حَدِيْث: أَنَّ المُهَاجِرِيْن قالوا: يا رَسُوْلَ اللهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٢ باب في شكر المعروف، رقم ٤٨١٢، ج٥ ص١٥٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَنَس أن المُهَاجِرِيْن... .

والحَدِيْث بلفظٍ آخر في:

سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٣ كتاب عمل اليوم والليلة، ٧٠ ما يقول لمن صنع إليه معروفاً، رقم ٩٩٣٨، ج٩ ص٧٨.

قال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٠٣.

عليه: هٰكَذَا في ل م. لٰكِن في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين السَّابِقتين: (وأثنيتم عليهم).

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ أبواب البِرّ والصِّلَة، ٣٥ باب ما جاء في الشكر لمن أحسَن إليك، رقم ١٩٥٥، ج٦ ص١٨٧، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

(٢) حَدِيْث: كانَ كلامُ رَسُوْلِ الله ﷺ كلاماً فَصْلًا... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٢١ باب الهدي في الكلام، رقم ٤٨٣٩، ج٥ ص١٧٢، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عَائِشَة رَحِمَهَاٱللَّهُ قالت... .

[الحَدِيْث] الثاني والثلاثون:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: ما مِنْ قومٍ يَقومُونَ عن مَجْلِسٍ، لا يَذْكُرونَ اللهَ فيه، إلَّا قاموا عن مِثْلِ جِيْفَةِ حِمَارٍ، وكان لهم حَسْرَةً.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ(١).

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالتْ: قلتُ للنَّبِيِّ ﷺ: حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةَ كذا وكذا. قال غيرُ مُسَدَّدٍ: تَعْنِي قَصِيْرَةً. فقال: لقد قلتِ كلمةً لو مُزِجَتْ بماءِ البَحْرِ لَمَزَجَتْهُ. قالتْ: وحَكَيْتُ له إنساناً. فقال: ما أُحِبُّ أَنِّي حَكَيْتُ إنساناً، وأَنَّ لي كذا وكذا.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرمِذِيُّ وصَحَّحه(٢).

---

(١) **حَدِيْث**: ما مِنْ قومٍ يَقومُونَ عن مَجْلِسٍ... إلخ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٣١ باب كراهية أن يقوم الرَّجُل من مجلسه ولا يذكر الله، رقم ٤٨٥٥، ج٥ ص١٨٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن أَبِي هُرَيْرَة قال... .

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: كتاب عمل اليوم والليلة، ١٣٦ من جلس مجلساً لم يذكر الله تعالىٰ فيه...، رقم ١٠١٦٣، ج٩ ص١٥٥، بلفظ مقارب، وبعده بلفظ آخر في رقم ١٠١٦٩.

قال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤١٥.

عن مجلس: هٰكَذَا في ل م. ولٰكِن ورد في سُنَن أَبِي دَاوُد بالنسختين السَّابِقتين: (من مجلس).

(٢) **حَدِيْث عَائِشَةَ** رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالتْ: قلتُ للنَّبِيِّ ﷺ: حَسْبُكَ... إلخ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٤٠ باب في الغِيْبَة، رقم ٤٨٧٥، ج٥ ص١٩٢، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عَائِشَة قالت... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عن أبي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: مَنْ تَسَمَّىٰ باسْمِي فلا يَكْتَنِي بِكُنْيَتِي، ومَنْ اكْتَنَىٰ بِكُنْيَتِي فلا يَتَسَمَّىٰ باسْمِي.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرمِذِيُّ[1].

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٨ كتاب صفة القيامة، ٥٢ باب تحريم الغِيْبَة، رقم ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ج٧ ص١٩٢-١٩٤، وقال: حَسَن صَحِيْح.

م: أخرجه الترمذي وأبو داود. وهو تحريف، لأن اللفظ لأبي دَاوُد، فيجب أن يقدم، بناء علىٰ ما ذَكَرَه ابنُ دَقِيْق العِيْد في آخر هٰذَا الكتاب.

صَفِيَّة بنت حُيَيّ بن أَخْطَب: كانت زوج سَلَّام بن مِشْكَم اليَهُوْدِيّ، ثم خَلَفَ عليها كِنَانَةُ بن أبي الحُقَيْق، وهما شاعران، فقُتِلَ عنها كِنَانَة يوم خَيْبَر. رَوَىٰ أَنَس بن مَالِك: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لما افتتح خَيْبَرَ وجمع السَّبْيَ، أتاه دِحْيَة بن خَلِيْفَة، فقال: أَعطِني جارية من السَّبْي، قال: اذهب فَخُذْ جاريةً، فذهب فأخذ صَفِيَّة، قيل: يا رَسُوْلَ اللهِ إنها سَيِّدة قُرَيْظَة والنَّضِيْر ما تَصْلُح إلَّا لكَ. فقال له رَسُوْلُ اللهِ ﷺ خُذْ جاريةً من السَّبْي غيرَها، وأخذها رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، واصطفاها، وحجبها، وأعتقها، وتزوَّجها، وقسم لها. وكانت من عُقَلَاء النساء. ماتت سنة ٥٢هـ، ودفنت بالبَقِيْع.

أُسْد الغَابَة ج٥ ص٤٩٠ وطَبَقَات ابن سَعْد ج٨ ص١٢٠ والمُحَبَّر ص٩٠ وتسمية أزواج النَّبِيّ ﷺ ص٢٦٦ وتَهْذِيْب الكَمَال ج٨ ص٥٤٥ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٢٩.

مُسَدَّد بن مُسَرْهَد: بن مُسَرْبَل البَصْرِيّ الأَسَدِيّ، أبو الحَسَن الحافظ. رَوَىٰ عن عَبْد الله بن يَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر وهُشَيْم ويَزِيْد بن زُرَيْع وغيرهم، ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وأبو دَاوُد وآخرون. صَدُوْق ثِقَة. يقال: إنه أَوَّل مَنْ صَنَّف المُسْنَد بالبَصْرَة. مات سنة ٢٢٨هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٠٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٤٢ والكاشف للذَّهَبِيّ ج٢ ص٢٥٦.

ومُسَدَّد هو الذي حَدَّث أبا دَاوُد بهٰذَا الحَدِيْث.

(١) **حَدِيْث**: مَنْ تَسَمَّىٰ باسْمِي... إلخ، في:

[الحَدِيْث] الخامس والثلاثون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه كان يَقولُ إذا أَصْبَحَ: اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وبِكَ أَمْسَيْنَا، وبِكَ نَحْيَىٰ، وبِكَ نَمُوْتُ، وإليكَ النُّشُوْرُ.

وإذا أَمْسَىٰ قال: اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا، وبِكَ نَحْيَىٰ، وبِكَ نَمُوْتُ، وإليكَ النُّشُوْرُ.

سُنَن أَبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٧٥ باب مَنْ رَأَىٰ أن لا يجمع بينهما، رقم ٤٩٦٦، ج٥ ص٢٤٩. وفيه: ... عن جَابِر أن النَّبِيّ ﷺ... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٤ كتاب الأدب، ٦٨ باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النَّبِيّ ﷺ وكُنْيَته، رقم ٢٨٤٥، ج٨ ص٦٠، وقال: هٰذَا حَدِيْث حَسَن غَرِيْب من هٰذَا الوجه.

فلا يكتني: هٰكَذَا في ل م. وورد في السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٤٧: فلا يكنىٰ.

وورد أَيضاً: (فلا يَتَكَنَّىٰ) في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، وفي نسخة أُشير إليها في هامش السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد.

ومن اكتنىٰ: هٰكَذَا في ل م، ونسخة السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد. أما في النسخة المشار إليها في هامش عَوْن المَعْبُوْد وفي سُنَن أبي دَاوُد ففيهما: ومن تكنىٰ.

م: والترمذي وصححه. ثم شطب كلمة (وصححه)، وهو الصواب لأنها لم ترد في التِّرْمِذِيّ كما تقدم.

وورد في عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٤٦: (قال في المبارِق شرح المَشَارِق: النهي للتنزيه. وقيل: للتحريم. والظَّاهِر من الحَدِيْث: أن المنهي عنه هو التَّكَنِّي بكُنْيَته مطلقاً. وقيل: هو الجمع بين اسمه وكُنْيَته. ويمكن أن يقال: مجرد التَّكَنِّي بكُنْيته مكروه، والجمع بين اسمه وكُنْيَته أشد كراهة. قال مَالِك: هٰذَا الحكم كان مُخْتَصّاً بحياته، وقال الشَّافِعِيّ: بل بَاقٍ بعده. انتهىٰ. وتَحْقِيْق هٰذِهِ المَسْأَلَة بالبسط والتفصيل في فَتْح البَارِي).

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد[١].

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا رَأَىٰ نَاشِئاً في أُفُقِ السماءِ تَرَكَ العَمَلَ وإن كان في صَلَاةٍ، ثم يقول: اللَّهُمَّ إنِّي أَعوذُ بِكَ من شَرِّهَا، فإنْ مُطِرَ قال: اللَّهُمَّ صَيِّباً هَنِيْئاً.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد[٢].

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

عن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ عن أبيه قال: مَنْ نَصَرَ قومَهُ علىٰ غيرِ الحَقِّ فَهُوَ كالبَعِيْرِ الذي رُدِّيَ، فَهُوَ يُنْزَعُ بذَنَبِهِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد هٰكَذَا موقوفاً من حَدِيْث زُهَيْر عن سِمَاك بن حَرْب. ثم أَخْرَجَهُ مرفوعاً من حَدِيْث سُفْيَان عنه عن عَبْد الرَّحْمٰن بن عَبْد الله عن أبيه قال: انتهيتُ إلىٰ

---

(١) **حَدِيْث** أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه كان يَقولُ إذا أَصْبَحَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١١٠ باب ما يقول إذا أصبح، رقم ٥٠٦٨، ج٥ ص٣١١. وفيه: عن أبي هُرَيْرَة عن النَّبِيّ ﷺ... .

سقط من م: وإذا أمسىٰ قال... إلىٰ قوله: وإليك النُّشُور. وذكر ذٰلِكَ في هامش ل.

(٢) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا رَأَىٰ نَاشِئاً... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١١٣ باب ما يقول إذا هاجت الريح، رقم ٥٠٩٩، ج٥ ص٣٣٠.

ل: مطرت. وما أثبتناه (مُطِرَ) هو من م، وسُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٨٧.

النَّاشِئ: السحاب لم يَتَكَامَلْ اجتماعُه. / النِّهَايَة في غَرِيْب الحَدِيْث والأَثَر، مادة (نشأ) ص٨٢٤.

النَّبِيِّ ﷺ وهو في قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ. قال: فَذَكَرَ نَحْوَهُ[1].

---

(١) حَدِيْث: مَنْ نَصَرَ قومَهُ... إلخ، الموقوف في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٢١ باب في العَصَبِيَّة، رقم ٥١١٧، ج٥ ص٣٤٠. وفيه: (حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيّ، حَدَّثَنَا زُهَيْر، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بنُ حَرْبٍ عن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ عن أبيه قال: من نَصَرَ...).

زُهَيْر بن مُعَاوِيَة: بن حُدَيْج الجُعْفِيّ، أبو خَيْثَمَة الكُوْفِيّ. سكن الجَزِيْرَة، رَوَىٰ عن أبي إسْحَاق السَّبِيْعِيّ وسُلَيْمَان التَّيْمِيّ والأَعْمَش وسِمَاك بن حَرْب وغيرهم كثير، ورَوَىٰ عنه: ابن مَهْدِيّ والقَطَّان وعَبْد الله بن مُحَمَّد النُّفَيْلِيّ وغيرهم. ثَبْت، من معادن الصدق، مُتْقِن. مات سنة ١٧٣هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٣٥١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٦٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٨٦ والخُلَاصَة للخَزْرَجِيّ ص١٢٣ وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٣٣ رقم ٢١٩.

عَبْد الرَّحْمٰن بن عَبْد الله: بن مَسْعُوْد الهُذَلِيّ الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وعَلِيّ بن أبي طَالِب والأَشْعَث بن قَيْس وغيرهم. ورَوَىٰ عنه ابناه القَاسِم ومَعْن وسِمَاك بن حَرْب وغيرهم. ثِقَة صَالح. مات سنة ٧٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٢١٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٨٨ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٢.

يُنْزَعُ بذَنَبِهِ: معناه: أنَّه وقع في الإثم وهلك، كالبعير إذا تَرَدَّىٰ في بئر فصار يُنْزَعُ بذَنَبِهِ، (أي: يُجَرّ من ورائه) ولا يُقْدَرُ علىٰ خَلَاصِهِ. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ شرح سُنَن أبي دَاوُد، وعَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٩٣.

وحَدِيْث: مَنْ نَصَرَ قومَهُ... إلخ، المرفوع في:

سُنَن أبي دَاوُد، بعد الحَدِيْث السَّابِق، أي رقم ٥١١٨. وفيه: (حَدَّثَنَا ابن بَشَّار، حَدَّثَنَا أبو عَامِر، حَدَّثَنَا سُفْيَان، عن سِمَاك بن حَرْب، عن عَبْد الرَّحْمٰن بن عَبْد الله، عن أبيه، قال: انْتَهَيْتُ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ، وهو في قُبَّة من أَدَمٍ، فذَكَرَ نَحْوَهُ).

سُفْيَان: هو سُفْيَان الثَّوْرِيّ، الذي يَرْوِي عن سِمَاك، كما في تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عن حَمَّاد عن سُهَيْل عن أبيه قال: حَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَةَ: أَنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ الله ﷺ يقولُ: مَنِ اطَّلَعَ في دارِ قومٍ بغير إِذْنِهم فَفَقَؤُوا عَيْنَهُ فقد هَدَرَتْ عَيْنُهُ[1].

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عنه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: رَسُوْلُ الرَّجُلِ إلىٰ الرَّجُلِ إِذْنُهُ.

أَخْرَجَهُما أبو دَاوُد[2].

ص٢٣٣ في ترجمة سِمَاك بن حَرْب.

أَدَم: بفتحتين، جِلْد. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٩٣.

(١) **حَدِيْث**: مَنِ اطَّلَعَ في دارِ قومٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٣٦ باب في الاستئذان، رقم ٥١٧٢، ج٥ ص٣٦٦، بهٰذَا اللفظ.

حَمَّاد بن زَيْد: بن دِرْهَم الأَزْدِيّ الجَهْضَمِيّ، أبو إسْمَاعِيْل البَصْرِيّ الأزرق، مَوْلَىٰ آل جَرِيْر بن حَازِم. كان ضريراً، رَوَىٰ عن ثَابِت البُنَانِيّ وأَنَس بن سِيْرِيْن وعَاصِم الأحول وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابن المُبَارَك وابن مَهْدِيّ وابن وَهْب والقَطَّان، وابن عُيَيْنَة وهو من أقرانه، والثَّوْرِيّ وهو أكبر منه، ومُسَدَّد وغيرهم. ثِقَة ثَبْت فقيه. مات سنة ١٧٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٩ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٧ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٧.

(٢) **حَدِيْث**: رَسُوْلُ الرَّجُلِ إلىٰ الرَّجُلِ إِذْنُهُ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٤٠ باب في الرَّجُل يُدْعَىٰ أَيكونُ ذٰلِكَ إذنه، رقم ٥١٨٩، ج٥ ص٣٧٦. ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٥١٣ وفيهما: عن أبي هُرَيْرَة أن النَّبِيّ ﷺ قال... .

إِذْنُهُ: أي: بمنزلة إذنه له في الدخول، قال في فتح الوَدُوْد: أي لا يحتاج إلىٰ الاستئذان

[الحَدِيْث] الأربعون:

. . . .[1]

إذا جاء مع رَسُوْله، نعم لو استأذن احتياطاً كان حَسَناً، سِيَّمَا إذا كان البيت غير مخصوص بالرِّجَال. / عَوْن المَعْبُوْد.

(١) ل: بياض.

م: كذا (كلمة غير واضحة) له، أو نسي في العدد فقط.

القِسم السابع

في أَحَادِيْثَ يصحّحها بعضُ الأئِمَّة ليست من شرط الشَّيْخَيْن واللفظ فيها لأبي دَاوُد إلَّا ما بُيِّنَ

الحَدِيْث الأول:

عن الحَسَنِ عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: اقتُلُوا شُيُوْخَ المُشْرِكِيْنَ، واسْتَبْقُوا شَرْخَهُم.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

---

(١) **حَدِيْث**: اقتُلُوا شُيُوْخَ المُشْرِكِيْنَ، واسْتَبْقُوا شَرْخَهُم، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٢١ باب في قتل النساء، رقم ٢٦٧٠، ج٣ ص١٢٢، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... سَمُرَة بن جُنْدُب قال... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٢ كتاب السِّيَر، ٢٨ باب ما جاء في النُّزُوْل علىٰ الحُكْم، رقم ١٥٨٣، ج٥ ص٣١١، وقال: حَسَن صَحِيْح غَرِيْب.

الشَّرْخ: جمع شارخ وهو الحَدِيْث السِّنّ، يريد بهم الصِّبْيَان ومن لم يبلغ مبلغَ الرِّجَال. / مَعَالِم السُّنَن شرح سُنَن أبي دَاوُد.

الحَسَن: هو الحَسَن البَصْرِيّ تقدمت ترجمته.

سَمُرَة بن جُنْدُب: بن هِلَال الفَزَارِيّ، أبو سَعِيْد. صَحَابِيّ، رَوَىٰ عنه ابناه سُلَيْمَان وسَعْد، وعَبْد الله بن بُرَيْدَة والحَسَن البَصْرِيّ وغيرهم. سكن البَصْرَة، وكان زِيَاد يستخلفه

الحَدِيْث الثاني:

عن سُلَيْم بنِ عَامِرٍ رَجُلٍ من حِمْيَر قال: كان بين مُعَاوِيَةَ وبَيْنَ الرُّوْمِ عَهْدٌ، وكان يَسيرُ نَحْوَ بلادِهم حتىٰ إذا انقضىٰ العَهْدُ غَزَاهم، فجاء رَجُلٌ علىٰ فَرَسٍ أو بِرْذَوْنٍ وهو يقول: اللهُ أَكبرُ، اللهُ أَكبرُ، وَفَاءٌ لا غَدْرٌ. فنظروا فإذا هُوَ عَمْرو بن عَبَسَةَ، فأَرسلَ إليه مُعَاوِيَةُ، فسأله، فقال: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: مَنْ كانَ بينَهُ وبينَ قوم عَهْدٌ فلا يَشُدُّ عُقْدَةً ولا يَحُلُّهَا، حتىٰ يَنقضيَ أَمَدُهَا، أو يَنْبِذَ إليهم علىٰ سَوَاءٍ، فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

عليها، فلما مات زِيَاد أَقَرَّهُ مُعَاوِيَة عاماً أو نحوه ثم عزله، وكان شديداً علىٰ الحَرَوْرِيَّة. وكان الحَسَن وابن سِيْرِيْن وفضلاء أهل البَصْرَة يُثْنون عليه. مات بالبَصْرَة سنة ٥٨هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٣٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣٣ وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٣٥٤.

(١) **حَدِيْث**: كان بين مُعَاوِيَةَ وبَيْنَ الرُّوْمِ عَهْدٌ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٦٤ باب في الإمَام يكون بينه وبين العدو عَهْدٌ فيسير إليه، رقم ٢٧٥٩، ج٣ ص١٩٠، بهٰذَا اللفظ.

فإذا هو عمرو: كذا في ل م. لٰكِن في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٣٨: (فإذا عَمْرو).

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٢ كتاب السِّيَر، ٢٧ باب ما جاء في الغدر، رقم ١٥٨٠، ج٥ ص٣٠٧، قال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٠ كتاب السِّيَر، ٩٨ الوفاء بالعهد، رقم ٨٦٧٩، ج٨ ص٧٥.

ونسبه المُنْذِرِيّ للنَّسَائِيّ. / هامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

سُلَيْم بن عَامِر: الكَلَاعِيّ الخَبَائِرِيّ، أبو يَحْيَىٰ الحِمْصِيّ، والخَبَائِر من حِمْيَر. رَوَىٰ عن أبي أُمَامَة وعَبْد الله بن الزُّبَيْر وعَوْف بن مَالِك وعَمْرو بن عَبَسَة وآخرين، ورَوَىٰ عنه

الحَدِيْث الثالث:

عن عُبَيْدِ بنِ فَيْرُوْزَ، قال: سأَلْتُ البَرَاءَ بنَ عَازِبٍ: ما لا يَجُوزُ في الأَضاحي؟ فقال: قام فينا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، وأَصَابِعِي أَقْصَرُ من أَصَابِعِهِ، وأَنَامِلِي أَقْصَرُ من أَنَامِلِهِ، فقال: أَربعٌ لا تجوزُ في الأَضاحي: العَوْرَاءُ بَيِّنٌ عَوَرُهَا، والمَرِيْضَةُ بَيِّنٌ مَرَضُهَا، والظَّالِعُ بَيِّنٌ ظَلَعُهَا، والكَسِيْرُ الذي لا يُنْقِي. قالَ: قلتُ: فإِنِّي أَكرهُ أَنْ يكونَ في السِّنِّ نَقْصٌ، قالَ: ما كَرِهْتَهُ فَدَعْهُ، ولا تُحَرِّمْهُ علىٰ أَحَدٍ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ(١).

صَفْوَان بن عَمْرو وحَرِيْز بن عُثْمَان وأبو الفَيْض الحِمْصِيّ وغيرهم. تَابِعِيّ ثِقَة. مات سنة ١٣٠هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٣ ص٢٦٠ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٦٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٢٠.

مُعَاوِيَة بن أبي سُفْيَان صَخْر: بن حَرْب بن أُمَيَّة، أبو عَبْد الرَّحْمٰن الأُمَوِيّ. أسلم يوم الفَتْح، وقيل قبل ذٰلِكَ، من كُتَّاب الوَحْي، رَوَىٰ عن النَّبِيِّ ﷺ وعن أبي بَكْر وعُمَر وأُخْته أُمّ حَبِيْبَة، ورَوَىٰ عنه جَرِيْر بن عَبْد الله البَجَلِيّ والسَّائِب بن يَزِيْد الكِنْدِيّ وابن عَبَّاس ومُعَاوِيَة بن حُدَيْج وآخرون. وَلَّاهُ عُمَر بن الخَطَّاب الشَّام بعد أخيه يَزِيْد، فأَقَرَّهُ عُثْمَان مدةَ وِلايته، ثم ولي الخِلَافَة. قال ابن إسْحَاق: كان مُعَاوِيَة أَمِيْراً عشرين سنة، وخَلِيْفَة عشرين سنة. مات سنة ٦٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٠٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٥٩ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٣٨٥ وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص١٩٤.

(١) **حَدِيْث**: سأَلْتُ البَرَاءَ بنَ عَازِبٍ: ما لا يَجُوزُ في الأَضاحي؟... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الضحايا، ٦ باب ما يُكره من الضحايا، رقم ٢٨٠٢، ج٣ ص٢٣٥، بهٰذَا اللفظ.

والضالع: هٰكَذَا في ل م. وصوابه بالظاء. وكتب الناسخ في هامش ل: والعرجاء، ومعها ح، أي: في نسخة.

. . . .

ووردت هٰذِهِ الكلمة (والعرجاء) في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، وفي نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٤.

ل: ضلعها. والصواب بالظاء.

الذي لا ينقي: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين: التي لا تنقي.

كرهته: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين: كرهت.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٥ باب ما لا يجوز من الأضاحي، رقم ١٤٩٧، ج٥ ص٢٠٨، وقال: حَسَن صَحِيْح، لا نعرفه إلَّا من حَدِيْث عُبَيْد بن فَيْرُوْز عن البَرَاء.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الضحايا، ما نُهي عنه من الأضاحي، ج٧ ص٢١٤-٢١٥.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٢ كتاب الضحايا، ٥ ما يُنْهَىٰ عنه من الأضاحي - العَوْرَاء، رقم ٤٤٤٣، ج٤ ص٣٣٨. وبعده رقم ٤٤٤٤، ورقم ٤٤٤٥.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٦ كتاب الأضاحي، ٨ باب ما يُكره أن يُضَحَّىٰ به، رقم ٣١٤٤، ج٢ ص١٠٥٠.

ظَلْعها: بسكون اللام ويفتح، عَرَجها.

لا يُنْقِي: من أنقىٰ، إذا صار ذا نِقْيٍ، أي: مُخّ. والمعنىٰ: التي ما بقي لها مُخّ من غَايَة العَجَف.

حَاشِيَة السِّنْدِيّ علىٰ سُنَن النَّسَائِيّ، وعَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٤ وحَاشِيَة سُنَن ابن مَاجَه.

عُبَيْد بن فَيْرُوْز: الشَّيْبَانِيّ مَوْلَاهُم، أبو الضَّحَّاك الكُوْفِيّ الجَزَرِيّ. رَوَىٰ عن البَرَاء بن عَازِب، ورَوَىٰ عنه: سُلَيْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن الدِّمَشْقِيّ الكَبِيْر. رَوَىٰ له الأربعة حَدِيْثاً وَاحِداً في الأُضْحِيَة صَحَّحه التِّرْمِذِيّ. ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٧٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٥٤٤.

الحَدِيْث الرابع:

عن عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: أَمَرَنَا رَسُـوْلُ اللهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ العَيْنَ والأُذُنَ، ولا نُضَحِّي بعَوْرَاءَ ولا مُقَابَلَةٍ ولا مُدَابَرَةٍ ولا خَرْقَاءَ ولا شَرْقَاءَ. قال زُهَيْر، وهُوَ ابنُ مُعَاوِيَة: فقلتُ لأبي إسْحَاق، وهُوَ السَّبِيْعِيّ: أَذَكَرَ عَضْبَاءَ؟ قال: لا. قلتُ: فما المُقَابَلَةُ؟ قال: يُقْطَعُ طَرَفُ الأُذُنِ. قلتُ: فما المُدَابَرَةُ؟ قال: يُقْطَعُ مِنْ مُؤَخّر الأُذُنِ. قلتُ: فما الشَّرْقَاءُ؟ قال: تُشَقُّ الأُذُنُ. قلتُ: فما الخَرْقَاءُ؟ قال: تَخْرِقُ أُذُنَهَا السِّمَةُ.

وهو كالذي قَبْله[1].

البَرَاء بن عَازِب: بن الحَارِث الأَوْسِيّ، أبو عُمَارَة، المَدَنِيّ. الصَّحَابِيّ ابن الصَّحَابِيّ، نزل الكُوْفَة، ومات بها زمن مُصْعَب بن الزُّبَيْر سنة ٧٢هـ، غزا مع النَّبِيِّ ﷺ خمس عشرة غزوةً، وهو الذي افتتح الرَّيّ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٢٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٩٤ وأُسْد الغَابَة ج١ ص١٧١.

(١) حَدِيْث: أَمَرَنَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ العَيْنَ والأُذُنَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الأضاحي، ٦ باب ما يُكره من الضحايا، رقم ٢٨٠٤، ج٣ ص٢٣٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عَلِيّ قال... .

والأذن: هٰكَذَا في ل م، وفي نسخة سُنَن أبي دَاوُد بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٥. ولٰكِن في سُنَن أبي دَاوُد، وفي نسخة أُشير إليها في هامش نسخة عَوْن المَعْبُوْد (والأُذنين).

السِّمَة: هٰكَذَا في ل م، وفي عَوْن المَعْبُوْد: (وفي بعض النسخ: السِّمَةُ بغير اللام مرفوعاً علىٰ الفاعلية بنصب أُذنها، ويكون: تخرق علىٰ هٰذِهِ النسخة بالبناء للفاعل). وفي بَاقِي النسخ (للسِّمَة) أي للعَلَامَة، ويكون (تخرق) بصيغة المجهول و (أُذنها) نائب فاعل.

م: أذكر غضبا. وهو سبق قلم.

قوله: (وهو ابن مُعَاوِيَة، وهو السَّبِيْعِيّ، وهو كالذي قبله) هو من كلام ابن دَقِيْق العِيْد رَحِمَهُٱللَّهُ، وليس في نص الحَدِيْث.

الحَدِيْث الخامس:

عن أُمِّ كُرْزٍ قالتْ: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: عن الغُلَامِ شَاتَانِ، وعن الجَارِيَةِ شَاةٌ. أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ(١).

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٦ باب ما يُكره من الأضاحي، رقم ١٤٩٨، ج٥ ص٢١٠، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الضحايا، المُقَابَلَة والمُدَابَرَة والخَرْقَاء والشَّرْقَاء، ج٧ ص٢١٦-٢١٧.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٢ كتاب الضحايا، ٨ المُقَابَلَة، ٩ المُدَابَرَة، ١٠ الخَرْقَاء، ١١ الشَّرْقَاء، رقم ٤٤٤٦-٤٤٤٩، ج٤ ص٣٤٠-٣٤١.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٦ كتاب الأضاحي، ٨ باب ما يُكره أن يُضَحَّىٰ به، رقم ٣١٤٢و٣١٤٣، ج٢ ص١٠٥٠.

أَنْ نستشرفَ العَيْن والأُذُن: أي: ننظر إليهما، ونتأمل في سَلَامتهما من آفة تكون بهما كالعَوَر والجَدْع.

العَضْبَاء: الشاة المكسورة القَرْن.

عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٥-٥٦.

وزُهَيْر وأبو إسْحَاق هما في طريق حَدِيْث أبي دَاوُد قال: (حَدَّثَنَا عَبْد الله بن مُحَمَّد النُّفَيْلِيّ، حَدَّثَنَا زُهَيْر، حَدَّثَنَا أبو إسْحَاق، عن شُرَيْح بنِ النُّعْمَان - كان رَجُلَ صِدْقٍ - عن عَلِيّ قال: أمرنا رَسُوْل الله ﷺ... إلخ).

أبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ: عَمْرو بن عَبْد الله. تقدمت ترجمته.

(١) **حَدِيْث**: عن الغُلَامِ شَاتَانِ، وعن الجَارِيَةِ شَاةٌ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الأضاحي، ٢١ باب في العَقِيْقة، رقم ٢٨٣٥، ج٣ ص٢٥٧،

الحَدِيْث السادس:

عن سَمُرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بعَقِيْقَتِهِ، تُذْبَحُ عنه يومَ سابعِه، ويُحْلَقُ، ويُسَمَّىٰ.

قال أبو دَاوُد: ويُسَمَّىٰ. وهو كالذي قَبْله(١).

بهٰذَا اللفظ وزِيَادَة. وفيه: (حَدَّثَنَا مُسَدَّد، حَدَّثَنَا سُفْيَان، عن عُبَيْد الله بن أبي يَزِيْد، عن أبيه، عن سِبَاع بنِ ثَابِتٍ، عن أُمِّ كُرْزٍ، قالت: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: أَقِرُّوا الطيرَ علىٰ مَكِنَاتِها، قالتْ: وسمِعتُه يقول: عن الغُلَامِ شَاتَانِ، وعن الجَارِيَةِ شَاةٌ، لا يَضُرُّكم أَذُكْرَاناً كُنَّ أَمْ إنَاثاً).

وأورد بعده حَدِيْثاً رقمه ٢٨٣٦ وهو: (حَدَّثَنَا مُسَدَّد، حَدَّثَنَا حَمَّاد بن زَيْد، عن عُبَيْد الله ابن أبي يَزِيْد، عن سِبَاع بنِ ثَابِت، عن أُمِّ كُرْز، قالتْ: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: عن الغُلَام شَاتَانِ مِثْلَانِ، وعن الجَارِيَةِ شَاةٌ). قال أبو دَاوُد: (هٰذَا هُوَ الحَدِيْث، وحَدِيْث سُفْيَان وَهَمٌ).

وفي عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٦٥: « (هٰذَا هو الحَدِيْث»: أي: حَدِيْث حَمَّاد بحذف عن أبيه هو الصَّحِيْح، «وحَدِيْث سُفْيَان» الذي فيه واسطة أبيه «وَهَم» مخالف لجَمَاعَة). وذكر قبله قول المِزِّيّ المتضمن الحَدِيْثَيْن المذكورين.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرمِذِيّ: ٢٠ كتاب الأضاحي، ١٧ باب الأذان في أُذُن المولود، رقم ١٥١٦، ج٥ ص٢٣١، وقال: حَسَن صَحِيْح.

أُمُّ كُرْزٍ: الكَعْبِيَّة الخُزَاعِيّة المَكِّيَّة، لها صُحْبَة، رَوَىٰ عنها عَطَاء وطاوس ومُجَاهِد وسِبَاع بن ثَابِت وغيرهم.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٧٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦٢٣ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٦١١.

(١) **حَدِيْث:** كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بعَقِيْقَتِهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الأضاحي، ٢١ باب في العَقِيْقة، رقم ٢٨٣٨، ج٣ ص٢٦٠. وفيه: عن سَمُرَة بن جُنْدُب أن... . وهو في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٦٦.

الحَدِيْث السابع:

عن عَبْدِ اللهِ بنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طعاماً، فإنَّه قد أتاهم أَمرٌ شَغَلَهُم.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٢٣ باب ما جاء في العَقِيْقَة، رقم ١٥٢٢، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

ل: يذبح عنه.

وقوله (وهو كالذي قبله) من كلام ابن دَقِيْق العِيْد.

(١) **حَدِيْث**: اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طعاماً، فإنَّه قد أتاهم أَمرٌ شَغَلَهُم، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٣٠ باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم ٣١٣٢، ج٣ ص٤٩٧، بهذا اللفظ. وفيه: عن عَبْد الله بن جَعْفَر قال... .

سقطت من ل: (قال)، وبقيت الثانية.

شغلهم: كذا في م وسُنَن أبي دَاوُد السَّابِق، وأشار إليها في هامش نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٦٤ . ووردت رِوَايَة (يشغلهم) في: ل ونسخة السُّنَن بشَرْح عَوْن المَعْبُوْد.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٨ كتاب الجَنَائِز، ٢١ باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم ٩٩٨، ج٣ ص٣٧٩، وقال: حَسَن صَحِيْح.

عَبْد الله بن جَعْفَر بن أبي طَالِب: الهَاشِمِيّ. ولد بأرض الحَبَشَة، وله صُحْبَة، أحد الأجواد، رَوَىٰ عن النَّبِيِّ ﷺ وعن أُمِّه أَسْمَاء بنت عُمَيْس وعَمِّه عَلِيّ بن أبي طَالِب وعُثْمَان وعَمَّار، ورَوَىٰ عنه: بنوه مُعَاوِيَة وإسْحَاق وإسْمَاعِيْل وابن خالته عَبْد الله بن شَدَّاد بن الهَاد وابن أخيه لأُمِّه القَاسِم بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر وخَالِد بن سارة المَخْزُوْمِيّ وغيرهم.

الحَدِيْث الثامن:

عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: كُنَّا حَمَلْنَا القَتْلَىٰ يومَ أُحُدٍ لِنَدْفِنَهُم، فجاءَ مُنَادِي رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، فقال: إنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أَمَرَكُم أَنْ تَدفِنوا القَتْلَىٰ في مَضاجِعِهم ودماءَهم.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصَحَّحه التِّرمِذِيُّ[1].

مات سنة ٨٠هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٧٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٠٦ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٣٣.

(١) حَدِيْث: كُنَّا حَمَلْنَا القَتْلَىٰ يومَ أُحُدٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٥ كتاب الجَنَائِز، ٤٢ باب في الميت يحمل من أرض إلىٰ أرض وكراهة ذٰلِكَ، رقم ٣١٦٥، ج٣ ص٥١٤، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن جَابِر بن عَبْد الله قال... .

منادي رسول الله ﷺ: كذا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص١٧٤: منادي النَّبِيّ... .

أمركم: كذا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين: يأمركم.

ل: ودمائهم. م: ودماهم. والمُرَاد من الرسمين كما هو واضح هو: ودماءهم. لٰكِن ورد في السُّنَن بالنسختين: فرددناهم.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرمِذِيّ: ٢٤ كتاب الجِهَاد، ٣٧ باب ما جاء في دفن القتيل في مقتله، رقم ١٧١٧، ج٦ ص٣٨، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): الجَنَائِز، باب أين يدفن الشَّهِيْد؟، ج٤ ص٧٩.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣ كتاب الجَنَائِز، ٨٣ أين يدفن الشَّهِيْد؟، رقم ٢١٤١-٢١٤٣، ج٢ ص٤٥٤.

وسُنَن ابن مَاجَة: ٦ كتاب الجَنَائِز، ٢٨ باب ما جاء في الصلاة علىٰ الشهداء ودفنهم، رقم ١٥١٦، ج١ ص٤٨٦.

الحَدِيْث التاسع:

عن الحَسَنِ عن سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ الحَيَوَانِ بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ(١).

الحَدِيْث العاشر:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها قالتْ: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: الخَرَاجُ بالضَّمَانِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه(٢).

---

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ الحَيَوَانِ بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ١٥ باب في الحَيَوَانِ بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً، رقم ٣٣٥٦، ج٣ ص٦٥٢، بهٰذَا اللفظ.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ٢١ باب ما جاء في كراهية بَيْعِ الحَيَوَانِ بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً، رقم ١٢٣٧، ج٤ ص٢٣٣، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب البُيُوْع، بيع الحَيَوَان بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً، ج٧ ص٢٩٢.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ٦٦ بيع الحَيَوَان بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً، رقم ٦١٧٠، ج٦ ص٦٣.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١٢ كتاب التجارات، ٥٦ باب الحَيَوَان بالحَيَوَانِ نَسِيْئَةً، رقم ٢٢٧٠، ج٢ ص٧٦٣.

(٢) **حَدِيْث**: الخَرَاج بالضَّمَانِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٧٣ باب فيمن اشترىٰ عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً رقم ٣٥٠٨، ج٣ ص٧٧٧، بهٰذَا اللفظ.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

[الحَـدِيْث] الحادي عشر:

عن ابنِ عُمَرَ وابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّة، أو يَهَبَ هِبَة، فيَرْجِعَ فيها. إلَّا الوالِدَ فيما يُعْطِي لِوَلَدِهِ. ومَثَلُ الذي يُعْطِي عَطِيَّةً فيَرْجِعُ فيها كَمَثَلِ الكَلْبِ يَأْكُلُ، فإذا شَبِعَ قَاءَ، ثم عادَ في قَيْئِهِ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ[1].

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١٢ كتاب البُيُوْع، ٥٣ باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، رقم ١٢٨٥، ج٤ ص٢٨٤، قال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسائِيّ (المُجْتَبىٰ): كتاب البُيُوْع، الخَرَاج بالضَّمَان، ج٧ ص٢٥٥.

وسُنَن النَّسائِيّ الكُبْرىٰ: ٣٠ كتاب البُيُوْع، ١٣ الخَرَاج بالضَّمَان، رقم ٦٠٣٧، ج٦ ص١٨.

ومعنىٰ الحَدِيْث: أن المبيع إذا كان له دَخْلٌ وغَلَّةٌ، فإن مَالِك الرَّقَبَة الذي هو ضامن لها يملك خَرَاجها لضمان أصلها.

فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها، أو ماشيةً فنتجها، أو دابة فركبها، أو عبداً فاستخدمه، ثم وجد به عيباً، فله أن يرد الرَّقَبَة ولا شيء عليه فيما انتفع به، لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري، فوجب أن يكون الخَرَاج له.

سُبُل السَّلَام ج٣ ص٣٠.

(١) حَدِيْث: لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٨٣ باب الرجوع في الهبَة، رقم ٣٥٣٩، ج٣ ص٨٠٨. وفيه: عن ابن عُمَر وابن عَبَّاس عن النَّبِيّ ﷺ... .

م: ﷺ أنه قال.

لولده: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٣١٥: ولده.

[الحَدِيْث] الثاني عشر:

عن أبي الدَّرْدَاءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقول: ابْغُونِي الضُّعَفَاءَ، فإنَّما تُرْزَقُونَ وتُنْصَرُونَ بِضُعَفائِكم.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه(١).

يعطي عطية فيرجع فيها: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين: يعطي العَطِيَّة ثم يرجع فيها.

ل م: (يأكل ولا يشبع فإذا ثم عاد...). ولما كان التحريف ظَاهِراً في الجُمْلَة، لأنها لا تَسْتَقِيْم إلَّا بوجود كلمة (قاء) بعد (فإذا)، آثرنا كتابة ما ورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٢ كتاب الوَلَاء والهِبَة، ٧ باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهِبَة، رقم ٢١٣٣، ج٦ ص٣٠٥، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الهِبَة، رجوع الوالد فيما يعطي وَلَدَهُ، ج٦ ص٢٦٥.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٥ كتاب الهِبَة، ٢ رجوع الوالد فيما يعطي وَلَدَهُ...، رقم ٦٤٩٨، ج٦ ص١٨٣. وانظر الحَدِيْث رقم ٦٤٨٥، ج٦ ص١٧٩، وأَحَادِيْث أُخرىٰ بهٰذَا المعنىٰ.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١٤ كتاب الهِبَات، ٢ باب من أعطىٰ ولده ثم رجع فيه، رقم ٢٣٧٧، ج٢ ص٧٩٥.

(١) حَدِيْث: ابْغُونِي الضُّعَفَاءَ، فإنَّما تُرْزَقُونَ وتُنْصَرُونَ بِضُعَفائِكم، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ٧٧ باب في الانتصار بِرُذُل الخيل والضَّعَفَة، رقم ٢٥٩٤، ج٣ ص٧٣، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن جُبَيْر بن نُفَيْر الحَضْرَمِيّ، أنه سمع أبا الدَّرْدَاء يقول: سمعت... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

[الحَدِيْث] الثالث عشر:

عن مَالِكِ بنِ يَخَامِر: أَنَّ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ حَدَّثهم: أَنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقول: مَنْ قاتَلَ في سَبِيْل الله فُوَاقَ ناقةٍ فقد وَجَبَتْ له الجَنَّةُ. ومن سأل اللهَ القتلَ من نفسهِ صَادِقاً، ثم مات أو قُتِلَ فإنَّ له أَجْرَ شَهِيْدٍ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد عن هِشَام بن خَالِد وابن المُصَفَّىٰ. قال: وزاد ابن المُصَفَّىٰ من هُنَا: ومَنْ جُرِحَ جُرْحاً في سَبِيْل الله، أو نُكِبَ نَكْبَةً، فإِنَّها تَجِيءُ يومَ القِيَامَةِ كأَغْزَرَ ما كانت: لَونُها لَونُ الزَّعْفَرَان، ورِيْحُهَا رِيْحُ المِسْك، ومَنْ خَرَجَ له خُرَاجٌ في سَبِيْل الله كان عليه طَابَعُ الشُّهَدَاءِ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٤ كتاب الجِهَاد، ٢٤ باب ما جاء في الاسْتِفْتَاح بصعاليك المُسْلِمِيْن، رقم ١٧٠٢، ج٦ ص٢٥، وقال: حَسَن صَحِيْح.

أبو الدَّرْدَاء: عُوَيْمِر بن زَيْد بن قَيْس الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ، مختلف في اسم أبيه. صَحَابِيّ جَلِيْل، أول مشَاهده أُحُد وأبلىٰ فيها، رَوَىٰ عنه ابنه بِلَال وزوجته أُمُّ الدَّرْدَاء وفَضَالَة بن عُبَيْد وجُبَيْر بن نُفَيْر، آخىٰ رَسُوْل الله ﷺ بينه وبين سَلْمَان الفَارِسِيّ، من فُقَهَاء الصَّحَابَة وحكمائهم. توفي في خِلَافَة عُثْمَان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ علىٰ الأصح.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص١٧٥ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٩١ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٥٩.

(١) **حَدِيْث:** مَنْ قاتَلَ في سَبِيْل الله فُوَاقَ ناقةٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ٤٢ باب فيمن سأل الله تعالىٰ الشهادة، رقم ٢٥٤١، ج٣ ص٤٦، بهٰذَا اللفظ.

ل: فإنه تجيء... خراج يبلغ في سبيل الله.

خرج له خراج: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد، ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٣٢٧: خرج به خُرَاجٌ.

. . . .

في سبيل الله كان عليه: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد بالنسختين: في سَبِيْل الله فإن عليه... .

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٣ كتاب فَضَائِل الجِهَاد، ٢١ باب ما جاء فيمن يُكْلَمُ في سَبِيْل الله، رقم ١٦٥٧، ج٥ ص٣٧١، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وبعضُه في سُنَن التِّرْمِذِيّ أَيضاً في: ٢٣ كتاب فَضَائِل الجِهَاد، ١٩ باب ما جاء فيمن سأل الشهادة، رقم ١٦٥٤، ج٥ ص٣٦٩، وقال: حَسَن صَحِيْح.

فُوَاق: ما بين الحَلْبَتَيْن، يعني قدر مُدَّتَي الضَّرْع من الوقت، لأنها تُحْلَب ثم تُتْرَك سُوَيْعَة يَرْضَعها الفَصِيْل، لِتَدُرَّ، ثم تُحْلَب ثانية.

خُرَاج: ما يخرج في البدن من القروح والدماميل.

عَوْن المَعْبُوْد ج٢ ص٣٢٧. وانظر: مَعَالِم السُّنَن بهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

مَالِك بن يَخَامِر: السَّكْسَكِيّ الأَلْهَانِيّ الحِمْصِيّ. يقال: له صُحْبَة، رَوَىٰ عن مُعَاذ بن جَبَل وعَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف وعَبْد الله بن عَمْرو بن العاص وغيرهم، ورَوَىٰ عنه ابناه عَبْد الرَّحْمٰن وعَبْد الله، ومُعَاوِيَة وجُبَيْر بن نُفَيْر ومَكْحُوْل وآخرون. شَامِيّ تَابِعِيّ ثِقَة. مات سنة ٧٠هـ.

تَهْذِيب الكَمَال ج٧ ص٢٤ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٢٧ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٢٩٧ واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٢٣.

مُعَاذ بن جَبَل: بن عَمْرو بن أَوْس الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ، أبو عَبْد الرَّحْمٰن المَدَنِيّ. شَهِدَ بَدْراً والعَقَبَة والمَشَاهد، رَوَىٰ عنه ابن عَبَّاس وأبو مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ وابن عَمْرو وابن عُمَر ومَالِك بن يَخَامِر السَّكْسَكِيّ وغيرهم. كان إليه المُنْتَهَىٰ في العلم بالأَحْكَام والقُرْآن. مات بالشَّام سنة ١٨هـ. ومَنَاقِبه كثيرة جداً.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٨٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٥٥ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٣٧٦.

هِشَام بن خَالِد: بن يَزِيْد بن مَرْوَان الأزرق، أبو مَرْوَان الدِّمَشْقِيّ، ويقال: مَوْلَىٰ بني

[الحَدِيْث] الرابع عشر:

عن أَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: امْتَرَىٰ رَجُلٌ مِن بني خُدْرَةَ ورَجُلٌ من بني عَمْرو بن عَوْفٍ في المسجد الذي أُسِّسَ علىٰ التَّقْوَىٰ. فقال الخُدْرِيُّ: هو مسجدُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وقال الآخَرُ: هو مسجدُ قُبَاءٍ. فأَتَىٰ رَسُوْلَ الله ﷺ في ذٰلِكَ، فقال: هُوَ هٰذَا، يعني مسجدَهُ، وفي ذٰلِكَ خَيْرٌ كثيرٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

أُمَيَّة. رَوَىٰ عن الوَلِيْد بن مُسْلِم وبَقِيَّة والحَسَن بن يَحْيَىٰ الخُشَنِيّ وغيرهم، ورَوَىٰ عنه أبو دَاوُد وابن مَاجَة وآخرون. صَدُوْق ثِقَة. مات سنة ٢٤٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٣٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١٨ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٢٩٨.

مُحَمَّد بن مُصَفَّىٰ: بن بُهْلُوْل القُرَشِيّ، أبو عَبْد الله الحِمْصِيّ الحافظ. رَوَىٰ عن أبيه وبَقِيَّة بن الوَلِيْد وأبي ضَمْرَة وغيرهم. ورَوَىٰ عنه أبو دَاوُد والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه وآخرون. صَدُوْق، له أوهام وكان يُدَلِّس. مات سنة ٢٤٦هـ بمِنَى.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٦٠ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٠٨.

(١) **حَدِيْث:** امْتَرَىٰ رَجُلٌ مِن بني خُدْرَةَ... إلخ، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الصلاة، ٢٤١ باب ما جاء في المسجد الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ، رقم ٣٢٣، ج٢ ص١١، وقال: حَسَن صَحِيْح. وفيه وفي نسخة عَارِضَة الأَحْوَذِيّ ج٢ ص١٢٠ وفي نسخة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ ج١ ص٢٦٨: عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ قال: امترىٰ.

فأتىٰ: هٰكَذَا في ل م. وورد في نسخ السُّنَن الثلاث: فأتيا.

امْتَرَىٰ: الامتراء والمماراة: المجادلة. والمعنىٰ: أنهما تنازعا واختلفا. / تُحْفَة الأَحْوَذِيّ.

قُبَاء (بالضم - مقصور وممدود): قَرْيَة قرب المَدِيْنَة. وقُبَا: اسم بئر بها، وهي مساكن بني عَمْرو بن عَوْف من الأَنْصَار، علىٰ ميلين من المَدِيْنَة علىٰ يَسَار القَاصِد إلىٰ مَكَّة. وفيها

[الحَدِيْث] الخامس عشر:

عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: اغتسلَ بعضُ أَزواجِ النَّبِيِّ ﷺ في جَفْنَةٍ، فجاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ منها أو يَغتسلَ. فقالتْ له: يا رَسُوْلَ اللهِ إِنِّي كنتُ جُنُباً، فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إِنَّ الماءَ لا يُجْنِبُ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ[1].

مسجد التقوىٰ.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٣ ص١٠٦١ وهامشه، ومُعْجَم البُلْدَان ج٤ ص٣٠١.

(١) **حَدِيْث**: اغتسلَ بعضُ أَزواجِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١ كتاب الطهارة، ٣٥ باب الماء لا يُجْنِب، رقم ٦٨، ج١ ص٥٥. وفيه: عن ابن عَبَّاس قال.

سقط من م: منها أو يغتسل.

ل: ليغتسل، قال رسول الله. وما أثبتناه هو من سُنَن أبي دَاوُد ومن نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٦.

والحَدِيْث بلفظ قريب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١ أبواب الطهارة، ٤٨ باب ما جاء في الرخصة في ذٰلِكَ، رقم ٦٥، ج١ ص٦٩، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): أول كتاب المياه، ج١ ص١٧٣.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١ كتاب الطهارة وسُنَنها، ٣٣ باب الرخصة بفَضْل وَضُوْء المرأة، رقم (٣٧٠-٣٧٢)، ج١ ص١٣٢.

الجَفْنَة: قَصْعَة كَبِيْرَة، جَمعُها: جِفَان.

لا يُجْنِب: من أجنب، أي: لا يتنجس باسْتِعْمَال الجُنُب منه، ولا يظهر فيه أثر جَنَابَته.

[الحَدِيْث] السادس عشر:

عن عَبْد الحمِيْدِ بنِ مَحْمُوْد قال: صَلَّيْتُ مع أَنَسِ بنِ مَالِكٍ يومَ الجُمُعَةِ، فَدُفِعْنَا إلىٰ السَّوَارِي، فَتَقَدَّمْنا وتَأَخَّرْنا، فقال أَنَسٌ: كُنَّا نَتَّقِي هٰذَا علىٰ عَهْدِ رَسُوْلِ الله ﷺ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه(١).

هامش ابن مَاجَه، وعون المَعْبُوْد.

(١) **حَدِيْث**: صَلَّيْتُ مع أَنَسِ بنِ مَالِكٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٩٥ باب الصفوف بين السَّوَارِي، رقم ٦٧٣، ج١ ص٤٣٦، بهٰذَا اللفظ.

يوم الجُمُعَة: زِيَادَة غير موجودة في ل م، وأثبتناها من سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٥٢.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الصلاة، ١٦٩ باب ما جاء في كراهية الصف بين السَّوَارِي، رقم ٢٢٩، ج١ ص٣٠٠، وقال: حَسَن صَحِيْح.

السَّوَارِي: جمع سَارِيَة وهي الأُسْطُوَانَة.

دُفِعنا إلىٰ السَّوَارِي: أي: بسبب المُزَاحَمَة.

كنا نَتَّقِي هٰذَا: أي: كنا نحترز عن الصلاة بين السَّوَارِي، والعِلَّة في كراهته انقطاع الصف.

عَوْن المَعْبُوْد.

قال في الكَوْكَب الدُّرِّي شرح التِّرْمِذِيّ: والأوجه أن سبب ذٰلِكَ عدم استواء الصفوف مع ما يلزم من انقطاعها أيضاً، فإن سواري مسجد النَّبِيّ ﷺ لم تك متقابلة، وعلىٰ هٰذَا فلا كراهة في غير مسجده ﷺ. / هامش سُنَن التِّرْمِذِيّ.

عَبْد الحَمِيْد بن مَحْمُوْد: المِعْوَلِيّ البَصْرِيّ، ويقال: الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن أَنَس وابن عَبَّاس. ورَوَىٰ عنه ابناه حَمْزَة وسَيْف. ثِقَة. له حَدِيْث وَاحِد في الصلاة إلىٰ السَّوَارِي.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص١٢٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٦٩.

[الحَدِيْث] السابع عشر:

عن جَابِرِ بنِ يَزِيْدَ بنِ الأَسْوَدِ عن أَبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُوْلِ الله ﷺ، فكان إذا انْصَرَفَ انْحَرَفَ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه(1).

---

(1) **حَدِيْث**: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُوْلِ الله ﷺ، فكان إذا انْصَرَفَ انْحَرَفَ، في:

سُنَن أَبي دَاوُد: ٢ كتاب الصلاة، ٧٢ باب الإمَام ينْحرفُ بعد التَّسْلِيْم، رقم ٦١٤، ج١ ص٤٠٩، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن أبيه قال... .

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن التِّرمِذِيّ: أبواب الصلاة، ١٦٣ باب ما جاء في الرَّجُل يصلي وحدَه ثم يُدرِك الجَمَاعَة، رقم ٢١٩، ج١ ص٢٨٦، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب السَّهْو، باب الانحراف بعد التَّسْلِيْم، ج٣ ص٦٧.

وسُنَن النَّسَائِيِّ الكُبْرَىٰ: أبواب صفة الصلاة، ٥٢٤ الانحراف بعد التَّسْلِيْم، رقم ١٢٥٨، ج٢ ص٩٣.

انحرف: أي: مال عن القِبْلَة، واستقبل الناس. / عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٣٧.

جَابِر بن يَزِيْد بن الأَسْوَد: السُّوَائِيّ، ويقال: الخُزَاعِيّ. رَوَىٰ عن أبيه، ورَوَىٰ عنه يَعْلَىٰ بن عَطَاء، قال ابن المَدِيْنِيّ: لم يَرْوِ عنه غيرُه. ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٣.

يَزِيْد بن الأَسْوَد: السُّوَائِيّ العَامِرِيّ، من بني سُوَاءَة بن عَامِر بن صَعْصَعَة، وقيل الخُزَاعِيّ، أبو جَابِر. رَوَىٰ عنه ابنه جَابِر بن يَزِيْد، وذكر ابن الأَثِيْر حَدِيْثَ التِّرْمِذِيّ المشار إليه آنِفاً.

أُسْد الغَابَة ج٥ ص١٠٣ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٣١٣.

[الحَدِيْث] الثامن عشر:

عن فَضَالَةَ بنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: كُلُّ المَيِّتِ يُخْتَمُ علىٰ عَمَلِهِ إِلَّا المُرَابِطَ، فإنَّه يَنْمُو له عَمَلُهُ إلىٰ يوم القِيَامَة، ويُؤَمَّنُ مِنْ فتَّان القَبْرِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

[الحَدِيْث] التاسع عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إذا أَكَلَ أَحَدُكم طعاماً فلا يَأْكُلْ مِنْ أَعلىٰ الصَّحْفَةِ، ولٰكِن لِيَأْكُلْ مِنْ أَسفلها، فإنَّ البَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعلاها[2].

---

(١) **حَدِيْث**: كُلُّ المَيِّتِ يُخْتَمُ علىٰ عَمَلِهِ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٩ كتاب الجِهَاد، ١٦ باب في فضل الرِّبَاط، رقم ٢٥٠٠، ج٣ ص٢٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن فَضَالَة بن عُبَيْد: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٣ كتاب فَضَائِل الجِهَاد، ٢ باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً، رقم ١٦٢١، ج٥ ص٣٤٤، وقال: حَسَن صَحِيْح.

فَضَالَة بن عُبَيْد: بن نَاقِذ أبو مُحَمَّد الأَنْصَارِيّ. شَهِدَ أُحُداً وما بعدها، ووَلَّاه مُعَاوِيَةُ الغَزْوَ وقَضَاءَ دِمَشْق، واستخلفه علىٰ دِمَشْق لما غاب عنها، رَوَىٰ عن النَّبِيِّ ﷺ وعن عُمَر وأبي الدَّرْدَاء وجَمَاعَة، ورَوَىٰ عنه حَنَشُ بن عَبْد الله الصَّنْعَانِيّ وأبو عَلِيّ عَمْرو بن مَالِك وآخرون. مات سنة ٥٣هـ علىٰ الصَّحِيْح، وكان مُعَاوِيَةُ ممن حَمَلَ سريرَه.

تَهْذِيب التَّهْذِيْب ج٨ ص٢٦٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٠٩ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٨٢.

(٢) **حَدِيْث**: إذا أَكَلَ أَحَدُكم طعاماً... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢١ كتاب الأطعمة، ١٨ باب ما جاء في الأكل من أعلىٰ الصَّحْفَة، رقم ٣٧٧٢، ج٤ ص١٤٢، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن ابن عَبَّاس عن النَّبِيِّ ﷺ... .

[الحَدِيْث] العشرون:

عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سألتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عن الضَّبُعِ. فقال: هو صَيْدٌ، ويُجْعَلُ فيه كَبْشٌ إذا أَصابَهُ المُحْرِمُ.

أَخْرَجَهُما الأربعةُ، وصَحَّحهما التِّرْمِذِيُّ[1].

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٦ كتاب الأطعمة، ١٢ باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام، رقم ١٨٠٦، ج٦ ص١٠٤، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٩ كتاب الأطعمة، ١٢ باب النهي عن الأكل من ذِرْوَة الثَّرِيْد، رقم ٣٢٧٧، ج٢ ص١٠٩٠.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣٨ كتاب الوَلِيْمَة، ٩٤ الأكل من جوانب الثريد، رقم ٦٧٢٩، ج٦ ص٢٦٤.

ونَسبه المُنْذِرِيّ للنَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٤٠٩ وهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

الصَّحْفَة: إناء كالقَصْعَة المَبْسُوْطَة، وجمعها: صِحَاف. / عَوْن المَعْبُوْد.

(١) **حَدِيْث** جَابِر بنِ عَبْد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سألتُ رَسُوْل الله ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢١ كتاب الأطعمة، ٣٢ باب في أكل الضَّبُع، رقم ٣٨٠١، ج٤ ص١٥٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن جَابِر بن عَبْد الله قال: سألت... .

أصابه: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٤١٨ (صاده)، وأشار في هامش نسخة عَوْن المَعْبُوْد إلىٰ رِوَايَة أُخرىٰ هي (أَصّاده)، أقول: لعل تلك الرِّوَايَة محرفة من (أصابه)، فتكون موافقة لما في ل م.

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٦ كتاب الأطعمة، ٤ باب ما جاء في أكل الضَّبُع، رقم ١٧٩٢، ج٦ ص٩٤، وقال: حَدِيْث حَسَن صَحِيْح.

[الحَدِيْث] الحادي والعشرون:

عن عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ قال: الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، ثَلاثاً، وما مِنَّا إلَّا، ولٰكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بالتَّوَكُّلِ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد وابنُ مَاجَه والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب مناسك الحج، ما لا يقتله المُحْرِمُ، ج٥ ص١٩١.

وكتاب الصيد والذبائح، الضَّبُع، ج٧ ص٢٠٠.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٧ كتاب الصيد، ٢٩ الضَّبُع، رقم ٤٨١٦، ج٤ ص٤٨٠.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٨ كتاب الصيد، ١٥ باب الضَّبُع، رقم ٣٢٣٦، ج٢ ص١٠٧٨.

(١) حَدِيْث: الطِّيَرَةُ شِرْكٌ... إلخ، في:

سُنَن أَبي دَاوُد: ٢٢ كتاب الطِّبّ، ٢٤ باب في الطِّيَرَة، رقم ٣٩١٠، ج٤ ص٢٣٠، بهٰذَا اللفظ. وفيه: عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد عن رَسُوْل الله ﷺ... .

سقط من م: (الطِّيَرَة شِرْك) الثانية. وكتبت في هامش ل ومعها صح.

سقط من م: إلَّا.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٢ كتاب السِّيَر، ٤٧ باب ما جاء في الطِّيَرَة، رقم ١٦١٤، ج٥ ص٣٣٦، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٣١ كتاب الطِّبّ، ٤٣ باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطِّيَرَة، رقم ٣٥٣٨، ج٢ ص١١٧٠.

الطِّيَرَة: بكسر الطاء وفتح الياء التحتانية وقد تسكن، هي التشاؤم بالشيء، وهو مصدر تَطَيَّر، مثل تَخَيَّر خِيَرَة، ولم يجيء من المصادر هٰكَذَا غيرهما. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٢٣.

ما مِنَّا إلَّا: قال الخَطَّابِيّ: معناه: إلَّا مَنْ يَعتريه التَّطَيُّر، ويسبق إلىٰ قلبه الكراهة فيه،

[الحَدِيْث] الثاني والعشرون:

عن عَاصِمِ بنِ لَقِيْطِ بنِ صَبِرَةَ عن أَبيه لَقِيْطِ بنِ صَبِرَةَ، قال: كنتُ وَافِدَ بني المُنْتَفِق، أو في وَفْدِ بني المُنْتَفِق، إلىٰ رَسُوْلِ الله ﷺ، فذَكَرَ الحَدِيْثَ، فقال، يَعني النَّبِيَّ ﷺ: لا تَحْسِبَنَّ. ولم يقل: لا تَحْسَبَنَّ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ[1].

فحذف اخْتِصَاراً للكلام، واعتماداً علىٰ فهم السامع. وقال مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل: كان سُلَيْمَان بن حَرْب يُنكر هٰذَا، ويقول: هٰذَا الحرف ليس من قول رَسُوْل الله ﷺ، وكأنه قول ابن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ بهامش سُنَن أبي دَاوُد ج٤ ص٢٣٠. وقال مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل في سُنَن التِّرْمِذِيّ ج٥ ص٣٣٧.

في هامش م: قوله وما منا هو مُدْرَج في الحَدِيْث من كلام.

(١) **حَدِيْث**: كنتُ وَافِدَ بني المُنْتَفِق... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٤ كتاب الحروف والقِرَاءَات، ١ باب، رقم ٣٩٧٣، ج٤ ص٢٨١، بهٰذَا اللفظ.

سقط من م: لَقِيْط بن صَبِرَة (الثانية)، وكتبت في هامش ل، وهي ثَابِتَة في سُنَن أبي دَاوُد.

وانظر الحَدِيْث في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١ كتاب الطهارة، ٥٥ باب في الاسْتِنْثَار، رقم ١٤٢، ج١ ص٩٧، من حَدِيْث طَوِيْل، وآخره: (فقلت يا رَسُوْل الله: أَخْبَرَنِي عن الوُضُوْء. قال: أَسْبِغِ الوُضُوْءَ، وخَلِّلْ بين الأصابع، وبَالِغْ في الاسْتِنْشَاق إلَّا أَنْ تكونَ صائماً).

وسُنَن أبي دَاوُد: ٨ كتاب الصوم، ٢٧ باب الصائم يَصُبُّ عليه الماءَ من العطش ويبالغ في الاسْتِنْشَاق، رقم ٢٣٦٦، ج٢ ص٧٦٩ وفيه: (بَالِغْ في الاسْتِنْشَاق إلَّا أَنْ تكونَ صائماً).

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ١ كتاب الطهارة، ٣٠ باب ما جاء في تَخْلِيْل الأصابع، رقم ٣٨، ج١ ص٤٧، وقال: حَسَن صَحِيْح. واقتصر علىٰ تَخْلِيْل الأصابع.

[الحَـدِيْث] الثالث والعشرون:

عن عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: نَهاني رَسُـوْلُ الله ﷺ عن خاتَمِ الـذَّهَبِ، وعن لُبْسِ القَسِّيِّ، والمِيْثَرَةِ الحَمِرَاءِ.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ٦ كتاب الصوم، ٦٩ باب ما جاء في كراهية مُبَالغَة الاسْتِنْشَاق للصائم، رقم ٧٨٨، ج٣ ص١٢٩، وقال: حَسَن صَحِيْح. وفيه آخر حَدِيْث أبي دَاوُد (أسبغ الوُضُوْء... إلخ).

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الطهارة، المُبَالغَة في الاسْتِنْشَاق، ج١ ص٦٦. وفيه آخر حَدِيْث أبي دَاوُد إلَّا تَخْلِيْل الأصابع.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١ كتاب الطهارة، ٧١ الأمر بالمُبَالغَة في الاسْتِنْشَاق لغير الصائم، رقم ٩٩، ج١ ص١١٠.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١ كتاب الطهارة، ٤٤ المُبَالغَة في الاسْتِنْشَاق والاسْتِنْثَار، رقم ٤٠٧، ج١ ص١٤٢، بلفظ النَّسَائِيّ.

عَاصِم بن لَقِيْط: بن صَبِرَة العُقَيْلِيّ. حِجَازِيّ، رَوَىٰ عن أبيه لَقِيْط بن صَبِرَة وافد بني المُنْتَفِق، ورَوَىٰ عنه أبو هَاشِم إسْمَاعِيْل بن كَثِيْر المَكِّيّ. قال النَّسَائِيّ: ثِقَة، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات. له عندهم حَدِيْث وَاحِد في المُبَالغَة في الاسْتِنْشَاق، وغير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٥٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٨٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٢٢٤.

لَقِيْط بن صَبِرَة: هو لَقِيْط بن عَامِر بن صَبِرَة بن عَبْد الله بن المُنْتَفِق، أبو رَزِيْن العُقَيْلِيّ. صَحَابِيّ مشهور، رَوَىٰ عنه ابنه عَاصِم وابن أخيه وَكِيْع بن عُدُس وآخرون.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٤٥٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٣٨ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٢٦٦ وسُنَن التِّرْمِذِيّ ج٧ ص٥٠.

قوله: (ولا تَحْسِبَنَّ) مكسورة السين إنما هو لُغَة عُليا مُضَر، وتَحْسَبَنَّ بفتحها لُغَة سُفْلَاهَا، وهو القياس عند النَّحْوِيِّيْن... إلخ. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ بهامش سُنَن أبي دَاوُد ج١ ص٩٨.

وهو كالذي قَبْلَهُ[١].

[الحَدِيْث] الرابع والعشرون:

عن نَبْهَانَ مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالتْ: كنتُ عندَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وعندَهُ مَيْمُوْنَةُ، فأَقْبَلَ ابنُ أُمِّ مَكْتُوْمٍ، وذٰلِكَ بعد أَنْ أُمِرْنَا بالحِجَاب، فقال النَّبِيُّ ﷺ: احتَجِبا منه، فقلنا: يا رَسُوْلَ اللهِ، أَلَيس بأَعمىٰ لا يُبْصِرُنا، ولا يَعْرِفُنا؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ:

---

(١) **حَدِيْث**: نَهاني رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن خاتَمِ الذَّهَب... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ١١ باب من كَرِهَه (أي: الحرير)، رقم ٤٠٥١، ج٤ ص٣٢٧، بهٰذَا اللفظ.

والحَدِيْث بلفظ آخر في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٤ كتاب الأدب، ٤٥ باب ما جاء في كراهية لبس المُعَصْفَر للرَّجُل والقَسِّيِّ، رقم ٢٨٠٩، ج٨ ص٣٦، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الزِّيْنَة، خاتَم الذَّهَب، ج٨ ص١٦٥.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٢ كتاب الزِّيْنَة، ٤٩ خاتم الذَّهَب، رقم ٩٤٠٥، ج٨ ص٣٦٤.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٣٢ كتاب اللباس، ٤٦ باب المَيَاثِر الحُمْر، رقم ٣٦٥٤، ج٢ ص١٢٠٥.

قوله: (وهو كالذي قبله)، من كلام ابن دَقِيْق العِيْد، يريد به: (أَخْرَجَهُ الأربعة وصححه التِّرْمِذِيّ).

القَسِّيّ: بفَتْح قاف وقد تكسر وتشديد سين مُهْملَة، نسبة إلىٰ بلاد يقال لها القَسّ، وهو ثوب يغلِبه الحرير.

المِيْثَرَة: بكسر ميم وفتح مُثَلَّثَةٍ، وِطَاءٌ مَحْشُوٌ يُجعل فوق رَحْل البعير تحت الراكب، وهو دَأْب المُتَكَبِّرِيْن. وجَمْعُها: مَيَاثِر.

حَاشِيَة السِّنْدِيّ علىٰ سُنَن النَّسَائِيّ ج٨ ص١٦٥.

أَفَعَمْيَاوَانِ أَنتما؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟[1].

---

(١) حَدِيْث أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها قالتْ: كنتُ عندَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ٣٧ باب في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ﴾ - النُّوْر: ٣١، رقم ٤١١٢، ج٤ ص٣٦١.

سقط من م: عن أُمِّ سَلَمَةَ.

م: ابن أم كلثوم. وهو تحريف.

بأعمىٰ: هٰكَذَا في ل م. وكتب في هامش ل: أعمىٰ، ومعها ح، أي: في نسخة. و(أعمىٰ) وردت في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١٠٩.

م: لستما. وهو تحريف.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٤ كتاب الأدب، ٢٩ باب ما جاء في احتجاب النساء من الرِّجَال، رقم ٢٧٧٩، ج٨ ص١٩، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥١ كتاب عِشْرَة النساء، ٩٥ نظر النساء إلىٰ الأعمىٰ، رقم ٩١٩٧ و٩١٩٨، ج٨ ص٢٩٢-٢٩٣.

وقال المُنْذِرِيُّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١٠٩.

نَبْهَان: مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمَةَ ومُكاتِبها، المَخْزُوْمِيّ، أبو يَحْيَىٰ المَدَنِيّ. رَوَىٰ عنها. ورَوَىٰ عنه الزُّهْرِيّ وغيره. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤١٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٩٧.

مَيْمُوْنَة: بنت الحَارِث العَامِرِيَّة الهِلَالِيَّة. أُمُّ المُؤْمِنِيْن، تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ سنة ٧هـ. قيل: كان اسمها بَرَّة، فسَمَّاهَا رَسُوْل الله ﷺ مَيْمُوْنَة. توفيت بسَرِف سنة ٥١هـ علىٰ الصَّحِيْح. وصَلَّىٰ عليها ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنهُما.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٥٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦١٤ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٥٠ وتسمية أزواج النَّبِيّ ﷺ وأولاده ص٢٦٧ والمُحبَّر ص٩١ وطَبَقَات ابن سَعْد ج٨ ص١٣٢ وطَرْح التَّثْرِيْب ج١

[الحَدِيْث] الخامس والعشرون:

عن أبي مُوسَىٰ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إذا تَعَطَّرَتِ المرأةُ، فمَرَّتْ علىٰ القوم لِيَجِدوا رِيحَها فهي كذا وكذا، قال قولاً شديداً.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ ولفظه: فهي زَانِيَةٌ، والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه(١).

ص١٥١.

ابن أُمّ مَكْتُوْم: هو عَمْرو بن قَيْس بن زَائِدَة القُرَشِيّ العَامِرِيّ. الأَعمىٰ، المُؤَذِّن، وأُمُّهُ أُمّ مَكْتُوْم، وهو ابن خال خَدِيْجَة بنت خُوَيْلِد، استخلفه رَسُوْلُ الله ﷺ علىٰ المَدِيْنَة ثلاث عشرةَ مَرَّةً في غَزَواته. قتل بالقَادِسِيَّةِ شَهِيْداً.

أُسْد الغَابَة ج٤ ص١٢٧ والإصَابَة ج٢ ص٥٢٣.

(١) حَدِيْث: إذا تَعَطَّرَتِ المرأةُ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٧ كتاب التَّرَجُّل، ٧ باب ما جاء في المرأة تتطيَّب للخروج، رقم ٤١٧٣، ج٤ ص٤٠٠، بهٰذَا اللفظ.

تعطرت: هٰكَذَا في ل م. وورد محلها: (استعطرت) في سُنَن أبي دَاوُد، ونسخة السُّنَن مع عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص١٢٨.

والحَدِيْث في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٤ كتاب الأدب، ٣٥ باب ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطِّرة، رقم ٢٧٨٧، ج٨ ص٢٥، وقال: حَسَن صَحِيْح، بلفظ: (كل عَيْن زَانِيَة، والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا، يعني زَانِيَة).

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبىٰ): كتاب الزِّيْنَة، ما يُكره للنساء من الطِّيِّب ج٨ ص١٥٣ بلفظ: (أَيُّما امرأةٍ اسْتَعْطَرَتْ فمَرَّتْ علىٰ قومٍ لِيَجِدُوا مِنْ ريحها فهي زَانِيَةٌ).

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٢ كتاب الزِّيْنَة، ٤١ ما يُكْرَه للنساء من الطِّيْب، رقم ٩٣٦١، ج٨ ص٣٤٩، ولفظه: (... ليجدوا ريحها...).

[الحَدِيْث] السادس والعشرون:

عن كَبْشَةَ بْنَةِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، وكانت تحتَ ابنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبا قَتَادَةَ دَخلَ فَسَكَبَتْ له وَضُوْءاً، فجاءتْ هِرَّةٌ، فشَرِبَتْ منه، فأَصْغَىٰ لها الإناءَ حتىٰ شَرِبَتْ. قالتْ كَبْشَةُ: فرآني أَنْظُرُ إليه، فقال: أَتَعْجبينَ ابنةَ أَخي؟ فقلتُ: نَعَمْ. فقال: إنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: إنَّها ليستْ بِنَجسٍ، إنَّها مِن الطَّوَّافِيْنَ عليكم والطَّوَّافَاتِ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ، وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ[1].

ل: فوق كلمة (السادس والعشرون) سهم يشير إلىٰ الهامش، وكتب فيه: (عن عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّهِ عَبْد الله بن عَمْرو رَضِوَٱللَّهُعَنْهُمْ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لا يَتَوَارَثُ أَهلُ مِلَّتَيْن شَتَّىٰ. أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه. وبعض أهل الحَدِيْث يَصِحّح مثل هٰذَا الإسناد إذا ذكر فيه عَبْد الله بن عَمْرو. صح).

ونَصُّ هٰذَا الحَدِيْث سيأتي بعد قليل، برقم (الثامن والثلاثين).

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ أَبا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١ كتاب الطهارة، ٣٨ باب سُؤْر الهِرَّة، رقم ٧٥، ج١ ص٦٠، بهٰذَا اللفظ.

ل م: كبشة ابنة كعب. لٰكِن القاعدةَ حذفُ ألف (ابنة). وورد في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج١ ص٢٨ (بنت).

م: قال وكانت تحت. وفي هامشها: (عليها) مع كلمة صح، مشار إليها بسهم بعد كلمة (دخل).

أتعجبين ابنة أخي: هٰكَذَا في ل م. وفي السُّنَن بالنسختين: أتعجبين يا ابنة أخي.

والحَدِيْث بلفظ قريب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ١ كتاب الطهارة، ٦٩ باب ما جاء في سُؤْر الهِرَّة، رقم ٩٢، ج١ ص١٠١، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبىٰ): كتاب الطهارة، سُؤْر الهِرَّة، ج١ ص٥٥.

[الحَدِيْث] السابع والعشرون:

عن قَسَامَةَ بنِ زُهَيْرٍ عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَهَا مِنْ جميع الأَرض، فجاء بنو آدَمَ علىٰ قَدَرِ الأَرضِ، جاء منهم الأَحْمَرُ، والأَبيضُ، والأَسودُ، وبَيْنَ ذٰلِكَ، والسَّهْلُ، والحَزْنُ، والخَشِنُ، والطَّيِّب.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

وكتاب المياه، باب سُؤْر الهِرَّة، ج١ ص١٧٨.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١ كتاب الطهارة، ٤٤ سُؤْر الهِرّ، رقم ٦٣، ج١ ص٩٥.

وسُنَن ابن مَاجَه: ١ كتاب الطهارة وسُنَنها، ٣٢ باب الوُضُوْء بسُؤْر الهرَّة والرخصة في ذٰلِكَ، رقم ٣٦٧، ج١ ص١٣١.

وَضُوْء: بفَتْح الواو، الماء الذي يُتَوَضَّأُ به. / المِصْبَاح المُنِيْر، مادة (وضُؤ).

كَبْشَة بنت كَعْب: بن مَالِك الأَنْصَارِيَّة. رَوَتْ عن أبي قَتَادَة - وكانت زوجةَ ابنِهِ عَبْد الله بن أبي قَتَادَة - في الوُضُوْء من سُؤْر الهِرَّة. ورَوَتْ عنها بنتُ أُخْتها حُمَيْدَة بنت عُبَيْد بن رِفَاعَة زوجة إسْحَاق بن عَبْد الله بن أبي طَلْحَة. قال ابن حِبَّان: لها صُحْبَة، وتَبِعَهُ الزُّبَيْرُ بن بَكَّار وأبو مُوسَىٰ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٤٤٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٦١٢ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٣٧.

(١) **حَدِيْث**: إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٤ كتاب السُّنَّة، ١٧ باب في القَدَر، رقم ٤٦٩٣، ج٥ ص٦٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: حَدَّثَنَا قَسَامَةُ بنُ زُهَيْرٍ، قال: حَدَّثَنَا أبو مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ، قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ.

قال: كُرِّرَت في ل ثلاثاً. وهو وَهَمٌ.

م: الأبيض والأحمر والأسود وبين ذلك السهل.

والخشن: هٰكَذَا في ل م. وورد بدله (والخبيث) في: سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد

[الحَدِيْث] الثامن والعشرون:

عن أبي الـدَّرْدَاءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ما مِنْ شيءٍ في المِيْزَان أَفْضَلُ من حُسْنِ الخُلُقِ.

وهو كالذي قَبْلَهُ(١).

ج٤ ص٣٥٨، والتِّرْمِذِيّ.

والحَدِيْث في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٨ كتاب تَفْسِيْر القُرْآن، ومن سورة البقرة، رقم ٢٩٥٨، ج٨ ص١٥٤، بهٰذَا اللفظ أَيضاً إلَّا في قوله: (فجاء منهم الأَحْمَر)، وقال: حَسَن صَحِيْح.

قَسَامَة بن زُهَيْر: المَازِنِيّ التَّمِيمِيّ البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ وأبي هُرَيْرَة، ورَوَىٰ عنه قَتَادَة وعَوْف الأَعْرَابِيّ وآخرون. بَصْرِيّ تَابِعِيّ ثِقَة. له عند أبي دَاوُد والتِّرْمِذِيّ حَدِيْث أبي مُوسَىٰ في خَلْق آدَم. تُوفي في وِلَايَة الحَجَّاج علىٰ العِرَاق.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج٨ ص٣٧٨ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج٢ ص١٢٦.

(١) **حَدِيْث**: ما مِنْ شيءٍ في المِيْزَان أَفْضَلُ من حُسْنِ الخُلُقِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٨ باب في حُسْن الخُلُق، رقم ٤٧٩٩، ج٥ ص١٤٩-١٥٠. وفيه: ... عن عَطَاء الكَيْخَارَانِيّ، عن أُمِّ الـدَّرْدَاء، عن أبي الـدَّرْدَاء، عن النَّبِيّ ﷺ قال... .

أفضل: هٰكَذَا في ل م. وورد محلها: (أثقل) في سُنَن أبي دَاوُد. لٰكِن في إحدىٰ نسخ السُّنَن: (في المِيْزَان أثقل)، أُشير إليها في هامش عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٠٠. وفي بَاقِي النسخ: (أثقل في المِيْزَان).

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ كتاب البِرّ والصِّلَة، ٦٢ باب ما جاء في حُسْن الخُلُق، رقم ٢٠٠٣، ج٦ ص٢١٣، وقال: حَسَن صَحِيْح. وفيه: ... عن يَعْلَىٰ بن مَمْلَك عن أُمِّ الدَّرْدَاء عن أبي

[الحَدِيْث] التاسع والعشرون:

عن الحَسَنِ عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: لا تَلاعَنُوا بِلَعْنَةِ اللهِ، ولا بِغَضَبِ اللهِ، ولا بالنارِ.

وهو كالذي قَبْلَهُ(١).

[الحَدِيْث] الثلاثون:

عن أبي قَابُوْسَ، مَوْلَى لعَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، يَبْلُغُ به النَّبِيَّ ﷺ قال: الرَّاحِمُون يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰنُ، ارحموا أَهلَ الأَرضِ يَرْحَمْكُم مَنْ في السماءِ.

الدَّرْدَاء أَنَّ النَّبِيّ ﷺ قال... .

لٰكِن هٰذَا الحَدِيْث الذي صَحَّحه التِّرْمِذِيُّ هو من طريق يَعْلَىٰ عن أُمِّ الدَّرْدَاء، وليس من طريق عَطَاء كما في أبي دَاوُد. أما الحَدِيْث الذي بعده والمرقم ٢٠٠٤ فهو من طريق عَطَاء عن أُمِّ الدَّرْدَاء، لٰكِن التِّرْمِذِيّ قال فيه: هٰذَا حَدِيْث غَرِيْب من هٰذَا الوجه.

قول ابن دَقِيْق العِيْد (وهو كالذي قبله) يريد: أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ وصَحَّحه.

(١) حَدِيْث: لا تَلَاعَنُوا بِلَعْنَةِ اللهِ، ولا بِغَضَبِ اللهِ، ولا بالنارِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٥٣ باب في اللعن، رقم ٤٩٠٦، ج٥ ص٢١١، وفيه: عن الحَسَن عن سَمُرَة بن جُنْدُب عن النَّبِيّ ﷺ قال: لا تَلَاعنوا... . ومثله في نسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٣٠.

والحَدِيْث بلفظ قريب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ كتاب البِرّ والصِّلَة، ٤٨ باب ما جاء في اللعنة، رقم ١٩٧٧، ج٦ ص١٩٩، وقال: حَسَن صَحِيْح.

قوله: وهو كالذي قَبْلَهُ، من كلام ابن دَقِيْق العِيْد، يريد به: أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، ورواه التِّرْمِذِيُّ أَتَمَّ منه وصَحَّحه[1].

[الحَدِيْث] الحادي والثلاثون:

عن وَكِيْعِ بنِ عُدُسٍ عن عَمِّهِ أبي رَزِيْنٍ قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: الرُّؤْيَا علىٰ رِجْلِ طائرٍ ما لم تُعَبَّرْ، فإذا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ. قال: وأَحسَبُهُ قال: ولا تَقُصَّها إلَّا علىٰ وَادٍّ، أو ذي رَأْيٍ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، وابنُ مَاجَه، والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[2].

---

(١) حَدِيْث: الرَّاحِمُون يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰن... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٦٦ باب في الرحمة، رقم ٤٩٤١، ج٥ ص٢٣١، بهٰذَا اللفظ.

والحَدِيْث بلفظ مقارب مع زِيَادَة في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ كتاب البرّ والصِّلَة، ١٦ باب ما جاء في رحمة الناس، رقم ١٩٢٥، ج٦ ص١٧٢، وقال: حَسَن صَحِيْح، ولفظه: (الرَّاحِمُون يرحمهم الرَّحْمٰن، ارحموا مَنْ في الأرضِ يَرحَمْكم مَنْ في السماءِ، الرَّحِمُ شُجْنَةٌ من الرَّحْمٰن، فمَنْ وَصَلها وَصَله اللهُ، ومَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ اللهُ).

أبو قَابُوْس: رَوَىٰ عن مَوْلَاهُ عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص بحَدِيْث الرَّاحِمُون يرحمهم الرَّحْمٰن، وتَفَرَّدَ عنه عَمْرو بن دِيْنَار. مقبول.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٢٠٣ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٦٣ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٥٦٣.

(٢) **حَدِيْث:** الرُّؤْيَا علىٰ رِجْلِ طائرٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ٩٦ باب ما جاء في الرُّؤْيَا، رقم ٥٠٢٠، ج٥ ص٢٨٣، بهٰذَا اللفظ.

م: أبو رزين. وهو تحريف. وسقطت منها كلمة (قال) التي سبقت لفظة: وأحسبه.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

[الحَـدِيْث] الثاني والثلاثون:

عن أبي هُـرَيْـرَةَ: أَنَّ أَبا بَكْرٍ الصِّدِّيْق رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: يا رَسُـوْلَ اللهِ مُرْنِي بكلماتٍ أَقُولُهُنَّ إذا أَصْبَحْتُ وإذا أَمْسَيْتُ، قالَ: قُلِ اللهمَّ فاطرَ السماواتِ والأرضِ، عَالِمَ الغيبِ والشهادةِ، رَبَّ كُلِّ شيءٍ ومليكَهُ، أَشهدُ أَنْ لا إِلٰه إِلَّا أَنتَ، أَعوذُ بكَ مِنْ شَرِّ نفسي ومِنْ شَرِّ الشيطانِ وشِرْكِهِ. قال: قُلها إذا أَصْبَحْتَ وإذا أَمْسَيْتَ وإذا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ، والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٥ كتاب الرُّؤْيَا، ٦ باب ما جاء في تعبير الرُّؤْيَا، رقم ٢٢٧٩و٢٢٨٠، ج٧ ص٤٩و٥٠، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٣٥ كتاب تعبير الرُّؤْيَا، ٦ باب الرُّؤْيَا إذا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ، فلا يقصّها إلَّا علىٰ وَادٍّ، رقم ٣٩١٤، ج٢ ص١٢٨٨.

وقال المُنَاوِيّ في فَيْض القَدِيْر ج٤ ص٤٧: (وقال في الاقْتِرَاح: إسناده علىٰ شرط مُسْلِم). وهو وَهَمٌ. لأن ابن دَقِيْق العِيْد ذكره هنا ضمن الأَحَادِيْث الأَربَعِين التي يَصِحّحها بعض الأَئِمَّة وهي ليست من شرط الشَّيْخَيْن.

وَادّ: مُحِبّ.

علىٰ رِجْل طَائِر: مَثَلٌ. ومعناه: أنها لا تستقر قرارها ما لم تُعَبَّر.

مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٥ ص٢٨٣ وعَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٦٤.

وَكِيْع بن عُدُس: ويقال حُدُس، بضم الدال، وقيل بفتحها، أبو مُصْعَب العُقَيْلِيّ الطَّائِفِيّ. رَوَىٰ عن عَمِّهِ أبي رَزِيْن العُقَيْلِيّ، ورَوَىٰ عنه يَعْلَىٰ بن عَطَاء. مقبول.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٧ ص٤٦٧ وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص١٣١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٣١ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٣٣٥ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٢٤.

أبو رَزِيْن: هو لَقِيْط بن صَبِرَة. تقدمت ترجمته.

(١) **حَدِيْث**: قُلِ اللَّهُمَّ فاطرَ السماواتِ والأَرضِ... إلخ، في:

[الحَدِيْث] الثالث والثلاثون:

عن مُعَاذِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ خُبَيْبٍ عن أبيه، أَنَّه قال: خَرَجْنا في ليلةِ مَطَرٍ وظُلْمَةٍ شديدةٍ، نَطلُبُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ، لِيُصَلِّيَ بنا، فأَدركناهُ. فقال: قُلْ، فلم أَقُلْ شَيئاً. ثم قال: قُلْ، فلم أَقُلْ شَيئاً. ثم قال: قلْ، قلتُ: يا رَسُوْلَ اللهِ، ما أَقولُ؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، والمُعَوِّذَتَيْنِ، حين تُمسي، وحين تُصبحُ، ثَلاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيْكَ مِنْ كُلِّ شيءٍ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ بعد تَخْرِيْجه[1].

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١١٠ باب ما يقول إذا أصبح، رقم ٥٠٦٧، ج٥ ص٣١٠، بِهٰذَا اللفظ. وفيه: ... الصِّدِّيْق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ... .

ومن شر الشيطان: هٰكَذَا في ل م. ووردت (وشر الشيطان) في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٧٦.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٩ كتاب الدعوات، ١٤ باب منه (ما يقال في الصباح والمساء)، رقم ٣٣٨٩، ج٩ ص١٠٤، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٣ كتاب عمل اليوم والليلة، ١٨٠ نوع آخر، رقم ١٠٣٢٦، ج٩ ص٢١٠.

وقال المُنْذِرِيُّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٧٦ وهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

شِرْكه: بكسر الشين وسكون الراء، أي: ما يدعو إليه من الإشراك بالله. ويُرْوَىٰ: بفتحتين (وشركه)، أي: مصائده وحبائله التي يفتتن بها الناس. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق.

(١) **حَدِيْث**: خَرَجْنا في ليلةِ مَطَرٍ وظُلْمَةٍ شديدةٍ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١١٠ باب ما يقول إذا أَصبحَ، رقم ٥٠٨٢، ج٥ ص٣٢٠، بِهٰذَا اللفظ.

ليصلي بنا: هٰكَذَا في ل م. وورد في سُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٨٣:

[الحَدِيْث] الرابع والثلاثون:

عن حَبِيْبِ بنِ عُبَيْدٍ عن المِقْدَام بن مَعْدِيْ كَرِب، وكان قد أَدْركه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إذا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخاه فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّه يُحِبُّهُ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ، والتِّرْمِذِيُّ، وصَحَّحه[1].

ليصلي لنا.

قلت: هٰكَذَا في ل م، وفي بعض نسخ سُنَن أبي دَاوُد، أشار إليها في هامش عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٨٣. لٰكِن في بَاقِي النسخ: فقلت.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٩ كتاب الدَّعَوَات، باب (دعاء يقال عند النوم)، رقم ٣٥٧٠، ج٩ ص٢١٦، وقال: حَسَن صَحِيْح غَرِيْب من هٰذَا الوجه.

مُعَاذ بن عَبْد الله بن خُبَيْب: الجُهَنِيّ المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه، وأخيه عَبْد الله وعُقْبَة بن عَامِر الجُهَنِيّ وابن عَبَّاس وآخرين، ورَوَىٰ عنه عَبْد الله بن سُلَيْمَان بن أبي سَلَمَة الأَسْلَمِيّ وزَيْد بن أَسْلم وبُكَيْر بن الأَشَجّ وغيرهم. ثِقَة، صَدُوْق، رُبَّما وَهِمَ. مات سنة ١١٨هـ.

تَهْذِيب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٩١ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٥٦ والخُلَاصَة للخَزْرَجِيّ ص٣٨٠.

عَبْد الله بن خُبَيْب: الجُهَنِيّ الأَنْصَارِيّ المَدَنِيّ. له صُحْبَة، رَوَىٰ عنه ابناه عَبْد الله ومُعَاذ، له عند الثلاثة في قِرَاءَة المعَوِّذَات في الصباح والمساء. قال ابن عَبْد البَرّ: إنه جُهَنِيّ حالف الأَنْصَار.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٩٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤١٢ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٥٠.

(١) **حَدِيْث:** إذا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخاه فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّه يُحِبُّهُ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٢٢ باب إخبار الرَّجُل بمحبته إياه، رقم ٥١٢٤، ج٥ ص٣٤٣، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... وقد كان أدركه... .

ل: خبيب بن عبيد عن المقداد. وهو تحريف، وصوابُه ما أثبتناه (حَبِيْب، المِقْدَام) من م

[الحَـدِيْث] الخامس والثلاثون:

عن أبي جُـرَيٍّ الهُـجَيْـمِيّ قـال: أَتيتُ رَسُـوْلَ اللهِ ﷺ، فقلتُ: عليكَ الـسَّـلَامُ يا رَسُوْلَ اللهِ. قال: لا تَقُلْ عليكَ السَّلَامُ، فإنَّ عليكَ السَّلَامُ تحيةُ المَوتَىٰ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد، وصَحَّحه التِّرمِذِيُّ بعد تَخْرِيْجه[1].

وسُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٩٥ والتِّرْمِذِيّ.

والحَدِيْث بلفظ قريب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٧ كتاب الزُّهْد، ٥٤ باب ما جاء في إعْلَام الحب، رقم ٢٣٩٣، ج٧ ص١٢٠، وقال: حَسَن صَحِيْح غَرِيْب.

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٥٣ كتاب عمل اليوم والليلة، ٧٧ إذا أحب الرجل أخاه، هل يُعْلِمُهُ ذٰلِكَ؟ رقم ٩٩٦٣، ج٩ ص٨٧.

وقال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٤ ص٤٩٥ وهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

حَبِيْب بن عُبَيْد الرَّحْبِيّ: أبو حَفْص الحِمْصِيّ. رَوَىٰ عن العِرْبَاض بن سَارِيَة والمِقْدَام بن مَعْدِيْ كَرِب وأبي أُمَامَة وغيرهم، ورَوَىٰ عنه حَرِيْز بن عُثْمَان وثَوْر بن يَزِيْد وآخرون. ثِقَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٨٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٥٠ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١٣.

المِقْدَام بن مَعْدِيْ كَرِب: بن عَمْرو بن يَزِيْد بن مَعْدِيْ كَرِب، أبو كَرِيْمَة الكِنْدِيّ. نزل حِمْص، صَحَابِيّ، رَوَىٰ عنه ابنه يَحْيَىٰ، وابن ابنه صالح بن يَحْيَىٰ، وخَالِد بن مَعْدَان وحَبِيْب بن عُبَيْد وغيرهم. مات سنة ٨٧هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٨٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٧٢ وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٤١١.

(١) **حَدِيْث**: عليكَ السَّلَامُ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأدب، ١٥١ باب كراهية أن يقول: عليك السَّلَام، رقم ٥٢٠٩، ج٥ ص٣٨٧، بهٰذَا اللفظ. وفيه: أَتيتُ النَّبِيَّ ﷺ... . لٰكِن في نسخة عَوْن المَعْبُوْد

[الحَدِيْث] السادس والثلاثون:

عن جُرَيِّ بنِ كُلَيْبٍ عن عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ أَنْ يُضَحَّىٰ بعَضْبَاءِ الأُذُنِ والقَرْنِ.

أَخْرَجَهُ الأربعةُ، وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ[1].

ج٤ ص٥٢٠: أَتيتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ... .

وورد بلفظ آخر في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٢٦ كتاب اللباس، ٢٨ باب ما جاء في إسبال الإِزَار، رقم ٤٠٨٤، ج٤ ص٣٤٤، من حَدِيْث طَوِيْل.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ٤٣ كتاب الاستئذان، ٢٨ باب ما جاء في كراهية أن يقول: عليك السَّلَام، مبتدئاً، رقم ٢٧٢٢و٢٧٢٣، ج٧ ص٣٥٢، مُخْتَصراً ومطولاً، وقال: حَسَن صَحِيْح.

أبو جُرَيّ الهُجَيْمِي: اسمه جَابِر بن سُلَيْم، وقيل سُلَيْم بن جَابِر. صَحَابِيّ معروف، رَوَىٰ عنه أبو تَمِيْمة الهُجَيْمِيّ وغيره. عِدَادُهُ في أهل البَصْرَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٥٤ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٠٥ وأُسْد الغَابَة ج٥ ص١٥٨ والتَّارِيْخ الكَبِيْر للبُخَارِيّ ج١ ق٢ ص٢٠٥.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ أَنْ يُضَحَّىٰ بعَضْبَاءِ الأُذُنِ والقَرْنِ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٠ كتاب الضحايا، ٦ باب ما يُكره من الضحايا، رقم ٢٨٠٥، ج٣ ص٢٣٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عن عَلِيّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... .

سقط من م: عن جُرَيّ بن كُلَيْب. وفيها: أن نضحي.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٩ باب ما جاء في الضَّحِيَّة بعَضْبَاء القَرْن والأُذُن، رقم ١٥٠٤، ج٥ ص٢١٧، وقال: حَسَن صَحِيْح.

وسُنَن النَّسَائِيّ (المُجْتَبَىٰ): كتاب الضحايا، العَضْبَاء، ج٧ ص٢١٧.

[الحَدِيْث] السابع والثلاثون:

عن الحَسَنِ عن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ رَجُلاً أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فقال: إنَّ ابْنَ ابْنِي مات، فما لي من ميراثه؟ قال: لكَ السُّدُسُ. فلما أدبر دَعاه، فقال: لكَ سُدُسٌ آخَرُ، فلما أدبر دَعاه، فقال: إنَّ السُّدُسَ الآخَرَ طُعْمَةٌ. قال قَتَادَةُ: فلا يَدْرونَ مع أَيِّ شيءٍ وَرَّثَهُ. قال قَتَادَةُ: أَقَلُّ شيءٍ وُرِّثَ الجَدُّ السُّدُسُ.

أَخْرَجَهُ أَبو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ، والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه[1].

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ١٢ كتاب الضحايا، ١٢ العَضْبَاء، رقم ٤٤٥١، ج٤ ص٣٤١.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٢٦ كتاب الأضاحي، ٨ باب ما يُكره أَنْ يُضَحَّىٰ به، رقم ٣١٤٥، ج٢ ص١٠٥١.

جُرَيّ بن كُلَيْب: السَّدُوْسِيّ البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن عَلِيّ وبَشِيْر بن الخَصَاصِيَّة. ورَوَىٰ عن قَتَادَة وكان يُثْني عليه خَيْراً، وكان من الأَزَارِقَة. قال ابن المَدِيْنِيّ: مجهول ما رَوَىٰ عنه غير قَتَادَة، وقال أبو حَاتِم: شَيْخ لا يُحتجّ بحَدِيْثه. رَوَىٰ له الأربعة حَدِيْثاً وَاحِداً في النهي عن الأُضْحِيَة بعَضْبَاء الأُذُن. وقال العِجْلِيّ: بَصْرِيّ تَابِعِيّ ثِقَة، وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات بروايته عن عَلِيّ. وقال أبو دَاوُد: جُرَيّ سَدُوْسِيّ بَصْرِيّ، لم يَرْوِ عنه غير قَتَادَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢٨ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٩٧ وسُنَن أبي دَاوُد.

العَضْبَاء: ما قُطِعَ النصفُ من أُذُنه أو قَرْنه أو أكثر. وهٰذَا هو تَفْسِيْر سَعِيْد بن المُسَيَّب.

ذكره أبو دَاوُد في الحَدِيْث الذي يليه رقم ٢٨٠٦. وانظر أَيضاً: هامش سُنَن أَبي دَاوُد وعَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٥٥ وسُنَن التِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ السَّابِقين.

(١) **حَدِيْث**: أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فقال: إنَّ ابْنَ ابْنِي مات... إلخ، في:

سُنَن أَبي دَاوُد: ١٣ كتاب الفرائض، ٦ باب ما جاء في ميراث الجَدّ، رقم ٢٨٩٦، ج٣ ص٣١٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... حُصَيْن أَنَّ رَجُلاً... .

ل: إن ابني. أي: سقطت ابن. وأثبتناها من م وسُنَن أبي دَاوُد ونسخة عَوْن المَعْبُوْد ج٣

[الحَدِيْث] الثامن والثلاثون:

عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قال: قال

ص٨١. وورد في سُنَن التِّرْمِذِيّ ج٦ ص٢٧٩ ونسخة عَارِضَة الأَحْوَذِيّ ج٨ ص٢٥١ ونسخة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ ج٣ ص١٨١ (إن ابني)، لٰكِن عند الشَّرْح في العَارِضَة والتُّحْفَة: (إن ابن ابني).

قال لك السدس: كذا في م وهي رِوَايَة نسخة عَوْن المَعْبُوْد. وورد (فقال لك السدس) في ل وهي رِوَايَة سُنَن أبي دَاوُد.

ورَّثه: كذا في م وسُنَن أبي دَاوُد بالنسختين. وورد في ل: ورث.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: ٣٠ كتاب الفرائض، ٩ باب ما جاء في ميراث الجَدّ، رقم ٢١٠٠، ج٦ ص٢٧٩، وقال: حَسَن صَحِيْح. وفيه: إن ابني مات... .

وسُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ: ٣١ كتاب الفرائض، ١٢ ذكر الجَدَّات والأَجْدَاد ومقادير نصيبهم، رقم ٦٣٠٣، ج٦ ص١١٠.

وقال المُنْذِرِيّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ. / عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٨١، وهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

قال الطِّيْبِيّ: (صورة هٰذِهِ المَسْأَلَة: أَنَّ الميتَ ترك بنتين وهٰذَا السَّائِل، فلهما الثُّلُثان، وبقي الثُّلُث، فدفع عليه الصلاة والسَّلَام إلىٰ السَّائِل سُدُساً بالفرض؛ لأنه جَدُّ الميت، وتركه حتىٰ ذهب، فدعاه ودفع إليه السُّدُسُ الأَخِيْر، كي لا يظن أَنَّ فرضه الثُّلُث. ومعنىٰ الطُّعْمَة هنا التعصيب، أي رزق لك ليس بفرض، وإنما قال في السُّدُس الآخر طُعْمَة دون الأول، لأنه فرض، والفرض لا يتغير بخِلاف التعصيب، فلما لم يكن التعصيب شَيئاً مستقراً ثَابِتاً سَمَّاه طُعْمَة). / عَوْن المَعْبُوْد ج٣ ص٨١ وتُحْفَة الأَحْوَذِيّ ج٣ ص١٨٠.

الحَسَن: هو البَصْرِيّ.

وانظر الأقوال في سَمَاع الحَسَن من عِمْرَان بن حُصَيْن في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٨ وانظر أَيضاً: تُحْفَة الأَحْوَذِيّ السَّابِق.

رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لا يَتَوَارَثُ أَهلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّىٰ.

أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَه.

وبعض أهل الحَدِيْث يَصِحّحُ مِثْلَ هٰذَا الإسناد إذا ذُكِرَ فيه عَبْد الله بن عَمْرو[1].

---

(١) **حَدِيْث**: لا يَتَوَارَثُ أَهلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّىٰ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٣ كتاب الفرائض، ١٠ باب هل يرث المسلم الكافر، رقم ٢٩١١، ج٣ ص٣٢٨، بهٰذَا اللفظ. وفيه: ... عَبْد الله بن عَمْرو قال... .

هامش م: شتا. وهي تَصْحِيْح لكلمةٍ شُطِبت لم أَتبَيَّنْهَا وكأَنَّها (شَيئاً). و (شَيئاً) رِوَايَة أُخرىٰ وردت في هامش نسخة عَوْن المَعْبُوْد والشَّرْح ج٣ ص٨٥ وهامش سُنَن أبي دَاوُد.

والحَدِيْث بلفظ مقارب في:

سُنَن ابن مَاجَه: ٢٣ كتاب الفرائض، ٦ باب ميراث أهل الإسْلَام من أهل الشرك، رقم ٢٧٣١، ج٢ ص٩١٢.

وهٰذَا اللفظ الوارد في المتن أَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ في سُنَنه الكُبْرَىٰ: ٣١ كتاب الفرائض، ٢١ سقوط المُوَارَثَة بين المِلَّتَيْنِ، رقم ٦٣٥١، ج٦ ص١٢٥.

وقال المُنْذِرِيُّ: وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق، وهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق.

شَتَّىٰ: صفة أهل، أي: متفرقون، وقيل يجوز أن يكون صفة المِلَّتَيْن، أي: مُتَفَرِّقَتَيْن. / عَوْن المَعْبُوْد السَّابِق.

عَمْرو بن شُعَيْب بن مُحَمَّد: بن عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص القُرَشِيّ، السَّهْميّ، أبو إبْرَاهِيْم. رَوَىٰ عن أبيه، وجُلُّ روايته عنه، وعمته زَيْنَب بنت مُحَمَّد وزَيْنَب بنت أبي سَلَمَة رَبِيْبَة النَّبِيّ ﷺ والرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ وطاوس وسُلَيْمَان بن يَسَار ومُجَاهِد وآخرين. ورَوَىٰ عنه: عَطَاء وعَمْرو بن دِيْنَار وهما أكبر منه، والزُّهْرِيّ ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد وهِشَام بن عُرْوَة وآخرون. ثِقَة، صَدُوْق. مات سنة ١١٨هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٤٨ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٢ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٦٣.

شُعَيْب بن مُحَمَّد: بن عَبْد الله بن عَمْرو، قد يُنْسَب إلىٰ جَدِّهِ. رَوَىٰ عن جَدِّهِ وابن عَبَّاس

[الحَدِيْث] التاسع والثلاثون:

عن مُجَاهِدٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: إنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَبَّلَ الرُّكْنَ اليَمَانِيَّ، ووَضَعَ خَدَّهُ عليهِ[1].

وابن عُمَر ومُعَاوِيَة وآخرين، رَوَىٰ عنه ابناه عَمْرو وعُمَر، وثَابِت البُنَانِيّ ونسبه إلىٰ جَدِّهِ. ذكر البُخَارِيّ وأبو دَاوُد أنه سمع من جَدِّهِ، ولم يذكر أحد منهم أنه يَرْوِي عن أبيه مُحَمَّد. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٣٥٦ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٥٣.

عَبْد الله بن عَمْرو بن العَاص: القُرَشِيّ، أبو مُحَمَّد. أسلم قبل أبيه، وأَحَد السَّابِقِين المكثرين من الصَّحَابَة، وكانت معه الراية يوم اليَرْمُوْك. كان كاتباً غزيرَ العلم مجتهداً في العِبَادَة. مات ليالي الحَرَّة سنة ٦٣هـ علىٰ الأصح، بالطائف علىٰ الراجح.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٣٣٧ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٣٦ وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٢٣٣ والرِّيَاض المُسْتَطَابَة ص١٩٦ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٥٥.

قال الذَّهَبِيّ: أما رِوَايَة شُعَيْب عن أبيه مُحَمَّد بن عَبْد الله فما علمتُها صَحَّتْ، فإنَّ مُحَمَّداً قديمُ الوفاة، وكأَنَّه مات شاباً. / مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٦٦.

فالمُرَاد بجَدِّ عَمْرو بن شُعَيْب هو عَبْد الله بن عَمْرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

قال البُخَارِيّ: رأيت أَحْمَد بن حَنْبَل وعَلِيّ بن المَدِيْنِيّ وإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه وأبا عُبَيْد وعامة أصحابنا يحتجّون بحَدِيْث عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّهِ، ما تركه أَحَدٌ من المُسْلِمِيْن.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٤٩. وانظر فيه أقوال المُحَدِّثِيْن الكثيرة في هٰذِهِ السلسلة، وفي مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٦٤ والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٥٦٣.

(١) **حَدِيْث:** إنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَبَّلَ الرُّكْنَ اليَمَانِيَّ، ووَضَعَ خَدَّهُ عليهِ، في:

المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن للحَاكِم ج١ ص٤٥٦ كتاب المَنَاسِك. وقال: هٰذَا حَدِيْث صَحِيْح الإسناد ولم يُخَرِّجاه. ولم ترد فيه كلمة (قال). وقال الذَّهَبِيّ في تَلْخِيْص المُسْتَدْرَك

[الحَـدِيْث] الأربعون:

عن مُجَاهِدٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لا صَـرُوْرَةَ في الإِسْلَامِ.

أَخْرَجَهُما الحَاكِمُ، وقال في كُلِّ وَاحِد منهما: صَحِيْح الإسناد، ولم يُخَرِّجاه. قلتُ: الثاني مُخَرَّجٌ في بعض الكتب المشهورة[1].

مُعَقِّباً: (صَحِيْح، وعَبْد الله بن مُسْلِم بن هُرْمُز «وهو الذي رَوَىٰ الحَدِيْث عن مُجَاهِد» هٰذَا ضَعَّفَه غير وَاحِد، وقال أَحْمَد: صالح الحَدِيْث).

مُجَاهِد بن جَبْر المَكِّيّ: أبو الحَجَّاج المَخْزُوْمِيّ مَوْلَاهُم. رَوَىٰ عن عَلِيّ وسَعْد بن أبي وَقَّاص والعَبَادِلَة الأربعة وغيرهم. ورَوَىٰ عنه أَيُّوْب وعَطَاء وعِكْرِمَة وآخرون. قال مُجَاهِد: (قرأت القُرْآن علىٰ ابن عَبَّاس ثلاثَ عَرَضَات، أقف عند كل آية، أسأله فِيْمَ نزلت، وكيف كانت؟). وهو مَكِّيّ تَابِعِيّ ثِقَة. مات سنة ١٠١هـ، وقيل غيره، بمَكَّة وهو ساجد.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٢ وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٢٩ ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٢.

الرُّكْن اليَمَانِيّ: أحد أركان الكَعْبَة، وهو من جهة اليَمَن. والذي فيه الحَجَر الرُّكْن البَصْرِيّ، والذي بعده العِرَاقِيّ، والرابع الشَّامِيّ، كل رُكْن منها منسوب إلىٰ جهته.

مَرَاصِد الاطِّلَاع ج٢ ص٦٢٩ ومُعْجَم البُلْدَان ج٣ ص٦٤.

(١) **حَدِيْث:** لا صَرُوْرَةَ في الإسْلَام، في:

المُسْتَدْرَك للحَاكِم ج٢ ص١٥٩، كتاب النكاح، وقال: هٰذَا حَدِيْث صَحِيْح علىٰ شرط البُخَارِيّ ولم يُخَرِّجاه.

وأورده الذَّهَبِيّ في تَلْخِيْص المُسْتَدْرَك، ورمز له بـ(خ)، ولم يُعَقِّب عليه.

وإسناد الحَدِيْث في المُسْتَدْرَك وتَلْخِيْصه: عن ابن جُرَيْج عن عُمَر بن عَطَاء عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعاً.

م: لا ضرورة. وهو تحريف.

فهٰذَا ما أَرَدْنَا ذِكْرَهُ من بَيَان مُصْطَلَحَاتٍ عند أَهل الحَدِيْث علىٰ حسب ما اقْتُرِحَ ذٰلِكَ، مع ما أَضَفْتُ[١] إليه من ذِكْرِ أَحَادِيْثَ صِحَاحٍ.

وما قلتُ منها فيه: أَخْرَجَهُ فُلَانٌ وفُلَانٌ، فاللفظُ للمذكور أَوَّلاً، وذٰلِكَ بحسب ما انتهىٰ إلينا.

والله المُوَفِّق برحمتهِ[٢].

وأَخْرَجَهُ أَيضاً:

عن ابن جُرَيْج عن عُمَر بن عَطَاء عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مرفوعاً بهٰذَا اللفظ في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٥ كتاب المَنَاسِك، ٣ باب لا صَرُوْرَةَ في الإِسْلَام، رقم ١٧٢٩، ج٢ ص٣٤٨.

والإمَام أَحْمَد في مُسْنَده ج١ ص٣١٢ بالطريق المذكور.

والطَّبَرَانِيّ في المُعْجَم الكَبِيْر ج١١ ص٢٣٤ رقم ١١٥٩٥ بالطريق المذكور أَيضاً.

وانظر أَيضاً: الفَتْح الكَبِيْر في ضَمِّ الزِّيَادَة إلىٰ الجَامِع الصَّغِيْر ج٣ ص٣٤٥ وفيه: أَخْرَجَهُ أَحْمَد وأبو دَاوُد والحَاكِم في المُسْتَدْرَك عن ابن عَبَّاس: وفي مَجْمَع الزَّوَائِد ج٣ ص٢٣٤ عن ابن عَبَّاس وفيه: ورِجَاله ثِقَات.

الصَّرُوْرَة: انقطاع الرَّجُل عن النكاح، وتَبَتُّله علىٰ مَذْهَب النَّصَارَىٰ. أو: عدم الحَجّ لمن يستطيعه. / مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ بهامش سُنَن أبي دَاوُد السَّابِق. وانظر: النِّهَايَة في غَرِيْب الحَدِيْث مادة (صرر) ج٣ ص٢٢.

(١) ل: أضيف.

(٢) في هامش م: بلغ مقابلة، ولله الحمد والمنة، وهو حسبي ونعم الوكيل. وكتب فوقها بالهامش بخط مغاير: هذه الأحاديث مايتين وثمانين حديثاً، (كذا).

وصوابه: مائتان وثمانون حَدِيْثاً إلَّا وَاحِداً؛ لأن القسم السادس نقص منه الحَدِيْث الأربعون.

. . . .

وكتب ناسخ م بعد قوله: (والله المُوَفِّق برحمتِهِ) ما يأتي:

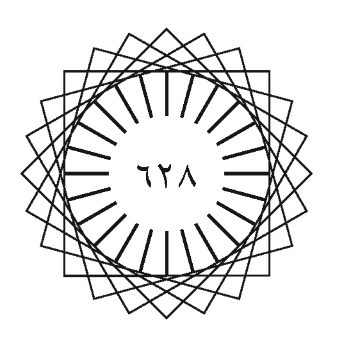
(آخره والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. وافق الفراغ من تعليقه علىٰ يد أضعف عباد الله، وأحوجهم إلىٰ غفرانه، محمد بن أحمد بن علي الشافعي، عفا الله عنه وغفر له، وذلك يوم السبت أول يوم من جمادىٰ الآخِر سنة ست عشرة وسبعماية بالمدرسة البادرائية بدمشق، حماها الله وساير بلاد الإسلام وأهله، والحمدُ لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وصحبه).

وقد سبق الكلام علىٰ المدرسة البَادَرَائِيَّة عند وصف نسخة (م) من الاقْتِرَاح.

وكتب ناسخ ل بعد قوله: (والله المُوَفِّق برحمتِهِ) ما يأتي:

(وهو حسبنا ونعم الوكيل، تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، في العشر الأوسط من شهر جمادىٰ الآخرة سنة ست عشر - وربما تقرأ سنة ست عشرين - وسبعمئة.

أحسَن الله عواقبنا، وختم لنا بالخير ولساير المسلمين أجمعين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين).


٦٢٨

الفَهَارِس العَامَّة

1- فِهْرِس الآيات القُرْآنِيَّة الكَرِيْمَة.

2- فِهْرِس الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة الشَّرِيْفَة والآثَار.

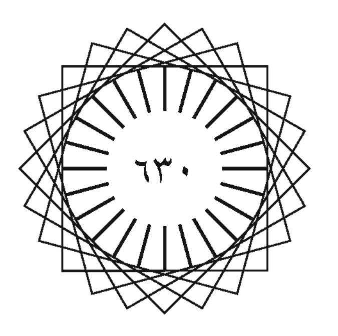
3- فِهْرِس الأَعْلَام.

4- فِهْرِس الكُتُب.

5- فِهْرِس الشِّعْر.

6- فِهْرِس المَصَادِر.

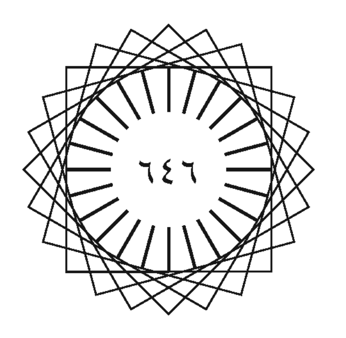
7- فِهْرِس الموضوعات.


٦٣٠

فِهرِس الآيَات القُرآنِيَّة الكَرِيمَة

الآية	رقم الآية	الصفحة
مِنْ سورة الإِسْرَاء		
﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ... ﴾	٨٥	٥٢٧
مِنْ سورة الكَهْف		
﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا ... ﴾	١٠٩	٥٢٧
مِنْ سورة الحَجّ		
﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ ... ﴾	٤٧	١٢٧
مِنْ سورة المُؤْمِنُون		
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ... ﴾	١٠١	١٠٣
مِنْ سورة الأَحْزَاب		
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ ... ﴾	٣٦	١١
مِنْ سورة الحُجُرَات		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ ﴾	٢	٣١٦
﴿ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ﴾	١١	٣٦٢
مِنْ سورة الحَشْر		
﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ... ﴾	٧	١١
مِنْ سورة التَّحْرِيم		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ... ﴾	٦	١٢٦
سورة الإِخْلَاص		٦١٧
سورة الفَلَق		٦١٧
سورة النَّاس		٦١٧

فِهرِس الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة الشَّرِيْفَة والآثَار


٦٤٦

فِهْرِس الأَعْلَام[١]

(١) رَتَّبْتُ الأَعْلَام حسب الحروف الهِجَائِيَّة بلا اعتبارٍ لكلمة (أبو، أُمّ، ابن، بنت، ال، أُخْت، ذو).

فِهْرِس الكُتُب

فِهْرِس الشِّعْر

أَول البيت	آخره	الصفحة
فأَجَلُّ أنواعِ الحَدِيْث	الإملاءِ	٣٢٠
أو كان صادَفَ	عِيسَىٰ	١٠٢
وقائلةٍ مات الكرامُ	بنابهِ	١٠١ (٣ أبيات)
فلا عَدِمَ الإسْلَام	ويطلُبُ	٩٣ (٤ أبيات)
مُقبلٌ مُدبِرٌ	حَبِيْب	١٠٢ (بيتان)
لَعَمْرِي لقد قاسيتُ	وشَتَاتِ	١١٤ (٣ أبيات)
هُنِّئتَ بالبرِّ	يُنتجُ	١٠٤ (بيتان)
كم ليلةٍ فيك	ولا نستريحْ	١٠١ (٥ أبيات)
إن العَرَانِيْنَ	حُسَّادا	١١٨
يقولون هٰذَا عندنا	لكم عِنْدُ	١٣١
أَسِيرَ الهوىٰ	ولا تَهْدي	٩٣ (٣ أبيات)
فهو الذي بَجَحَ	الأَخبارُ	١٢٣
فهو الذي بَجَحَ	الأشعارُ	٧٢
تمنيتُ أَنَّ الشيْبَ	مزارَهُ	١٠٠ (بيتان)
إذا قال لم يترك	علىٰ هُجْر	٦٧
وَلِيتَ فولَّىٰ الزُّهدُ	تُظْهِرُ	١١٥ (بيتان)
تجاوزتُ حَدَّ الأكثرين	في المَفَاوِزِ	٩٤ (٣ أبيات)
قَاضِي القُضَاة	نحسه	١١٥
يا سَيِّدَ العُلَمَاء	والحُفَّاظ	١٢٢ (٦ أبيات)
وكان من العُلُوْم	بالجميع	٦٧، ٦٨
سيطولُ بعدَك	المذروفِ	١٣٦ (بيتان)

أوَل البيت	آخره	الصفحة
والسابع الرَّاقي	باتِّفاق	٨٧
ثلاثةٌ ليس لهم رابعٌ	في شَكِّ	٧٢ (٣ أبيات)
قِفي قَبلَ وَشْكِ	جَمالِكِ	١٧٦
ومن عند الطَّوَاف	هنالكْ	٤٦ (بيتان)
سحابُ فكري	راجلا	٨٠ (بيتان)
قل للتَّقِيّ الذي	عمله	١١٦ (٣ أبيات)
كلُّ ابن أُنثىٰ	محمولُ	١٧٦
ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ	زايلُ	١٧٦
ومستعبدٍ قلبَ المُحِبِّ	في الحُكمِ	١٠١ (٣ أبيات)
تجادلَ أَربابُ الفَضَائِل	في الثَّمَنْ	١١٣ (٣ أبيات)
أَعْنتِ الشَّيْخَ بالسؤال	بالرَّاحتَيْنِ	٣٢٦ (بيتان)
صَبَا للعلم صَبّاً	الصَّبِيِّ	٨٤ (بيتان)
يَهيمُ قلبي طرباً	الحِجَازِيّا	١٠٠ (٤ أبيات)

فِهْرِس المَصَادِر[١]

● **الإِبَانَة عن أُصُوْل الدِّيَانَة**: الإمَام أبو الحَسَن عَلِيّ بن إسْمَاعِيْل بن أبي بِشْر إسْحَاق الأَشْعَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تَحْقِيْق: د. فَوْقِيَّة حُسَيْن مَحْمُوْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، توزيع دار الأَنْصَار بالقَاهِرَة، مطابع الدِّجْوِيّ بالقَاهِرَة سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

● **إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن بشَرْح إحياء عُلُوْم الدِّيْن**: السَّيِّد أبو الفَيْض مُحَمَّد مُرْتَضَىٰ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الزَّبِيْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٠٥هـ=١٧٩٠م.

وبهامشه:

١. **إحياء عُلُوْم الدِّيْن**: الإمَام أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ، حُجَّة الإسْلَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

٢. **تعريف الأحياء بفَضَائِل الإحياء**: الشَّيْخ عَبْد القَادِر بن شَيْخ بن عَبْد الله بن شَيْخ بن عَبْد الله العَيْدَرُوس بَاعَلَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣٨هـ=١٦٢٨م.

---

(١) رَتَّبْتُ المصادرَ حسب الحروف الهجائية دون اعتبار لـ(ال، أبو، ابن).

وأَثْبَتُّ التواريخَ المِيْلَادِيَّة علىٰ النَّحْو الوارد في كتاب(**الأَعْلَام**) للزِّرِكْلِيّ، ومُخْتَصَره (**مُعْجَم الأَعْلَام**) لبَسَّام عَبْد الوَهَّاب الجَابِيّ، وكذا الوارد في (**مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**) لعُمَر رِضَا كَحَّالَة، و(**تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**) لمُحَمَّد خَيْر رَمَضَان يُوْسُف.

وقارَنْتُ التَّارِيْخَيْن الهِجْرِيّ والمِيْلَادِيّ للتأكد من تَوَافُقِهِمَا، بما ورد في كتاب (**جدول السنين الهِجْرِيَّة بلياليها وشهورها بما يُوَافِقها من السنين المِيْلَادِيَّة بأيامها وشهورها**) للمستشرق ف. وِيْسْتَنْفِلْد، الذي ترجمه إلىٰ اللُّغَة العَرَبِيَّة د. عَبْد المُنْعِم مَاجِد، وعَبْد المُحْسِن رَمَضَان.

٣. **الإملاء في إشكالات الإحياء**: الإمَام أبو حَامِد الغَزَالِيّ، رَدَّ به علىٰ بعض اعتراضاتٍ أوردها بعضُ المعاصِرين له علىٰ بعض مواضع من الإحياء.

مُؤَسَّسَة التَّارِيْخ العَرَبِيّ بِبَيْرُوْت، لُبْنَان سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة المَطْبَعَة المَيْمَنِيَّة بِمِصْر التي انتهىٰ طبعُها سنة ١٣١١هـ.

● **الأُجْهُوْرِيّ علىٰ الزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة**: انظر: حَاشِيَة الشَّيْخ عَطِيَّة الأُجْهُوْرِيّ.

● **إِحْكَام الأَحْكَام**: ابن دَقِيْق العِيْد. انظر: العُدَّة للصَّنْعَانِيّ.

● **الإِحْكَام في أُصُوْل الأَحْكَام**: سَيْف الدِّيْن أبو الحسَن عَلِيّ بن أبي عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّغْلِبِيّ الآمِدِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣١هـ=١٢٣٣م.

مُؤَسَّسَة الحَلَبِيّ بالقَاهِرَة، دار الاتحاد العَرَبِيّ للطِّبَاعَة، سنة ١٩٦٧م.

● **إحياء عُلُوْم الدِّيْن**: الغَزَالِيّ. انظر: إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن.

● **اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث**: الحافظ عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إِسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

وشرحه:

البَاعِث الحَثِيْث: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح وأولاده بالقَاهِرَة، سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

● **آداب الشَّافِعِيّ ومَنَاقِبه**: الإمَام أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إِدْرِيس بن المُنْذِر التَّمِيْمِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: الشَّيْخ عَبْد الغَنِيّ عَبْد الخَالِق، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

كتبَ كلمةً عنه في مُقَدِّمته: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: دار الكُتُب العِلْمِيَّة بِبَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي طُبعت سنة ١٩٥٣م بالقَاهِرَة.

● **أَدَب الإملاء والاسْتِمْلَاء**: أبو سَعْد عَبْد الكَرِيْم بن مُحَمَّد بن مَنْصُوْر التَّمِيْمِيّ

السَّمْعَانِيّ المَرْوَزِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٢هـ=١١٦٦م.

تَحْقِيْق: ماكس فايس فايلر.

من منشورات مُؤَسَّسَة دخويه، مَطْبَعَة بْرِيْل في لَيْدَنْ، سنة ١٩٥٢م.

● **إرْشَاد السَّارِي إلىٰ شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد القَسْطَلَّانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

والبُخَارِيّ هو أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

وبهامشه:

شَرْح الإمَام مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي **النَّوَوِيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، **علىٰ صَحِيْح مُسْلِم** بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة السابعة التي طبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر سنة ١٣٢٣هـ=١٣٢٧هـ.

● **إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق إلىٰ مَعْرِفَة سُنَن خَيْر الخَلَائِق** ﷺ: مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

وهو مُخْتَصَر كتاب مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ في دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م. وهي طَبْعَة الكتاب الثانية.

● **الاسْتِيْعَاب في أَسْمَاء الأصحاب**: الحافظ أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

مطبوع بهامش:

الإصَابَة في تَمْيِيْز الصَّحَابَة: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٢٨هـ المطبوعة بمَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر.

● **أُسْد الغَابَة في مَعْرِفَة الصَّحَابَة**: عِزّ الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: المَكْتَبَة الإِسْلَامِيَّة بطِهْرَان سنة ١٣٧٧هـ، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ مطبوعة المَطْبَعَة الوَهْبِيَّة بمِصْر سنة ١٢٨٠هـ.

● **أَسْمَاء التَّابِعِيْن ومَنْ بَعدَهم ممن صَحَّت رِوَايته من الثِّقَات عند البُخَارِيّ ومُسْلِم، وذَكَراه في كتابيهما الصَّحِيْحَيْن أو أحدهما علىٰ حروف المُعْجَم. (القسم الأول)**: تَخْرِيْج: الإِمَام أبي الحَسَن عَلِيّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م.

تَحْقِيْق: الدكتور عَدْنَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

فَـرْزَةٌ من مَجَلَّة المَجْمَع العِلْمِيّ العِرَاقِيّ (الجزءان الأول والثاني من المجلد الثاني والثلاثين – كانون الثاني سنة ١٩٨١م).

● **الإِصَابَة في تَمْيِيْز الصَّحَابَة**: انظر: الاسْتِيْعَاب في أَسْمَاء الأصحاب.

● **أُصُوْل الدِّيْن الإِسْلَامِيّ**: الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ، والدكتور رُشْدي عليّان.

طَبْعَة دار الفِكْر الثانية في عَمَّان، الأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م، وهي الطَّبْعَة السادسة للكتاب.

● **اعْتِقَادَات فِرَق المُسْلِمِيْن والمُشْرِكِيْن**: فَخْر الدِّيْن مُحَمَّد بن عُمَر بن حُسَيْن القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ، الخَطِيْب الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

مَكْتَبَة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، شركة الطِّبَاعَة الفنية المُتَّحِدَة بالقَاهِرَة، سنة ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

● **الأَعْلَام – قَامُوْس تَرَاجُم لأَشهر الرِّجَال والنساء من العَرَب والمُسْتَعْرِبِيْن والمُسْتَشْرِقِيْن**: خَيْر الدِّيْن بن مَحْمُوْد بن مُحَمَّد الزِّرِكْلِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ بالقَاهِرَة سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطَّبْعَة الرابعة، دار العِلم للملايين، سنة ١٩٧٩م.

● **الإِعْلَام بما وقع في مُشْتَبِه الذَّهَبِيّ من الأوهام**: ابن نَاصِر الدِّيْن الدِّمَشْقِيّ، شَمْس

الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمَد القَيْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٢هـ=١٤٣٨م.

دراسة وتَحْقِيْق: عبد رَبّ النَّبِيّ مُحَمَّد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، نشر مَكْتَبَة العُلُوْم والحِكَم بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● **الإعْـلَام بوَفَيَات الأَعْـلَام**: الحافظ شمس الـدِّيْـن أبو عَـبْـد الله مُـحَمَّـد بن أَحْـمَـد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الذَّهَبِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: رياض عَبْد الحميد مُرَاد وعَبْد الجَبَّار زَكَّار.

من مطبوعات مركز جمعة المَاجِد للثقافة والتُّرَاث بدُبَي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفِكْر المعاصر ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

● **أَعْيَان العَصْر وأعوان النَّصْر**: صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل بن أَيْبَك بن عَبْد الله الصَّفَدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

تَحْقِيْق: د. عَلِيّ أبو زَيْد، د. نبيل أبو عمشة، د. مُحَمَّد موعد، د. مَحْمُوْد سالم مُحَمَّد.

قدم له: مَازِن عَبْد القَادِر المُبَارَك.

مطبوعات مركز جمعة المَاجِد للثقافة والتُّرَاث بدُبَي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفكر المعاصر ببَيْرُوْت ودار الفكر بدِمَشْق، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

● **الأغـاني**: أبو الـفَـرَج الأَصْبَـهَـانِـيّ عَـلِـيّ بن الـحُـسَـيْـن بن مُـحَـمَّـد، المُـتَـوَفَّـىٰ سنة ٣٥٦هـ=٩٦٧م.

ج١-١٦ صُـوِّرَت سنة ١٩٦٣م بمطابع كوستاتسوماس بالـقَـاهِـرَة علىٰ طَبْعَة دار الكتب المِصْرِيَّة، وزارة الثقافة والإرْشَاد القومي - المُؤَسَّسَة المِصْرِيَّة العامة.

ج١٧-٢٤ طُبعت بمطابع الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، بإشراف مُحَمَّد أبي الفَضْل إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م، وتَحْقِيْق أساتذة متعددين. ج١٧ سنة ١٩٧٠م، ج٢٤ سنة ١٩٧٤م.

● **الإكْمَال في رفع الارتياب عن المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف في الأَسْمَاء والكُنَىٰ والأَنْسَاب**: أبو نَصْر سَعْد الملك عَلِيّ بن هِبَة الله بن عَلِيّ بن جَعْفَر، المعروف بابن مَاكُوْلَا، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٥هـ=١٠٨٢م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، أمين مَكْتَبَة الحَرَم المَكِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م. ج١-٦.

أما الجزء السابع فاعتنىٰ بتَصْحِيْحه نايف العَبَّاس.

الناشر: مُحَمَّد أمين دمج - بَيْرُوْت. والأجزاء الستة الأُوْلَىٰ مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد التي طبعت في سنة ١٩٦١-١٩٦٧م.

وطبع الجزء السابع في بَيْرُوْت.

● **أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ**: انظر: شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة.

● **الإلماع إلىٰ مَعْرِفَة أُصُوْل الرِّوَايَة وتَقْيِيْد السَّمَاع**: القَاضِي أبو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر (هو: سَيِّد بن أَحْمَد بن صَقْر)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: دار التُّرَاث بالقَاهِرَة، والمَكْتَبَة العَتِيْقَة بتُوْنُس. مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة بالقَاهِرَة، سنة ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م.

● **الإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، المعروف بابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

مراجعة وتَعْلِيْق: مُحَمَّد سَعِيْد المَوْلَوِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفِكْر بدِمَشْق، سنة ١٩٦٣م، وهي الطَّبْعَة المعتمدة عند الإحالة.

والطَّبْعَة الأُوْلَىٰ في دار المِعْرَاج الدولية للنشر، الرِّيَاض، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

تَحْقِيْق وتَخْرِيْج: حُسَيْن إسْمَاعِيْل الجَمَل.

● **الإمَام الأَوْزَاعِيّ - حَيَاتُهُ وآرَاؤُهُ وعَصْرُهُ**: الدكتور عَبْد الله مُحَمَّد الجُبُوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة للطِّبَاعَة ببَغْدَاد، سنة ١٩٨٠م.

● **الإِمَام الأَوْزَاعِيّ ومَنْهَجه كما يَبْدو في فِقْهه**: عَبْد الرَّزَّاق قَاسِم الصَّفَّار.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة للطِّبَاعَة ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٦م.

● **الإِمَام التِّرْمِذِيّ والموازنة بين جَامِعه وبين الصَّحِيْحَيْن**: الدكتور نور الدِّيْن عِتْر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمِصْر، سنة ١٩٧٠م.

● **الإملاء في إشكالات الإحياء**: الغَزَالِيّ. انظر: إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن.

● **الأَموال**: الحافظ أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٢٤هـ=٨٣٨م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: مُحَمَّد خَلِيْل هراس.

الناشر: مَكْتَبَة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، دار الشرق للطِّبَاعَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٩م.

● **إنْبَاء الغُمْر بأَبْنَاء العُمْر**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ مطبوعة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بالهِنْد. بمُرَاقَبَة: د. مُحَمَّد عَبْد المُعِيْد خان.

الطَّبْعَة الثانية، دار الكُتُب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● **الانْتِقَاء في فَضَائِل الثلاثة الأَئِمَّة الفُقَهَاء، مَالِك والشَّافِعِيّ وأبي حَنِيْفَة** رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، **وذِكْر عُيُوْن من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجَلَالَة أقدارهم**: الحافظ أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

نشر: مَكْتَبَة القُدْسِيّ بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة المعاهد بمِصْر، سنة ١٣٥٠هـ.

● **الأَنْسَاب**: أبو سَعْد عَبْد الكَرِيْم بن مُحَمَّد بن مَنْصُوْر التَّمِيْمِيّ السَّمْعَانِيّ المَرْوَزِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٢هـ=١١٦٦م.

حقَّقَ ج١-٦ عَبْد الرَّحْمٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م. و ج٧-٨ مُحَمَّد عَوَّامَة. و ج٩ مُحَمَّد عَوَّامَة ورياض مُرَاد. و ج١٠ عَبْد الفَتَّاح مُحَمَّد الحُلْو. و ج١١ رياض مُرَاد ومطيع الحافظ. و ج١٢ أكرم البوشي.

الناشر: مُحَمَّد أمين دمج، بَيْرُوْت، لُبْنَان.

ج١-٦ الطَّبْعَة الثانية سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. ج٧ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م. ج٨ بلا تَارِيْخ ولا طَبْعَة، والجزءان ٧-٨ في مَطْبَعَة مُحَمَّد هَاشِم الكُتُبِيّ بدِمَشْق. ج٩ الطَّبْعَة الثانية سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. ج١٠ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. ج١١ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م. ج١٢ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

- **الاهتمام بتَلْخِيْص كتاب الإلمام**: قُطْب الدِّيْن عَبْد الكَرِيْم بن عَبْد النُّوْر الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٥هـ=١٣٣٥م.

والإلمام بأَحَادِيْث الأَحْكَام، لتَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، المعروف بابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

تَحْقِيْق: حُسَام رياض.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الكُتُب الثقافية في بَيْرُوْت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

- **إيْضَاح المَكْنُوْن في الذَّيْل علىٰ كَشْف الظُّنُوْن عن أَسَامِي الكُتُب والفُنُوْن**: إسْمَاعِيْل باشا بن مُحَمَّد أمين بن مير سَلِيْم البابانِي أَصلاً، والبَغْدَادِيّ مولداً ومسكناً، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٩هـ=١٩٢٠م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد شَرَف الدِّيْن يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة إستانبول سنة ١٩٤٥م.

- **الإيْنَاس بعلم الأَنْسَاب**: الوَزِيْر المَغْرِبِيّ أبو القَاسِم الحُسَيْن بن عَلِيّ بن الحُسَيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٨هـ=١٠٢٧م.

تَحْقِيْق: إبْرَاهِيْم الأبياري.

الطَّبْعَة الثانية، الناشرون: دار الكتب الإسْلَامِيَّة، دار الكتاب المِصْرِيّ بالقَاهِرَة، دار الكتاب اللُّبْنَانِيّ ببَيْرُوْت، مَطْبَعَة نهضة مِصْر، سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

- **البَاعِث الحَثِيْث**: انظر: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث.

- **بُجَيْرِمِيّ علىٰ الخَطِيْب**: وهي حَاشِيَة الشَّيْخ سُلَيْمَان بن مُحَمَّد بن عُمَر البُجَيْرِمِيّ

الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٢١هـ=١٨٠٦م، المُسَمَّاة: **تُحْفَة الحَبِيْب علىٰ شَرْح الخَطِيْب.**

وشرح الخَطِيْب، المعروف بالإقْنَاع في حَلِّ ألفاظ أبي شُجَاع، للشَّيْخ مُحَمَّد الشَّرْبِيْنِيّ الخَطِيْب بن أَحْمَد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٧هـ=١٥٧٠م.

ومتن أبي شُجَاع شِهَاب الدنيا والدِّيْن أَحْمَد بن الحُسَيْن بن أَحْمَد الأَصْفَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م، (وفي حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ ابن قَاسِم ج١ ص١٠ وكَشْف الظُّنُوْن ص١١٨٩ توفي سنة ٤٨٨هـ)، المسمَّىٰ باسْمَيْن هما: **التَّقْرِيْب، أو غَايَة الاخْتِصَار.**

مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٥١م.

- **البَحْر الذي زَخَر في شرح أَلْفِيَّة الأَثَر:**

البَحْر، وأَلْفِيَّة الأَثَر، كلاهما: لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: أبي أَنَس أَنِيْس بن أَحْمَد بن طاهر الإندونوسي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الغرباء الأثرية، المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

- **بَدَائِع الزُّهُوْر في وقائع الدُّهور:** مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إِيَاس الحَنَفِيّ المِصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٣٠هـ=١٥٢٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُصْطَفَىٰ.

الناشر: فرانزشتاينر - ڤِيْسْبَادن، النشرات الإسْلَامِيَّة تصدرها جمعية المستشرقين الألمانية. طبع دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة - عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بالقَاهِرَة. سنة ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.

وهٰذِهِ الطَّبْعَة هي المُرَادَة عند الإحالة.

وإذا أَحَلْتُ إلىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بالمَطْبَعَة الكُبْرَىٰ الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر سنة ١٣١١هـ أُشير إليها بطَبْعَة بُوْلَاق، التي ورد فيها اسم الكتاب: (تَارِيْخ مِصْر، المشهور ببَدَائِع الزُّهُوْر في وقائع الدُّهور).

- **البِدَايَة والنِّهَايَة**: الحافظ عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

الناشر: مَكْتَبَة المَعَارِف بِبَيْرُوْت ومَكْتَبَة النَّصْر بالرِّيَاض، سنة ١٩٦٦م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بِمِصْر.

- **البَدْر الطَّالِع بمَحَاسِنِ مَنْ بعدَ القَرْن السابع**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة السَّعَادَة بِمِصْر، سنة ١٣٤٨هـ.

- **بَرْنَامَج التُّجِيْبِيّ**: القَاسِم بن يُوْسُف التُّجِيْبِيّ السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٠هـ=١٣٢٩م.

تَحْقِيْق: عَبْد الحَفِيْظ مَنْصُوْر.

الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا – تُوْنُس، سنة ١٩٨١م.

- **بَرْنَامَج الوادي آشي**: مُحَمَّد بن جَابِر الوادي آشي الأصل، التُّوْنُسِيّ مولداً، المُتَوَفَّىٰ بتُوْنُس سنة ٧٤٩هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد محفوظ.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الغرب الإسْلَامِيّ بِبَيْرُوْت، سنة ١٩٨٢م.

- **بُغْيَة الوُعَاة في طَبَقَات اللُّغَوِيِّيْن والنُّحَاة**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بِمِصْر، سنة ١٣٨٤هـ=١٩٦٤-١٩٦٥م.

- **أبو بَكْر الصِّدِّيْق**: عَلِيّ الطَّنْطَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الطَّبْعَة الثانية، المَطْبَعَة السَّلَفِيَّة بالقَاهِرَة، سنة ١٣٧٢هـ.

- **بُلْغَة الأَرِيْب في مُصْطَلَح آثار الحَبِيْب**: انظر: قَفْو الأَثَر.

- **البُلْغَة في تَارِيْخ أَئِمَّة اللُّغَة**: مَجْد الدِّيْن أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الفَيْرُوْزَابَادِيّ الصِّدِّيْقِيّ الشِّيْرَازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد المِصْرِيّ.

منشورات وزارة الثقافة بدِمَشْق، سنة ١٩٧٢م.

● **البَيْقُوْنِيَّة**: انظر: حَاشِيَة الشَّيْخ عَطِيَّة الأُجْهُوْرِيّ.

● **تَاج العَرُوْس من جَوَاهِر القَامُوْس**: السَّيِّد مُحَمَّد مُرْتَضَىٰ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الزَّبِيْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٠٥هـ=١٧٩٠م.

والمُرَاد بالقَامُوْس هو القَامُوْس المُحِيْط للفَيْرُوْزَابَادِيّ، الذي سيَرِد لاحقاً.

إصدار وزارة الإعْلَام بالكُوَيْت، مَطْبَعَة حكومة الكُوَيْت، ج١ سنة ١٩٦٥م – ج١٩ سنة ١٩٨٠م.

والطَّبْعَة التي صَوَّرتها دار مَكْتَبَة الحياة ببَيْرُوْت علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت سنة ١٣٠٦هـ بالمَطْبَعَة الخَيْرِيَّة بمِصْر.

● **التَّاج المُكَلَّل من جَوَاهِر مَآثِر الطِّرَاز الآخِر والأَوَّل**: أبو الطَّيِّب صِدِّيْق بن حَسَن بن عَلِيّ بن لُطْف الله الحُسَيْنِيّ البُخَارِيّ القَنَّوْجِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٧هـ=١٨٩٠م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: عَبْد الحَكِيْم شَرَف الدِّيْن.

الطَّبْعَة الثانية، دار اقْرَأْ ببَيْرُوْت، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٣م.

● **تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ**: كارل بروكلمان، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٥هـ=١٩٥٦م.

الطَّبْعَة الأوربية المطبوعة بالألمانية في لَيْدَنْ – بْرِيْل. الأصل: ج١ طبع سنة ١٩٤٣م، وج٢ طبع سنة ١٩٤٩م. والذَّيْل: ج١ طبع سنة ١٩٤٧م، وج٢ طبع سنة ١٩٣٨م، وج٣ سنة ١٩٤٢م.

والطَّبْعَة العَرَبِيَّة ج١–٣ بترجمة الدكتور عَبْد الحَلِيْم النَّجَّار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٤م.

وج٤ بترجمة الدكتور يَعْقُوْب بَكْر والدكتور رَمَضَان عَبْد التَّوَّاب.

وج٥ بترجمة الدكتور رَمَضَان عَبْد التَّوَّاب، ومراجعة الدكتور يَعْقُوْب بَكْر.

وج٦ بترجمة الدكتور يَعْقُوْب بَكْر، ومراجعة الدكتور رَمَضَان عَبْد التَّوَّاب.

دار المَعَارِف بمِصْر، طبعات مُخْتَلِفَة.

● **تَارِيْخ الأُستاذ الإمَام الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْدُه، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م**: السَّيِّد مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٣هـ=١٩٣٥م.

الجزء الأول: الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، في مَطْبَعَة المَنَار بمِصْر، سنة ١٩٣١م.

الجزء الثاني: الطَّبْعَة الثانية، في مَطْبَعَة المَنَار بمِصْر، سنة ١٣٤٤هـ.

الجزء الثالث: الطَّبْعَة الثانية، في دار المَنَار بمِصْر، سنة ١٣٦٧هـ.

● **تَارِيْخ بَغْدَاد أو مَدِيْنَة السَّلَام**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طبعت بمَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● **تَارِيْخ الخُلَفَاء**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م(١).

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٤م.

● **تَارِيْخ عُمَر بن الخَطَّاب**: الحافظ جمال الدِّيْن أبو الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن الجَوْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

---

(١) كَتَبَ الأُستاذ مُحَمَّد عَلِيّ النَّجّار عضو مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القَاهِرَة ترجمةً للأُستاذ الشَّيْخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، وذَكَرَ فيها أَنَّه وُلِدَ في ٢٨ من جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ سنة ١٣١٨هـ = ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠م، وأَنَّه تُوفِّيَ في ٢٤ من ذي القِعْدَة سنة ١٣٩٢هـ = ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢م. وهٰذِهِ الترجمة وَرَدَتْ في مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثانية من كتاب شَرْح شُذُور الذَّهَب لابن هِشَام، الذي طَبَعَتْه المَكْتَبَة العَصْرِيَّة ببَيْرُوْت سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م بالمَطْبَعَة العَصْرِيَّة ببَيْرُوْت.

في حين أَرَّخَ وفاتَه الزِّرِكْلِيّ في الأَعْلَام في سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، وأَخَذَه منه عُمَر رِضَا كَحَّالَة في مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن.

تقديم وتَعْلِيْق: أُسَامَة عَبْد الكَرِيْم الرِّفَاعِيّ.

دار إحياء عُلُوْم الدِّيْن بدِمَشْق، سنة ١٣٩٤هـ.

● **التَّارِيْخ الكَبِيْر**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: الشَّيْخ عَبْد الرَّحْمٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة، حَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٩٦٣-١٩٧٨م.

عدا القسم الأول من الجزء الأول - الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٦١هـ، والقسم الثاني من الجزء الرابع - الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٦٠هـ، والكُنَىٰ - الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٦٠هـ.

● **تَارِيْخ المَذَاهِب الإسْلَامِيَّة في السِّيَاسَة والعَقَائِد وتَارِيْخ المَذَاهِب الفِقْهِيَّة**: الشَّيْخ مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العَرَبِيّ بالقَاهِرَة.

● **تَارِيْخ مِصْر، المشهور ببَدَائِع الزُّهُوْر في وقائع الدُّهور**: انظر: بَدَائِع الزُّهُوْر.

● **تَارِيْخ ابن الوَرْدِي**: انظر: تَتِمَّة المُخْتَصر في أخبار البَشَر.

● **التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة**: انظر: شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة.

● **التَّبْصِيْر في الدِّيْن وتَمْيِيْز الفِرْقَة الناجِيَة عن الفِرَق الهَالِكِيْن**: أبو المُظَفَّر عِمَاد الدِّيْن شَاهفور (شَهْفهور) بن طاهر بن مُحَمَّد الإسْفَرَايِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧١هـ=١٠٧٨م.

تَعْلِيْق: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: مَكْتَبَة الخانجي بمِصْر ومَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، القَاهِرَة، سنة ١٩٥٥م.

● **تَبْصِيْر المُنْتَبِه بتَحْرِيْر المُشْتَبِه**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي. ومراجعة: مُحَمَّد عَلِيّ النَّجَّار.

المُؤَسَّسَة المِصْرِيَّة العامة، مَطْبَعَة دار القَومِيَّة العَرَبِيَّة للطِّبَاعَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٥م.

● **التِّبْيَان لبَدِيْعَة البَيَان**: وكلاهما: لابن نَاصِر الدِّيْن الدِّمَشْقِيّ، شَمْس الدِّيْن أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمَد القَيْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٢هـ=١٤٣٨م.

وبَدِيْعَة البَيَان عن موت الأَعْيَان: أُرجوزة في حُفَّاظ الحَدِيْث، وهي في ٩٠٨ أبيات، نظم فيها ١٢٣٢ حافظاً.

والتِّبْيَان هو شرح بَدِيْعَة البَيَان.

دراسة وتَحْقِيْق: د. عَبْد السَّلَام الشَّيْخلِيّ، وعَبْد الخَالِق عَبْد الله عُثْمَان المُزُوْرِيّ، وسَعِيْد جِرْجِيْس عَبْد الله البُوْتَانِيّ، و د. إسْمَاعِيْل عَبْد الرَّحْمٰن نَجْم الدِّيْن الكُوْرَانِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار النَّوَادِر، دِمَشْق، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

وقفية المُزَيْنِيّ لنشر كتب التُّرَاث الإسْلَامِيّ، دولة الكُوَيْت.

● **تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي فيما نُسِبَ إلىٰ الإمَام أبي الحَسَن الأَشْعَرِيّ**: أبو القَاسِم عَلِيّ بن الحَسَن بن هِبَة الله بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٧١هـ=١١٧٦م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٩م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي عُنِيَ بنشرها القُدْسِيّ في القَاهِرَة.

● **تَتِمَّة المُخْتَصَر في أخبار البَشَر (تَارِيْخ ابن الوَرْدِيّ)**: زَيْن الدِّيْن عُمَر بن مُظَفَّر بن عُمَر، المشهور بابن الوَرْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٩هـ=١٣٤٨م.

إشراف وتَحْقِيْق: أَحْمَد رِفعت البَدْرَاوِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار المَعْرِفَة ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م.

● **التَّجْسِيْم عند المُسْلِمِيْن (مَذْهَب الكَرَّامِيَّة)**: سهير مُحَمَّد مُخْتَار.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، شركة الإسْكَنْدَرِيَّة للطِّبَاعَة والنشر، سنة ١٩٧١م.

● **تُحْفَة الأَحْوَذِيّ شَرْح جَامِع التِّرْمِذِيّ، ومعه، مُقَدِّمَة تُحْفَة الأَحْوَذِيّ**: أبو العَلِيّ مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن بن الحافظ عَبْد الرَّحِيْم المُبَارَكْفُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٣هـ=١٩٣٥م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الهِنْدِيَّة الحَجَرِيَّة.

● **تَدْرِيْب الرَّاوِي في شَرْح تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وتَقْرِيْب النَّوَاوِيّ هو: التَّقْرِيْب والتَّيْسِيْر لمَعْرِفَة سُنَن البَشِيْر النَّذِيْر، للشَّيْخ مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م. والتَّقْرِيْب ملخَّص كتابه الإرْشَاد، الذي لخص فيه عُلُوْم الحَدِيْث لابن الصَّلَاح.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف.

الطَّبْعَة الثانية، دار الكتب الحَدِيْثَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، سنة ١٩٦٦م.

● **تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: الحافظ شَمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعه ذُيُول تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ، وهي:

١. **ذَيْل تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: تلميذ الذَّهَبِيّ، أبو المَحَاسِن شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَسَن الحُسَيْنِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

٢. **لحظ الألحاظ بذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**: الحافظ أبو الفَضْل تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، بن فَهْد المَكِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧١هـ=١٤٦٦م.

٣. **ذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وهٰذِهِ الذُّيُول الثلاثة مطبوعة بجزء وَاحِد ملحق بتَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ، الطَّبْعَة الثالثة.

صَحَّحها وعَلَّق عليها: مُحَمَّد زَاهِد بن الشَّيْخ حَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ في سنة ١٣٤٧هـ، وهو المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الثالثة المطبوعة بدائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن سنة ١٣٧٥هـ.

● **تَذْكِرَة السَّامِع والمُتَكَلم في أَدَب العَالِم والمُتَعَلم**: بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن أبي إسْحَاق إبْرَاهِيْم بن أبي الفَضْل سَعْد الله بن جَمَاعَة الكِنَانِيّ الحَمَوِيّ المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٣هـ=١٣٣٣م.

دار الكتب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الهِنْدِيَّة التي نشرها السَّيِّد مُحَمَّد هَاشِم النَّدْوِيّ سنة ١٣٥٤هـ.

- **تَرْتِيْب المَدَارِك وتَقْرِيْب المَسَالِك، لمَعْرِفَة أَعْلَام مَذْهَب مَالِك**: القَاضِي أبو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

تَحْقِيْق: د. أَحْمَد بُكَيْر مَحْمُوْد.

منشورات: دار مَكْتَبَة الحياة بِبَيْرُوْت ودار مَكْتَبَة الفكر بليبيا. لُبْنَان، سنة ١٩٦٧م.

- **تَسْمية أزواج النَّبِيّ ﷺ وأَولاده**: أبو عُبَيْدَة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ التَّيْمِيّ البَصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٩هـ=٨٢٤م.

تَحْقِيْق: الدكتور نِهَاد المُوسَىٰ.

منشور في مَجَلَّة معهد المخطوطات العَرَبِيَّة التي يصدرها معهد المخطوطات في جَامِعَة الدول العَرَبِيَّة بالقَاهِرَة. المجلَّد الثالث عشر، الجزء الثاني، نوفمبر ١٩٦٧م، ص٢٢٥-٢٨٦. مطابع الشركة المِصْرِيَّة للطِّبَاعَة والنشر - فرع التوفيقية.

- **تعريف الأحياء بفَضَائِل الإحياء**: الشَّيْخ عَبْد القَادِر العَيْدَرُوس. انظر: إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن.

- **التَّفْسِيْر**: الدكتور مُحْسِن عَبْد الحميد، والدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

هو تأليف في التَّفْسِيْر ومناهج المُفَسِّرِيْن، وَفْق مَنْهَج قسم اللُّغَة العَرَبِيَّة بكُلِّيَّات التربية بجَامِعَات العِرَاق.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة، دار المَعْرِفَة، سنة ١٩٨٠م.

- **تَفْسِيْر القُرْآن العَظِيْم**: عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ وشركاه بِمِصْر، بلا تَارِيْخ.

- **التَّفْسِيْر والمُفَسِّرُوْن (بحث تفصيلي عن نشأة التَّفْسِيْر وتَطَوُّره، وألوانه ومَذَاهِبه، مع عرض شامل لأشهر المُفَسِّرِيْن، وتحليل كَامِل لأهم كُتُب التَّفْسِيْر من عَصْر النَّبِيّ ﷺ إلىٰ عَصْرنا الحاضر)**: الشَّيْخ مُحَمَّد حُسَيْن الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٧٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: دار الكُتُب الحَدِيْثَة بالقَاهِرَة، طبع ج١ في مَطْبَعَة السَّعَادَة بالقَاهِرَة، و ج٢-٣ في مطابع دار الكتاب العَرَبِيّ بمِصْر. ج١-٢ سنة ١٩٦١م، وج٣ سنة ١٩٦٢م.

- **تَقْرِيْب التَّهْذِيْب**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف.

الطَّبْعَة الثانية، دار المَعْرِفَة ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٥م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

- **تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ**: انظر: تَدْرِيْب الرَّاوِي.

- **التَّقْيِيْد والإِيْضَاح شَرْح مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح**: الحافظ زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

والمُقَدِّمَة، لابن الصَّلَاح تَقِيّ الدِّيْن أبي عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُرْدِيّ الشَّافِعِيّ، المعروف بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مُحَمَّد عَبْد المُحْسِن الكُتُبِيّ بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، ومَكْتَبَة القَاهِرَة بالقَاهِرَة. مَطْبَعَة العَاصِمَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٩م.

- **تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**: انظر: مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن.

- **تَلْخِيْص المُسْتَدْرَك**: الذَّهَبِيّ. انظر: المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن.

- **تَنزيه الشَّرِيْعَة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد، ابن عَرَّاق الكِنَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٦٣هـ=١٥٥٦م.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف، وعَبْد الله مُحَمَّد الصِّدِّيْق.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة القَاهِرَة، مَطْبَعَة عاطف بمِصْر.

- **تَنْقِيْح الأنظار**: انظر: تَوْضِيْح الأفكار.

● **تَنْوِيْر الحَوَالِك شَرْح مُوَطَّأ الإمَام مَالِك**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

ويليه:

إسعاف المُبَطَّأ بِرجَال المُوَطَّأ، للسُّيُوْطِيّ أَيضاً.

والمُوَطَّأ، للإمَام مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م.

المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ بمِصْر.

● **تَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات**: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الناشر: دار الكتب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المُنِيْرِيَّة المِصْرِيَّة.

● **تَهْذِيْب التَّهْذِيْب**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة دائرة المَعَارِف النِّظَامِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن سنة ١٣٢٥هـ.

● **تَهْذِيْب الكَمَال في أَسْمَاء الرِّجَال**: الحافظ جمال الدِّيْن أبو الحَجَّاج يُوْسُف بن الزَّكِيّ عَبْد الرَّحْمٰن بن يُوْسُف المِزِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٢هـ=١٣٤١م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

● **توجيه النَّظَر إلىٰ أُصُوْل الأَثَر**: طاهر بن صالح بن أَحْمَد الجَزَائِرِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٨هـ=١٩٢٠م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة بحَلَب، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **تَوْضِيْح الأفكار لمعاني تَنْقِيْح الأنظار**: الإمَام مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الأَمِيْر الصَّنْعَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

وتَنْقِيْح الأنظار في عُلُوْم الآثار، للحافظ مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم بن عَلِيّ الصَّنْعَانِيّ، المشهور بابن الوَزِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٦م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة الخانجي، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، سنة ١٣٦٦هـ.

- **تَوْضِيْح المُشْتَبِه في ضبط أَسْمَاء الرُّوَاة وأَنْسَابهم وألقابهم وكُنَاهُم**: ابن نَاصِر الدِّيْن الدِّمَشْقِيّ، شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمَد القَيْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٢هـ=١٤٣٨م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: مُحَمَّد نَعِيْم العرقسوسي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة العَالَمِيَّة، دِمَشْق، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

- **جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْله، وما يَنْبَغِي في رِوَايَتِه وحَمْله**: الحافظ أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: المَكْتَبَة السَّلَفِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة العَاصِمَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٨م.

- **جَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل**: صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل بن كَيْكَلْدِي العَلَائِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦١هـ=١٣٥٩م.

تَحْقِيْق: حَمْدِي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الدار العَرَبِيَّة للطِّبَاعَة ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٨م.

- **الجَامِع الصَّغِيْر في أَحَادِيْث البَشِيْر النَّذِيْر**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وبهامشه:

كُنُوز الحَقَائِق في حَدِيْث خَيْر الخَلَائِق، للإمَام مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ المُنَاوِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

الطَّبْعَة الرابعة، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٥٤م.

● **جَـامِـع كَـرَامَـات الأَوْلِـيَـاء**: يُـوْسُـف بـن إِسْمَـاعِـيْـل الـنَّـبْـهَـانِـيّ، الـمُـتَـوَفَّـىٰ سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣٢م.

الطَّبْعَة الثالثة، الناشر: المَكْتَبَة الشَّعْبِيَّة بِبَيْرُوْت، سنة ١٩٧٨م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي حققها إِبْرَاهِيْم عطوة عوض، وطبعت في مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بِمِصْر سنة ١٩٦٢م.

● **الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآدَاب السَّامِع**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: أ. د. مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الرابعة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

● **جدول السِنِين الهِجْرِيَّة بلياليها وشهورها بما يُوَافِقها من السنِين المِيْلَادِيَّة بأيامها وشهورها**: ف. وِيْسْتَنْفِلْد.

ترجمة: الدكتور عَبْد المُنْعِم مَاجِد، وعَبْد المُحْسِن رَمَضَان.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الأنجلو المِصْرِيَّة، سنة ١٩٨٠م.

● **الجَرْح والتَّعْدِيْل**: أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إِدْرِيس بن المُنْذِر التَّمِيْمِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

الناشر: دار الأُمَم بِبَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت سنة ١٩٥٢م بمَطْبَعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن.

● **جَمْع الجَوَامِع، لتَاج الدِّيْن السُّبْكِيّ**: انظر: حَاشِيَة البَنَّانِيّ.

● **جَمْع الوَسَائِل في شَرْح الشَّمَائِل**: عَلِيّ بن سُلْطَان مُحَمَّد القَارِي الهَرَوِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م.

والشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة، للإِمَام التِّرْمِذِيّ أبي عِيسَىٰ مُحَمَّد بن عِيسَىٰ بن سَوْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

وبهامشه:

شَرْح الإِمَام المُحَدِّث الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تَاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ **المُنَاوِيّ**

القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م، **علىٰ الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة**.

المَطْبَعَة الشَّرَفِيَّة بِمِصْر، سنة ١٣١٨هـ.

● **جَمْهَرَة أَنْسَاب العَرَب**: أبو مُحَمَّد عَلِيّ بن أَحْمَد بن سَعِيْد بن حَزْم الظَّاهِرِيّ الأَنْدَلُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٦هـ=١٠٦٤م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: عَبْد السَّلَام مُحَمَّد هَارُوْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطَّبْعَة الرابعة، دار المَعَارِف بمِصْر، سنة ١٩٧٧م.

● **حَاشِيَة البُجَيْرِمِيّ علىٰ شَرْح الخَطِيْب**: انظر: بُجَيْرِمِيّ علىٰ الخَطِيْب.

● **حَاشِيَة البَنَّانِيّ**: عَبْد الرَّحْمٰن بن جَادَ اللهُ المَغْرِبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٩٨هـ=١٧٨٤م.

علىٰ شَرْح جَلَال الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد **المَحَلِّيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦٤هـ=١٤٥٩م.

علىٰ مَتْن جَمْع الجَوَامِع، للإمَام تاج الدِّيْن أبي نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكافي السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

وبهامشها:

تَقْرِيْر شَيْخ الإسْلَام عَبْد الرَّحْمٰن **الشَّرْبِيْنِيّ** بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِيّ، شَيْخ الأَزْهَر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٢٦هـ=١٩٠٨م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٣٧م.

● **حَاشِيَة الشَّيْخ إبْرَاهِيْم البَيْجُوْرِيّ ابن مُحَمَّد بن أَحْمَد**: ويقال له: **البَاجُوْرِيّ**، شَيْخ الأَزْهَر، أتمها سنة ١٢٥٨هـ، وتُوفِّي سنة ١٢٧٧هـ=١٨٦٠م.

علىٰ شَرْح العَلَّامَة شمس الدِّيْن أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن قَاسِم بن مُحَمَّد **الغَزِّيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١٨هـ=١٥١٢م، **المُسَمَّىٰ باسْمَيْنِ هما: فَتْح القَرِيْب المُجِيْب في شَرْح ألفاظ التَّقْرِيْب، أو: القول المُخْتَار في شَرْح غَايَة الاخْتِصَار**.

وشَرْح الغَزِّيّ: هو علىٰ مَتْن أبي شُجَاع شِهَاب المِلَّة والدِّيْن أَحْمَد بن الحُسَيْن بن أَحْمَد الأَصْفَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م، **المُسَمَّىٰ باسْمَيْنِ هما: التَّقْرِيْب، أو: غَايَة الاخْتِصَار**.

مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٣٤٣هـ.

● **حَاشِيَة الشَّيْخ إِبْرَاهِيْم البَيْجُوْرِيّ ابن مُحَمَّد بن أَحْمَد**: ويقال له: **البَاجُوْرِيّ**، شَيْخ الأَزْهَر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٧٧هـ=١٨٦٠م.

علىٰ مَتْن السَّنُوْسِيَّة، للإمَام أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يُوْسُف السَّنُوْسِيّ الحَسَنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٩٥هـ=١٤٩٠م.

وبهامشها:

تَقْرِيْر العَلَّامَة الشمس الأَنْبَابِيّ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حُسَيْن الشَّافِعِيّ، شَيْخ الأَزْهَر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣١٣هـ=١٨٩٦م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة ومَطْبَعَة المَشْهَد الحُسَيْنِيّ بالقَاهِرَة، لصاحبها عَبْد الحميد أَحْمَد حَنَفِيّ، سنة ١٣٦٩هـ.

● **حَاشِيَة الشَّيْخ عَطِيَّة بن عَطِيَّة الأُجْهُوْرِيّ الشَّافِعِيّ الأَزْهَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة** ١١٩٠هـ=١٧٧٦م.

علىٰ شَرْح سَيِّدِي مُحَمَّد بن عَبْد البَاقِي بن يُوْسُف **الزُّرْقَانِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٢٢هـ=١٧١٠م.

علىٰ المنظومة المُسَمَّاة بالبَيْقُوْنِيَّة في مُصْطَلَح الحَدِيْث، لعُمَر بن مُحَمَّد بن فتوح البَيْقُوْنِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٨٠هـ=١٦٦٩م.

مَطْبَعَة دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر.

● **حَاشِيَة العُدَّة**: الصَّنْعَانِيّ. انظر: العُدَّة، للصَّنْعَانِيّ.

● **حَاشِيَة لَقْط الدُّرَر بشَرْح مَتْن نُخْبَة الفِكَر**: عَبْد الله بن حُسَيْن خَاطِر السَّمِيْن العَدَوِيّ المَالِكِيّ الأَزْهَرِيّ. انتهىٰ منها سنة ١٣٠٩هـ=١٨٩٢م.

ونُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أَهل الأَثَر، لشِهَاب الدِّيْن أَبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٣٨م.

● **ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، ودراسة مُصَنَّفَاته ومَنْهَجه ومواردِه في كتابه الإِصَابَة**: الدكتور شَاكِر مَحْمُوْد عَبْد المُنْعِم.

وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، دار الرِّسَالَة للطِّبَاعَة، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٨م، (الجزء الأول).

● **حُسْن المُحَاضَرَة في تَارِيْخ مِصْر والقَاهِرَة**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٧م.

● **حِلْيَة الأَوْلِيَاء وطَبَقَات الأَصْفِيَاء**: الحافظ أبو نُعَيْم أَحْمَد بن عَبْد الله بن أَحْمَد الأَصْبَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٣٠هـ=١٠٣٨م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٧م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة الخانجي الأُوْلَىٰ التي طُبعت بمَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر سنة ١٣٥٧هـ.

● **أبو حَيَّان النَّحْوِيّ**: د. خديجة الحَدِيْثِيّ، المُتَوَفَّاة سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة النهضة ببَغْدَاد، مطابع دار التضامن ببَغْدَاد، سنة ١٩٦٦م.

● **الخَصَائِص الكُبْرَىٰ. أو كِفَايَة الطَّالِب اللَّبِيْب في خَصَائِص الحَبِيْب**: الحافظ جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُحَمَّد خَلِيْل هراس.

الناشر: دار الكتب الحَدِيْثَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٧م.

● **الخِطَط التَّوْفِيْقِيَّة الجديدة لمِصْر القَاهِرَة ومُدُنها وبلادها القديمة والشهيرة**: عَلِيّ باشا مُبَارَك، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣١١هـ=١٨٩٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، المَطْبَعَة الكُبْرَىٰ الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر، سنة ١٣٠٦هـ.

● **خِطَط الشَّام**: مُحَمَّد بن عَبْد الرَّزَّاق بن مُحَمَّد كُرْد عَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٢هـ=١٩٥٣م.

الطَّبْعَة الثانية، دار العِلم للملايين ببَيْرُوْت، ج١ سنة ١٩٦٩م – ج٦ سنة ١٩٧٢م.

● **خِطَط مُبَارَك**: انظر: الخِطَط التَّوْفِيْقِيَّة.

● **خِطَط المَقْرِيْزِيّ**: انظر: المَوَاعِظ والاعتِبَار.

● **خُلَاصَة تَذْهِيْب تَهْذِيْب الكَمَال في أَسْمَاء الرِّجَال**: صَفِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَبْد الله الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ٩٢٣هـ.

كَتَبَ مُقَدّمتَها: الأُستاذ الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الناشر: مَكْتَبَة المطبوعات الإسْلَامِيَّة، حَلَب، بَيْرُوْت. الطَّبْعَة الثالثة سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م. وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بالمَطْبَعَة الكُبْرَىٰ المِيْرِيَّة ببُوْلَاق مِصْر سنة ١٣٠١هـ.

● **الخُلَاصَة في أُصُوْل الحَدِيْث**: شَرَف الدِّيْن الحُسَيْن بن عَبْد الله الطِّيْبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٢م.

تَحْقِيْق: صبحي جاسم الحميد البَدْرِيّ السَّامَرَّائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

رئاسة ديوان الأوقاف، العِرَاق، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٧١م.

● **دَائِرَة المَعَارِف الإسْلَامِيَّة الكُبْرَىٰ**: بإشراف: كَاظِم المُوْسَوِيّ البُجْنُوْرْدِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مركز دَائِرَة المَعَارِف الإسْلَامِيَّة الكُبْرَىٰ، مُؤَسَّسَة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرْشَاد الإسْلَامِيّ، طِهْرَان، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● **الدَّارِس في تَارِيْخ المَدَارِس**: عَبْد القَادِر بن مُحَمَّد بن عُمَر النُّعَيْمِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٧هـ=١٥٢١م.

تَحْقِيْق: جَعْفَر الحَسَنِيّ.

من مطبوعات المَجْمَع العِلْمِيّ العَرَبِيّ بدِمَشْق، مَطْبَعَة التَّرَقِّي بدِمَشْق، ج١ سنة ١٩٤٨م، ج٢ سنة ١٩٥١م.

● **دُرَّة الحِجَال في أَسْمَاء الرِّجَال. وهو ذَيْل وَفَيَات الأَعْيَان**: أبو العَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد المِكْنَاسِيّ، الشهير بابن القَاضِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٢٥هـ=١٦١٦م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد الأَحْمَدِيّ أبو النُّوْر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، نشر دار التُّرَاث بالقَاهِرَة والمَكْتَبَة العَتِيْقَة بتُوْنُس، دار النَّصْر للطِّبَاعَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٧٠م.

● **الدُّرَر في اخْتِصَار المَغَازِي والسِّيَر**: أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن

عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: الدكتور شَوْقِي ضَيْف (وهو: أَحْمَد شَوْقِي عَبْد السَّلَام، المشهور بشَوْقِي ضَيْف)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسْلَامِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٦م، مُؤَسَّسَة دار التَّحْرِيْر للطبع والنشر بالقَاهِرَة، مطابع شركة الإعْلَانَات الشَّرْقِيَّة.

● **الدُّرَر الكَامِنَة في أَعْيَان المِئَة الثامنة**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، ج١ سنة ١٩٧٢م – ج٦ سنة ١٩٧٦م.

● **الدُّرّ المَنْثُوْر في التَّفْسِيْر بالمَأْثُوْر**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وبهامشه:

تَنْوِيْر المِقْبَاس تَفْسِيْر سَيِّدنا عَبْد الله بن عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨هـ=٦٨٧م، لأبي طاهر مَجْد الدِّيْن مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الفَيْرُوْزَابَادِيّ، صاحب القَامُوْس المُحِيْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

الناشر: مُحَمَّد أمين دمج، بَيْرُوْت، وهي مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة سنة ١٣١٤هـ بالمَطْبَعَة المَيْمَنِيَّة بالقَاهِرَة.

● **دِفَاع عن أبي هُرَيْرَة**: عَبْد المُنْعِم صَالِح العَلِيّ العِزِّيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الشروق ببَيْرُوْت، مَكْتَبَة النهضة ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٣م.

● **ابن دَقِيْق العِيْد – حياته وديوانه**: عَلِيّ صَافِي حُسَيْن.

دار المَعَارِف بمِصْر، سنة ١٩٦٠م.

● **دُوَل الإسْلَام في التَّارِيْخ**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

الطَّبْعَة الثانية، حَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٣٦٤هـ.

● **الدِّيْبَاج المُذْهَب في مَعْرِفَة أَعْيَان المَذْهَب**: ابن فَرْحُوْن المَالِكِيّ بُرْهَان الدِّيْن إبْرَاهِيْم بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن فَرْحُوْن اليَعْمُرِيّ المَدَنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد الأَحْمَدِيّ أبو النُّوْر.

مَكْتَبَة دار التُّرَاث بالقَاهِرَة، طبع الجزء الأول بمَطْبَعَة دار النَّصْر بالقَاهِرَة، والجزء الثاني بدار التُّرَاث العَرَبِيّ للطِّبَاعَة.

● **ديوان أَوْس بن حَجَر**.

تَحْقِيْق وشرح: الدكتور مُحَمَّد يُوْسُف نَجْم.

الطَّبْعَة الثانية، دار صادر ودار بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٩٦٠م.

● **ذَيْل تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: أبو المَحَاسِن. انظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ.

● **ذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**: السُّيُوْطِيّ. انظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ.

● **ذُيُوْل العِبَر**: انظر: من ذُيُوْل العِبَر.

● **رِحْلَة العَبْدَرِيّ أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد الحيحي**، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ٦٨٨هـ=١٢٨٩م، **المُسَمَّاة بالرِّحْلَة المَغْرِبِيَّة**.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد الفَاسِيّ، رئيس جَامِعَة مُحَمَّد الخامس.

من سلسلة الرحلات: حِجَازِيَّة ١. الرِّبَاط، سنة ١٩٦٨م.

● **الرَّدّ الوَافِر**: ابن نَاصِر الدِّيْن الدِّمَشْقِيّ، شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمَد القَيْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٢هـ=١٤٣٨م.

تَحْقِيْق: زُهَيْر الشاويش.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، المكتب الإِسْلَامِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٣٩٣هـ.

● **الرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة لبَيَان مشهور كُتُب السُّنَّة المُشَرَّفَة**: مُحَمَّد بن جَعْفَر الكَتَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٥هـ=١٩٢٧م.

بعِنَايَة: مُحَمَّد المُنْتَصِر بن مُحَمَّد الزَّمْزَمِيّ بن مُحَمَّد بن جَعْفَر الكَتَّانِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الفِكْر بدِمَشْق، سنة ١٩٦٤م.

● **الرِّيَاض المُسْتَطَابَة في جُمْلَة مَنْ رَوَىٰ في الصَّحِيْحَيْن من الصَّحَابَة**: يَحْيَىٰ بن أبي بَكْر بن مُحَمَّد العَامِرِيّ اليَمَنِيّ الحَرَضِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٩٣هـ=١٤٨٨م.

ضبطه وصححه: عُمَر الديراوي أبو حَجلة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة المَعَارِف ببَيْرُوْت، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٤م.

● **الزُّرْقَانِيّ علىٰ البَيْقُوْنِيَّة**: انظر: حَاشِيَة الشَّيْخ عَطِيَّة الأُجْهُوْرِيّ.

● **الزُّهْد والرَّقَائِق**: عَبْد الله بن المُبَارَك بن واضح المَرْوَزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨١هـ=٧٩٧م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ حَبِيْب الرَّحْمٰن الأَعْظَمِيّ.

الناشر: مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة ببَيْرُوْت، ودار الإرْشَاد بحِمْص. وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة نشرها مُحَمَّد عفيف الزُّعْبِيّ علىٰ الطَّبْعَة الهِنْدِيَّة.

● **سُبُل السَّلَام شَرْح بُلُوْغ المَرَام من جَمْع أَدِلَّة الأَحْكَام**: الإمَام مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الأَمِيْر الصَّنْعَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

وبُلُوْغ المَرَام من جَمْع أَدِلَّة الأَحْكَام، للحافظ شِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مراجعة وتَعْلِيْق: الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٥٠م.

● **السُّلُوْك لمَعْرِفَة دُوَل الملوك**: تَقِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَلِيّ بن عَبْد القَادِر بن مُحَمَّد المَقْرِيْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٥هـ=١٤٤١م.

نشره: مُحَمَّد مُصْطَفَىٰ زِيَادَة.

الجزء الأول، القسم الثالث، مَطْبَعَة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقَاهِرَة، سنة ١٩٣٩م.

● **سُنَن التِّرْمِذِيّ، أبي عِيسَىٰ مُحَمَّد بن عِيسَىٰ بن سَوْرَة**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

تَعْلِيْق: عِزَّت عُبَيْد الدَّعَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الناشر: مَكْتَبَة دار الدعوة بحِمْص، المَطْبَعَة الوطنية بحِمْص، سنة ١٩٦٥م.

● **سُنَن الدَّارِمِيّ، أبي مُحَمَّد عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن بن الفَضْل بن بَهْرَام**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٥هـ=٨٦٩م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد أَحْمَد دهمان، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

نشرته دار إحياء السُّنَّة النَّبَوِيَّة.

● **سُنَن أبي دَاوُد، سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

ومعه:

مَعَالِم السُّنَن شَرْح سُنَن أبي دَاوُد، للخَطَّابِيّ حَمْد بن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم البُسْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٨هـ=٩٩٨م.

تَحْقِيْق: عِزَّت عُبَيْد الدَّعَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، حِمْص، سنة ١٩٦٩م.

● **سُنَن ابن مَاجَه، أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن يَزِيْد الرَّبَعِيّ القَزْوِيْنِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٣هـ=٨٨٧م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

● **سُنَن النَّسَائِيّ، أَحْمَد بن شُعَيْب بن عَلِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٣هـ=٩١٥م. **وهي السُّنَن الصُّغْرَىٰ، المُسَمَّاة بـ (المُجْتَبَىٰ)، أحد الكُتُب الستةِ الأُصُوْل.**

ومعه:

شَرْح الحافظ جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر **السُّيُوْطِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وحَاشِيَة أبي الحَسَن نور الدِّيْن بن عَبْد الهَادِي **السِّنْدِيّ** الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٣٨هـ.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت بمِصْر سنة ١٩٣٠م.

● **سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَىٰ (طُبِعَ باسم السُّنَن الكُبْرَىٰ)**: أَحْمَد بن شُعَيْب بن عَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٣هـ=٩١٥م.

تَحْقِيْق: حَسَن عَبْد المُنْعِم شَلَبِي.

أَشْرَف عليه: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة الثانية، الرِّسَالَة العالمية، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

- **سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

حقَّق الجُزْءَ الخامس عشر: إِبْرَاهِيْمُ الزيبق. وأَشْرَف علىٰ تَحْقِيْق الكتاب وخَرَّج أَحَادِيْثه: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة العاشرة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة بِبَيْرُوْت سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

- **شَجَرَة النّوْر الزَّكِيَّة في طَبَقَات المَالِكِيَّة**: الشَّيْخ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عُمَر مخلوف، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٦٠هـ=١٩٤١م.

دار الكتاب العَرَبِيّ بِبَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت في سنة ١٣٤٩هـ بالمَطْبَعَة السَّلَفِيَّة بِمِصْر.

- **الشَّذَا الفَيَّاح من عُلُوْم ابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م**: بُرْهَان الدِّيْن إِبْرَاهِيْم بن مُوسَىٰ بن أَيُّوْب الأَبْنَاسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٢هـ=١٣٩٩م.

تَحْقِيْق: صَلَاح فتحي هَلَل.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشْد بالرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، وشركة الرِّيَاض للنشر والتوزيع، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

- **شَذَرَات الذَّهَب في أخبار مَنْ ذَهَب**: أبو الفَلَاح عَبْد الحَيّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد، ابن العِمَاد الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٨٩هـ=١٦٧٩م.

الناشر: دار الآفاق الجديدة بِبَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

- **شرح أَلْفِيَّة السُّيُوْطِيّ في الحَدِيْث، المُسَمَّىٰ (إِسْعَاف ذَوِي الوَطَر بِشَرْح نظم الدُّرَر في علم الأَثَر)**: مُحَمَّد بن الشَّيْخ العَلَّامَة عَلِيّ بن آدم بن مُوسَىٰ الإِتْيُوبِيّ الوَلُّوِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، مَكْتَبَة ابن تَيْمِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- **شَرْح الإمَام عَبْد الرَّؤُوْف المُنَاوِيّ علىٰ الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة**: انظر: جَمْع الوَسَائِل.

- **شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة**:

والتَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة هي منظومةٌ أَلْفِيَّة في مُصْطَلَح الحَدِيْث.

والمنظومة وشرحها، كلاهما للحافظ أبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

ومعه:

فَتْح البَاقِي علىٰ أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ، للحافظ زَيْن الدِّيْن أبي يَحْيَىٰ زَكَرِيَّا بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الأَنْصَارِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: مُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ الحُسَيْنِيّ.

المَطْبَعَة الجديدة، فاس، سنة ١٣٥٤هـ.

- **شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة**:

والتَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة هي منظومةٌ أَلْفِيَّة في مُصْطَلَح الحَدِيْث.

والمنظومة وشرحها، كلاهما للحافظ أبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

وعليه:

النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الأَلْفِيَّة، للإمَام بُرْهَان الدِّيْن إبْرَاهِيْم بن عُمَر بن حسن البِقَاعِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٥هـ=١٤٨٠م.

تَحْقِيْق: د. ماهر ياسين الفَحْل.

الطَّبْعَة الثانية، مَكْتَبَة الرُّشْد ناشرون، الرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

- **شَرْح الدِّيْبَاج المُذْهَب في مُصْطَلَح الحَدِيْث**: الشَّيْخ مُحَمَّد مُنْلَا حَنَفِيّ. أَلَّفه سنة ٩٣٥هـ.

تَصْحِيْح: عَلِيّ محفوظ.

مَطْبَعَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح بالقَاهِرَة.

- **شَرْح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة**: القَاضِي صدر الدِّيْن أبو الحسن عَلِيّ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أبي العِزّ الحَنَفِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٢هـ=١٣٩٠م.

والعَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة، للإمَام أبي جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة الأَزْدِيّ الحَجْرِيّ الطَّحَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

تَحْقِيْق: جَمَاعَة من العُلَمَاء، وخرج الأَحَادِيْث مُحَمَّد نَاصِر الدِّيْن الأَلْبَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الطَّبْعَة الرابعة، المكتب الإسْلَامِيّ ببَيْرُوْت، بَيْرُوْت، سنة ١٣٩١هـ.

- **شَرْح عِلَل التِّرْمِذِيّ**: الحافظ زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد بن رَجَب الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٥هـ=١٣٩٣م.

تَحْقِيْق: صبحي جاسم الحميد البَدْرِيّ السَّامَرَّائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، مَطْبَعَة العَانِيّ ببَغْدَاد، سنة ١٣٩٦هـ.

- **شَرْح عَلِيّ القَارِي الهَرَوِيّ الحَنَفِيّ بن سُلْطَان مُحَمَّد**، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م، **علىٰ نُزْهَة النَّظَر شَرْح نُخْبَة الفِكَر**.

ونُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أهل الأَثَر وشَرْحُه نُزْهَة النَّظَر، كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

دار الكتب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٨م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٢٧هـ.

- **الشِّفَا بتَعريف حُقوق المُصْطَفَىٰ**: القَاضِي أبو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

وبذيله:

حَاشِيَة مُزِيْل الخَفَاء عن ألفاظ الشِّفَاء، للعَلَّامَة أَحْمَد بن مُحَمَّد الشُّمُنِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٢هـ=١٤٦٨م.

المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ بالقَاهِرَة، الشركة الشَّرْقِيَّة للنشر والتوزيع ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧١م.

- **الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة**: التِّرْمِذِيّ. انظر: جَمْع الوَسَائِل.

● **صَحِيْح البُخَارِيّ، أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، لُبْنَان، طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة السُّلْطَانِيَّة التي طُبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة ببُوْلَاق، مِصْر سنة ١٣١١هـ=١٣١٣هـ.

وفيها مُقَدِّمَة للشَّيْخ أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

● **صَحِيْح مُسْلِم، أبي الحُسَيْن بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

بعِنَايَة: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٢م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة الأُوْلَىٰ سنة ١٩٥٥م.

● **الضَّوْء اللَّامِع لأهل القَرْن التاسِع**: شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م.

منشورات دار مَكْتَبَة الحياة ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **الطَّالِع السَّعِيْد الجَامِع أَسْمَاء نُجَبَاء الصَّعِيْد**: أبو الفَضْل كَمَال الدِّيْن جَعْفَر بن ثَعْلَب الأُدْفُوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٧م.

تَحْقِيْق: سَعْد مُحَمَّد حَسَن. مراجعة: الدكتور طه الحاجري.

الدار المِصْرِيَّة، مطابع سجل العَرَب بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٦م.

● **الطَّبَقَات**: أبو عَمْرو خَلِيْفَة بن خَيَّاط بن خَلِيْفَة العُصْفُرِيّ البَصْرِيّ، المُلَقَّب بـ(شَبَاب)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤٠هـ=٨٥٤م.

رِوَايَة: أبي عِمْرَان مُوسَىٰ بن زَكَرِيَّا التُّسْتَرِيّ.

تَحْقِيْق: د. أكرم ضِيَاء العُمَرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة العَانِيّ ببَغْدَاد، سنة ١٩٦٧م.

- **طَبَقَات الحُفَّاظ**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد عُمَر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة وَهْبَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة الاستقلال الكُبْرَىٰ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٧٣م.

- **طَبَقَات الحَنَابِلَة**: القَاضِي أبو الحُسَيْن مُحَمَّد بن أبي يَعْلَىٰ مُحَمَّد بن الحُسَيْن، المعروف بابن أبي يَعْلَىٰ وبابن الفَرَّاء، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٢٦هـ=١١٣١م.

طبعه: مُحَمَّد حَامِد ابن الشَّيْخ سَيِّد أَحْمَد الفقي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة بِمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

- **طَبَقَات ابن سَعْد**: انظر: الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ، لأبي عَبْد الله مُحَمَّد بن سَعْد.

- **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة**: جمال الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحَسَن بن عَلِيّ الأَسْنَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٢هـ=١٣٧٠م.

تَحْقِيْق: عَبْد الله الجُبُوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، بَغْدَاد، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٠م.

- **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة**: أبو بَكْر بن هِدَايَة الله الحُسَيْنِيّ الكُرْدِيّ الكوراني، المُلَقَّب بالمُصَنِّف، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٥م.

تَحْقِيْق: عادل نويهض.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الآفاق الجديدة، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧١م.

- **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ**: تاج الدِّيْن أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكافي السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

تَحْقِيْق: مَحْمُوْد مُحَمَّد الطَّنَاحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م، وعَبْد الفَتَّاح مُحَمَّد الحُلْو، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٤-١٩٧٦م.

● **طَبَقَات عُلَمَاء الحَدِيْث**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد الهَادِي الدِّمَشْقِيّ الصَّالِحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٤هـ=١٣٤٣م.

تَحْقِيْق: أكرم البوشي، وإبْرَاهِيْم الزيبق.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

● **طَبَقَات فُحُوْل الشُّعَرَاء**: مُحَمَّد بن سَلَام الجُمَحِيّ البَصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣١هـ=٨٤٦م.

تَحْقِيْق وشرح: مَحْمُوْد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٧٤م.

● **طَبَقَات الفُقَهَاء**: أبو إسْحَاق إبْرَاهِيْم بن عَلِيّ بن يُوْسُف الشِّيْرَازِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

تَحْقِيْق: د. إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

الناشر: دار الرائد العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة**: أبو بَكْر بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر، تَقِيّ الدِّيْن ابن قَاضِي شُهْبَة الأَسَدِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥١هـ=١٤٤٧م.

تَحْقِيْق: الدكتور عَلِيّ مُحَمَّد عُمَر.

الناشر: مَكْتَبَة الثقافة الدِّيْنِيَّة بالقَاهِرَة.

● **طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة**: أبو عَاصِم مُحَمَّد بن أَحْمَد العَبَّادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي طُبعت سنة ١٩٤٦م في بْرِيْل - لَيْدَنْ.

● **الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سَعْد بن مَنِيْع الزُّهْرِيّ البَصْرِيّ (كاتب الوَاقِدِيّ)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٠هـ=٨٤٥م.

قَدَّم له: الدكتور إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

وهي الطَّبْعَة التي أُشيرُ إليها عند الإطلاق.

وإذا أَشرتُ إلىٰ الطَّبْعَة الأوربية ذكرتُها. وعُنْوَانها: **كتاب الطَّبَقَات الكَبِيْر**. عُنِيَ بتَصْحِيْحه وطَبْعه: إدوارد سَخَوْ وجماعته. وطُبع في مَطْبَعَة بْرِيْل بمَدِيْنَة لَيْدَنْ سنة ١٣٢١هـ=١٣٥٩هـ. ونُشِرَ مُصَوَّراً من قِبل مُؤَسَّسَة النَّصْر، طِهْرَان، مَطْبَعَة كلشن.

- **طَبَقَات المُفَسِّرِيْن**: شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد الدَّاوُدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٤٥هـ=١٥٣٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد عُمَر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة وَهْبَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة الاستقلال الكُبْرَىٰ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٧٢م.

- **طَرْح التَّثْرِيْب في شَرْح التَّقْرِيْب**.

المَتْن هو: تَقْرِيْب الأسانيد وتَرْتِيْب المَسَانِيْد، لأبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

والشَّرْح وهو: طَرْح التَّثْرِيْب: له ولوَلَده وَلِيّ الدِّيْن أبي زُرْعَة أَحْمَد بن عَبْد الرَّحِيْم العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٦هـ=١٤٢٣م، أَكْمَله سنة ٨١٨هـ.

الناشر: دار المَعَارِف بسورية، حَلَب، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة جمعية النشر الأَزْهَرِيَّة التي طبعت سنة ١٣٥٣هـ.

- **ظَفَر الأَمَانِي بشَرْح مُخْتَصَر السَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ في مُصْطَلَح الحَدِيْث**: أبو الحَسَنَات مُحَمَّد عَبْد الحَيّ بن مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم بن مُحَمَّد أمين الله اللَّكْنَوِيّ الأَنْصَارِيّ الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

والمُخْتَصَر، هو للسَّيِّد الشَّرِيْف عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الحُسَيْنِيّ الجُرْجَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٦هـ=١٤١٣م.

اعتنىٰ به: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثالثة، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة بحَلَب، سنة ١٤١٦هـ، بَيْرُوْت.

● **عَارِضَة الأَحْوَذِيّ بشَرْح صَحِيْح التِّرْمِذِي**: أبو بَكْر مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن أَحْمَد المَعَافِرِيّ الإشْبِيْلِيّ، المعروف بابن العَرَبِيّ، المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م.

الناشر: دار العلم للجميع ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **العُدَّة**: مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الأَمِيْر الصَّنْعَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

والعُدَّة حَاشِيَة علىٰ: إحْكَام الأَحْكَام، لتَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

وإحْكَام الأَحْكَام شَرْح علىٰ: عُمْدَة الأَحْكَام، لتَقِيّ الدِّيْن عَبْد الغَنِيّ بن عَبْد الوَاحِد بن عَلِيّ المَقْدِسِيّ الجَمَّاعِيْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٠هـ=١٢٠٣م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: الشَّيْخ عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَبْد العَزِيْز الهِنْدِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

المَطْبَعَة السَّلَفِيَّة بالقَاهِرَة، سنة ١٣٧٩هـ.

● **عَصْر سَلَاطِيْن المَمَالِيْك ونِتَاجُه العِلْمِيّ والأَدَبِيّ**: مَحْمُوْد رِزْق سَلِيْم.

الناشر: مَكْتَبَة الآداب ومطبعتها بالجماميز بالقَاهِرَة. مطابع وتواريخ مُخْتَلِفَة للأجزاء.

● **عَقْد الدُّرَر في شرح مُخْتَصَر نُخْبَة الفِكَر**: أبو المَعَالِي مَحْمُوْد شكري الآلُوْسِيّ البَغْدَادِيّ الحُسَيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٢هـ=١٩٢٤م.

ونُخْبَة الفِكَر، لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

والمُخْتَصَر من نُخْبَة الفِكَر، للشَّيْخ عَبْد الوَهَّاب بَرَكَات الشَّافِعِيّ الأَحْمَدِيّ. كان حَيّاً في ختام سنة ١١٥٠هـ.

تَحْقِيْق: إسْلَام بن مَحْمُوْد دربَاله.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشْد، الرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

● **العُقُوْد الدُّرِّيَّة من مَنَاقِب شَيْخ الإسْلَام أَحْمَد بن تَيْمِيَّة**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد الهَادِي الدِّمَشْقِيّ الصَّالِحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٤هـ=١٣٤٣م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد حَامِد ابن الشَّيْخ سَيِّد أَحْمَد الفقي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

دار الكاتب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت.

● **العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة**: انظر: شَرْح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة.

● **عَلِيّ القَارِي علىٰ شَرْح نُخْبَة الفِكَر**: انظر: شَرْح عَلِيّ القَارِي علىٰ نُزْهَة النَّظَر.

● **عُمْدَة القَارِي شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: بَدْر الدِّيْن أبو الثناء وأبو مُحَمَّد مَحْمُوْد بن أَحْمَد بن مُوسَىٰ العَيْنِيّ العَيْنْتَابِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المُنِيْرِيَّة المِصْرِيَّة المطبوعة سنة ١٣٤٨هـ.

● **عَوْن المَعْبُوْد علىٰ سُنَن أبي دَاوُد، سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م: أبو عَبْد الرَّحْمٰن شَرَف الحق الشهير بمُحَمَّد أَشْرَف بن أَمِيْر بن عَلِيّ بن حَيْدَر الصِّدِّيْقِيّ العَظِيْم آبادي، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ١٣١٠هـ=١٨٩٢م.

دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الهِنْدِيَّة الحَجَرِيَّة.

● **الغَايَة في شرح الهِدَايَة في علم الرِّوَايَة**:

والغَايَة، لشمس الدِّيْن أبي الخير مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م.

والهِدَايَة في علم الرِّوَايَة (منظومة)، لشمس الدِّيْن أبي الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجَزَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

تَحْقِيْق: أَحْمَد فريد المزيدي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● **غَايَة النِّهَايَة في طَبَقَات القُرَّاء**: شمس الدِّيْن أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجَزَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

بعِنَايَة: ج. بِرْجِسْتْرَاسِر.

مَكْتَبَة الخانجي بمِصْر، سنة ١٩٣٢-١٩٣٣م.

● **فَتْح البَارِي بشَرْح صَحِيْح الإمَام أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل البُخَارِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م، **ومُقَدّمته، هُدَىٰ السَّارِي**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

قَرَأَ أصله تَصْحِيْحاً وتَحْقِيْقاً وقابل نُسَخَه: عَبْد العَزِيْز بن عَبْد الله بن باز.

رَقَّم كُتُبَهُ وأبوابَهُ وأَحَادِيْثَهُ، واستقصىٰ أطرافَه، ونَبَّهَ علىٰ أرقامها في كل حَدِيْث: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

قام بإِخْرَاجه، وتَصْحِيْح تَجَارِبه، وأَشْرَف علىٰ طبعه: مُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب ابن أبي الفَتْح مُحَمَّد عَبْد القَادِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

الناشر: دار المَعْرِفَة ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة المَكْتَبَة السَّلَفِيَّة بالقَاهِرَة. وهي المُرَادَة عند الإطلاق.

والطَّبْعَة الثانية بدار الرَّيَّان للتُّرَاث بالقَاهِرَة سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م، التي إذا عُدتُ إليها ذكرتُ طبعتَها معها.

● **فَتْح البَاقِي علىٰ أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ**: انظر: شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة.

● **الفَتْح الكَبِيْر في ضَمّ الزِّيَادَة إلىٰ الجَامِع الصَّغِيْر**: والزِّيَادَة والجَامِع الصَّغِيْر، كلاهما لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وقد مَزَجَهما الشَّيْخ يُوْسُف بن إسْمَاعِيْل النَّبْهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣٢م، وسَمَّىٰ كتابه: الفَتْح الكَبِيْر.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، التي تم طبعُها سنة ١٣٥١هـ.

● **الفَتْح المُبِيْن في طَبَقَات الأُصُوْلِيِّيْن**: الشَّيْخ عَبْد الله مُصْطَفَىٰ المَرَاغِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: مُحَمَّد أمين دمج ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٤م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **فَتْح المُغِيْث بشَرْح أَلْفِيَّة الحَدِيْث**: شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م.

وأَلْفِيَّة الحَدِيْث (التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة)، للحافظ أبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: المَكْتَبَة السَّلَفِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة العَاصِمَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٨م.

- **الفِرَق الإسْلَامِيَّة. وهو ذَيْل كتاب شَرْح المَوَاقِف**: شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن يُوْسُف بن عَلِيّ الكَرْمَانِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٨٦هـ=١٣٨٥م.

تَحْقِيْق: سَلِيْمَة عَبْد الرَّسُوْل.

مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٣م.

- **الفَرْق بين الفِرَق**: أبو مَنْصُوْر عَبْد القَاهِر بن طَاهِر بن مُحَمَّد البَغْدَادِيّ الإسْفَرَائِيْنِيّ التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الناشر: مَكْتَبَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح وأولاده بمِصْر، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة.

- **الفُرُوْق. (أَنْوَار البُرُوق في أَنواء الفُرُوْق)**: شِهَاب الدِّيْن أبو العَبَّاس أَحْمَد بن إدْرِيْس بن عَبْد الرَّحْمٰن الصُّنْهَاجِيّ المِصْرِيّ المَالِكِيّ، المشهور بالقَرَافِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٤هـ=١٢٨٥م.

ومعه:

إدرار الشُّرُوق علىٰ أنواء الفُرُوْق، لسِرَاج الدِّيْن أبي القَاسِم قَاسِم بن عَبْد الله بن مُحَمَّد الأَنْصَارِيّ الإشْبِيْلِيّ، المعروف بابن الشاط، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٣هـ=١٣٢٣م.

وبهامش الكتابين:

تَهْذِيْب الفُرُوْق والقَوَاعِد السَّنِيَّة في الأسرار الفِقْهِيَّة، لمُحَمَّد عَلِيّ بن الشَّيْخ حُسَيْن بن إبْرَاهِيْم، مفتي المَالِكِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة دار إحياء الكُتُب العَرَبِيَّة، سنة ١٣٤٤هـ.

- **الفِصَل في المِلَل والأَهْوَاء والنِّحَل**: الإمَام أبو مُحَمَّد عَلِيّ بن أَحْمَد بن سَعِيْد بن حَزْم الأَنْدَلُسِيّ الظَّاهِرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٦هـ=١٠٦٤م.

وبهامشه:

المِلَل والنِّحَل، للإمَام أبي الفَتْح مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم بن أبي بَكْر أَحْمَد الشَّهْرَسْتَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة.

- **الفَصْل للوَصْل المُدْرَج في النَّقْل**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: الدكتور عَبْد السَّمِيْع مُحَمَّد الأَنِيْس.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن الجَوْزِيّ، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

- **فِقْه الإمَام الأَوْزَاعِيّ**: الدكتور عَبْد الله مُحَمَّد الجُبُوْرِيّ.

وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٧م.

- **الفِهْرِسْت**: أبو جَعْفَر مُحَمَّد بن الحَسَن بن عَلِيّ الطُّوْسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٠هـ=١٠٦٧م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: مُحَمَّد صَادِق آل بَحْر العُلُوْم.

الطَّبْعَة الثانية، المَطْبَعَة الحَيْدَرِيَّة بالنَّجَف، سنة ١٩٦٠م.

- **فِهْرِس الفَهَارِس والأثبات ومُعْجَم المَعَاجِم والمَشْيَخَات والمُسَلْسَلات**: عَبْد الحَيّ بن عَبْد الكَبِيْر الكَتَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٢هـ=١٩٦٢م.

باعتناء: الدكتور إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

الطَّبْعَة الثانية، دار الغَرْب الإسْلَامِيّ، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

- **فَوَات الوَفَيَات والذَّيْل عليها**: مُحَمَّد بن شَاكِر بن أَحْمَد الكُتُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

تَحْقِيْق: الدكتور إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٣م.

● **فَيْض القَدِيْر شَرْح الجَامِع الصَّغِيْر**: مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ المُنَاوِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

والجَامِع الصَّغِيْر في أَحَادِيْث البَشِيْر النَّذِيْر، لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ مُحَمَّد بمِصْر، سنة ١٩٣٨م.

● **القَامُوْس المُحِيْط**: مَجْد الدِّيْن الفَيْرُوْزَابَادِيّ أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الصِّدِّيْقِيّ الشِّيْرَازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

المَكْتَبَة التجارية بمِصْر، مُؤَسَّسَة فَنّ الطِّبَاعَة بمِصْر.

● **قَفْو الأَثَر في صَفْو عُلُوْم الأَثَر**: رَضِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم بن يُوْسُف، المعروف بابن الحَنْبَلِيّ، الشهير بالتَّاذِفِيّ، الحَلَبِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧١هـ=١٥٣٦م.

ويليه:

بُلْغَة الأَرِيْب في مُصْطَلَح آثَار الحَبِيْب، للسَّيِّد مُحَمَّد مُرْتَضَىٰ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الزَّبِيْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٠٥هـ=١٧٩٠م.

بعِنَايَة: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثانية، نشر مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة بحَلَب، طِبَاعَة وإخْرَاج دار البشائر الإسْلَامِيَّة ببَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٠٨هـ.

● **قَوَاعِد التَّحْدِيْث من فُنُوْن مُصْطَلَح الحَدِيْث**: مُحَمَّد جمال الدِّيْن بن مُحَمَّد سَعِيْد بن قَاسِم القَاسِمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد بَهْجَة البَيْطَار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطَّبْعَة الثانية، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر، سنة ١٩٦١م.

● **قَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث**: ظَفَر أَحْمَد بن لَطِيْف العُثْمَانِيّ التَّهَانَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

اعتنىٰ بإِخْرَاجه: سَلْمَان عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة.

الطَّبْعَة العاشرة، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، طِبَاعَة وإِخْرَاج: دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● **الكَاشِف في مَعْرِفَة مَن له رِوَايَة في الكُتُب السِّتَّة**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

وحَاشِيَته، للإمَام بُرْهَان الدِّيْن أبي الوَفَاء إِبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد، سِبْط ابن العَجَمِيّ الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤١هـ=١٤٣٧م.

قابَلَهما بأصل مُؤَلِّفَيْهما وقَدَّم لهما وعَلَّق عليهما: مُحَمَّد عَوَّامَة. وخَرَّج نُصُوْصهما: أَحْمَد مُحَمَّد نَمِر الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار القِبْلَة للثقافة الإسْلَامِيَّة، جَدَّة. ومُؤَسَّسَة عُلُوْم القُرْآن، جَدَّة، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● **كَشْف الظُّنُوْن عن أَسَامِي الكُتُب والفُنُوْن**: مُصْطَفَىٰ بن عَبْد الله، الشهير بحاجي خَلِيْفَة وبكاتب چَلَبي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٧م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد شَرَف الدِّيْن يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة إستانبول سنة ١٩٤١م.

● **كَشْف القِنَاع المُرْنَىٰ عن مُهِمَّات الأَسَامِي والكُنَىٰ**: بَدْر الدِّيْن أبو الثناء وأبو مُحَمَّد مَحْمُوْد بن أَحْمَد بن مُوسَىٰ العَيْنِيّ العَيْنْتَابِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

تَحْقِيْق: أَحْمَد مُحَمَّد نَمِر الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مركز النشر العِلْمِيّ، جَامِعَة الملك عَبْد العَزِيْز، جَدَّة، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، مطابع جَامِعَة الملك عَبْد العَزِيْز، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● **الكِفَايَة في عِلْم الرِّوَايَة**: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تقديم المُحَدِّث: مُحَمَّد الحافظ التيجاني. ومراجعة الأُستاذين: عَبْد الحَلِيْم مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم، وعَبْد الرَّحْمٰن حَسَن مَحْمُوْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكُتُب الحَدِيْثَة، مَطْبَعَة السَّعَادَة بِمِصْر، سنة ١٩٧٢م.

● **الكَمَال بن الهُمَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م، وتَحْقِيْق رِسَالته، إعراب قوله ﷺ كَلِمَتَان خَفِيْفَتَان علىٰ اللِّسَان...**: الدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، دار كتاب - ناشرون، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● **اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فيما اتَّفَق عليه الشَّيْخَان**: جَمَعه: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

راجعه: الدكتور عَبْد الستار أبو غُدَّة.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسْلَامِيَّة بالكُوَيْت، المَطْبَعَة العَصْرِيَّة بالكُوَيْت، سنة ١٩٧٧م.

● **اللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب**: عِزّ الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد.

● **لَحْظ الأَلحاظ**: ابن فَهْد. انظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ.

● **لِسَان العَرَب**: أبو الفَضْل جمال الدِّيْن مُحَمَّد بن مُكَرَّم، بن مَنْظُوْر الإفْرِيْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١١هـ=١٣١١م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

● **لِسَان المِيْزَان**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مُؤَسَّسَة الأَعْلَمِيّ للمطبوعات ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة دائرة المَعَارِف النِّظَامِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٣٢٩هـ.

- **لَقْط الدُّرَر**: انظر: حَاشِيَة لَقْط الدُّرَر.

- **اللُّمَع في الرَّدِّ علىٰ أَهل الزَّيْغ والبِدَع**: أبو الحَسَن عَلِيّ بن إسْمَاعِيْل بن أبي بِشْر إسْحَاق الأَشْعَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

صَحَّحه وقَدَّم له وعَلَّق عليه: حمودة غرابة.

الناشر: المَكْتَبَة الأَزْهَرِيَّة للتُّرَاث بالقَاهِرَة، دار التوفيق النموذجية بالقَاهِرَة.

- **المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف**: الإمَام أبو الحَسَن عَلِيّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م.

دراسة وتَحْقِيْق: د. مُوَفَّق بن عَبْد الله بن عَبْد القَادِر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الغَرْب الإسْلَامِيّ ببَيْرُوْت، لُبْنَان سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

- **مَالِك**: الشَّيْخ مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفِكْر العَرَبِيّ بالقَاهِرَة.

- **مبادئ علم الحَدِيْث وأُصُوْله**: شَبِّيْر أَحْمَد العُثْمَانِيّ الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٦٩هـ.

اعتنىٰ به: عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

اعتنىٰ بإخْرَاجه وطباعته: سَلْمَان عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة.

الطَّبْعَة الرابعة، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، ودار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

- **المُجَدِّدُون في الإسْلَام علىٰ أَسَاس كتابَي، التَّنْبِئَة بمَنْ يَبعثه اللهُ علىٰ رأس كُلِّ مِئَة للسُّيُوْطِيّ، وبُغْيَة المُقْتَدِيْن ومِنْحَة المُجِدِّيْن للمَرَاغِيّ الجُرْجَاوِيّ**: أَمين الخَوْلِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٥هـ=١٩٦٦م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٥م.

- **المُجَدِّدُون في الإسْلَام من القَرْن الأول إلىٰ الرابع عشر ١٠٠هـ=١٣٧٠هـ**: عَبْد المُتَعَال الصَّعِيْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

المَطْبَعَة النموذجية بالقَاهِرَة.

● **مَجْمَع الزَّوَائِد ومَنْبَع الفَوَائِد**: الحافظ نور الدِّيْن عَلِيّ بن أبي بَكْر بن سُلَيْمَان الهَيْثَمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٧هـ=١٤٠٥م.

بتَحْرِيْر الحافظين الجَلِيْلَيْن: العِرَاقِيّ، وابن حَجَر.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٧م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة.

● **المَجْمَع المُؤَسَّس للمُعْجَم المُفَهْرَس**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق: الدكتور يُوْسُف عَبْد الرَّحْمٰن المَرْعَشْلِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار المَعْرِفَة ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

● **مَحَاسِن الاصْطِلَاح**: انظر: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح.

● **المُحَبَّر**: أبو جَعْفَر مُحَمَّد بن حَبِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤٥هـ=٨٦٠م.

رِوَايَة أبي سَعِيْد الحَسَن بن الحُسَيْن السُّكَّرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ=٨٨٨م.

اعتنت بتَصْحِيْح الكتاب: الدكتورة ايلزه ليختن شتيتر.

منشورات المكتب التجاري ببَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة الدائرة العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آباد التي طُبعت سنة ١٣٦١هـ.

● **المُحَدِّث الفَاصِل بين الرَّاوِي والوَاعِي**: القَاضِي الحسَن بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفِكْر ببَيْرُوْت، سنة ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

● **مُخْتَصَر صَحِيْح مُسْلِم**: الحافظ زَكِيّ الدِّيْن عَبْد العَظِيْم بن عَبْد القَوِيّ المُنْذِرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٦هـ=١٢٥٨م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد نَاصِر الدِّيْن الأَلْبَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الطَّبْعَة الثالثة، المكتب الإسْلَامِيّ، سنة ١٩٧٧م.

● **مُخْتَصر طَبَقَات الفُقَهَاء**: مُحْيِي الدِّيْن أبو زَكَرِيَّا يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

تَحْقِيْق: عادل عَبْد الموجود، وعَلِيّ مُعَوَّض.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الكتب الثقافية ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **المُخْتَصر في أخبار البَشَر**: أبو الفِدَاء إسْمَاعِيْل بن عَلِيّ بن مَحْمُوْد، الملك المُؤَيَّد صاحب حَمَاة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٢هـ=١٣٣١م.

دار الكتاب اللُّبْنَانِيّ ببَيْرُوْت.

● **مُخْتَلِف القَبَائِل ومُؤْتَلِفها**: أبو جَعْفَر مُحَمَّد بن حَبِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤٥هـ=٨٦٠م.

بعِنَايَة: المستشرق فرديناند ڤِسْتَنْفِلْد.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة في مَدِيْنَة غوتا، سنة ١٨٥٠م.

● **المَدْخَل إلىٰ الدِّيْن الإسْلَامِيّ**: الدكتور مُنِيْر حَمِيْد البَيَاتِيّ، والدكتور قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة، دار الحُرِّيَّة ببَغْدَاد، سنة ١٩٧٦م.

● **مِرْآة الجَنَان وعِبْرَة اليَقْظَان في مَعْرِفَة ما يُعتبر من حوادث الزمان**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن أَسْعَد بن عَلِيّ اليَمَنِيّ المَكِّيّ اليَافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٨هـ=١٣٦٧م.

منشورات مُؤَسَّسَة الأَعْلَمِيّ للمطبوعات ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن سنة ١٣٣٧هـ.

● **مَرَاصِد الاطِّلَاع علىٰ أَسْمَاء الأَمكِنة والبِقَاع، وهو مُخْتَصر مُعْجَم البُلْدَان ليَاقُوْت**: صَفِيّ الدِّيْن عَبْد المُؤْمِن بن عَبْد الحَقّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٩هـ=١٣٣٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر، سنة ١٩٥٤م.

● **المُزْهِر في عُلُوْم اللُّغَة وأنواعها:** جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أَحْمَد جَادَ المَوْلَىٰ، وعَلِيّ مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، بلا تَارِيْخ.

● **المُسَامَرَة بشَرْح المُسَايَرَة:** كَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر، المعروف بابن أبي شَرِيْف القُدْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٦هـ=١٥٠٠م.

والمُسَايَرَة في العَقَائِد المُنْجِيَة في الآخِرَة، لكَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن هُمَام الدِّيْن عَبْد الوَاحِد بن حَميد الدِّيْن عَبْد الحميد السِّيْوَاسِيّ السِّكَنْدَرِيّ الحَنَفِيّ، المعروف بالكَمَال بن الهُمَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م.

وبهامشه:

١. **شَرْح المُسَايَرَة**، لأبي الفِدَاء زَيْن الدِّيْن قَاسِم بن قُطْلُوْبُغَا الحَنَفِيّ السُّوْدُوْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

٢. **ونَتَائِج المُذَاكَرَة بتَحْقِيْق مباحث المُسَايَرَة**، لمُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ بمِصْر، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر.

● **المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن:** الحافظ أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله الحَاكِم النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٥هـ=١٠١٤م.

وفي ذَيْله:

تَلْخِيْص المُسْتَدْرَك، لشمس الدِّيْن أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

الناشر: مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة بحَلَب، طُبع في بَيْرُوْت، شركة عَلَاء الدِّيْن. وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة دائرة المَعَارِف النِّظَامِيَّة، حَيْدَر آبَاد الدَّكَن.

● **مُسْتَفَاد الرِّحْلَة والاغتِرَاب**: القَاسِم بن يُوْسُف التُّجِيْبِيّ السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٠هـ=١٣٢٩م.

تَحْقِيْق: عَبْد الحَفِيْظ مَنْصُوْر.

الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا – تُوْنُس، سنة ١٩٧٥م.

● **المُسْتَنَد المُعْتَمَد**: انظر: المُعْتَقَد المُنْتَقَد.

● **مُسْنَد الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.**

وبهامشه:

مُنْتَخَب كَنْز العُمَّال في سُنَن الأَقوال والأَفعال، لعَلَاء الدِّيْن عَلِيّ المُتَّقِي بن حُسَام الدِّيْن عَبْد المَلِك بن قَاضِي خان الهِنْدِيّ البُرْهَان فوري، الشهير بالمُتَّقِي الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٥هـ=١٥٦٧م.

نشر المكتب الإسْلَامِيّ ودار صادر بِبَيْرُوْت، سنة ١٩٦٩م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بالمَطْبَعَة المَيْمَنِيَّة بمِصْر سنة ١٣١٣هـ.

● **مَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار**: مُحَمَّد بن حِبَّان بن أَحْمَد، أبو حَاتِم البُسْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ=٩٦٥م.

صَحَّحه: م. فلايشهمر.

مَطْبَعَة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقَاهِرَة، سنة ١٩٥٩م.

● **المُشْتَبِه في الرِّجَال، أسمائهم وأَنْسَابهم**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر، سنة ١٩٦٢م.

● **المُشْتَرِك وَضْعاً والمُفْتَرِق صُقْعاً**: شِهَاب الدِّيْن أبو عَبْد الله يَاقُوْت بن عَبْد الله الحَمَوِيّ الرُّوْمِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٦هـ=١٢٢٩م.

يطلب من مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد ومُؤَسَّسَة الخانجي بمِصْر، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة

الأوربية التي طُبعت سنة ١٨٤٦م بعِنَايَة فرديناند وِسْتَنْفِيْلْد.

● **مَشْيَخَة النَّعَّال البَغْدَادِيّ صَائِن الدِّيْن مُحَمَّد بن الأَنْجَب، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٩هـ=١٢٦١م.**

تَخْرِيْج الحافظ رَشِيْد الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد العَظِيْم المُنْذِرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٦م.

تَحْقِيْق: الدكتور نَاجِي معروف، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م، والدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

مَطْبَعَة المَجْمَع العِلْمِيّ العِرَاقِيّ، سنة ١٩٧٥م.

● **المِصْبَاح المُنِيْر في غَرِيْب الشَّرْح الكَبِيْر:** أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الفَيُّوْمِيّ المُقْرِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٠هـ=١٣٦٨م.

والشَّرْح الكَبِيْر، هو فَتْح العَزِيْز علىٰ كتاب الوَجِيْز، للإِمَام أبي القَاسِم عَبْد الكَرِيْم بن مُحَمَّد القَزْوِيْنِيّ الرَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٣هـ=١٢٢٦م.

وكتاب الوَجِيْز، هو في فِقْه الشَّافِعِيَّة، للإِمَام أبي حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَالِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكُتُب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● **المَطَالِب العَالِيَة بزَوَائِد المَسَانِيْد الثَّمَانِيَة:** شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ حَبِيْب الرَّحْمٰن الأَعْظَمِيّ.

دار الكتب العِلْمِيَّة ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي قامت بطبعها وزارة الأوقاف والشؤون الإِسْلَامِيَّة بالكُوَيْت سنة ١٩٧٣م بالمَطْبَعَة العَصْرِيَّة بالكُوَيْت.

● **مَعَالِم السُّنَن:** الخَطَّابِيّ. انظر: سُنَن أبي دَاوُد.

● **المُعْتَقَد المُنْتَقَد:** الشَّاه فَضْل الرَّسُوْل بن عَبْد الحميد العُثْمَانِيّ الأُمَوِيّ القَادِرِيّ البَرَكَاتِيّ البَدَايُوْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٨٩هـ=١٨٧٢م.

وطبع معه تَعْلِيْق:

المُسْتَنَد المُعْتَمَد بناء نجاة الأَبد، للإمَام المُجَدِّد أَحْمَد رِضَا خان القَادِرِيّ البَرَكَاتِيّ الحَنَفِيّ البَرَيْلَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٠هـ.

الناشر: مَكْتَبَة ايشيق بإستانبول سنة ١٩٧٥م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بالهِنْد التي نشرها مُحَمَّد أَنْوَار الإسْلَام السُّنِّيّ الحَنَفِيّ القَادِرِيّ الرَّضَوِيّ، مَكْتَبَة حَامِدِيَّة، لَاهُوْر.

- **مُعْجَم الأَعْلَام. (وهو مُخْتَصر كتاب الأَعْلَام للزِّرِكْلِيّ)**: بَسَّام عَبْد الوَهَّاب الجَابِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الجَفَّان والجَابِيّ للطِّبَاعَة والنشر، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

- **مُعْجَم البُلْدَان**: شِهَاب الدِّيْن أبو عَبْد الله يَاقُوْت بن عَبْد الله الحَمَوِيّ الرُّوْمِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٦هـ=١٢٢٩م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٧م.

- **مُعْجَم السَّفَر**: الحافظ صدر الدِّيْن أبو طاهر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد السِّلَفِيّ الأَصْبَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٧٦هـ=١١٨٠م.

تَحْقِيْق: الدكتورة بهيجة الحَسَنِيّ.

وزارة الثقافة والفُنُوْن، الجُمْهُوْرِيَّة العِرَاقِيَّة، دار الحُرِّيَّة للطِّبَاعَة، سنة ١٩٧٨م (الجزء الأول).

- **مُعْجَم الشُّيُوْخ**: انظر: المُعْجَم الكَبِيْر للذَّهَبِيّ.
- **المُعْجَم العَرَبِيّ الأَسَاسِيّ**: جَمَاعَة من كبار اللُّغَوِيِّيْن العَرَب.

المنظمة العَرَبِيَّة للتربية والثقافة والعُلُوْم، توزيع لاروس، سنة ١٩٨٩م.

- **المُعْجَم الكَبِيْر**: الحافظ أبو القَاسِم سُلَيْمَان بن أَحْمَد بن أَيُّوْب الطَّبَرَانِيّ اللَّخْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تَحْقِيْق: حَمْدِي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة.

ظهر منه اثْنَا عَشَر جزءاً. الأجزاء ١-٥ طُبعت ببَغْدَاد في مَطْبَعَة الدار العَرَبِيَّة، والأجزاء البَاقِيَة ٦-١٢ في مَطْبَعَة الوطن العَرَبِيّ، ما بين سنة ١٩٧٨م - سنة ١٩٨٠م.

وظهر أَيضاً الجزء السابع عشر، طبع في مَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد، سنة ١٩٨١م.

● **المُعْجَم الكَبِيْر**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

مُصَوَّرَة مخطوطة دار الكُتُب المِصْرِيَّة رقم ٦٥ مُصْطَلَح الحَدِيْث، في خِزَانَة الأُستاذ الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

وطُبع الكتاب باسم (**مُعْجَم الشُّيُوْخ، المُعْجَم الكَبِيْر**)، بتَحْقِيْق: الدكتور مُحَمَّد الحَبِيْب الهيلة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الصِّدِّيْق بالطَّائِف، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● **مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن - تَرَاجُم مُصَنِّفِي الكُتُب العَرَبِيَّة**: عُمَر رِضَا كَحَّالَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ودار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الثانية التي طُبعت بمَطْبَعَة التَّرَقِّي بدِمَشْق.

ويليه:

تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن، وَفَيَات ١٣٩٧-١٤١٥هـ/ ١٩٧٧-١٩٩٥م: مُحَمَّد خَيْر رَمَضَان يُوْسُف.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **المُعْجَم المُخْتَصّ (بالمُحَدِّثِيْن)**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُحَمَّد الحَبِيْب الهيلة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الصِّدِّيْق بالطَّائِف، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● **مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث**: الإمَام أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله، الحَاكِم النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٥هـ=١٠١٤م.

تَحْقِيْق: الدكتور مُعَظَّم حُسَيْن، جَامِعَة دكة بنغاله.

منشورات المكتب التجاري ببَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **مُعِيْد النِّعَم ومُبِيْد النِّقَم**: تاج الدِّيْن أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكافي السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

حققه: مُحَمَّد عَلِيّ النَّجَّار، وأبو زَيْد شَلَبِي، ومُحَمَّد أبو العُيُوْن.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتاب العَرَبِيّ بمِصْر، القَاهِرَة، سنة ١٩٤٨م.

● **المَعِيْن في طَبَقَات المُحَدِّثِيْن**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: الدكتور هَمَّام عَبْد الرَّحِيْم سَعِيْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفُرْقَان في عَمَّان، الأُرْدُنّ، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

● **المُغْنِي في ضَبْط أَسْمَاء الرِّجَال ومَعْرِفَة كُنَىٰ الرُّوَاة وألقابهم وأَنْسَابهم**: الشَّيْخ مُحَمَّد طاهر بن عَلِيّ الهِنْدِيّ الفَتَّنِيّ، صاحب مَجْمَع البِحَار في لُغَة الأَحَادِيْث والآثار، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٨٦هـ=١٥٧٨م.

دار الكتاب العَرَبِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٩م.

● **مِفْتَاح السَّعَادَة ومِصْبَاح السيادة في موضوعات العُلُوْم**: أَحْمَد بن مُصْطَفَىٰ بن خَلِيْل الرُّوْمِيّ الحَنَفِيّ، الشهير بطَاشْ كُبْري زَادَه، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٦٨هـ=١٥٦١م.

مراجعة وتَحْقِيْق: كَامِل كَامِل بَكْرِيّ، وعَبْد الوَهَّاب أبو النُّوْر.

الناشر: دار الكُتُب الحَدِيْثَة بالقَاهِرَة، مَطْبَعَة الاستقلال الكُبْرَىٰ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٨م.

● **مَقَالَات الإِسْلَامِيِّيْن واختلاف المُصَلِّيْن**: الإِمَام أبو الحَسَن عَلِيّ بن إِسْمَاعِيْل بن إِسْحَاق الأَشْعَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة النهضة المِصْرِيَّة، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، الجزء الأول سنة ١٩٥٠م، والجزء الثاني سنة ١٩٥٤م.

● **مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح**: تَقِيّ الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الكُرْدِيّ الشَّهْرَزُوْرِيّ الشَّافِعِيّ، المعروف بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

ومعها:

مَحَاسِن الاصْطِلَاح وتَضْمِيْن كتاب ابن الصَّلَاح، للحافظ سِرَاج الدِّيْن عُمَر بن رَسْلَان بن نَصِيْر البُلْقِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ=١٤٠٣م.

توثيق وتَحْقِيْق: الدكتورة عَائِشَة عَبْد الرَّحْمٰن (بنت الشَّاطِئ)، المُتَوَفَّاة سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، مركز تَحْقِيْق التُّرَاث، مَطْبَعَة دار الكُتُب، سنة ١٩٧٤م.

- **المَقْصَد الأَرْشَد في ذِكْر أَصحاب الإمَام أَحْمَد**: بُرْهَان الدِّيْن إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن مُفْلِح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٤هـ=١٤٧٩م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: الدكتور عَبْد الرَّحْمٰن بن سُلَيْمَان العثيمين.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، نشر مَكْتَبَة الرُّشْد بالرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

- **المُقَفَّىٰ الكَبِيْر**: تَقِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَلِيّ بن عَبْد القَادِر بن مُحَمَّد المَقْرِيْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٥هـ=١٤٤١م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد اليَعلَاوي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الغَرْب الإسْلَامِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

- **المُقْنِع في عُلُوْم الحَدِيْث**: سِرَاج الدِّيْن عُمَر بن عَلِيّ بن أَحْمَد الأَنْصَارِيّ، المشهور بابن المُلَقِّن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٤هـ=١٤٠١م.

تَحْقِيْق ودراسة: عَبْد الله بن يُوْسُف الجُدَيع.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار فَوَّاز للنشر، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، الإحساء، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

- **مِلْء العَيْبَة بما جُمِعَ بطول الغَيْبَة في الوِجْهَة الوَجيهة إلىٰ الحَرَمَيْن مَكَّة وطَيْبَة**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن رُشَيْد الفِهْرِيّ السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢١هـ=١٣٢١م بفاس.

تقديم وتَحْقِيْق: الشَّيْخ الدكتور مُحَمَّد الحَبِيْب ابن الخوجة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الغَرْب الإسْلَامِيّ ببَيْرُوْت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- **المِلَل والنِّحَل**: الشَّهْرَسْتَانِيّ. انظر: الفِصَل في المِلَل والأَهْوَاء والنِّحَل.

● **مُنَادَمَة الأَطْلَال ومُسَامَرَة الخَيَال**: عَبْد القَادِر بن أَحْمَد بن مُصْطَفَىٰ، الشهير بابن بَدْرَان الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٦هـ=١٩٢٧م.

بإشراف: مُحَمَّد زُهَير الشاويش.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، منشورات المكتب الإسْلَامِيّ بدِمَشْق، سنة ١٣٧٩هـ.

● **المَنَار المُنِيْف في الصَّحِيْح والضَّعِيْف**: ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن أَيُّوْب بن سَعْد الزُّرَعِيّ الدِّمَشْقِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥١هـ=١٣٥٠م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

اعتنىٰ بإخْرَاجِهِ: سَلْمَان بن عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة.

الطَّبْعَة الحادية عشرة، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، طِبَاعَة شركة دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● **مَنَاقِب الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل**: الحافظ جمال الدِّيْن أبو الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ، المعروف بابن الجَوْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مُحَمَّد أمين الخانجي، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● **مَنَاقِب الشَّافِعِيّ. (مُحَمَّد بن إدْرِيْس، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٤هـ=٨٢٠م)**: أبو بَكْر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ البَيْهَقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر (هو: سَيِّد بن أَحْمَد بن صَقْر)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة دار التُّرَاث بالقَاهِرَة، دار النَّصْر للطِّبَاعَة، سنة ١٩٧١م.

● **المُنْتَقَىٰ من السُّنَن المُسْنَدَة عن رَسُوْل الله ﷺ**: الحافظ أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن عَلِيّ بن الجَارُود النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٧هـ=٩١٩م.

ومعه كتاب:

تَيْسِيْر الفَتَّاح الوَدُوْد في تَخْرِيْج المُنْتَقَىٰ لابن الجَارُود، للسَّيِّد عَبْد الله هَاشِم اليَمَانِيّ المَدَنِيّ.

الناشر: السَّيِّد عَبْد الله هَاشِم اليَمَانِيّ المَدَنِيّ، بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة الفجالة الجديدة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٣م.

- **المُنْذِرِيّ وكتابه التَّكْمِلَة**: الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

النَّجَف، سنة ١٩٦٨م.

- **مِنْ ذُيُوْل العِبَر**:

(الذَّيْل الأَول من سنة ٧٠١-٧٤٠هـ)، لشمس الدِّيْن أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

(والذَّيْل الثاني من سنة ٧٤١-٧٦٤هـ)، للحُسَيْنِيّ الدِّمَشْقِيّ، شمس الدِّيْن أبي المَحَاسِن، مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَسَن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد رَشَاد عَبْد المُطَّلِب. مراجعة: د. صَلَاح الدِّيْن المُنَجِّد، وعَبْد الستار أَحْمَد فَرَّاج.

وزارة الإِرْشَاد والأنباء في الكُوَيْت، مَطْبَعَة حكومة الكُوَيْت.

- **مَنْهَج ذَوِي النَّظَر شرح منظومة علم الأَثَر**: مُحَمَّد محفوظ بن عَبْد الله بن عَبْد المَنَّان التُّرْمُسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ١٣٢٩هـ = بعد سنة ١٩١١م.

ومنظومة علم الأَثَر، لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- **المَنْهَل الرَّوِيّ في مُخْتَصر عُلُوْم الحَدِيْث النَّبَوِيّ**: بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم بن سَعْد الله بن جَمَاعَة الكِنَانِيّ الحَمَوِيّ المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٣هـ=١٣٣٣م.

تَحْقِيْق: د. مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن رَمَضَان.

الطَّبْعَة الثانية، دار الفِكْر للطِّبَاعَة والتوزيع والنشر بدِمَشْق، المَطْبَعَة العِلْمِيَّة بدِمَشْق، سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● **المَنْهَل الصَّافِي والمُسْتَوْفَىٰ بعد الوَافِي**: جمال الدِّيْن أبو المَحَاسِن يُوْسُف بن تَغْرِي بَرْدِي الأَتَابَكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٤هـ=١٤٧٠م.

مركز تَحْقِيْق التُّرَاث، الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب.

ج١و٢ تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، وتقديم: د. سَعِيْد عَبْد الفَتَّاح عاشور، سنة ١٩٨٤م. و ج٣ تَحْقِيْق: د. نَبيل مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز، سنة ١٩٨٥م. و ج٤ تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، سنة ١٩٨٦م. و ج٥ تَحْقِيْق: د. نَبيل مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز، سنة ١٩٨٨م. و ج٦ تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م. و ج٧ تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، سنة ١٩٩٣م.

● **المَوَاعِظ والاعتِبار بذِكْر الخِطَط والآثار في مِصْر والقَاهِرَة والنِّيْل وما يَتعلَّق بها من الأَخبار، المعروف بالخِطَط المَقْرِيْزِيَّة**: تَقِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَلِيّ بن عَبْد القَادِر بن مُحَمَّد المَقْرِيْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٥هـ=١٤٤١م.

الناشر: دار صادر ببَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة دار الطِّبَاعَة المِصْرِيَّة ببُوْلَاق القَاهِرَة التي طُبعت سنة ١٢٧٠هـ.

● **المَوَاقِف**: عَضُد الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد الإِيْجِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥٦هـ=١٣٥٥م.

وطُبع معه:

شَرْح المَوَاقِف، للسَّيِّد الشَّرِيْف عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الجُرْجَانِيّ الحُسَيْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٦هـ=١٤١٣م.

وعليه:

١. **حَاشِيَة عَبْد الحَكِيْم** بن شمس الدِّيْن مُحَمَّد **السِّيَالْكُوْتِي** اللَّاهُوْرِيّ البَنْجَابِيّ الهِنْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٦م.

٢. **وحَاشِيَة المَوْلَىٰ حَسَن چَلَبِي** بن مُحَمَّد شَاه بن حَمْزَة الرُّوْمِيّ الحَنَفِيّ الفَنَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٦هـ=١٤٨١م.

صَحَّحه: مُحَمَّد بَدْر الدِّيْن النَّعْسَانِيّ الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٦٢هـ=١٩٤٣م.

الطَّبْعَة الثانية، منشورات الشَّرِيْف الرَّضِيّ، مَطْبَعَة أَمِيْر – قُمّ، سنة ١٤١٥هـ، وهي مُصَوَّرَة

علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت بنفقة مُحَمَّد أفندي ساسي التُّوْنُسِيّ بمَطْبَعَة السَّعَادَة بمِصْر سنة ١٣٢٥هـ=١٩٠٧م.

- **مَوَاهِب الرَّحْمٰن في مَذْهَب أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان**: بُرْهَان الدِّيْن أبي إسْحَاق إبْرَاهِيْم بن مُوسَىٰ الطَّرَابُلُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٢هـ=١٥١٦م.

دراسة وتَحْقِيْق: الدكتور يَعْلَىٰ قَحْطَان الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار (كِتَاب - نَاشِرُون)، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

- **المَوَاهِب اللَّدُنِّيَّة علىٰ الشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة**: حَاشِيَة العَلَّامَة الشَّيْخ إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد بن أَحْمَد البَيْجُورِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٧٧هـ=١٨٦٠م.

والشَّمَائِل المُحَمَّدِيَّة، للإمَام التِّرْمِذِيّ أبي عِيسَىٰ مُحَمَّد بن عِيسَىٰ بن سَوْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ بمِصْر، سنة ١٩٥٦م.

- **المَوْسُوْعَة العَرَبِيَّة المُيَسَّرَة**: بإشراف: مُحَمَّد شَفِيْق غِرْبَال.

دار الشعب بالقَاهِرَة، ومُؤَسَّسَة فرانكلين للطِّبَاعَة والنشر، مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة سنة ١٩٦٥م.

- **مُوَطَّأ الإمَام مَالِك**: انظر: تَنْوِيْر الحَوَالِك.

- **المُوْقِظَة، في علم مُصْطَلَح الحَدِيْث**: شمس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثالثة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة بحَلَب، طبع دار البشائر الإسْلَامِيَّة ببَيْرُوْت، سنة ١٤١٨هـ.

- **مَوْقِف ابن تَيْمِيَّة من الأَشَاعِرَة**: الدكتور عَبْد الرَّحْمٰن بن صَالح بن صَالح المَحْمُوْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشْد للنشر والتوزيع بالرِّيَاض - المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

● **مِيْزَان الاعْتِدَال في نَقْد الرِّجَال**: أبو عَبْد الله شمس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الناشر: دار المَعْرِفَة ببَيْرُوْت، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة سنة ١٩٦٣م بمِصْر.

● **النُّجُوْم الزَّاهِرَة في مُلُوك مِصْر والقَاهِرَة**: جمال الدِّيْن أبو المَحَاسِن يُوْسُف بن تَغْرِي بَرْدِي الأَتَابَكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٤هـ=١٤٧٠م.

الجزء ١-١٢ طَبْعَة دار الكتب المِصْرِيَّة، المُصَوَّرَة بمطابع كوستاتسوماس بالقَاهِرَة.

والجزء ١٣-١٦ طَبْعَة الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

● **نُزْهَة النَّظَر شَرْح نُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أَهل الأَثَر**: كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: المَكْتَبَة العِلْمِيَّة في المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة البَيَان ببَيْرُوْت.

● **نُشُوء مَذْهَب الكَرَّامِيَّة في خُرَاسَان**: الدكتور أدموند بوزورث.

ترجمة: الدكتور عَوَّاد مَجِيْد الأَعْظَمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٨٦م.

مُسْتَلّ من المَجَلَّة التَّارِيْخِيَّة، التي تُصدرها الجمعية العِرَاقِيَّة للتَّارِيْخ والآثار.

العدد الأول، السنة الأُوْلَىٰ، بَغْدَاد، مَطْبَعَة أَسْعَد، سنة ١٩٧٠م.

● **نَظْم العِقْيَان في أَعْيَان الأَعْيَان**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

حَرَّره: الدكتور فيليب حتي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٨م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة سنة ١٩٢٧م في المَطْبَعَة السورية الأمريكية في نيويرك.

● **نَفْح الطِّيْب من غُصْن الأَنْدَلُس الرَّطِيْب وذِكْر وَزِيْرها لِسَان الدِّيْن ابن الخَطِيْب**: شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد المَقَّرِيّ التِّلِمْسَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٤١هـ=١٦٣١م.

تَحْقِيْق: د. إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

● **النُّكَت علىٰ كتاب ابن الصَّلَاح**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق ودراسة: د. رَبِيْع بن هَادِي عُمَيْر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، من منشورات الجَامِعَة الإسْلَامِيَّة بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، المجلس العِلْمِيّ، إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

● **النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الأَلْفِيَّة**: انظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة.

● **نِهَايَة الأَرَب في مَعْرِفَة أَنْسَاب العَرَب**: أبو العَبَّاس أَحْمَد بن عَلِيّ بن أَحْمَد القَلْقَشَنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢١هـ=١٤١٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ الخاقاني.

مَطْبَعَة النجاح ببَغْدَاد، سنة ١٩٥٨م.

● **النِّهَايَة في غَرِيْب الحَدِيْث والأَثَر**: مَجْد الدِّيْن أبو السعادات المُبَارَك بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

تَحْقِيْق: طاهر أَحْمَد الزَّاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، ومَحْمُوْد مُحَمَّد الطَّنَاحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

الناشر: المَكْتَبَة الإسْلَامِيَّة، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة التي طُبعت سنة ١٩٦٥م.

● **نَيْل الأَوْطَار شَرْح مُنْتَقَىٰ الأَخبار من أَحَادِيْث سَيِّد الأَخيار**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

ومُنْتَقَىٰ الأَخبار من أَحَادِيْث سَيِّد الأَخيار، لشَيْخ الحَنَابِلَة أبي البَرَكَات مَجْد الدِّيْن عَبْد السَّلَام بن عَبْد الله الحَرَّانِيّ، المعروف بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٢هـ=١٢٥٤م، وهو جَدّ شَيْخ الإسْلَام تَقِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَبْد الحَلِيْم بن عَبْد السَّلَام، المشهور بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

الطَّبْعَة الثانية، مَكْتَبَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

- **هُدَىٰ السَّارِي مُقَدِّمَة فَتْح البَارِي**: انظر: فَتْح البَارِي لابن حَجَر.
- **هَدِيَّة العَارِفِيْن أَسْمَاءُ المُؤَلِّفِيْن وآثَار المُصَنِّفِيْن**: إسْمَاعِيْل باشا ابن مُحَمَّد أمين بن مير سَلِيْم الباباني أَصلاً والبَغْدَادِيّ مولداً ومسكناً، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٩هـ=١٩٢٠م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد شَرَف الدِّيْن يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ ببَغْدَاد، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة إستانبول، سنة ١٩٥١م.

- **أبو هُرَيْرَة رَاوِيَة الإِسْلَام**: مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب.

أَعْلَام العَرَب ٢٣ سلسلة تصدرها وزارة الثقافة والإِرْشَاد القومي بمِصْر، مَطْبَعَة مِصْر، سنة ١٩٦٣م.

- **الوَافِي بالوَفَيَات**: صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل بن أَيْبَك بن عَبْد الله الصَّفَدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

باعتناء: هلموت ريتر.

الطَّبْعَة الثانية، دار النشر: فرانز شتاينر بفِيْسْبَادن، سنة ١٩٦١م، (الجزء ١-٤).

والجزء الخامس: باعتناء: س. ديدرينغ. النشرات الإِسْلَامِيَّة أسسها هلموت ريتر، يصدرها لجمعية المستشرقين الألمانية ألبرت ديتريش، دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م.

- **وَفَيَات الأَعْيَان وأَنْبَاء أَبْنَاء الزَّمَان**: أبو العَبَّاس شمس الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم بن خَلِّكَان، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨١هـ=١٢٨٢م.

تَحْقِيْق: د. إحسان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر ببَيْرُوْت، سنة ١٩٧٧م.

- **يَتِيْمَة الدَّهْر في مَحَاسِن أهل العَصْر**: أبو مَنْصُوْر عَبْد المَلِك بن مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الثَّعَالِبِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٨م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحميد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطَّبْعَة الثانية، المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ، مَطْبَعَة السَّعَادَة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٥٦م.

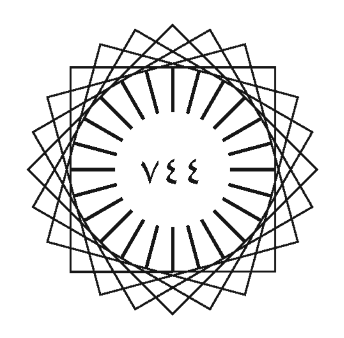
- **اليَوَاقِيْت والدُّرَر في شَرْح شَرْح نُخْبَة ابن حَجَر**: مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ المُنَاوِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

و**نُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أَهل الأَثَر**، لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

وشَرْح **نُخْبَة الفِكَر هو نُزْهَة النَّظَر**، لابن حَجَر الذي تَقَدَّم ذِكْره آنِفاً.

تَحْقِيْق: الدكتور المُرْتَضَىٰ الزَّيْن أَحْمَد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشْد بالرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.


٧٤٤

فِهْرِس المَوْضُوْعَات

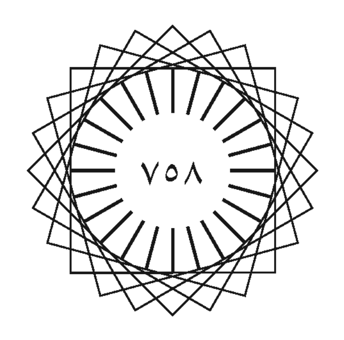
القِسمُ الثاني

تَحْقِيْق نَصّ كِتَاب

الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح ومَا أُضِيْفَ إِلىٰ ذٰلِكَ مِن الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة مِن الصِّحَاح

من آداب المُحَدِّث:

آداب طالب الحَدِيْث:


٧٥٨

الآثَار المَطْبُوْعَة للمُؤَلِّف

الكتب:

١- **الاحتكار وآثاره في الفِقْه الإسلَامِيّ. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار الرَّشِيْد بالرِّيَاض سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٢- **الشُّوْرَىٰ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيْق. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٣- **صَفْوَة الأَحْكَام من نَيْل الأَوْطَار وسُبُل السَّلَام. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة دار السَّلَام ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة - جَامِعَة بَغْدَاد - كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. **والطَّبْعَة السابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. **والطَّبْعَة الثامنة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٤- **الكَمَال بن الهُمَام، (المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م)، وتَحْقِيْق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَان خَفِيْفَتَان علىٰ اللِّسَان... . الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٥- **الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح:** تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، دراسة وتَحْقِيْق. **الطَّبْعَة**

الأُولىٰ بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة – إحياء التُّرَاث الإسلَامِيّ. **والطَّبْعَة الثانية** بدار العُلُوْم بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت، وهي هٰذِهِ الطَّبْعَة.

٦– **القُرْآن الكَرِيْم كلماته ومعانيه (ج٢٧–٢٨). الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الخلود ببَغْدَاد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وزارة التربية العِرَاقِيَّة.

٧– **عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ والقَانُوْن الوضعي. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الخلود ببَغْدَاد سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة – إحياء التُّرَاث الإسلَامِيّ، سلسلة الكتب الحَدِيْثَة. **والطَّبْعَة الثانية** بدار الفُرْقَان بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

٨– **الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام – الرَّاوَنْدِيَّة، البَابَكِيَّة. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعْلَام العِرَاقِيَّة.

٩– **التَّحَدِّي في آيات الإعجاز. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار البَشِيْر بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م، ونشر أصله في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر – العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٠– **أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار البَشِيْر بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ونشر أصله في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر – العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

١١– **العَقِيْدَة الإسلَامِيَّة ومَذَاهِبها. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار العُلُوْم بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م. وتُرجم إلىٰ اللُّغَة الكُرْدِيَّة.

١٢- **البَحْث الفِقْهِيّ ومَصَادِره. الطَّبْعَة الأُولىٰ**، عِمَاد الدِّيْن للنشر والتوزيع بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م. **والطَّبْعَة الثانية**، عِمَاد الدِّيْن للنشر والتوزيع بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٢م.

١٣- **مناهج الفُقَهَاء في استنباط الأَحْكَام. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

١٤- **مناهج الفُقَهَاء في استنباط الأَحْكَام وأسباب اختلافهم. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٥- **مَفْهُوْم الوَسَطِيَّة في القُرْآن والسُّنَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٦- **تَأْوِيْل النَّصِّ الشَّرْعِيِّ. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

الكتب بالاشتراك مع آخرين:

أ- لوزارة التَّعْلِيْم العالي العِرَاقِيَّة:

١- **المدخل إلىٰ الدِّيْن الإسلَامِيّ**. بالاشتراك مع الدكتور مُنِيْر حَمِيْد البَيَاتِيّ. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار الحرية للطِّبَاعَة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

٢- **أُصُوْل الدِّيْن الإسلَامِيّ**. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار الحرية للطِّبَاعَة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م. **والطَّبْعَة الثانية** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. **والطَّبْعَة الرابعة** بمطابع دار الحِكْمَة ببَغْدَاد سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م، وهٰذِهِ الطبعات الثانية والثالثة والرابعة نشرتها وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة – جَامِعَة بَغْدَاد. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار الفكر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار الفكر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. وتُرجم إلىٰ اللُّغَة الكُرْدِيَّة.

٣- **قَوَاعِد التلاوة**. بالاشتراك مع الدكتور فَرَج توفيق الوَلِيْد. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** ببَغْدَاد. **والطَّبْعَة الثالثة** بمَطْبَعَة وزارة التَّعْلِيْم العالي ببَغْدَاد سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٤- **عُلُوْم القُرْآن**. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان وكاظم فتحي الرَّاوِيّ. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمطابع مُؤَسَّسَة دار الكتب بالمَوْصِل سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٥- **عُلُوْم الحَدِيْث ونصوص من الأثر**. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان وكاظم فتحي الرَّاوِي. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٦- **التَّفْسِيْر**. بالاشتراك مع الدكتور مُحْسِن عبد الحَمِيْد. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار المَعْرِفَة سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

ب- لوزارة التربية العِرَاقِيَّة:

١-٦ **التربية الإسلَامِيَّة (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بَغْدَاد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٧-١٢ **الحَدِيْث الشَّرِيْف وعُلُوْمه (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بَغْدَاد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

١٣- **التربية الإسلَامِيَّة (للصف السادس من المدارس الشَّعْبِيَّة)**. المجلس الأعلىٰ للحَملَة الشَّامِلَّة لمحو الأُمِّيَّة الإلزامي، بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

١٤- **علم التجويد (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. بالاشتراك مع الشيخ جَلَال الحَنَفِيّ والدكتور فَرَج توفيق الوَلِيْد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

البحوث:

١- **عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ**. نشر في مَجَلَّة كُلِّيَّة الدراسات الإسلَامِيَّة – العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م ببَغْدَاد، وطبع ضمن كتاب عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ والقَانُوْن الوضعي.

٢- **التَّسْعِيْر في الفِقْه الإسلَامِيّ**. نشر في مَجَلَّة كُلِّيَّة الدراسات الإسلَامِيَّة – العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ببَغْدَاد، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وآثاره في الفِقْه الإسلَامِيّ.

٣- **مُحَمَّد عَبْدُه – المصلح الأُستاذ**. نشر في تسعة أَعداد من مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلَامِيَّة ببَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٤- **مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا**. نشر في مَجَلَّة دراسات عَرَبِيَّة إسلَامِيَّة – العدد الثالث – السنة الثالثة، بَغْدَاد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهِجْرِيّ – مَطْبَعَة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة.

٥- **الادخار**. نشر في مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلَامِيَّة، العدد ١٦٠-١٦١، بَغْدَاد سنة ١٩٨٣م.

٦- **عُلُوْم الحَدِيْث الشَّرِيْف**. نشر في كتاب (حَضَارَة العِرَاق) ج٧ و ج١١. بَغْدَاد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعْلَام العِرَاقِيَّة.

٧- **تَأْثِيْر المُحَدِّثِيْن العِرَاقِيِّيْن في خارج البلاد العَرَبِيَّة**. نشر ضمن كتاب (العِرَاق في موكب الحَضَارَة – الأصالة والتَّأْثِيْر) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعْلَام العِرَاقِيَّة ببَغْدَاد.

٨- **مُصْطَلَح (ثَمَن)**. نشر في المَوْسُوْعَة الفِقْهِيَّة الكُوَيْتِيَّة التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكُوَيْت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٩- **مُصْطَلَح (مُقَايَضَة)**. أُعِدَّ للمَوْسُوْعَة الفِقْهِيَّة الكُوَيْتِيَّة أَيضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٠- **الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام**. نشر ضمن بحوث ندوة (النُّصَيْرِيَّة حركة هَدْمِيَّة)، من منشورات كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطبع ضمن كتاب الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام – الرَّاوَنْدِيَّة، البَابَكِيَّة.

١١- **التَّطَرُّف الدِّيْنِيّ**. نشر ضمن بحوث ندوة (التَّطَرُّف الدِّيْنِيّ) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة ببَغْدَاد سنة ١٩٨٦م، لكُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد.

١٢- **الإسلَام والإرهاب**. نشر ضمن بحوث ندوة (الدِّيْن والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلَامِيّ الشَّعْبِيّ، مَطْبَعَة الرَّشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٣- **الحركة البَاطِنِيَّة - الوَسَائِل والغايات**. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة البَاطِنِيَّة ودورها التخريبي في الفِكْر العَرَبِيّ الإسلَامِيّ) من منشورات كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٤- **البَحْث الفِقْهِيّ**. نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطبع ضمن كتاب البَحْث الفِقْهِيّ ومَصَادِره.

١٥- **الضمير أنا في القُرْآن الكَرِيْم**. نشر في مَجَلَّة البَيَان - جَامِعَة آل البيت بالأُرْدُنّ، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٦- **مفهوم الإيمان عند الفِرَق الإسلَامِيَّة**. نشر ضمن بحوث (المُلْتَقَىٰ العِلْمِيّ الأول حول تُرَاث سَلْطَنَة عُمَان الشقيقة قديماً وحَدِيْثاً)، الذي نظمته وَحْدَة الدراسات العُمَانِيَّة بجَامِعَة آل البيت، من منشورات جَامِعَة آل البيت - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

١٧- **مُقَابَلَة النصوص عند كَتَبَة الحَدِيْث الشَّرِيْف**. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تَحْقِيْق التُّرَاث، الرؤىٰ والآفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتَحْقِيْق التُّرَاث العَرَبِيّ الإسلَامِيّ المنعقد في جَامِعَة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القِعْدَة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وتَحْرِيْر: د. مُحَمَّد مَحْمُوْد الدروبي. منشورات جَامِعَة آل البيت، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

١٨- **مفهوم الوحي عند رَشِيْد رِضَا في كتابه: الوحي المُحَمَّدِيّ**. وهو من بحوث النَّدْوَة العِلْمِيَّة الموسومة بـ(مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا، جهوده الإصْلَاحية ومَنْهَجه العِلْمِيّ)، التي عُقدت في جَامِعَة آل البيت بالأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسْلَامِيّ طبعتها الأُوْلَىٰ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

وآخِرُ دَعْوَانَا

أَنْ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينْ

AL-IQTIRĀḤ

FĪ BAYĀN AL-IṢṬILĀḤ

By
Mohammed ben Ali Ibn Daqiq Al-Eid
(D. 702 H.)

Edited By
Prof. Dr.
kahtan Abdul-Rahman Al-Douri

